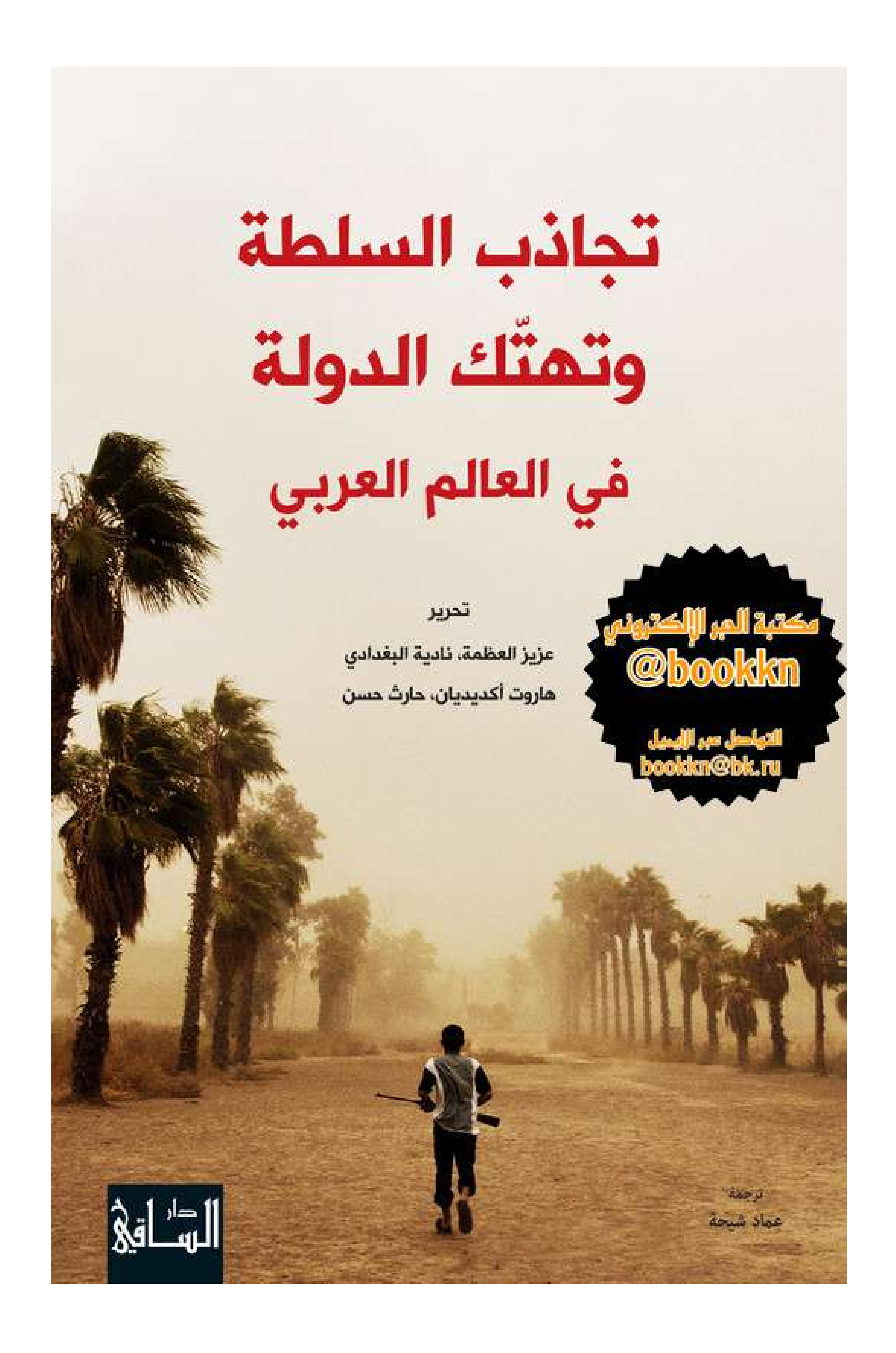

تجاذب السلطة
وتهتّك الدولة
في العالم العربي
تحرير
عزيز العظمة، نادية البغدادي
هاروت أكديديان، حارث حسن
ترجمة
عماد شيحة
دار
الساقي



تجاذب السلطة
وتهتّك الدولة
في العالم العربي
تحرير
عزيز العظمة، نادية البغدادي
هاروت أكديديان، حارث حسن
مكتبة الحبر الإلكتروني
@bookkn
التواصل عبر الإيميل
bookkn@bk.ru
دار الساقي
ترجمة
عماد شيحة



تجاذب السلطة وتهتّك الدولة

في العالم العربي

تجاذب السلطة وتهتّك الدولة
في العالم العربي

تحرير

عزيز العظمة

نادية البغدادي

هاروت أكديديان

حارث حسن

ترجمة

عماد شيحة



The research project ‘Striking from the Margins’ and the production of this book were made possible with the generous support of the Carnegie Corporation of New York.



Striking from the Margins: State, Religion and Devolution of Authority in the Middle East,
Saqi Books, 2021

الطبعة العربية 2022

©دار الساقي

الطبعة الورقية، 2022

الطبعة الإلكترونية، 2022

ISBN-978-614-03-0254-9

Published 2022 by Saqi Books

Saqi Books

Westbourne Grove, London W2 5RH, United Kingdom 26

Tel: +44 (0) 20 7221 9347; Fax: +44 (0) 20 7229 7492

e-mail: info@daralsaqi.com

يمكنكم شراء كتبنا عبر موقعنا الإلكتروني

www.daralsaqi.com

www.saqibooks.com

تابعونا على


Dar Al Saqi


Dar Al Saqi


دار الساقي


@DarAlSaqi

مقدمة

عزيز العظمة ونادية البغدادي

تشكّل عبارة "توثّب الأطراف" منظوراً ومفهوماً تحليلياً وعنواناً ملائماً لوصف مسار التاريخ الاجتماعي والسياسي والعسكري والديني في المشرق العربي على مدى العقود الثلاثة الأخيرة. ثمّة أسسٌ مقنعةٌ للقول إنّ هذه الأحداث عجّلت التبلور السريع الوتائر لعدد من ديناميّات التحوّل في مجالات الدين والثقافة والقيم والاقتصاد والاجتماع والسياسة التي حصلت منذ 1978 و1989، وهما تاريخان يتسمان بدلالة تأريخية يمكن استخدامها على نحو ملائم للإشارة إلى نقطة تفصل ما قبلها عمّا بعدها. على مدى ما لا يقل عن عقدين، تنامى كثيرٌ من هذه التطوّرات، من قبيل السياسات الاقتصادية النيوليبرالية والتأكيدات السياسية المتزايدة للنوازع المحلية والأهليّة، لكنّها اكتسبت، خاصة مع 1989، كتلة حرجة وزخماً متواصلاً ذاتيّ الدفع والتجدّد.

تضمنت المؤثرات العالمية البالغة الأهمية لهذه الديناميّات المتبلورة بعد 1989 بصورة حاسمة الضغوطات الاجتماعية والتفكّك الناجم عن الركود الاقتصادي والقضاء في أحيان كثيرة على السمات الأساسية للعقود الذهبية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. شكّلت الكينزية[1] (Keynesianism) السمات الرئيسية لهذه الفترة المنقضية في البلدان الرأسمالية (الصفقة الجديدة في الولايات المتحدة الأميركية)، مُحدِثةً مفاعيل استقرار مع توفير الدولة الحدّ الأدنى من شروط الاستقرار في سوق العمل وفي أنظمة الدعم الاجتماعي. حدث هذا الأمر في ردّ مباشر على الآفاق التي حدّدتها الكتلة السوفياتية وكانت ذات أهمية خاصة في ما أُطلقت عليه آنذاك تسمية العالم الثالث.

1 تُقرن هذه العبارة بسياسات اقتصادية صاغها عالم الاقتصاد البريطاني جون مينارد كينز John Maynard Keynes، قامت على تدخل الدولة في علاقة العرض والطلب وفي توجيه السياسة المالية على نحو نتجت منه سياسات دولة الرفاهية والرعاية بعد الحرب العالمية الثانية. (المترجم)

على نحو مفاجئ، استُعيض عن تنظيم المجتمع ونُظم التكافل الاجتماعي التي ميّزت الفترة التي تلت 1945 بما يمكن أن تُطلق عليه تسمية اللاهوت الطبيعي للسوق: الإيمان بأنّ آليات السوق بحدّ ذاتها طبيعية وحتمية وذاتية التنظيم ومفيدة اجتماعياً. أفضى ذلك إلى تقهقر، وفي نهاية المطاف اختفاء مفاهيم التنمية الاقتصادية والتطوّر الاجتماعي، ومفاهيم التكافل الاجتماعي وتدابيره لمصلحة ضروب إعادة التنظيم النيوليبرالية والاشتراطات المتقاطعة والقواعد التنظيمية لعجز

الموازنة التي فرضها صندوق النقد الدولي، وفق ما عُرف بسياسات الترشيد. أفسحت وظائف الدولة التي كانت في تاريخها الحديث متجذّرة في المبادئ الثقافية البرجوازية إلى حدّ كبير المجال أمام مطالبات بهوية جمعية معرّفة بالمولد أو بالدّم، وأمام ازدراء التحضّر والتربية المهيمنين حتى ذلك الحين والانتصار للنوازع الاجتماعية والقيمية والسلوكية المتقادمة. شرع توخي الديموقراطية التمثيلية التي تنطوي على ميادين مستقلة من الخبرة وصنع القرار في إفساح المجال أمام المفاهيم الشعبوية عن الديموقراطية المباشرة، مقترنةً بسياسة هوية مفيدة لتجزئة نصاب الهوية المدنية بدلاً من سياسة مواطنة. وفّرت هذه الديناميّات سياقاً شاملاً لنزوعات كانت قائمة بالفعل على نحو هامشي، وللعواقب الإقليمية للثورة الإيرانية في 1979 كي تصير فعّالةً مع انتقالها من الأطراف إلى المركز.

تمتّع المنظور التحليلي المشار إليه للتو بأهمية بالغة بالنسبة إلى ”توثّب الأطراف“. إنّه منظور عالمي يتيح إجراء مقاربات ومقارنات للديناميّات الداخلية للتحوّل ذات فائدة لا تقتصر على المجالين المحلي والإقليمي. يُعدّ تضييق المنظور وحصره في دراسة مناطق معينة كالمشرق العربي غايةً في التقييد من الناحية التحليلية، ونتيجة لذلك يصعب أن يوجّه نحو إطار مرجعي ملائم لتحليل الأزمات الطويلة الأمد في المشرق، ناهيك باقتراح منظورات بشأن الحلول الممكنة للأزمات المطروحة. ثمة عنصر ليس عديم الصلة بما سلف، ويحدّ من وضوح الرؤية، وهو المقاربة من منظور التحوّل الديموقراطي. هنالك مجموعة كبيرة من المؤلفات بشأنه، وقد وُضِعت هذه المؤلفات أساساً بالإحالة إلى أوروبا الشرقية وأميركا اللاتينية، مع تناول اشتقاقي من الدرجة الثانية للعالم العربي. من المسلّم به على نحو متزايد أنّ هذا المنظور المصمّم لأوروبا الشرقية لا يساعد في فهم تطوّرات هذه المنطقة، وهذا ينطبق بالقدر عينه على الأقل على الشرق الأوسط.[2]

2 بخاصة فصل هـ. ي. هيل H. E. Hale، 'Freeing the post–Soviet regimes from the Procrustean bed of democracy theory' [تحرير الأنظمة ما بعد السوفياتية من المواءمة القسرية مع نظرية الديموقراطية]، في كتاب:

Bálint Magyar, ed., *Stubborn Structures: Reconceptualizing Post–Communist Regimes*, Budapest and New York: CEU Press, 2019, pp. 5–20

يشار إليه من الآن فصاعداً بأحرف: *SSR*.

كذلك كان ”توثب الأطراف“ عنواناً لبرنامج بحثي استرشد بالاعتبارات الاستهلالية الموضّحة للتو. لا ينفرد المشرق أو العالم الحديث بظاهرة انقضاض الأطراف على المراكز، لأنّ المراكز تُعرّف على نطاق واسع بوصفها مفاصل عموديّة فعّالة تربط بين نظام الحكم والمجتمع والاقتصاد والدين والثقافة في امتدادٍ جغرافي معيّن داخل حدود معترف بها دولياً وتشكّل وحدة سيادية. أمّا

الأطراف، فلها بوصفها ظاهرة تاريخية تواريخُ وأنماطٌ في رؤية صراعات كهذه والتكيّف معها لا تختلف كثيراً عن الصراعات التي نشهدها اليوم؛ وضع المؤرخ أرنولد توينبي Arnold Toynbee مصطلح "البروليتاريا الخارجية" للتحدث عن المخزون البشري لهذه الأطراف التي تنقضّ على المركز على نحو سبق لابن خلدون وصفه على نحو مورفولوجي.[3] كان "توثّب الأطراف" استجابة لوضع تحقق فيه المحال بين عشية وضحاها، كما دلّ على ذلك ثوران سوريا غير المتوقع في 2011 والانعطافات التي اتّخذها عندما انقضّت الأطراف على المركز وحينما تحولت أطرافٌ إلى مراكز.

3 Jakub J. Grygiel, *Return of the Barbarian: Confronting Non–State Actors from Ancient Rome to the Present*, Cambridge: Cambridge University Press, 2018, pp. 9–10, 210–12.

"توثّب الأطراف": السياق التاريخي

يبدو "توثّب الأطراف" ملائماً بوصفه عنواناً ولا سيما أنّه يستدعي موضوعاً محورياً يجمع بين المحلي والإقليمي والعالمي. فهو يشير إلى ظاهرة استثنائية على الصعيد العالمي تتمثّل في مزاحمة الأطراف لما كان يوماً ما مركزياً في مجموعة متنوعة من حقول التحليل ومستوياته. كما أنّه ملائمٌ لوصف التوغلات الواضحة للأطراف في الأنظمة المركزية القائمة للهيمنة الأيديولوجية عندما تبدأ الضمور، فهي مركزيةٌ في كلّ دولة على حدة، وضمن النظام الدولي الذي ساد بين 1945 و1989. سيكون من المناسب ذكر عدد من الأمثلة على ذلك: الحالات المميّزة وكذلك الأقل شهرة. وجميعها مترابط عامة بوصفها ظواهر أيديولوجية واجتماعية سياسية برزت بصورة متوازية ومتزامنة إلى حدّ ما وموجهة إلى مظاهر متنوعة لعدو عام مشترك يوصف بأنّه النُخب والترتيبات الاجتماعية الغريبة والمشاريع الاجتماعية والسياسية للتنمية والتطوير باسم المبادئ العالمية.

هذا ما يتصف به النموّ الخبيث في أرجاء العالم للأصولية المسيحية والهندوسية واليهودية والبوذية والإسلامية التي كانت هامشية ذات يوم. وعلى غرارها الانقسامات الإثنية، بشروطها وسوسيولوجيتها السياسية وإواليّات الاستدراج الأيديولوجي، التي شابها الدم في البلقان وأفريقيا وبورما وأماكن أخرى بعد 1989. في إطار مختلف، سيكون نظيرها الأطراف الانتخابية الساخطة والمعادية للمهاجرين التي كانت غير مكتملة ذات يوم، والتي كثّفتها جاذبية دونالد ترامب Donald Trump في الولايات المتحدة والفصيل المتشدّد الداعي إلى خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في المملكة المتحدة. على المنوال عينه، تندرج أطراف الأيديولوجيا والعواطف التي تتبلور الآن

على نحو ملموس في صفوف اليمين المناصر للوحدة الأوروبية وفي البلدان التي كانت ذات يوم جزءاً من الإمبراطورية البريطانية، وتَظهر بفعالية وبإحساس بالهدف أوضح من أمثاله عند أحزاب قديمة العهد وتحتلّ الصدارة منذ زمن طويل، وغالباً ما تتبنى أجندات التنصير وحرب الحضارات. هنالك تجليات مرئية وأحياناً ملوّنة ومضفىً عليها طابع فولكلوري لهذا النزوع: شكل محدّد للشارب في هنغاريا، ولحية خفيفة في إيران، وإعادة التقدير المعتدّ بالثقافة القومية للسِّحر في أفريقيا، وارتداء الرّيش في أنحاء من أميركا اللاتينية، وإعادة التقدير للتّنجيم في الهند وفرضه كمادة دراسية في الجامعة، والتخلّص من ربطات العنق أو اعتماد السياسيين اللباس الزعفراني أو الألبسة الفلكلورية الأخرى، وما شابه.

التجليات الواضحة لهذه الظاهرة التاريخية، أي نجاح الأطراف في احتلال المركز، جليةٌ في تركيا والهند، مع التناقض الصريح على الصعيد السياسي الاجتماعي في ميدان سياسي متجدد بين الدعوة إلى نزعة تبجيل الأسلاف (ancestralism) والأهليّة والدعوة إلى علمانية جمهوريانية ذات نبرات غابرة متعمدة في أحيان كثيرة، والأيقونات (iconographies) السياسية والتأثيرات الاجتماعية. يمثّل اقتران كثير منها حوامل للمصالح الخارجية. وإلى جانب رهانات جيوسياسية، تتكشف الألعاب الكبرى، متضمنة الموارد والمرافق اللوجستية بما فيها خطوط الأنابيب والألياف الضوئية والائتمانات والطرق والأحزمة المكانية وكثير غيرها. في وسع هذه التطوّرات مجتمعة أن تنقضّ على سيادة الدول أو تُقوّضها أو تنتهكها على الأقل، وهي تفعل ذلك بطرق عدّة، وليس نادراً أن يحدث هذا برعاية الأطراف الاجتماعية والإقليمية، وغالباً الطائفية أو الإثنية، في توليفات عدّة. كما أنها تعمل في ظلّ نزعات متكررة للاستقلالية، وتنحو إلى كسر احتكار الدولة العنفَ، وتعمل على اغتنام فرص الوصول إلى الموارد التعدينية الهائلة وتوطيدها والدفاع عنها، وكذلك فرص الوصول إلى اقتصادات الحرب الرافدة كما الحال في المشرق ووسط أفريقيا وغربها إلى وقت قريب، أو الموارد الناشئة عن المخدرات كما في أميركا اللاتينية وأفغانستان، والمثلث الذهبي جنوبي شرق آسيا.

يكثّف الوضع في المشرق العربي كثيراً من سمات العقود الماضية المذكورة سابقاً فيشكّل عالماً مصغراً لتطوّرات عالمية مدمِّرة، ومختبراً حياً تتكشف فيه على مرأى من الجميع. فمنذ غزو العراق، كانت هذه المنطقة – وكذلك اليمن وليبيا – مسرحاً لسلسلة من حروب أهليّة ذات تعقيدات محيّرة، وقد تصرفت فيها الأطراف المعنية كافة تقريباً بوصفها حوامل، بأشكال هندسية متغيرة، للمصالح الخارجية. تكشّف كثيرٌ منها عن سيناريوات اختبرها لبنان سابقاً من 1975 إلى 1990،

لكنّ الحرب اللبنانية كانت تعود إلى عصر سابق، وتنطوي على تجهيزات أيديولوجية وتصورات سياسية من حقبة مختلفة سابقة لـ1989. انطلقت هذه الحروب بطرق عدة من الأطراف: الأطراف الاجتماعية السياسية والسكانية والثقافية والمكانية، فتفاقمت أحياناً وتضخمت كأطراف للهجرات الأخيرة التي طوّقت المدن الكبرى في سوريا، وكذلك في العراق بسمات مختلفة إلى حدّ ما؛ تغلغلت الأطراف في الأطراف على غرار الطبقة الدنيا من رجال العصابات في بروكسل أو باريس، أو الأوروبيين الذين يعتنقون الإسلام وغيرهم من مختلف المعتلّين اجتماعياً الذين ينضمون إلى تنظيم داعش ويموتون من أجله. جميعهم طعنوا في سلطة الدولة بوضعها الحالي، وسعوا إلى تفكيكها أو استبدالها أو إعادة تشكيلها.

أسفرت الخسائر الفادحة في الأرواح وتدمير البنى التحتية وهرب الكفاءات الفكرية والمهنية وترحيلها وتدميرها المتعمّد عن تراجع كبير جداً في مؤشرات التنمية البشرية كالصحة والتعليم وتمكين المرأة. وقد ارتبط تمكين المرأة بإحياء ذكوري متشدّد في العقود الأخيرة. وهو أمرٌ بالغ القسوة على وجه الخصوص لأنّه يحصل في مجتمعات مدمّرة ومهندسة اجتماعياً في أنماط من الورع المقترن بالذكورة العضلية كانت هامشيةً في الماضي. وقد اقترن ذلك كلّه بصورة ملحوظة بتهجّم الظواهر الدينية في الهامش على المعتقدات والممارسات الدينية اليومية السائدة في المركز حتى ذلك الوقت.

الآن، صار تسلفُن السلوكيات الجماعي (يعتمد المعجم السياسي العربي اليوم هذه المفردة على نحو شائع)[4]، كالاعتناء غير المعهود بالمظهر واللباس وأنماط السلوك واختيار العبارات وضروب الرُّهاب والهابيتوس[5] (habitus) الاجتماعي والفردي ككل، جلياً في كلّ مكان. كما أنّ التشيّع المفرط في العراق ولبنان، وأخيراً في سوريا أيضاً، نظيرٌ تقويٌّ ظاهرياً بالقدر عينه. جميعها وثوبات من الأطراف بكثير من المعاني، وكلّها حقيقي. تفشّى تزمّتٌ جليّ لكن بدرجات متفاوتة، إلى جانب تصريحات صاخبة وانعطافات متساوقة وحالات ذهنية باتت شائعة. ثمة ظاهرةٌ جديدة هي العقيدة والممارسات المرافقة التي انبثقت بنمطها الحالي من جزء من العالم العربي هو المملكة العربية السعودية التي لطالما كانت طرفية على الصعيد الثقافي في المنطقة (تأثيرها في باكستان وماليزيا أقدم عهداً بكثير)، وكذلك التباهي بدعواها والتعصب لها. أمّا الأصولية الشيعية التي غالباً ما يُقلَّل من شأن شدّتها عندما تُقارَن عموماً، ولمصلحتها، بالأصولية السُّنية، فلا يمكن تصوّرها بدورها من دون توغلات من الخارج. إذ لم يكن لها سوابق في سوريا قبل 2011، باستثناء جيب

تابع لإيران وحزب الله حول مقام السيدة زينب جنوبي دمشق بتشجيع من حافظ الأسد،[6] ما أفضى في نهاية المطاف إلى نشوء جيوب أخرى شبه مستقلة تابعة لإيران وحزب الله. لطالما كانت هذه الطرق الحماسية والمتباهية الخاصة التي يُنقل بها الدين ويُعلَن داخل العراق وسوريا نفسيهما ظاهرةً ثقافية فرعية هامشية اقترنت أحياناً بأشكال من الخرافات، ونُظر إليها عموماً نظرة استخفاف أو جهل.[7] لقد عملت الدولة السورية نفسها منذ ثمانينيات القرن الماضي على رعاية مؤسسات دينية محافظة وغير مسيّسة ظاهرياً، ويتزعمها رجال دين من أوساط هامشية المنشأ والحضور، بتشجيع من الرئاسة وأجهزة الأمن. وشهد العراق تطوّراً موازياً وأكثر وضوحاً في سنوات صدام حسين الأخيرة بتشجيعٍ مركزي.

4 على غرار قضايا كثيرة تُطرح هنا، المؤلفاتُ كثيرة بقدر تفاوتها. والحواشي المتعلقة بهذه المقدمة مخصّصة للتوجيه المفاهيمي وللإشارة إلى أمور أقلّ شيوعاً فحسب. بشأن ظاهرة السلفية بمختلف أشكالها ومراحلها، ومن ضمنها شكلها الحالي، انظر كتاب: عزمي بشارة، **في الإجابة عن سؤال: ما السلفية**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018.

5 هابيتوس: أحد المفاهيم الأساسية في سوسيولوجيا عالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو Pierre Bourdieu ويُعرَّف بأنّه نسقٌ من الاستعدادات المكتسبة التي تحدِّد سلوك الفرد ونظرته إلى نفسه والعالم المحيط به. (م.)

6 انظر:

Nadia von Maltzahn, *The Syria–Iran Axis: Cultural Diplomacy and International Relations in the Middle East,* London: I.B. Tauris, 2013, ch. 7.

7 في هذا الشأن، دُرست إيران على وجه أفضل، ولا سيما في ما يتعلق بالتفاعل مع السياسة. انظر:

Ali Rahnema, *Superstition as Politics in Iran: From Majlesi to Ahmadinejad*, Cambridge: Cambridge University Press, 2011.

ارتبط ذلك كلّه بضمور الهيمنة، هيمنة الدول بوصفها ميادين السلطة ومواضع التحكّم والتنظيم. وقد اقتصرت على التحكّم، لكنّ الإهمال والقصور والفساد والطغيان هزمتها، وكذلك الضمور العالمي للأيديولوجيات التي هيمنت ذات يوم. اتّسع نطاق ما كان في الماضي جيوباً هامشية لثقافة فرعية تقويّة فراحت تلتهم النُّظم الثقافية والاجتماعية والأعراف السائدة. يتمثّل الجانب الأكثر وضوحاً لهذا الأمر في تغيّر مظهر أجساد النساء في الأماكن العامة. ففي غضون ما يعادل نصف حياة المرء، تحوّل ارتداء الحجاب في الأراضي العربية الوسطى من الاقتصار إلى حدّ ما على ممارسة اجتماعية للاحتشام أو المحافظة الاجتماعية، وحتى للتصنيف الطبقي بتقاليد الملابس ذات الطابع المحلي للغاية، إلى زيّ تصريحي مُسمّى. لم يكن ارتباط هذه الابتكارات التصريحية المتصلة باللباس إلا ارتباطاً بعيداً بالملابس التقليدية، وصارت جديرة بالاحترام حتى في الأوساط التي نظرت إليها حتى وقت قريب نظرة استهزاء. بالفعل، نادراً ما كان مصطلح حجاب ينطبق على اللباس المحتشم أو حتى على لباس المرأة المتديّنة، باستثناء استخدامه في المجادلات الدينية؛

كانت أغطية الرأس تُعرف في سوريا باسم "إيشارب" من اللفظة الفرنسية écharpe، والغطاء الأسود في العراق باسم عباية، وكذلك هذا هو اسمه في الخليج مع تشكيلة من الأسماء الأخرى تتصل بالنّوع والقماش. كان غطاء الوجه يُعرف في دمشق باسم ملاية، وفي مصر باسم منديل، مع أسماء محلية مختلفة ليس أحدها حجاب. أمّا العباية، فهي لباس محلي تقليدي لم يُصنف كمظهر للورع إلا أخيراً، على النمط الإيراني، تمييزاً له عن اللباس المحافظ. فضلاً عن ذلك جاء حجب الوجه بشكل كامل أيضاً لكن هذه المرة كتنويع في الحجاب مستهدفاً فئات جديدة.

جاء مصطلح حجاب في الخطاب الديني ليستحوذ على أشكال معيّنة من اللباس المحلي المحتشم ويمنحها شكلاً تقليدياً ويوحدها، وليشيع أنماطاً معيّنة ابتكرها تجّار القماش في القاهرة وإسطنبول. نُقل نمط الشخصيات النموذجية السياسي جنباً إلى جنب مع النمط: هكذا شاع غطاء الرأس التركي المزدوج الذي يغطي الجبهة، على سبيل المثال، بدايةً تقليداً لمثال السيدة أمينة أردوغان،[8] ثمّ بات يُعرف باسم الحجاب السوري.

8 للاطلاع على مزيدٍ من التفاصيل، انظر:

Esra Özcan, *Mainstreaming the Headscarf: Islamist Politics and Women in the Turkish Media*, London, I.B. Tauris, 2019.

الدولة بوصفها ميدان السلطة

ينبغي البحث عن المفصل العموديّ لهذه التطوّرات والعامل المشترك الذي يرتبط بكلٍّ منها مباشرة ويصل إليه في مسارات ضمور وتهشّم وظائف الدولة، والانفصام البنيوي بين مختلف النُّظم المعبَّر عنها عادةً في نظام حكم ما: النظام القضائي، النشاط الاقتصادي، الناتج الأيديولوجي، ثقافة السلوك الاجتماعي والسلوك الفردي ومعاييرهما، أنظمة التعليم، التشكيلات الاجتماعية الجهوية. لقد مسّ هذا الضمور والتهشّم بالعنصر الأشدّ حسماً في تعريف الدولة بوصفها ميدان السلطة في المقام الأول، والجهة التي تحتكر العنف والملاذ الأخير لاستخدامه. جرى كسر احتكار العنف بتلزيم توفير الأمن وأنشطة عسكرية لجماعات أُنشئت بمشاركة الدولة، وكذلك بربط صلاحيات اقتصادية وشبه قانونية بإجراءات أمنية من قبيل الإشراف على عمليات نقل ملكية بعينها وإيجارات وترتيبات مصاهرة في سوريا. في المقابل، شاركت جماعات مسلحة في عملية كسر احتكار العنف هذه وراحت تبرز بالعنف أو بوسائل أخرى كجهات فعالة شبه حكومية تتنافس مع الدولة التي تشكّلت على نحوٍ صحيح حتى ذلك الوقت. كما أنّها استأثرت بصلاحيات اقتصادية وشبه قانونية،

وجرى في بعض المناطق تسيير عمل وظائف أخرى لإدارة الدولة ومن ضمنها التعليم ككيانات شبه حكومية كما الحال في تلك المناطق من سوريا الخاضعة لسيطرة مستنسخات القاعدة.

توخيّاً للوضوح تجدر الإشارة هنا إلى أنّنا نعني بالدولة شكلاً محدَّداً لميدان السلطة. إنّها هيئة سياسية وإدارية للقيادة والإكراه والتنسيق والتنظيم، والتوسّط في بعض الأحيان. وبحكم تشكيلها كدولة مستقلة نسبياً عن الخاضعين لوصايتها سواء أكانوا مواطنين أم رعايا، تمارس صلاحيتها وولايتها القضائية وفي الوضع المثالي سيادتها على امتدادٍ جغرافي محدَّد وعلى سكّانه، وتتهمها المجادلات الشعبوية الشائعة المناهضة للدولة بأنّها ليست نسخة عن المجتمع وتستنتج أن لا معنىً سياسياً سوسيولوجياً لها. أمّا نحن، فنتّخذ وجهة نظرٍ صارمة بشأن الدولة بدلاً من فهمها على أنّها، في عالمٍ مثالي، أداة لـ"الحوكمة"، وهو تعبير تلطيفيّ للغاية يسعى إلى اختزال وظائف الدولة بالكفاءة التقنية ونزع الطابع السياسي عن الدولة وإخراج السياسة وعلاقات القوّة من الحكومة لمصلحة معايير أخلاقية وقانونية مفسَّرة أخلاقياً.[9] نشأت الدولة الحديثة في المشرق من حاجات الإصلاح الداخلي الناشئة عن ضغوطاتٍ استعمارية من الخارج كما يُزعم، وعن مسارات التحديث الداخلية التي بدأت بالإصلاحات العثمانية في القرن التاسع عشر. وبهذا المعنى هي قابلة للمقارنة ومعاصرة لأمثلة أخرى لما يُزعم أنّه شكلٌ بونابرتي للدولة في إيطاليا وبولندا وإسبانيا وأميركا اللاتينية. أمّا في الشرق الأوسط، فربما كانت تركيا الكمالية هي الإنجاز الأكمل لشكل الدولة هذا، بينما كانت تونس بورقيبة أقّل كمالاً إلى حدّ ما. بهذا المعنى التاريخي، يمكن القول إنّ سوريا والعراق تمثّلان في الحقيقة دولتين ما بعد عثمانيتين مثل اليونان أو بلغاريا وأنّه ينبغي اعتبارهما بعد 1989 دولتين ما بعد اشتراكيتين لا تختلفان مجدّداً عن بلغاريا وأذربيجان ويوغسلافيا؛ من المرجح أن تعدِّل أُطُرٌ كهذه المنظورات التحليلية وتحدّ من تعميات الحصر التصنيفي ضمن "الشرق الأوسط" أو "البلدان الإسلامية".

9 انظر الاعتبارات الملحوظة في:

T. B. Hansen and F. Stepputat, 'Sovereignty revisited', *Annual Review of Anthropology*, vol, 36, no. 1, 2006, pp. 295–315; C. Tilly, 'War making and state making as organised crime', in Peter B. Evans, Dietrich Rueschmeyer and Theda Skopcol, eds, *Bringing the State Back In*, Cambridge: Cambridge University Press, 1985, pp. 169–91; Joel Migdal, *State in Society: Studying How States and Societies Transform and Constitute One Another*, Cambridge: Cambridge University Press, 2002, pp. 1–17.

لا توجد دولة من نتاج الطبيعة، وما من دولة تُشكِّل صورة للمجتمع كما الحال في المخيلة الشعبوية، وما من دولة تكون أسيرة قَدَرٍ إثنولوجي. ترتبط الدول بالمجتمع بطرق عدة بالغة التعقيد

لا يتضمّن أيّ منها ضرباً من الانعكاس أو التطابق، وهو منظور ليس بوسعه أن يؤتي إلا عبثاً سوسيولوجياً. لربما تُعدّ إسرائيل، أكثر الدول اصطناعاً في الشرق الأوسط، الدولة الأقوى ولكن لا بدّ من القول إنّه حالما سُيّست أطراف دينية أجنبية كما ينبغي وتقاطعت مع أصولية ناشطة، فقد قامت في العقود الماضية بتحقيق تقدّم جادّ في المركز أكثر استقراراً ممّا في البلدان العربية وربما أكثر ديمومة.[10] لقد عزّز الاستحضار العديم الجدوى لاتفاقية سايكس-بيكو في السنوات الأخيرة التأكيدات غير المدعومة والعديمة الصلة بالواقع والحافلة بالتصورات النمطية بشأن الطابع المصطنع للدول العربية، ومن ثمّ عدم أصالتها وضعفها الخَلقي.[11] ففكرة أنّ البلدان المشرقية ضعيفة إلى حدّ استثنائي ومصطنعة ومشوّهة على نحو قاتل حاضرةٌ بقوة، لكنّها باطلة بسبب ديمومة استقرار تسوية سايكس-بيكو والصمود الاستثنائي لدولتي سوريا والعراق، وتمتعهما كدولتين بشرعية داخلية راسخة الجذور[12] رغم كلّ إخفاقاتهما والضغوط التي تعرضتا لها، إلى حدّ أنّهما ظلّتا الجائزة الكبرى التي تنافست عليها تشكيلة من الأطراف بحدّة ودموية. تُمارَس هيمنة الميليشيا على الامتدادات الجغرافية عموماً كنشاط شبه حكومي بتطلعات دولانية على جزء من الأراضي الوطنية، ومن النادر أن تكون ميليشيات كهذه محض لصوصية بسبب أعمال السلب والنهب التي تقوم بها، كما كانت حال القوات التي قادها تشارلز تايلر Charles Taylor في ليبيريا بين 1989 و1992 على سبيل المثال.[13]

10 Joel Migdal, *Strong Societies and Weak States: State–Society Relations and State Capabilities in the Third World*, Princeton, NJ: Princeton University Press, 1988.

يتناول الفصل الرابع فلسطين تحت الانتداب.

11 انظر أكثر التعليقات المتعلقة بهذه القضية منطقيةً، ومن ضمنها التشديد على تعقيدها، في مقالة فواز طرابلسي "مئوية سايكس–بيكو: الخرائط والتاريخ"، بدايات، 14 (2016)، ص. 4–15.

12 بخصوص سوريا:

Karim Atassi, *Syria: The Strength of an Idea*, Cambridge: Cambridge University Press, 2018.

13 انظر مقدمة محرري كتاب:

Ana Arjona, Nelson Kasfir and Zachariah Mampilly, *Rebel Governance in Civil War*, Cambridge: Cambridge University Press, 2015, pp. 1–20; N. Kasfir, ‘Rebel governance – constructing a field of inquiry: Definitions, scope, patterns, order, causes’, in Arjona et al., *Rebel Governance*, pp. 21–46; and W. Reno, ‘Predatory rebellions and governance: The National Patriotic Front in Liberia, 1982–1992’, in Arjona et al., *Rebel Governance*, pp. 265–85.

انهارت هذه الدولة ما بعد العثمانية وما بعد الاشتراكية لاحقاً في العراق على نحو كارثي بعد الغزو الأمريكي، وكنتيجة مباشرة لهذا الغزو. وانحلّت تدريجياً وقطاعياً في ظل رئاسة بشار

الأسد، وإلى حدّ كبير تحت تأثير التحولات الرأسمالية الاتجارية (mercantilist) أساساً والنهبية والنيوليبرالية، والفرص التي أتاحتها لاستيلاء المصالح الخاصة على الدولة بأكملها تقريباً. جرى الاستيلاء على الدولة في العراق أيضاً، وإن كان ذلك في بيئة تنافسية قوية. إنّ مصطلح "الاستيلاء على الدولة" لا يستخدم هنا على نحو مجازيٍّ أو قيميّ، لكنّه بالأحرى يُستخدم تقنياً واصطلاحياً لتعيين مفهوم محدّد يقبض بدوره على ظاهرة ويصفها ويوجّه تحليلها. يصف الشروط التي تستحوذ بموجبها مجموعة من المصالح الخاصة على قدرات الدولة ووظائفها وقدرتها على توليد الدخل، أو تتقاسمها أوليغاركية متوافقة أو متعارضة (نظام ما يُدعى ائتلاف نخب الطوائف (consociality) في لبنان أو في عراق ما بعد الغزو على سبيل المثال). وقد جرى تطوير الفكرة تطويراً حسناً وظهرت حديثاً تفاصيلها المتعلقة بالدول ما بعد السوفياتية على وجه الخصوص.[14] ما من شيءٍ سوى الحاجة إلى الجدل يقدِّم أيّ مبرّر للتأكيد الشائع أنّ هذه الدول كانت مصطنعة بأيّ شكلٍ كان، أو أنّها مجرّد مُستورَد أو فرضٍ استعماري نجم عن التوافق مع القدَر الإثنولوجي للمناطق غير الأوروبية، الضعيفة والمتهالكة بحكم الضرورة. في هذا النوع من الكتابة، وهي شائعة جداً في وقتنا، تُعامَل انجرافات ما بعد الاستعمار صوب الفساد والزبائنية وما إلى ذلك على نحو غير بطولي بأسلوب تراجعي، ويُنظَر إليه بوصفه قابلاً للتفسير من حيث أنّه قدَرٌ إثنولوجي للعرب أو الأفارقة، تفاقمه دولٌ تعكس صورة مجتمعات تعمل وفق أنماط إثنولوجية مستقرة وثابتة ليس بوسعها في ظلّ الظروف الحديثة إلّا إنتاج الفساد والارتشاء[15]. ثمّة تصوّرٌ خطأ سائد بشأن تزعزع الدول في الشرق الأوسط يُعبَّر عنه عموماً من ناحية افتقارها إلى الشرعية. ينشأ هذا الافتقار من الافتقار المزعوم إلى التوافق مع معايير قيميّة مزعومة ثابتة ومعدّة مسبقاً، دينية وليبرالية في آنٍ معاً، وتُضاف إليها أجواء المواعظ في النقاشات السياسية بشأن المنطقة وداخلها.

14 Bálint Magyar and Júlia Vásárhely, *Twenty–Five Sides of a Post–Communist Mafia State*, Budapest: CEU Press, 2017; B. Magyar, 'Towards a terminology for Post–Communist regimes', in *SSR*, pp. 139–40; and B. Magyar, 'From free market corruption risk to the certainty of a state–run criminal organization', in *SSR*, pp. 466–90.

15 انظر على وجه الخصوص:

Kalevi J. Holsti, *The State, War and the State of War*, Cambridge: Cambridge University Press, 1996, p. 79, and ch. 6.

الأكثر إثارة للاهتمام المراجعة المفاهيمية والنقدية لهذه الأدبيات في كتاب يؤيد من ناحية أخرى هذا الجدل:

M. Catusse, 'L'état au péril des sociétés du Moyen–Orient?' ('The state at the peril of societies in the Middle East?'), in Amna Bozzo and Pierre–Jean Luizard, eds, *Vers un nouveau Moyen–Orient? États arabes en crise entre logiques de division et sociétés civiles* ('Towards a new Middle East?

Arab states in crisis between the logic of division and civil society'), Rome: Universita degli Studi Roma Tre, 2016, pp. 35–50.

للاطلاع على نقاش معقول وإن لم يكن مفاهيمياً للغاية، انظر:

R. Owen, 'The Middle Eastern state: Repositioning not retreat?', in Hassan Hakimian and Ziba Moshaver, eds, *The State and Global Change*, London: Routledge, 2016, pp. 232–47.

وُجّهت ادعاءات بصورة متواصلة وميلودراميّة عن عدم شرعية التاريخ العربي الحديث وزيفه. لكنّ المرء قد يلاحظ أنّ الشرعية ليست فحسب مفهوماً قانونياً قد يكون على صلة بنقاشات محدّدة أو عديم الصلة بها، بل إنّ تلك الشرعية هي أيضاً، وهو أمر مهم، هابيتوس اجتماعي قد يُستدام أو يُرعى أو يُنقص. وفي كثيرٍ من الأحيان، يُنقل التصور عَرَضاً إلى أفكار أقرب إلى "معدّلات القبول"، أو إلى استحضار مقزّز لارتباطها بتقاليد مزعومة أو لغربتها عنها. يغفِل هذا النوع من الحجج في رأينا مسألة جوهرية هي أنّ الأفعال الشرعية هي التي يعتبرها شرعية حقاً أولئك الذين يحظون بشعبية قوىً اجتماعيةٌ حيّة بكل الاعتبارات البراغماتية والقيمية، بعيداً تماماً عن التعريفات القانونية أو القيود الأخلاقية أو ما يُطالَب به انسجاماً مع التقاليد، أيّاً تكن. فالمؤشرات الأدائية لعدم شرعية الدولة السورية على سبيل المثال محل نزاع رغم كلّ الوحشية التي مارستها، وهذا المشهد المحدّد معقدٌ ويتغيّر بمرور الوقت.

التهتّك والضمور

على وجه العموم، ظهرت بيئةٌ بالغة العنف في المشرق وقد قامت بهندستها اجتماعياً الجهات الفعالة المشاركة كافة، وسمّمتها سياسة هوية صارمة – هي ظاهرةٌ أخرى تبلورت شيئاً فشيئاً بعد 1979 وعلى نحو دائم بعد 1989 – باسم الدين أو الطائفة أو القبيلة أو الجماعة الإثنية. انبثقت مراكز وإواليّاتٌ جديدة للسلطة الدينية، وبرزت قياداتٌ جديدة لتوطيد المصالح الناشئة أو المكتسبة المعلنة حديثاً باسم الطائفة والقبيلة. وقد أفضى انطماس الحدود بين الرسمي وغير الرسمي، بين القانوني والخارج عن نطاق القانون، إلى ممارسة الكيانات السياسية العسكرية الصاعدة (من ضمنها جماعاتٌ تشارك في الاستيلاء على الدولة) أنماطاً من الأعمال التجارية المافيوية والرافدة والاستخراجية التي تديم رأسمالية بدائية ونهبيّة، وجميعها أفعالٌ تقوم على نزع الشرعية الشامل عن طريقة عمل النظام السائد. إذ إنّ عدم الشرعية وتعزيز القدرة على الفعل غير القانوني كانا بمنزلة موارد اجتماعية واقتصادية أثارت مفاعيلها الفوضى في المنظومة التي جعلت عملياتها ممكنة، لكن لم يكن القصد منها الانقلاب على هذه المنظومة بأيّ حال من الأحوال[16]. وعندما

أسّست السلطات ذات الصلة بالدولة هذه الممارسات غير القانونية (كما الحال في سوريا وهنغاريا)، راحت تكتسب ما يمكن أن تُطلق عليه تسمية "الاقتصاد السياسي للفساد". ستحتاج التهم القيمية الفاحشة والقضائية الضيقة التي يحملها المصطلح الرئيسي "فساد"، الأنسب لنوع آخر من التحليل، إلى وضعها بين قوسين أثناء تفحص الإواليّات السياسية الاقتصادية بإمعان؛ إذ راحت الأنشطة التي توصف بصورة عامة بالفساد، في بلدان مثل سوريا وأماكن أخرى بدرجات مختلفة، تشكّل منظومةً بدلاً من أن تشكِّل انحرافات منظومة أو ضروب خللٍ فيها. من الضروري مجدّداً التشديد على أنّ الفساد والزبائنية والتكتلات الاحتكارية العائلية ليست مسألة أقدارٍ إثنولوجية، ولا تظهر لأنّ للعرب نزوعاً طبيعياً للتصرف على هذا النحو بفعل شكلٍ قهريٍّ من التكرار المعياري يُدعى عموماً التقليد. ربما يكون من الملائم هنا مقاربة المافيا الصقلّية ومقارنتها: بدلاً من أن تكون المافيا وليدة نزوعات ثقافة فرعية، وليدة الطريقة التي يُفترض بالصقلّيين أن يقوموا بالأمور بها عبر استعداداتهم وتفضيلاتهم، فإنّها مشروعٌ اقتصادي يبيع خدمات الحماية ويستخدم العنف كوسيلة مع التكتّم والتستّر بوصفهما مهارتين مكتسبتين استجابةً لنوعٍ محدّد من المواقف.[17]

16 انظر:

J. Heyman and A. Smart, 'States and illegal practices: An overview', in Josiah Heyman, ed., *States and Illegal Practices*, London: Bloomsbury Academic, 1999, pp. 1–24.

17 Diego Gambetta, *The Sicilian Mafia: The Business of Private Protection*, Cambridge, MA: Harvard University Press, 1993, pp. 2, 5–7, 10–11.

تحمل هذه الوسائل الثقافية المكتسبة تشابهاً مع الأسلمة السريعة لقواعد السلوك الشخصي في سوريا والعراق، وجلب الثقافات الإسلامية الفرعية إلى المركز جنباً إلى جنب مع الاستحواذ المترابط على شبكات المصالح المكتسبة. ينبغي أن تضاف إلى ذلك أنماط من الأعمال التجارية تقترن بانتزاع الثروة الإرثيّ المُحدث[18] (neo–patrimonial) من قبل الجهات الفعالة السياسية العسكرية المرتبطة بالدولة أو المناوئة لها أو شبه المرتبطة بها في سوريا والعراق. ثمّة أوجه تشابه عدة وذات دلالة بين أنماط الأعمال التجارية لعمليات التعدين التي تقودها الميليشيات في أفريقيا وإنتاج القنب الهندي في المثلث الذهبي في جنوب شرق آسيا (كان خاضعاً بالمناسبة لسيطرة وكالة الاستخبارات المركزية في السابق، وتتورط فيها حالياً شبكات صينية أيضاً)، وبيع أراضي الدولة والتحف الأثرية والنفط في سوريا والعراق، ناهيك بعمليات طلب الفدية عامة. يميّز فيبر Weber الإرثيّة (patrimonialism) كشكل من الهيمنة السياسية يتضمّن الاستحواذ على سلطتي القضاء والجيش ويميّزه التباس الحدود بين المجالين الخاص والعام.[19] يستبعد تحليله

الجهاز البيروقراطي الذي يعمل كحاجز أمام ممارسة الهيمنة الإرثيّة. ولكن في وضعٍ تاريخي يسبق فيه وجود هذه المنظومة الاستيلاء على الدولة، تعمل البيروقراطية كمسلك للاستيلاء على الدولة عبر هذا الشكل الجديد من الهيمنة: الإرثيّة المُحدثة. على هذا النحو، وفي حين تكون الأعراف العامة في ظلّ الإرثيّة المُحدثة رسميةً، وعقلانيةً بالمصطلحات الخاصة بفيبر (سواء أكانت لمنظومة الدولة أم للميليشيات الإسلاموية)، غالباً ما تكون ممارستها الاجتماعية شخصيةً وزبائنية وإرثيّة (من دون مُحدثة) ولا رسمية.[20] ثمّة مدىً من ضروب التناسب بين الخاص والعام هنا ودرجات من اللا رسمية. في الحالات القصوى، يطلق فيبر مصطلح سُلطانية (sultanism) على شكل الهيمنة التي تُمارَس بدرجة من الامتيازات الاستنسابية تُقارب حدود الاعتباطية، مع أنّها لا تزال باقية ضمن حدود التقييدات التقليدية.[21] يبدو أنّ هنالك تبريراً ضئيلاً للاستخدام التلقائي لهذا المصطلح في ما يخص دولاً ومجتمعات بعينها حيث طُبّق المصطلح بلاغيّاً بغرض الذم.[22] العامل المشترك للإرثيّة المُحدثة ليس السلطانية، بل هو الجمع بين بيروقراطية مُمأسَسة على نحو ضعيف ومجال عام متقلقل، ما يسمح لمجموعة واسعة من الإواليّات الفعّالة للهيمنة والاستيلاء على الدولة بأن تمضي قُدُماً دون رادع تقريباً. ينبغي ألّا يُخلط بين الاستيلاء على الدولة والزبائنية أو أن يُختزل بها، فالزبائنية ظاهرة ذات صلة لكنّها كذلك، على غرار الإرثيّة المُحدثة، ليست ظاهرة عائمة بل ظاهرة تنبثق عن إمكانات متاحة لدول وبيروقراطيات هشّة التكوين.[23]

18 الإرثية المُحدثة: نظامٌ هجين يجمع خصائص الدولة الحديثة بخصائص الدولة الإرثية، ويتسم طمس الحدود بين العام والخاص فيه بشخصنة السلطة، وتحويل الموارد السياسية إلى اقتصادية والسلطة إلى ثروة والعكس بالعكس، والتباس الحدود بين السياسي والإداري في عمل الدولة وأجهزتها. (م.)

19 Max Weber, *Economy and Society*, Berkeley, CA: University of California Press: 1978, pp. 236–7.

20 G. Erdmann and U. Engel, ‘Neopatrimonialism reconsidered: Critical review and elaboration of an elusive concept’, *Commonwealth and Comparative Politics*, vol. 45, no. 1, 2007, p. 114.

21 Weber, *Economy and Society*, pp. 231–2.

22 كما الحال مع أوليكساندر فيسون في دراسة حصيفة وممتازة لولا ذلك:

O. Fisun, ‘Neo–patrimonialism in post–Soviet Eurasia’, in *SSR*, p. 91.

23 انظر على وجه الخصوص: حافظ عبد الرحيم، **الزبونية السياسية في المجتمع العربي: قراءة اجتماعية سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

نحو نقلة نوعية مفاهيمية

لفهم هذه التحولات كما ينبغي، قد يحتاج المرء إلى اعتبار التأويلات السائدة غايةً في البساطة إلى حدّ أنها لا تكفي لتفسير ما نعرفه، وإلى أن يكون مدفوعاً بقوة بالاستعارات الأيديولوجية. إنّ هذه التأويلات، باستثناء قليل منها، المستندة إلى افتراض أنّ "الولاءات المتوارثة" متغيّرات مستقلة هي تأويلات تأثّرية وشكلانيّة إلى حدّ ما، لأنها تبني استدلالات سطحية على الشائعات الساذجة وتعتمد بشكلٍ غير نقدي على التقديم الذاتي للأفرقاء المنخرطين في حرب أهليّة. ثمّة قدْرٌ مدهش من السذاجة أو الكسل الذهني تجاه ما يُقدِّم نفسه بوصفه خبرة تجاه الحكمة الشعبية، وتجاه التحيّزات الشائعة في الداخل والخارج. تُعتمد بشغفٍ الإثنولوجيات الشعبية التي تدّعي أفكاراً محدَّدة بشأن ما يُشبِهه العرب والمسلمون وكيف أنّهم يقومون بالأمور وفق نزوعهم الطبيعي.

هكذا يجد المرء كقاعدة عامة أنّ التفسيرات تُقدَّم بمصطلحات البَدْئية[24] (primordialism) وعداوات الأسلاف، وتنطوي على افتراضات إثنولوجية قوية بشأن العرب والمسلمين، بما في ذلك الاستثنائية و"النموذج الفسيفسائي" المحتفى به للسياسة والمجتمعات. كما أنّ هذه التفسيرات تنطوي على خطابات وتصورات نفسية شعبية تستخدم مصطلحات من قبيل "عودة المكبوت"، وأفكاراً متطابقة تحمل كثيراً من التأسّي ولكن لا معنى لها. غير أنّ إنعام النظر قد يُظهر أنّ جميع هذه التفسيرات البلاغية تنتسب إلى الشعر أكثر من انتسابها إلى العلوم التاريخية والاجتماعية. ومع ذلك، تظلّ منظورات كهذه مركزية إلى أبعد الحدود بالنسبة إلى مواقف المحافظين الجُدد والمستشرقين الجُدد من جانب، والعلوم الاجتماعية ما بعد الحداثوية وما بعد الاستعمارية المتصلة بالمشرق والشرق الأوسط على نحو أعم من جانب آخر. يتطابق هذان الموقفان مفاهيمياً، وأصبحا عملياً في تنقيحهما الثقافوي حزمة دولية من الميمات[25] (memes) المتصل بعضها ببعض، تُسبغ عليها المنظّمات غير الحكومية والدوائر والمنظّمات الدولية وكثيرٌ من المؤسسات صفة الحصافة.[26]

24 البَدْئية أو الأوّلية: فكرة مفادها أنّ الأمم أو الهويات الإثنية ثابتة وطبيعية وقديمة، أي فكرة الأمة ستتطوّر في نهاية المطاف داخل أي مجموعة إثنية. (م.)

25 الميم: مصطلح وضعه عالم الأحياء البريطاني ريتشارد دوكينز Richard Dawkins ويشير إلى وحدة المعلومات الثقافية التي تنتقل من عقل إلى آخر بطريقة مشابهة لانتقال الجينات من فرد إلى آخر. (م.)

26 انظر:

Aziz Al–Azmeh, *Islams and Modernities*, 3rd edn, London: Verso, 2009, pp. 5–9.

من الطبيعي إلى حدّ ما أن تنشأ عن هذه الميمات الاعتيادية فكرة أنّ ما نشهده في المشرق هو ببساطة تامّة "عودة" إلى الدين أو "المكبوت". ولكن عندما نقوم بتمحيص حتى لو كان متسرعاً،

ستبدو افتراضاتٌ كهذه متداولة على أوسع نطاق كأنّها ترقى إلى تنقيحات اعتذارية للإسلاموية ولصورتها المطابقة التي نجدها في دراسات المحافظين الجُدد ومفكري ما بعد الاستعمارية، أي فكرة أنّ نظاماً سياسياً اجتماعياً إسلامياً ليس محلياً فحسب، بل إنّه طبيعي، وأنّ التطوّرات العلمانية والحداثية مورست خلافاً للطبيعة وكانت في النتيجة غير أصيلة، وبهذا المقياس زائفة. في موازاة ذلك، أُرسلت نداءاتٌ من أجل الطبيعية ومن ثم ملاءمة الطائفية والقبلية للمنطقة المعنية. لكنّ ذلك يبدو، مرةً أخرى، بعد التمحيص أبعد ما يكون عن التوصيفات التحليلية والواقعية، بل إنها بالأحرى تقديماتٌ ذاتية لممارسات مسمومة لسياسات الهوية.[27]

27 في وسع القارئ أن يعود إلى مقدمة كتاب عزيز العظمة:

Secularism in the Arab World: Contexts, Ideas and Consequences, Edinburgh: Edinburgh University Press, 2019.

تُعدّ الطائفية والقبلية في الظروف الحالية وظائف لأكثر من مجرّد الوجود المحض لجماعات من الأقارب وأهل المنطقة والمذهب أُعيدت إلى الحياة فجأة وأدركت حديثاً الواجبات التي وضعتها خصومات الأسلاف. النقطة الحاسمة هي عملية تحوّل مذهب ما هو وحدة اجتماعية افتراضية لأقارب، وربما لأهل منطقة، يتشاركون عقيدة إيمانية، إلى طائفة تتعيّن بوصفها وحدة سياسية تسعى إلى التمثيل بوصفها طائفة. خلافاً للمذاهب تؤسِّس الطوائفَ بوصفها جماعات متخيّلة الطائفيةُ بسردياتها المتعلقة بالعداء التاريخي والمظلومية مشروحة بصورة عامة بمصطلحات مجتمعية مجرّدة من المحتوى الديني، فالمحتوى الديني، ولا سيما المتباهي والجازم منه، يحضر على نحو رمزي كمصدر من مصادر التعبئة في حالات النزاع النشط أو في لحظات نشوء طوائف كهذه في تعريفها السياسي. تشكِّل الميليشيات الشيعية العراقية والأجنبية في سوريا مختبراً افتراضياً يسمح برصد مثل هذه الظواهر. ليست الطوائف ما يؤسّس الطائفية بفضل وجودها الاجتماعي المحض، بل الطائفية هي ما يؤسّس الطوائف.[28] ينطوي التطييف على نقل وحدات المولد الاجتماعية إلى المجال السياسي، وإلى هيئات تشبه الأحزاب السياسية في نهاية المطاف. تشرع هذه الوحدات في اختلاق التقاليد بالجملة، وافتعال حقن أحداث طواها الماضي منذ زمن طويل في الذاكرة الحيّة، وتأدية وعرض التقاليد المتكلّفة بطرق تزداد بهرجة كلما ابتعدت عن الممارسات الاجتماعية والذكريات الحيّة الحقيقية.[29] السياق المشترك لضروب الإنكار هذه هو التحقير السجاليّ الشائع الآن للعلمانية وللسرديات الكبرى، وقبل أيّ شيء رغبة المحافظين الجُدد والعنصريين المتزمتين ومفكري ما بعد الاستعمارية في أن تختفي الرغبة في التطوّر، ولا سيما

التطوّر الاجتماعي، وكذلك أفكار وممارسات الدول القومية. كان تحقير العلمانية والدولة الحديثة على مدى قرنٍ ونصف القرن ثابتاً في السجالات التي خاضها الإسلامويون بدايةً وتعزّزها حالياً عقيدة دولية عن نسبية ثقافية وفهم تبسيطي للديموقراطية بوصفها نقيض الدولة ما لم يتحقق المحال سوسيولوجياً ويصير الشعب الدولةَ نفسها أو تصير الدولة مجرّد مرآة للشعب، أيّاً وكيفما كان فهم ماهيته.[30] يقترن ذلك عموماً بتصوير التحوّلات العلمانية والقومية والحداثية التي ميّزت معظم تاريخ العرب الحديث على أنّها ضرب من الخيال وفي النتيجة شطب قرن من التاريخ بوصفه وهماً، أو بانعطافة مناصرة للديموقراطية ظاهرياً ترفض على عجل التحوّلات الحداثية بوصفها فرضاً سلطوياً على وضع ديني وطائفي من حيث الجوهر، وتقاوم فطرياً أيّ تغيير تترتب عليه نتائج جديّة؛ في الواقع، يقدِّم هذا الخط السجالي عقيدة إثنولوجية صارمة للعجز الخَلقي. ترد عموماً قضايا الدول المصطنعة وضعف الدولة بمصطلحات تتصل بافتراضات إثنولوجية تتعلّق بالنزوعات الفطرية لدى العرب والمسلمين أكثر ممّا تستند إلى تفحص دقيق للأدلة، فتُحلَّل حتمية الخلل الوظيفي باستخدام عبارات إثنولوجية جاهزة وتُحلَّل بوصفها حصيلة هذه العبارات.

28 تُعدّ القبلية التي تُحدثها الدولة في دارفور حالة واضحة المعالم، وأقرب ما تكون إلى مختبر حيّ حقيقي. انظر:

N. R. Bassil, ‘Beyond culture and tradition in Sudan’, in Luca Anceschi, Gennaro Gervasio and Andrea Teti, eds, *Informal Power in the Greater Middle East*, London: Routledge, 2014, pp. 110–13.

29 لم تكن الطائفية ونظيرتها القبلية في غالبية الأحيان موضوع صياغة مفاهيمية تاريخية في سياق المشرق. انظر المعالجة المنهجية في كتاب:

عزمي بشارة، **الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيّلة**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018.

30 انظر على وجه الخصوص:

Aziz Al–Azmeh, ‘Populism contra democracy’, in Ghassan Salamé, ed, *Democracy without Democrats*, London: I.B. Tauris, 1994, pp. 112–29.

البنية المواضيعية والمضمون

هنالك بالفعل صناعة كاملة للإنكار مدفوعة بالتحيّز السياسي والالتزام الأيديولوجي والجهل والاعتماد على العبارات الجاهزة، وأنماط من الدراسات تميّز نفسها بوصفها، من دون سخرية، ما بعد حداثية وما بعد استعمارية. وقد صُمّم برنامج البحث "توثّب الأطراف" لمواجهة هذه الميول، إذ يفضّل البحث التجريبي المُحكَم والعمل التحليلي والمفاهيمي الرزين الذي ينشر المعدات المعيارية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، ويتحاشى عموماً السجالات العقيمة وغير المجدية. تتمثّل في هذا

الكتاب بعض نتائج هذا البحث وأنواع الميول البحثية التي عزّزها برنامج "توثّب الأطراف". إنّ المقدمات المنطقية المتميّزة التي يقوم عليها عمل "توثّب الأطراف" والتي تدعمها دراسة للوقائع الملموسة تضبطها مجموعات بديلة من الأدوات التحليلية والمفاهيمية تبدأ باستجواب الافتراضات المتخمة بالعبارات الجاهزة خلف إقصاء وتنحية الواقع التاريخي المشار إليه سابقاً. يؤيّد هذا العمل بالأحرى وجهة النظر القائلة إنّ التحوّلات الحداثية حقيقية مثل كلّ ما يحدث في التاريخ وفي العالم الاجتماعي، وإنّ الظواهر المقابلة المعروفة التي نشهدها اليوم نواتج معقدة لمسار اجتماعي سياسي، وفعالية لا تصبح بدورها ناجعة ولا تكتسب وجوداً فعلياً وصدقيّة إلّا عندما تُسيّرها موارد لوجيستية وبنية تحتية. ما من قوىً اجتماعية، والتشديد هنا على التكوينات الطائفية والقبلية وعلى الإسلامويين، تظهر من تلقاء نفسها وبقوة الطبيعة، أو تعود من بين الموتى. تنتمي صورة الظهور هذه إلى الميتافيزيقيا وليس إلى العلم الاجتماعي. يتمثّل السبيل إلى تجاوز المقاربة الانطباعية (impressionism) واستخدام الأفكار الجاهزة في اللجوء إلى المقاربة التقارنية (comparativism) وفي استخدام مقولات عامة كما اقترحنا في بداية هذه المقدمة، وفي تهيئة حساسية خاصة للحقائق والدراسات الأنثروبولوجية.

بعبارة أخرى: بدلاً من اعتبار أنّ الظواهر الإسلاموية والطائفية الإسلاموية الفرعية تشكّل إحياءً للدوافع التي حجبتها التسلّطية لفترة طويلة، سنجد أنّها ظواهر جديدة برزت على الساحة عبر الذاكرة الحية لجيل واحد كما بيّن ذلك هاروت أكديديان وحارث حسن في الفصلين الرابع والخامس من هذا المجلد. يمثّل التديّن الذي نشهده حالياً والذي غيّر مناظر المدن العربية في نصف جيل إعادة تشكيل جذرية للدين وإعادة ترتيب لمؤسّساته وسلطاته وأخلاقياته والهابيتوس خاصته. كانت إعادة التشكيل هذه عملاً اضطلعت به جماعات تتشبّث بطائفة محدَّدة من الأفكار المتعلقة بالدين والتقوى والسلوك الشخصي، وكذلك بثقافة دينية محافظة كانت حتى عهد قريب هامشية بمعنين. المعنى الأول أنّها كانت ثقافة فرعية داخلية في بيئة كانت الممارسات والخطابات الإسلامية السائدة فيها منفتحة ومتسامحة. أمّا المعنى الثاني، فهو أنّ تطوّرها تعزّز خارج الحدود الوطنية لسوريا والعراق مثلاً على نحو أفضل، واكتسبت مكانة بارزة نقلتها إلى المركز بسبب الوسائل اللوجستية التي وفّرتها هذه القوى الفعالة: المملكة العربية السعودية وإيران. عزّزت محاباة الدولة في سوريا والعراق التَقَويّة السُّنية في السنوات الأخيرة لصدام حسين وفي عهدي الأسد الأب والابن. وأخذت هذه المحاباة في سوريا منعطفاً جديداً في نهاية 2018 مع صدور القانون رقم 31 في تشرين الأول/ أكتوبر 2018 الذي وسّع وعمّق دور وزارة الأوقاف في الرقابة الاجتماعية

والمحتوى الديني وغير الديني في التعليم ووسائل الإعلام وإصدار الفتاوى، ما يعني إبطالاً للسياسة السابقة المتمثِّلة بإسناد هذه الوظائف إلى هيئات لا رسمية، وزيادة تشديد رقابة الدولة وإضفاء طابع رسمي عليها نظراً إلى الطاقات المطلقة العنان منذ 2011.

إنّ ديناميّات الأسلمة هذه، وبالطبع ديناميات التنصير، هي ما ينبغي أن توجّه إليه الدراسات التجريبية للظواهر قيد البحث مع إيلاء عناية خاصة بمصطلحات التأويل والوصف والتوضيح، ما يسفر عن وصف ثريّ للمسار الذي ظهرت فيه الجماعات القبلية والطائفية، كما يعرض ذلك كيفن مازور Kevin Mazur في الفصل الثامن من هذا الكتاب، ويتضمّن مسار إعادة التشكيل وإعادة الترتيب وليس مسار الإحياء. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أنّ أنماط التديّن المعروضة أمامنا بشكلٍ ساطع جديدة في مرجعياتها ونمط تنظيمها وهياكلها المؤسّسية وتنظيمها الداخلي وأنظمتها الانضباطية وتدرجاتها. حصلت التطوّرات الجديدة التي تخطّت المشرق بحُكم التاريخ وليس رغماً عن التاريخ. ليست إحياءً وانبعاثاً، بل إنها ديناميّات ملموسة تعمل على إعادة تشكيل مجموعات محدّدة من العلاقات والشبكات الاجتماعية، بما في ذلك الحقل الديني.

يتمثّل المنظور التحليلي الناجم عن هذا في أنّه بدلاً من أن تكون تيارات الإسلاموية والطائفية هذه ضروب إحياء أو عودة إلى الماضي كما تعرض نفسها، فإنّها تقوم في واقع الحال بتأليف مسرحية شعائرية متقنة متباينة بشدة عن مجرى التاريخ الحديث ومتمايزة ومنفصلة عنه، مكتوبة بالدم، بالمعنى الحرفي للعبارة، على نحو ميلودرامي وصادم، ثمّ تعميمها على صعيد العالم. الأكثر مأسويةً بالطبع حالة داعش، كما ناقشها حمزة المصطفى في الفصل السابع من هذا الكتاب، التي يُعدّ هوسها بالتمايز والتفرّد مركزياً في مشروعها، ولدينا الآن مقدار لا بأس به من الدراسة التجريبية عن هذا الأمر.[31] وهو يحوز سوسيولوجياً جميع علامات تكوين الطائفة والفرقة الدينية. تتخذ مثل هذه التكوينات الطائفية في عصر التوصيل الفائق أشكالاً عالمية مستجدّة ومثيرة جداً للاهتمام. ستكون الديناميّات الاجتماعية والسياسية، كما هو واضح من فصول هذا المجلد التمهيدية التي كتبها ستاثيس كاليفاس Stathis Kalyvas وآدم هنية وشامل عظمة نقطة الانطلاق دائماً وليس الكتب المقدسة أو الذاكرة التاريخية المزعومة. فهذه الذاكرة تؤدي مهمة من غير ريب لكنّها ذات حدود ونهايات يمكن أن يضعها بحث يولي اهتماماً بالتعقيد الديناميّ. ما يحدث أمام أعيننا، مثلما بيّنت تجريبياً آسيا الميهي وأسماء جميل في الفصلين السادس والتاسع، ليس إحياءً أو عودةً إلى الماضي أو صحوةً بقدر ما هو إعادة تنشئة اجتماعية عن طريق هندسة اجتماعية لا تنطوي

على اندفاع حمم بركانية اجتماعية أو قيء تاريخ غير مهضوم، بل على فاعلين اجتماعيين حقيقيين يعملون على مجتمعات محلية ويسعون إلى إعادة تنشئتها في ضروب ذاكرة افتراضية ومختلقة. غنيّ عن القول إنّ هذه المقاربة للظواهر الدينية والطائفية ستضع الأمور في نصابها الصحيح سعياً للبدء ليس من اللاهوت أو العقيدة، أو من معارك باهتة الصورة وقعت منذ خمسة عشر قرناً. إذ إنّ النزاعات الحالية تنشأ عن المسار الاجتماعي والفاعلين الاجتماعيين والفاعلين المؤسّساتيين ومراكز السلطة والجهات المستهدفة والمصالح المكتسبة والقوالب الأيديولوجية، فتجتمع معاً وتبلور جماعات أهليّة متخيّلة، حتى عندما تُعيِّن عناصرَ النزاع الأهلي بصورة ما فوق نزاعية من حيث ضروب الذاكرة والمظلومية وما إلى ذلك، ثمّ تجعل من هذه التمثيلات عنصراً مكوِّناً للنزاع.[32]

31 انظر: فالح عبد الجبار، **دولة الخلافة: التقدّم إلى الماضي**، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017، الفصول 6–10؛ حمزة المصطفى وعزمي بشارة وحيدر سعيد وطارق العلي ومروان قبلان ونيروز ساتيك، **تنظيم الدولة المُكنّى داعش**، ج. 2، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018، الفصول 2–6؛

R. al–Baalbaky and A. Mhidi, *Tribes and the Rule of the 'Islamic State': The Case of the Syrian City of Deir Ez–Zor*, *Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs: Report*, Beirut: American University of Beirut, 2018; H. Akdedian, 'On violence and radical theology in the Syrian war: The instrumentality of spectacular violence and exclusionary practices from comparative and local standpoints', *Politics, Religion and Ideology*, vol. 20, no. 3, 2019, pp. 361–80.

32 Rogers Brubaker, *Ethnicity without Groups*, Cambridge, MA: Harvard University Press, 2004, pp. 16–17.

أخيراً يستدعي وثوب الأطراف تحقّق تلك الأطراف: الشبكات الجهادية العابرة للحدود وتأسيس أنظمة حكم بديلة تظهر على شكل قوىً فاعلة شبه دولانية. من الصائب بالنسبة إلينا هنا تحرّي العلاقة بين الظروف الشديدة المحلية والحركات الإسلامية العابرة للحدود التي تلتقي في أراضٍ كانت تُعتبر حتى ذلك الوقت بعيدةً وطرفية، سواء أيديولوجياً (السلفية الجهادية) أم جغرافياً (أفغانستان واليمن). سيوجِّه مثل هذا البحث إلى السُبل التي ستُشيَّد بها من المواد البشرية والثقافية المختلفة الأصول البعيدة أو الطرفية جغرافياً واجتماعياً وكذلك ثقافياً مراكز جديدة للجذب والتحرك في مواجهة أنظمة الدولة الوطنية القائمة. تنظر الفصول من الفصل العاشر إلى الثاني عشر، التي كتبها على التوالي باهادير دينشر Bahadir Dinçer محمد هيكان Mehmet Hecan وروبرت أ. سوندرز Robert A. Saunders وفريدريك ويري Frederic Wehrey في كيفية نشوء هذه الظاهرة غير العادية إلى أبعد الحدود (لا يخلو الأمر من أحداث تاريخية مشابهة)، وتدرس أيّ تضافر وتآزر للظروف والعواقب (المتعمّدة وغير المتعمّدة) يسَّر تبلور زخمها الداخلي

والخارجي، رغم عدم احتمالية تحقّق مُثُلها الطوباوية الجذرية ووجود أرض ومواد بشرية متاحة. المهم هنا استقبال جماعات مثل داعش، والقاعدة وأعقابها من قبيل النصرة، والميليشيات الكردية والشيعية في المناطق التي أتت لتسيطر عليها، وكيف تعاملت مع البيئة المحلية لتوليد مشاعر الخوف وإقامة التحالفات، وكيف شرعت بالهندسة الاجتماعية لهذه المناطق باعتماد أنظمة تعليمية واجتماعية ومذهبية وقانونية وثقافية.33 يتبدّى ذلك على نحو لافت وبالغ الرمزية في حالة إعادة التضييق المفرطة الذكورة على النساء وأجسادهنّ وتنقلهنّ إضافةً إلى إعادة التنشئة الاجتماعية للذاتيات الأنثوية التي نجحت في بعض الحالات نجاحاً مذهلاً.34

33 انظر: الهامش رقم 1 في صفحة 28 في هذا الكتاب.

34 انظر على وجه الخصوص الأوصاف التجريبية والتفصيلية لنساء داعش التونسيات في كتاب: آمال قرامي ومنية العرفاوي، **النساء والإرهاب: دراسة جندرية**، تونس، مسكلياني، 2017.

إنّه وضع يصبح فيه الدين، الذي أُعيد تشكيله كمنظومة عُرفية قائمة بذاتها أعلى من الممارسات الاجتماعية وغالباً بالتعارض معها، رمزاً لعضوية سياسية عسكرية تُشكِّل هياكل سياسية شبه رسمية تجتذب رأسمال بشري تنتجه قوى التجزئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإقليمية والثقافية. في حالة أراضي داعش السابقة، يتألف رأس المال البشري هذا من "الألوية العالمية" بتركيبة جغرافية واجتماعية مثيرة للاهتمام تنتسب إلى وحدة فاعلة بواسطة ضروب ذاكرة افتراضية تقيم في شبكات افتراضية يلتحم أعضاؤها على نحو مفارق في حشود افتراضية تعمل وفق علم النفس الاجتماعي لسلوك الحشد.

يمكن الوصول إلى هذا الأمر من حيث سوسيولوجيا الطوائف وتكوين الطائفة مترجماً خارج الحدود على امتدادات جغرافية جديدة وغير مألوفة حيث يعزّز الاستيطان المكثّف وإعادة التنشئة الاجتماعية والهندسة الاجتماعية، التي تشمل بعض السكان المحليين أيضاً، تقاليد التنصيب المزعجة مثلما الحال في عالم العصابات والجيش والأخويات الجامعية وأجهزة الأمن. نظّم داعشَ داخلياً، على غرار الجماعات الجهادية الأخرى، أسلوب إشراف ورقابة فقهي مُغالٍ قياساً إلى معاداته جميع البيئات والأوساط ومناوأتها الجذرية للقوانين كافة، لأنّ داعش في الواقع معتلّ اجتماعياً. لكنّه تمتع بالتماسك باستمرار المراقبة والتحكّم، وبخلق جماعات محلية افتراضية في الجوار الرقمي حاولت على أرض صلبة تحويل القرابة الافتراضية إلى هابيتوس حرب اجتماعي وتمايز عن الآخرين تدلّ عليه علامات الاختلاف الحادة، وبخاصة أنماط اللباس والتحدث والعزل الواضح للنساء عن الرجال والإعداد الدقيق لإجراءات العقاب والجزاء، وكلّ ذلك مصمّمٌ لتضخيم

التمايز وإضفاء طابع رمزيّ عليه. تتحوّل هذه الجماعات المحلية عندما لا تكون في جوار مادي إلى حشود افتراضية تبدي معظم سمات سلوك الحشد. ظهرت بعض الأبحاث عن المفاعيل الطويلة الأجل الناجمة عن التغيّرات في الهابيتوس في ظلّ أنظمة كهذه، وهو أمرٌ حاسم بالنسبة إلى منظور مؤكَّد بشأن المستقبل.[35]

35 هنالك كثير من المؤلفات في الأنثروبولوجيا المعرفية وعلم النفس الاجتماعي وعلم النفس، بشأن أواليّات التنصيب والتضامن الداخلي الفردي وكذلك الجماعي. للاطلاع على أدلّة تحليلية مهمة، نودّ أن نذكر ما يلي:

N. Z. Davis, 'The rites of violence: Religious riot in sixteenth–century France', *Past and Present*, vol. 59, no. I, 1973, pp. 51–91; Philippe de Félice, *Foules en delire, extases collectives* ('Masses in delirium, collective ecstasy'), Paris: Albin Michel, 1947, pp. 174–88; M. S. Hamm, 'Apocalyptic violence: The seduction of terrorist subcultures', in *Theoretical Criminology*, vol. 8, no. 3, 2004, pp. 323–39; J. W. Jones, 'Religious violence from a psychological perspective', in Michael Jerryson, Mark Juergenmeyer and Margo Kitts, eds, *The Oxford Handbook of Religion and Violence*, Oxford: Oxford University Press, 2013; J. W. Jones, 'Why does religion turn violent?', *Psychoanalytic Review*, vol. 93, no. 2, 2006, pp. 167–90; H. Whitehouse et al., 'Brothers in arms: Libyan revolutionaries bond like a family', *Proceedings of the National Academy of Sciences of the United States of America*, vol. 111, no. 50, 2014, pp. 17,783–17,785; H. Whitehouse et al., 'The evolution of extreme cooperation via shared dysphoric experiences', *Scientific Reports*, vol. 7, no. 44292, 2017, at nature.com.

للاطلاع على تحليل متكامل للحالة السورية، انظر: عزيز العظمة، **سوريا والصعود الأصولي**، بيروت: رياض الريس، 2015.

يجمع هذا الكتاب تحقيقاً لغاياته أعمالاً من حقول معرفية ذات صلة: السوسيولوجيا وعلم السياسة والأنثروبولوجيا أساساً. سعينا إلى تفحّص الهياكل وتفكيك الهيكلة من ناحية الاقتصاد السياسي والمسار والفاعلين الاجتماعيين، وإلى ربط الأيديولوجيا ومفاعيل الأيديولوجيا بديناميّات قد تنبثق من هذه العوامل أيضاً.

المراجع

آمال قرامي، منية العرفاوي، **النساء والإرهاب: دراسة جندرية**، تونس: مسكيلياني، 2017.

حافظ عبد الرحيم، **الزبونية السياسية في المجتمع العربي: قراءة اجتماعية سياسية في تجربة البناء الوطني في تونس**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

حمزة المصطفى وعزمي بشارة وحيدر سعيد وطارق العلي ومروان قبلان ونيروز ساتيك، **تنظيم الدولة المُكنّى داعش**، م. 2، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018.

عزمي بشارة، **الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيّلة**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018.

عزمي بشارة، **في الإجابة عن سؤال: ما السلفية**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018.

عزيز العظمة، **سوريا والصعود الأصولي**، بيروت: رياض الريس، 2015.

فالح عبد الجبار، **دولة الخلافة: التقدم إلى الماضي**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.

فواز طرابلسي، "مئوية سايكس–بيكو: الخرائط والتاريخ"، بدايات، م. 14، 2016، ص. 4–15.

Akdedian, Harout, 'On violence and radical theology in the Syrian war: The instrumentality of spectacular violence and exclusionary practices from comparative and local standpoints', *Politics, Religion and Ideology*, vol. 70, no. 3, 2019, pp. 361–80.

Arjona, Ana, Kasfir, Nelson, and Mampilly, Zachariah, *Rebel Governance in Civil War*, Cambridge: Cambridge University Press, 2015.

Atassi, Karim, *Syria: The Strength of an Idea*, Cambridge: Cambridge University Press, 2018.

Al–Azmeh, Aziz, 'Introduction', *Secularism in the Arab World: Contexts, Ideas and Consequences*, Edinburgh: Edinburgh University Press, 2019.

Al–Azmeh, Aziz, *Islams and Modernities*, 3rd edn, London, Verso, 2009.

Al–Azmeh, Aziz, 'Populism contra democracy', in Ghassan Salame, ed., *Democracy without Democrats*, London: I.B. Tauris, 1994, pp. 112–29.

al–Baalbaky, Rudayna, and Mhidi, Ahmad, *Tribes and the Rule of the 'Islamic State': The Case of the Syrian City of Deir Ez–Zor',*

Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs: Report, Beirut: American University of Beirut, 2018.

Bassil, Noah R., ‘Beyond culture and tradition in Sudan’, in Luca Anceschi, Gennaro Gervasio and Andrea Teti, eds, *Informal Power in the Greater Middle East*, London: Routledge, 2014, pp. 102–16.

Brubaker, Rogers, *Ethnicity without Groups*, Cambridge, MA: Harvard University Press, 2004.

Catusse, Myriam, ‘L’état au péril des sociétés du Moyen–Orient?’ (‘The state at the peril of societies in the Middle East?’), in Amna Bozzo and Pierre–Jean Luizard, eds, *Vers un nouveau Moyen–Orient? États arabes en crise entre logiques de division et sociétés civiles* (‘Towards a new Middle East? Arab states in crisis between the logic of division and civil society’), Rome: Università degli Studi Roma Tre, 2016, pp. 35– 50.

Davis, Natalie Zemon, ‘The rites of violence: Religious riot in sixteenth–century France’, *Past and Present*, vol. 59, no. 1, 1973, pp. 51–91.

Erdmann, Gero, and Engel, Ulf, ‘Neopatrimonialism reconsidered: Critical review and elaboration of an elusive concept’, *Commonwealth and Comparative Politics*, vol. 45, no. 1, 2007, pp. 95–119.

de Félice, Philippe, *Foules en délire, extases collectives* (‘Masses in delirium, collective ecstasy’), Paris: Albin Michel, 1947.

Fisun, Oleksandr, ‘Neo–patrimonialism in post–Soviet Eurasia’, in Bálint Magyar, ed., *Stubborn Structures*, Budapest: Central European University Press, 2019, pp. 75–96.

Gambetta, Diego, *The Sicilian Mafia: The Business of Private Protection*, Cambridge, MA: Harvard University Press, 1993.

Grygiel, Jakub J., *Return of the Barbarian: Confronting Non–State Actors from Ancient Rome to the Present*, Cambridge: Cambridge University Press, 2018.

Hale, Henry E., 'Freeing the post–Soviet regimes from the Procrustean bed of democracy theory', in Balint Magyar, ed., *Stubborn Structures: Reconceptualizing Post–Communist Regimes*, Budapest and New York: Central European University Press, 2019, pp. 5–20.

Hamm, Mark S., 'Apocalyptic violence: The seduction of terrorist subcultures', *Theoretical Criminology*, vol. 8, no. 3, 2004, pp. 323–39.

Hansen, Thomas Blom, and Stepputat, Finn, 'Sovereignty revisited', *Annual Review of Anthropology*, vol. 36, no. 1, 2006, pp. 295–315.

Heyman, Josiah, and Smart, Alan, 'States and illegal practices: An overview', in Josiah Heyman, ed., *States and Illegal Practices*, Oxford and New York: Bloomsbury Academic, 1999, pp. 1–24.

Holsti, Kalevi J., *The State, War and the State of War*, Cambridge: Cambridge University Press, 1996.

Jones, James W., 'Religious violence from a psychological perspective', in Michael Jerryson, Mark Juergenmeyer and Margo Kitts, eds, *The Oxford Handbook of Religion and Violence*, Oxford: Oxford University Press, 2013.

Jones, James W., 'Why does religion turn violent?', *Psychoanalytic Review*, vol. 93, no. 2, 2006, pp. 167–90.

Kasfir, Nelson, ‘Rebel governance – constructing a field of inquiry: Definitions, scope, patterns, order, causes’, in Ana Arjona, Nelson Kasfir, and Zachariah Mampilly, eds, *Rebel Governance in Civil War*, Cambridge: Cambridge University Press, 2015, pp. 21–46.

Magyar, Bálint, and Vásárhely, Júlia, *Twenty–Five Sides of a Post–Communist Mafia State*, Budapest: CEU Press, 2017.

Magyar, Bálint, ‘Towards a terminology for Post–Communist regimes’, in Bálint Magyar, ed., *Stubborn Structures*, Budapest: CEU Press, 2019, pp. 139–40.

Magyar, Bálint ‘From free market corruption risk to the certainty of a state–run criminal organization’, in Bálint Magyar, ed., *Stubborn Structures*, Budapest: CEU Press, 2019, pp. 466–90.

Migdal, Joel, *Strong Societies and Weak States: State–Society Relations and State Capabilities in the Third World*, Princeton, NJ: Princeton University Press, 1988.

Migdal, Joel, *State in Society: Studying How States and Societies Transform and Constitute One Another*, Cambridge: Cambridge University Press, 2002.

Maltzahn, Nadia von, *The Syria–Iran Axis: Cultural Diplomacy and International Relations in the Middle East*, London: I.B. Tauris, 2013.

Owen, Roger, ‘The Middle Eastern state: Repositioning not retreat?’, in Hassan Hakimian and Ziba Moshaver, eds, *The State and Global Change*, London: Routledge, 2016, pp. 232–47.

Özcan, Esra, *Mainstreaming the Headscarf: Islamist Politics and Women in the Turkish Media*, London: I.B. Tauris, 2019.

Rahnema, Ali, *Superstition as Politics in Iran: From Majlesi to Ahmadinejad*, Cambridge: Cambridge University Press, 2011.

Reno, William, ‘Predatory rebellions and governance: The National Patriotic Front in Liberia, 1982–1992’, in Ana Arjona, Nelson Kasfir, and Zachariah Mampilly, eds, *Rebel Governance in Civil War*, Cambridge: Cambridge University Press, 2015, pp. 265–85.

Tilly, Charles, ‘War making and state making as organised crime’, in Peter B. Evans, Dietrich Rueschmeyer and Theda Skopcol, eds, *Bringing the State Back In*, Cambridge: Cambridge University Press, 1985, pp. 169–91.

Weber, Max, *Economy and Society*, Berkeley, CA: University of California Press, 1978.

Whitehouse, Harvey, ‘The evolution of extreme cooperation via shared dysphoric experiences’, *Scientific Reports*, vol. 7, no. 44292, 2017, at nature.com.Whitehouse, Harvey, et al., ‘Brothers in arms: Libyan revolutionaries bond like a family’, *Proceedings of the National Academy of Sciences of the United States of America*, vol. 111, no. 50, pp. 17,783–17,785, 2014, pdf .

القسم الأول

الاقتصادات السياسية والاضطراب
اتفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الفصل الأول

الحروب الأهليّة العربية
نماذج إجمالية وحالات فردية

ستاثيس ن. كاليفاس

يستكشف هذا الفصل أسباب الحروب الأهليّة الكبرى في العالم العربي خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية كوسيلة لإعادة التفكير في ما يمكن اعتباره بارادايم (paradigm) البحث المهيمن في حقل دراسات الحرب الأهليّة وتقييمه: الدراسة الكميّة/ المقارنة لنشوب الحرب الأهليّة. يستند هذا التمرين إلى ركيزتين.

تتكون الأولى من تقصّي النتائج التجريبية للنماذج الإجمالية لنشوب الحرب الأهليّة مقابل سِجلّ الحروب الأهليّة الفردية في منطقة محدّدة من العالم. أي بدلاً من تقييم هذه النماذج بناءً على مجرّد قدرتها على إيضاح التباين الشامل في الحرب الأهليّة والسلم الأهلي، كما هي الحال في الممارسة الاعتيادية، يتمثّل الهدف هنا في مقاربتها ومقارنتها بما نعرفه فعلياً عن كلّ حالة على حدة. بعبارة أخرى/ بتفحص سِجلّ الحروب الأهليّة العربية الكبرى التسع عشرة (وفق ترميزها بمجموعات البيانات التي تستخدمها هذه النماذج)، آمل في استكشاف قدرتها التوضيحية وتعيين النقاط المخفية والتفسيرات المخطئة الممكنة وتسليط الضوء عليها.[36]

36 الحرب الأهليّة في تعريف كبريات مجموعات البيانات الخاصة بالحروب الأهليّة هي نزاعات تتضمّن اقتتالاً بين وكلاء دولةٍ (أو مطالبين بدولة) وجماعات منظّمة غير حكومية تسعى إلى السيطرة على حكومة ما أو الاستيلاء على السلطة في منطقة ما أو استخدام العنف لتغيير سياسات الحكومة مع عدد قتلى لا يقلّ عن ألف قتيل خلال اندلاعها ومعدلٍ سنوي لا يقلّ عن مئة قتيل وما لا يقلّ عن مئة قتيل من كلا الجانبين (بمن في ذلك مدنيون هاجمهم المتمردون). تتشابه هذه المعايير على نطاق واسع في كبريات مجموعات البيانات الخاصة بالحروب الأهليّة.

J. D. Fearon and D. D. Laitin, ‘Ethnicity, insurgency, and civil war’, *American Political Science Review*, vol. 97, no. 1, 2003, p. 76.

ثانياً، وبما ينجم عن النقطة السابقة، أقترح تنظيم هذه الممارسة كوسيلة بديلة لتقليص الفجوة بين السرديات السببية الفردية الموثوقة المتاحة لهذه الحروب الأهليّة والإفادات النظرية المستخلصة من هذه النماذج. أشير بناءً على ذلك إلى فائدة نوع المدى المتوسط من التحليل، وهو يقع فوق مستوى

دراسات الحالة لكنّه يقع دون المستوى البنيوي عبر-التاريخي والبنيوي للنماذج الإجمالية، ما يمكن وصفه بأنّه "تنظير إجماليّ نوعيّ". تستغل هذه المقاربة التفاعل الجدلي بين التنظير الإجمالي من جانب، والأدلة المستندة إلى الحالة، المتضمَّنة في سياق إقليمي وتاريخي بعينه من جانب آخر.

أبدأ بنقاش موجز لثلاثة نماذج إجمالية مهيمنة عن نشوب حرب أهليّة: نماذج فيرون Fearon/ لايتن [37] Laitin، وكوليير Collier / هوفلر [38] Hoeffler، وسيدرمان Cederman/ غليديتش Gleditsch/ بوهاوغ [39] Buhaug. ثمّ سأقارن بدهياتها ونتائجها الرئيسية بدراسات الحالة المكثّفة للحروب الأهليّة الكبرى في العالم العربي. وأختتم بنقاش موجز لمسار تحليلي بديل.

37 المرجع السابق.

38 P. Collier and A. Hoeffler, ‘Greed and grievance in civil war’, *Oxford Economic Papers*, vol. 56, no. 4, 2004, pp. 563–95.

39 Lars–Erik Cederman, Kristian S. Gleditsch and Halvard Buhaug, *Inequality, Grievances, and Civil War*, New York: Cambridge University Press, 2013.

تاريخ موجز للنماذج الإجمالية لنشوب حرب أهليّة

انطلاقاً من الدراسة الكميّة للحرب بين الدول، واستيحاءً من برنامج "ارتباطات الحرب" (Correlates of War) الذي بدأ في ستينيات القرن العشرين، وبهدف اكتشاف القوانين الأعمق للحرب عبر تجميع كميّة ضخمة من الحالات، انطلقت الدراسة الكميّة لنشوب الحرب الأهليّة في مطلع تسعينيات القرن العشرين على خلفية ثلاثة اتجاهات. أولاً استهوى علماء السياسة المقارنة الذين لديهم باعٌ طويل في دراسة الإثنية أمثال ديفيد لايتن David Laitin انفجار العنف الإثني في أوروبا الشرقية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. ثانياً سعى علماء السياسة المختصون في دراسة الأمن الدولي أمثال باري بوسن Barry Posen إلى تصدير رؤىً من دراسة الحروب بين الدول، كمعضلة أمنية، إلى دراسة النزاعات الإثنية. ثالثاً اعتقد علماء اقتصاد التنمية من أمثال بول كولير Paul Collier أنّ فهم أسباب وديناميّات النزاعات المحلية سيتيح لهم إيجاد حل لمشكلة التنمية الاقتصادية المتعثرة ولا سيما في البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى. ما الذي تعلمناه من هذه النماذج بعد نيف وعشرين عاماً؟

سأبدأ من الجهدين المبكرين اللذين بذلهما فيرون ولايتن من ناحية وكولير وهوفلر من ناحية أخرى. وقد ظهر كلا العملين مطبوعاً مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (2003 و2004 على التوالي) رغم أنّه بدأ تداول إصدارات مختلفة ونوقشت على نطاق واسع أواخر

تسعينيات القرن العشرين. أجرى فيرون ولايتن في بحثهما، المؤثّر والمُستشهَد به كثيراً (ما يقارب 8000 استشهاد معظمها في American Political Science Review [مجلة العلوم السياسية الأميركية])، المعنون: Ethnicity, insurgency, and civil war [الإثنية والتمرّد والحرب الأهليّة] والمنشور في American Political Science Review في 2003، تحليلاً مقارناً لنشوب الحرب الأهليّة لإيجاد ما يميّز البلد/ السنوات التي نشبت فيها حروب أهليّة من تلك التي لم تنشب فيها حروب أهلية.[40] كانت نتائجهما الرئيسية نافية: تدحض مزاعم أنّ (أ) الحروب الأهليّة تكاثرت بسرعة مع نهاية الحرب الباردة وأنّ (ب) السبب الجذري لكثير من هذه الحروب الأهليّة أو لمعظمها له علاقة بالنزاعات الإثنية أو الدينية. وقد حاججا عوضاً عن ذلك في أنّ هيمنة الطابع الأهلي في أواخر تسعينيات القرن العشرين نتجت عن تراكم نزاعات ممتدة منذ خمسينيات وستينيات القرن العشرين أكثر مما نتجت عن تغيّر مفاجئ اقترن بنظام ما بعد الحرب الباردة الدولي الجديد، وأنّ أكثر البلدان تنوعاً دينياً وإثنياً لم تكن أكثر عُرضةً لحروب أهليّة ملحوظة. أمّا من الناحية التأكيدية، فحاججا بأنّ الحرب الأهليّة هي دالّة من دوال جدوى التمرّد أو حرب العصابات الريفية، شكلٌ من حرب يمكن تسخيرها لخدمة أجنداتٍ سياسية متنوعة. وجدوى التمرّد تكون بدورها دالّة من دوال ضعف الدولة و"التضاريس الوعرة". أخيراً وُجِد أيضاً أنّ الفقر وعدم الاستقرار السياسي وكثرة عدد السكان تقترن إحصائياً على الصعيد العالمي بأرجحية نشوب حرب أهليّة.

40 Fearon and Laitin, 'Ethnicity, insurgency, and civil war'.

قاس فيرون ولايتن العامل الإثني باستخدام مؤشر التفرّق الإثنو-لغوي (ethnolinguistic fractionalization) الذي شاع استخدامه آنذاك والمعتمد على بيانات من أطلس سوفياتي، والذي يعكس احتمال انتماء شخصين تمّ انتقاؤهما عشوائياً في بلد ما إلى مجموعتين إثنو-لغويتين، كما أنّهما استخدما قياس مشاركة السكان المنتمين إلى المجموعة الإثنية الأكبر المعتمد على بيانات كتاب *CIA Factbook* [حقائق العالم] ومصادر أخرى، وعدد اللغات المختلفة التي تتحدث بها مجموعات تتجاوز نسبة أفرادها 1% من سكان البلد، وقياس التفرّق الديني المعتمد أيضاً على بيانات كتاب حقائق العالم ومصادر أخرى. كما استخدما متغيّرات إضافية من ضمنها مقاييس متنوعة للديموقراطية واللامساواة الاقتصادية ومؤشرات تقيس التمييز الديني أو اللغوي. أمّا بُعد الحرب، فتضمّنت دلالات عن الضعف أو القوة النسبيّين للمتمردين ومن بينها دخل فردي أدنى

ونسبة مئوية أقلّ للشبّان الذكور[41] والتعليم الثانوي للذكور، وقياس نسبة البلد "الجبلية". أخيراً تضمّنت متغيرات التحكّم الأنظمة التي تمزج الديموقراطية بسِماتٍ أوتوقراطية ("أنوقراطيات" anocracies)[42]، وعدد سكان كبير، وقاعدة إقليمية مفصولة عن مركز الدولة ببعد جغرافي أو امتداد مائي، وحكومات أجنبية أو جاليات مهاجرة ترغب في توفير الأسلحة أو المال أو التدريب، وأرض تتيح إنتاج سلع خفيفة الوزن ومرتفعة القيمة مثل الكوكا والأفيون والألماس وغيرها من السلع المحظورة التي يمكن استخدامها لتمويل تمرد، ودول تستمد مواردها أساساً من تصدير النفط، ووقوع حرب سابقة.

41 لا تزال الأدلة على تضخم أعداد الشباب متناقضة.

O. Yair and D. Miodownik, ‘Youth bulge and civil war: Why a country’s share of young adults explains only non–ethnic wars’, *Conflict Management and Peace Science*, vol. 33, no. 1, 2016, pp. 24–44.

42 الأنوقراطية: نظام حكم لا تُمنح فيه السلطات للمؤسّسات العامة بل توزع بين نُخبٍ تتنافس باستمرار على السلطة، في دول يقوم معظمها بالتحوّل المحفوف بالمخاطر من الأوتوقراطية إلى الديموقراطية. (م.)

تشير نتائجهما إلى أنّ للدخل الفردي دلالة قوية بمعنين إحصائي وموضوعي: يقترن انخفاض الدخل الفردي بمقدار ألف دولار بفرص سنوية لاندلاع حرب أهليّة تفوق 41% وسطياً. وعلى النقيض من ذلك، اكتشفا أنّ تقديرات تأثير عامل التفرّق الإثني أو الديني غير ذات دلالة إحصائياً وموضوعياً، كما أنّ تقديرات عاملي الديموقراطية والحريات المدنية غير ذات دلالة على حدٍّ سواء رغم أنّ أنظمة الحكم الأنوقراطية أكثر عرضةً للحروب الأهليّة، والتمييز الديني واللغوي، واللامساواة الاقتصادية والانفتاح التجاري، ونسبة صادرات السلع الأولية (يتعارض المؤشر الأخير مباشرة مع نموذج كولبير/ هوفلر). في المقابل، يميل حجم السكان وإنتاج النفط أن يكونا متناسبين طردياً مع مخاطر اندلاع حرب أهليّة. وما يثير الاهتمام بالنسبة إلى أغراض هذا الفصل أنّ إنتاج النفط ليس مؤشراً غير مباشر للشرق الأوسط أو لمعظم الانتماء الديني الإسلامي، فعندما تُضاف المتغيرات الوهمية بالنسبة إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أو النسبة المئوية للمسلمين، يتّضح أنّها ذات دلالة. كذلك يتّضح أنّ الدعم الأجنبي للمتمردين أو للحكومات هو أحد أقلّ البنود المُقاسة بدقة لأنّ بياناته غير متوافرة. أمّا استخدام عدد الحروب الأهليّة الدائرة في البلدان المجاورة في السنة السابقة بوصفه مؤشراً محتملاً، فلم يُسفر عن نتيجة مهمة وثمة مؤشر لدعم حكومة ما، هو العضوية في الكتلة السوفياتية قبل 1991. خلاصة القول: قام التحليل بالدرجة الأولى على أساس حكم سلبي ("لا تسبب الإثنية حرباً أهليّة") وأشار إلى شرطين أساسيين (الفقر

والتضاريس الوعرة) ييسران مباشرةَ حرب عصابات جراء محدودية قدرة الدولة على فرض سلطتها على أرجاء أراضيها كافة.

جرى تداول بحث كولبير وهوفلر وظهر في نهاية المطاف بالتزامن تقريباً مع ظهور بحث فيرون ولايتن، رغم أنّه ظهر في موقع أقلّ شهرة، دورية *Oxford Economic Papers* [أوراق أكسفورد الاقتصادية]. لكنّه حظي بالقدر عينه من الاهتمام (أكثر من 8000 اقتباس) لأنّ البنك الدولي دعمه وكان من أولى المحاولات التجريبية الطموحة للاقتصاديين في عالم النزاعات. انطلق هذا البحث على غرار بحث فيرمون ولايتن من النفي بوصفه البديل الصحيح والمعتمد علمياً للحكمة التقليدية التي ترى في الحروب الأهليّة خلاصةً للمظالم، إذ إنّه يعرضها بدلاً من ذلك بوصفها انعكاساً للمطامع.

رغم أنّ البحث يحلّل عينة إحصائية من الحروب الأهليّة (تغطي الفترة الممتدة بين 1960 و1999) أصغر من عينة بحث فيرون ولايتن، غير أنّ نتائجه مشابهة لنتائج ذلك البحث إلى أبعد الحدود. كذلك وجد كولبير وهوفلر ضعفاً أو بطلاناً لتأثير متغيرات قياس المظالم من قبيل التنوع والاستقطاب الإثني والديني "الديموغرافي"، والقمع والإقصاء السياسيين، واللامساواة مع استثناء الهيمنة الإثنية (أي أكثرية ديموغرافية لجماعة إثنية/ طائفية بمفردها). لقد شدّدا عوضاً عن ذلك على متغيّرات الفرصة التي "يمكن أن تكون استدلالاً" لقدرة التمرد على البقاء، مع تأكيد "الموارد القابلة للنهب" التي تتيح تمويل جيش من المتمردين. تتضمّن تلك الموارد صادرات السلع الأولية والريع وانخفاض عدد الملتحقين (الذكور) بالمدارس وكذلك وجود جاليات مهاجرة. لكنّهما وجدا خلافاً لفيرون ولايتن أنّ صادرات السلع الأولية تشكّل مؤشرات بالغة الدلالة على نشوب حرب أهليّة بقدْر مؤشرات الدخل الفردي وحجم السكان والجاليات المهاجرة والفترة القصيرة لانقضاء الحرب الأخيرة. من المهم لما أركّز عليه هنا اكتشاف أنّ التشتت السكاني يقترن بأرجحية عالية لاندلاع حرب أهليّة، بينما تقترن الكثافة السكانية باحتمال ضئيل لاندلاعها. لقد فسّرا هذه النتائج بأنّها تبيّن أنّ الفرص تتفوق على المظالم وأنّ الفرص بدورها توجّه "المطامع"، أي الرغبة في نهب الموارد الطبيعية لتمويل الحرب والاستفادة منها. لكنّهما تحفّظا على النقطة الأخيرة (شدّدا عليها في النسخ الأولى) بالإشارة إلى أنّه يمكن التفريق بين الفرص والنيات الإجرامية. فضلاً عن ذلك سلّما خلافاً للنسخ الأولى بأنّ عائدات التمرد لم تكن مرتبطة حصرياً بالاستيلاء النهائي على الدولة وأنّ النزاع لم يكن المصدر الوحيد للتكاليف.

رغم اختلاف فيرون ولايتن من ناحية وكولبير وهوفلر من ناحية أخرى على ما تعنيه الفرص على وجه الدقة بالنسبة إلى حرب أهليّة، لكن الاتفاق كان في إهمال اعتبار المظالم سبباً أساسياً لاندلاع حرب أهليّة. في المقابل، يركّز سيدرمان وغليديتش وبوهاوغ في دراسة أحدث على الحروب الأهليّة الإثنية، وقد طعنوا في الحكم السلبي الرئيس لهاتين الدراستين السابقتين وذكروا أنّ مقياسهم للإقصاء الإثني الذي قاموا بترميزه في مستوى الجماعات الإثنية المنخرطة في نزاعات انفصالية يمثّل منبّئاً ذا دلالة على احتمال نشوب حرب أهليّة إثنية.[43] وفسّروا استنتاجهم بأنّه مؤشر على المظالم. لكن تبيّن أنّ اللامساواة الاقتصادية بين الجماعات (اللامساواة الأفقية) أو بين الأفراد أقلّ أهمية بكثير.

43 Cederman, Gleditsch and Buhaug, *Inequality.*

كيف يمكن التعامل مع هذه النتائج المتناقضة؟ بعض الملاحظات مباشرة: القياس ذو أهمية، ويمكن أن تُفسَّر المتغيرات الاستدلالية بطرق مختلفة وفي الحقيقة متناقضة، ويمكن أن تكون التقديرات متباينة، كما يمكن أن تكون الإواليّات الكامنة المتعدّدة متكافئة على صعيد الرصد. لكن بصورة أعم قد يكون معنى السببية (حتى في الدراسات "الرصدية") خادعاً ومفتوحاً على تفسيرات متعدّدة، وكذلك على التفسيرات المخطئة. فعبارة أنّ المظالم الإثنية لا "تسبب" حروباً أهليّة مثلاً ينبغي أن تفسَّر كما يلي: إنّ مؤشرات المظالم الإثنية من قبيل التنوع الإثني أو الاستقطاب الإثني لا تسمح لنا بالتمييز بين دول شهدت حروباً أهليّة ودول لم تشهدها. رغم ذلك، فإنّ الدول التي تشهد نشوب حروب أهليّة ربما لا تزال تعاني من المظالم الإثنية، حتى لو كانت معظم الدول التي لديها مظالم إثنية لا تخوض حروباً أهليّة. بعبارة أخرى: تفيد الأوصاف المتجمعة والتنبؤية (أو بالأحرى الاستدلالية بأثر رجعي) للسببية في توجيهنا نحو النتائج الإيجابية المخطئة (مثلاً الدول التي تنتشر فيها المظالم الإثنية ولا تشهد نشوب حروب أهليّة) لكنّها لا تذكر لنا شيئاً يذكر عن المنطق الذي يفضي إلى نتائج إيجابية صحيحة.

في ضوء هذا التحذير البالغ الأهمية، سأتناول مسألة هل ستُجدي النتائج الناجمة عن هذه النماذج المتجمعة نفعاً إزاء أدلة حالة محدّدة من الحروب الأهليّة العربية. سأستعرض في القسم التالي مدى تطابق هذه النزاعات (تلك المدرجة في مجموعات البيانات ببضعة تعديلات طفيفة وإضافة الحالات الأحدث) مع النتائج الرئيسية للنماذج.

أدلة الحالة بأثر رجعي

1. الجزائر (1992)

سبب هذا النزاع مزيج من صدمة اقتصادية وتغيير سياسي مسدود الأفق. أطلق إلغاء انتخابات 1992 التي كان يُتوقع منها إيصال حزب إسلامي الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى السلطة شرارة الحرب الأهليّة. كانت مجموعة المتمردين الأسوأ سمعةً منظّمة منشقة تُدعى "الجماعة الإسلامية المسلحة"، وشنّت بدايةً حملة حرب عصابات في المناطق الريفية والضواحي المحيطة بالمدن. يمثّل غياب متغيّر الصدمات الاقتصادية المفاجئة ومراحل الركود الاقتصادي الرئيسية نقطة عمياء للنماذج كافة. هذا ما كانت عليه بالتأكيد الحال في الجزائر، وهي بلد متوسط الدخل. أعقبت سنواتٍ من النمو فترةٌ مفاجئة من الانتكاس الاقتصادي. توسّعت الدولة بدءاً من سبعينيات القرن العشرين عبر تأميم شركات النفط مع إدخال الإصلاح الزراعي وتمويل برامج رعاية سخية. لكنّ الهبوط الحاد في أسعار النفط في 1982 أضعف قدرة الدولة على تنفيذ هذه السياسات. بحلول 1988 [44] بلغ معدّل البطالة 25% وقوّضت عمليات الخصخصة بشدّة الجاذبيةَ التي ادعتها سابقاً الاشتراكية على الطريقة الجزائرية.[45] بدأت الدولة بعد ذلك زيادة الاعتماد على الخطاب الإسلامي ومنحت السلطات الدينية مجالاً إضافياً معتقدة أنّ بإمكانها التحكّم فيها. عزّزت هذه الاتجاهات مجتمعة الجاذبية الإسلاموية. ورغم أنّ النزاع اتخذ شكل حرب عصابات لكنّه لم يُخض في أراضٍ جبلية أو وعرة، كما افترض فيرون ولايتن، بل في مناطق مكتظّة بالسكان حيث للدولة حضور قوي وملموس. من اللافت أنّ بعض أبشع المذابح وقعت بالقرب من مراكز الشرطة ومواقع الحاميات العسكرية.[46] لقد كانت تكاليف الفرصة البديلة للتمرد في الجزائر باهظة في الواقع، رغم الأعداد المرتفعة للمتعطلين عن العمل، ولم تكن فئة واسعة من الجبهة الإسلامية للإنقاذ راغبة في تحدي الدولة الجزائرية القوية بطريقة مباشرة. أخيراً سيكون من الخطأ استنتاج أنّ النفط كان سبباً للتمرد باعتبار أنّه لم يموّل أنشطة المتمردين.

44 L. E. Cline, ‘Egyptian and Algerian insurgencies: A comparison’, *Small Wars and Insurgencies*, vol. 9, no. 2, 1998, pp. 114–33.

45 Robert Malley, *The Call from Algeria: Third Worldism, Revolution, and the Turn to Islam*, Berkeley, CA: University of California Press, 1996, p. 209.

46 S. Kalyvas, ‘Wanton and senseless? The logic of massacres in Algeria’, *Rationality and Society*, vol. 11, no. 3, 1999, pp. 243–85.

2. مصر (1992)

انبثقت الجماعة الإسلامية من المنظمات الطلابية المشكّلة في الجامعات المصرية أثناء سبعينيات القرن العشرين، وقد حظيت بموافقة نظام السادات وتأييده الضمنيين لضمّ الأعضاء كثقل موازٍ للناصريين.47 أعقبت ذلك فترة من القمع بعد اغتيال السادات وبدأت أعمال عنف منخفضة المستوى في 1987 عندما انتقلت الجماعة الإسلامية من معقلها في صعيد مصر إلى منطقة عين شمس في القاهرة، وهو انتقالٌ خرق الاتفاق الضمني مع قوى الأمن المصرية وأفضى إلى عمليات اعتقال جماعية.48 أقامت الجماعة الإسلامية أساساً دولة ضمن دولة في مناطق بعينها من القاهرة، وشرعت هناك منذ أواخر ثمانينيات القرن العشرين في إنشاء مؤسّسات لا رسمية في الأحياء المحلية.49 أشعل إعلان الإسلاميين "جمهورية إمبابة الإسلامية" شرارة الحرب بذاتها، ما دفع الحكومة إلى محاولة إخلائها وأفضى إلى شنّ الجماعة الإسلامية حملة حرب عصابات في المدن على الحكومة.50 كان للدولة وجود أمني كثيف في كلّ مكان، وفي كثير من الأحيان، باتت مراكز الشرطة المحصّنة أكثر مؤسّسات الدولة ظهوراً في العاصمة. في الواقع، كانت الجماعة الإسلامية عاجزة عن شنّ هجمات في القاهرة والمدن الكبيرة الأخرى بعد 1997، ما يؤكد الأفضلية الهائلة التي تمتعت بها الدولة المصرية.51 في الحقيقة، يشير دورمان Dorman إلى أنّ نقص قدرة الدولة أو القيود التي تفرضها الموارد لا تصلح لتفسير الانتفاضة.52 إذ إنّ معظم موارد الدولة تُستثمر بدلاً من ذلك في القوى الأمنية، ما يسمح للشبكات الدينية بترسيخ نفسها كمزوّدٍ للخدمات الاجتماعية.

47 L. Blaydes, and L. Rubin, ‘Ideological reorientation and counterterrorism: Confronting militant Islam in Egypt’, in *Terrorism and Political Violence*, vol. 20, no. 4, 2008, p. 464.

48 Blaydes and Rubin, ‘Ideological reorientation’, p. 466.

49 W. J. Dorman, ‘Informal Cairo: Between Islamist insurgency and the neglectful state?’, *Security Dialogue*, vol. 40, no. 4/5, 2009, pp. 419–41.

50 المرجع السابق، ص. 421

51 F. Gerges, ‘The end of the Islamist insurgency in Egypt? Costs and prospects’, *Middle East Journal*, vol. 54, no. 4, 2000, p. 596.

52 Dorman, ‘Informal Cairo’.

نظراً إلى قوة الدولة المصرية واكتظاظ البيئة الحضرية حيث شُنّت الحرب لا تفي بالغرض سردية نموذج فيرون/ لايتن عن عاملي دولة ضعيفة/ حرب عصابات ريفية. وبالمثل، كانت تكاليف الفرصة البديلة للقتال غاية في الارتفاع، خلافاً لتوقعات كوليير وهوفلر. أخيراً لا صلة

لنموذج سيدرمان/ غليديتش/ بوهاوغ بالموضوع نظراً إلى الطابع غير الإثني للنزاع. ثمة عامل لم تُحِط به هذه الأوصاف هو دور الحرب في أفغانستان ضدّ الاتحاد السوفياتي، إذ كان باستطاعة أعضاء من الجماعة الإسلامية اكتساب خبرات ودوافع معتبرة.

3. العراق (1961)

تمثّل هذه الانتفاضة الكردية ظاهرياً حكاية واضحة عن المظالم الإثنية، تتماشى مع نموذج سيدرمان/ غليديتش/ بوهاوغ ونموذج فيرون/ لايتن لكنّها تتعارض مع نموذج كوليير/ هوفلر. لكن ثمّة مزيد من المستويات لها تتضمّن أبعاداً طبقية وضمن القبائل. فبحلول 1960، تنامت قوة الحزب الديموقراطي الكردستاني واصطدم مع منافسيه القبليين المحليين، ما أدى إلى جولة من الاقتتال الضاري على الهيمنة الإثنية. أتت شرارة اندلاع الحرب في آذار/ مارس 1961. [53] كان أصحاب الأراضي الأكراد الذين سعوا إلى إبطال الإصلاحات الزراعية التي باشرتها الدولة العراقية أوّل من ثار وتصاعد ذلك إلى حرب عصابات أوسع اجتمعت فيها قبائل كردية متمايزة تحت راية الزعيم الوطني مصطفى البرزاني. عندما أعلنت السلطات العراقية في 1961 أنّ الحزب الديموقراطي الكردستاني غير شرعي، انضم الحزب إلى التمرد.[54] يُعدّ التنافس بين القبائل والديناميّات الطبقية داخل المجموعات الإثنية "المظلومة" بُعداً بالغ الأهمية في الحروب الأهليّة الإثنية رغم إغفاله، وهو بُعد تخفيه سردية المظالم التي تفترض منطقاً سياسياً موحَّداً. أخيراً رغم أنّ العراق دولة منتجة للنفط، لكن من الواضح أنّ النفط لم يكن دافعاً من دوافع عملية التمرد. ورغم أنّ المناطق الكردية كانت مهمة للدولة العراقية بسبب احتياطاتها النفطية، سيكون مخطئاً اعتبار النفط سبباً مباشراً للتمرد الكردي. في المقابل، ينبغي أن يأخذ المرء بالحسبان الديناميّات الإقليمية المعقدة للسياسات الكردية، مع تشجيع إيران وسوريا الاضطرابات الإثنية في بعض الأحيان لتقويض العراق.

53 Gareth Stansfield and Ewan Anderson, *Iraqi Kurdistan: Political Development and Emergent Democracy*, New York: Routledge, 2003, p. 68.

54 المرجع السابق، ص. 70.

4. العراق (1968)

أعلن قادة البعث العراقي، ومن بينهم صدام حسين وأحمد حسن البكر أوّل رئيس بعثي للعراق، عند صعودهم إلى السلطة التزامهم تصفية الطائفية والقبلية. أصبح أيّ تعبيرٍ عن الانتماء القبلي أو

خلفية الشخص السُّنية أو الشيعية محرّماً. لكنّ البكر وصدام قيّدا نفسيهما واقعياً بتحركات شكلية في مواجهة القبلية بمنع المسؤولين من استعمال الأسماء القبلية، وتنفيذ إصلاحات زراعية طفيفة وتجريد شيوخ القبائل الأقوى من سلطاتهم. وقّعت الحكومة في آذار/ مارس 1970 اتفاقية سلام مع البرزاني والحزب الديموقراطي الكردستاني. لم يكن بيان آذار/ مارس مسبوقاً من حيث اعترافه الفعلي بالأكراد كجماعة قومية، وتعريف العراق رسمياً بأنّه دولة ثنائية القومية. كما أنّ الاتفاقية قبلت الحكم الذاتي كحلٍّ للمطالب الكردية وحُدّد آذار/ مارس 1974 موعداً نهائياً لتحقيق ذلك. غير أنّ اتفاقية السلام انهارت في 1974 بعد أن رفضت بغداد مشروع الحكم الذاتي المقدّم من الحزب الديموقراطي الكردستاني وطبّقت عوضاً عنه مشروع حكم ذاتي من طرف واحد خالياً من أيّ مضمون حقيقي ويترك كركوك الغنية بالنفط خارج منطقة الحكم الذاتي، إذ كان ضمّ كركوك إلى هذه المنطقة أحد مطالب "الديموقراطي الكردستاني" الأساسية. تمثّل ردّ البرزاني في حمل السلاح مجدّداً. استمرت هذه الجولة من الحرب حتى 1975 عندما وجّه الجيش العراقي ضربة قاضية للأكراد، بعد أن نجح صدام في قطع إمداداتهم من الأسلحة من إيران في أعقاب عقد اتفاقية ديبلوماسية مع الشاه محمد رضا بهلوي.[55] ورغم معرفة أنّ النفط بُعد مهم في هذا النزاع، غير أنّه لم يكن دافعاً أو مُيسّراً للثورة التي يتعيّن اقتفاء آثارها في تاريخ سابق من العلاقات المشحونة بين الأكراد والدولة العراقية.

55 Y. Voller, 'Identity and the Ba'th regime's campaign against Kurdish rebels in Northern Iraq', *Middle East Journal*, vol. 71, no. 3, 2017, p. 390.

5. العراق (1991)

بدأت الانتفاضة وسط الجماعات الشيعية في الجنوب وامتدّت إلى الجماعات الكردية في الشمال الشرقي. وقد أعقبت هزيمة الجيش العراقي في حرب الخليج أواخر شباط/ فبراير 1991 لكنها لم تعقب تدميره، فقد كان الجيش العراقي قادراً على سحق الثورة واستعادة السيطرة على معظم مدن الشمال أواخر آذار/ مارس.[56] من الواضح أنّ هذه الحرب اندلعت بناءً على توقّعات الحصول على مساعدة الولايات المتحدة التي لم تتحقق بعد هزيمة العراق في الكويت. يتماشى هذا النزاع مع قراءة المظالم الإثنية والمظالم الطائفية وكذلك مع تصوّر ضعف الدولة. لكنّ ضعف الدولة أتى كصدمة لحقت بالنظام نتيجةً لهزيمته في حرب بين دول.

56 A. Baram, 'Neo–tribalism in Iraq: Saddam Hussein's tribal policies 1991–96', *International Journal of Middle East Studies*, vol. 29, no. 1, 1997, p. 118.

6. العراق (2003)

نجا النظام البعثي في العراق في 1991، لكنّه لم ينجُ من الغزو الذي قادته الولايات المتحدة في 2003. انطلقت شرارة أعمال العنف ما بعد الغزو الأميركي بسبب انهيار الدولة وحلّ الجيش وتسريح ضباطه والفراغ الأمني الناجم عن ذلك، الذي خلق ساحة خارجة عن القانون رأت فيها المجموعات المتنافسة تشكيلة من الفرص السانحة والتهديدات. في هذا الفراغ الأمني، واصلت الميليشيات المنظَّمة أصلاً على أسس طائفية سيطرتها على الشوارع والأحياء والمدن. لقد جرى تضخيم التوترات الطائفية أقلّه منذ مطلع ثمانينيات القرن العشرين أثناء حرب العراق مع إيران، واتسع حيّز اتّباع سياسات طائفية بعد سقوط النظام.[57] في الحقيقة، سعى نظام صدام حسين بعد خسارته حربين إلى البقاء في السلطة بالاعتماد على التحالفات القبلية والدينية داخل العراق.[58] استهدفت أعمال العنف الأولية القوات الأميركية لكنّها تصاعدت إلى فظائع جماعية وتهجيرٍ للسكان عبر انقسام طائفي شيعي/ سُنّي بدأ أواخر 2004. ساد هذا في بغداد على وجه الخصوص حيث جرى تطهير عنيف لأحياء بأكملها وتحويل المدينة إلى سلسلة من المعازل المحصّنة المنظَّمة على أسس طائفية.[59] وفي حين لم يكن هنالك ما هو محتوم بشأن النزاع الطائفي في العراق، خلق انهيار الدولة المفاجئ معضلة أمنية نوعاً ما أوجدت فرصة لإدارة وتشكيل الميليشيات الطائفية، ما أفضى في نهاية المطاف إلى تصاعد اشتباكاتها إلى حرب شاملة.[60] أدار كوادر البعث السابقون بدايةً تمرداً سُنّياً ضد الدولة التي سيطر عليها على نحوٍ متزايد الشيعة وحليفها الأميركي لكن سرعان ما اختطفه إسلاميون متطرفون معظمهم أجانب. كذلك اندلعت حرب قصيرة بين القوات الأميركية والميليشيات الشيعية.[61] شهد العراق انهيار قدرة الدولة بعد الغزو الأميركي وهذا يتماشى مع نموذج فيرون/ لايتن، لكنّ الناتج المحلي الإجمالي للفرد عجز عن إبراز ما كان (مرةً أخرى) صدمةً نجمت عن غزو أجنبي. من الجدير بالذكر أيضاً أنّ كثيراً من أعمال العنف في هذه المرحلة المبكّرة، ولا سيما أعمال العنف الطائفي، جرت في بغداد وليس في مناطق طرفية أو جبلية. ينطبق الأمر عينه على طبيعة الحرب التي كانت حضريةً أساساً، مع بروز معارك الفلوجة المتتالية بوصفها منعطفات أساسية. ورغم أنّ العراق منتج رئيسي للنفط، من غير الواضح إن كانت الميليشيات قد حافظت على بقائها عن طريق عائدات النفط، ربما باستثناء الحزب الديموقراطي الكردستاني شمالي البلاد. ورغم أنّ التمرد السُّني يتطابق مع نموذج سيدرمان/ غليديتش/ بوهاوغ، غير أنّ حالة الميليشيات الشيعية محيّرة تماماً لأنّها كانت تمثّل مجموعة في

السلطة. فضلاً عن ذلك، ورغم أنّ المظالم الطائفية تتطابق مع سردية نموذج سيدرمان/ غليديتش/ بوهاوغ، هنالك انقسامات عدة داخل هذه المجموعات، مع الإسلاميين مقابل السُّنة الموالين للولايات المتحدة (حدث انزياح كبير نحو الولايات المتحدة لدى تشكيل ما سُمّيت الصحوات) ومختلف الميليشيات المنتمية إلى أحزاب بين الشيعة. أمّا من ناحية الفرص العسكرية، فرغم حلّ الجيش العراقي، كانت القوة العاتية للولايات المتحدة تتعارض مع توقّعات نموذج فيرون/ لايتن. كما أنّ تجدّد الحرب بعد غزو داعش القادم من سوريا يتوافق مع حديثٍ عن إقصاء إثني لكنّه يتطلّب أخذ ديناميّات الحرب السورية في الحسبان.

57 T. Dodge, ‘From insurgency to civil war: The purveyors of violence in Iraq’, *Adelphi*, vol. 52, no. 434/435, 2012, pp. 53–74.

58 Nicholas Krohley, *The Death of the Mehdi Army: The Rise, Fall, and Revival of Iraq’s Most Powerful Militia*, London: Hurst, 2015, p. 38.

59 Dodge, ‘From insurgency to civil war’, p. 59.

60 F. Haddad, ‘Sectarian relations in Arab Iraq: Contextualizing the civil war of 2006–2007’, *British Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 40, no. 2, 2013, p. 125.

61 J. Fearon, ‘Iraq’s Civil War’, *Foreign Affairs*, vol. 86, no. 2, 2007, pp. 2–15; Dodge, ‘From insurgency to civil war’, p. 62.

7. الأردن (1970)

كان دور جهة فعالة عابرة للحدود، هي منظمة التحرير الفلسطينية، محورياً في نشوب الحرب في الأردن. شارك الأردن في حرب 1967 العربية-الإسرائيلية، وأخذت منظمة التحرير بعد الهزيمة العربية تكتسب شعبية واسعة النطاق. كانت مقرات المنظمة الرئيسية في الأردن، واعتُبر ارتقاء مكانتها تهديداً للنظام الأردني في سياق أفضت فيه غاراتها على إسرائيل إلى أعمال انتقامية إسرائيلية على الأراضي الأردنية. أقلقت هذه ”الدولة داخل الدولة“ الملك حسين، ولكن كان عليه التكيّف معها بسبب الضغوط المحلية في البداية.[62] اتخذت المواجهة الفعلية مع المنظمة شكل معارك المدن. لكن خلافاً للبنان استطاعت الدولة الأردنية سحق المنظمة بسرعة. ورغم أنّ منظمة التحرير أوصلت مظالم السكان الفلسطينيين في الأردن، فقد يكون من الخطأ اعتبار الحرب مجرد تعبير عن الإقصاء الإثني. موجز القول: كان الأمر عصياناً مسلحاً في المدن ونزاعاً تحرّكه السياسة الدولية أساساً بطريقة غابت عن النماذج الثلاثة كافة.

62 M. Makara, ‘From concessions to repression: Explaining regime survival strategies in Jordan during Black September’, *Journal of Middle East and Africa*, vol. 7, no. 4, 2016, p. 397.

8. لبنان (1958)

في حين كان هنالك بُعد طائفي واضح لهذا النزاع، حرّكته أساساً ديناميّات جيوسياسية. اندلعت في 1958 احتجاجات شارك بها بصورة رئيسية السُّنة والدروز على قرار الرئيس كميل شمعون التحالف مع الولايات المتحدة وبريطانيا في سياق إقليمي تميّز بالمشاعر العروبية وصعود جمال عبد الناصر في مصر. في هذه الأثناء، دعمت سوريا ومصر المعارضة وكانت الأسلحة والذخيرة تُنقل عبر الحدود السورية اللبنانية.[63] الإقصاء الإثني مهم في هذه الحالة، ولكن ليس المطامع. وبالمثل إنّ ضعف قدرة الدولة للدولة اللبنانية مهم أيضاً، ولكن ليس كميسّر لحرب العصابات.

63 M. G. Rowayheb, ‘Political change and the outbreak of civil war: The case of Lebanon’, *Civil Wars*, vol. 13, no. 4, 2011, pp. 414–36.

9. لبنان (1975)

من الواضح أنّ المظالم الإثنية بالمعنى الضيّق للطائفية[64] عامل أساسي في فهم اندلاع الحرب الأهليّة اللبنانية في 1975. لم يكن خافياً وجود انفصال بين السلطة السياسية والاقتصادية للمجتمعات المحلية المسيحية من جانب، وارتفاع أعداد غير المسيحيين (وكذلك سلطتهم السياسية والاقتصادية). غير أنّ المتغيّر الأساسي الغائب عن النماذج الثلاثة جميعاً هو وجود ونشاط منظمة التحرير الفلسطينية التي عملت كجهة فعالة مستقلة داخل لبنان كما حال ميليشيات مختلف الأحزاب، فتآكلت بذلك قدرة الدولة اللبنانية وتعمّق الانقسام الطائفي وتعسكر. إنّ نموذج فيرون/ لايتن صحيح بشأن قدرة الدولة، لكنّه ليس كذلك بمعنى فرض سلطتها على جميع أنحاء البلد. فرغم "وعورة الأراضي" اللبنانية، كانت الحرب أساساً في المدن وبالتأكيد لم تكن نزاعاً اتخذ شكل حرب عصابات. كذلك، لا يعوّل كثيراً على الموارد الطبيعية، "لأنّ التفسيرات الاقتصادية لأسباب الحرب اللبنانية واهية، لن يكون نموذج كولبير/ هوفلر الذي يمنح وزناً كبيراً للعوامل الاقتصادية مجدياً في توقّع اندلاع الحرب" كما يشير على نحو صحيح مقدسي وصدقة.[65] بالفعل، يغيب عن النماذج الثلاثة جميعاً البعد الدولي الصريح للحرب اللبنانية بالمعنى المباشر لتقييم دور منظمة التحرير، وكذلك بصورة أعم من ناحية عواقب اندلاع حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 العربية-الإسرائيلية ودور سوريا الذي أعقب ذلك، ودور إسرائيل بطبيعة الحال. إذا كانت الديناميّات الدولية تسبّبت في نزاع عنفي بمعنى خلقه أو مجرد إطلاق شرارته أمر قليل الأهمية هنا، تكمن المسألة في أنّ هذه الديناميّات الدولية تبدو أساسية في تصاعد النزاع إلى العنف.

64 غالباً ما تُفهم الهويات الطائفية بصفتها نوعاً فرعياً من الهويات الإثنية.

65 S. Makdisi and R. Sadaka, ‘The Lebanese civil war, 1975–1990’, in Paul Collier and Nicholas Sambanis, eds, *Understanding Civil War, vol. 2, Europe, Central Asia, and Other Regions*, Washington, DC: World Bank, 2005, p. 59.

10. ليبيا (2011–)

بدأت الحرب الأهليّة الليبية كانتفاضة شعبية على نظام معمر القذافي الاستبدادي. ردّ النظام على المحتجين بالقمع مثيراً شرارة تدخل عسكري دولي تصاعد إلى حرب أهليّة بين النظام وقوات المتمردين، ما رجّح كفّة المتمردين وأسفر عن مقتل القذافي وهزيمة النظام. لكنّ نهاية النظام لم تفضِ إلى السلام عندما شرع الأشخاص الذين غيّروا مواقفهم والتحالفات القبلية والمناطقية في القتال ضدّ بعضهم بعضاً، وهو ما دفع البلاد إلى حالة من الفوضى. ليس لدى أيٍّ من النماذج الثلاثة ما تقدّمه لتفسير نشوب هذه الحرب. تمتّع النظام بالقوة في البداية وكان سيلحق الهزيمة بالمعارضة لولا التدخل الخارجي. وشكّل النفط عاملاً أدّى دوراً ولكن بعد فترة طويلة من بدء النزاع. ورغم أنّ التباينات القبلية والمناطقية أدّت دوراً دون شك، غير أنّه ليس نزاعاً دفعته مظالم إثنية.

11. المغرب (1975)

تُعدّ هذه الحرب حرباً إثنية انفصالية. بدأت الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب "كفاحاً تحرّرياً" في 1973 للتخلّص من الاحتلال الإسباني، ولكن بعد انسحاب إسبانيا من الصحراء الغربية في 1975، تولّى المغرب السيطرة على الصحراء، ما أطلق شرارة الحرب الأهليّة، وبصورة أساسية تمرّداً على المغرب وموريتانيا التي سيطرت أيضاً على جزء كبير من المنطقة الصحراوية، في حين تلقّى المتمردون الدعم من الجزائر. بحلول 1991، انتهت الحرب بتسوية رغم سيطرة المغرب على المنطقة. تتراوح التقديرات الحالية لحجم قوات الجبهة بين ثلاثة آلاف إلى ستة آلاف مقاتل.[66]

66 Stephen Zunes and Jacob Mundy, *Western Sahara: War, Nationalism, and Conflict Irresolution*, Syracuse, NY: Syracuse University Press, 2010, p. 28.

يُعرّف نموذج فيرون/ لايتن بصورة صحيحة هذا النزاع بأنّه تمرد حرب عصابات ريفية لكنّه غير كفؤ من ناحية تفسير اندلاع الحرب. فقد مثّلت الرغبة في الحكم الذاتي الصحراوي عاملاً رئيسياً يدفع المتمردين ويعبّر عن تعذّر التوفيق بين النزعة القومية الصحراوية ونزعة الضم

الوحدوي المغربية.[67] ورغم أنّ النموذج يلتقط دون شك كيف أنّ الحضور الضعيف للدولة المغربية في المنطقة يسّر التمرد، لكنّه أكثر قدرةً على تفسير صمود الجبهة من تفسيره لنشوب الحرب. "تحتوي الصحراء الغربية على مجموعة من التضاريس ملائمة جداً لحرب العصابات"، تتضمّن سلاسل جبلية وأخاديد وجروفاً شاطئية متراصفة.[68] وبالمثل، يخفق نموذج كولبير/ هوفلر في التقاط مظالم الصحراويين الإثنية في هدفهم لإحراز دولة مستقلة. إذ إنّ إنكار حقوق الصحراويين السياسية هو جوهر القضية أكثر مما هو مجرد فرصة للتمرد. من جانب آخر، إن كانت المظالم الاقتصادية مهمة، فسيكون الأمر بطريقة مختلفة عن الطريقة التي يتنبأ بها النموذج. تمثَّل جزء من سبب غزو المغرب للصحراء الغربية في أنّ هوية المغرب ما بعد الاستعمار ارتبطت بفكرة المغرب الكبير، وهو هدف قومي أفاد أيضاً كإستراتيجية لحشد الدعم ضدّ المعارضة التي لم تكن راضية عن التدهور الاقتصادي.[69] إذاً، كان الوضع الاقتصادي المتعثّر في المغرب هو ما أطلق شرارة الحرب وليس الصحراويين. في الوقت عينه، تحتوي الصحراء الغربية على مكامن هائلة من الفوسفات وفيها عمليات استخراج.[70] أيكون الأمر أنّ الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب مجموعة متمردين "جشعة"؟ وفي حين تصعب معرفة دوافع الجبهة الحقيقية، لكنّ مناجم الفوسفات ليست نوعاً من الموارد التي بوسع مجموعة من المتمردين استثمارها بسهولة لتمويل أنشطتها، وهكذا يفشل نموذج كولبير/ هوفلر في فهم المنطق بطريقة صحيحة. أمّا نموذج سيدرمان/ غليديتش/ بوهاوغ، فهو يلتقط منطق المظلومية المبيّن سابقاً لكن من غير الواضح هل الصحراويون هم من صنعوا الجبهة أم كانت الجبهة منظّمة نُخبة اعتمدت على الحرب لـ"صنع" الشعب الصحراوي.

67 المرجع السابق، ص. xxiii.

68 المرجع السابق، ص. 6.

69 المرجع السابق، ص. 39.

70 A. Kasprak, 'The desert rock that feeds the world', *Atlantic*, 29 November 2016, at theatlantic.com.

كانت قناةَ التمويل الرئيسية للجبهة الجزائر، وهي منافس إقليمي للمغرب (تنافس عزّزته حرب 1963 الحدودية)، وبدرجة أقل ليبيا. الأكثر أهمية هو أنّ للجبهة في الجزائر قاعدة خارجية للتدريب والتنظيم ولديها حدود يسهل اختراقها مع موريتانيا والجزائر تمنحها أفضلية كبيرة.[71] فضلاً عن ذلك اعتمدت الجبهة أثناء الحرب الباردة مظهراً ثورياً ماركسياً صريحاً وتلقت الدعم

من المنظمات الماركسية الصديقة في أرجاء العالم، لكنّها لم تتلقَّ أيّ مساعدة مباشرة من بلدان الكتلة السوفياتية. واجهت الجبهة مطلع ثمانينيات القرن العشرين منعطفاً حاسماً إلى حدّ كبير بسبب المساعدة العسكرية الأميركية والفرنسية للمغرب. ارتبط هذا الدعم بالخوف من أنّ سقوط الملكية قد يؤدي إلى حضور سوفياتي أثناء الحرب الباردة أو إلى مؤشرٍ على النفوذ الإسلامي بعد ذلك.[72] يغيب هذا البُعد الجيوسياسي الحاسم عن النماذج الثلاثة جميعاً.

71 Zunes and Mundy, *Western Sahara*, pp. 8–9.

72 المرجع السابق، ص. 59.

12. عُمان (1963)

نشأت الحرب كردّ فعلٍ استقلالي وقبَلي على إهمال محسوس لمنطقة ظفار مارسته الحكومة. تمكّن التمرد من الصمود في المرحلة الأولى بفضل الدعم المحلي، وكذلك بفضل التضاريس الوعرة وحضور الدولة الضئيل في المنطقة، لكنّه أصبح ماركسياً على نحوٍ متزايد وبدأ يتلقى بعد 1967 الدعم من الدول الشيوعية، ولا سيما من الصين، ولكن كذلك من اليمن الجنوبي المجاورة، ما رجّح الميزان ضدّ الحكومة.[73] حفّز القرب من مضيق هرمز، مدخل الخليج، اهتمام فاعلين أجانب متعدّدين مثل إيران والعراق والمملكة العربية السعودية وبريطانيا العظمى والصين. يبدو باختصار أنّها حالة تتّسق مع دولة ضعيفة وتضاريس وعرة تُيسّر التمرّد في بيئة اقتصادية بالغة الفقر وفي سياق الحرب الباردة وتنطبق إلى حدّ بعيد على نموذج فيرون/ لايتن.

73 M. Devore, ‘A more complex and conventional victory: Revisiting the Dhofar counterinsurgency, 1963–1975’, *Small Wars and Insurgencies*, vol. 23, no. 1, 2012, pp. 144–73.

13. سوريا (1976)

تظلّ الانتفاضة الإسلامية في سوريا من 1976 إلى 1982 واحدة من أقل التمرّدات الإسلامية التي خضعت للدراسة في الشرق الأوسط وفق ليا Lia.[74] اندفع الإخوان المسلمون في سوريا نحو التطرّف في ستينيات القرن العشرين في تناقض صارخ مع الإخوان في مصر. كانت القيادة البعثية بمعظمها علوية، ما أفضى إلى سخط سُنّي فاقمه التدخل في لبنان ضدّ منظمة التحرير الفلسطينية، وأساليب البطش التي مارستها القوى الأمنية في التعامل مع الاحتجاجات المندّدة بالتدهور الاقتصادي. كما أنّ الحكومة باشرت برنامجاً للإصلاح الزراعي والتأميم، ما أدّى إلى تضرّر طبقة تجار المدن المسلمة السُّنية. تموقعت الانتفاضة في مدينة حماة لأنّ النّخبة التجارية السُّنية في

دمشق وحلب انحازت إلى النظام.[75] من الممكن تبيّن بُعدٍ طائفي لهذا النزاع، في حين توضّحه مصطلحات أيديولوجية دينية تُظهر بُعداً طبقياً ومناطقياً صريحاً، وأسفرت عن انتفاضة مدينية على نظام أقوى منها بما لا يقاس، ما أدّى إلى قمع عنيف على نطاق واسع. بعبارة أخرى: كانت تكاليف فرصة القتال باهظة للغاية وفي هذه الحالة لم يكن أيٌّ من نموذجي فيرون/ لايتن وكولبير/ هوفلر ليتوقع نشوب حرب أهليّة، في حين أنّ نموذج سيدرمان/ غليديتش/ بوهاوغ سيبالغ في التنبؤ بها نظراً إلى الاختلالات الطائفية في المجتمع السوري.

74 B. Lia, 'The Islamist uprising in Syria, 1976–82: The history and legacy of a failed revolt', *British Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 43, no. 4, 2016, p. 544.

75 المرجع السابق، ص. 544–548.

14. سوريا (2011–)

السردية المتعارف عليها في الحرب الأهليّة السورية المتواصلة هي عن نزاع في سياق إثنو-ديني يتسم بالهشاشة، ويتصف بحكم أقليّة وإقصاء طائفي. يهيمن العرب السُّنة على ديموغرافيا البلد (أقلّ بقليل من 60% من عدد السكان)، يليهم المسيحيون (قرابة 10–12%) والعلويون (قرابة 10–12% أيضاً) والدروز (6 %) والأرمن (وهم مسيحيون بطبيعة الحال) وأقليات إثنية متنوعة معظم أفرادها من السُّنة (الأكراد بالدرجة الأولى). أقامت عائلة الأسد العلوية سلطتها لأكثر من أربعة عقود على الولاء المتماسك لطائفتها، بتحالف غير وثيق مع المسيحيين والدروز وأحياناً مع واحدٍ أو أكثر من المجموعات الإثنية الأصغر وتأييدٍ من فئات سُنيّة معتبرة. بدأ تمرّد 2011–2012 كاحتجاج وطني على الحكم الاستبدادي لكنّه سرعان ما اعتُبر، خطأً أو صواباً، محاولةً عربية سُنيّة واسعة النطاق للإطاحة بنظام "تحالف الأقليات" ذاك. يبدو من هذا المنظور أنّ سردية نموذج سيدرمان/ غليديتش/ بوهاوغ تنطبق على هذه الحالة إلى حدّ بعيد، لكنّ الصورة الحقيقية، كما يُظهر مازور، حافلةٌ بالفوارق الدقيقة.[76] لا بدّ أن تُضاف إلى ذلك المفاعيل الاجتماعية لإصلاحات السوق الموجَّه التي شرع فيها نظام الأسد والتي فكّكت شبكة أمان الفقراء الاقتصادي وأحدثت إحساساً باتساع الفجوة الاجتماعية الاقتصادية بين المقرّبين من النظام والبعيدين عنه في سياق اتصف بنمو سكاني سريع وجفاف شديد وفساد متفشٍّ.[77] في الوقت عينه، يُعّد السياق الإقليمي للنزاع السوري على الأقل معقّداً بقدْر تعقيد الوضع الداخلي، وهو يعكس التنافس الجيوسياسي الثلاثي على الهيمنة بين السعودية وإيران وتركيا، والتنافس المسيّس حديثاً بين السُّنة والفصائل الإسلامية الشيعية. بدأ ظهور داعش بعد نشوب الحرب الأهليّة وأضفى تمدّده إلى

العراق بُعداً دولياً إضافياً على هذا النزاع مثلما أضفاه عليه التدخّل الروسي والأميركي. أخيراً لم يكن هذا النزاع حرب عصابات، إذ اتّخذت غالبية الأنشطة العسكرية المجدية شكل القتال المديني التقليدي متضمّناً الأسلحة الثقيلة، وهو بُعدٌ يتعارض مع وصف نموذج فيرون/ لايتن وكذلك مع سردية نموذج كوليير/ هوفلر عن الفرصة.

76 K. Mazur, ‘State networks and intra–ethnic group variation in the 2011 Syrian uprising’, *Comparative Political Studies*, vol. 52, no. 7, 2019, pp. 995–1027.

77 Robin Yassin–Kassab and Leila al–Shami, *Burning Country: Syrians in Revolution and War*, London: Pluto Press, 2016, p. 31.

15. اليمن (الشمالي) (1948)

كان هذا النزاع صراعاً على السلطة مرتّباً وفق انقسامات عشائرية، قبلية، حضرية/ ريفية، مع الحداثة/ ضدّ الحداثة، ما يجعل وصفه إثنياً بالدرجة الأولى وصفاً مضلِّلاً. كان اليمن الشمالي لا يزال إمامة، الإمامة الأخيرة في العالم العربي، عندما حدث انقلاب مسلح عليها في 1948 قادته حركة الأحرار اليمنيين التي استولت على السلطة ستة وعشرين يوماً. وهي حركة تألفت من شباب درسوا في القاهرة أو بغداد وشعروا بالاستياء من تخلّف بلدهم وسياسات الإمام يحيى الانعزالية، وتأثّروا بالصحف المصرية التي أتاحت للمهاجرين اليمنيين الإعراب عن مظالمهم.[78] أعقب اغتيالَ الإمام يحيى في شباط/ فبراير 1948 الاستيلاءُ على القصر. لكنّ ولي العهد تمكّن من التماس دعم مختلف قبائل، في حين اعتمدت الحكومة الجديدة إلى حد ما على الدعم المقدّم من المدن. من غير الممكن وصف النزاع بأنّه حرب عصابات ولم تكن له صلة بالموارد الطبيعية أو حتى بالسياسات الدولية.

78 T. Z. al–Abdin, ‘The Free Yemeni Movement (1940–1948) and its ideas on reform’, *Middle Eastern Studies*, vol. 15, no. 1, 1979, pp. 36–48.

16. اليمن (الشمالي) (1962)

بدأ هذا النزاع كانقلاب عسكري قامت به مجموعة من ضباط الجيش اليمني على محمد البدر الذي هرب وحشد القبائل من الشمال الريفي. كان التورط الأجنبي هذه المرة صريحاً. فقد كانت مصر بمنزلة مركز تدريب وتمويل وتسليح للثوريين العرب والأفارقة منذ مطلع خمسينيات القرن العشرين، وكان الضباط المتورطون في محاولة الانقلاب اليمني جزءاً من هذه الشبكة.[79] شرعت السعودية في دعم المعارضة الملكية تحديداً لإبقاء النفوذ المصري والتطرّف القومي بعيدين عن

فنائها الخلفي. مرةً أخرى التفسير الأفضل لهذا النزاع يجمع بين الصراع بين الجماعات المناصرة للتحديث وتلك التي تعارضه في بيئة دولية مسيّسة إلى أبعد الحدود.

79 Jesse Ferris, *Nasser's Gamble: How Intervention in Yemen Caused the Six–Day War and the Decline of Egyptian Power*, Princeton, NJ: Princeton University Press, 2012; Asher Orkaby, *Beyond the Arab Cold War: The International History of the Yemen Civil War, 1962–1968*, New York: Oxfords University Press, 2017.

17. اليمن (الجنوبي) (1986)

كذلك كان هذا النزاع صراعاً دموياً على السلطة في بلد متشظٍّ بشدّة يتصف بعسكرة العشائر.[80] ورغم افتقار الدولة إلى القدرة، لم يكن النزاع حرب عصابات، بل يندلع في المركز ثم ينتشر في بقية البلد.

80 N. Brehony, 'Yemen and the Huthis: Genesis of the 2015 crisis', *Asian Affairs*, vol. 46, no. 2, 2015, pp. 232–50.

18. اليمن (الجنوبي) (1994)

كان هذا النزاع حرباً إقليمية فعلية بين جزأي دولة منفصلين سابقاً. مثّلت الأزمة السياسية لعام 1993 فشل التوحيد المتفق عليه لليمنين الشمالي والجنوبي الذي حدث في 1990. تعايشت الدولتان بحكم الضرورة في مرحلة انتقالية بعد 1990. وقد رسّخت انتخابات 1993 الانقسام بين الشمال والجنوب وهاجمت قوات الشمال الجنوب.[81]

81 F. Halliday, 'The Third Inter–Yemeni War and its consequences', *Asian Affairs*, vol. 26, no. 2, 1995, p. 133.

19. اليمن (2011–)

نشأت حركة أنصار الله (الحوثيين) في مطلع تسعينيات القرن العشرين اعتراضاً على نظام علي عبد الله صالح. أفضى ازدياد التشدّد القتالي وردّ فعل الحكومة في 2004 إلى الجولة الأولى من جولات عدّة من المعارك الكبرى بين الحكومة وأنصار الله، وقد شاركت القوات السعودية في الجولة الأخيرة منها. لم يتعرض أنصار الله لأيّ هزيمة واكتسبوا خبرة قتالية أثناء الاستيلاء على الأسلحة من الجيش اليمني. كان النظام يتصدع في الوقت الذي وصلت فيه انتفاضات الربيع العربي إلى اليمن في شباط/ فبراير 2011 واتخذت شكل مظاهرات حاشدة، ما أسفر عن أعمال قمع عنيفة.[82] قرّر أنصار الله، بعد أن شجعهم الدعم الإيراني وعلى إثر الإحباط الذي أصابهم ممّا

تصوّروا أنّه مكاسب سياسية محدودة تمخّضت عن المحادثات بين الفصائل اليمنية، أن يتحالفوا مع عدوّهم السابق علي عبد الله صالح واستولوا على العاصمة صنعاء في أيلول/ سبتمبر 2014، وشرعوا في المجازفة في دخول أراضٍ غالباً ما تكون معادية واستولوا على مدينة الحديدة الواقعة على البحر الأحمر والمهمة إستراتيجياً والتي تُعدّ ثاني أكبر موانئ البلد. ومطلع 2015 استولوا على أجزاء من مدينة عدن الساحلية الرئيسية. في غضون أيام من استيلاء أنصار الله على العاصمة في أيلول/ سبتمبر 2014، راحت الطائرات الإيرانية تحطّ في مطار صنعاء وهي تنقل على ما يُقال أسلحة ومستشارين إيرانيين، ما تسبّب في موجات صادمة قوية في عواصم الخليج وأدّى في نهاية المطاف إلى التدخّل السعودي-الإماراتي.[83] تستنسخ هذه الحرب بعض الديناميّات القبلية والمناطقية من الماضي، إلى جانب المشكلة المزمنة المتمثّلة في ضعف السلطة المركزية والمستوى المضاف للتنافس السعودي-الإيراني الذي هيمن أخيراً على الشرق الأوسط.[84] يضيف وجود تنظيم القاعدة في جزيرة العرب ومقرّه في اليمن مستوىً إضافياً، ما يُضفي على هذا النزاع بُعداً عالمياً عبر إطار الإرهاب.[85]

82 Brehony, ‘Yemen and the Huthis’.

83 E. Hokayem and D. B. Roberts, ‘The war in Yemen’, *Survival*, vol. 58, no. 6, 2016, p. 162.

84 D. Byman, ‘Yemen’s disastrous war’, *Survival*, vol. 60, no. 5, 2018, pp. 141–58.

85 Hokayem and Roberts, ‘War in Yemen’.

تُعزّز حروب اليمن المتعدّدة استنتاج الناتج المحلي الإجمالي المنخفض في نموذجي فيرون/ لايتن وكوليير/ هوفلر، واستنتاج التضاريس الوعرة في نموذج فيرون/ لايتن. تكون اليمن بذلك المعنى طفلاً مدللاً لهذا النموذج. لكن قد يكون ذلك الأمر مُضلِّلاً. فليس واضحاً على سبيل المثال ما المسلك الدقيق الذي يولّد فيه فقر اليمن المدقع نزاعات متكرّرة؛ ولئن كان صحيحاً أنّ قدرة الدولة هي مشكلة، فإنّ النزاع ينجم إلى حدّ كبير عن تحشيد القبائل وعسكرتها، ما يُصعّد الأزمات السياسية والصراعات على السلطة إلى حرب أهليّة. فضلاً عن ذلك تُعزّز هذا الرأي وتيرة مستمرّة وأحياناً طاغية من التدخّل الأجنبي في سياق ديناميّات دولية أوسع (كما في نزاع 1962 والنزاع الحالي). الموارد الطبيعية والمظالم الإثنية كما تُفهم من نموذج سيدرمان/ غليديتش/ بوهاوغ ليست ذات صلة بهذه الحالة.

خاتمة

ليس الغرض من النماذج الإجمالية لنشوب حرب أهليّة التقاط المزيج الدقيق للعوامل السببية المتشابكة التي تتضافر لإحداث كلّ حرب أهليّة على حدة. إنّها تهدف بالأحرى إلى تعيين مجموعة العوامل الأساسية الضرورية التي تميّز على أفضل وجه البلدان (البلدان/ السنوات على نحو أدق) التي شهدت حروباً أهليّة عن البلدان التي لم تشهد حروباً أهليّة. بهذا المعيار، تتنبأ النماذج الثلاثة الرائدة بارتفاع مخاطر نشوب حرب أهليّة في البلدان التي يكون فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي منخفضاً (نموذجا فيرون/ لايتن وكولبير/ هوفلر)، والبلدان ذات التضاريس الوعرة (نموذج فيرون/ لايتن)، والبلدان ذات النسبة المرتفعة من صادرات السلع الأولية (نموذج كولبير/ هوفلر)، والبلدان التي تقصي وتقمع المجموعات الإثنية في حالة الحروب الأهليّة الإثنية (نموذج سيدرمان/ غليديتش/ بوهاوغ). في المقابل، يمكن تفسير انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمظهر من مظاهر انخفاض قدرة الدولة أو كانخفاض في تكاليف الفرصة البديلة لتنظيم تمرّد.

لكنّنا ما إن نبتعد عن التوجّه نحو المستقبل وعن الإطار التنبئي للنماذج الإجمالية، ونتوجّه عوضاً عن ذلك نحو موقف تحليلي يشدّد على فهم أكثر دقّة لما حدث فعلاً في كلّ حرب أهليّة على أساس دراسات حالة موثوقة، فسنجد أنّ العوامل السببية المقترنة بنشوب حروب أهليّة حقيقية تميل إلى الاختلاف اختلافاً ملحوظاً عن تلك المتضمَّنة في النماذج الإجمالية. خلاصة القول: وجدتُ أنّ نموذج كولبير/ هوفلر بتأكيده نهب الموارد الطبيعية بوصفه دافعاً أساسياً وذريعة للحرب الأهليّة يضطلع بدور ضعيف للغاية في العالم العربي. وإذا تجاوزنا الموارد الطبيعية، نجد بوضوح أنّ المظالم الإثنية والطائفية شائعة حقاً، وفي هذا الصدد، يلتقط نموذج سيدرمان/ غليديتش/ بوهاوغ بُعداً مهماً، على أنّ هذه المظالم غالباً ما تتلبّس سردية أكثر تعقيداً بكثير، تتضمّن تفعيل هذه المظالم حالما يندلع النزاع وهذه السردية ذاتية المنشأ. أخيراً يلتقط التشديد على ضعف الدولة الذي يعرضه نموذج فيرون/ لايتن ديناميّة تعمل غالباً (ولكن ليس دائماً) لكنّها تخفق عندما تفترض أنّ جميع الحروب الأهليّة تُخاض فيها حروب عصابات ريفية. وهذا يميل أن تثيره مجموعة من العوامل تقلّل من شأنها النماذج الثلاثة كافة، أي التدخلات الخارجية والسياق الدولي الأوسع. إنّ إغفال السياسات الدولية هو نتيجة للتحيّز البنيوي القائم في هذه النماذج. بتشديد النماذج الثلاثة جميعاً على القوى البطيئة الحركة والطويلة المدى والبنيوية (ما يُدعى الأسباب العميقة)، هي تميل إلى التقليل من قيمة الدور الحاسم للسياسات الدولية التي تؤدي دوراً أساسياً في الشرق الأوسط الحديث، وهو دورٌ يحرص معظم محلّلي المنطقة على تذكيرنا به.

إذن، ما الذي سنفعله بهذه الفجوة بين النماذج التنبؤية والسرديات التاريخية الاستعادية؟ أنوي بالإشارة إليها تحفيز نقلة منهجية مزدوجة، بعيداً عن التركيز الحصري على المقاربات التنبؤية بوصفها الطريق الوحيد الصالح للتحقيق العلمي الاجتماعي، ونحو مسار تحليلي بديل يحابي نوعاً من التحليل المتوسط المدى، يقع فوق دراسات الحالة المنفردة وتحت النماذج الإجمالية.

يقدم "التنظير الإجمالي الكيفي" الذي أدافع عنه هنا ثلاث مزايا على الأقل. أولاً إنّه قادر بشكل أفضل على التقاط العمليات الطارئة والداخلية المنشأ، ومن ضمنها التدخلات الخارجية والصدمات الأخرى التي تثير إعادة تشكيل الهويات والجماعات الاجتماعية والثقافية والسياسية والجغرافية الخامدة حتى ذلك الحين. ثانياً إنّه يضع دراسات الحالة التي جرى بحثها بعمق لحروب أهليّة بعينها في حوار مع المناهج الإحصائية الإجمالية. نستطيع بطرح سؤال ما الذي تتنبأ به هذه النماذج (ولماذا تنجح أو تفشل) الاستفادة من الأدلة الخاصة بكلّ حالة بطرق جديدة ومثمرة. أخيراً بالتعامل مع المجموعة الغنية من الأدلة الخاصة بكلّ حالة نحدّ من "هدر" بيانات النماذج الإجمالية. في المقابل، يمكن استخدام هذه البيانات لتعزيز هدف التراكم العلمي الذي يعاني من تبدلات البراديم المفرطة التواتر.

المراجع

Al–Abdin, al–tayib Zein, 'The Free Yemeni Movement (1940–1948) and its ideas on reform', *Middle Eastern Studies*, vol. 15, no. 1, 1979, pp. 36–48.

Baram, Amatzia, 'Neo–tribalism in Iraq: Saddam Hussein's tribal policies 1991–96', *International Journal of Middle East Studies*, vol. 29, no. 1, 1997, pp. 1–31.

Blaydes, Lisa, and Rubin, Lawrence, 'Ideological reorientation and counterterrorism: Confronting militant Islam in Egypt', *Terrorism and Political Violence*, vol. 20, no. 4, 2008, pp. 461–79.

Brehony, Noel, 'Yemen and the Huthis: Genesis of the 2015 crisis', *Asian Affairs*, vol. 46, no. 2, 2015, pp. 232–50.

Brehony, Noel, 'From chaos to chaos: South Yemen 50 years after the British departure', *Asian Affair*s, vol. 48, no. 3, 2017, pp. 428–44.

Byman, Daniel, 'Yemen's disastrous war', *Survival*, vol. 60, no. 5, 2018, pp. 141–58.

Cederman, Lars–Erik, Gleditsch, Kristian Skrede, and Buhaug, Halvard, *Inequality, Grievances, and Civil War*, New York: Cambridge University Press, 2013.

Cline, Lawrence E., 'Egyptian and Algerian insurgencies: A comparison', *Small Wars and Insurgencies*, vol. 9, no. 2, 1998, pp. 114–33.

Collier, Paul, and Hoeffler, Anke, 'Greed and grievance in civil war', *Oxford Economic Papers*, vol. 56, no. 4, 2004, pp. 563–95.

Devore, Marc R., 'A more complex and conventional victory: Revisiting the Dhofar counterinsurgency, 1963–1975', *Small Wars and Insurgencies*, vol. 23, no. 1, 2012, pp. 144–73.

Dodge, Toby, 'From insurgency to civil war: The purveyors of violence in Iraq', *Adelphi*, vol. 52, no. 434/435, 2012, pp. 53–74.

Dorman, W. Judson, 'Informal Cairo: Between Islamist insurgency and the neglectful state?', *Security Dialogue*, vol. 40, no. 4/5, 2009, pp. 419–41.

Fearon, James D., 'Iraq's civil war', *Foreign Affairs*, vol. 86, no. 2, 2007, pp. 2–15.

Fearon, James D., and Laitin, David D., 'Ethnicity, insurgency, and civil war', *American Political Science Review*, vol. 97, no. 1, 2003, pp. 75–90.

Ferris, Jesse, *Nasser's Gamble: How Intervention in Yemen Caused the Six–Day War and the Decline of Egyptian Power*,

Princeton, NJ: Princeton University Press, 2012.

Gerges, Fawaz A., ‘The end of the Islamist insurgency in Egypt? Costs and prospects’, *Middle East Journal*, vol. 54, no. 4, 2000, pp. 592–612.

Gunter, Michael M., ‘Political instability in Turkey during the 1970s’, *Conflict Quarterly*, vol. 9, no. 1, 1989, pp. 63–77.

Haddad, Fanar, ‘Sectarian relations in Arab Iraq: Contextualizing the civil war of 2006–2007’, *British Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 40, no. 2, 2013, pp. 115–38.

Halliday, Fred, ‘Review articles: The Iranian Revolution’, *Political Studies*, vol. 30, no. 3, 1982, pp. 437–44.

Halliday, Fred, ‘The third Inter–Yemeni War and its consequences’, *Asian Affairs*, vol. 26, no. 2, 1995, pp. 131–40.

Hokayem, Emile, and Roberts, David B., ‘The war in Yemen’, *Survival*, vol. 58, no. 6, 2016, pp. 157–86.

Jalaeipour, Hamidreza, ‘The rise and decline of Kurdish movement in years 1978–88’, *International Journal of Social Sciences*, vol. 1, no. 2, 2011, pp. 89–104.

Kalyvas, Stathis, ‘Wanton and senseless? The logic of massacres in Algeria’, *Rationality and Society*, vol. 11, no. 3, 1999, pp. 243–85.

Kasprak, Alex, ‘The desert rock that feeds the world’, *Atlantic*, 29 November 2016, at theatlantic.com.

Keddie, Nikki R., ‘Iranian Revolutions in comparative perspective’, *American Historical Review*, vol. 88, no. 3, 1983, pp. 579–98.

Krohley, Nicholas, *The Death of the Mehdi Army: The Rise, Fall, and Revival of Iraq’s Most Powerful Militia*, London: Hurst, 2015.

Ladwig, Walter C., 'Supporting allies in counterinsurgency: Britain and the Dhofar rebellion', *Small Wars and Insurgencies*, vol. 19, no. 1, 2008, pp. 62–88.

Lia, Brynjar, 'The Islamist uprising in Syria, 1976–82: The history and legacy of a failed revolt', *British Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 43, no. 4, 2016, pp. 541–59.

Makara, Michael, 'From concessions to repression: Explaining regime survival strategies in Jordan during Black September', *Journal of Middle East and Africa*, vol. 7, no. 4, 2016, pp. 387–403.

Makdisi, Samir, and Sadaka, Richard, 'The Lebanese civil war, 1975–1990', in Paul Collier and Nicholas Sambanis, eds, *Understanding Civil War, vol. 2, Europe, Central Asia, and Other Regions*, Washington, DC: World Bank, 2005, pp. 59–85.

Malley, Robert, *The Call from Algeria: Third Worldism, Revolution, and the Turn to Islam*, Berkeley, CA: University of California Press, 1996.

Marcus, Aliza, *Blood and Belief: The PKK and the Kurdish Fight for Independence*, New York: New York University Press, 2007.

Mazur, Kevin, 'State networks and intra–ethnic group variation in the 2011 Syrian uprising', *Comparative Political Studies*, vol. 52, no. 7, 2019, pp. 995–1027.

Orkaby, Asher, *Beyond the Arab Cold War: The International History of the Yemen Civil War, 1962–1968*, New York: Oxford University Press, 2017.

Rowayheb, Marwan George, 'Political change and the outbreak of civil war: The case of Lebanon', *Civil Wars*, vol. 13, no. 4, 2011, pp. 414–36.

Stansfield, Gareth R. V., and Anderson, Ewan, *Iraqi Kurdistan: Political Development and Emergent Democracy*, New York: Routledge, 2003.

Voller, Yaniv, 'Identity and the Ba'th regime's campaign against Kurdish rebels in northern Iraq', *Middle East Journal*, vol. 71, no. 3, 2017, pp. 383–401.

Yair, Omer, and Miodownik, Dan, 'Youth bulge and civil war: Why a country's share of young adults explains only non–ethnic wars', *Conflict Management and Peace Science*, vol. 33, no. 1, 2016, pp. 24–44.

Yassin–Kassab, Robin, and Al–Shami, Leila, *Burning Country: Syrians in Revolution and War*, London: Pluto Press, 2016.

Zunes, Stephen, and Mundy, Jacob, *Western Sahara: War, Nationalism, and Conflict Irresolution*, Syracuse, NY: Syracuse University Press, 2010.

الفصل الثانـي

تكوين الدولة في الشرق الأوسط
مجلس التعاون الخليجي والاقتصاد السياسي للنطاق الإقليمي

آدم هنية

أثارت إعادة الهيكلة الجوهرية للرأسمالية العالمية في العقود الثلاثة الماضية نقاشاً أكاديمياً مهماً بشأن كيفية فهم طبيعة الدولة ومكانها في السوق العالمية. ثمّة عنصر مركزي في هذا النقاش هو النمو الهائل في قوة الشركات الكبيرة ذات التوجه العالمي؛ إنتاج السلع ونقلها وبيعها يحصل الآن في أرجاء بلدان ومناطق متعدّدة، مع تركّز الملكية في أيدي شركات عابرة للقومية تحقق أرباحها من المناطق ذات الأجور المنخفضة والمراجحة المالية وتَحكّمها في التكنولوجيا المتقدمة والتسويق والبحث والتطوير. كانت دعامة هذا التحكّم إعادة التوجيه شبه العالمية للسياسة الاجتماعية والاقتصادية حول مبادئ النيوليبرالية بالتشديد على انفتاح الأسواق والحدّ من الحواجز أمام التجارة والاستثمار والخصخصة وإلغاء الضوابط التنظيمية وتقليص الانفاق الاجتماعي للدولة.[86] أحدثت سياسات كهذه تفكّكاً اجتماعياً وقلقلة سياسية غير أنّ التزام التنمية النيوليبرالية التي يوجهها السوق لا يزال، رغم الأزمات الهائلة التي انفجرت في العقدين الماضيين، راسخ بين صُنّاع القرار والحكومات في بلدان الشمال والجنوب معاً.

86 David Harvey, *A Brief History of Neoliberalism* (*BHN*), Oxford: Oxford University Press, 2015; Pierre Dardot and Christian Laval, *The New Way of the World: On Neoliberal Society*, London: Verso, 2013; B. Fine and A. Saad–Filho, ‘Thirteen things you need to know about neoliberalism’, *Critical Sociology*, vol. 43, no. 4/5, 2016, pp. 685–706.

في هذا السياق، قاد واقع الرأسمالية بوصفها "نظاماً اجتماعياً مدفوعاً بالمقتضيات التراكمية الشاملة للسوق العالمية"[87] بعض الباحثين إلى افتراض أنّ قدرة الدول القومية أضعف من أن تقاوم ضغوطات شاملة كهذه. حاجج هؤلاء الكتّاب بأنّنا نشهد تآكل الحدود الوطنية وتقويض قدرات الدولة القومية وإلغاء منظومة التعامل بين الدول بسبب قوى العولمة.[88] في المقابل، وخلافاً لهذه المزاعم المتعلقة باضمحلال الدولة القومية، يشدّد باحثون آخرون على أنّ وظائف الدولة التنظيمية

والتأديبية المتواصلة جوهريةٌ في خلق العولمة نفسها.[89] لا يزال ثمة نقاش كبير حول ما إذا كان علينا فهم بنية العالم هذه كبنية شكّلتها بصورة أساسية الولايات المتحدة بوصفها القوة الرأسمالية المتصدِّرة[90] أم أنّها تتصف عوضاً عن ذلك بعودة ظهور التنافسات "بين القوى الإمبريالية" والقوى الصاعدة الجديدة.[91]

87 G. Albo, 'Contemporary capitalism', in Ben Fine and Alfredo Saad–Filho, eds, *Elgar Companion to Marxist Economics*, London: Elgar, 2012, p. 12.

88 Michael Hardt and Antonio Negri, *Empire*, Cambridge, MA: Harvard University Press, 2000; W. Robinson, 'Capitalist Globalization and the Transnationalization of the State', in Mark Rupert and Hazel Smith, eds, *Historical Materialism and Globalization: Essays on Continuity and Change*, New York: Routledge, 2002, pp. 210–29.

89 N. Poulantzas, 'The internationalisation of capitalist relations and the nation–state', *Economy and Society*, vol. 3, no. 2, 1974, pp. 145–79; Leo Panitch and Sam Gindin, *The Making of Global Capitalism: The Political Economy of American Empire*, London: Verso, 2012; Robert Cox, *Production, Power, and World Order: Social Forces in the Making of History*, New York: Columbia University Press, 1987; R. Bryan, 'The state and the internationalisation of capital: An approach to analysis', *Journal of Contemporary Asia*,

vol. 17, no. 3, 1987, pp. 253–75.

90 Ellen Meiksins Wood, *Empire of Capital*, New York and London: Verso, 2003; Panitch and Gindin, *Global Capitalism*.

91 *BHN*; Alex Callinicos, *Imperialism and the Global Political Economy*, Cambridge: Polity, 2009; Giovanni Arrighi, *Adam Smith in Beijing: Lineages of the 21st Century*, London: Verso, 2009.

رغم التبصرات المهمة الناتجة عن هذه المناقشات، لا يزال كثير من الأدبيات المتعلقة بدور الدول في الاقتصاد العالمي المعاصر يتميّز بنزعة قومية منهجية مستمرة تأخذ كنقطة انطلاق وجودية أساسية لها افتراض "أنّ الدول القومية بمنزلة مُستوعَب بديهي للعلاقات السياسية والثقافية والاقتصادية"[92]. يظهر بديل ذلك على نطاق واسع، في مجموعة أخرى من النقاشات، بين جغرافيين نقديين شدّدوا على أهمية استقصاء فضاءات جديدة من التراكم والتنظيم بعيداً عن الانقسام بين الوطني والعالمي. ترفض هذه الأدبيات فكرة وجود وحدات جغرافية "طبيعية" فيها "يتطور مسار الرأسمالية التاريخي"[93]، وتؤكد بدلاً من ذلك "الأشكال الدائمة التغيّر للتنظيم الجغرافي أو المتعلق بالامتداد الجغرافي و... الأشكال المتغيّرة للحوكمة على صعيد الامتداد الجغرافي"[94]. هذا لا يعني أنّ الدولة القومية لم تعد مهمة، بل يشير بالأحرى إلى الكيفية التي تؤدّي بها الإجراءات فوق الوطنية ودون الوطنية دوراً أساسياً متزايداً في إقامة العولمة وفي تشكيل ما يجري على المستوى الوطني، ما يساعدنا في الانتقال إلى ما وراء "التمحور حول الدولة" الضمني في جزء كبير من نظرية العلم الاجتماعي.[95]

92 M. Goswami, ‘Rethinking the modular nation form: Toward a sociohistorical conception of nationalism’, *Comparative Studies in Society and History*, vol. 44, no. 4,

2002, p. 794.

93 David Harvey, *Spaces of Hope*, Berkeley, CA: University of California Press, 2000, p. 57.

94 E. Swyngedouw, ‘Globalisation or ”glocalisation“? Networks, territories and rescaling’, *Cambridge Review of International Affairs*, vol. 17, no. 1, 2004, p. 32.

95 N. Brenner, ‘Beyond state–centrism? Space, territoriality and geographical scale in globalization studies’, *Theory and Society*, vol. 28, no. 1, 1999, pp. 39–78.

إحدى الطرق المفيدة التي مُفهِمت فيها هذه ”الأشكال الدائمة التغيّر“ للتنظيمات المكانية هي عبر تصوّر النطاق، وهو مصطلح عرّفه الجغرافي نيل برينر Neil Brenner بأنّه ”سقالات هرمية لوحدات الامتداد الجغرافي المتداخلة، تمتد من العالمي وما فوق الوطني والوطني نزولاً إلى الإقليمي والحاضري والمديني والمحلي والجهوي“[96]. تسعى فكرة النطاق إلى التقاط التنوع الواسع في الوحدات المكانية ومن ضمنها، ولكن ليس حصراً، الحيز الوطني الذي يُضفي طابع الامتداد الجغرافي داخل الاقتصاد السياسي العالمي وينظّم تدفق رأس المال والموارد الاجتماعية الأخرى فيه. يمكن مثلاً أن يُعاد ترتيب وظائف الدولة على مستويات النطاق، فتنتقل صعوداً إلى هيئات ما فوق وطنية مثل التكتلات التجارية الإقليمية أو تنتقل نزولاً إلى وحدات دون وطنية أصغر مثل الفضاءات الحاضرية أو المدينية. وبهذا، توجد النطاقات كتجسيدات لما أطلق عليه هنري لوفيفر Henri Lefebvre وصف ”إنتاج فضاء“[97]. كما أنّها تشكّل مواقع مهمة للتحشيد السياسي والاعتراض.

96 Neil Brenner, *New State Spaces: Urban Governance and the Rescaling of Statehood*, Oxford: Oxford University Press, 2005, p. 9.

انظر أيضاً:

Henry Lefebvre, *The Production of Space*, Malden, MA: Blackwell, 1991; Neil Smith, *Uneven Development: Nature, Capital, and the Production of Space*, 3rd edn, Athens, GA: University of Georgia Press, 2008.

97 Lefebvre, *Production of Space*.

محاججتي في هذا الفصل هي أنّه يمكن إثراء فهم تكوين الدولة في الشرق الأوسط بإيلاء اهتمام أكبر بالعلاقات بين مختلف النطاقات المكانية. وهذا مهم خصوصاً في اللحظة المعاصرة نظراً إلى المستويات العالية من التدفقات عبر الحدود التي تميّز المنطقة اليوم. أريد بمقاربة هذه المسألة أن أشدّد على وجه الخصوص على أحد جوانب هذه العلاقات النطاقية: مركزية النطاق الإقليمي (عموم الشرق الأوسط) لعمليتي تكوين الدولة والطبقة على النطاق الوطني. نحتاج إلى فهم أفضل

لاصطفاف السلطة السياسية والاقتصادية على مستوى نطاق المنطقة، وفهم طرق تشكُّل هذا الاصطفاف عبر السيطرة على الأسواق وتدفقات رأس المال والبضائع والأشخاص داخل الشرق الأوسط نفسه. من الواضح أنّه لا يمكن فصل هذه التراتبيات الاقتصادية الإقليمية الجديدة عن المسارات العالمية والسياسات الأوسع للشرق الأوسط، لكنّ دراستها لا تزال غير كافية وطغى عليها تركيز على الحرب والنزاعات بين الدول.

سأحاجج انطلاقاً من هذا المنظور المنهجي في أنّ مفهمتنا لتشكّل الطبقة والدولة داخل البلدان العربية كلّ على حدة يحتاج إلى إبراز أكثر وضوحاً للطرق التي شكّل فيها الاقتصاد السياسي لنطاق المنطقة هذه العمليات. أريد على وجه الخصوص تأكيد أهمية وزن دول مجلس التعاون الخليجي في قيادة التراتبيات الجديدة التي تتشكّل على مستوى المنطقة. ينبغي ألّا يُفهم هذا بمعنى أنّ دول مجلس التعاون الخليجي يمكن أن تُعامَل ككتلة متجانسة أو بمعنى إنكار للفوارق الحقيقية في السلطة التي توجد بين مختلف البلدان الخليجية. الهدف مما يلي هو بالأحرى تعيين كيفية تقاطع الدور الخليجي في الاقتصاد السياسي للشرق الأوسط مع عمليتي تشكّل الطبقة والدولة في أرجاء المنطقة الأوسع نطاقاً، وينطوي في النتيجة على تداعيات مهمة لفهم الديناميّات السياسية للمنطقة، ولا سيما في لحظات الأزمة المتعددة الأوجه والواسعة الانتشار.

لفعل ذلك، سأبدأ تفحص الطرق التي ارتبط بها الإصلاح النيوليبرالي في الشرق الأوسط بإعادة تشكيل النطاقات الوطنية والإقليمية وبتنامي وزن رأس المال الخليجي، في إطار هذه العمليات المترابطة، عبر مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية. ثمّ سألتفت إلى ما قد تكونه هذه التداعيات من أجل كيفية مفهمتنا لمقولات من قبيل الطبقة والدولة في المنطقة. أخيراً سأنظر إلى ما قد يعنيه ذلك بالنسبة إلى مسارات بناء الدولة المحتملة التي تمضي قُدُماً في أعقاب النزاعات العنيفة التي اتصفت بها المنطقة في السنوات القليلة الماضية.

النيوليبرالية وتدويل رأسمال مجلس التعاون الخليجيفي الشرق الأوسط

من ثمانينيات القرن العشرين فصاعداً، اتّبع صنع السياسة الاقتصادية في الدول العربية درباً مشابهاً لما شهدناه في أماكن أخرى في مختلف أرجاء العالم. فبعد أن أطبقت دوامة الديون على الحكومات العربية وأذعنت لاشتراطات برامج الإقراض المتعدد الأطراف، تبنّت أولويات السياسة المعيارية للإصلاح النيوليبرالي: أولوية نمو القطاع الخاص، ورفع القيود عن أسواق العمل

والمال، وتخفيف الحواجز أمام التجارة والاستثمارات الأجنبية، وتقليص الإنفاق العام. سعت هذه الإجراءات إلى تعزيز وزن القطاع الخاص وتحقيق اندماج أوثق بالسوق العالمية؛ سيكون القطاع الخاص "محرّك النمو المستدام والقوي"[98]، كما عبّر البنك الدولي عن ذلك لاحقاً، وشرطاً ضرورياً "للاقتصاد العالمي الجديد" حيث "المكافآت... تذهب إلى البيئات الأكثر استضافة (لاستثمارات رأس المال)"[99].

98 World Bank, *From Privilege to Competition: Unlocking Private–Led Growth in the Middle East and North Africa*, Washington, DC: World Bank, 2009, p. 1.

99 World Bank, *Trade, Investment, and Development in the Middle East and North Africa: Engaging with the World*, Washington, DC: World Bank, 2003, p. 23.

كانت هذه السياسات الاقتصادية الجديدة من نواحٍ عدّة ردّ فعل على النماذج السابقة للتنمية التي تقودها الدولة في المنطقة، والتي نهضت على قوس نضالات الاستقلال الوطني ومناهضة الاستعمار في ما بعد الحرب العالمية الثانية من خمسينيات القرن العشرين إلى سبعينياته. لكنّ الدول العربية كافة اتخذت، مدفوعةً بالمنطق الجديد للإصلاح النيوليبرالي، خطوات مهمة نحو فتح الأسواق خلال العقود اللاحقة.[100] كانت مصر وتونس والمغرب والأردن من دول المنطقة السبّاقة في هذا المضمار، وهي أربعٌ بين أوائل الدول التي وافقت على تدابير التكيّف الهيكلي في ثمانينيات القرن العشرين ومطلع تسعينياته. ورغم الاختلافات الكبيرة في بنى هذه البلدان الاجتماعية والسياسية، غير أنّ مؤسّسات التمويل الدولية اعتبرتها مراراً أمثلةً جديرة بأن تحتذي بها البلدان المجاورة. برزت مصر مبارك خصوصاً في هذا المجال بتصنيفها "أفضل البلدان في مجال الإصلاح" وفقاً للتقرير السنوي للبنك الدولي في 2008 وعنوانه ممارسة الأعمال التجارية.[101]

100 انظر:

Adam Hanieh, *Lineages of Revolt: Issues of Contemporary Capitalism in the Middle East (LOR)*, Chicago: Haymarket, 2013.

101 انظر:

Doing Business/World Bank, ‘Most improved in doing business 2008’, at doingbusiness.org.

ما العواقب التي ترتّبت على هذه السياسات الاقتصادية الجديدة بالنسبة إلى البنى الاجتماعية في الشرق الأوسط؟ رغم إمكان رؤية تفاوتات كبيرة في أرجاء المنطقة، غير أنّ النتيجة العامة كانت واحدة: تمايزات اجتماعية واقتصادية متزايدة تجلّت في ارتفاع مستمر في أرقام معدلات البطالة والمشاركة في قوة العمل، ما أدى إلى ارتفاع مستويات الفقر والمستويات العالية من نزع الملكيات الريفية.[102] لكن في الوقت عينه، استفادت طبقة صغيرة من سكان المنطقة إلى حد كبير من

السياسات الاقتصادية الجديدة، مع الخصخصة وفرص السوق الجديدة التي توفّر مداخل مربحة لمجموعات من رجال أعمال واسعي العلاقات يشاركون في ميادين من قبيل التجارة والتمويل والمضاربات العقارية. كذلك جاءت نُخب الدولة والعسكريون، العسكريون هم الأبرز في مصر، لإحكام السيطرة على قوة اقتصادية كبيرة عبر نسج شبكة علاقات شديدة الغموض مع مجموعات رأس المال الخاص.[103]

102 R. Bush, 'Land reform and counter–revolution', in Ray Bush, ed., *Counter Revolution in Egypt's Countryside: Land and Farmers in the Era of Economic Reform*, London: Zed, 2002, pp. 3–31; Joel Beinin, *Workers and Thieves: Labor Movements and Popular Uprisings in Tunisia and Egypt*, Stanford, CA: Stanford University Press, 2015; Gilbert Achcar, *Morbid Symptoms: Relapse in the Arab Uprising*, Stanford, CA: Stanford University Press, 2016; K. Bogaert, 'Contextualising the Arab revolts: The politics behind three decades of neo–liberalism in the Arab world', *Middle East Critique*, vol. 22, no. 3, 2013, pp. 213–34.

103 بالنسبة إلى الروابط الاقتصادية العسكرية في مصر، انظر:

S. Marshall, and J. Stacher, 'Egypt's generals and transnational capital', *Middle East Report*, vol. 262, Spring, 2012; and Z. Abul–Magd, 'The army and the economy in Egypt', *Jadaliyya*, 23 December 2011.

للاطلاع على مزيدٍ من النقاش حول تركيز ومركزة الثروة في تلك البلدان: انظر: *LOR*.

إلى جانب هذا الاستقطاب وتركيز ملكية الثروة، تحوّلت طبيعة الدولة العربية أيضاً في هذه الفترة مع اعتماد التغيير الاقتصادي اعتماداً وثيقاً على سلطة الحكام المستبدين الذين يستطيعون تمرير إجراءات غير شعبية وقمع الاستياء الشعبي. حدثت احتجاجات واسعة النطاق ومظاهرات وإضرابات عمالية في أرجاء المنطقة، لكنّها قوبلت ببطش قمع الدولة والتدخّل الشديد للشرطة والقوى الأمنية في نواحي الحياة اليومية كافة. ومن الأهمية بمكان أنّ هذا التحوّل الاستبدادي لم يتصف بالقمع الصارخ وحده لكنّه ترافق بمركزة عمليات اتخاذ القرار في أيدي القادة الفرديين ولجانٍ حكومية مصغّرة مكلفة إقرار تغييرات جوهرية في القوانين الاقتصادية.[104] ارتبطت هياكل الدولة هذه ارتباطاً وثيقاً بالمؤسّسات المالية الدولية التي ساهمت في تطوير سياسات جديدة ووضعها بأقلّ قدْر من مساهمة الجمهور والنقاش العام. كان الهدف من إعادة الهيكلة المؤسّسية، عبر تضييق نطاق الجهات الفعالة المشاركة في صنع السياسات داخل الدولة، الحدّ من أيّ معارضة كامنة للإصلاح قد تنشأ من داخل بيروقراطيات الدولة أو المجتمع عموماً. كما أنّها ساعدت في التعتيم على التداعيات الدقيقة لهذه السياسات، ما يجعل تحديد المقاومة الفعّالة لهذه الاتجاهات الاقتصادية الجديدة وتنفيذها أمراً أكثر صعوبة بالنسبة إلى الحركة العمالية والحركات الاجتماعية الأخرى.

104 للاطلاع على نقاشٍ أوفى حول حالتي تونس ومصر، انظر الفصل الثالث من: *LOR*.

توظيفات مجلس التعاون الخليجي في المنطقة

شكّلت سمات الاقتصاد السياسي للمنطقة الخلفية الأساسية للانتفاضات الجماهيرية التي بدأت في تونس في كانون الأول/ ديسمبر 2010 وانتشرت بسرعة هائلة في أرجاء الشرق الأوسط.[105] يخرج عن نطاق هذا الفصل استكشاف هذه الانتفاضات ومساراتها اللاحقة بإسهاب؛ ما أريد فعله عوضاً عن ذلك هو توسيع العدسة المكانية التي ننظر من خلالها إلى ديناميّات التغيير النيوليبرالي. لم تقم السياسات الاقتصادية لتسعينيات القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين بإعادة تشكيل بنيتي الطبقة والدولة على النطاق الوطني فحسب، بل إنّها ارتبطت أيضاً ارتباطاً وثيقاً بتطوّر التراتبيات الاقتصادية والسياسية الجديدة على المستوى الإقليمي. يؤكد فهم كيفية نشوء عمليات مراكمة رأس المال عبر هذين النطاقين وتداخلها أنّ النيوليبرالية هي بالتأكيد "مشروع طبقي"، كما لاحظ مؤلفون كُثر[106]، لكنّه مشروع يتكشّف من نطاقات مكانية متعدّدة ومتداخلة. في حالة الشرق الأوسط ثمة عنصر أساسي لهذه التراتبيات الإقليمية هو الارتباط المتزايد بين التراكم الرأسمالي في الخليج وعمليات تكوين الطبقة والدولة في أماكن أخرى من المنطقة.

105 *LOR*.

106 *BHN*; Fine and Saad–Filho, 'Thirteen things', pp. 685–706.

إذا أخذنا دول الخليج ككلّ، فسنجد سِمات لا تزال تميّزها عن بقية العالم العربي. فجميع هذه الدول أنظمة ملكية جعلت مواردُها الهيدروكربونية (النفط والغاز الطبيعي) الغنية والرخيصة نسبياً الخليجَ بؤرة حيوية للإستراتيجية الغربية في الشرق الأوسط على مدى القرن العشرين.[107] مع بروز الولايات المتحدة بوصفها القوة العالمية المهيمنة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، باتت دول الخليج، ولا سيما المملكة العربية السعودية، ركيزة أساسية للسياسة الخارجية الأميركية في المنطقة. تعمّقت هذه العلاقة مع تأسيس مجلس التعاون الخليجي، وهو مشروع تكامل إقليمي يرتبط صراحةً بنشر "مظلة" أمنية أميركية في أرجاء الخليج في 1981 وقد عزّزه أكثر غزو العراق من قبل تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة في 1991 و2003. توجد اليوم تشكيلة واسعة من القوات والمنشآت العسكرية الأميركية في أرجاء الخليج، ومن ضمنها قواعد بحرية في البحرين والمقر المتقدم للقيادة المركزية الأميركية في قطر.

107 Adam Hanieh, *Capitalism and Class in the Gulf Arab States*, New York: Palgrave Macmillan, 2011.

في الوقت عينه، تختلف البنى الاجتماعية في أنظمة الخليج الملكية اختلافاً كبيراً عن مثيلاتها في أماكن أخرى من الشرق الأوسط. الأكثر أهميةً هو اعتماد الخليج على أعداد كبيرة من العمال المهاجرين المؤقتين، ومعظمهم قادمون من جنوب آسيا وبدرجة أقل من العالم العربي، وهم يشكّلون حالياً أكثر من نصف العدد الكلي للسكان في الخليج: 65 مليون نسمة.[108] وإذا أخذنا النسبة المئوية لقوة العمل، نجد أنّ الأجانب يشكّلون بين 59% و86% من السكان العاملين في السعودية وعُمان والبحرين والكويت وبين ما يقارب 92% و95% في قطر والإمارات.[109] كان هؤلاء العمال المهاجرون المحرومون الحقوق المدنية والسياسية والعمالية أساس أنماط النمو الحضري ومراكمة رأس المال في الخليج، كما أنّهم يعزّزون "الانقسام الرأسي" في مجتمعات الخليج بجعل المواطنين ينخرطون في مراقبة السكان المهاجرين والتحكّم فيهم عن طريق نظام الكفالة.[110]

108 GLMM, 'GCC: Total population and percentage of nationals and non–nationals in GCC countries (national statistics, 2017–2018) (with numbers)', at gulfmigration.org, n.d.

109 GLMM, 'GCC: EMP 1.1 Percentage of nationals and non–nationals in employed population in GCC countries (2016)', at gulfmigration.org, n.d.

110 A. Khalaf, 'The Politics of Migration', in A. Khalaf et al., eds, *Transit States: Labour, Migration and Citizenship in the Gulf*, London: Pluto, 2014, pp. 39–56; Anh Nga Longva, *Walls Built on Sand: Migration, Exclusion and Society in Kuwait*, Boulder, CO: Westview, 1997; L. Louër, 'The political impact of labor: Migration in Bahrain', *City and Society*, vol. 20, no. 1, 2008, pp. 32–53.

أحدث الطلب العالمي المتزايد على نفط الخليج وغازه الطبيعي في العقود المنصرمة، معزَّزاً بارتفاعٍ شبه متواصل لخمسين عاماً في أسعار النفط بين 2000 و2014،[111] توسعاً هائلاً في كميات فائض رأس المال الذي تحوزه الشركات الخاصة وتلك التي تملكها الدولة في الخليج. يضع تقدير متحفظ لقيمة الثروة الجماعية القابلة للإنفاق والأصول الأجنبية لحكومات الخليج، وصناديق الثروة السيادية، والشركات الخاصة والأفراد رقماً يزيد عن ستة تريليونات دولار أميركي بحلول 2016، وهو مستوىً تنامى كثيراً منذ مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.[112] ساعد ذلك في تغذية تطور تكتلات رأسمالية ضخمة في الخليج ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأنظمة الملكية الحاكمة والدولة وتشمل أنشطتها الإنشاء والتطوير العقاري، والعمليات الصناعية (ولا سيما الفولاذ

والألمنيوم والإسمنت)، والبيع بالتجزئة (تجارة الاستيراد وملكية المراكز التجارية والمجمعات التجارية)، والتمويل.[113]

111 بدءاً من 2000، ارتفعت أسعار النفط عالمياً بثبات وبلغت ذروتها منتصف 2008 مسجلة أكثر من 150 دولاراً للبرميل. أعقب الانهيار الاقتصادي العالمي انكماشٌ وجيز، لكنّ الأسعار عادت بعدئذٍ إلى أكثر من 120 دولاراً في نيسان/ أبريل 2011، وحوّمت في نطاق 100 دولار حتى منتصف 2014. ومنذ أواخر 2018 تقلّبت أسعار النفط بين 40 و60 دولاراً للبرميل.

112 Adam Hanieh, *Money, Markets, and Monarchies: The Gulf Cooperation Council and the Political Economy of the Contemporary Middle East (MMM)*, Cambridge: Cambridge University Press, 2018, p. 31.

113 *MMM*, ch. 3.

بينما كان كثير من فائض رأس المال الذي تحتفظ به هذه التكتلات يُستثمر في أميركا الشمالية وأوروبا، تدفقت أيضاً مبالغ ضخمة إلى البلدان العربية المجاورة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.[114] وما يكتسي أهمية حاسمة أنّ توسع رأس المال الخليجي هذا في المنطقة اعتمد على تبنّي برامج التكيّف الهيكلي في عدد من الدول العربية في تسعينيات القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، واللبرلة اللاحقة والانفتاح على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. نتيجة لهذه الإصلاحات كان الرأسمال الخليجي المستفيد الأول من التحول النيوليبرالي في أرجاء المنطقة الأوسع نطاقاً وأصبح مشاركاً فعالاً في ملكية رأس المال والتحكم فيه في أرجاء الشرق الأوسط بأسره.

114 الرقم الشائع المستشهد به لاستثمارات مجلس التعاون الخليجي في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين هو: قرابة 50–55% في أسواق الولايات المتحدة، 20% في أوروبا، 10–15% في آسيا، 10–15% في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ربطت تدفقات رؤوس الأموال العابرة للحدود هذه الاقتصاد السياسي لمختلف البلدان العربية ربطاً وثيقاً بديناميّات مراكمة رأس المال في مجلس التعاون الخليجي عينه. إنّ هذه الأقلمة الرأسمالية في الشرق الأوسط لا تعني أنّ الأنشطة الاقتصادية لم تعد تتمركز ضمن الدول القومية، إذ يظلّ التراكم ضمن الامتداد الجغرافي لحدود الدولة القومية لكنّه يحدث أيضاً، وعلى نحو متزايد، بارتباطه بالخليج. حصل هذا التشابك بين النطاقين الوطني والإقليمي عبر مجموعة متنوعة من الإواليّات تتضمّن عمليات الدمج والاستحواذ، والاستثمار بأقل من 50% في حافظات الأسهم في أسواق الأسهم العربية الأخرى، وإنشاء شركات فرعية عابرة للحدود الوطنية والسيطرة على حقوق الترخيص والوكالة. بهذه الإواليّات ووسائل أخرى، يعمل تدويل الرأسمال الخليجي على نحو متزايد على تحديد شكل الأنشطة الإنتاجية والمالية في مختلف الدول العربية.

نستطيع ملاحظة هذه الارتباطات بين النطاقين الوطني والإقليمي عبر مجموعة واسعة من القطاعات، ولكن لأغراض هذا الفصل سأسلط الضوء على أربعة مجالاتٍ حيوية.[115]

115 النقاش والبيانات المتعلقة بهذه القطاعات الأربعة مستمدة من كتاب Money, Markets, and Monarchies. لمزيد من التفاصيل، يرجى العودة إلى ذلك المرجع المذكور سابقاً.

الإنتاج الزراعي والأعمال التجارية الزراعية

اضطلعت الشركات الخليجية في هذا القطاع بدورٍ مهم في البلدان القريبة عبر شراء الأراضي والسيطرة على سلاسل الإمدادات الزراعية والاستثمار في شركات الأعمال التجارية الزراعية. في مصر على سبيل المثال، تسيطر على قرابة نصف شركات الأغذية والمنتجات الزراعية (14 شركة) من أصل 31 مدرجة في سوق الأوراق المالية للبلد مجموعاتٌ رأسمالية مقرّها الخليج، أو أنها تمتلك حصصاً كبيرة من أسهمها.[116] وفي حين كانت مصر في السنوات الأخيرة البؤرة الجغرافية الأولى للخليج في هذا القطاع، اجتُذبت بلدان أخرى في العالم العربي على نحو أكبر إلى دوائر العمل التجاري الزراعي الخليجي. ففي الأردن، يمتلك مجلس التعاون الخليجي جميع الشركات الرائدة المشاركة في صناعة الألبان وإنتاج الخضار والفواكه واللحوم المحضّرة وزيوت الطعام والمياه المعدنية. كذلك في لبنان تسيطر شركات مقرها الخليج أو تمتلك حصة كبيرة في: أكبر منتِجٍ للألبان، وواحدة من أكبر شركات المثلجات والعصائر، ومجمَّع صوامع ومطحنة للحبوب بسعة تخزينية أكبر من أيّ مطحنة أخرى في البلد، وأكبر بائع تجزئة للمكسرات في الشرق الأوسط، ومصانع للمشروبات الغازية، وكذلك اثنتين من سلاسل المجمعات التجارية الرائدة. تطرح هذه الشركات منتجاتها في الأسواق العربية فضلاً عن تصديرها إلى الخليج، وبهذا المعنى، تعمل سياسات الترويج "للأمن الغذائي" في الخليج على تشكيل مكانيّة دوائر السلع الزراعية عبر الشرق الأوسط بأسره، أي صياغة مختلف لحظات الإنتاج الزراعي وتداوله واستهلاكه عبر النطاقات الوطنية والإقليمية وعموم مجلس التعاون الخليجي. وفي حين لا تشمل هذه العملية بالكامل جميع البلدان العربية، ولا سيما المغرب وتونس اللتين واصلتا الارتباط الوثيق بالأسواق الأوروبية، حوّلت إعادة تنظيم أنظمة الأغذية الخليجية الأنماط الإقليمية إلى تجارة المنتجات الزراعية وأنواع السلع الزراعية المنتجة وهياكل الملكية والسيطرة ضمن القطاع.

116 أجرى المؤلف الحسابات بناءً على بيانات سوق الأوراق المالية.

التطوير العمراني

على نحو مشابه، وعلى مستوى المدينة العربية، تشابكت مسارات ووتيرة وأشكال التطوير العمراني أكثر فأكثر مع ديناميّات التراكم المنبعثة من مجلس التعاون الخليجي. دفع تدويل فائض رأس المال الخليجي إلى حدّ كبير هذا التشابك نحو البيئة العمرانية للدول العربية الأخرى، عملية "تحويل رأس المال"، باستعارة مصطلح ديفيد هارفي David Harvey المفيد، حيث يتم السعي لإيجاد حلّ لمشكلة التراكم المفرط في مجال ما عبر التنويع الجغرافي والقطاعي في مجال آخر.[117] في وسعنا رؤية هذه العملية في انخراط الشركات الخليجية المباشر في التطوير العقاري العربي، بين 2008 و2017، إذ امتلكت شركة مقرها مجلس التعاون الخليجي قرابة 40% من جميع المشاريع العقارية الضخمة المنفّذة في أرجاء الجزائر والأردن ومصر ولبنان والمغرب وتونس، أو طورّتها أو أنشأتها.[118] يتّضح ذلك أيضاً في الملكية الجزئية للشركات العقارية العربية من خارج مجلس التعاون الخليجي. ففي مصر والأردن، على سبيل المثال، يرتبط أكثر من 20% من جميع الشركات العقارية المسجلة بمجلس التعاون الخليجي وتمثّل هذه الشركات أكثر من 60% و39% على التوالي من جميع أسواق الرسملة في القطاع العقاري.[119] إنّ إحدى عواقب هذه العملية أنّ المبادئ الأساسية للتخطيط العمراني عبر المدن العربية، مثل خصخصة الأراضي والإسكان العام ورفع سقوف الإيجار وتوسيع أسواق الرهن العقاري وتوفير القطاع الخاص خدمات البنية التحتية، تتشابك تشابكاً وثيقاً مع مراكمة رأس المال المقيم في الخليج.

117 David Harvey, *Limits to Capital*, London and New York: Verso, 1999.

118 *MMM*, p. 154.

119 المرجع السابق، ص. 157.

الاتصالات

هيمنت الشركات التي تملكها الدولة على قطاع الاتصالات في العالم العربي معظم القرن العشرين، وقامت بتنظيم وامتلاك وتشغيل خطوط الهواتف الثابتة وخدمات بياناتها. لكنّ الحكومات العربية شرعت، اعتباراً من أواخر تسعينيات القرن العشرين، بفصل الوظيفتين التنظيمية والتشغيلية لهذه الشركات الحكومية، في حين منحت تراخيص خدمات الإنترنت والهواتف المحمولة لشركات خاصة. كانت شركات الاتصالات الخليجية ومستثمرون خليجيون آخرون من أكثر المستفيدين من

هذه اللبرلة على صعيد المنطقة. في الوقت الحاضر أكثر من 50% من تراخيص الهواتف المحمولة كافة العاملة في أرجاء عشر بلدان عربية رئيسية من خارج مجلس التعاون الخليجي مملوكة كليّاً أو جزئياً لشركات الاتصالات الخليجية والمستثمرين المقيمين في الخليج، وفي العراق والأردن والمغرب وتونس، تسيطر شركات اتصالات يملكها مجلس التعاون الخليجي على الحصة الأكبر من سوق الهواتف المحمولة بأسره.[120] ليس هنالك من دولة عربية، عدا سوريا وليبيا، لا تمتلك فيها شركات الخليج للاتصالات أو تشغّل ترخيصاً واحداً على الأقل. تتجاوز أهمية هذه التوسعات سوق الاتصالات بحدّ ذاته، فشركات الاتصالات الخليجية تشارك على نحو متزايد في التصميم الفعلي لخدمات البنية التحتية الحضرية وتقديمها (كما يتضح في مفهوم "المدن الذكية" مثلاً)، وكذلك في أنماط المراقبة والتحكّم في المعلومات.

120 المرجع السابق، ص. 166–167. البلدان التي يشملها هذا المسح هي: الجزائر والمغرب وتونس وفلسطين وسوريا والعراق ولبنان ومصر والأردن.

الأعمال المصرفية والمالية

يمثّل مجال الأعمال المصرفية والمالية مثالاً توضيحياً بالغ الأهمية عن تداخل النطاقين الوطني والإقليمي. فخلال العقد الماضي اضطلعت المؤسّسات المالية الخليجية بدور كبير في الأنظمة المصرفية للبلدان العربية غير الخليجية الأخرى، عبر عمليات الدمج والاستحواذ وتأسيس شركات تابعة والاستثمار بأقل من 50% من الأسهم في مصارف البلدان المجاورة. ففي الأردن وسوريا ومصر ولبنان على سبيل المثال، امتلكت المصارف المرتبطة بمجلس التعاون الخليجي أكثر من 50% من أصول المصارف كافة التي لا تملكها الدولة، وتصل إلى نسبة استثنائية في حالة الأردن حيث تبلغ 86%.[121] في اليمن والجزائر وتونس والعراق وليبيا أيضاً، تمتلك المصارف المرتبطة بمجلس التعاون الخليجي حصصاً كبيرة من الأصول المصرفية غير الحكومية تتراوح بين 19.3% و45%. وفي اليمن وتونس والعراق وليبيا، يمتلك مستثمرو مجلس التعاون الخليجي حصصاً في القطاع المصرفي تتجاوز ما يمتلكه مستثمرون من أيّ دولة أجنبية أخرى (بالنسبة إلى الجزائر، تمتلك المصارف المرتبطة بفرنسا 52% من الأصول المصرفية غير الحكومية). نتيجةً لذلك عمليات الأموَلة (financialization) في العالم العربي، أي تنامي حجم ووزن الأصول المالية والأرباح المالية وازدياد أهمية الدخل المالي للشركات غير المالية وتنامي أسواق الرهن العقاري والأشكال الأخرى من الإقراض العائلي، ترتبط ارتباطاً عميقاً بالتوسع الإقليمي لرأس

المال المالي الخليجي. إذاً إنّ تنامي سلطة المصارف والشركات المالية الأخرى داخل البلدان العربية ليس مجرّد ظاهرة مرتبطة بالمستوى الوطني؛ إنّها تمثّل بالأحرى تغييراً لمستوى التراكم المالي نفسه، وتوثيقاً للعلاقة بين الأسواق المالية العربية على النطاق الوطني والدوائر المُصاغة على المستوى الإقليمي، التي يهيمن عليها الخليج.

121 *MMM*, p. 187.

ينبغي ألّا تُفسَّر هذه الارتباطات المتشابكة النطاقات بأنّها مجرّد استيلاء ضار على الاقتصادات العربية تقوم به الشركات الخليجية. ففي كثير من الحالات، استفادت مجموعات رأسمالية عربية أخرى كثيراً من ارتباطاتها بالخليج. إذ إنّ المشاريع والاستثمارات المشتركة من مصدر خليجي ساعدت مجموعات كهذه في تمويل النمو في أسواقها المحلية وكذلك في التوسع إلى أسواق إقليمية أخرى. يعتبر كثيرٌ من الشركات العربية الكبيرة غير الخليجية أنّ الخليج نفسه منطقة مهمة للنشاط الاقتصادي، وهذا ملحوظٌ على وجه الخصوص في قطاعات مثل التشييد وخدمات الإمداد والتجهيز وتجارة التجزئة.[122] وبالنسبة إلى البرجوازيات المغتربة المهاجرة من البلدان المتضرّرة من الحرب والاحتلال، مثل فلسطين ولبنان، لطالما كان الخليج موقعاً رئيسياً لتراكم رؤوس الأموال (يتجلى ذلك، في بعض الحالات، بمنح جنسية خليجية لرجال أعمال بارزين من هذه الطبقات).[123]

122 تمكن رؤية مثال على ذلك في أكبر شركتين مصريتين للإنشاء: "المقاولون العرب" و"أوراسكوم للإنشاء والصناعة" اللتين حصلتا على مشاريع في مجلس التعاون الخليجي أكثر بكثير من تلك التي حصلتا عليها في مصر.

123 A. Hanieh, ‘The internationalisation of gulf capital and Palestinian class formation’, *Capital & Class*, vol. 35, no. 1, 2011, pp. 81–106.

التداعيات على تكوين الدولة والطبقة

تكشف هذه الميول الإقليمية الجامعة، إذا نظرنا إليها بالإجمال، كيف عزّز تدويل رأس المال الخليجي الإصلاح النيوليبرالي في البلدان العربية الرئيسية واعتمد عليه. لم يكن التعميم الإقليمي لبرامج التكيّف الهيكلي في تسعينيات القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين مجرّد تحويل للسلطة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية داخل حدود كلّ بلد عربي على حدة، بل تميّز أيضاً بتطوير تراتبيات هرمية جديدة للتراكم على النطاق الإقليمي، تراتبيات أشرف عليها رأس المال الخليجي.

يصحّ هذا ليس فحسب بالصلة مع إستراتيجيات الشركات الخليجية الساعية وراء الربح، أو مع دور الخليج كسوق مهمة وموقع لتراكم رأس المال. إذ إنّ المضمون الفعلي للإصلاح التنظيمي النيوليبرالي عمل على وضع الرأسمال الخليجي في موضع وسيط أساسي بين السوق وأكبر عدد من سكان الشرق الأوسط. فعندما نشاهد مثلاً النمو السريع للإقراض الاستهلاكي والعقاري في الأردن في السنوات المنصرمة، نشهد أيضاً الطرق التي يتوسّط فيها بتزايد رأسمال مجلس التعاون الخليجي أموَلة العلاقات الاجتماعية الأردنية.[124] عندما يتصدى سكان بيروت لإلغاء قوانين ضبط الإيجارات القائمة منذ زمن طويل، أو يحتج فقراء المصريين على طردهم من تجمعات السكن العشوائي في القاهرة، فإنّهم لا يواجهون جوانب السياسة الحضرية الوطنية فحسب، بل كذلك الطرق التي أصبحت فيها أولويات التطوير العمراني خاضعة على نحو متزايد لتراكم الشركات الخليجية. عندما نرى توسّع صوامع الحبوب ومصانع تكرير السكر في مصر، نشاهد أيضاً الطريقة التي تصبح فيها السياسات الزراعية المصرية مدفوعةً أكثر فأكثر بمتطلبات الأمن الغذائي في الخليج.[125] حتى حين يدخل المغربيون والتونسيون إلى الإنترنت، فإنّهم يقومون بذلك من خلال خمسة كابلات تحت الماء تتصل بالشبكات الرئيسية العالمية للإنترنت، وهي بنية تحتية حيوية تسيطر عليها بالدرجة الأولى شركات خليجية.[126]

124 أكبر مُقدّم للرهون العقارية في الأردن هو بنك الإسكان للتجارة والتمويل الذي أنشأته الحكومة في 1973 لتقديم التمويل السكني، لكنّه تحوّل إلى مصرف تجاري بالكامل في 1997. ويسيطر عليه بنك قطر الوطني (35%) وشركة كويتية (18%).

125 أحد الأمثلة على ذلك "مجموعة الغرير" في الإمارات التي لديها استثمارات كبيرة في الأعمال التجارية الزراعية في مصر ومن ضمنها شبكة صوامع حبوب. إنّ مخزونات الحبوب التابعة للشركة لا تُسوّق في مصر فحسب، إذ يَسمح نص صريح لاستثمارات الشركة في مصر بالاستفادة من هذه الحبوب في حال حدوث نقص في الإمارات.

126 في المغرب، تسيطر شركة Maroc Telecom التي تملكها الإمارات على الاتصال الوحيد المتاح بالإنترنت في البلد. أمّا في تونس، فهنالك أربعة كابلات تحت البحر: تسيطر على ثلاثة منها Tunisie Telecom (يملك حاكم دبي 35% من أسهمها) وواحدة تُدار بالشراكة بين Ooredoo القطرية وOrange الفرنسية.

يطرح إقحام رأس المال الخليجي هذا في صناعة العلاقات الاجتماعية العربية أسئلة عدة عن كيفية تفكيرنا في مقولتي الطبقة والدولة في المنطقة. أحد الأمثلة على ذلك هو مفهوم "البرجوازية الوطنية" أو رأس المال الوطني الذي اعتبرته تاريخياً حركات سياسية عدة قوة اجتماعية مهمة في نضالات التحرّر وتقرير المصير. هل لهذه المقولة معنىً في الوقت الحالي، بالنظر إلى التشابك البارز للتراكم عبر النطاقين الوطني والإقليمي، والاستدخال (interiorization) الكبير لرأس المال الخليجي في البنى الطبقية للبلدان العربية الأخرى؟ إنّ هيمنة رأسمال مجلس التعاون الخليجي على قطاعات اقتصادية مثل تلك التي أشرنا إليها، وأهمية مجلس التعاون الخليجي نفسه في

مراكمة رؤوس الأموال العربية الأخرى، تعنيان أنّ العلاقات الاجتماعية التي تقوم عليها التكوينات الطبقية (الوطنية) تُصاغ بصورة متزايدة على مستوىً إقليمي جامع. ومدى صحة هذا الأمر سؤال تجريبي في نهاية المطاف وهنالك بطبيعة الحال تباين واسع بين مختلف البلدان العربية، ولكن لم يعد في إمكاننا افتراض أنّ أنشطة الأعمال التجارية لرؤوس الأموال "الوطنية" شتى قائمة بالدرجة الأولى في أسواقها المحلية، أو أنّ ملكية رأس المال والتحكم فيه داخل دولة قومية بعينها يتركّز في أيدي برجوازية من أصل وطني واحد. هذا لا يعني التسليم بمفهوم غير واضح المعالم وخارج امتداد جغرافي محدّد لـ"رأسمال عابر للحدود الوطنية"، أو إنكار الأهمية المتواصلة للحدود الوطنية، لكن لا مناص من إمعان النظر بعمق أكبر في التداعيات التي تنطوي عليها هياكل الملكية العابرة للحدود على أيّ افتراضات مزعومة عن هوية وطنية وحيدة للطبقات الرأسمالية في الشرق الأوسط.

فضلاً عن ذلك، مع ارتباط جزء كبير من الشرق الأوسط بانحسار وتدفق التراكم في الخليج، أصبح طابع تشكّل الدولة العربية مرتبطاً بتقدير الاحتمالات المستقبلية للسلطة السياسية الخليجية. أحد تداعيات ذلك أنّ السياسات الاجتماعية والسياسية المطروحة على النطاق الوطني تتشكّل على نحو متزايد عبر مشاركة الخليج. لقد تجلّى ذلك بوضوح شديد في أعقاب الانتفاضات العربية، مع تحرّك المؤسّسات المالية الدولية بسرعة لعرض قروض جديدة وبرامج تكيّف هيكلي على مصر وتونس والمغرب والأردن وبلدان أخرى في أرجاء المنطقة.[127] إلى جانب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وقد دخل الأخير إلى الشرق الأوسط مباشرةً بعدما بدأت الانتفاضات، أدّى مجلس التعاون الخليجي دوراً أساسياً في الإصرار على مواصلة السياسات الاقتصادية لمرحلة ما بعد الانتفاضات على خُطى النيوليبرالية: إعطاء الأولوية للخصخصة وفتح الأسواق وتقليص الإعانات والنفقات الاجتماعية. الدعم المالي الذي قدّمه مجلس التعاون الخليجي إلى البلدان العربية المجاورة، والذي يمكن تقديره بعشرات مليارات الدولارات، كان جزءاً مهماً من ذلك الدور. حصل هذا الدعم عبر تقديم مساعدة مباشرة للميزانية، وإيداع أصول مالية لمجلس التعاون الخليجي في المصارف المركزية العربية الأخرى، وتسليم نفط وغاز مدعومين، وتمويل استثماري لمشاريع بعينها. اعتمدت جميع أشكال الدعم هذه على التزام الحكومات العربية إجراء إصلاحات جوهرية في اقتصاداتها بطرق تتماشى مع إستراتيجيات

صندوق النقد الدولي. سياسياً ارتبط هذا الالتزام ارتباطاً وثيقاً بتشدّد الاستبداد وقمع الاحتجاجات الاجتماعية في السنوات التي أعقبت 2011.

127 A. Hanieh, ‘Shifting priorities or business as usual? Continuity and change in the post–2011 IMF and World Bank engagement with Tunisia, Morocco and Egypt’, *British Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 42, no. 1, 2015, pp. 119–34.

كذلك أعاد هذا التشابك في عمليات تشكيل الطبقة والدولة على النطاق الإقليمي إنتاج وتعميم التناقضات السياسية المنبثقة من داخل مجلس التعاون الخليجي ذاته. ولعلّ أبرز مثال على ذلك تصاعد التوتر الواضح بين السعودية والإمارات من جانب وإيران من جانب آخر. ساعد التنافس على الهيمنة الإقليمية بين هذه القوى في توطيد الحروب الحالية في سوريا واليمن وإدامتها، والتسبب في مستويات غير مسبوقة من العنف والنزوح الجماعي. فقد كان إذكاء الفتن الطائفية عنصراً حاسماً في كيفية تكشّف هذه التوترات عبر النطاق الإقليمي. وعلى نحو أعم، دعمت إدارة ترامب بالكامل الهدف السعودي والإماراتي المتمثّل في عزل إيران، وكذلك كان هذا الدعم عاملاً حاسماً وراء التحالف المفتوح على نحوٍ متزايد بين إسرائيل ودول الخليج الرئيسية في السنوات القليلة المنصرمة.

كما أنّ الحصار المفروض على قطر بقيادة السعودية والإمارات هو مثال آخر على كيفية إسقاط الديناميّات السياسية داخل مجلس التعاون الخليجي على النطاق الإقليمي. فرغم التشابهات السياسية والاقتصادية المشتركة بين الأنظمة الملكية الوراثية، كارتكازها على تمييز حاد بين المواطنين والطبقة العاملة المهاجرة التي تفوق المواطنين عدداً، والثروة المستمدة إلى حدّ كبير من صادرات النفط والغاز وتحالف سياسي وعسكري متين مع الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى، غير أنّ مشروع التكامل لمجلس التعاون الخليجي لم يلغِ التوترات القائمة منذ زمن طويل بين دول الخليج الست. فقد تفاقمت حدّة هذه التوترات بالتوازي مع تنامي مركزية النطاق الإقليمي؛ حاولت دول مجلس التعاون الخليجي الأصغر، ولا سيما قطر، أن تنشئ تحالفات إقليمية خاصة بها في تنافس مع المحور السعودي الإماراتي الذي هيمن على مجلس التعاون الخليجي في العقود الأخيرة.[128] على غرار السعودية والإمارات، ظهر استعراض قوة الدوحة الإقليمية عبر الوسائل السياسية والمالية معاً، ومن ضمنها دعم حكومات عربية وحركات سياسية مختلفة، ومحاولة الهيمنة على مشهد وسائل الإعلام في العالم العربي، واستضافتها مجموعة متنوعة من الأحزاب السياسية والشخصيات المنفية.

128 *MMM*, p. 55.

بهذا المعنى، يؤكد الحصار الذي فرضته السعودية والإمارات على قطر أنّ مصالح مختلف دول مجلس التعاون الخليجي لا تتماشى دوماً مع تنافساتها وترابطاتها مع القوى الإقليمية والعالمية الأخرى ولا يمكن أن تنفصل عنها. ومع ذلك، تبقى نقطة جوهرية: ثمّة حاجة إلى إعادة التفكير في منطقة الشرق الأوسط بطرق يمكنها التقاط ديناميّات النطاق الإقليمي المتغيّرة والدور الخاص للخليج ضمن ذلك، ولكن بتجاوز تقييدات المنظورات التحليلية القائمة على القوميات المتنافسة والفواصل الجغرافية والحدود بين التخصصات. المنطقة أكبر بكثير من مجرّد دالّة إضافية لدول قومية منفصلة، إذ إنّ فهمَ الطرق التي تتداخل فيها العمليات الإقليمية عبر الحدود مع ظهور تراتبيات للقوة السياسية والاقتصادية على النطاق الوطني جوهريٌّ لأيّ تقييم لمستقبل الشرق الأوسط.

خاتمة: إعادة الإعمار في مرحلةما بعد النزاع؟

إنّ ملامح الدور الخليجي في النطاق الإقليمي جوهريّةٌ للتفكير في بناء الدولة والسيناريوات المحتملة لمرحلة ما بعد النزاع في الشرق الأوسط. ففي حين أنّ مسارات المستقبل غير قابلة للتوقع إلى حدّ كبير وستعتمد اعتماداً كبيراً على الترتيبات السياسية التي ستلي الحروب في سوريا واليمن وليبيا وأماكن أخرى، سيُظهر التطورُ المشروط تاريخياً للنطاق الإقليمي أنّ مختلف الدول الخليجية ستكون جهات فعالة وأساسية ضمن هذه العملية. فكما تبيّن مراراً وتكراراً في العقد الأخير في الشرق الأوسط كثيراً ما تُستخدم الأزمات ببراعة كأوقات لاقتناص الفرص، وتسعى جميع الدول الإقليمية الرئيسية إلى اغتنام هذا التقلّب لصياغة مستقبل مفيد لمصالحها المتصوّرة.

يتضّح ذلك بجلاء في حالة اليمن، إذ لم تتسبب الحرب التي قادتها السعودية وبدأت أواخر 2015 في أزمة إنسانية شاملة فحسب، بل شهدت كذلك الانقسام المتزايد في البلد بين مختلف القوى المحلية المختلفة المتحالفة مع السعودية أو مع الإمارات. استمرت هذه العلاقات عبر شبكات المحسوبية التي تموّلها الدولتان الخليجيتان والإمدادات الوفيرة من الأسلحة والمركبات وحتى جوازات السفر للميليشيات المحلية.[129] وضعت السعودية في البنك المركزي اليمني، في محاكاة لممارسات مجلس التعاون الخليجي في مصر والأردن وتونس والعراق لبنان، ثلاثة مليارات دولار، وحتى مطلع 2018 احتُجزت إيرادات صادرات النفط اليمني فعلياً في حساب في البنك الأهلي الذي تملكه السعودية في الرياض. تعزّز هذا النفوذ الهائل على الاقتصاد السياسي أكثر عن

طريق تحكّم السعودية المباشر في أراضٍ يمنية، من ضمنها ميناء ميدي المتاخم لمنطقة جازان السعودية على البحر الأحمر وميناء غيدا عاصمة محافظة المهرة في شرق اليمن. وبالمثل، تسيطر الإمارات حالياً على موانئ المكلا وعدن والمخا وكذلك على مشروع تسييل الغاز الوحيد في البلد ومحطة تصدير النفط الواقعة شرقي مدينة الشِحر.[130]

129 *Economist*, 'Saudi Arabia and the UAE are gobbling up Yemen', 22 February 2018.

130 المرجع السابق.

تبيّن غزوات الأراضي هذه أنّه من الضروري النظر إلى الحرب في اليمن بوصفها أكثر بكثير من مغامرة سعودية طائشة لولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان أو مجرّد محاولة لمحاصرة النفوذ الإيراني في البلد. والأهم من ذلك يُعبِّر التدخّل الخليجي عن طموحات إقليمية أكثر اتساعاً للسعودية والإمارات تهدف أساساً إلى بسط السيطرة على الطرق البحرية والموانئ التي تتخلّلها في المحيط الهندي وشبه الجزيرة العربية والبحر الأحمر وساحل أفريقيا الشرقي. ستكون السيطرة على هذه الطرق عاملاً محدِّداً رئيسياً لمشهد مستقبل الشرق الأوسط الجيوسياسي، ولا سيما في سياق تجدُّد التنافس العالمي بين الولايات المتحدة والقوى الصاعدة الأخرى. فهدف الصين الصريح باستعمال هذه الطرق التجارية والبحرية عينها جزءٌ من المبادرة الصينية "حزام واحد طريق واحد". ومن هذا المنظور، يُقدِّم التدخّل السعودي-الإماراتي في اليمن تأكيداً إضافياً لمقدار مركزية النطاق الإقليمي بالنسبة إلى الحسابات الإستراتيجية الأوسع الخاصة بدول مجلس التعاون الخليجي الرئيسية.

في اليمن والمناطق الأخرى المتضررة من النزاعات في الشرق الأوسط، ستحدِّد القوى الاقتصادية والسياسية التي تقود جهود إعادة الإعمار والبناء إلى أبعد الحدود نجاح طموحات إقليمية كهذه من عدمه. وبهذا المعنى، من الأهمية بمكان فهم النزاع ليس فقط بوصفه "انهيار منظومة"، وإنّما بوصفه بالدرجة الأولى "ظهور منظوماتٍ بديلة للربح والسلطة"[131]. يتيح العنف والحرب الأهليّة فرصة لإعادة تشكيل البنى الاجتماعية، والدفع نحو سياسات جديدة ربما كانت محظورة من قبل وإعادة تشكيل طابع السلطة السياسي والاقتصادي، وهي ملاحظة أشار إليها منذ زمن طويل باحثون يعملون في مناطق جغرافية أخرى[132]، وقد تأكّدت تماماً في الشرق الأوسط منذ 2011.

131 M. Turner, 'Follow the money, uncover the power dynamics: Understanding the political economy of violence', *Jadaliyya*, 29 August 2017.

132 Christopher Cramer, *Civil War is Not a Stupid Thing: Accounting for Violence in Developing Societies*, London: Hurst, 2006.

في هذا السياق، تبقى السيطرة على إعادة الإعمار المستقبلي في مرحلة ما بعد الحرب في استمرارية مباشرة مع النزاع نفسه، وستكون عاملاً محدِّداً رئيسياً في ظهور أيّ توازن قوىً إقليمي جديد. لهذا السبب، ستحاول الدول الخليجية حتماً وضع نفسها كقوىً فعالة رئيسية في إعادة بناء الدول التي مزّقتها سنوات النزاع، ثم إضفاء طابع رسمي على أيّ مكاسب تتعلق بالأراضي وتعزيز التحالفات السياسية التي تحقّقت في سياق مختلف النزاعات الإقليمية التي تجري حالياً. وعلى نحو ما ورد، تشارك الشركات الخليجية مشاركةً كبيرة في قطاعات ستكون أساسية في الجهود المبذولة لإعادة الإعمار من قبيل التمويل ومرافق البنية التحتية والإسكان والنقل وخدمات الإمداد والتجهيز. من المرجح أن يؤدي الخليج دوراً كبيراً في التمويل في مرحلة ما بعد النزاع عبر مؤسّسات مثل الصندوق السعودي للتنمية وصندوق أبو ظبي للتنمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والبنك الإسلامي للتنمية. كما أنّ هنالك رابطاً لافتاً للنظر نشأ بين إيصال الإغاثة الإنسانية في المنطقة وموقع الدول الخليجية كمراكز لوجستية للتخزين والنقل وإدارة المعونات، وأفضل ما يمثلها المدينة العالمية للخدمات الإنسانية في دبي التي تُعدّ حالياً من أكبر مراكز الإمدادات والتجهيزات الإنسانية في العالم.[133]

133 R. Ziadah, ‘Constructing a logistics space: Perspectives from the Gulf Cooperation Council’, *Environment and Planning D: Society and Space*, vol. 36, no. 4, 2017, pp. 666–82.

ينبغي ألّا يُفهم من هذه الملاحظات أنّها تعني ضمناً أنّ مستقبل الطموحات الإقليمية لمختلف الدول الخليجية مضمون بأيّ حال. إذ إنّ المسارات الدقيقة لإعادة الإعمار ستحدِّد شكلها المنافسات الداخلية الجارية في مجلس التعاون الخليجي نفسه وكذلك نتائج النزاعات مع القوى الفعالة الإقليمية الأخرى، ولا سيما إيران وتركيا. وهذا واضح خصوصاً في سوريا، حيث أي استمرارية لنظام الأسد ستشهد على الأرجح دولاً من غير مجلس التعاون الخليجي كروسيا وإيران تحتل موقعاً بارزاً في إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد النزاع. كذلك سيشارك المانحون الدوليون، على الصعيدين الثنائي والمتعدّد الأطراف، حتماً بقوة في توفير المساعدات والدعم المالي، وقد ولّد النزاع نفسه قوىً فعالة سياسية واقتصادية جديدة ستسعى لوضع نفسها في مركز الجهود المبذولة لإعادة الإعمار.[134] لا تزال الاتجاهات الملموسة لإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد النزاع غير محدَّدة حتى الآن، والنقطة الأساسية هي أنّ سياق إعادة الإعمار سيرتبط بعمق بالصراعات التنافسية شتى على النطاق الإقليمي.

[134] S. Abboud, ‘Social change, network formation and Syria’s war economies’, *Middle East Policy*, vol. 24, no. 1, 2017, pp. 92–107.

المراجع

Abboud, Samer, ‘Social change, network formation and Syria’s war economies’, *Middle East Policy*, vol. 24, no. 1, 2017, pp. 92–107.

Abul–Magd, Zeynab, ‘The army and the economy in Egypt’, *Jadaliyya*, 23 December 2011, at jadaliyya.com.

Achcar, Gilbert, *Morbid Symptoms: Relapse in the Arab Uprising*, Stanford, CA: Stanford University Press, 2016.

Albo, Greg, ‘Contemporary capitalism’, in Ben Fine and Alfredo Saad–Filho, eds, *Elgar Companion to Marxist Economics*, London: Elgar, 2012, pp. 84–9.

Arrighi, Giovanni, *Adam Smith in Beijing: Lineages of the 21st Century*, London: Verso, 2009.

Beinin, Joel, *Workers and Thieves: Labor Movements and Popular Uprisings in Tunisia and Egypt*, Stanford, CA: Stanford University Press, 2015.

Bogaert, Koenraad, ‘Contextualising the Arab revolts: The politics behind three decades of neo–liberalism in the Arab world’, *Middle East Critique*, vol. 22, no. 3, 2013, pp. 213–34.

Brenner, Neil, ‘Beyond state–centrism? Space, territoriality and geographical scale in globalization studies’, *Theory and Society*, vol. 28, no. 1, 1999, pp. 39–78.

Brenner, Neil, *New State Spaces: Urban Governance and the Rescaling of Statehood*, Oxford: Oxford University Press, 2005.

Bryan, Richard, 'The state and the internationalisation of capital: An approach to analysis', *Journal of Contemporary Asia*, vol. 17, no. 3, 1987, pp. 253–75.

Bush, Ray, 'Land reform and counter–revolution', in Ray Bush, ed., *Counter Revolution in Egypt's Countryside: Land and Farmers in the Era of Economic Reform*, London: Zed Books, 2002, pp. 3–31.

Callinicos, Alex, *Imperialism and the Global Political Economy*, Cambridge: Polity, 2009.

Cox, Robert, *Production, Power, and World Order: Social Forces in the Making of History*, New York: Columbia University Press, 1987.

Cramer, Christopher, *Civil War Is Not a Stupid Thing: Accounting for Violence in Developing* Societies, London: Hurst, 2006.

Dardot, Pierre, and Laval, Christian, *The New Way of the World: On Neoliberal Society*, London: Verso, 2013.

Economist, 'Saudi Arabia and the UAE are gobbling up Yemen', 22 February 2018.

Fine, Ben, and Saad–Filho, Alfredo, 'Thirteen things you need to know about neoliberalism', *Critical Sociology*, vol. 43, no. 4/5, 2016, pp. 685–706.

Goswami, Manu, 'Rethinking the modular nation form: Toward a sociohistorical conception of nationalism', *Comparative Studies in Society and History*, vol. 44, no. 4, 2002, pp. 770–99.

Hanieh, Adam, *Capitalism and Class in the Gulf Arab States*, New York: Palgrave–Macmillan, 2011.

Hanieh, Adam, 'The internationalisation of gulf capital and Palestinian class formation' *Capital & Class*, vol. 35, no. 1, 2011, pp. 81–106.

Hanieh, Adam, *Lineages of Revolt: Issues of Contemporary Capitalism in the Middle East*, Chicago: Haymarket, 2013.

Hanieh, Adam, 'Shifting priorities or business as usual? Continuity and change in the post–2011 IMF and World Bank engagement with Tunisia, Morocco and Egypt', *British Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 42, no. 1, 2015, pp. 119–34.

Hanieh, Adam, *Money, Markets, and Monarchies: The Gulf Cooperation Council and the Political Economy of the Contemporary Middle East*, Cambridge: Cambridge University Press, 2018.

Hardt, Michael, and Negri, Antonio, *Empire*, Cambridge, MA: Harvard University Press, 2000.

Harvey, David, *Limits to Capital*, London and New York: Verso, 1999.

Harvey, David, *Spaces of Hope*, Berkeley, CA: University of California Press, 2000.

Harvey, David, *A Brief History of Neoliberalism*, Oxford: Oxford University Press, 2005.

Khalaf, Abdulhadi, 'The politics of migration', in Abdulhadi Khalaf, Omar AlShehabi, and Adam Hanieh, eds, *Transit States: Labour, Migration and Citizenship in the Gulf*, London: Pluto, 2014, pp. 39–56.

Khalaf, Abdulhadi, AlShehabi, Omar, and Hanieh, Adam, eds, *Transit States: Labour, Migration and Citizenship in the Gulf*, London: Pluto, 2014.

Lefebvre, Henry, *The Production of Space*, Malden, MA: Blackwell, 1991.

Longva, Anh Nga, *Walls Built on Sand: Migration, Exclusion and Society in Kuwait*, Boulder, CO: Westview, 1997.

Louër, Laurence, 'The political impact of labor: Migration in Bahrain', *City and Society*, vol. 20, no. 1, 2008, pp. 32–53.

Marshall, Shana, and Stacher, Joshua, 'Egypt's generals and transnational capital', *Middle East Report*, vol. 262, Spring, 2012.

Meiksins Wood, Ellen, *Empire of Capital*, New York and London: Verso, 2003.

Panitch, Leo, and Gindin, Sam, *The Making of Global Capitalism: The Political Economy of American Empire*, London: Verso, 2012.

Poulantzas, Nicos, 'The internationalisation of capitalist relations and the nationstate', *Economy and Society*, vol. 3, no. 2, 1974, pp. 145–79.

Robinson, William, 'Capitalist globalization and the transnationalization of the state', in Mark Rupert and Hazel Smith, eds, *Historical Materialism and Globalization: Essays on Continuity and Change*, New York: Routledge, 2002, pp. 210–29.

Smith, Neil, *Uneven Development: Nature, Capital, and the Production of Space*, 3rd ed., Athens, GA: University of Georgia Press, 2008.

Swyngedouw, Erik, 'Globalisation or ”glocalisation“? Networks, territories and rescaling', *Cambridge Review of International Affairs*, vol. 17, no. 1, 2004, pp. 25–48.

Turner, Mandy, 'Follow the money, uncover the power dynamics: Understanding the political economy of violence', *Jadaliyya*, 29 August 2017, at jadaliyya.com.

Wimmer, Andreas, and Glick Schiller, Nina, 'Methodological nationalism and beyond: Nation–state building, migration and the social sciences', *Global Networks*, vol. 2, no. 4, 2002, pp. 301–34.

World Bank, *Trade, Investment, and Development in the Middle East and North Africa: Engaging with the World*, Washington, DC: World Bank, 2003.

World Bank, *From Privilege to Competition: Unlocking Private–Led Growth in the Middle–East and North Africa*, Washington, DC: World Bank, 2009.

Ziadah, Rafeef, 'Constructing a logistics space: Perspectives from the Gulf Cooperation Council', *Environment and Planning D: Society and Space*, vol. 36, no. 4, 2017, pp. 666–82.

الفصل الثالث

تجنّب العودة إلى النزاع
تصوّر دولة إنمائية ديموقراطية في سوريا

شامل عظمة

كان النزاع السوري على مدى السنوات الثماني الماضية أحد الأحداث الأساسية التي أدّت إلى تغيّرات في سياسات الشرق الأوسط وما وراءه. أسفر النزاع عن آثار إنسانية كارثية على سكان سوريا بمئات آلاف الوفيات وملايين المهجّرين داخل البلاد كنازحين أو خارجها لاجئين في البلدان المجاورة وفي أرجاء العالم. كذلك كان للنزاع السوري تداعيات مهمة على منطقة الشرق الأوسط بتأثيره في سياسات واقتصادات البلدان المجاورة. فضلاً عن ذلك كانت له آثار في السياسات العالمية ليس بالتداعيات السياسية لتدفّق اللاجئين إلى بعض البلدان الأوروبية فحسب، وإنّما أيضاً بتحدّيها عدداً من القواعد الدولية التي ظلّت قائمة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

حظيت جذور النزاع السوري باهتمام متزايد في السنوات الأخيرة. وفي حين أنّ هنالك درجة من الإجماع على أنّ الدافع المباشر للنزاع كان ردّ فعل الدولة السورية والأجهزة الأمنية على حركة الاحتجاجات التي اجتاحت البلاد في 2011 كجزء من حركات مشابهة في بلدان عربية أخرى، يناقش باحثون ومحللون سوريون وغير سوريين الجذور الأكثر بنيويةً للانتفاضة والنزاع اللاحق. ففضلاً عن قضايا من قبيل غياب الحرية والحقوق الأساسية وسيادة القانون سلّط عدد من الدراسات الضوء على دور العوامل الاقتصادية في دفع حركة الاحتجاجات، فأشار بعضهم إلى دور الجفاف الذي أصاب أجزاء من البلد أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين[135] وركّز آخرون على التحوّلات الاقتصادية والإصلاحات في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.[136]

طرأت تغيّرات مهمة على الاقتصاد السوري أثناء سنوات النزاع. ففي حين بقيت المؤسّسات الاقتصادية والسياسية الصورية قائمة، انهار الدور المناط بهذه المؤسّسات، المتخلّفة أصلاً، فعلياً مع خروج معظم أرجاء البلد عن سيطرة الدولة وخضوعها لسيطرة مجموعة من الجماعات

العسكرية الأجنبية والمحلية المختلفة. سلّطت بعض الدراسات التي تستخدم إطار "اقتصاد الحرب" الضوء على الكيفية التي صار فيها هذا الاقتصاد دافعاً لاستمرارية النزاع، مثلما أصبحت الحرب نفسها مصدراً مهماً من مصادر العوائد الاقتصادية لمختلف الفصائل والجماعات.[137]

135 P. H. Gleick, 'Water, drought, climate change, and conflict in Syria', *Weather, Climate, and Society*, vol. 6, no. 3, 2014, pp. 331–40; F, De Chatel, 'The role of drought and climate change in the Syrian uprising: Untangling the triggers of the revolution', *Middle Eastern Studies*, vol. 50, no. 4, 2014, pp. 521–35.

136 O. Dahi and Y. Munif, 'Revolts in Syria: Tracking the convergence between authoritarianism and neoliberalism', *Journal of Asian and African studies*, vol. 47, no. 4, 2012, pp. 323–32; S. Azmeh, 'Syria's passage to conflict: The end of the "developmental rentier fix" and the consolidation of new elite rule', *Politics and Society*, vol. 44, no. 4, 2016, pp. 499–523; D. Conduit, 'The patterns of Syrian uprising: comparing Hama in 1980–1982 and Homs in 2011', *British Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 44, no.

1, 2017, pp. 73–87; J. Daher, *Syria After the Uprisings: The Political Economy of State Resilience*, London: Pluto, 2019.

137 N. Richani, 'The political economy and complex interdependency of the war system in Syria', *Civil Wars*, vol. 18, no. 1, 2016, pp. 45–68; D. Keen, *Syria: Playing into their Hands: Regime and International Roles in Fuelling Violence and Fundamentalism in the Syrian War*, London: Saferworld, 2017.

أثناء كتابة هذا الفصل برزت قضية إعادة الإعمار وإعادة البناء الاقتصادي كأحد مجالات التركيز في وسائل الإعلام وبعض الدوائر السياسية، رغم القدْر اليسير من الوضوح بشأن أيّ تسوية سياسية محتملة ستنهي النزاع. نوقشت هذه القضية كثيراً حتى الآن بوصفها مسألة تأمين التمويل اللازم للبنية التحتية والاستثمارات الأخرى. لكنّ التحدي الذي يواجه سوريا أكبر بكثير من مجرّد تأمين التمويل اللازم للاستثمارات. لقد تمثّل أحد الدوافع الأساسية للنزاع في انهيار النظام الاقتصادي السياسي الإرثيّ الشديد التمركز الذي تشوبه عيوب كثيرة وحكم سوريا في العقود الأخيرة من القرن العشرين. محاججتي في هذا الفصل هي أنّ العمل على بناء مؤسّسات اقتصادية وسياسية قادرة على مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه البلد وتمنع العودة إلى النزاع في السنوات والعقود المقبلة هو التحدي الأساسي الذي يواجه السوريين في السنوات المقبلة. حتى الآن، ورغم بعض النقاشات بشأن دستور سوريا المستقبلي، لا يوجد إلّا نقاش محدود بشأن القضية الأوسع عن طبيعة مثل هذه المؤسّسات الاقتصادية والسياسية. أحاجج في أنّه من غير المرجح لأيّ جهود مبذولة لإعادة الإعمار، ومن ضمنها "عوائد السلام" المحتملة التي تحرّكها المساعدات، أن تكون مستدامة في غياب مثل هذا الجهد الأوسع. فضلاً عن ذلك من غير المرجح لأيّ تسوية للنزاع لا تعالج هذه القضايا الجوهرية أن تفضي إلى سلام دائم. إنّ عودة النزاع، كما

بيّن عدد من الدراسات، مرجحة جداً في مجتمعات ما بعد النزاع، ولا سيما في العقد الأول الذي يلي انتهاء النزاع.[138] السؤال إذاً: أيّ نوع من مؤسّسات ما بعد النزاع في وسعه تحقيق تنمية اجتماعية اقتصادية مستدامة. تفحّصتُ هذا السؤال بالاعتماد على أدبيات الدولة الإنمائية التي تسلّط الضوء على ضرورة التفكير في سبل إنجاز مهمة صعبة هي مهمة بناء دولة إنمائية غير مركزية ديموقراطية في سوريا.

138 B. Bigombe, P. Collier and N. Sambanis, 'Policies for building post–conflict peace', *Journal of African Economies*, vol. 9, no. 3, 2000, pp. 323–48; L. Ndikumana, 'Distributional conflict, the state and peace building in Burundi', *Round Table*, vol. 94, no. 381, 2005, pp. 413–27.

ينتظم القسم المتبقي من هذا الفصل على النحو التالي: يناقش القسم التالي التفسّخ التدريجي لنموذج الاقتصاد السوري قبل الربيع العربي. ويتفحّص القسم الذي يليه الآثار الاقتصادية للانتفاضة والنزاع. أخيراً أضع تصوّراً لنموذج اقتصادٍ سياسي مستقبلي في وسعه توفير استقرار اقتصادي وسياسي مستدام ودائم.

تفسّخ الاقتصاد السوري وانتفاضة 2011

شهدت السياسة السورية بعد إنهاء الوحدة السورية مع مصر في 1961 مرحلة غير مستقرة، مع عدد من الفصائل السياسية المختلفة تتنافس على السيطرة على الدولة المستقلة. وصلت هذه المرحلة إلى نهايتها في 1963 باستيلاء البعث على السلطة، وكان حزباً قومياً عربياً اتّبع ما اعتُبر في ذلك الوقت إستراتيجية اشتراكية على الصعيد الاقتصادي. شهد البعث خلال ما تبقّى من العقد صراعات داخلية على السلطة انتهت بتوطيد سلطته بقيادة حافظ الأسد في 1970. اتّبع الأسد ما كان يُعتبر داخل الحزب سياسةً معتدلة من ناحية السياسات الإقليمية ومن ناحية السياسة الاجتماعية الاقتصادية المحلية. سمح الأسد، خلافاً للأجنحة المتشدّدة في الحزب، بوجود قطاع خاص صغير الحجم ولم يتابع سياسة اقتصادية متشدّدة لإعادة توزيع الدخل.

ورغم تركيز الأسد على استقطاب دعم طبقة التجار ورجال الأعمال التقليدية أو تساهلها على الأقل، استمرت الدولة بإحكام السيطرة على الاقتصاد السوري. ظلّت غالبية المنشآت الكبيرة التي جرى تأميمها في السنوات السابقة بيد الدولة، ولم تُدعَ نُخبة رجال الأعمال التي فرّت من البلد أثناء الوحدة مع مصر للعودة إليه. عوضاً عن ذلك تابعت الدولة سياسات توسيع استثمارات الدولة في البنية التحتية وكذلك في مجموعة من القطاعات الصناعية. ومع حدوث تقلّبات بمرور الوقت،

وضِعت قيود على الواردات أفضت إلى استثمارات في أنشطة إحلال المنتجات المحلية محلّ الواردات، رغم أنّه يمكن المحاججة بأنّ سياسات كهذه تعكس في الغالب شُحّ القَطع الأجنبي أكثر ممّا تعكس إستراتيجية تصنيع بدائل المستوردات.

في العقود التالية، أدّى التّتجير (commercialization) والتّوسع اللاحق في إنتاج النفط في سوريا دوراً مهماً في ضمان قدْرٍ من التوازن الاقتصادي الكلّي والاستقرار الاجتماعي الاقتصادي. أصبحت إيرادات النفط إضافةً إلى الموارد الطبيعية الأخرى المصدر الأساسي لإيرادات الدولة التي موّلت أجهزةً أمنية وعسكرية متنامية قادرة على الحفاظ على السيطرة السياسية. كذلك سمحت هذه المصادر للدولة بالإبقاء على انخفاض كلفة الطاقة في الاقتصاد عن طريق دعم منتجات الطاقة. كذلك مكّنت موارد النفط منظومةً اجتماعية وفّرت قدْراً من الاستقرار الاجتماعي عبر دعم السلع الأساسية كالخبز والرز والسكر، ومجانية التعليم والرعاية الصحية.

بدأ هذا النظام الاقتصادي التحوّل تدريجياً إلى نظام مختلط عبر توفير حيّز أكبر لأنشطة القطاع الخاص مع نشوء شراكات عمل بين شخصيات نافذة في النظام وبين عدد من أصحاب الأعمال التجارية الخاصة.[139] خلال أواخر ثمانينيات القرن العشرين وتسعينياته، تنامت مساحة مثل هذه التحالفات التجارية وانفتح حيز الاستثمارات الأجنبية المحدود في البلد عندما شعر النظام بتزايد الضغوط الاقتصادية المحلية الناجمة عن عوامل داخلية.[140]

139 Bassam Haddad, *Business Networks in Syria: The Political Economy of Authoritarian Resilience*, Palo Alto, CA: Stanford University Press, 2011.

140 الأكثر أهمية هو انهيار الاتحاد السوفياتي الذي كان شريكاً اقتصادياً مهماً بالقروض أو بوصفه سوقاً للصادرات السورية.

جرى خلال هذه المرحلة إدخال تغييرات محدودة على المؤسّسات السياسية الرسمية في البلد. ورغم أنّ البعث تمتع في العقود السابقة بدعم الأجزاء المهمّشة من البلد، ومعظمها ريفي، التي استفادت من بعض السياسات الاجتماعية ومن إمكانية الوصول إلى مؤسّسات الدولة كالجيش والبيروقراطية الآخذة في الاتساع، بدأ دور المؤسّسات الحزبية يتآكل عن طريق عدد من الديناميّات.[141] بحلول تسعينيات القرن العشرين، لم يبقَ من هذا النموذج إلّا منظومة سياسية إرثيّة إلى حدّ كبير أصبحت فيها جميع السلطات الدستورية القائمة بحكم القانون وبحكم الواقع خاضعة لسيطرة الرئيس مع أدوار محدودة لفاعلين آخرين من ضمنهم الحزب الحاكم. فتعيينات رؤساء الحكومة ومجالس الوزراء والمحافظين وغيرها، التي كانت بالدرجة الأولى وسيلة الرئيس لتحقيق

التوازن بين مختلف القوى الاجتماعية بغرض الإبقاء على النظام، أصبحت خالية من أي مساهمة سياسية حقيقية خارج الرئاسة والأجهزة الأمنية.

141 Raymond Hinnebusch, *Syria: Revolution from Above*, Abingdon: Routledge, 2004.

صارت إشاعة الليبرالية الاقتصادية تدريجياً منذ تسعينيات القرن العشرين السبيل الرئيسي لحلّ التناقضات البنيوية التي كان النظام يواجهها. لكنّ استمرار السيطرة على القوى الاجتماعية الجديدة التي برزت نتيجةً لإشاعة الليبرالية الاقتصادية كان شاغلاً سياسياً رئيسياً. بعد تغييرات اقتصادية بطيئة ولكن كبيرة في تسعينيات القرن العشرين، اكتسبت هذه التحوّلات الاقتصادية زخماً في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بعدما خلف بشار الأسد والده في الرئاسة. بحلول ذلك العقد، كانت الأسس الاقتصادية للمنظومة تتدهور بسرعة. إذ كان إنفاق الدولة على الخدمات الاجتماعية يتزايد بسرعة على خلفية النمو السكاني في السنوات السابقة وتنامي الطلب على الطاقة والطعام وما شابه بالأسعار المدعومة. وتزايد الاعتماد الاقتصادي على النفط من ناحية أخرى. أمّا محاولة تشجيع التصنيع في العقود السابقة عبر القطاع العام والتصنيع الذي يحلّ محلّ الواردات، فباءت بفشل ذريع، تاركة قطاعاً تملكه الدولة غير فعّال وغير قادر على المنافسة، عدا المنشآت القائمة على السلع الأساسية، ما يتطلّب ضخّاً سنوياً للأموال من الدولة ليبقى واقفاً على قدميه. كذلك كان تحصيل الضرائب متدنيّاً للغاية، سواء من شركات الأعمال الخاصة الأكبر ذات الصلات السياسية، التي ظهرت في تسعينيات القرن العشرين أم من التجار والشركات الأصغر، بسبب الفساد المتفشّي في هيئة الضرائب وكذلك بسبب "التسوية" السياسية السابقة بين طبقة تجار المدن في المدن الرئيسية والدولة. وضع هذا المشهد الاقتصاد السوري على طريق غير مستدام. فقد تضاءلت احتياطات النفط بسرعة وكان البلد يمضي إلى حيث يصبح مستورداً للنفط بالكامل. حتى لو تمّ العثور على حلّ قصير الأجل (الاقتراض مثلاً)، فلن يجدي، لأنّ الوضع بحاجة ماسة إلى إصلاح اقتصاديّ أوسع لمعالجة العجز الهيكلي المتضخّم.

تصاعدت محاولة تفكيك النظام الاجتماعي الاقتصادي القائم في النصف الثاني من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. أسفر توطيد سلطة الرئيس الجديد والقضاء على أيّ جيوب مقاومة متبقية داخل الحزب الحاكم والنّخبة السياسية عن تبنّي الحزب الحاكم "اقتصاد السوق الاجتماعي" في 2005 وبرنامج إصلاح اقتصادي جذريّ نسبياً.[142] تصوّرت النّخبة الاقتصادية والسياسية الحاكمة الصاعدة ومن بينها الأسد اقتصاداً معولماً إلى أبعد الحدود يعمل كمركز إقليمي للطاقة

وللشؤون اللوجستية.[143] اعتُمد عدد من السياسات على الجبهة الاقتصادية تتضمّن تحرير التجارة، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بوصفها "محرّك النمو" الجديد، ورفع القيود عن الاقتصاد داخلياً عبر فتح الاقتصاد للمصارف الخاصة وشركات التأمين والخدمات المالية، وتودّد الدولة الحثيث للمستثمرين الأجانب في قطاعات مثل السياحة والعقارات الفاخرة، ولا سيما المستثمرين من الدول النفطية الثرية في مجلس التعاون الخليجي كقطر والسعودية. وقد أعقبت هذه السياسات تحوّلات اقتصادية قطاعية مهمة. تدهور القطاع الزراعي، الحاسم بالنسبة إلى الاقتصاد الكلّي ولمعيشة الملايين، بسرعة عندما تلقّى "ضربة مزدوجة"، أي تدهور الظروف المناخية والسياسات الحكومية، ولا سيما رفع الدعم عن وقود الديزل في 2008، ما أدّى إلى ارتفاع مفاجئ في سعره وتأثيرٍ كبير في المناطق الريفية حيث يُستعمَل الديزل في تشغيل آلات الري. كذلك تضرّرت الصناعة التحويلية، وهي قطاع رئيسي آخر في الاقتصاد ولا سيما في تحضير المنتجات الغذائية وصناعة الملابس الكثيفة العمالة، بشدّة نتيجةً لتحرير التجارة الذي أثّر خاصة في المنشآت والورشات الصغيرة والمتوسطة في الضواحي الأفقر المحيطة بالمدن وبعض المناطق الريفية المجاورة حيث تتمركز قوة العمل لهذه الأنشطة.

142 R. Hinnebusch, 'The Ba'th Party in post–Ba'thist Syria: President, party and the struggle for "reform"', *Middle East Critique*, vol. 20, no. 2, 2011, pp. 109–25.

143 المرجع السابق.

صاحب هذه التغيّرات تنفيذ عدد من السياسات التي هدفت إلى الحدّ من التكلفة المالية للسياسات الاجتماعية. تضمّنت هذه السياسات تشجيع التعليم الخاص والخدمات الصحية الخاصة، وتجميد التوظيف الإضافي في بيروقراطية الدولة ومنشآتها، ومناقشات لخصخصة القطاع الذي تملكه الدولة، ورفع الدعم عن مجموعة واسعة من المنتجات، ومن بينها الطاقة والمنتجات الغذائية.

تمثّل أحد شواغل النظام الرئيسية في تلك المرحلة في إحكام سيطرته على الفضاءات الاقتصادية الجديدة وطبقة رجال الأعمال الجديدة، واستفادة كبار مسؤولي النظام من الفرص الاقتصادية الجديدة. نتيجةً لذلك، برز عدد من المحيطين بالنظام كأفراد أوليغاركية جديدة في هذا الاقتصاد، وهم بوابة دخول المستثمرين الأجانب إلى سوريا بحصص في معظم الاستثمارات الجديدة وحصة الغالبية في شركة شام القابضة التي أُنشئت بغرض جمع عائلات الأعمال السورية معاً. بحلول نهاية هذا العقد، باتت سوريا منقسمةً على نحو متزايد إلى قسمين بمسارين اقتصاديين مختلفين: اقتصاد مزدهر في معظم المناطق الحضرية لبعض المدن كدمشق وحلب واللاذقية حيث اقترن

تدفق الاستثمارات الأجنبية بفرص عمل مرتفعة الأجر في المصارف والشركات الأجنبية لخلق طفرة استهلاكية، واقتصاد متدهور في الأرياف والمناطق شبه الحضرية الأشد فقراً. كانت إمكانية الوصول إلى فرص اقتصادية جديدة محدودةً في المناطق الحضرية في المدن الصغيرة حيث كان لتقليص الإنفاق على الخدمات الاجتماعية وتدهور الصناعة التحويلية والزراعة تأثير اقتصادي هائل. تولّى الرأسمال السوري الكبير الذي يسيطر عليه الأوليغاركيون الجُدد ورأس المال الأجنبي وغالبيته من مجلس التعاون الخليجي الاقتصاد وحلّ محلّ رأسمال الدولة.[144] في غضون ذلك، حدث التحوّل البنيوي مع رأس المال الجديد بالتركيز على الخدمات المالية والسياحة وقطاع العقارات الفاخرة وتجارة التجزئة، في حين كانت الزراعة والصناعة التحويلية تصارعان من أجل البقاء نتيجةً للسياسات الاقتصادية الجديدة. قامت بالإشراف على هذا الاقتصاد منظومة سياسية راكدة بالغة المركزية من قمة الهرم إلى قاعدته تسيطر عليها طبقة النّخبة الجديدة من دون أيّ مصدر للشرعية (الأيديولوجية والدينية والقبلية، وغيرها)، ومن دون أيّ فضاء للتعبئة السياسية من قبل مختلف المجموعات المجتمعية، ومن دون قدرة هذه المجموعات على الوصول إلى صناعة القرار عدا طبقة رجال الأعمال.

144 ممثّلاً بالقطاع الذي تملكه الدولة ورأس المال الصغير ممثّلاً بصغار التجار والمنشآت الصناعية الصغيرة.

النزاع السوري وإعادة هيكلة الاقتصاد السوري

من المتوقّع في نزاع بهذه الآثار الإنسانية الكارثية التغاضي إلى حدّ ما عن التحوّلات الاقتصادية أثناء النزاع. لكنّ الحروب عملية اجتماعية اقتصادية فضلاً عن أنّها بنية عسكرية. جرت التغيّرات المهمة في الاقتصاد السوري أثناء سنوات الانتفاضة والنزاع الذي أعقبها.

تمثّل الأثر الأول للنزاع في تدمير موارد البلد عبر تدمير الأصول المادية كالطرق والمساكن والمصانع والإضرار بالموارد البشرية، بانخراط الناس في النزاع أو بمغادرة البلد. في حالة سوريا، كانت جميع هذه الآثار بالغة الأهمية. من ناحية الأصول المادية وخلافاً لتصور مفاده أنّ الحروب المحلية تميل أن تكون أقل تدميراً من تلك الخارجية، كانت التكنولوجيا المستخدمة في النزاع السوري متطورةً جداً، وبالأخص استخدام القصف الجوي على نطاق واسع. نتيجةً لذلك عانت سوريا دماراً واسع النطاق للموجودات المادية في أرجاء البلد.[145] دُمّرت أحياء ومدن وبلدات بأكملها وهُجِرَت. كذلك تعرّضت المناطق الصناعية والمعامل للنهب والتدمير و/ أو

الهجر. وغادر عدد كبير من الشركات ومن ضمنها شركات صناعية البلد وأقامت معاملها في بلدان أخرى في المنطقة كالأردن ومصر وتركيا. كما أنّ صناعات يمتد تاريخها إلى قرون، كصناعة النسيج في حلب مثلاً، مُحيت من وجه الأرض بالكامل تقريباً. عموماً، ورغم قلّة البيانات، كانت رؤوس الأموال الهاربة من البلد على مدى سنوات النزاع هائلة. فضلاً عن كبار المستثمرين انتقلت المدّخرات العائلية إلى الخارج عبر مجموعة من الإواليّات. وفقاً لبيانات Institute of Economics and Peace [معهد الاقتصاد والسلام]، تحتّل سوريا الموقع الأول عالمياً من ناحية التكلفة الاقتصادية لأعمال العنف كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، إذ تبلغ نسبة سوريا حالياً 68% مقارنة بالعراق الذي تبلغ نسبته 51%. ورغم محدودية البيانات المتوافرة عن التوزيع القطاعي لهذه الأضرار، عانى القطاع الزراعي وقطاع الصناعة التحويلية القائم على المنتجات الغذائية والذي كان يمثّل نسبة كبيرة من الإنتاج والعمالة والصادرات في سوريا تدهوراً كبيراً جراء نزوح المزارعين وارتفاع التكاليف ونقص مستلزمات الإنتاج ومحدودية إمكانية الوصول إلى وسائل النقل والمستهلكين.[146]

145 ESCWA, *Syria at War: Five Years on*, Beirut: ESCWA, 2016.

146 FAO, *Counting the Cost: Agriculture in Syria After Six Years of Crisis*, Rome: FAO, 2017.

بالإضافة إلى دمار الأصول المادية على نطاق واسع استُنفِدت الأصول البشرية إلى حدّ كبير جراء النزوح الجماعي أثناء النزاع وملايين الأشخاص وخصوصاً الشباب الذين غادروا البلد إلى مختلف أرجاء العالم. بالنسبة إلى من بقي في البلد، صار النزاع مصدراً أساسياً للعمالة والدخل، ما أدّى إلى جيل بأكمله لم يكتسب أفراده إلّا "خبرة مهنية" وحيدة هي العمل العسكري. كذلك دفع التعليم أثماناً باهظة في أرجاء البلد كافة وخارجه وبالنسبة إلى الجيل الجديد الذي ترعرع في مخيمات اللجوء في الأردن ولبنان وتركيا.

كما أنّ تشظي السوق والاقتصاد في الداخل السوري كان أحد الآثار الاقتصادية المهمة للنزاع. ففي حين شهدت العقود السابقة تعميق التكامل الاقتصادي في البلد عبر مواصلة توحيد السوق المحلية، أفضت سنوات النزاع إلى عكس هذه العملية عندما ازدادت الحواجز أمام العلاقات الاقتصادية بين مختلف أرجاء البلد. ارتفعت تكاليف نقل البضائع والأشخاص والاتصالات وغيرها بين مختلف أنحاء البلد، ما أفضى إلى تغيّرات في أنماط الإنتاج والتبادل. امتدّ هذا الاضطراب إلى موقع سوريا الاقتصادي في المنطقة حيث برزت خرائط جديدة للتبادل ودُمّرت الروابط القديمة.

أدّى إغلاق جماعات مختلفة المعابر الحدودية وسيطرتها عليها إلى تعطيل عمل الشبكات اللوجستية الإقليمية داخل سوريا وفي البلدان المجاورة أيضاً.

حظي بعض هذه القضايا باهتمام بحثي،[147] في حين ثمّة حاجة إلى مزيد من الأبحاث لفهم التغيّرات الاقتصادية داخل مناطق سيطرة الدولة خلال السنوات الثماني الماضية. هذه التغيّرات مهمة لأنّ النموذج الاقتصادي المهيمن في هذه المناطق قد يبرز على الأرجح كنموذج اقتصادي أساسي للبلد في أيّ سيناريو لمرحلة ما بعد النزاع، بالنظر إلى أنّ العاصمة والمراكز السكانية الكبرى ظلّت تحت سيطرة الدولة (دمشق، حماة، اللاذقية) أو عادت إلى سيطرتها في مراحل مختلفة من النزاع (حلب، حمص).

147 T. Turkmani et al., ‘Countering the logic of the war economy in Syria’, openDemocracy, 2015.

بصورة عامة، شهد الاقتصاد السوري في مناطق سيطرة النظام عملية إعادة تنظيم كبيرة أثناء سنوات الانتفاضة والنزاع. نتجت هذه العملية عن عدد من العوامل التي تتضمن خسارة الدولة الموارد النفطية، وإغلاق شبكات الاستثمار والتجارة الإقليمية، وتشظي السوق المحلية، وهبوط قيمة الليرة السورية، وتأثيرات العقوبات الدولية. في غضون ذلك، تواصل تكثيف النموذج الاقتصادي القائم على الأوليغاركيين، الذي برز في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين واتّسع خلال النزاع. توسّعت هيمنة عدد ضئيل من المقربين من النظام وعائلات الأعمال المرتبطة به أثناء الحرب مع مجال (محدود سابقاً) لمقاومة قوتهم يزداد ضعفاً. لكنّ تغييرات طاولت أيضاً الأسماء الأساسية ضمن هذه النّخبة. كانت بعض التغييرات نتيجةً لصعود شركات أعمال تجارية راكمت الثروة بتوفير خدمات حيوية للنظام مثل نقل النفط بين مناطق سيطرة داعش ومناطق النظام. كما مثّلت العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على عدد من أبرز رجال أعمال النظام عاملاً مهماً آخر ساهم في ظهور وجوه جديدة من رجال الأعمال. نتيجةً لذلك برزت أسماء جديدة لتحلّ محلّ الأسماء القديمة بغرض الحفاظ على قدرة إجراء الأعمال التجارية على الصعيد الإقليمي أو التنقل على الصعيد الخارجي.[148]

148 *Financial Times*, ‘The men making a fortune from Syria’s war’, 3 October 2019.

كذلك تغيّر نوع الأنشطة التي يضطلع بها رجال الأعمال تغيّراً جذرياً أثناء النزاع. ففي حين كانت الشراكة مع رأس المال العربي الخليجي والطموح إلى الانضمام إلى النّخبة العالمية دافعاً رئيسياً للنّخبة الحاكمة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أدّى تجميد علاقات سوريا

الاقتصادية مع شركائها العالميين والإقليميين الأساسيين في مرحلة ما قبل الحرب (السعودية وتركيا والاتحاد الأوروبي)، إضافةً إلى العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على أفراد رئيسيين من النّخبة، إلى إعادة توجيه أنشطة رجال الأعمال أولئك، فتحوّل كثيرون منهم إلى أنشطة ترتبط بالنزاع مثل تيسير نقل السلع عبر نقاط التفتيش.

التنافس على السيطرة على الملكية سواء بشرائها بأثمان بخسة من أصحابها الذين غادروا البلد أو باستخدام الدولة للاستيلاء على المناطق التي نزح أهاليها عنها كان مجالاً أساسياً جديداً برز أثناء الحرب. إذ صدرت تشريعات جديدة تتعلق بالملكية ومن ضمنها القانون رقم عشرة لعام 2018 الذي ينظّم استحداث مناطق تطوير لأغراض إعادة الإعمار. ارتبطت هذه القوانين الجديدة بمشاريع ومساعدات إعادة الإعمار التي جرى تَوقّع/ وعد بـ تدفقها بعد الانتصار العسكري باعتبار أنّ السعر الزهيد للأرض والكلفة المنخفضة لقوة العمل مع الانخفاض الكبير لقيمة العملة السورية الذي أعقب النزاع ستكون عوامل جذب للرأسمال الخليجي. يُعدّ إحداث منطقتي تطوير جديدتين في مدينة دمشق في 2012 أحد الأمثلة على هذه الإستراتيجية.[149] تقع مناطق التطوير الجديدة في المناطق الفقيرة لضواحي المدينة حيث تشكّل المساكن العشوائية وشبه الرسمية نسبةً مرتفعة. لقد كانت هذه المناطق بسبب قربها من الأحياء الثرية للمدينة ومن طريق دمشق بيروت الدولي هدفاً لكبار المستثمرين والمطوّرين العقاريين في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، لكنّ نزوح أعداد كبيرة من ساكنيها خلال النزاع جعل استملاكها أمراً أكثر سهولة. فبعملية معقدة تضمّنت إحداث شركة قابضة تملكها محافظة دمشق، استُملكت المنطقة بتكلفة زهيدة وأُجِّرت لشركات أعمال خاصة أعلنت مشاريع لبناء عدد من ناطحات السحاب ومساكن فاخرة.

149 M. Al–Lababidi, *Damascus Businessmen: The Phantoms of Marota City*, Florence: European University Institute, 2019.

في هذه الأثناء، انهارت المستويات المعيشية في مناطق سيطرة النظام خلال السنوات التسع الماضية. إذ إنّ انخفاض قيمة العملة والتكلفة المرتفعة لنقل البضائع، فضلاً عن رفع الدعم الحكومي للسلع، قد أدّى إلى زيادات هائلة في أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية كالأغذية والطاقة. ارتفعت الرواتب والأجور اسمياً لكنّها فقدت قرابة ثلثي قيمتها الحقيقية قبل 2011. ونتيجةً لذلك تفشّى الفقر بسرعة وتظهر بعض التقارير أنّ نسبة السكان تحت خطّ الفقر الأعلى ارتفع من 28% في 2010 إلى 83.4% في 2015.[150] هكذا أصبحت التحويلات المالية للسوريين المقيمين في الخارج والمساعدات الإنسانية مصدراً حيوياً للعيش. في السياق، تواصل

توسّع دور المؤسّسات الدينية والهيئات المتصلة بالأديان والطوائف في توفير المساعدات والخدمات، وهو توجّهٌ بدأ في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.[151]

150 ESCWA, *Syria at War*.

151 H. Akdedian, ‘The religious domain continues to expand in Syria’, Carnegie Middle East Center, 19 March 2019.

دولة إنمائية ديموقراطية لسوريا؟

تقوّضت الدولة السورية واقتصادها بالكامل بعد تسع سنوات من حركة الاحتجاجات التي اجتاحت سوريا بوصفها جزءاً من حركات مشابهة في أرجاء المنطقة. تمخّض انتزاع النظام السوري مزيداً من الأراضي في العامين الماضيين عن حديث يتعلق باستئناف عملية إعادة الإعمار خاصّةً بعد فتح الحدود مع الأردن ثمّ مع العراق وتزايد التوقعات بشأن التقارب مع دول الخليج كالسعودية والإمارات التي بإمكانها تمويل عملية كهذه.[152] رغم بعض الإشارات، كمشاركة شركات إماراتية في معرض دمشق السنوي في 2019، غير أنّ موجة التفاؤل لم تدم طويلاً عندما أصبحت واضحةً أرجحية ألّا يتحسن الوضع الاقتصادي طالما لم تنتهِ حالة غياب اليقين الناجمة عن غياب تسوية سياسية للنزاع وعودة العلاقات الاقتصادية والتجارية مع البلدان العالمية والإقليمية الرئيسية إلى مجراها الطبيعي. لم تتجسّد بعد توقّعاتٌ مشابهة عن مشاركة فعّالة للصين في جهود إعادة إعمار سوريا، في حين تفتقر إيران وروسيا، أقرب حلفاء النظام السوري، إلى القدرة المالية وربما إلى الإرادة السياسية لضمان تمويل مشروع بمثل هذه الضخامة.

152 ‘UAE business delegation in Syria turns heads and avoids media attention’, Middle East Eye, 1 September 2019.

نتيجةً لذلك تواجه سوريا سيناريوين اقتصاديين. أولهما استمرار الوضع الحالي على حاله، وربما مع تحسينات اقتصادية طفيفة. في هذا السيناريو من غير المرجّح تنفيذ مشاريع إعادة الإعمار الكبرى ومن الممكن توقّع بقاء العقوبات الاقتصادية المفروضة على حالها، ما سيحدّ من التجارة والاستثمارات. وثانيهما التوصّل إلى تسوية سياسية برعاية دولية، ما سيؤدي إلى رفع العقوبات الاقتصادية وإعادة العلاقات التجارية والاستثمارية إلى مجراها الطبيعي. من الصعوبة توقّع نتيجة كهذه اليوم، إذ إنّ بعض المؤشرات تبيّن بالفعل أنّ مثل هذه التسوية تبدو أقلّ احتمالاً.

ومع ذلك، يستند النقاش التالي إلى افتراض أنّه سيتم التوصّل إلى مثل هذه التسوية السياسية عاجلاً أو آجلاً.

ستواجه دولة سورية جديدة تنشأ بعد النزاع تحديات اقتصادية هائلة بعضها مباشر لكنّه أساسي: إعادة الخدمات الأساسية، إعادة بناء البنية التحتية، تحقيق قدْرٍ من الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلّي. في حالة التسوية السياسية من المرجّح أنّ تتوسّع الاستثمارات الأجنبية واستثمارات ومدّخرات السوريين المقيمين في الخارج وتوفّر بعض التمويل الضروري لهذه الأهداف. تشكّل إعادة الدمج المنتِج لملايين السوريين الذين يكسبون دخلهم من القتال أو أولئك الذين نزحوا أثناء النزاع تحدياً اقتصادياً كبيراً وعاجلاً آخر سيكون حاسماً في تجنّب العودة إلى النزاع.[153]

153 G. Del Castillo, *Rebuilding War–Torn States: The Challenge of Post–Conflict Economic Reconstruction*, Oxford: Oxford University Press, 2008.

لكنّ السؤال الرئيسي يظلّ قائماً: ما طبيعة الاقتصاد السوري المستقبلي وما نوع المؤسّسات الاقتصادية والسياسية التي ستشكّل دعامات هذا الاقتصاد من أجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة؟ تُبيّن التجارب في أماكن أخرى من المنطقة، مثلاً لبنان، أنّ الفشل في إنشاء مؤسّسات اقتصادية وسياسية قادرة على معالجة أسباب النزاع الجذرية هو عامل أساسي لاستمرار فقدان الاستقرار والهشاشة الاقتصادية في مرحلة ما بعد النزاع.

في العقود الأخيرة، أسفر عدد من مشاريع إعادة بناء الدولة في مرحلة ما بعد النزاع عن نجاح محدود. ينسب بعض المؤلفين هذا الإخفاق إلى هيمنة المشاريع النيوليبرالية التي يفرضها المانحون لبناء الدولة.[154] في مثل هذه النماذج كالعراق وتيمور الشرقية مثلاً، يُحدِّد الإطار المفاهيمي لهذه الدولة الجديدة بأنّها دولة بحدٍّ أدنى من القيود التنظيمية تعمل على حماية حقوق الملكية واستقرار الاقتصاد الكلّي وتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار، في حين سيعمل القطاع الخاص كمحرك أساسي للاقتصاد. تتجاهل هذه الأطر المفاهيمية القيود الجدّية التي تعيق التنمية التي يقودها القطاع الخاص، وهي لا تتجاهل فحسب القيود العامة لهذه المقاربة، بل كذلك العوامل، أو أوجه قصور السوق، التي تكون أكثر نوعيةً لسياقات ما بعد النزاع من قبيل المخاطر العالية وغياب اليقين، والبنية التحتية والأطر القانونية المتخلفة، من بين عوامل أخرى.[155] بدلاً من ذلك حاجج بعض الباحثين في أنّ قصور اقتصاد ما بعد النزاع الذي تحرّكه قوى السوق يحتاج إلى أن يعوّض عنه دور الدولة الفعال في تشكيل الاقتصاد اعتماداً على حالات مثل "النمور الآسيوية" وكيفية تدخّل

الدولة في السوق لدفع النمو الاقتصادي والتحوّلات الهيكلية للاقتصاد وعمليات اللحاق بالركب التكنولوجي. يدعو باربرا Barbara ذلك "الدولة الإنمائية لما بعد النزاع"[156].

154 A. Hassin and B. Isakhan, 'The failures of ne0–liberal state building in Iraq: Assessing Australia's post–conflict reconstruction and development initiatives', *Australian Journal of Politics and History*, vol. 62, no. 1, 2016, pp. 87–99.

155 J. Barbara, 'Rethinking neo–liberal state building: Building post–conflict development states', *Development in Practice*, vol. 18, no. 3, 2008, pp. 307–18.

156 Barbara, 'Rethinking'.

تُعدّ بعض الأدوات السياسية التي استخدمتها بلدان شرق آسيا خلال المرحلة التنموية مفيدة، في حين أنّ بناء نموذج مشابه بالغ الصعوبة وليس مرغوباً بالضرورة في سوريا. إذ إنّ معظم الدول الإنمائية الآسيوية الناجحة كانت دولاً استبدادية ومركزية للغاية. ينطبق الأمر عينه على دول إنمائية كرواندا.[157] أمّا بالنسبة إلى دولة كسوريا حكمها نظام استبدادي ومركزي لعقود، فمخاطر حصيلة مماثلة لحصيلة هذا النظام تفوق إلى حدّ كبير الفوائد الاقتصادية المحتملة التي قد تظهر. ثانياً عكس نجاح بلدان شرق آسيا عواملَ جيوسياسية ودولية محدّدة، ولا سيما سياسات البلدان المتقدمة التي أتاحت مجالاً واسعاً نسبياً تمتعت به هذه البلدان من حيث استمرار إمكانية الوصول إلى أسواق تلك الاقتصادات إضافة إلى المساعدات والاستثمارات الأجنبية. لكنّ الاقتصاد السياسي للقرن الحادي والعشرين يختلف اختلافاً بيّناً وما من سبب يدفع إلى توقّع أنّ سوريا ما بعد النزاع ستتمتع بمجال سياسات واسع وإمكانية الوصول إلى أسواق التصدير في الآن عينه.

157 L. Mann and M. Berry, 'Understanding the political motivations that shape Rwanda's emergent developmental state', *New Political Economy*, vol. 21, no. 1, 2016, pp. 119–44; C. Clapham, 'The Ethiopian developmental state', *Third World Quarterly*, vol. 39, no. 6, 2018, pp. 1151–65.

إذاً يبقى السؤال هل يمكن بناء دولة إنمائية غير مركزية وديموقراطية، وهل هنالك أيّ تجربة لمثل هذا النموذج؟ من ناحية التوافق بين الدولة الإنمائية والديموقراطية، لم تولِ الأبحاث المبكرة عن الدولة الإنمائية اهتماماً يُذكر بقضية الدمقرطة.[158] بل إنّ بعض الباحثين مضوا أبعد من ذلك باقتراح مقايضة بين التنمية والديموقراطية.[159] إذ حاجج ليفتويتش Leftwich في أنّ بناء دولة إنمائية ديموقراطية يمثّل تعارضاً بين النظرية التنموية والديموقراطية، وأنّ الديموقراطية نظام حكم "محافظ" قائم على التراضي المتبادل والتسويات والتدرّجية، في حين أنّ التنمية عملية جذرية وعاصفة تدفع نحو تغيّرات سريعة وبعيدة المدى في توزيع الموارد.[160] لكن انطلاقاً من تسعينيات القرن العشرين بدأت فكرة "نظرية تنموية ديموقراطية" تلقى مزيداً من الاهتمام.[161] حظيت هذه

القضية في السنوات التالية باهتمام متزايد من سياسيين استخدموا الخطابات الرنانة عن دولة إنمائية ديموقراطية مثل حالتي أثيوبيا وجنوب أفريقيا، أو من أكاديميين ناقشوا مسألة إمكانية وجود نموذج كهذا.[162] وفي حين لم يتحقّق إجماع قاطع في هذا المجال، وأنّ هنالك في الواقع أدلّة تجريبية محدودة على وجود دولة إنمائية ديموقراطية، فالتحدي الذي يواجه بلداً كسوريا دفع أثماناً إنسانية ومادية باهظة بسبب الاستبداد والمركزية الشديدة هو تصوّر مثل هذه المؤسّسات وبناؤها. وكما حاجج مكانداواير Mkandawire: "سيكون على الدول الديموقراطية الحديثة العهد الساعية إلى تأدية أدوار إنمائية تشكيل أدوات جديدة لتقييد الاستهلاك وتشجيع الاستثمار، تكون مكافِئةً وظيفياً لتلك التي تستخدمها الدول الاستبدادية الناجحة ولكن التي لديها أساس معياري وشرعية سياسية مختلفان بالكامل"[163].

158 T. Mkandawire, ‘From maladjusted states to democratic developmental states in Africa’, in Omano Edigheji, ed., *Constructing a Democratic Developmental State in South Africa: Potential and Challenges*, Cape Town: HSRC, 2010, pp. 59–81.

159 A. Leftwich, ‘Governance, democracy and development in the Third World’, *Third World Quarterly*, vol. 14, no. 3, 1993, pp. 605–24.

160 A. Leftwich, ‘Forms of the democratic developmental state: democratic practices and development capacity’, in Mark Robinson and Gordon White, eds, *The Democratic Developmental State: Political and Institutional Design*, Oxford: Oxford University Press, 1998.

161 R. L. Sklar, ‘Towards a theory of developmental democracy’, in Adrian Leftwich, ed., *Democracy and Development: Theory and Practice*, Cambridge: Polity, 1996.

162 انظر على سبيل المثال المجلد المحرر:

Robinson and White, *The Democratic Developmental State*, and the collection in the edited volume O. Edigheji, *Constructing a Democratic Developmental State in South Africa: Potentials and Challenges*, Cape Town: HRSC, 2010.

انظر أيضاً المناقشات بين De Waal دي فال ورئيس الوزراء الأثيوبي الأسبق Meles Zenawi ميليس زيناوي في:

De Waal, *The Future of Ethiopia: Developmental State or Political Marketplace*, Medford, MA: Tufts University Press, 2018.

163 Mkandawire, ‘Maladjusted states’, p. 70.

ملاحظات ختامية

ستحتاج سوريا، خلافاً لبعض اقتصادات ما بعد النزاع وبما يعكس مستوى الدمار المرتفع جداً فيها، إلى تدفّق استثمارات أجنبية هائلة ومساعدات وقروض أجنبية لإعادة بناء اقتصادها. تستلزم هذه الحاجة مشاركة قوية من المؤسّسات الدولية كالبنك الدولي والأمم المتحدة والمانحين المحتملين

(الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة) في إعادة تشكيل أيّ دولة سورية جديدة ما بعد النزاع. ثمّة قضيتان بحاجة إلى تسليط الضوء عليهما في هذا السياق. أولاً يتطلّب أيّ نمو مستدام في اقتصاد سوريا إنعاش القطاع الزراعي وقطاع الصناعة التحويلية الكثيف العمالة، وهما قطاعان تضرّرا بشدّة من الإصلاحات الاقتصادية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ثمّ دمّرهما النزاع تدميراً كبيراً، وخصوصاً صناعة تحضير المنتجات الغذائية والصناعة التحويلية القائمة على المنتجات الزراعية. وفي حين أنّ مستقبل التنمية التي تقودها الصناعة التحويلية غير مؤكد،[164] يتيح هذا القطاع الخيار الوحيد القابل للاستمرار لتوفير فرص عمل كافية لملايين يكسبون عيشهم بالقتال أو ممّن سيعودون من مخيمات اللجوء في المنطقة. إضافةً إلى الاستثمار الرأسمالي الأولي ستكون هنالك حاجة إلى أسواق التصدير من أجل توسيع هذه الأنشطة واستدامتها، وبإمكان الشركاء الاقتصاديين المحتملين كالاتحاد الأوروبي أن يتيحوا لهذه المنتجات إمكانية الوصول إلى سوق حيوية. من الأهمية ألّا تُفرَض على إمكانية الوصول إلى السوق هذه الشروطُ التي تملي نموذج بناء الدولة وفق الحدّ الأدنى من المقاربة النيوليبرالية للدولة التي ناقشناها سلفاً. ثانياً من المرجّح أيضاً أن تكون المساعدة ورأس المال من مجلس التعاون الخليجي مهمَّيْن. يميل هذا الرأسمال إلى التركّز في قطاعات مثل السياحة والخدمات المالية وقطاع العقارات الفاخرة، وهي ليست المجالات الرئيسية التي يحتاجها اقتصاد ما بعد النزاع. ولذلك، ينبغي أن يتضمّن اجتذاب هذا الرأسمال بذل جهود لتوجيهه نحو المجالات الإنتاجية الأساسية بعيداً عن الأنشطة التي تحقّق فوائد ضئيلة من حيث فرص العمل والتعافي المستدام.

164 M. Hallward–Driemeier and G. Nayyar, *Trouble in the Making? The Future of Manufacturing–Led Development*, Washington, DC: World Bank, 2017.

تواجه سوريا ما بعد النزاع تحديات اجتماعية اقتصادية جمّة. ويستوجب سلامٌ اقتصادي وسياسي مستدام أن تكون دولة سوريا الجديدة إنمائيةً وديموقراطية وغير مركزية في آن. ليست هنالك أمثلة كثيرة عن مثل هذه الدولة في عالم البلدان النامية وهنالك، كما حاجج باحثون كُثُر، صعوبات جدّية في بناء دولة كهذه. لكن ربما يكون هذا الدرب هو الدرب الوحيد المفضي إلى سلام دائم في سوريا والمنطقة، ولا بدّ من أن يلتزم السوريون والمجتمع الدولي بناء دولة كهذه في المستقبل.

المراجع

Akdedian, Harout, ‘The religious domain continues to expand in Syria’, Carnegie Middle East Center, 19 March 2019

Azmeh, Shamel, ‘Syria’s passage to conflict: The end of the ”developmental rentier fix“ and the consolidation of new elite rule’, *Politics and Society*, vol. 44, no. 4, 2016, pp. 499–523.

Barbara, J., ‘Rethinking neo–liberal state building: Building post–conflict development states’, *Development in Practice*, vol. 18, no, 3, 2008, pp. 307–18.

Bigombe, B., Collier, P., and Sambanis, N., ‘Policies for building post–conflict peace’, *Journal of African Economies*, vol. 9, no. 3, 2000, pp. 323–48.

Clapham, C., ‘The Ethiopian developmental state’, *Third World Quarterly*, vol. 39, no. 6, 2018, pp. 1151–65.

Collier, P., ‘On the economic consequences of civil war’, *Oxford Economic Papers*, vol. 51, no. 1, 1999, pp. 168–83.

Conduit, Dara, ‘The patterns of Syrian uprising: Comparing Hama in 1980–1982 and Homs in 2011’, *British Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 44, no. 1, 2017, pp. 73–87.

Cramer, C., *Civil War Is Not a Stupid Thing: Accounting for Violence in Developing Countries*, London: Hurst, 2006.

Daher, J., *Syria After the Uprisings: The Political Economy of State Resilience*, London: Pluto, 2019.

Dahi, O. S., and Munif, Y., ‘Revolts in Syria: Tracking the convergence between authoritarianism and neoliberalism’, *Journal of Asian and African Studies*, vol. 47, no. 4, 2012, pp. 323–32.

De Chatel, F., ‘The role of drought and climate change in the Syrian uprising: Untangling the triggers of the revolution’, *Middle*

Eastern Studies, vol. 50, no. 4, 2014, pp. 521–35.

Del Castillo, G., *Rebuilding War–Torn States: The Challenge of Post–Conflict Economic Reconstruction*, Oxford: Oxford University Press, 2008.

De Waal, A., *The Future of Ethiopia: Developmental State or Political Marketplace*, Medford, MA: World Peace Foundation, Tufts University, 2018.

Edigheji, O., *Constructing a Democratic Developmental State in South Africa: Potentials and Challenges*, Cape Town: Human Sciences Research Council, 2010.

ESCWA, *Syria at War: Five Years on*, Beirut: United Nations Economic and Social Commission for Western Asia, 2016.

FAO, *Counting the Cost: Agriculture in Syria After Six Years of Crisis*, Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations, 2017.

Gleick, P. H., 'Water, drought, climate change, and conflict in Syria', *Weather, Climate, and Society*, vol. 6, no. 3, 2014, pp. 331–40.

Haddad, Bassam, *Business Networks in Syria: The Political Economy of Authoritarian Resilience*, Palo Alto, CA: Stanford University Press, 2011.

Hallward–Driemeier, M., and Nayyar, G., *Trouble in the Making? The Future of Manufacturing–Led Development*, Washington, DC: World Bank Publications, 2017.

Hassin, A., and Isakhan, B., 'The Failures of Neo–Liberal State Building in Iraq: Assessing Australia's Post–Conflict Reconstruction and Development Initiatives', *Australian Journal of Politics and History*, vol. 62, no. 1, 2016, pp. 87–99.

Hinnebusch, Raymond, *Syria: Revolution from Above*, Abingdon: Routledge, 2004.

Hinnebusch, Raymond, ‘The Ba’th Party in Post–Ba’thist Syria: President, Party and the Struggle for ”Reform“’, *Middle East Critique*, vol. 20, no. 2, 2011, pp. 109–25.

Keen, D., ‘Syria: Playing into Their Hands: Regime and International Roles in Fuelling Violence and Fundamentalism in the Syrian War’, Saferworld, 2017, at saferworld.org.uk.

Al–Lababidi, Mahmoud, *Damascus Businessmen: The Phantoms of Marota City*, Middle East Directions (MED): Wartime and Post–Conflict in Syria, Florence: Robert Schuman Centre for Advanced Studies, European University Institute, 2019.

Leftwich, A., ‘Governance, democracy and development in the Third World’, *Third World Quarterly*, vol. 14, no. 3, 1993, pp. 605–24.

Leftwich, A., ‘Forms of the democratic developmental state: Democratic practices and development capacity’, in Mark Robinson and Gordon White, eds, *The Democratic Developmental State: Political and Institutional Design*, Oxford: Oxford University Press, 1998.

Mann, L., and Berry, M., ‘Understanding the political motivations that shape Rwanda’s emergent developmental state’, *New Political Economy*, vol. 21, no. 1, 2016, pp. 119–44.

Mkandawire, T., ‘From maladjusted states to democratic developmental states in Africa’, in Omano Edigheji, ed., *Constructing a Democratic Developmental State in South Africa: Potential and Challenges*, Cape Town: HSRC, 2010, pp. 59–81.

Ndikumana, L., ‘Distributional conflict, the state and peace building in Burundi’, *Round Table*, vol. 94, no. 381, 2005, pp. 413–27.

Richani, N., ‘The political economy and complex interdependency of the war system in Syria’, *Civil Wars*, vol. 18, no. 1, 2016, pp. 45–68.

Robinson, M., and White, G., *The Democratic Developmental State: Political and Institutional Design*, Oxford: Oxford University Press, 1998.

Sklar, R. L., ‘Towards a theory of developmental democracy’, in Adrian Leftwich, ed., *Democracy and Development*: *Theory and Practice*, Cambridge: Polity, 1996, pp. 25–44.

Turkmani, R., Ali, A. A., Kaldor, M., and Bojicic–Dzelilovic, V., ‘Countering the logic of the war economy in Syria’, opendemocracy, 2015.

القسم الثاني

إعادة تشكيل الدين والظروف المحلية

الفصل الرابع

خنق المجال العام في سوريا
الدين والدولة من النيوليبرالية إلى ضمور الدولة

هاروت أكديديان

بتاريخ 12 تشرين الأول/ أكتوبر 2018 صدر القانون 31 الناظم لعمل وزارة الأوقاف، والذي يعيد النظر في صلاحيات الوزارة. أن يكون هذا القانون مؤشراً على محاولات الدولة السورية لفرض سيطرة أكبر على الميدان الديني هو أمر قد أكدّه المراقبون.[165] لكنّ إمعان النظر في الوثيقة يكشف عن تحوّلات عميقة أخرى في الحقل الديني تجري على مدى العقود الأخيرة خاصّةً في ما يتعلق بدوره الاجتماعي الاقتصادي في المجال العام. يهدف هذا الفصل إلى النظر في الموضع الاجتماعي الاقتصادي للدين ودوره كمجال مؤسّساتي ضمن هياكل السلطة السورية. وينطوي هذا على تفكيك حلقة الوصل "دولة/ دين/ مجتمع" والترتيبات المؤسّسية والتبادلات فيها.

165 A. Al–Kassir, 'Formalizing regime control over Syrian religious affairs', *Sada: Middle East Analysis*, 14 November 2018.

يقوم هذا الفصل على فكرة أنّ النظر إلى الميدان الديني وحده لفهم مكمن قوته ووظائفه غير كافٍ. لا بدّ بالأحرى من أن تُستكشف علاقاته وتداخلاته مع الميادين الأخرى لتقديم تصوّر أكثر دقّة عن علاقات القوة الخاصة به. من غير الممكن تقييم أي ميدان مؤسّسي، سواء أكان الدين أم غيره، وكشف موقعه ضمن هياكل السلطة إلّا من خلال مقاربة علائقية.[166] في النتيجة، قد لا تُعزى هيمنة المجال الديني لزيادة وتوسّع كثافة التبادلات والعلاقات بين الدين والمجتمع فحسب. بل إنّ هيمنة الحقل الديني قد تُعزى بالأحرى لديناميّات الانهيار أو الهبوط في ميادين أخرى مثل الاقتصاد أو الدولة.[167]

166 B. Wellman, 'Network analysis: Some basic principles', *Sociological Theory*, vol. 1, no. 1, 1983, pp. 155–200.

167 S. Abrutyn, 'Reconceptualizing the dynamics of religion as a macro–institutional domain', *Structure and Dynamics*, vol. 6, no. 3, 2013, pp. 1–31.

يستكشف هذا الفصل كيف يتجسّد منح هيكلية وتنظيمٍ لوظائف الدين بالتغلغل في العلاقات والتفاعلات الاجتماعية الاقتصادية واحتلال المجال العام.[168] نظراً إلى أولوية مؤسّسات العنف والإكراه في تنظيم السياسة والمجتمع في سوريا، فإنّ معاينة توسّع الحضور المكاني للكيانات الدينية وأنشطتها ومظاهرها في المجال العام على مدى العقود الماضية[169] تقتضي البدء بوصف تطوّر علاقات الدولة بالدين. يمضي هذا الفصل إلى ما هو أبعد من إطار الاستبداد والإكراه والهيمنة لتوضيح علاقات الدولة بالدين. سلطة الدولة لا تُمنح، حتى لو كانت استبدادية، لكنّها بالأحرى تُنتَج ويعاد إنتاجها.[170] وبناءً على ذلك، فعلاقات الدولة بالدين يُعاد التفاوض عليها باستمرار. ليس الحقل الديني إذاً مجرّد حقلٍ ملحقٍ من دون قدرة ذاتية. فهو يتفاعل بالأحرى مع الدولة على أساس مصالحه وظروف سير عمله.

168 يمثّل "العام"، كنقيض للخاص، ذلك الفضاء، المورد أو الملكية المؤسّسية التنظيمية المجتمعية التي ينبغي في المبدأ ألّا تُسحب أو تُميّز أو تكون حصرية أو يتعذر الوصول إليها أو أن تكون مميزة. انظر:

Raymond Williams, *Keywords: A Vocabulary of Culture and Society*, Oxford: Oxford University Press, 2015, pp. 184–5.

من وجهة نظر مؤسّسية، يمثّل "المجال العام"، كما أشير إليه في هذا الفصل: 1) المجال الذي تسيطر عليه الدولة، ويكون 2) في خدمة مجموعة معينة من السكان وكيان سياسي (مواطنين). إنّ سيطرة الدولة، بمعنى حماية مجال عام من الخصخصة أو الاستيلاء وكذلك الوظيفة "العامة"، أي خدمة مجالٍ معين وخصائصه، هما السمات المحددة لـ"المجال العام". انظر:

S. Abrutyn and J. H. Turner, 'The old institutionalism meets the new institutionalism', *Sociological Perspectives*, vol. 54, no. 3, 2011, pp. 283–306.

169 ولا سيما بعد 2000، بعد صعود بشار الأسد إلى السلطة.

170 T. B. Hansen and F. Stepputat, 'Sovereignty revisited', *Annual Review of Anthropology*, vol. 35, no. 1, 2006, pp. 295–315.

يحاجج هذا الفصل في أنّ الحقل الديني في سوريا برز منذ 2000 بوصفه وسيطاً لا غنى عنه بين الدولة والمجتمع من خلال ازدياد قدرته التنظيمية وحضوره في المجال العام، إضافةً إلى ازدياد قدرته التفاوضية مع الدولة. لذلك ستحلّل الأقسام الأساسية من هذا الفصل قدرات الشبكات الدينية وتبادلاتها الاجتماعية الاقتصادية الدينية وفق مجموعتين من الشروط: (1) أنماط التنظيم الاجتماعي والاقتصادي النيوليبرالية بين 2000 و2011 و(2) ضمور الدولة منذ 2011. بعد قسمٍ موجز عن الخلفية التاريخية، يناقش الفصل ديناميّات ما بعد 2000 مع بيانات أوليّة عن الكيانات الدينية التي عملت في حلب بعد 2011.

علاقات الدولة بالدين في سوريا: تفاعل العنف والزبائنية

كانت الشبكات غير الرسمية الركيزة الأساسية لنظام الأسد لعقود.[171] تتألف الشبكات الحكومية غير الرسمية من زبائن وتابعين ومنتسبين محليين في المناطق البعيدة عن متناول الدولة إلى حدّ ما. تتضمّن الأطراف الريفية في سوريا من ريف دمشق حتى ريف حلب مثلاً شبكات من العلاقات التي وفّرت لحكم الأسد وإلى حدّ معتبر الاتصالَ وإمكانية الوصول والنفوذ.[172] وقد تطوّرت هذه العلاقات على مدى عقود من خلال الشراكة مع العائلات المحلية المؤثّرة وأوساط الأعمال التجارية والتشكيلات القبلية والزعامات الدينية.[173] بعض أعضاء هذه الشبكات لهم صلة بالدولة من خلال العضوية التنظيمية في الجيش والدوائر البلدية والمؤسّسات على مستوى المحافظة وحزب البعث ودوائر الاستخبارات.[174] وآخرون من المعلمين وأقارب المسؤولين وأفراد من القبائل ليست لهم انتماءات رسمية لكنّهم يتمتعون بدعم الأجهزة الأمنية.[175] في كل الأحوال، أُحكمت السيطرة على الدولة واستُخدمت كمصدر لتنمية الترتيبات الزبائنية وتوسيع وصول النّخبة الحاكمة إلى الجمهور والتأثير فيه.[176]

171 Stephen Heydemann, *Networks of Privilege in the Middle East: The Politics of Economic Reform Revisited*, London: Palgrave, 2004;

رضوان زيادة، **السلطة والاستخبارات في سوريا**، بيروت: رياض الريس، 2013.

172 A. Lund, ‘Assad’s broken base: The case of Idlib’, *Century Foundation*, 14 July 2016.

173 Heydemann, *Networks of Privilege.*

174 Thomas Pierret, *Religion and State in Syria: The Sunni Ulama from Coup to Revolution (RSS)*, Cambridge: Cambridge University Press, 2013.

175 Lund, ‘Assad’s broken base’.

176 في سياق الاستيلاء على الدولة هذا، يكون التمييز بين المجالين العام والخاص غير واضح، إذ يتحوّل إشراف الدولة على المجال العام إلى مشروع خاص للذين استولوا على السلطة. إذاً، قبل انعطافة بشار الأسد النيوليبرالية بعد 2000 أو ضمور الدولة بعد 2011، شرع الاستيلاء الاستبدادي المتقدم على الدولة، تحديداً في عهد حافظ الأسد، في عملية خنق المجال العام. لكنّ سلطة الدولة ودورها داخل المجال العام وفوقه ظلّا حاضرين بصورة كبيرة بسبب أهميتها في فرض السيطرة. وفي الوقت عينه، استُخدم حزب البعث وفروع الاستخبارات كمؤسّسات موازية تراقب سلطة الدولة وغالباً ما تطغى عليها وتوجّهها.

منذ تولّي بشار الأسد السلطة وانعطافته النيوليبرالية بعد 2000، برز الحقل الديني كموقع رئيسي لتكثيف الترتيبات الزبائنية الرسمية وغير الرسمية وتوسيعها. عملت الشبكات غير الرسمية داخل المؤسّسة الدينية في المجال العام، غالباً بتفويض من بيروقراطية الدولة، وبوصفها امتداداً للدولة. لكنّها تصرّفت أيضاً بشكلٍ غير رسمي بوصفها سلطات ضمن مناطقها، مستفيدة من الامتيازات التي منحتها لها حكومة الأسد. بقدْرٍ من الاستقلالية، اكتسب أعضاء نافذون في هذه الشبكات القدرة على المساومة في مواجهة الدولة والنّخبة الحاكمة من أجل الخدمات المحلية

والتبعيات الناجمة عنها.[177] على وجه العموم، بقيت الحكومة هي وليّ النعمة بسبب أدواتها الإكراهية، في حين كانت الشخصيات والكيانات الدينية هي الزبائن الذين يحصلون على الامتيازات مقابل ولائهم وخدماتهم. اكتسب حكم الأسد إذاً أدوات السطوة والنفوذ إلى جانب مؤسّسات الإكراه وكان قادراً على تعبئة هذه الشبكات لأغراض الضبط الاجتماعي بأشكال متنوعة.[178] وفّرت الشبكات غير الرسمية رؤية التجمعات السكانية من الأعلى إلى الأسفل وإمكانية الوصول إليها، وفي الوقت عينه تشكيل استخلاص الموارد وتداولها أفقياً. وهذه الموارد اقتصاديةٌ تتحقّق من خلال التبادلات المربحة والمالية، واجتماعيةٌ في الخدمات التي تقدّمها والاعتمادات الاجتماعية التي تعزّزها أو تقوّضها، وثقافيةٌ من خلال وظيفتها في إنتاج وتعميم الرموز والمعايير والقيم التي تُعلِّم الذوات وتصوغ أشكال التعبير العامة كالتعبير عن التديّن أو الشرعية السياسية.

177 F. Balanche, ‘Les municipalités dans la Syrie Baathiste: Déconcentration administrative et contrôle Politique’, *Revue Tiers Monde*, vol. 193, no. 1, 2008, pp. 169–87.

178 Stephen Heydemann, *Syria: Revolution from Above*, New York: Routledge, 2002; Bassam Haddad, *Business Networks in Syria: The Political Economy of Authoritarian Resilience*, Palo Alto, CA: Stanford University Press, 2012.

تجدر الإشارة قبل التوسّع في التطوّرات التي جرت ما بعد 2000 إلى أنّ علاقات الدولة بالدين في سوريا تشكّلت بعد المواجهات العنيفة بين الإخوان المسلمون في سوريا وقوات حافظ الأسد بين 1982 و2000. لم يكن الإخوان المسلمون في سوريا التنظيم الديني أو الإسلامي الوحيد الموجود في سوريا قبل الاستقلال أو بعده. لكنّه كان التنظيم الديني الوحيد الذي تنافس بشكلٍ صريح ومتواصل على السلطة السياسية حتى قبل صعود القوى البعثية إلى الصدارة في 1963 [179].

179 G. Talhami, ‘Syria: Islam, Arab nationalism and the military’, *Middle East Policy*, vol. 8, no. 4, 2001, pp. 110–27.

بحلول 1980، بعد أن تلقى التنظيم تدريباً عسكرياً في العراق برعاية صدام حسين، اعتمد رسمياً وبالكامل استخدام العنف في كفاحه ضدّ الحكومة السورية.[180] أعلن حافظ الأسد أنّ الحكومة سترد على الهجمات التي تُشنّ عليه أو على تابعيه أو على الدولة بـ"العنف الثوري". بعد ذلك صدر في 1980 قانون يجرّم من يتمتعون بعضوية التنظيم ويحكم عليهم بالإعدام بموجب القانون 49 [181]. في ذلك الوقت بدأ حافظ الأسد يطلق في خطبه تسمية "إخوان الشياطين" على الإخوان المسلمون.[182] بعد محاولة اغتيال الأسد في 1980، ورغم إعلان التنظيم عدم تورطه

بالحادث، اتهم الأسد "إخوان الشياطين" بالتواطؤ في الجريمة، وبعد ذلك بوقت قصير قتلت القوات الحكومية 550 موقوفاً من أعضاء التنظيم في سجن تدمر من دون محاكمة.[183] تكثّفت العمليات المسلحة ضد الحكومة في 1981، بقنابل استهدفت مكتب رئيس الوزراء ومقر قيادة القوى الجوية ومركزاً للخبراء السوفيات وشعبة التجنيد العسكرية، وكلّ ذلك في عام واحد.[184] توّجت ذلك كلّه انتفاضة حماة في 1982 التي قام بها الإخوان المسلمون.[185] ورغم استيلاء المتمردين على المدينة في البداية، ردّت الحكومة بتدمير ما يقارب نصف المدينة وقتل ما بين 10000 و30000 من سكانها.[186] في هذه المرحلة اقتصر الحقل الديني على المساعي التربوية والدينية والاجتماعية.[187]

180 عدنان سعد الدين، ''شاهدٌ على العصر: عدنان سعد الدين''، مقابلة أجراها أحمد منصور في قناة ''الجزيرة'' بُثّت في 9 أيلول/ سبتمبر 2012.

181 Patrick Seale, *Asad: The Struggle for the Middle East*, Berkeley, CA: 1989, pp. 331–3.

182 المرجع السابق، ص. 332.

183 يؤكّد سعد الدين المراقب العام لـ''للإخوان المسلمون'' (1975–1981) ونائب المراقب العام (1981–1986) حتى تاريخ وفاته أنّ الإخوان لم يتورطوا في محاولة الاغتيال هذه وأنّ الفاعل، الذي كان أحد حراس الأسد الشخصيين المنتقين بعناية، حاول قتله بسبب المجازر المرتكبة بحق أفراد الأسرة الأبرياء. سعد الدين، ''شاهدٌ على العصر''؛ Seale, *Asad*.

184 Nikolaos VanDam, *The Struggle for Power in Syria*, New York: I.B. Tauris, 2011, pp. 89–103.

تكشف الشهادات الأخيرة التي أدلى بها عدنان سعد الدين، المنشورة بعد وفاته، كثيراً من الأمور المتعلقة بحقيقة تورّط الإخوان في أعمال العنف وعلاقتهم بالطليعة المقاتلة، وهي فصيل إسلامي متشدّد تشكّل في 1976 لشنّ كفاح مسلح على الأسد. بشأن ''الطليعة'' انظر:

Umar Abdallah, *The Islamic Struggle in Syria*, Berkeley, CA: Mizan, 1983.

وفقاً لتلك الشهادات التقى سعد الدين بانتظام بعبد الستار الزعيم، مؤسّس ''الطليعة''، ووافق على تجنيد أعضاء الإخوان بشرط إنهاء عضويتهم فيها. ولذلك كان الإخوان قادرين على تجنّب المسؤولية الرسمية عن العمليات المسلحة ضد الحكومة، في حين شارك الأعضاء السابقون في الكفاح المسلح ونفّذوا كثيراً من الهجمات.

185 كمال ديب، **تاريخ سوريا المعاصر: من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011**، بيروت: دار النهار، 2011. VanDam, Struggle؛ سعد الدين، شاهدٌ على العصر.

186 Seale, *Asad*, p. 333.

187 الشيخ محمد نصر الدين الألباني هو أحد الأمثلة. انظر: سعد الدين، ''شاهدٌ على العصر''. انظر أيضاً:

Abdulrahman al–Haj, *State and Community: The Political Aspirations of Religious Groups in Syria 2000–2010*, London: Strategic Research and Communication Centre, 2011.

شكّلت انتفاضة حماة في 1982 تهديداً وجودياً بالنسبة إلى حافظ الأسد، ولو لم يتعامل معها بفعالية وحزم لكانت هدّدت بانتفاضة على الصعيد الوطني. حدثت احتجاجات في مواقع أخرى كحلب. تمثّلت حصيلة قمع الدولة للحقل الديني، وبالأخص الإسلام السُّني، في إبعاده تماماً عن الحقل السياسي بأسره. في أعقاب ذلك استحدثت حكومة الأسد سلطاتها الدينية الخاصة ورعتها في المجال العام من خلال شخصيات دينية مثل الشيخ الراحل محمد سعيد رمضان البوطي (عالم

غزير الإنتاج وشيخ الجامع الأموي بين 2008 و2013) والشيخ بدر الدين حسون (المفتي العام لسوريا بين 2005 و2021). إنّ حصر النشاط الديني بشخصيات وهيئات دينية محدَّدة، مقترناً بالولاء الصريح من بقية الشخصيات الدينية، قد عمل على تعزيز حكم الأسد عبر تحييد المنافسين الأيديولوجيين والسياسيين الكامل.[188]

188 يتضمّن ذلك النقابات الناشطة التي عبأت إلى جانب الإخوان في ثمانينيات القرن العشرين.

واصلت الدولة في أعقاب انتفاضة حماة سياستها الإكراهية تجاه الميدان الديني. فعلى سبيل المثال، وكما يلاحظ بييريه Pierret، أُبقيت المساجد مغلقة بين مواقيت الصلاة ولم تعد الدروس والاحتفالات الدينية موجودة فعلياً.[189] بالتزامن مع الجهود المبذولة لإبقاء الشعائر والأنشطة الدينية في حدودها الدنيا، منعت الدولة نمو الشبكات الدينية غير الرسمية والمستقلة من خلال اختيار كوادر جديدة من الشخصيات الدينية المؤثّرة ودعمها.[190] وبدلاً من إحالة الدين إلى نشاطٍ على مستوى القاعدة الشعبية وإسقاطه من المجال العام بأسره، أبقت الدولة على الميدان الديني مرئياً في المجال العام وملأته بشخصيات تابعة لها وراقبت أنشطتهم من كثب. فعلى سبيل المثال، تتلقى وزارة الأوقاف وهي جهاز الدولة المعني بالتعامل مع المسائل الدينية الرسمية، أي التعيينات والأوقاف، دعماً كاملاً من الدولة لتوسيع نطاقها ضمن الميدان الديني. ووفقاً للمكتب المركزي للإحصاء، تضاعفت ميزانية الوزارة ثلاثة أضعاف بين 1980 و1984. [191] أحجمت المؤسّسات الدينية المرتبطة بالدولة إلى حدّ كبير عن التأويلات الدينية وإصدار القرارات الدينية. أُهملت في الواقع القرارات الدينية، الفتاوى والآراء الفقهية، الصادرة عن رجال الدين بشكلٍ واضح. فعلى سبيل المثال، أشار عبد العزيز الزعتري أمين الفتوى في 2005 في مقابلة أجراها مع بييريه كيف أنّ المنصب الذي شغله كان شاغراً طوال العقد السابق لتعيينه حيث اقتصرت الفتاوى على المؤسّسات الدينية على المستوى المحلي وجمهورها.[192]

189 *RSS*, pp. 70–1.

190 S. Zakzak, ‘The Qubaysiyyat in The Context of Syrian Society’, *Jadaliyya*, 5 July 2018.

191 *RSS*, p. 72; Line Khatib, *Islamic Revivalism in Syria: The Rise and Fall of Ba’thist Secularism*, New York: Routledge, 2011, pp. 137–8.

192 *RSS*, p. 76.

تجلّت جهود الأسد لاحتواء الحقل الديني بوضوح في مدينة حلب. ففي ثمانينيات القرن العشرين، كانت أكثر شخصيات الميدان الديني الإسلامي في حلب تأثيراً من جيل صهيب الشامي

مدير دائرة الأوقاف في حلب؛ جميعهم في الثلاثينات من أعمارهم ومرتبطون ارتباطاً وثيقاً بشبكات الشيخ محمد النبهان الدينية في ريف حلب.[193] فقد حدّد الشامي التعيينات الأساسية في الحقل الديني في حلب.[194] إذ كان والده محمد الشامي، المرتبط بمحمد النبهان مؤسّس معهد "الكلتاوية" [دار نهضة العلوم الشرعية] في حلب، على صلات وثيقة بالسلطات واغتاله تنظيم الطليعة المقاتلة في 1980. [195] حظيت هيمنة الجماعة النبهانية مع دائرتها الدينية الريفية بدعم الدولة. فعلى سبيل المثال، أصبح عبد العزيز شقيق صهيب الشامي عضواً في مجلس الشعب في 1990. [196] وبعد وفاته في 2007 مُنح المقعد لشقيقه أنس.

193 المرجع السابق، ص. 82.

194 "أحمد تيسير قعيد مدير الرقابة الدينية حتى أواخر تسعينيات القرن العشرين، وخلفه محمد الأحمد، مفتي منبج أحمد عيسى محمد. أساتذة وممثلو أكبر مساجد غربي حلب". المرجع السابق، ص. 83.

195 المرجع السابق، ص. 83.

196 المرجع السابق، ص. 84.

نتجت الأزمة في ثمانينيات القرن العشرين من استثناء قطاع النسيج في حلب من خطط التصنيع المركزية، وهو أمرٌ دفع تجار المدينة والنقابات (ولا سيما نقابة المهندسين في حلب) للانحياز إلى موقف الإخوان المسلمون المناوئ للأسد، ما أدى بدوره إلى حدوث واحدٍ من أطول الإضرابات في تاريخ سوريا قبل 2011، وذلك في آذار/ مارس 1980. [197] بتاريخ 14 نيسان/ أبريل 1980 قامت الحكومة بحلّ [مجالس] النقابات المهنية واعتقال آلاف الأشخاص.[198] ترافقت جهود حكم الأسد المبذولة للتخلص من الإخوان المسلمون، ليس بوجودهم السياسي فحسب، بل كذلك الاجتماعي الاقتصادي في المناطق الحضرية، بجهود ملء الفراغ القائم من خلال طبقات ريفية من المؤسّسات الدينية مثل الجماعة النبهانية في حلب. لم تكن هذه الطبقة الريفية داخل الميدان الديني السُّني كتلة متراصة موحَّدة. حقيقة الأمر أنّ السلطات السياسية والأمنية دعمت الكيانات المتنافسة داخل الميدان الديني السُّني. فمثلاً أشرفَ صهيب الشامي في 1984 على إغلاق "معهد الفرقان للعلوم الشرعية" الذي أسّسه أديب حسون، منافس الشامي.[199] بدأ ميزان القوى يميل لمصلحة عائلة حسون عندما أصبح أحمد بدر الدين ابن أديب حسون عضواً في مجلس الشعب في 1990 ثمّ أصبح مفتي حلب في 1999. [200] ورغم موقف حكومة الأسد المتساهل مع عناصر من الميدان الديني تُعدّ موالية، غير أنّ عدم ثقتها بالمؤسّسات الدينية (ولا سيما في المراكز الحضرية) لم يتبدّد أبداً وظلّ التهديد باستخدام القوة هو المنظّم الرئيسي لعلاقات الدولة بالدين حتى حين لا تظهر.

197 Khatib, *Islamic Revivalism*, p. 63.

198 المرجع السابق، ص. 77.

199 *RSS*, pp. 84–5.

200 المرجع السابق، ص. 85.

الحقل الديني وهيكلية السلطةوالمجال العام بعد 2000

بين 1963 و2000، اتّسم عدد الجمعيات الدينية بالثبات. ففي 1963، بلغ عددها 596 جمعية وفي 2000 بلغ عدد الجمعيات المسجّلة 513. [201] تعكس هذه الأعداد طبيعة علاقات الدولة بالمجتمع في ذلك الوقت. بعد السيطرة البعثية باتت الخدمات الاجتماعية من مسؤوليّات الدولة وكان المحتاجون يتلقون المساعدة من خلال النقابات ومؤسّسات الدولة. لذلك قوّضت الجمعيات الخيرية تلقائياً صورة الدولة وشكّكت في قدراتها على الاضطلاع بالدور الذي وضعته لنفسها. بعبارة أخرى، أضعف وجود المؤسّسات الاجتماعية الدينية بحدّ ذاته جهاز الدولة وسطوتها في المجال العام. وحتى 2000 حدّت الدولة البعثيّة من قدرة الحقل الديني العمليّاتية وفضائه.

201 L. R. de Elvira and T. Zintl, 'The end of the Ba'thist social contract in Bashar al–Assad's Syria: Reading sociopolitical transformations through charities and broader benevolent activism' (EBS), *International Journal of Middle East Studies*, vol. 46, no. 2, 2014, p. 332.

المؤسّسات الاجتماعية الدينية والانعطافة النيوليبرالية

قبل فترة وجيزة من 2000، تحوّل ما عُرف بأنّه اقتصاد قائم على القطاع العام مع أولوية الاستثمار في البنية التحتية والصناعة إلى اقتصاد قائم على رأس المال الخاص. قبل ذلك التاريخ كانت السياسة الاقتصادية والمسؤوليات الاجتماعية في أيدي الدولة.[202] ومن 2000 وسّعت الدولة فضاء المؤسّسات الاجتماعية الدينية العمليّاتي وفي الوقت عينه تخلّت عن المسؤوليات الاجتماعية الاقتصادية، وحجبت الدعم عن السلع الأساسية، وزادت التخفيضات الضريبية، وكفّت عن حماية المنتجات الوطنية، وسمحت بدخول الواردات الأجنبية وبتقديم الخدمات الاجتماعية.

202 S. Azmeh, *The Uprising of the Marginalized: A Socio–Economic Perspective of the Syrian Uprising*, London: LSE Middle East Centre Paper Series, issue 6, November 2014.

لقد تشكّلت الارتباطات الوثيقة بين حكومة الأسد والأثرياء والعائلات الثرية في المراكز الحضرية في الفترة الواقعة بين 1990 و2000 [203] وتوسّعت بين 2000 و2011. [204] كانت الدولة حتى 2000، رغم تجاربها مع القطاع الخاص، مسؤولة عن تقديم الخدمات الاجتماعية

كالتعليم والرعاية الصحية والمنتجات الغذائية المدعومة (مثل الخبز والسكّر) وأشكال الدعم الأخرى المقدّمة للقطاع الزراعي.[205] كذلك حافظت الدولة على قدرتها ومسؤوليتها عن إيجاد فرصٍ محدّدة وتوفيرها. لكنّ الموازنة بين إدارة الاقتصاد والاستقرار الاجتماعي كانت على حساب الاعتماد المتنامي على قطاع الطاقة. لم تعد هذه الموازنة قابلة للاستمرار عندما بدأ اقتصاد سوريا بالتحوّل من اقتصاد مصدِّر للنفط إلى اقتصاد مستورد للنفط، وراح النمو السكاني والتوسع الحضري وتلاشي الدعم السوفياتي والجفاف وتدهور قطاع الطاقة يراكم ضغوطاً اجتماعية اقتصادية.[206] كان ردّ بشار الأسد بعد مجيئه إلى السلطة في 2000 انعطافاً حاداً نحو سياسة اقتصادية نيوليبرالية في حين حافظ على الإواليّات الأمنية والسياسية الاستبدادية. كانت الأولوية إذاً لإواليّات القطاع الخاص في مجال استخلاص الثروة وتداولها في الوقت الذي تخلّت فيه الدولة كذلك عن مسؤولياتها الاجتماعية للقطاعات الخاصة. هنا يكمن الجوهر النيوليبرالي للسياسة الاجتماعية الاقتصادية التي انتهجتها حكومة الأسد منذ 2000. هذه السياسات لا تضاهي النماذج النيوليبرالية، المعروفة باسم إجماع واشنطن[207] (Washington Consensus)، التي فرضها تلاميذ مدرسة شيكاغو الاقتصادية (Chicago Boys) في أميركا اللاتينية في ثمانينيات القرن العشرين. فقد تجنّبت سوريا مشاركة واسعة للمؤسّسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، واتخذت سياسة السوق المفتوحة الخاصة بها تسمية "اقتصاد السوق الاجتماعي" كما امتنعت عن أشكال اللبرلة السياسية. تمثّل جوهر النيوليبرالية في فصل المسؤولية الاقتصادية عن المسؤولية الاجتماعية والتعامل مع الميدان الاقتصادي بوصفه عالماً حيادياً وتقنيّاً ليس سياسياً وليس اجتماعياً. وهذا يعني ضمناً في المقام الأول التخلي عن المسؤوليات الاقتصادية والاجتماعية للكيانات والمصالح الخاصة. هذا هو السياق الذي توسّع فيه قطاع الجمعيات من 513 جمعية مسجّلة رسمياً في 2000 إلى 1485 جمعية في 2009.[208] وفقاً للمكتب المركزي للإحصاء، كان قرابة ثلثي هذه الجمعيات المسجلة رسمياً جمعيات خيرية دينية.[209]

203 Haddad, *Business Networks*.

204 انظر:

Muhammad Jamal Barout, *The Past Decade of Syrian History: The Dialectics of Stagnation and Reform*, Doha: Arab Center for Research and Policy Studies, 2012, pp. 14, 53–88.

205 Azmeh, *Uprising of the Marginalized*, pp. 10–11.

206 المرجع السابق، ص. 16.

207 مجموعة توصيات للدول النامية وضِعت في 1989 حول كيفية تنويع اقتصاداتها وإدارة مواردها الطبيعية، وتنص على تخفيف تحكّم الدولة في الضوابط المالية وخصخصة الشركات الحكومية وإلغاء القيود التي تحدّ من المنافسة. تبنّى البنك الدولي وصندوق

النقد الدولي هذه التوصيات وصارت جزءاً من شروط الإقراض لديهما. (م.)

208 Laura Ruiz de Elvira and Tina Zintl, *Civil Society and the State of Syria: The Outsourcing of Social Responsibility* (*CSS*), Boulder, CO: Lynne Rienner, 2012.

من الأهمية بمكان الإشارة إلى أنّ جمال باروت يذكر أنّ عدد الجمعيات المسجلّة في سوريا 1049 جمعية في 2010.

Barout, *Past Decade*, pp. 150–1.

يتفق ذلك مع التحليلات التي قدّمها باحثون آخرون من بينهم دي إلفيرا de Elvira، ومفادها أنّه بعد 2009 شرعت الدولة السورية في محاولتها كبح توسّع الجمعيات الخاصة وتأثيرها.

209 Barout, *Past Decade*, pp. 53–88; *CSS*.

تكشف عمليات التسجيل أنّ ارتفاع عدد الجمعيات الرسمية في سوريا لا يُعزى إلى تأسيس هيئات جديدة بحدّ ذاته. إذ كانت جمعيات كثيرة في الحقيقة تنشط بصفة غير رسمية قبل تسجيلها في الفترة المذكورة. ومع موقف الحكومة السورية المتساهل الجديد، أتاح إضفاء طابع رسمي على الجمعيات إمكانية قيام شراكات جديدة في إطار الدولة حيث اكتسبت الهيئات الاجتماعية موارد وقدرات إضافية للقيام بأنشطتها. من ناحية أخرى، تواجه الجمعيات بسبب تسجيلها تقييدات قانونية وشفافية ينبغي أن تتحرك ضمنها.[210] وهذا يعني ضمناً الحدّ من استقلاليتها وحريتها في العمل. فضلاً عن ذلك، ستكون في حال عدم تسجيلها عُرضة للملاحقة القانونية بموجب قانون العقوبات وما يترتب على ذلك من تبعات قانونية في حال قرّرت الدولة اتخاذ إجراءات بحق الجمعيات التي لا تتقيّد بإطارها. تتيح عملية إضفاء الطابع الرسمي على الجمعيات لبيروقراطية الدولة الاطلاع والمعلومات والتأثير غير المباشر من خلال الأنظمة المفروضة على تلك الجمعيات ومن يعملون فيها، فضلاً عن مستوىً من الإشراف على من يتلقون خدماتها. أصبح الحقل الديني مندمجاً أكثر فأكثر في هياكل الدولة، وبتحقّق ذلك يتعزّز تحكّم حكومة الأسد بهذا الحقل ويتوسّع امتدادها داخل المجتمع على نطاق أوسع.

210 استُحدثت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في 1955، ويطالب القانون رقم 93 الصادر في 1958 جميع الجمعيات بالتسجيل في الوزارة. شهدت الطرق الخاصة بتنظيم الجمعيات الخيرية مبادرات مثل اتحاد الجمعيات الخيرية في دمشق الذي تأسّس في 1957، واتحاد الجمعيات الخيرية في حلب الذي تأسّس في 1961. EBS, p. 332.

منذ الانعطاف النيوليبرالي، توسّع النشاط الديني من خلال التبادلات والشبكات الاقتصادية. حدث التحوّل من خلال مهنَنَة (professionalization) الحقل الديني، وحيازة الموارد واكتساب مزيدٍ من الاستقلالية والقوة التفاوضية في مواجهة الدولة. يبدو ذلك جليّاً في نوع الخدمات التي تقدّمها المؤسّسات الاجتماعية الدينية. فعلى سبيل المثال، وكما يرد في توضيح دي إلفيرا de Elvira، تحوّلت الجمعيات الخيرية من توزيع المساعدات الآنيّة إلى تقديم خدمات أكثر ديمومة تعمل كمحفّزات للتنمية الاقتصادية على مستوى الأوساط المحلية بتوفير سُبُل كسب العيش،

والتدريب والورشات، وفرص العمل، ودورات محو الأميّة، ومنح قروض صغيرة، وحتى بتوجيه الإغاثة الدولية والمساعدات الإنسانية.[211] والنتيجة المباشرة لهذا التحوّل هي أنّ الشبكات الدينية وسّعت مداها المحلي من خلال مضاعفة التبادلات المباشرة بين الأشخاص داخل المجتمعات المحلية. انتقلت تدريجيّاً وظائف الدولة في مجال إعادة التوزيع إلى كيانات وجهات فعالة دينية تجمع الأموال عبر شبكاتها المحلية والدولية.[212]

211 EBS.

212 أدت شبكات الأعمال التجارية المحلية دوراً كبيراً في ذلك، لأنّ التبرعات الممنوحة للكيانات الدينية كانت إستراتيجية تسويق مربحة لكسب إمكانية الولوج إلى الشبكات الدينية وإظهار صورة للتقوى داخل التجمعات السكانية المحلية. انظر: *RSS*.

قامت الدولة خلال هذا التحوّل بغض الطرف عن نمو الجهات الفعالة الدينية أو بتشجيعها تشجيعاً مباشراً. وخير توضيح لذلك في الواقع أنّ 7162 مسجداً من أصل 8731 لم تكن مساجد رسمية ولم يجرِ تسجيلها في وزارة الأوقاف.[213] المعلومة الجوهرية بشأن هذه البيانات هي أنّ مصدر هذه الأرقام هو وزارة الأوقاف نفسها. بعبارة أخرى، كانت الدولة على دراية تامّة بتنامي الحقل الديني وحبّذت هذا النمو والتوسّع إلى أن أدركت التحديات التي تواجهها لكبح هذا النمو بسبب طرق عمله غير الرسمية. فمثلاً، كما ذكرت لين خطيب، كان 80% من الجمعيات الخيرية في دمشق في 2006 إسلامية سُنيّة تُقدِّم الخدمات لشبكة من 73000 عائلة بميزانية تُقارب 28 مليون دولار أميركي سنوياً.[214] في العام عينه كانت هنالك 976 مدرسة إسلامية ومعهد إسلامي مع أكثر من 9000 مسجد تُقام فيها الشعائر الدينية ويُلقى فيها أكثر من 400 ألف درس أسبوعياً وفق لين خطيب.[215] فضلاً عن ذلك، تذكر خطيب أيضاً أنّه رغم الإملاءات العلمانية لوزارة التربية تنشط الشبكات الدينية داخل المعاهد التعليمية (الخاصة والعامة) وتؤثر في المنهاج والدروس الدينية خارج المنهاج.[216] كما أنّ أساليب التوعية (المطبوعات والاتصالات ووسائط التواصل الاجتماعي وغيرها من المنصات الافتراضية) التي تستخدمها الشبكات الدينية، فضلاً عن العدد الهائل من المؤسّسات الاجتماعية الدينية، تُظهِر مدىً غير مسبوقٍ من الانتشار ومتابعة المعجبين بحلول 2011.[217]

213 Khatib, *Islamic Revivalism.*

214 المرجع السابق، ص. 137.

215 المرجع السابق، ص. 137.

216 المرجع السابق، ص. 138–139.

217 المرجع السابق، ص. 154–155.

أدّت القدرات المالية للشبكات الدينية دوراً أساسياً في تمكّن المؤسّسات الاجتماعية الدينية من مهنَنَة عملها والتوسع فيه حين تسنح لها الفرصة. تعتمد الجمعيات الخيرية الإسلامية مالياً وفق بييريه اعتماداً شبه كلّي على التجمعات الدينية وشبكات الأعمال التجارية المحلية التي يرتبط بعضها برأس المال الخليجي (من خلال متبرعين خليجيين أو من سوريين يقيمون ويعملون في الخليج أو ممّن جمعوا ثروة في الخليج وعادوا إلى سوريا). كذلك يلاحظ بييريه أنّ دوري "الشيخ" و"التاجر" المهنيين لا يتداخلان فحسب ضمن طبقة وسطى اجتماعية اقتصادية متماثلة، بل يتداخلان كذلك في كثير من الحالات ضمن روابط القرابة.[218] بعبارة أخرى، تدير عائلات دينية بارزة كعائلة الرفاعي في دمشق أعمالاً تجارية مربحة وتشجّع الاستقلالية المالية كطريقة لتجنب الاعتماد على المصادر الخارجية أو التبعية للدولة. فضلاً عن ذلك، تقوم جماعات الأعمال التجارية المحلية، من خلال التبرع للشبكات الدينية والتمتع بارتباطات وثيقة بها، بتحسين صورتها داخل مجتمعها المحلي والوصول إلى تلك الشبكات الدينية لتوسيع نطاق زبائنها.[219] كذلك تمتلك الهيئات الخيرية المسيحية مصادر مشابهة، تضمّ شبكات محلية ودولية، من خلال صلاتها برأس المال الخاص في قطاع الأعمال التجارية وكذلك بشبكات التمويل القائمة على أساس ديني وإيماني وغيرها من شبكات التمويل الدولية.[220] غير أنّ الكيانات المسيحية تتمتع بمستويات أعلى من التساهل السياسي للتواصل مع الشبكات الدينية الدولية واستثمارها مقارنةً بالمؤسّسات الإسلامية.[221]

218 *RSS*, pp. 144–62.

219 جماعة زيد مثلاً في دمشق، رغم أنّ المؤسّس الفعلي للجماعة عبد الكريم الرفاعي عمل على إقامة علاقات كهذه وتطويرها. *RSS*, pp. 144–62.

220 مثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين و"برنامج الأمم المتحدة الإنمائي". انظر: EBS.

221 *CSS*.

شجّعت حكومة الأسد الحقل الديني كفضاءٍ متنازعٍ عليه عبر الانقسامات الريفية الحضرية وكذلك عبر الهياكل الطائفية. تبرز الهيئات المسيحية، قياساً إلى نسبة السكان المسيحيين في سوريا، بوضوح أشد مقارنةً بالهيئات الإسلامية ونسبة السكان المسلمين.[222] فضلاً عن ذلك، سُمح للهيئات المسيحية بالعمل بحرية أكبر وحظيت بإمكانية الوصول إلى مصادر تمويل ليست متاحة للهيئات الإسلامية. كان ذلك واضحاً أثناء تدفّق اللاجئين العراقيين إلى سوريا بعد 2005. فقد تعاونت "بطريركية أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس" على سبيل المثال مع المفوضية

السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسف رغم أنهما لم تكونا مدرجتين في قائمة المانحين الأجانب المسموح لهم بالعمل داخل سوريا.[223] حظيت الكيانات المسيحية إذاً بإمكانية الوصول إلى مصادر تمويلٍ حصرية تنفرد بها شبكات مانحيها الدولية، مثل "خدمات الإغاثة الكاثوليكية" و"الهيئة اليسوعية لخدمة اللاجئين".

222 شكلّت الجمعيات المسيحية الخيرية نسبة 20% من مجموع الجمعيات الخيرية عام 2002 (يشكّل المسيحيون 10% من مجموع السكان). EBS.

223 EBS.

بصورة عامّة، شهد النشاط الاجتماعي الاقتصادي لحساب الشبكات الدينية منذ 2000 نموّاً وتوسّعاً في ميادين متعدّدة دينية وتعليمية واجتماعية واقتصادية. منحت هذه التطوّرات الهيئات الدينية حضوراً وتأثيراً اجتماعياً موسّعين. وبالنظر إلى أنّ النّخبة الحاكمة سيطرت بالكامل على مؤسّسات القمع والإكراه، وحدّدت من يقدّم المنافع ولمن، كانت العلاقات بين مركز السلطة والحقل الديني هي علاقات المحسوبية والزبائنية. ورغم أنّ حكم الأسد ظلّ مسيطراً على الحقل الديني، تمكّن الحقل الديني من التوسّع في المجال العام، بل إنّه استولى بشكلٍ فعّال على وظائف للدولة من قبيل وظيفة إعادة توزيع الثروة. سمح هذا النوع من الخدمات للهيئات الخيرية الدينية بالتوسّع على الصعيد المحلي. بعبارة أخرى، كانت لهذه الهيئات علاقات مباشرة بين الأشخاص في أوساطها المحلية بالمقابلات والمتابعات المباشرة، إضافةً إلى الاجتماعات الموسّعة والمتزايدة داخل الكنائس أو المساجد أو بشكلٍ غير رسمي من خلال اجتماعات الأحياء.

وكما ورد صراحةً في الخطة الخمسية العاشرة، هدفت الحكومة إلى "تشجيع مساهمات القطاع الأهلي ومنظمات المجتمع المدني في جهود التنمية المحلية وتقديم الحوافز للتنمية القائمة على المجهود الجماعي ودعم ذلك مالياً وبشرياً وفنياً". بعبارة أخرى، استخدمت الدولة توفير المنافع الاقتصادية وفتح فضاء تشغيلي اجتماعي اقتصادي كأداة إدماجٍ سياسي لتعزيز وتوسيع هياكل السلطة الاستبدادية القائمة. إنّ اتساع الحقل الديني وخصوصاً في ضوء العقود الحكومية المباشرة (العقود التشاركية) مع المؤسّسات الاجتماعية الدينية التي تنقل خدمات الدولة إلى كيانات خاصة جاء كتحدٍّ وبديل عن الدولة ولكن ليس عن جماعات السلطة الحاكمة. في نهاية المطاف لم يُنفَق من الموازنة السنوية في 2008 سوى 0.2% عبر وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل و1.2% عبر وزارة الصحة.[224] وعندما جرى التنازع على احتكار العنف بعد 2011 وتقلّصت قدرات كلٍّ من الدولة وحكم الأسد تقلصاً ملحوظاً، تحوّل الحقل الديني جذرياً.

224 المرجع السابق، ص. 337. مصدر هذه الأرقام هو المكتب المركزي للإحصاء، **المجموعة الإحصائية**، دمشق: المكتب المركزي للإحصاء، 2009، الفصل 14.

ضمور الدولة والحقل الديني: حالة حلب

بحلول نهاية 2016، تعرّضت قوات المعارضة في مدينة حلب السورية لهزيمة نكراء، وتصاعدت شكوك جدّية بشأن قدرتها على تحمّل قتال قوات حكومة الأسد والحكومة الروسية ومختلف الميليشيات الشيعية. كانت معركة حلب، مثلها في ذلك مثل معركة ستالينغراد في الحرب العالمية الثانية، حاسمةً في تقرير نتيجة النزاع السوري وتميّزت بمعارك القتال القريب والنزوح الجماعي والدمار الهائل والغارات الجوية المتكرّرة على المدنيين ومرافق البنية التحتية. تُمثِّل التطوّرات في حلب والحقل الديني فيها، نظراً إلى التنوع الديموغرافي في المدينة ولأهميتها الإستراتيجية، مكوّناً أساسياً من مكوّنات التطوّرات الأوسع في سوريا.

بحلول 2015، قدّمت قوات المعارضة ادعاءً قابلاً للتصديق، بعد استيلائها على جزء كبير من ريف حلب وأكثر من نصف المدينة، بأنّها فرضت سيطرة فعّالة على منطقة كبيرة من الأراضي الحدودية المحاذية لتركيا مع آفاقٍ واعدة بالاستمرار اقتصادياً. على المدى البعيد، كانت سيطرة قوات المعارضة غير المتنازع عليها على حلب ستوفّر منصةً لمنافسة دمشق كمركز آخر للسلطة في سوريا. فمنذ بداية أيلول/ سبتمبر 2012، حين دخلت قوات المعارضة إلى حلب، تشكّلت مبادرات محلية مستقلة للحكم الذاتي مثل مجلس القضاء الحر المستقل.[225] كان فرع المنظمة في حلب الأكثر تنظيماً وتأثيراً لأنّه قدّم برنامج عمل لحكومة محلية خارج مناطق سيطرة الحكومة، حيث لم تعد مؤسّسات الدولة تؤدي مهامها. طبّق المجلس قانون الدولة السورية، ورغم أنّ المحامين والقضاة في المجلس اعتبروا أنّ هذه القوانين بحاجة ماسّة إلى الإصلاح، فقد شكّل الاعتماد على الإطار القانوني القائم بالفعل ضمانة لاتّساق الأحكام.[226] يقوم القانون السوري على مجموعة من المصادر مثل القوانين المدنية المتعلقة بحقوق الملكية والبيوع والاستملاكات والإيجارات والرهون والمنازعات التجارية، والقوانين الدينية في المسائل المتعلقة بقانون الأحوال الشخصية.

225 Enab Baladi, ‘Free Independent Syrian Judiciary Council’ (FIS), *Enab Baladi*, 26 January 2016.
226 FIS.

استندت ممارسات مجلس القضاء الحر المستقل القانونية إلى القانون المدني، ولم تُلتمس المحاكم الشرعية إلّا بناءً على الحاجة عوضاً عن اعتبارها مرجعاً افتراضياً للمسائل القانونية. بعبارة أخرى، طغى الطابع العلماني للمحامين والقضاة الذين أسّسوا المجلس على الجوانب أو المكوّنات الدينية لممارساتهم القضائية. لكن حالما هيمنت الفصائل ذات الملامح الدينية، تعرّض المجلس والمحامون والقضاة المستقلّون للضغوط لاحتوائهم أو لدفعهم للمغادرة وإخلاء الجهاز القضائي.[227] وفقاً لأعضاء تنفيذيين في المجلس، اعتبرت الفصائل المسلحة جهودهم غير مقبولة. كما أنّ الفصائل الإسلامية رفضت قانون الدولة السورية رفضاً تامّاً، واعتبرته علمانياً وغير صالح.[228] فضلاً عن ذلك، اعتُبر المجلس منافساً محلياً بسبب استقلاليته وروابطه المحلية. في نهاية المطاف، أنشأت الفصائل الإسلامية هيئاتها القضائية الخاصة المكوّنة من المحاكم الشرعية.[229]

227 مقابلة أجراها المؤلف مع علي الجاسم، عضو مكتب الإغاثة في المجلس المحلي لمدينة حلب (2012–2013)، أوترخت، أيلول/ سبتمبر 2018.

228 مقابلة أجراها المؤلف مع علي الجاسم، أيلول/ سبتمبر 2018.

229 رفض لواء التوحيد مثلاً أن يكون جزءاً من "مجلس القضاء السوري الحر"، وحُلّ المجلس رسمياً في تشرين الأول/ أكتوبر 2013.

طوال النزاع السوري، برزت جبهة النصرة (تُعرف حالياً باسم هيئة تحرير الشام) وداعش بوصفهما أقوى المنافسين على احتكار العنف والسيطرة. فقد وقعت أراضٍ شاسعة وموارد هائلة شمال وشرق سوريا تحت سيطرة هاتين المجموعتين. ومع أنّ هياكلهما التنظيمية تطوّرت (وتقلّصت)، لكنّهما لم تتوقّفا يوماً عن الاعتماد على المجالس الدينية والفقهاء والمحاكم الشرعية. التزمت هيئة تحرير الشام التزاماً تامّاً بشبكة من المحاكم الشرعية دُعيت "دار القضاء".[230] قبل تشكيل "دار القضاء"، انضمّت هيئة تحرير الشام (كانت تُعرف آنذاك باسم جبهة النصرة) ومعها فصائل مختلفة في الجبهة الإسلامية إلى الهيئة الشرعية التي طبّقت أحكام الشريعة وقوانينها.[231] كان ثمّة حاجة إلى هذه المحاكم في مراحل النزاع الأولى في حلب للتوسّط بين مختلف الفصائل المسلحة والبتّ في خلافاتها. كانت هذه الحالات قضايا تحكيمٍ أو وساطة يرأسها شيوخ يوافق عليهم المتنازعون. لكنّ المحاكم الشرعية أصبحت تدريجياً جسماً جامعاً مسؤولاً عن التنظيم الاجتماعي. كانت المحاكم الشرعية تشبه نظام الأسد القانوني من حيث عدم وضوح الحدود الفاصلة بين السلطة التنفيذية (الفصائل المسلحة) والسلطة القضائية (النظام القانوني). ومع تكاثر المحاكم الشرعية بشتى انتماءاتها للجماعات المسلحة، باتت الأحكام القضائية الصادرة عن رجال الدين

متعارضة وغير جديرة بالثقة.[232] إذ قد تُصدِر محكمتان في منطقتين متجاورتين تبتّان في القضية عينها أحكاماً مختلفة وربما متناقضة.[233]

230 M. Barber, ‘Al–Qaeda’s Syrian judiciary: Is it really what al–Jolani makes it out to be?’, *Syria Comment*, 9 November 2014.

لا تزال ”دار القضاء“ عاملة في إدلب حتى الآن بناءً على تقارير محلية ومقابلات أجراها المؤلف مع مصادر محلية اعتباراً من 6 آذار/ مارس 2017.

231 Barber, ‘Al–Qaeda’s Syrian judiciary’.

232 مقابلة أجراها المؤلف مع علي الجاسم، أيلول/ سبتمبر 2018.

233 المرجع السابق.

منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2012، بدأت الهيئة الشرعية في حلب بالعمل في ظلّ إرشاد ورعاية لواء التوحيد وجبهة النصرة وغيرهما من الفصائل المؤثّرة في حلب وإدلب.[234] وكانت مدينة حلب مقرّها الرئيسي.[235] عبر شبكة من المحاكم، تولّى هذا الهيكل السلطة المحلية الرئيسية متحكّماً بالشرطة والقضاء والحسبة.[236] كان هدف المؤسّسة أن تصبح جسماً جامعاً ينظّم الوظائف القضائية والتنفيذية والتعليمية وغيرها من الوظائف المجتمعية المتعددة.[237] لكن نتيجةً للخلافات المحتدمة بين الفصائل الراعية للهيئة الشرعية والخلافات الناشبة بين فقهائها وإدراج جبهة النصرة على قوائم الإرهاب ونجاح ”الدولة الإسلامية“ في تقديم هيكلٍ ديني منافس وظيفياً، سحبت جبهة النصرة عضويتها وتزعّمت السلطة الدينية الخاصة بها: ”دار القضاء“.[238] وهكذا نشط عدد وافر من المحاكم الشرعية بانتماءات متنوعة للفصائل المسلحة بحلول أواخر 2014. كانت هذه المحاكم الشرعية مسؤولة عن جميع مهام الحكومة ومن ضمنها توفير الخدمات والإمدادات الغذائية وخدمات النقل والتعليم.[239]

234 انظر:

youtube.com/watch?v=XvHoiRsucBE

235 ملاحظات المؤلف من ورشة عمل مغلقة بشأن الإسلام السُّني، ضمّت منظمي المجتمعات المحلية وباحثين من سوريا ونظّمها ”مركز كارنيغي للشرق الأوسط“ في بيروت في أيار/ مايو 2018، وكانت فروع أخرى تقع في أحياء الفردوس والسكري ومدن حريتان والباب وأعزاز.

236 الحسبة شرطة دينية تراقب المظاهر السلوكية للمجتمع وتفرض القواعد الإسلامية في السلوك. انظر: الهيئة الشرعية في حلب، وثيقة لجنة الفرع،

‘Primary source: The structure of an Aleppo Sharia Commission branch in the countryside’, *Goha’s Nail*, 14 May 2014, at gohasnail.wordpress.com.

237 Barber, ‘Al–Qaeda’s Syrian judiciary’.

238 المرجع السابق، *RSS*.

239 ملاحظات المؤلف من ورشة عمل مغلقة بشأن الإسلام السُّني، ضمّت منظمي المجتمعات المحلية وباحثين من سوريا ونظّمها "مركز كارنيغي للشرق الأوسط" في بيروت في أيار/ مايو 2018.

كذلك حاول شيوخ حلب المنفيون في أعقاب انتفاضة ثمانينيات القرن العشرين أن يؤدوا دوراً في حركات المعارضة بعد 2011. 240 لكنّ انقطاعهم عن سوريا لما يقارب ثلاثة عقود جعل جهودهم غير مجدية. تمثّل الكيان الأكثر جدّية في زعم تمثيل الميدان الديني السُّني داخل المعارضة في المجلس الإسلامي السوري (2014) الذي ضمّ عدداً كبيراً من الشيوخ الذين ظلّوا ناشطين داخل سوريا.241 ولم يكد هنالك وجود لباحثين إسلاميين من حلب.242 على غرار تجربة مجلس القضاء الحر المستقل، شكّل التعاون مع الفصائل المسلحة على الأرض تحديّاً واجه المجلس الإسلامي السوري. فعلى سبيل المثال، أسّست الفصائل الرئيسية في الجبهة الإسلامية (أحرار الشام وجيش الإسلام) على غرار جبهة النصرة وداعش سلطاتها القضائية الخاصة بها ورفضت دعوات المجلس الإسلامي السوري لفصل الفصائل المسلحة عن السلطات القضائية المحلية. تماشياً مع ذلك، كان لفصائل حلب الرئيسية سلطاتها الدينية الخاصة بها والمستقلّة عن السلطات الدينية الأخرى مثل المجلس الإسلامي السوري. في مرحلة ما، تبيّن أنّ الفصائل المحلية في حلب أقرب إلى رابطة العلماء السوريين ورئيسها محمد الصابوني، وهو شيخ حلبي عاش في المنفى في أعقاب الإجراءات القمعية التي طالت الإخوان المسلمون ومجموعات معارضة أخرى في ثمانينيات القرن العشرين. ففي تصريح علني في تشرين الأول/ أكتوبر 2012، فوّض قادة لواء التحرير الصابوني بتولي كامل المسؤولية عن الجهود الإغاثية والإنسانية في المناطق التي تعمل فيها المجموعة، واعتبروه سلطة ومرجعية دينية.243 تضاءل دور الصابوني بعد أن أصبح لواء التوحيد مجرّد ظلٍّ لما كان عليه، وأصبحت مصادر التمويل أكثر ندرةً بسبب العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة وقوانين مكافحة الإرهاب التي ضغطت على الممولين والمتبرعين المقيمين في دول الخليج،244 وانقلاب السيسي في مصر الذي ألغى دعم الإخوان المسلمون،245 إضافةً إلى أنّ الطابع المديد للنزاع أدّى إلى فتور همّة المانحين.246

240 يتعلق هذا الأمر برابطة العلماء السوريين التي تنتمي إلى الإخوان المسلمون وطغت عليها كيانات أخرى لها صلات مباشرة داخل سوريا.

241 T. Pierret, 'The Syrian Islamic Council' (CIS), *Diwan*, 13 May 2014;

"الجزيرة"، 4 نيسان/ أبريل 2014، "إعلان تأسيس المجلس الإسلامي السوري".

242 كان عبد الله السلقيني، شقيق مفتي حلب الجريء إبراهيم السلقيني الذي توفي في ظروف غامضة في أيلول/ سبتمبر 2011، هو الشخصية الأبرز وكان أيضاً عضواً في المكتب التنفيذي للمجلس الإسلامي السوري في 2014. ملاحظات المؤلف الميدانية، أيلول/ سبتمبر تشرين الأول/ أكتوبر 2011. كانت جنازة الشيخ الراحل واحدة من أولى حوادث الاحتجاج على الحكومة في حلب. انظر:

youtube.com/watch?v=lpW5A0PkQiI; youtube.com/watch?v=iu162V1_PBo

243 انظر:

youtube.com/watch?v=055Izzq66JI

244 أكثرهم أهمية في قطر والكويت. أفضى ضغط الولايات المتحدة إلى استقالة وزير العدل الكويتي نايف العجمي، وهو جامع تبرعات سلفي لفصائل متعدّدة. انظر:

E. Dickinson, 'Playing with fire: Why private Gulf financing for Syria's extremist rebels risks igniting sectarian conflict at home', Brookings Project on US Relations with the Islamic World, 6 December 2013.

245 مقابلة أجراها المؤلف مع علي الجاسم، 18 أيلول/ سبتمبر 2018.

246 T. Pierret, 'Salafis at war in Syria: Logics of fragmentation and realignment' (SWS), in Francesco Cavatorta and Fabio Merone, eds, *Salafism After the Arab Awakening: Contending with People's Power*, Oxford: Oxford University Press, 2017, pp. 275–313.

من الأهمية الإشارة إلى تأثير شبكات التمويل على الفصائل المسلحة وتحالفات المتمردين والتأطير الإيديولوجي. فمثلاً تحدث عضو سابق في مكتب الإغاثة في المجلس المحلي لحلب عن استضافة حلب وفوداً من الإخوان المسلمون في مصر أحضروا معهم حقائب من الأموال النقدية. وكان تشكيل الجبهة الإسلامية والتحالف بين لواء التوحيد (كان في السابق جزءاً من "جبهة تحرير سوريا الإسلامية") وأحرار الشام (كانوا في السابق جزءاً من الجبهة الإسلامية السورية) مدفوعين بالجهود الهادفة لتأطير الفصائل المسلحة بطريقة تجتذب المانحين المحتملين.[247] من بين تلك المصادر هيئة الإغاثة الإنسانية التركية الوثيقة الصلة بحكومة حزب العدالة والتنمية، وهيئة الشام الإسلامية (مقرّها في السعودية وتجمع بين الأنشطة الإنسانية والدَعَوية الدينية)، و"مؤسّسة عيد الخيرية القطرية" العالمية.[248] كذلك أصبحت الشبكات الخيرية الكويتية عقدة مركزية في تمرير الرأسمال الخليجي إلى سوريا.[249] كانت هذه الشبكات الخيرية ذات طابع ديني وبدا أنّ مانحيها فهموا النزاع بوصفه نزاعاً دينياً صرفاً. لذلك كلّما بيّنت مجموعة مسلحة أنّها أكثر تمسّكاً بالدين على أرض الواقع، ازدادت ثقة المانحين بها. في الحقيقة، شارك مسؤولون رسميون في الحكومة الكويتية في هذه المعاملات وعبّروا بوضوح عن أنشطتهم الاقتصادية ودعمهم بعبارات دينية غالباً ما كانت طائفية.[250] لكنّ الفصائل المسلحة على الأرض اتسمّت بطابع أكثر إستراتيجية بشأن تأطيرها وتصريحاتها المتعلقة بأجنداتها الدينية. فقد أدلى أحرار الشام ولواء التوحيد بتصريحات ملتبسة وأحياناً متناقضة بشأن أجنداتهما الدينية القائمة على توقّعات المانحين والممولين المحتملين.[251]

247 SWS.

248 A. Lund, ‘Syria’s Salafi insurgents: The rise of the Syrian Islamic Front’, *Swedish Institute of International Affairs*, March 2013, p. 25; SWS.

249 Dickinson, ‘Playing with fire’, 21–2.

250 المرجع السابق، ص. 22.

251 للاطلاع على مزيدٍ من التفاصيل المتعلقة بالتأطير الأيديولوجي وارتباطاته بمصادر التمويل، انظر: SWS.

وإلى جانب المحاكم الشرعية، ظهرت شبكات دينية وجمعيات ومجموعات خيرية مرتبطة بالفصائل المسلحة كهيئات جامعة للحكم المحلي، مسؤولة عن الميدان العام من خلال توفير شتى الخدمات الاجتماعية وكذلك عبر توزيع مواد الإغاثة وإدارة مخيمات اللاجئين ومهمات إنسانية أخرى. اقترنت الخدمات الاجتماعية في كثير من الحالات بجهود واضحة مبذولة لتلقين العقيدة الدينية. تتراوح الأمثلة ما بين توحيد نمط الحجاب إلى توزيع نسخ من **القرآن** مروراً بإدارة دور الأيتام ضمن حياة تتمحور حول التعاليم الدينية وتحفيظ **القرآن.**[252] من بين سبعٍ وسبعين جمعية إنسانية واجتماعية مشمولة بالدراسة الاستقصائية في مناطق سيطرة المعارضة في منطقة حلب، كانت تسعٌ وأربعون جمعية (64%) منها جمعيات دينية. اثنتان وعشرون جمعية منها دينية بشكل صريح من خلال تفانيها في النشاط الديني مثل الدعوة أو توفير التعليم الديني. والتسع والعشرون الأخرى منظمات عقدية تقدّم خدمات غير دينية لكنّها إمّا بإدارة فاعلين دينيين وتعمل من خلال شبكات دينية أو أنّها أطّرت أهدافها التنظيمية باستلهامٍ صريح من المبادئ والمعتقدات الدينية. وفق المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المنظمات العقدية هي ”طيف واسع من المنظمات المتأثرة بالعقائد الدينية. وهي تضمّ منظمات/ شبكات/ مجموعات دينية أو قائمة على الدين؛ وجماعات محلية تنتمي إلى مكان عبادة دينية؛ ومؤسسات دينية متخصّصة لها طابع ديني أو دَعَوي“.[253]

252 تضم الأمثلة على مثل هذه الكيانات، ولكن لا تقتصر عليها، ”الجمعية الخيرية للقرآن الكريم“ و”شباب من أجل سوريا“ و”جمعية البنيان المرصوص الخيرية“ و”الجمعية الخيرية للمساندة الإنسانية“ و”جمعية شام شريف“.

253 UNHCR, *On Faith–Based Organizations, Local Faith Communities and Faith Leaders*, Geneva: UNHCR, 2014, p. 8.

كما أنّ المفوضية تؤكد أنّ هذه المنظمات كانت باستمرار من بين ”الشركاء التنفيذيين العشرة الأوائل“[254]. أمّا المنظمات المشمولة بالدراسة هنا، فلا تمثِّل قائمة شاملة بجميع المنظمات التي عملت في مناطق سيطرة المعارضة في حلب. لعلّ هنالك منظمات أخرى دينية أو غير دينية لم يكن بوسع هذا الباحث تحديد هويتها أو مكانها. لكنّ الطرائق العملياتية وطبيعة الخدمات التي تقدّمها الكيانات المشمولة بالدراسة تُبرز التوسّع غير المسبوق في الحقل الديني. فقد تشكّلت

المؤسّسات الاجتماعية الدينية بسرعة في المحافظة في مرحلة من النزاع العنيف ما بعد 2012 لتؤدي دور الجهات الفعالة والمستجيبة الرئيسية لاحتياجات المجتمعات المحلية وتخفيف معاناتها. وبذلك، برزت الجهات الفعالة والشبكات الدينية كشبكات دينية موثوقة بإمكانات وصولها إلى المجتمعات المحلية وإيصال المساعدات الإغاثية والإنسانية. من بين واحدٍ وعشرين كياناً دينياً صريحاً، لم تكرّس سوى أربعة منها نشاطاتها للدعوة والتعليم الديني وامتنعت غالباً عن تقديم الخدمات الاجتماعية والإنسانية.[255] فـ"الجمعية الخيرية للقرآن الكريم" مثلاً تحدّد مهمتها كما يلي: "لربط قطاعات المجتمع بـ **القرآن الكريم** عن طريق حفظه وفهمه وتقوية الأنشطة القرآنية من خلال منهجيات عالية الجودة وخبراء مختصّين وبرامج شاملة".[256] تضمّ أنشطة الجمعية الإشراف المباشر على الأنشطة القرآنية في مناطق سيطرة المعارضة، وربط كل حلقات تحفيظ **القرآن** في هذه المناطق، وتوفير الدعم اللوجستي وتحقيق الاستقرار المالي لمدارس الحفظ.[257] ذكرت المنظمة في منشورات أصدرتها في 2016 أنّها طبعت في آذار/ مارس 2016 ووزعت 35515 نسخة من **القرآن**، وقدّمت مساعدات لتسعة وعشرين معهداً ومركزاً قرآنياً إضافة إلى 32467 تلميذاً قرآنياً، ووفّرت للمدرسين تعليماً وتدريباً مهنياً وأنواعاً أخرى من الدعم لـ1487 مدرساً قرآنياً.[258] وفي شهر نيسان/ أبريل التالي، أصدرت المنظمة ووزعت 19058 نسخة من **القرآن** وصلت إلى ثلاثين معهداً ومركزاً قرآنياً (19320 تلميذاً) وقدّمت الدعم إلى 934 مدرساً قرآنياً.[259]

254 UNHCR, *Faith–Based Organizations*.

255 "الجمعية الخيرية للقرآن الكريم" و"مؤسّسة جيل القرآن" و"مؤسّسة الأقصى القرآنية" و"مؤسّسة براعم الإسلام التعليمية".

256 سابقاً في موقع: quransyria.org، (الرابط لم يعد متاحاً).

257 المرجع السابق.

258 كتيب أصدرته المنظمة في آذار/ مارس 2016 (نسخة المؤلف الورقية).

259 كتيب أصدرته المنظمة في نيسان/ أبريل 2016 (نسخة المؤلف الورقية).

أدّت المنظمات الدينية المحض كالمنظمة المذكورة دوراً أساسياً بالشراكة والتنسيق مع مجموعة كبيرة من المنظمات الأخرى التي جمعت بين النشاط الديني وتوفير خدمات إغاثية وإنسانية واجتماعية.[260] فعلى سبيل المثال، تجمع "الجمعية الخيرية للقرآن الكريم" بالشراكة مع "جمعية عثمان بن عفان التنموية" بين الأنشطة الإغاثية والتنموية ومساعٍ تعليمية ودَعَوية تمتد ما بين إدلب وحلب. وفي أحد مراكز المنظمة القرآنية، "مركز عثمان بن عفان التنموي" في مدينة الأتارب في

حلب، تشاركت المنظمتان باستمرار في تنظيم أنشطة اجتماعية. كما أنّ المركز، في مسعىً واضحٍ لتلقين العقيدة الدينية، يستقطب فئات المجتمع السريعة التأثر من خلال الجمع بين دروس التحفيظ وفعاليات ترفيهية تستهدف الأطفال واليافعين. تتضمّن أنشطة "جمعية عثمان بن عفان" تقديم الإغاثة والمعونة استعداداً لفصل الشتاء والمساعدة المالية والحصص الغذائية وإدارة الأفران وتوزيع الخبز وإنشاء المساجد ومخيمات اللجوء. لقد كانت المنظمة واحدةً من أنشط المنظمات في مدينة حلب أثناء الحصار المفروض عليها بين العامين 2015 و2016. [261] كما أنّها سعت صراحةً إلى توحيد النقاب الأسود العادي الذي يغطي كامل الوجه مع العينين. [262]

260 جرت أنشطة المنظمة الأساسية في مراكزها داخل سوريا كـ"مركز أبو عبيدة بن الجراح القرآني" في كفر نوران في حلب.

261 انظر:

youtube.com/watch?v= nVIS MGdOI

262 كتيب أصدرته المنظمة بمناسبة السنة الهجرية 1437 (تشرين الأول/ أكتوبر 2015 – تشرين الأول/ أكتوبر 2016) (نسخة المؤلف الورقية).

لم يكن ممكناً للكيانات التي استطاعت ترسيخ وجودها في مناطق سيطرة المعارضة أن تعمل من دون موافقة المجموعات المسلحة الموجودة في المكان ودعمها الفعّال. في حالة حركة الشباب المسلم في حلب وإدلب مثلاً، قامت جبهة النصرة بتأسيسها بشكل مباشر أواخر 2012. [263] عملت المنظمة كمؤسّسة اجتماعية شاملة تلبي احتياجات السكان المحليين ومن ضمنها خدمات النقل بالحافلات من حي طريق الباب إلى حي المشهد في حلب. لم تكن جميع الكيانات العاملة في مناطق سيطرة المعارضة مقيمة في هذه المناطق، إذ إنّ بعضها زارها فحسب لتقديم الخدمات ثمّ غادر بعد ذلك. بمعزلٍ عن درجة انتماء الجهود الإغاثية والاجتماعية للقوى المسلحة الموجودة في المكان، فقد عملت كمصادر أساسية لإقامة أشكال بديلة عن الحكومة والحفاظ على المستويات الأساسية للعيش التي لم تكن المجموعات المسلحة لتتمكّن من دونها الإبقاء على سيطرتها وتأسيس كيان سياسي بديل. فضلاً عن ذلك، كانت الشبكات الدينية هي الأقنية الأكثر شيوعاً لتقديم الخدمات الإغاثية والاجتماعية. وكما أقرّت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أثبتت المجتمعات المحلية والجهات الفعالة الدينية بمختلف قدراتها أنّها من الشركاء المحليين الأساسيين الذين لولاهم لكان الوصول إلى المستهدَفين وإيصال المعونات إليهم شاقاً للغاية. أدّت الشبكات الدينية من خلال معارفها المحلية وصِلاتها الشعبية دوراً حيوياً لكلٍّ من السكان المحليين والكيانات المانحة. يؤكّد رئيس شبكة إغاثة سوريا الدكتور قيس الديري أنّه حتى المنظمات غير الدينية أو

غير العقدية مثل شبكة إغاثة سوريا غالباً ما اضطُرت إلى الشراكة مع شبكة دينية محلية لإنشاء شبكات معارف وشبكات محلية لتوزيع المعونات.264

263 في حالة حركة الشباب المسلم في حلب وإدلب على سبيل المثال، يقال أنّ جبهة النصرة أسّست المنظمة أواخر 2012. تصريح ورد سابقاً في موقع "زمان الوصل": zamanalwsl.net (لم يعد الرابط متاحاً).

264 مقابلة هاتفية أجراها المؤلف مع قيس الديري، تموز/ يوليو 2017.

تقاسمت المؤسّسات الاجتماعية الدينية المهمة عينها في مناطق سيطرة الحكومة. فمن جانب، بدأت الكيانات الدينية بمهنَنَة عملها والتوسع فيه بطرق غير مسبوقة نظراً إلى عجز الدولة والبلديات عن توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية. تولّت الكيانات الدينية المحلية، ولا سيما من مجموعات الأقليات، مسؤوليات تتضمّن: الخدمات الصحية والطبية، ومتطلبات العيش والمساعدة المالية، وإدارة المدارس، وخدمات توفير المياه والكهرباء وشبكات الصرف الصحي، وإعادة الإعمار، والخدمات التنموية، وتوفير فرص العمل. مُنحت الجهات الفعالة الدينية التي اعتُبرت جديرة بالثقة في مناطق الحكومة صلاحيات غير مسبوقة داخل مجتمعاتها المحلية. فعلى سبيل المثال، ظلّ اتحاد الجمعيات الخيرية في محافظة حلب ينشط باعتدال بعد 2011، بعد أن عينت ديالا الحاج عارف وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل أعضاء مجلس إدارته مباشرة في 2009. 265 كذلك تولت الكيانات الدينية بين مجموعات الأقليات مهمات بلدية على نطاق واسع لتعويض هياكل الدولة وخدماتها المتداعية.266 فقد أشرفت الكيانات الدينية مثلاً على توزيع الكهرباء من خلال مولّدات للكهرباء يملكها القطاع الخاص ويشغّلها.267 كذلك حُفرت آبار ارتوازية في أماكن تابعة للكنائس لتوزيع المياه على السكان المحليين أو توفير إمكانية الوصول إليها وتعويض شُحّها.268 فضلاً عن ذلك، ساعدت "كنيسة اللاتين" في حلب مثلاً في إطلاق كثير من المشاريع الاقتصادية التي اقترحها السكان لترميم أماكن العمل المتضرّرة أو لإعادة تشغيل مشاريع تجارية أُغلقت بسبب الظروف القائمة.269

265 Laura Ruiz de Elvira, ‘State/charities relation in Syria: Between reinforcement, control and coercion’, in *CSS*.

266 تتضمّن الأمثلة ولكن لا تقتصر على: "بطريركية أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس" و"كنيسة اللاتين" و"بطريركية أنطاكية وسائر المشرق للسريان الأرثوذكس".

267 مقابلة أجراها المؤلف مع القس هاروتيون سليميان، وهو رئيس الطائفة الأرمنية الإنجيلية في سوريا، بيروت، تشرين الأول/ أكتوبر 2017.

268 مقابلة هاتفية أجراها المؤلف مع قاطنين في حلب، أيار/ مايو 2017.

269 مقابلة أجراها باحث مساعد مع هـ. م. المقيم في حلب، حزيران/ يونيو 2018، مدينة حلب.

خُصّص الباب الخامس من التشريع الذي صدر مؤخراً (القانون 31 لعام 2018) للجوانب المالية والاقتصادية المتعلقة بوزارة الأوقاف، وهو يتضمّن أحكاماً متعدّدة تتعلّق باستعمال وتنمية الأراضي والعقارات التابعة للوزارة التي تُعدّ أحد أكبر ملّاك الأراضي في سوريا. كذلك يُبيّن الباب الخامس أوجه الاستثمارات الاقتصادية والأنشطة والتوسّعات في الميزانية. تجعل الصلاحيات الاقتصادية الواسعة لوزارة الأوقاف، كما هو مبيّن في الباب الخامس من القانون 31، ميزانية الوزارة أكثر استقلالية وتمنحها مزيداً من الحرية في تحصيل أموالها الخاصة وتنظيمها. إذ تعبّر المادة 89 من الباب الخامس عن زيادة الاستقلالية المالية والمؤسّسية بالسماح للوزارة بتأسيس وإنشاء شركات مالية وتجارية بغرض جمع الأموال. كذلك سيكون بوسع الوزارة إعادة تنظيم عقاراتها وتطويرها لأغراض إسكانية أو سياحية أو تجارية كما تنص المادة 91. وبهذه الطريقة يُضفي القانون 31 طابعاً رسمياً على اقتراح أنّه لم يعد على وزارة الأوقاف والميدان الديني بصورة أعم أن تعمل كمؤسّسة دينية بحدّ ذاتها. بدلاً من ذلك، ستعمل المؤسّسات الدينية رسمياً كجهات فعالة اقتصادية أساساً.

خارج السياق الحلبي، ثمّة أمثلة عدة عن الأنشطة التوزيعية لوزارة الأوقاف. ففي شباط/ فبراير 2017 وبتوجيه رئاسي من بشار الأسد، قدّمت الوزارة 341 دونماً من العقارات لوزارة الإدارة المحلية والبيئة التي نقلت الملكية بدورها إلى سكانٍ محليين.[270] تقع العقارات في ضاحية الرميلة، في مدينة جبلة الساحلية الواقعة في محافظة اللاذقية، وتكتظ منذ أربعة عقود بتجمعات سكنية عشوائية تعذّر على قاطنيها استصدار تراخيص لسكنهم.[271] وقد جرى التوقيع على وثيقة نقل الملكية علناً بين وزير الأوقاف عبد الستار السيد ووزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف بحضور الوجهاء والسكان المحليين. وضعت وسائل إعلام الدولة نقل ملكية الأراضي المعنية في إطار جعلته أشبه بهِبة ممنوحة لأسر من ضحّوا بحياتهم وقاتلوا في سبيل الوطن. لقد عملت وزارة الأوقاف، على غرار الفاعلين الآخرين في الحقل الديني، كإواليّة لتوزيع الثروة والممتلكات.

270 وكالة "سانا"، "بتوجيه من الرئيس الأسد"، 18 شباط/ فبراير 2017.

271 مقابلة ميدانية أجراها باحث مساعد، تشرين الثاني/ نوفمبر 2018.

بعد أن استولت الحكومة على بعض مناطق سيطرة المعارضة كما في مدينة حلب، اعتُبرت الكيانات والأشخاص الذين اضطلعوا بأيّ دور في الحكومة المحلية داخل مناطق سيطرة المعارضة كيانات إرهابية وأشخاصاً إرهابيين واقتُلعت جذورهم من خلال عمليات الترحيل بعد انتهاء المعارك.[272] هذه المناطق التي حرمتها الفصائل المسلحة أول مرة من شبكاتها وهياكلها

المجتمعية المحلية الحكومية، حُرمت مرةً أخرى أيّ شبكات محلية وظيفية بعد استيلاء الحكومة عليها. فضلاً عن ذلك، سُمح للكيانات العاملة في مناطق سيطرة الحكومة بالعمل في مناطق كانت في السابق تحت سيطرة مجموعات المعارضة.[273] بصورة عامّة، امتلكت المناطق التي ظلّت تحت سيطرة الحكومة شبكات دينية أقدر على البقاء ولها ارتباطات أفضل، ما تجلّى في ظروف أفضل للعيش حولها. أمّا المناطق التي خضعت سابقاً لسيطرة المجموعات المتمردة، فقد حُرمت من مثل هذه الظروف.

272 حتى الكيانات الدينية العاملة في مناطق سيطرة المتمردين وشاركت في "اتفاقات المصالحة" التي سلّمت السيطرة للقوات الموالية للحكومة تتعرض لخطر ملاحقة واعتقال القوى الأمنية لها. نسخ إلكترونية لدى المؤلف عن مذكرات توقيف وأوامر بوقف الأنشطة الدينية موجّهة إلى السلطات الدينية المحلية في درعا.

273 مقابلة أجراها المؤلف مع سيدريك براكاش Cedric Prakash، موظف الدعم والاتصالات في "الهيئة اليسوعية لخدمة اللاجئين" في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بيروت، تشرين الثاني/ نوفمبر 2017. انظر أيضاً:

JRS, 'Our Living after Surviving: Al–Sakhour – East Aleppo/2018', 19 March 2018, at jesuitmissions.org.uk

خاتمة

قبل 2011، ضمنت القدرة الإكراهية للدولة والمحاباة الانتقائية والتنافس المحلي بين الشبكات الدينية على المكافآت والموارد التي قدّمها حكم الأسد تكويناً داخلياً تنافسياً يعزّز الترتيبات الزبائنية. ومنذ 2011، برز الحقل الديني في مناطق سيطرة الحكومة والمعارضة على حدٍّ سواء كجهة فاعلة أساسية في المجال العام من خلال الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية أولاً، في حين أُصيبت هياكل الدولة والبلديات بالضمور عملياً. ورغم أنّ الحضور المتنامي للجهات الفاعلة الدينية في المجال العام بدأت مع الانعطاف النيوليبرالي، غير أنّ تهتّك هياكل الدولة بعد 2011 فاقم هذا المسار.

أدّت الكيانات الدينية دوراً حاسماً في التخفيف من معاناة السكان المحليين طوال النزاع. لكنّها أدّت من خلال القيام بذلك دوراً سياسياً كبيراً أيضاً. وبما أنّ قدرة التوريدات حدَّدت إلى حدّ بعيد حصيلة حروب الاستنزاف في مناطق مثل حلب ودمشق، فقد تحوّلت الكيانات الدينية أثناء النزاع السوري إلى سلاح في مواجهة سياسة الموت والحصار والتدهور الاقتصادي وظروف الندرة والحرمان القاسية في مناطق سيطرة الحكومة والمعارضة على حدٍّ سواء. وطالما ظلّت قدرات الدولة الاقتصادية ضعيفة، سيتواصل الاعتماد المتزايد على الحقل الديني لأغراض اجتماعية واقتصادية، وسيستمر تمدّد الحقل الديني في المجال العام من دون توقف.

إنّ الحقل الديني بوصفه شبكة تنظيمية واجتماعية واسعة وغير منسّقة، بمعزلٍ عن الانقسامات الداخلية، قد برز كعقدة مركزية لتداول الموارد الاجتماعية الاقتصادية. عند تقاطع عمليتين وتاريخين (1) أنماط نيوليبرالية لإدارة الاقتصاد (2) ضمور الدولة، نشأ حقل ديني أدى دور نظامٍ توزيعي بديل وأعاد تنظيم المجتمع وعلاقات الدولة بالمجتمع معاً. هكذا، يبرز الحقل الديني كموقع أساسي للنفوذ الاجتماعي وتركيز السلطة الاجتماعية. فهو، من خلال تشكيله العملي للحياة اليومية وتنظيمها، منظِّمٌ اجتماعي على قدم المساواة مع الدولة إن لم يحلّ محلها. بالنظر إلى القدرات الإكراهية لأولئك الذين استولوا على الدولة، يظلّ الحقل الديني والجهات الفعالة ضمنه رهناً بالموقف المتساهل لهياكل السلطة القائمة. لكنّ هيكلة السلطة بين الدولة والدين تحدث، إلى جانب إواليّات الإكراه، من خلال الفعل الاجتماعي من قبيل الأعمال الخيرية ومقدّمي الخدمات الطبية والتعليمية والاقتصادية وخدمات الرعاية. الفعل الاجتماعي إذاً هو مؤسّسات اجتماعية دينية وسياسية لا مناص منها تنتصب "رداً ليس على عجز الدولة عن توفير خدمات الرعاية الاجتماعية فحسب"، بل إنّها تمثِّل بدائل مؤسّسية عن مؤسّسات الدولة.[274]

[274] J. Clark, *Islam, Charity, and Activism: Middle–Class Networks and Social Welfare in Egypt, Jordan, and Yemen* (Indiana: Indiana University Press, 2004), p. 12.

توضّح التبادلات المراجَعة أنّ التمييز التصنيفي بين الخدمات الاجتماعية والأنشطة الدينية غير واضحٍ من الناحية العملية. إذ إنّ الجهات الفعالة الدينية تؤدي من خلال المؤسّسات الاجتماعية دوراً في الهيكلة والتنظيم، وهو ما تقوم به التصورات المرافقة للتديّن والتقوى والورع. فتصورات التديّن وأداء الشعائر الدينية ترتبط على نحوٍ وثيق بالدور الأوسع الذي يؤديه الحقل الديني في المجال العام وقدرته على أن يصبح متشابكاً مع التبادلات والشبكات الاجتماعية الاقتصادية، وبالتالي الحصول على وصولٍ واسع إلى الحياة اليومية وولوجها. فالمؤسّسات الاجتماعية الدينية، رغم تقديم نفسها كمنظمات غير سياسية أو حتى غير دينية كما الحال في المنظمات العقائدية، هي في الحقيقة دينية وسياسية في آنٍ معاً في عملياتها الاجتماعية. إذ إنّ أفعالها الاجتماعية، كما يحاجج سامي زبيدة، توسّع مساحة الدين والتديّن في الميدان العام.[275] تحدث هذه الأفعال بشكلٍ مباشر أو غير مباشر من خلال التطلّعات الصريحة أو الضمنية للالتزام بالشعائر الدينية، أو من خلال مظاهر تحاكي التديّن لمصلحة أشخاص ومجتمعات محلية، تعكس المعايير والقواعد المؤسّسية. ينبغي في المحصلة أن تستند المناقشات بشأن التديّن أو الأشكال السياسية للتديّن في

سوريا إلى التطورات المؤسّسية الجذرية التي تناولها هذا الفصل لتجنّب تشييئ وأصْلَنَة الديناميّات السياسية والثقافية والاجتماعية في سوريا على امتداد العقدين المنصرمين.

275 Sami Zubaida, ‘Islam and Secularism’, *Asian Journal of Social Science*, vol. 33, no. 3, 2005, pp. 438–48.

تتعزّز الهياكل الطائفية، من خلال توسيع التبادلات الاجتماعية الاقتصادية، وفق كثافة التبادلات بين السلطات الدينية أو الطائفية وأوساطها المحلية. توسّعت هذه الهياكل وأوجه التضامن وتعهدت بأن يكون لها حضور دائم. وسوف تعتمد أدوارها الخاصة إلى حدّ كبير على طبيعة الترتيبات الزبائنية على صعيد التجمعات السكانية المحلية. غير أنّ الحقل الديني عموماً سيواصل الإبقاء على تبرير هياكل السلطة القائمة، طالما لا يملك القدرة على تشكيل تحدٍّ مباشر. وبقيامه بذلك سيتوسّع في المجال العام وفي معرض قيامه بذلك يعزّز حكم الأسد ويقوّض الدولة.

المراجع

رضوان زيادة، **السلطة والاستخبارات في سوريا**، بيروت: رياض الريس، 2013.

عدنان سعد الدين، "شاهدٌ على العصر"، مقابلة أجراها أحمد منصور في قناة "الجزيرة"، بُثّت بتاريخ 9 أيلول/ سبتمبر 2012.

جورج جبور، **الفكر السياسي المعاصر في سوريا**، بيروت: المنارة، 1993.

قناة "الجزيرة"، إعلان تأسيس المجلس الإسلامي السوري، 4 نيسان/ أبريل، في موقع: aljazeera.net.

سوسن زكزك، القبيسيات في السياق المجتمعي السوري، جدلية، 5 تموز/ يوليو 2018، على الموقع: jadaliyya.com.

كمال ديب، **تاريخ سوريا المعاصر: من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011**، بيروت: دار النهار، 2011.

هاشم عثمان، **الأحزاب السياسية في سوريا: السرّية والعلنية**، بيروت: رياض الريس، 2001.

وكالة سانا، "بتوجيه من الرئيس الأسد"، الوكالة العربية السورية للأنباء، 18 شباط/ فبراير 2017. موجود بالأصل في موقع: sana.sy، لكنّه لم يعد متاحاً.

يوهانس رايسنر، **الحركات الإسلامية في سوريا**، بيروت: رياض الريس، 2005.

Abdallah Umar, *The Islamic Struggle in Syria*, Berkeley, CA: Mizan, 1983.

Abrutyn, Seth, ‘Reonceptualizing the dynamics of religion as a macro–institutional domain’, *Structure and Dynamics*, vol. 6, no. 3, 2013, pp. 1–31.

Abrutyn, Seth and Turner, Jonathan H., ‘The Old Institutionalism Meets the New Institutionalism’, *Sociological Perspectives*, vol. 54, no. 3, 2011, pp. 283–306.

Azmeh, Shamel, *The Uprising of the Marginalized: A Socio–Economic Perspective of the Syrian Uprising*, London: LSE Middle East Centre Paper Series, issue 6, November 2014.

Balanche, Fabrice, ‘Les municipalités dans la Syrie Baathiste: Déconcentration adminisrative et contrôle politique’, *Revue Tiers Monde*, vol. 193, no. 1, 2008, pp. 169–87.

Barber, Mathiew, ‘Al–Qaeda’s Syrian judiciary: Is it really what al–Jolani makes it out to be?’, *Syria Comment*, 9 Novemeber 2014, at joshualandis.com.

Barout, Muhammad Jamal, *The Past Decade of Syrian History: The Dialectics of Stagnation and Reform*, Doha: Arab Center for Research and Policy Studies, 2012.

de Elvira, Laura Ruiz, and Zintl, Tina, *Civil Society and the State of Syria: The Outsourcing of Social Responsibility*, Boulder, CO: Lynne Rienner, 2012.

de Elvira, Laura Ruiz, ‘State/charities relation in Syria: Between reinforcement, control and coercion’, in Laura Ruiz de Elvira and Tina Zintl, eds, *Civil Society and the State in Syria: The Outsourcing of Social Responsibility*, Boulder, CO: Lynne Rienner, 2012.

de Elvira, Laura Ruiz, and Zintl, Tina, ‘The end of the Ba’thist social contract in Bashar al–Asad’s Syria: Reading sociopolitical transformations through charities and broader benevolent activism’, *International Journal of Middle East Studies* vol. 46, no. 2, 2014, pp. 329–49.

Dickinson, Elizabeth, ‘Playing with fire: Why private Gulf financing for Syria’s extremist rebels risks igniting sectarian conflict at home’, Brookings Project on US Relations with the Islamic World, 6 December 2013, at brookings.edu.

Enab Baladi, ‘Free Independent Syrian Judiciary Council’, 26 January 2016, at english.enabbaladi.net.

Enab Baladi, ‘Judiciary in Aleppo is unable to counter the hegemony of the military’, 26 January 2016, at english.enabbaladi.net.

Haddad, Bassam, *Business Networks in Syria: The Political Economy of Authoritarian Resilience*, Palo Alto, CA: Stanford University Press, 2011.

al–Haj, Abdulrahman, *State and Community: The Political Aspirations of Religious Groups in Syria 2000–2010*, London: Strategic Research and Communication Center, 2011.

Hansen, Thoman Blom, and Stepputat, Finn, ‘Sovereignty revisited’, *Annual Review of Anthropology*, vol. 35, no. 1, 2006, pp. 295–315.

Heydemann, Stephen, *Syria: Revolution from Above*, New York: Routledge, 2002.

Heydemann, Stephen, *Networks of Privilege in the Middle East: The Politics of Economic Reform Revisited*, London: Palgrave, 2004.

Hinnebusch, Reymond, Revolution from Above, London: Routledge, 2001.

al–Kassir, Azzam, ‘Formalizing regime control over Syrian religious affairs’, *Sada: Middle East Analysis*, 14 November 2018, at carnegieendowment.org.

Khatib, Line, *Islamic Revivalism in Syria: The Rise and Fall of Ba’thist Secularism*, New York: Routledge, 2011.

Lefevre, Raphael, *Ashes of Hama: The Muslim Brotherhood in Syria*, New York: Oxford University Press, 2013.

Lund, Aron, ‘Assad’s broken base: The case of Idlib’, *Century Foundation*, 14 July 2016, at tcf.org

Lund, Aron, ‘Syria’s Salafi insurgents: The rise of the Syrian Islamic Front’, Swedish Institute of International Affairs, March 2013, at ui.se.

Pierret, Thomas, *Religion and State in Syria: The Sunni Ulama from Coup to Revolution*, Cambridge: Cambridge University Press, 2013.

Pierret, Thomas, ‘Salafis at war in Syria: Logics of fragmentation and realignment’, in Francesco Cavatorta and Fabio Merone, eds, *Salafism After the Arab Awakening: Contending with People’s Power*, Oxford: Oxford University Press, 2017, pp. 275–313.

Pierret, Thomas, ‘The Syrian Islamic Council’, *Diwan*, 13 May 2014, at carnegiemec. org.

Seale, Patrick, *Asad: The Struggle for the Middle East*, Berkeley, CA: University of California Press, 1989.

Talhami, Ghada, ‘Syria: Islam, Arab Nationalism and the Military’, *Middle East Policy*, vol. 8, no. 4, 2001, pp. 110–27.

UNHCR, *On Faith–Based Organizations, Local Faith Communities and Faith Leaders*, Geneva: UNHCR, 2014.

VanDam, Nikolaos, *The Struggle for Power in Syria*, New York: I.B. Tauris, 2011.

Wellman, Barry, ‘Network analysis: Some basic principles’, *Sociological Theory*, vol. 1, no. 1, 1983, pp. 155–200.

Williams, Raymond, *Keywords: A Vocabulary of Culture and Society*, Oxford: Oxford University Press, 2015

Zubaida, Sami, ‘Islam and Secularism’, *Asian Journal of Social Science*, vol. 33, no. 3, 2005, pp. 438–48.

الفصل الخامس

إقامة أرثوذكسية جديدة
السلطة الدينية الشيعية والمنظومة السياسية (الاضطراب السياسي) في العراق

حارث حسن

لا يفوت المرء وهو يتجوّل في شوارع مدينة الصدر أو النجف وكربلاء أن يلاحظ التكريم المنسّق لشيوخ رجال الدين الشيعة معروضاً على هيئة ملصقات ولوحات جدارية. أعقبت انهيار نظام صدام حسين في 2003 إعادة بناء واسعة للمجال العام للسماح برؤية أكثر للرموز والفاعلين الدينيين الشيعة. فضلاً عن ذلك بات الخطاب الرسمي الجديد يحتفي بدور المرجعية الدينية (سلطة رجال الدين الشيعة) والمرجع الأعلى[276] علي السيستاني. لقد أشادت مقدمة الدستور العراقي لعام 2005 بدعوات المرجعية لتشكيل جمعية تأسيسية منتخبة بكتابة الدستور. كذلك أثنى خطاب رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي في 2017، الذي أعلن فيه تحرير الموصل من "الدولة الإسلامية" (المعروفة باسم الدولة الإسلامية في العراق والشام أو داعش)، على السيستاني الذي أصدر قبل ذلك بنحو ثلاث سنوات فتوى دعا فيها المواطنين إلى الاستنفار دعماً لجهود الجيش في مواجهة داعش.[277] كما أنّ رئيس الوزراء الأسبق عادل عبد المهدي أعلن في تشرين الثاني/ نوفمبر 2019 استقالته من منصبه بعد شهرين من الاحتجاجات على حكومته وعلى النّخبة الحاكمة، مستشهداً بتعليمات المرجعية كدافع وراء قراره.[278]

276 مرجع (جمعها مراجع)، مرتبةٌ دينية مخصّصة لعلماء الدين في المذهب الشيعي الذين اكتسبوا شروط الاجتهاد اللازمة، وهي الاستدلال بغرض استنباط الأحكام الشرعية عندما لا تكون بديهية من المصادر الموثوقة. عدنان فرحان آل قاسم، **الاجتهاد عند الشيعة الإمامية: أدوار وأطوار**، بيروت: دار السلام، 2008، ص. 241–276؛

Mohammad Hashim Kamali, *Principles of Islamic Jurisprudence*, Cambridge: Islamic Texts Society, 1991, p. 40.

277 يمكن العثور على نسخة سمعية بصرية للتصريح على الرابط:

youtube.com/watch?v=NCYH9xCNl2Y

278 هنالك نسخة صوتية متاحة على الرابط:

youtube.com/watch?v=Y–64WcSJQ–U

أصبح الشأن العام في العراق، بعد أن هيمنت عليه في السابق شخصية صدام حسين وأيديولوجيا البعث، موضع تنازع أكثر بعد انهيار المنظومة السياسية السابقة. فقد عكست التجلّيات المكانية والخطابية لتمثيلات الثقافات الفرعية ودون الوطنية درجةً كبيرة من التشظي. كان ثمّة تحوّلات بنيوية في علاقات الدولة بالمجتمع وطبيعة المجتمع السياسي أحدثت تغييرات جوهرية في المواقع النسبية لمختلف الجهات الفعالة الجيوسياسية والمجتمعية. من منظور تحليلي، يُمكّن تداعي منظومة اجتماعية سياسية قائمة جهات فاعلة كانت على الهامش وكانت "موجودة بالفعل كجزء من ذخيرة ثقافية محلية"[279]. تتشكّل هذه الجهات في الأصل عبر التعلّق بالأقارب والجماعات الدينية أو الإثنية، ولا سيما في سياق تقوّضت فيه بشدّة روابط علمانية طوعية. وكما يشير لايتن Layton "قد ينجرف توزيع القوة بعيداً عن الدولة ليصبح مُركّزاً في المنظمات المتنافسة داخل المجتمع المدني"[280].

279 Robert Layton, *Order and Anarchy: Civil Society, Social Disorder and War*, Cambridge: Cambridge University Press, 2006, p. 7.

280 المرجع السابق، ص. 7.

في وسعنا التحدّث في الفترة التي أعقبت سقوط نظام البعث عن اضطراب سياسي للإشارة إلى دولة سائبة تفتقر إلى مركز سلطة راسخ وتتميّز بتبدّل التحالفات والمواقع النسبية للجهات الفاعلة المجتمعية والسياسية. نجم عن انهيار المنظومة السياسية تقوّض مصدر شرعنتها وصراطيتها المهيمنة، ما أدّى إلى نزاعات على السلطة الرمزية ومنافسات على الظهور في الفضاء العام. تميّزت هذه الحالة من الاضطراب بغياب أعراف مهيمنة وتقلب في أُطر المرجعيات، ما أطلق ديناميّات جديدة في ما كان أطرافاً في السابق، ومن ضمنها محاولاتٌ لإعادة تكوين مراكز حول أعراف مهيمنة جديدة. ثمة عمليتان شكّلتا نشوء مراكز جديدة: أولاً، تطييف الهويات الاجتماعية الذي عمّق الانقسامات الإثنية الدينية، ولا سيما بين الجماعتين السُّنية والشيعية؛ ثانياً، إضفاء طابع صراطي هو عملية إعادة تأكيد نهائية، ضمن كلّ مجموعة إثنية دينية وعبر هذه المجموعات، لأعراف مهيمنة جديدة قائمة على مطالبات محدّدة بالسلطة والشرعية. في نهاية المطاف، أحدثت هذه الديناميّات منظومةً سياسية جديدة وصراطية جديدة، ومصادر عُرفية لشرعنة هذه المنظومة. لقد اكتسبت المرجعية الشيعية في عملية إعادة الصياغة هذه مكانة جديدة بوصفها سلطة خارج

نطاق الدستور والمرجعية الأخلاقية الأعلى. وقد أُعيد بناء هيكلها ووظائفها في آن كي ينعكس الموقع المركزي الذي حازته بالنسبة إلى الجهات الفعالة المجتمعية الأخرى، ومن ضمنها الدولة.

الجدير بالذكر أنّ هذه العمليات انطوت على تغيّر جوهري في علاقات المركز بالأطراف. وفي هذا الشأن، تُقدِّم السلطة الدينية الشيعية والعناصر الفعالة من رجال الدين حالةً لافتة من التحرّك من الأطراف إلى المركز، أعادت بموجبها بناء ذاتها كنقاط مرجعية أساسية في التكوينات الجديدة للمنظومة السياسية وصراطيتها الناشئة.

دولة البعث والدين والعناصر الفعالة من رجال الدين

في منظومة ما قبل 2003، شكّل رجال الدين الشيعة جزءاً من الهامش السياسي وتعرّضوا للحجب والرقابة الشديدة من أجهزة الدولة. دأب الفصيل ذو الطابع العلماني الذي سيطر على دولة البعث (1968–2003)، وغلب عليه الطابع السُّني العربي، على محاولة إضعاف أو تفكيك الحوزة، وهي مركز المدارس الدينية وسلطة رجال الدين.[281] فمنذ مطلع سبعينيات القرن العشرين اعتمد البعثيون في مواجهتهم تصاعد النشاط الإسلامي الشيعي نهجاً عدوانياً تجاه الجهات الفعالة الدينية. فقد اتهموا مهدي الحكيم، الابن الأكبر لمحسن الحكيم المرجع الأعلى في ذلك الوقت، بأنّه عميل صهيوني، وأجبروه على الهرب من البلد. كما رحّلوا مئات من الطلبة الإيرانيين الذين يتلقون العلم في حوزات النجف عندما تصاعدت حدّة التوتر مع إيران بسبب الدعم الإيراني للانتفاضة الكردية في شمال البلاد. في 1974، نفّذ النظام حكم الإعدام بمجموعة من الناشطين الإسلاميين الشيعة ومن بينهم رجال دين. وفي 1984، في أعقاب الثورة الإيرانية وصعود صدام حسين إلى أعلى منصب في التسلسل الهرمي للنظام، نُفّذ الإعدام بمحمد باقر الصدر، أحد المرجعيات الناشطة.[282] وفقاً لبعض الإحصاءات، انخفض عدد رجال الدين الشيعة في النجف من قرابة 9000 مطلع سبعينيات القرن العشرين إلى 800 في 1990.[283]

281 Abbas Khadhim, *Hawza Under Siege: A Study in the Baʿth Party Archive*, Boston, MA: Boston University, Institute for Iraqi Studies, 2013.

282 Faleh al–Jabar, *The Shi'ite Movement in Iraq*, London: Saqi, 2003; Yitzhak Nakash, *The Shi'is of Iraq*, 2nd edn, Princeton, NJ: Princeton University Press, 2003.

283 Samuel Helfont, *Compulsion in Religion: Saddam Hussein, Islam, and the Roots of Insurgencies in Iraq*, Oxford: Oxford University Press, 2018, p. 84.

لكنّه لم يكن مجرّد استهداف طائفي، رغم ما وصفه البعض بأنّه انحياز سُنّي في أيديولوجية النظام وهيكل سلطته.[284] فقد كان جزءاً من إستراتيجية الدولة للسيطرة على المجتمع المدني وإضعاف الجهات الفعالة المجتمعية أو استمالتها والسيطرة على الحقل الديني. انخرطت أجهزة الدولة بفعالية في حملة لمراقبة الكيانات الدينية، السُّنية والشيعية في آن، ولتطوير شبكة من رجال الدين الموالين والمتعاونين يمكنها أن تعكس خط تفكير النظام.[285] يؤكّد هذا الوصف تفحصي لوثائق البعث الصادرة في تسعينيات القرن العشرين، الفترة التي تضاعفت فيها جهود النظام لتسخير الدين لمصلحته. في هذه الوثائق، تتضمّن التقارير السلبية المقدّمة من فروع البعث المحلية كلّاً من رجال الدين السُّنة، ولا سيما أصحاب الميول السلفية أو المتطرّفة، ورجال دين شيعة غير موالين.

284 المرجع السابق.

285 المرجع السابق.

بين مطلع سبعينيات القرن العشرين وتسعينياته، نفّذت دولة البعث سياسات توحيد ومركزة ومجانسة مكثّفة، يسّرها الاعتماد المتزايد على عائدات النفط الذي أخلّ، كما يحاجج الخفاجي، بالتوازن بين الدولة والمجتمع على حساب المجتمع.[286] كما أنّ الحرب مع إيران (1980–1988) كثّفت سياسات العسكرة والأمننَة (securitization) التي عزّزت جنوح النظام نحو السيطرة الشمولية على المجتمع والشأن العام. مُنعت مظاهر التديّن والخطابات الدينية والرموز كافة غير المنحازة إلى أيديولوجية النظام أو اقتصرت على هوامش جُعلت غير مرئية. تطوّر الوضع على نحو ملحوظ في تسعينيات القرن العشرين. فالآثار المترتبة على حربين مدمرتين والعقوبات الدولية القاسية المفروضة على العراق أضعفت قدرة النظام على ممارسة الدرجة عينها من الضبط الاجتماعي. وفي حين لم يطرأ أيّ تغيّر أساسي على هدف صدام حسين في تسخير الدين لمصالحه، كما يحاجج هيلفونت Helfont،[287] تضاءلت نسبياً قدرة النظام على التعتيم على التمثيلات الدينية البديلة أو المنافسة. من بين تجلّيات هذه القدرة المتضعضعة انتفاضة 1991 وظهور حركة محمد الصدر وتنامي تأثير السلفية في أوساط الشباب السُّني والموجة المتصاعدة من الشعائرية الشيعية وتنقلات الحجّاج، وحتى مظاهر أكثر ضلالية للتديّن من قبيل الحركات الخلاصية المهدوية.

286 I. al–Khafaji, ‘War as a vehicle for the rise and demise of a state–controlled society: The case of Ba‘thist Iraq’, in Steven Heydemann, ed., *War, Institutions and Social Change in the Middle East*, Berkeley, CA: University of California Press, 2000, pp. 258–91.

287 المرجع السابق.

واصلت الدولة محاولتها السيطرة على الحقل الديني ومنعت أشكال التعبير غير الصراطية من تهديد هيمنتها. ومن المنطلق نفسه، أُكرهت على تبنّي تحوّلات مجتمعية جديدة من ضمنها صعود التديّن الذي كان ظاهرة تتقدّم في أرجاء الشرق الأوسط كافة. وكما يحاجج العظمة[288] وآخرون، كان ازدياد أسلمة الهويات الثقافية الاجتماعية والأعراف في المنطقة ناتجاً عرَضياً لـ"إسلام" استُخدم كدرع في الحرب التي قادتها الولايات المتحدة على الشيوعية وسرّعتها سياسات إعادة الهيكلة بعد الحرب الباردة. لقد سمح تراجع الدولة وتخليها عن العقد السياسي الاشتراكي لمؤسّسات التلقين العقائدي الديني وإنتاج المعرفة التي تموّلها السعودية والنظام الإسلامي الإيراني والدول الخليجية الأخرى بمزيد من التغلغل في المجتمع المدني في المنطقة. فضلاً عن ذلك تحوّلت مرحلة ما بعد الحرب الباردة من الشعبوية ذات الميول اليسارية وبارادايم الدولة التحديثية إلى النيوليبرالية وسياسات الهويات التي أحدثت تكيّفاً هيكلياً وأيديولوجياً ترتّبت عليه آثار مضرّة بالعلمانية في المنطقة. لذلك حتى نظام "علماني"، كنظام البعث" العراقي الذي تحوّل في عهد صدام حسين إلى نظام إرثي، استوعب الأعراف الجديدة للهوية والأخلاقيات الاجتماعية. تجلّى ذلك في اعتماد النظام تبني الحملة الإيمانية وبناء مساجد جديدة ومضاعفة البرامج الدينية التلفزيونية ومعاقبة الأنشطة المحظورة دينياً كبيع المشروبات الكحولية والدعارة.

288 A. al–Azmeh, ‘Postmodern obstructionism and the "Muslim question"’, *Journal for the Study of Religions and Ideologies*, vol. 2, no. 5, 2003, pp. 22–47.

لكنّ الغرض من الأسلمة التي تدعمها الدولة تمثّل في امتطاء الموجة أكثر ممّا تمثّل في تعزيز الجهات الفعالة الدينية المستقلة. وعندما اخترقت رموز التديّن والتقوى الخطابات الرسمية، واصلت أجهزة النظام مراقبة الجهات الفعالة الدينية غير المتواطئة معه والسعي لمعاقبتها. ورفعت على وجه الخصوص مستوى جهودها للتغلغل في الحوزة والمرجعية بهدف إضعاف العناصر المعادية أو غير المتعاونة. هذا هو السبب في تساهل النظام بدايةً مع محمد الصدر عندما تصدّى للشبكات التي يسيطر عليها رجال الدين الإيرانيون في النجف، واعتبار أنّ تصاعد حضوره يشكِّل فرصة لتحقيق هدف تعريب الحوزة الذي اعتبرته حكومة البعث واحداً من أهدافها نظراً إلى انعدام ثقتها بالشبكات الدينية "الأجنبية" في العراق.[289] غير أنّ الصدر أصبح أشدّ ثقةً ومجابهة مثلما تجلّى ذلك في لغته الجريئة في خطبه أيام الجمعة[290] واعتناقه مشروع أسلمة على طرفي نقيض من الأسلمة التي ترعاها الدولة. اتّخذ أحد مظاهر هذا المشروع شكل منشور أصدره الصدر كردّ فعل

على تفعيل القانون القبلي المعروف باسم السّنينة العشائرية لحلّ الخلافات في المناطق القبلية. ازدهرت هذه الممارسات في تسعينيات القرن العشرين، ويُعزى ذلك جزئياً إلى اعتماد الدولة ما وصفها عبد الجبّار بأنّها سياسة إعادة الطابع القبلي لتمكين زعماء القبائل الموالين ونقل بعض سلطة الدولة إليهم على نحو غير رسمي. ندّد الصدر بهذه الممارسات واعتبرها منافية لأحكام الشرع الإسلامي، ودعا شيوخ العشائر بدلاً من ذلك إلى قبول أحكام الشريعة وفقهاء الشيعة كأساس عليهم اعتماده في التعامل مع شؤون الجماعة الأهليّة. عمّم أتباع الصدر هذا المنشور، ودعوا شيوخ العشائر في الجنوب إلى التوقيع عليه لإظهار موافقتهم على توجيهات المرجع. أرسلت هيئات عدة من البعث تقارير بهذا الشأن. وأشار رئيس أحد مكاتب البعث المحلية في أحد هذه التقارير إلى أنّ المقصود من منشور الصدر "استمالة زعماء شيوخ العشائر وإقامة علاقات جيدة بينهم وبين الحوزة لإضعاف دور حزبنا وحكومتنا". وأضاف أنّ "رأينا يتمثّل في منع المتربصين بنا بحزم من التدخّل في هذه الشؤون عبر الذرائع الدينية لتحقيق أهداف سياسية"[291]. أسفر التوتر المتزايد بين الصدر والنظام في نهاية المطاف عن اغتياله في 1999.

289 Khadhim, *Hawza Under Siege.*

290 خلافاً لكبار رجال الدين الشيعة الآخرين الذين يعتقدون أنّ صلاة الجمعة ليست فرضاً ما لم يقمها إمام شرعي وعادل، وهي ليست حالة الإمام الثاني عشر عندما يكون في الغيبة، أعاد الصدر إقامة الصلاة على أساس زعمه أنّه المرجع الأعلم وبالتبعية نائب الإمام الغائب. وهنالك أدلةٌ على قلق النظام من ازدياد أعداد من يأتون من مختلف المناطق لمشاركة جموع المصلين صلاة الصدر. كما أنّ الصدر أوعز إلى ممثّليه بإمامة صلاة الجمعة في مناطقهم واتّباع توجيهات مكتبه في ما يخصّ محتوى خطب الإمام. وهذا يعني عملياً إنشاء شبكة دينية تتنافس مع شبكة تحظى بموافقة الدولة في الشأن العام، حتى لو تجنّب الصدر استخدام لغة صريحة ناقدة للحكومة. ففي مدينة الناصرية، اعتقلت السلطات الإمام الذي عيّنه الصدر ومنعته من أن يَؤمّ الصلاة في 1998، ما أثار احتجاجات أتباعه التي تطوّرت إلى اشتباكات مع قوات الأمن. صعّد الصدر في خطبته التي ألقاها بعد أسبوع لهجته وهدّد باتّخاذ إجراءات أخرى ما لم تطلق السلطات سراح إمام الناصرية والسجناء الصدريين الآخرين. وفقاً لمسؤولٍ أمنيّ سابق كان واضحاً أنّ هذا التصعيد تجاوز كثيراً ما كان مسموحاً ولم يكن السكوت عنه ممكناً. مقابلة هاتفية، 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018. للاطلاع على مزيدٍ من التفاصيل بشأن صلاة الجمعة الخاصة بالصدر وأحداث الناصرية، انظر: عباس الزيدي المياحي، السفير الخامس، على الرابط: wattpad.com؛

Khadhim, *Hawza Under Siege*, pp. 45–50.

تذكر الوثائق التالية في أرشيف حزب البعث في معهد هوفر معلومات ذات صلة بالموضوع:

archive of Baʿth Regional Command Correspondences (BRCC), document number: BRCC: 01_2348_0000_0552.

291 BRCC: 01_2123_0001_0029.

بشأن سياسة إعادة الطابع القبلي في تسعينيات القرن العشرين، انظر:

F. Jabar, 'Shaykhs and ideologues: Detribalization and retribalization in Iraq, 1968–1998', *Middle East Report*, no. 215, 2000, pp. 28–31, 48.

الجهات الفعالة الدينية وانهيار المركز السياسي

كما سبق ورأينا، نجم عن انهيار نظام البعث بعد الغزو الذي قادته الولايات المتحدة في 2003 تشظي المنظومة السياسية القائمة وتفكك علاقات السلطة بين المركز والأطراف. أحدث غياب مركز سياسي مهيمن ديناميّات جديدة على مستويات الدولة وما دون الدولة. وقام جيش الولايات المتحدة وسلطة الائتلاف المؤقتة مقام الحكومة، لكنّهما لم يستطيعا أن يحلّا بالكامل محلّ الأجهزة الأمنية والأيديولوجية المفكَّكة لدولة البعث. تُعزى الصعوبة البالغة لهذه المهمة إلى الاستيلاء السيئ التخطيط لجيش الاحتلال الأجنبي، وحِدّة التنافس بين مختلف القوى المحلية والأجنبية، والافتقار إلى أعراف مهيمنة لما يمكن أن يوصف بأنّه لحظة هوبزية.[292]

292 إشارة إلى فكرة الفيلسوف البريطاني توماس هوبز Thomas Hobbes وهي أنّ السبيل الوحيد لحماية المجتمع المدني يمرّ عبر الخضوع الشامل للسلطة المطلقة للسيادة، أي الدولة التي تفرض سلطانها وقانونها على بلدها. (م.)

أوجد انهيار الدولة المركزية فراغات حاولت الجهات الفعالة المجتمعية غير التابعة للدولة ملأها، خاصّة على المستوى المحلي. مثّلت الشبكات الدينية الشيعية جهةً فعالة رئيسية من هذه الجهات، خصوصاً بالنظر إلى وجود بنية تحتية أساسية كانت أداة فعّالة في بسط نفوذها. ضمّت هذه البنية المساجد أو الحسينيات[293] التي برزت كمراكز مهمة لجمع المعلومات وتداولها ونشرها.[294] تصرّف أئمة الصلاة وممثلو كبار المرجعيات بوصفهم أصواتاً يُعتّد بها تحاول أن تلبي المطلب المحلي بتأطير مرجعية في غياب مراكز السلطة السابقة من قبيل فروع البعث المحلية والأجهزة الأمنية.

293 مفردها حسينية: قاعة للاجتماعات الدينية الشيعية استمدّت اسمها من المكان الذي كانت تُتلى فيه قصة استشهاد الإمام الحسين.

294 D. Patel, workshop presentation, Central European University, 18 June 2017.

غالباً ما حظي كبار المراجع، وعلى رأسهم السيستاني، بجمهور أوسع نطاقاً وشبكات ممثِّلين أكثر انضباطاً مقارنةً بمراجع أخرى. لكنّ رجال دين أقلّ شأناً وأدنى مرتبة، ولا سيما من ينتهجون نهجاً أكثر فعالية، حاولوا تحدي السيستاني وجعل أصواتهم مسموعة. في الحقيقة، كان ذلك سبباً من الأسباب التي حوّلت أماكن العبادة التي تُعتبر منابر رئيسية للتأثير في جماهير أوسع نطاقاً إلى مواقع للتنافس بين مختلف شبكات رجال الدين. فقد سيطر الصدريّون (أتباع محمد الصدر) مثلاً في معاقلهم كمدينة الصدر وحيّ الشعلة في بغداد على معظم المساجد، ومن بينها تلك المتنازع على ملكيتها مع السلفيين في التسعينيات.[295] كذلك قامت شبكة رجل الدين محمد اليعقوبي، أحد المقربين من الصدر، الذي أعلن نفسه مرجعاً بعد 2003 باحتلال مسجد كبير (معروف باسم مسجد الرحمن) بناه النظام السابق في منطقة المنصور وسط بغداد. كما أنّ هيئة علماء المسلمين،

وهي منظمة سُنيّة تأسّست في 2003، سيطرت مدة قصيرة على مسجد كبير آخر بناه النظام السابق أواخر تسعينيات القرن العشرين، أُطلقت عليه تسمية "أمّ المعارك" ثمّ أُعيدت تسميته باسم "أمّ القرى"، وهو اسم من أسماء عدّة لمكة. يمكن إعطاء أمثلة أخرى لمساجد ومدن أخرى. المسألة هنا أنّه في السنوات الأولى التي أعقبت الاحتلال، اشتدّت حدّة التنافس بين مجموعات وشبكات دينية تسعى إلى السيطرة على المواقع الدينية، ولا سيما تلك التي تحظى بقيمة رمزية وجغرافية ومكانية كبيرة. فمقامات الأئمة الشيعة كانت من الأماكن التي تعرّضت لمنازعات متوترة. وكما سأوضّح لاحقاً، كان الاستحقاق الرسمي لشبكة رجال الدين التابعة للسيستاني بالإشراف على المقامات خطوةً أساسية في إعادة تشكيل الحقل الديني لاحقاً.

295 المياحي، السفير الخامس.

فضلاً عن ذلك ساعد توافر قاعدة موارد مستقلة وشبكات قائمة بالفعل رجال الدين الشيعة أكثر من نظرائهم السُّنة. فقد كان رجال الدين السُّنة في غالبيتهم موظفي دولة فقد كثير منهم الحماية والمحسوبية التي وفّرتهما الدولة قبل 2003، ما أتاح لأصوات جديدة أكثر جذرية بالحلول محلهم وزعزعة المنظومة القائمة في المجال الديني السُّني.[296] خلافاً لذلك تمكّن كبار رجال الدين الشيعة من الحفاظ على شبكات مستقلة وقاعدة موارد مستقلة. ورغم أنّ النظام السابق ألحق بهذه الشبكات ضعفاً شديداً، بل إنّ بعضها جرى اختراقه، لكنّها حظيت بفرصة بقاء أفضل بفضل صلاتها بكبار المرجعيات كالسيستاني والصدر. فضلاً عن ذلك شكّل طابع التراتبية الهرمية للسلطة الدينية الشيعية عاملاً مهماً. فقد كان مفهوم وممارسة التقليد، الذي يقضي بأن يقلّد المؤمنون من غير رجال الدين مجتهداً عالِماً في عباداتهم ومعاملاتهم، عاملَيْن مهمين في ارتقاء تقليد طوّر فيه كبار المجتهدين سلطتهم كمرشدين دينيين وزعماء للجماعات الأهليّة. إذ كان كلّ رجل دين كبير، حائزٍ لقب آية الله، يرأس شبكة من الممثلين والطلاب والوكلاء يبسط بها سلطته على الصعيدين المحلي والوطني، وكذلك عبر الحدود الوطنية وفق قاعدته من المقلدين.[297]

296 H. Hasan, ‘Religious authority and the politics of Islamic endowments in Iraq’, Carnegie Middle East Center, 29 March 2019.

297 L. S. Walbridge, ‘Shiism and authority’, in Linda Walbridge, ed., *The Most Learned of the Shia: The Institution of Marjaʿ Taqlid*, Oxford: Oxford University Press, 2011, pp. 3–16; Chibli Mallat, *The Renewal of the Islamic Law: Muhammed Baqri asl–Sadr, Najaf, and Shi’i International*, Cambridge: Cambridge University Press, 1993, pp. 44–5.

أُعيد تأسيس الشبكة الصدرية بعد 2003، غالباً بزعامة مقتدى الصدر (بوصفه تجسيداً لكاريزما والده وفي الآن عينه بوصفه ممثّلاً لكاظم الحائري، أحد آيات الله المقيمين في قُم الذي أوصى محمد الصدر بأن يكون مرجعاً أعلى لدى وفاته). ثمّة رجال دين صدريون آخرون ادّعوا أنّهم خلفاء محمد الصدر، من أمثال محمد اليعقوبي ومحمود الحَسَني الصرخي. لكلّ شبكة من الشبكات الصدرية قسم خاص بها من الداعمين غالباً ما يتداخل مع التقسيمات الجغرافية والاجتماعية الديموغرافية. وقد سيطرت على المساجد وافتتحت مكاتب تتولى مهمات مختلفة: التعليم الديني وتوفير الخدمات الاجتماعية، فضلاً عن إنفاذ القانون في حالة مجموعة مقتدى الصدر (آخذين بالحسبان عدم وجود طرف واضح يحتكر أدوات الإكراه المشروع).

من الجدير بالملاحظة أنّ الشبكات الدينية تمتعت بوضع أفضل من الجمعيات المدنية، لأنّ لديها شبكات قائمة بالفعل ومنابر عامة (المواقع الدينية) تعمل كبنية تحتية، في فرض قدْرٍ من التأثير بغياب مركز سياسي موحَّد. تحت النظام السابق، كانت جمعيات المجتمع المدني الحديثة خاضعة خضوعاً شبه كامل للدولة. لم تتمتع النقابات المهنية واتحادات العمال والطلبة وتجمعات المثقفين بأيّ قدْرٍ من الاستقلالية يتيح لها توطيد رصيدٍ اجتماعي مستقلٍ خاصٍ بها، ومن ثم النجاة من انهيار الدولة. فقد اخترقها البعث كليّاً، ورُبطت قسراً برعاية النظام فلم تتمكّن من تطوير قاعدة موارد مستقلة عن الدولة.

نجح النظام نجاحاً باهراً في إخضاع المجال الديني السُّني واستغلاله لمصالحه. تحقّق هذا النجاح إلى حدّ كبير بفضل تقليد عريق لرجال الدين السُّنة في التماهي مع الدولة، يمكن تعقب آثاره وصولاً إلى الحقبة العثمانية، واعتماد رجال الدين الكبير على رعاية الدولة. وعلى العكس، تمكّن رجال الدين الشيعة، خصوصاً أولئك الأكثر رسوخاً في مجالهم الديني، من البقاء دون الاعتماد على رعاية الدولة. فكبار آيات الله كالسيستاني ومرشده أبي القاسم الخوئي أسّسوا شبكاتهم ومدارسهم عن طريق الخُمس (ضريبة دينية يُلزَم بدفعها سنوياً وفق الفقه الشيعي عامّة الناس، وتؤول حصة منها إلى المرجع المؤهَّل بصورة شخصية أو عبر ممثِّليه)[298]، وإيرادات الأوقاف وتبرعات الأثرياء والجاليات خارج العراق. أوضحت والبريدج Walbridge كيف ساهم الدعم المالي والمؤسّسي الذي قدمته "مؤسّسة الإمام الخوئي الخيرية" و"الفيدرالية العالمية لجاليات الخوجة الإثناعشرية" في لندن في تأكيد مكانة السيستاني كمرجعٍ أعلى في العالم الشيعي.[299] إن

طابع الخُمس العابر للحدود الوطنية ومؤسّسة التقليد ولا مركزية إدارة الإيرادات قد زوّدت شبكات رجال الدين الشيعة بدرجة عالية من الاستقلالية رغم محاولات نظام البعث لإخضاعهم.

298 نظراً إلى غياب توثيقٍ يُعوّل عليه من الصعوبة بمكانٍ تخمين مقدار الخمس الذي يؤديه الشيعي العادي، ومدى تواتره. كان رجال الدين الإيرانيون أكثر اعتماداً على المبالغ المالية التي تقدّمها طبقة التجار الإيرانيين، وكان ذلك أحد أسباب تشكيل تحالفٍ بين رجال الدين والبازار منذ القرن التاسع عشر. لكن معظم الخمس المدفوع لرجال الدين في النجف، في المدة الأخيرة، يأتي حقيقةً من العائلات الثرية والجاليات المقيمة في بلدان الخليج والغرب. مقابلات غير منظّمة أجريت مع صغار رجال الدين في النجف، تشرين الأول/ أكتوبر 2018.

299 وفقاً لوالبريدج تنحدر جماعة الخوجة من الهنود الذين اعتنقوا مذهب الإسماعلية النزارية ويعيش كثيرٌ منهم في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا، وهم مترابطون بشدّةٍ ومنظّمون تنظيماً جيداً. كما أنّهم أثرياء ولديهم تأهيلٌ علميّ عالٍ، وتربطهم بالنجف روابط وثيقة مكرّسة للأعمال الخيرية العالمية الطابع وغير السياسية. أمّا أتباع الخوئي، فاختاروا بدايةً اتّباع شخصيةٍ إيرانية أساساً هي محمد رضا الكلبايكاني لكنّه توفّي في 1993. إنّ نفور السيستاني من المشاركة السياسية العلنية (مثل الخوئي أستاذه والمرجع السابق لجماعة الخوجة) وتماهيه مع النجف كانا عاملين رئيسيين في تفضيل جماعة الخوجة بعد ذلك للسيستاني فضلاً عن اعتراف السيستاني الصريح بمكانة جماعة الخوجة ضمن المجتمع الأوسع للمؤمنين.

L. S. Walbridge, 'Counterreformation: Becoming a *Marja'* in the modern world' (CBM), in Linda Walbridge, ed., *The Most Learned of the Shia: The Institution of Marja' Taqlid*, Oxford: Oxford University Press, 2011, pp. 230–46; Linda Walbridge, *The Thread of Mu'awiyya: The Making of a Marja' Taqlid*, Indianapolis: Ramsay Press, 2014.

تجدر ملاحظة أنّ محمد الصدر حين تحدّى مواقع عائلة الخوئي والسيستاني في الحوزة لم يكن يملك قاعدة موارد مستقلة معتبرة، ما يفسّر حاجته في البداية إلى دعم الدولة. وما إن حصل على اعترافٍ رسمي بمكانته كمرجع شرعي وزعيم للحوزة حتى مُنح صلاحيات من قبيل الإشراف على المدارس الدينية في النجف والحق في الإذن للطلاب الأجانب بتصاريح الإقامة وطلب إعفاء طلاب مختارين من التجنيد العسكري.300 معظم أتباع الصدر من الأطراف الاجتماعية الاقتصادية، وهم في النتيجة لا يقدّمون إيرادات كبيرة. غير أنّ نهج الصدر وأفعاله ساعدت في إعادة تكوين هامش حول سلطته وخطابه، نظراً إلى حاجة الدولة إلى زبائن موثوقين في المجال الديني الشيعي والمطالبة المجتمعية بأُطر مرجعية جديدة في سياق تفشي الفقر وتراجع الدولة ونبذها. من هذا المنطلق تحديداً، ينبغي فهم الحركة الصدرية بوصفها حصيلة التهميش الاجتماعي الاقتصادي ومحاولةً في الوقت عينه لتوسيع الحقل الديني عبر أدوات الأسلمة الاجتماعية. فقيام مقتدى الصدر بتشكيل "جيش المهدي" الذي منحته فتوى من الحائري شرعية دينية نقل مشروع الأسلمة هذا إلى مستوىً جديد، عبر تيسير إنشاء مركز جديد للسلطة الاجتماعية يتنافس مع مراكز ناشئة أخرى، من ضمنها مركز الدولة.

300 المياحي، السفير الخامس؛

CBM, p. 239.

المرجعية كمركز سياسي

إنّ امتلاك رأسمال اجتماعي وشبكات ومنافذ للنشر والتعميم قائمة بالفعل كان أمراً لا غنىً عنه لمنح مزايا تفضيلية لشبكات دينية شيعية معيّنة. لكنّ ذلك لم يكن كافياً لتحديد وزنها النسبي في المجالين الاجتماعي والسياسي، باعتبار أنّ هذين المجالين كانا خاضعين لعملية إعادة هيكلة تشاركت فيها جهات عدّة فعالة: قوات الاحتلال، والمؤسّسات الرسمية، والأحزاب السياسية، وشبكات الأعمال التجارية، والعملاء المحليون وما شابه. أدّت جميع هذه الجهات الفعالة أدواراً في إعادة تشكيل السلطة وعلاقات القوة على الصعيدين المحلي والوطني. فقد كان لمشروع إعادة بناء الدولة الذي شرعت به سلطة الائتلاف المؤقتة وحلفاؤها العراقيون تأثير كبير في هذه العمليات. يسعى بناء الدولة بحكم تعريفه إلى إنشاء مركز سياسي مهيمن عبر إكراه الجهات الفعالة المجتمعية والجيوسياسية والتفاوض معها. لذلك هو يستلزم سياسات لاستمالة المتعاونين ومواجهة المعترضين الذين يقاومون المنظومة الجديدة أو يرفضونها. وعنى ذلك أن تُلقي الولايات المتحدة والنّخبة السياسية الجديدة بوزنها وراء قوىً مجتمعية بعينها، وتُعزّز في النتيجة مواقعها النسبية في مواجهة منافسيها. وبإدماج تلك الأطراف في مجال السلطة الشرعي، زوِّدت بإمكانية الحصول على الدعم المادي والمؤسّسي الذي حُرمه الرافضون. كيف حدث هذا الأمر في الحقل الديني الشيعي وفي ما يخصّ المرجعية الشيعية؟

في سياق الفوضى التي أعقبت الحرب، انتهجت الجهات الدينية الفعالة إستراتيجيات عدّة متوائمة مع مصالحها ووجهات نظرها.[301] تعامل السيستاني، أحد أكثر المرجعيات تقليداً في العالم الشيعي، بحذر مع التحديات والفرص الناجمة عن احتلال الولايات المتحدة. تمّ الكشف عن أسلوبه في الإجابات المدروسة بعناية التي أجاب بها عن أسئلة أتباعه بشأن القضايا المُلحّة من قبيل كيفية التعامل مع البعثيين وأعضاء أجهزة أمن النظام السابقة المتّهمة باقتراف جرائم. هل تنبغي مقاومة قوات الولايات المتحدة بالعنف؟ هل ينبغي للأفراد الاستحواذ على ممتلكات الدولة؟[302]

301 على سبيل المثال، اصطدم الصدريون الذين اعتمدوا أصلاً موقفاً رافضاً للاحتلال مع قوات الولايات المتحدة، ما حدّ من قدرتهم على اكتساب مزيدٍ من النفوذ السياسي داخل مؤسّسات الدولة الوليدة. أثناء الانهيار الشامل والمنازعات الطائفية، تنامت قوّة ميليشيات الصدر بوتيرةٍ متسارعة. كانت الحرب الأهليّة التي اندلعت في بغداد في 2006–2007، والتي تفوّق فيها "جيش المهدي" على الجهاديين السُّنة، أحد الأحداث الرئيسية في تعزيز قوّة الحركة. ولكن بعد صراعات ونزاعات عسكرية مع جيش الولايات المتحدة والقوات العراقية الحليفة، أقرّ مقتدى الصدر بمحدودية قوّته وقرّر المشاركة في العملية السياسية الجديدة، والتخلي تالياً عن بعض القناعات الجذرية لحركته. أمّا المجموعات الأخرى مثل المجلس الأعلى الإسلامي العراقي الذي تقوده عائلة الحكيم، المعروف سابقاً باسم "المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق"، والذي عاد أعضاؤه وميليشياته من إيران، فمضى في عملية إعادة تكّيف أيضاً. لقده اختار المشاركة في المؤسّسات المشكّلة حديثاً لافتقاره إلى الدعم الشعبي الكبير الذي

يتمتع به الصدر، بتأمين مقعدٍ في "مجلس الحكم الانتقالي" المؤلف من 25 عضواً وبإدماج عناصر ميليشياته في أجهزة الأمن الجديدة، وهي خطوةٌ استنسخها الصدريون لاحقاً. للاطلاع على مزيدٍ من التفاصيل، انظر:

Crisis Group, 'The Shiite politics in Iraq: The role of the Supreme Council', *International Crisis Group: Middle East Report no. 70*, 15 November 2007.

302 نشر ممثّل السيستاني في بيروت أمثلةً عن هذه الأسئلة. انظر: حامد الخفاف، **النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية**، بيروت: دار المؤرخ العربي، 2009.

تلقّى كبار رجال الدين الآخرون أسئلةً مماثلة أيضاً، لكنّهم تعاملوا معها بطريقة مختلفة. أصدر الحائري على سبيل المثال فتاوىً أو تصريحات اختلفت في لهجتها ومحتواها عن تلك التي أعلنها السيستاني، فقد كانت عدائية بكلّ ما في الكلمة من معنىً وعقائدية صراحة.[303] تميّز السيستاني عن غيره من المرجعيات بصفتين. فأولاً كان يُنظر إليه بوصفه السلطة الدينية الأعلى، فكان من المتوقع أن تحمل توجيهاته وزناً أكبر وأن يلتزمها عددٌ أكبر من الأشخاص. ثانياً اعتمد مواقف محسوبةً بعناية وآمنةً إلى أبعد الحدود، وضعته في موقع الوسيط بين وجهات النظر/ المجموعات المتنافسة وحافظت في الوقت عينه على رأسماله الاجتماعي بوصفه المرجعية العليا. لم يكن ممالئاً صراحةً للاحتلال الأميركي ولا خصماً متشدّداً له. إذ إنّه أيّد انتقالاً سريعاً للسلطة إلى حكومة عراقية من دون أن يدعو العراقيين إلى اللجوء إلى مقاومة القوات الأجنبية بالعنف. لقد أكّد في بعض تصريحاته الطابع الأبوي لسلطته، مشدّداً على عدم اهتمامه بصغائر السياسة. ففي إجابة مكتب السيستاني مثلاً عن سؤال طرحته صحيفة *The New York Times* بشأن المنازعات داخل الحوزة، علّق بأنّ المرجع "فوق المنازعات وأنّه يشمل الجميع برعايته".[304]

303 مثلاً، في حين حثّ السيستاني أتباعه على تجنّب أعمالٍ انتقامية ضدّ الأعضاء السابقين في النظام وترك البتّ في أمرهم لـ"المحاكم الشرعية"، أباح الحائري إهدار دم البعثيين (عدا أولئك الذين انضموا إلى الحزب مكرهين أو من أجل منفعةٍ مادية). من الممكن مشاهدة بيان الحائري في موقعه على الرابط: rb.gy/lsmpp7

304 الخفاف، **النصوص الصادرة...**، ص. 19.

اتّسمت الحاجة الأميركية إلى محاور يثق به الشيعة العراقيون بأهمية مماثلة. فقد أصبح الطيف السياسي الشيعي منقسماً بين مجموعات عادت من المنفى، مثل المجلس الأعلى الإسلامي العراقي وحزب الدعوة ومنظمة العمل الإسلامي والمؤتمر الوطني العراقي بزعامة أحمد الجلبي، ومجموعات كانت في العراق وقت الغزو، وفي المقام الأول الصدريّون. اختارت غالبية مجموعات المنفى اتّباع نهج براغماتي في التعامل مع الاحتلال الأميركي، بينما عارض الصدريّون الاحتلال والعملية السياسية التي تدعمها الولايات المتحدة. بدا السيستاني كلاعب يستطيع أن يرجّح أحد هذين الموقفين. أوضح بول بريمر Paul Bremer، رئيس سلطة الائتلاف

المؤقتة، في مذكّراته أنّه كان يتفاوض تفاوضاً غير مباشر مع السيستاني بخصوص الخطط الانتقالية[305] آملاً أن ينزع هذا التفاوض الشرعية عن المعارضين المتشدّدين لخططه.

305 أبلغ بريمر المؤلف بأنّ الممثّلين الأميركيين ناقشوا مسألة المجلس المؤقت مع مجموعةٍ صغيرة مؤلّفة من سبعة عراقيين، لكنّه اكتشف أنّها مجموعة غير تمثيلية: جميعهم منفيون (عدا الأكراد)، وجميعهم رجال، وبعض السُّنة (من غير الأكراد)، ولا يوجد بينهم تركماني أو مسيحي أو أيزيدي... إلخ. وقال إنّ هذه المجموعة رفضت اقتراحه أنّ عليهم إيجاد طريقةٍ لتوسيع مجموعتهم. هكذا، وبالعمل مع ممثّل الأمم المتحدة، أرسلت سلطة الائتلاف المؤقتة موظفين يتحدثون العربية إلى جميع مناطق العراق للبحث عن مرشّحين محتملين للحكومة المؤقتة يكونون أكثر تمثيلاً من أعضاء المجموعة السبعة. توصّل الموظفون في الشهرين التاليين إلى قائمة من 85 مرشّحاً. ”في هذه المرحلة من العملية، تعاون الزعماء الشيعة مع الائتلاف بتوجيه من آية الله العظمى السيستاني، لكنّهم أوضحوا أنّه طالما أنّ الشيعة يشكّلون غالبية السكان العراقيين لا بدّ أن تكون لهم غالبية في المجلس المؤقت الذي لم يتحدّد اسمه بعد. فجّر هذا سلسلةً من الاحتجاجات لدى المجموعات الرئيسية الأخرى، مع إصرار الأكراد على أنّهم يمثّلون 40% من السكان. واحتجّ السُّنة بأنّهم في الواقع يشكّلون الغالبية“. مقابلة أجراها المؤلف عبر البريد الإلكتروني، 21 تموز/ يوليو 2015. انظر أيضاً:

Paul Bremer and Malcolm McConnell, *My Year in Iraq: The Struggle to Build a Future of Hope*, New York: Simon & Schuster, 2006.

فضلاً عن ذلك كان البارادايم الذي حكم ”الانتقال الديموقراطي“ في العراق، وأعطى الأولوية للتمثيل الإثني الديني، أداةً فعّالة في شرعنة أدوار زعماء الطوائف/ الجماعات الأهليّة. إنّ ميل مسؤولي الولايات المتحدة ومجموعات المعارضة العراقية إلى تصوّر المجتمع العراقي من الناحية الثقافوية بوصفه ينقسم إلى ”مكوّناتٍ“ إثنية دينية، وفي المقام الأول سُنّة وشيعة وأكراد، قد مكّن الجهات الفعالة الدينية تلقائياً عبر جعل الدين الواسم الأساسي للهوية الاجتماعية. سمح هذا الأمر، إلى جانب ضعف الأحزاب السياسية والمنظمات المجتمعية التطوعية، للمرجعية بأنّ تعمل كسلطة نهائية داخل المجتمع المحلي الشيعي. لقد عجّلت في تزايد تسييس الانتماءات الدينية/ الطائفية عمليةُ التطييف التي تجّلت على الصعيد المؤسّسي في النموذج التوافقي للحكم، وعلى الصعيد الاجتماعي في العنف الطائفي وتعميق الفصل الجغرافي الديموغرافي.

واجهت هذه المسارات بدرجاتٍ متفاوتة ديناميّاتٌ أخرى لإلغاء عمليات التطييف، تتضمّن محاولات لإحياء الدولة المركزية وتوطيد سلطتها بمعزل عن السلطات الإثنية الدينية. لكنّ ذلك لم يحُل دون شرعنة المرجعية كسلطة خارج الدستور، أساساً باعتبار أنّ السكان الشيعة يشكّلون الغالبية الديموغرافية (قرابة 60% من السكان) والدور المهيمن للإسلاميين الشيعة في مؤسّسات الدولة الجديدة. إذ إنّ كبار السياسيين الشيعة استشهدوا بانتظام بتوجيه المرجعية في معرض الإشارة إلى السلطة الأخلاقية الأعلى. غير أنّ هذه المرجعية لم تكن مجرد مرجعية أخلاقية، فقد أدّى السيستاني أدواراً سياسية حاسمة أيضاً. عُدّ مكتبه مثلاً مساهماً أساسياً في تشكيل الائتلاف العراقي الموحَّد، وهو مظلّةٌ تغلب عليها الأحزاب الإسلامية الشيعية وفازت في 2005 في

انتخابات المجلس الوطني العراقي الذي أخذ على عاتقه مسؤولية كتابة الدستور العراقي. كما أنّ اعتراض السيستاني على محاولة رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي البقاء في منصبه لولاية ثالثة أكره الحزب على اختيار مرشح جديد للمنصب في 2014. [306] كذلك كانت فتواه التي دعا فيها العراقيين في 2014 للالتحاق بالقوى الأمنية لقتال داعش مثالاً آخر على تلك الأدوار.[307] فضلاً عن ذلك إنّ رئيس الوزراء العراقي الأسبق حيدر العبادي قال في مقابلة تلفزيونية إنّه قدّم إلى مكتب المرجع الأعلى خطةً حكومية كاملة كي يُظهر أنّه يتبع فعلياً توجيه المرجعية في ما يخصّ سياسة الحكومة في الإصلاح ومكافحة الفساد.[308] ثمّة أمثلة كثيرة أخرى تشير إلى أنّ مكانة المرجع الأعلى كأعلى سلطة أخلاقية وسلطة خارج الدستور قد استُبطنت في الخطاب السياسي/ الممارسة السياسية.

306 للاطلاع على مزيدٍ من التفاصيل، انظر:

H. H. al–Qarawee, ‘Sistani, Iran and the future of Shi’i clerical authority in Iraq’, *Middle East Brief*, no. 105, Waltham, MA: Brandeis University: Crown Center for Middle East Studies, 2017.

307 نسخة فيديو الفتوى متاحة على الرابط:

youtube.com/watch?v=o7UwVnLfTgQ

308 المقابلة متاحة على الرابط:

www.youtube.com/watch?v=2ihruIgAt_Y

هنالك تفسيران رئيسان لهذا الأمر. أولاً بالنظر إلى استمرار هشاشة الدولة، تعزّزت مواقع الفاعلين المجتمعيين الذين امتلكوا شرعيةً جزئية (دينية، إثنية، إرثيّة). فقد استحدثت إعادة صياغة علاقات القوة نظاماً إرثيّاً محدثاً للحكم، إذ غاب باستمرار وضوح معالم الحدود بين ما هو رسمي وما هو غير رسمي. ثانياً ميّز ما أطلق عليه حدّاد بناء دولة متمركزة حول الشيعة إعادة إنشاء مركز سياسيّ جديد ضمنت فيه الفصائل الإسلامية الشيعية موقعاً مهيمناً.[309] أصبحت ثقافة النزعة الشيعية بفضل هذا الموقع الراسخ في المركز مكوّناً أساسياً من مكوّنات التيار السائد بعد سنوات طويلة من التهميش الذي فرضته الأنظمة العلمانية التي هيمن عليها السنة. أعادت هذه الثقافة إلى الواجهة عنصرين أساسيين: التبجيل العام للمرجعية الشيعية التي تمثّل وفق الخطاب الفقهي والعقائدي الشيعي النيابة عن الإمام الغائب، والاحتفال بالتقاليد الشيعية بعد أن تحوّلت من ممارسات مهمَّشة ومستترة ومشبوهة إلى أعياد وطنية.[310]

309 F. Haddad, ‘Shia–centric state building and Sunni rejection in post–2003 Iraq’, *Carnegie Endowment for International Peace*, 7 January 2016.

310 غالباً ما تنطوي الشعائر الشيعية على الحج إلى مواقع المقامات وإقامة الشعائر التي رفضها السلفيون السُنّة واعتبرتها النخب العلمانية متخلّفة. لذلك لم يكن يُحتفى بها في الخطاب الرسمي سابقاً، وعُدّ بعضها كـ"عيد الغدير" مثيراً للشقاق والطائفية الصريحة، ولا سيما في حقبة البعث. وبالفعل، فرضت حكومة صدام حسين تقييداتٍ صارمة على هذه الشعائر وحظرت بعضها مثل "ركضة طويريج" في عاشوراء وممارسة التطبير التي تتضمّن ضرب المرء رأسه بأدواتٍ حادّة تتسبب في جريان الدم، والقصد منها التعبير عن الحزن على "استشهاد" الإمام الحسين.

لذلك، يمكننا القول إنّ التكوينات الناشئة للسلطة جعلت من سلطة رجال الدين الشيعة مؤسّسة وطنية من دون التضحية بطابعها الطائفي والعابر للحدود الوطنية. لم يكن ذلك ممكناً إلّا بالتمايز المتزايد بين المرجع بوصفه فقيهاً يقدم أحكاماً شرعية لمقلديه في أرجاء العالم، والمرجعية بوصفها كيان جماعة أهليّة يقدّم توجيهات سياسية وأخلاقية إلى الجماعة الشيعية في العراق.

إعادة تأسيس المركز الديني

اقترنت المكانة السياسية التي حظي بها السيستاني بعد 2003 بإعادة تأسيس مكانته كأعلى سلطة في الميدان الديني الشيعي وإضفاء طابع رسميّ عليها. تجلّى هذا في ترتيبات قانونية جديدة نظّمت العلاقة بين الدولة والمرجعية في إدارة الحقل الديني، ولا سيما الأوقاف والمقامات الشيعية.[311] سلّمت الحكومات العراقية السابقة بدور محدود تؤديه سلطة رجال الدين في ما يخصّ إدارة المقامات (المعروفة باسم العتبات المقدسة). فقد منحت تنظيمات 1950 [312] و1966 [313] و1968 [314] المتعلقة بإدارة المقامات والأوقاف المرجع الأعلى في النجف حقّ تعيين ممثّل في لجنة تتولى مراقبة مديري المقامات وتقديم المشورة لهم. تغيّر هذا الأمر في 1981 عندما وسّعت حكومة البعث مهمات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية كي تفرض مزيداً من السيطرة على الحقل الديني.[315] وأصدرت الحكومة بعد عامين تنظيمات جديدة للعتبات المقدسة، أوقفت فيها أيّ دور للمرجع الشيعي الأعلى في إدارتها. فضلاً عن ذلك ألغت هذه التنظيمات شرطاً يمنع السادن (متولّي المقام) من أن يكون له انتماء سياسي، ما سمح بارتقاء بعثيين لشغل هذا الموقع، وهو ما أصبح منذ ذلك الوقت حال معظم السدنة. من الواضح أنّ الهدف من تلك التعديلات كان فرض مزيد من السيطرة على الفضاءات الشيعية المقدسة ومنع العناصر غير الموالية من استخدام منابر المقامات لأنشطة معادية.[316]

311 نُشرت نسخةٌ مشابهة من فقرات هذا القسم في:

Harith Hasan al–Qarawee, ‘The ”formal“ Marjaʿ: Shi’i clerical authority and the state in post–2003 Iraq’ (FMS), *British Journal for Middle East Studies*, vol. 46, no. 3, 2018, pp. 481–97.

312 **الوقائع العراقية**، أنظمة العتبات المقدسة والمزارات الشيعية الشريفة، العدد 42، 1959.

313 المرجع السابق، قانون إدارة العتبات المقدسة والمزارات الشيعية الشريفة، العدد 25، 1966.

314 المرجع السابق، أنظمة العتبات والمزارات الشيعية الشريفة، العدد 21، 1969.

315 المرجع السابق، قانون وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، رقم 50، 1981.

316 FMS.

اعترضت الأحزاب الشيعية على سياسة البعث الدينية بوصفها مناهضة للدين ومتمركزة حول السُّنية في آن. وعملت على إلغاء وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بعد 2003 لتحلّ محلّها هيئات جديدة لإدارة الممتلكات والأوقاف الدينية لكلّ طائفة على حدة. تضمّن هذا توزيع سلطة الإشراف على الأوقاف الإسلامية والمقامات بين ديوان الوقف الشيعي وديوان الوقف السُّني. في 2012، أدى مكتب السيستاني دوراً رئيسياً في حثّ مجلس النواب والحكومة على إصدار قانون جديد ينظّم رسمياً مسؤوليّات ديوان الوقف الشيعي[317] ويمنح المرجع الأعلى دوراً أكثر أهميةً في إدارته. فوفقاً لهذا القانون[318] يقوم رئيس الوزراء بالتشاور مع المرجع الأعلى بتعيين رئيس الديوان الذي يحمل رتبة وزير. تنصّ المادة 13 من القانون على أنّ الديوان مسؤول عن إدارة أيّ وقف ليس له متولٍّ خاص أو نُقل إلى سلطته من قبل الواقف أو المرجع الديني. وتُلزم المادة 14 الديوان اتباع الفقه الشيعي ورأي المرجع الأعلى في تعيين متولّي الأوقاف والمقامات. فضلاً عن ذلك تنصّ المادة 15 على عدم تولّي الديوان شؤون المدارس الدينية وغيرها من الأوقاف التابعة للحوزات العلمية ولا يتدخّل في شيء من أمورها إلّا بموافقة المرجع الديني الأعلى.[319]

317 مقابلة أجراها المؤلف مع حامد الخفاف، المتحدث باسم السيستاني، بيروت، تشرين الثاني/ نوفمبر 2016.

318 **الوقائع العراقية**، قانون مكتب الأوقاف الشيعية، رقم 57، 2012.

319 FMS.

ثمّة مسألةٌ أخرى مثيرة للقلق تمثّلت في مقامات الأئمة الشيعة في مدن النجف وكربلاء والكاظمية وسامراء التي تستقبل كلّ عام ملايين الحجاج فضلاً عن تلقيها مبالغ كبيرة من التبرعات الشخصية وتبرعات الجاليات والمنظمات الشيعية ودعمها المالي في أرجاء العالم كافة. رُفعت القيود التي فرضتها حكومة صدام حسين على حركة الحجاج وشعائرهم بعد سقوطه، ما أسفر عن إحياء ملحوظ لتلك الشعائر. فضلاً عن ذلك تنافست مجموعات شيعية عدة على السيطرة أو المشاركة في السيطرة على المقامات، ما أدّى في بعض الأحيان إلى صدامات مسلحة مع قوات الأمن. ففي كانون الأول/ ديسمبر 2005، أقرّ مجلس النواب قانوناً جديداً لـ"إدارة العتبات المقدسة والمزارات الشيعية الشريفة"[320]. استحدث القانون الجديد دائرةً خاصة مرتبطة بديوان الوقف الشيعي للإشراف على المقامات بالتشاور مع سلطة رجال الدين. وفقاً للمادة الرابعة من هذا القانون

يعيّن رئيس ديوان الوقف الشيعي كبار مديري المقامات الرئيسية لكن ينبغي أن يحظى المرشحون بموافقة المرجع الأعلى.

320 **الوقائع العراقية**، إدارة العتبات المقدسة والمزارات الشيعية الشريفة، العدد 19، 2005.

منذ إنفاذ هذا القانون، عيّن مكتب السيستاني أو وافق على تعيين كبار مسؤولي هذه المقامات الذين يحمل كلّ منهم لقب أمين عام. وبناءً على محادثات مع السكان المحليين ومقابلات مع مسؤولين في مقامات مدينة كربلاء بدا واضحاً أنّ كبار المسؤولين برزوا كشخصياتٍ تتمتع بنفوذ واسع في المدينة بفضل ارتباطاتهم بالسيستاني وبالمكانة المقدّسة لتلك المقامات في المذهب الشيعي إضافةً إلى أنّهم عملوا ممثّلين للمرجع الأعلى ومتحدثين باسمه.[321] فقد أصبحت خطب الجمعة التي يلقونها مناسبات لإيصال تعاليمه إلى الجمهور، ومن ثم بسط سلطته خارج الحوزة العلمية والحوزات الدينية في النجف. فعلى سبيل المثال، أعلن عبد المهدي الكربلائي، ممثّل السيستاني والمشرف الأعلى على مقام الإمام الحسين، في خطبة الجمعة 14 حزيران/ يونيو 2014 فتوى المرجع بإعلان الجهاد على داعش. بناءً على ذلك، وبإقصاء أيّ صوتٍ آخر من أصوات رجال الدين عن المنابر الدينية المرموقة، كرّس القانون سلطة السيستاني غير المتنازع عليها بوصفه المرجع الأعلى المعترف به رسمياً.[322]

321 مقابلات غير منظّمة مع سكان محليين ومسؤولين في مقامي الإمام الحسين والإمام العباس، كربلاء، شباط/ فبراير 2016 وآذار/ مارس 2017.

322 FMS.

عزّز مديرو المقامات وزنهم على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي بالاعتماد على السلطة المكتسبة حديثاً التي استمدّوها من ارتباطهم بالمرجع الأعلى. وخصّصوا الموارد التي جرى توفيرها عبر التبرعات الدينية ومخصّصات ديوان الوقف الشيعي لتنفيذ خططٍ طموحة، لإعادة بناء مرافق المقامات وتوسيعها وتحسينها، تضمّنت التعاقد مع شركاتٍ محلية وأجنبية وتوظيف أعداد كبيرة من العاملين الدائمين والمؤقتين. فعلى سبيل المثال، شيّدت إدارتا مقامي الإمام الحسين والإمام العباس مجمعاتٍ كبيرة جديدة على الطرقات الواصلة بين كربلاء وكلٍّ من النجف وبغداد لاستقبال الحجاج واستضافتهم وخدمتهم.[323] شملت تلك المشاريع أحياناً استثمارات وخدمات خارج نطاق الاختصاص الديني. ففي 2016، وقّعت إدارة مقام الإمام الحسين عقداً مع شركة بريطانية لبناء مطار في المدينة، وهي مسؤولية غالباً ما تقع على عاتق الحكومة المركزية أو الحكومات المحلية.[324] كما أنّ إدارة مقام الإمام العباس شكّلت شركةً للاستثمارات العامة تُدعى

”شبكة الكفيل العالمية“.[325] قامت الشركة حتى الآن بتنفيذ مشاريع عدّة من قبيل بناء المستشفيات والمدارس الخاصة وإنشاء مزارع ومصانع للمنتجات الغذائية.

323 تستند هذه المعلومة إلى ملاحظات المؤلف وإلى مقابلات أجراها مع السكان المحليين.

324 للاطلاع على مزيدٍ من المعلومات، انظر:

K. al–Ansari, ‘U.K. company building Iraq airport to fly millions of pilgrims’, Bloomberg, 24 January 2017.

325 أفاد سكانٌ محليون بأنّ الشركة أصبحت واحدةً من أكثر الكيانات الاقتصادية نفوذاً في كربلاء. شاهدتُ عدداً من منتجاتها في الأسواق المحلية. انظر موقع الشركة على الرابط: alkaf–eelinv.com (لم يعد الرابط فعّالاً).

لعلّ الأكثر أهميّةً أنّ إدارات المقامات شكّلت ميليشيات مسلحة للمشاركة في قتال داعش تحت مظلّة ما صار يُعرف باسم قوات الحشد الشعبي. ومن بين تلك الميليشيات ”لواء علي الأكبر“ الذي شكّلته إدارة مقام الحسين وموّلته، و”فرقة الإمام علي القتالية“ (التابعة لإدارة مقام الإمام علي) وفرقة العباس القتالية (التابعة لإدارة مقام العباس).[326] تُسمّى هذه المجموعات أحياناً بلغة العراقيين العاديين الدارجة بـ”حشد“ السيستاني، لتمييزها عن مجموعات تدعمها الحكومة الإيرانية. أصبح هذا التمييز أكثر أهمية مع زيادة حدّة التباينات بين الخامنئي، المرشد الأعلى الإيراني، والسيستاني بخصوص أهداف الميليشيات الشيعية وتوصيفها.[327]

326 غالباً ما يُحتفى بالعلاقات بين هذه المجموعات وإدارات المقامات في إعلاناتٍ عامة تقوم بها تلك الإدارات. انظر مثلاً قنوات كربلاء على الرابط: rb.gy/bqakum والعتبة الحسينية على الرابط: imamhussain.org.

327 FMS.

أوجدت أنشطة ومشاريع إدارات المقامات شبكات جديدة بمجموعة مصالح متمايزة ونفوذ متزايد في الميدانيين السياسي والاجتماعي. إذ إنّ للمقامات الشيعية رمزية كبيرة وتأثيرات مادية يمكن أن تعزّز المكانة الاجتماعية السياسية لمن يقومون بإدارتها. يعتقد كثيرٌ من الناس في كربلاء أنّ إدارات المقامات أصبحت جهاتٍ مؤثّرة للغاية في المدينة. بل إنّ بعضهم فضّل المشاريع والخدمات التي تقوم بها هذه الإدارات على تلك التي تقوم بها الحكومة المحلية السيئة السمعة بسبب فسادها وانعدام كفاءتها.[328] وهذا لا يعني أنّ إدارات المقامات لم تتعرض لاتهاماتٍ بالفساد.[329] لكنّ ارتباطها بفضاءٍ مقدّس وبسلطة رجال الدين فضلاً عن إدارتها التي كانت أشبه بإدارة الهيئات الخاصة والهيئات غير الحكومية منحها أفضليةً كبيرة مقارنةً بالمؤسّسات العامة التي تتّسم ببيروقراطية عالية وتنظيمٍ شديد.[330]

328 أخبرني بعض السكان المحليين بأنّهم يفضلون الخدمات التي توفّرها إدارات المقامات على تلك التي تقدّمها الحكومة المحلية.

329 رغم التصوّر الإيجابي الشائع، وجّه بعض الأشخاص انتقاداتٍ إلى المحاباة والمحسوبية في الطريقة التي تُدار بها المقامات ومواردها.

330 FMS.

لهذه الأسباب، قد يكون لشبكات المصالح هذه تأثيرٌ قويّ في اختيار المرجع الأعلى التالي ومقاومة محاولات التغيير الجذري للترتيبات القائمة الخاصّة بإدارة المقامات. تلك الإدارات التي تقدّم مثالاً عن التداخل بين الرسمي (ديوان الوقف الشيعي التابع للدولة) واللارسمي (المرجع الأعلى) وكانت التجسيد الأمثل للآليات الفريدة التي أصبحت بها سلطة رجال الدين الشيعة لاعباً أساسياً في إعادة تشكيل المنظومة الاجتماعية السياسية في عراق ما بعد 2003. 331

331 FMS.

بطبيعة الحال، هَمّشت إعادة تأسيس مركز دينيّ جديد مجموعاتٍ دينية شكّكت بالصراطية الجديدة أو تحدّتها. هذا ما كانت عليه حال الجهاديين السُّنة الذين اعترضوا بطريقة عنيفة على المنظومة الناشئة. استمر فاعلون عديدون في التنازع على الحقل الديني السُّني، وتواصل ذلك عبر عملية إعادة التشكيل. كما أنّ الدولة استعادت شيئاً من سلطتها المفقودة في تحديد نطاق السلطة والشرعية في هذا الحقل، أساساً من ديوان الوقف السُّني.332

332 للاطلاع على مزيدٍ من التفاصيل بشأن التحوّلات في الحقل الديني السُّني في عراق ما بعد 2003، انظر:

Hasan, Harith, ‘Religious authority’.

في الحقل الديني الشيعي، تعرّضت المجموعات المناوئة لرجال الدين أو تلك التي اعترضت على سلطة رجال الدين القائمة للوصم بالعار أو أصبحت عُرضةً لأعمال العنف. هكذا كانت حال حركة أُخرَويّة تُدعى "جُند السماء" ادّعى زعيمها أنّه المهدي المنتظر. وفق الرواية الرسمية، قاد ذلك الزعيم مسيرةً في النجف في 2007 للاستيلاء على مقام الإمام علي وقتْل العلماء. هاجمت القوات العراقية تجمّعاً للمجموعة في منطقة مزارع الزرقاء شمالي النجف وقتلته مع مئتين من أتباعه.333 كذلك واجه محمود الحَسَني الصّرخي، وهو تلميذٌ سابق لمحمد الصدر أعلن نفسه مرجعاً، قوات الأمن العراقية مرات عدّة بسبب محاولة تحديه مرجعية النجف ودورها في إدارة المقامات.334

333 "بي بي سي عربي"، "مقتل زعيم 'جُند السماء' في اشتباكات النجف"، 29 كانون الثاني/ يناير 2007.

334 "السومرية نيوز"، "مقتل 125 من أتباع الصّرخي واعتقال 350 آخرين حصيلة الاشتباك في كربلاء"، 3 حزيران/ يونيو 2014، على الرابط: alsumaria.tv

تمثّلت الحصيلة حتى الآن في تشييد صراطية جديدة تعكس الاعتماد المتبادل بين التراتبية الدينية والبنيان السياسي الجديد الذي تقوده مجموعات إسلامية شيعية. تُحدِّد هذه الصراطية الجديدة الأعراف المهيمنة الجديدة في الشأن العام، وتُفسح المجال في الوقت عينه للاختلاف بين تفسيرات توجيه المرجعية شتى. يتّضح هذا الاختلاف من الاحتجاجات التي اندلعت في 2019–2020 وقوّتها الكامنة. فقد رفض المحتجون على الحكومة حُكم الأحزاب الإسلامية وناشدوا السيستاني تأييدهم، في حين أنّ الفصائل شبه العسكرية، التي ما زالت تشير إلى فتوى السيستاني في 2014 بوصفها مصدر شرعيتها، استهدفت المحتجين واتهمتهم بمعاداة الدين ومناصرة أميركا. كذلك يمكن رؤية مثل هذا الاختلاف في التنافس بين الفصائل شبه العسكرية الموالية للسيستاني وتلك التي تدين بالولاء للمرشد الأعلى الإيراني، ما يعكس التنافس على السلطة داخل الحقل الديني الشيعي بين النجف وطهران رغم أنّهما تحافظان على الهدف المشترك المتمثّل في الإبقاء على المنظومة المتمحورة على الشيعية وصراطيتها المرتبطة بها.

خاتمة

ولّد تهتّك سلطة الدولة في العراق ديناميّات جديدة في الحقل الديني، وأنشأ فضاءً للفاعلين الدينيين الشيعة للانتقال من الأطراف إلى المركز. تجلّى ذلك في تسعينيات القرن العشرين بحركة محمد الصدر المرتبطة بعملية أوسع للأسلمة الاجتماعية الثقافية المتأتيّة من تحوّلات داخلية وإقليمية وعالمية. في 2003، أحدث الاحتلال الذي قادته الولايات المتحدة وأسقط نظام صدام حسين حالةً من الفوضى والنزاعات العنيفة. وقد سعت المنظمات والشبكات الدينية لاستغلال الحرية المكتسبة حديثاً لفرض وجهات نظرها ومصالحها. تمتّعت القوى الفعالة ذات الرأسمال الاجتماعي الأكبر، والشبكات وقواعد الموارد الموجودة سابقاً، مثل الحركة الصدرية ومرجعية السيستاني، بوضعٍ أفضل مقارنةً بمنافسيها. فأعادت تكوين نفسها لتبرز كمراكز مجتمعية للقوة، وساعدتها في ذلك عمليات تفكيك وأسلمة وتطييف واسعة النطاق.

بفضل الدعم الأميركي وبناء المؤسّسات والإيرادات الهائلة للموارد النفطية، تجسّدت الدولة من جديد كمركز اقتصادي وسياسي أساسي. كما أنّ صعود الإسلاميين الشيعة كقوة أيديولوجية وسياسية مهيمنة يسّر ظهور أشكال جديدة من العلاقات بين الدولة وسلطة رجال الدين الشيعة. أضفت هذه الأشكال طابعاً رسمياً نوعاً ما على المرجعية، مثلما أبرز ذلك الإطار المؤسّسي

والقانوني الجديد للأوقاف والمقامات الدينية. وقد عكست هذه الأشكال نشوء صراطية دينية بديلة وتيارٍ سياسيّ سائد يُمثِّل حصيلةً لتوطيد مركزٍ دينيّ وسياسيّ جديد، وفي النتيجة تشكيل أطراف جديدة.

المراجع

بي بي سي عربي، "مقتل زعيم جُند السماء في اشتباكات النجف"، 29 كانون الثاني/ يناير، 2007، على الرابط: news.bbc.co.uk

حامد الخفاف، **النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية**، بيروت: دار المؤرخ العربي، 2009.

عباس الزيدي المياحي، السفير الخامس، على الرابط: tiny.cc/nvf5tz

عدنان فرحان آل قاسم، **الاجتهاد عند الشيعة الإمامية: أدوار وأطوار**، بيروت: دار السلام، 2008.

السومرية نيوز، "مقتل 125 من أتباع الصّرخي واعتقال 350 آخرين حصيلة الاشتباكات في كربلاء"، 3 تموز/ يوليو 2014، على الرابط: alsumaria.tv

al–Ansari, Khalid, ‘U.K. company building Iraq airport to fly millions of pilgrims’, Bloomberg, 24 January 2017, at bloomberg.com

al–Azmeh, Aziz, ‘Postmodern obstructionism and the "Muslim question"’, *Journal for the Study of Religions and Ideologies*, vol. 2, no. 5, 2003, pp. 22–47.

Bremer III, L. Paul, and McConnell, Malcolm, *My Year in Iraq: The Struggle to Build a Future of Hope*, New York: Simon & Schuster, 2006.

Haddad, Fanar, ‘Shia–centric state building and Sunni rejection in post–2003 Iraq’, Carnegie Endowment for International Peace, 7 January 2016, at carnegieendowment.org

Hasan, Harith, ‘Religious authority and the politics of Islamic endowments in Iraq’, Carnegie Middle East Center, 29 March 2019, at carnegie–mec.org

Helfont, Samuel, *Compulsion in Religion: Saddam Hussein, Islam, and the Roots of Insurgencies in Iraq*, Oxford: Oxford University Press, 2018.

International Crisis Group, *The Shiite Politics in Iraq: The Role of the Supreme Council*, International Crisis Group: Middle East Report, no. 70, 15 November 2007, at rb.gy/ylffkn

al–Jabar, Faleh, *The Shi’ite Movement in Iraq*, London: Saqi, 2003.

Kamali, Mohammad Hashim, *Principles of Islamic Jurisprudence*, Cambridge: Islamic Texts Society, 1991.

Khadhim, Abbas, *Hawza Under Siege: A Study in the Baʿth Party Archive*, Boston, MA: Boston University, Institute for Iraqi Studies, 2013.

al–Khafaji, Issam, ‘War as a vehicle for the rise and demise of a state–controlled society: The case of Ba‘thist Iraq’, in Steven Heydemann, ed., *War, Institutions and Social Change in the Middle East*, Berkeley, CA: University of California Press, 2000, pp. 258–91.

Layton, Robert, *Order and Anarchy: Civil Society, Social Disorder and War*, Cambridge: Cambridge University Press, 2006.

Mallat, Chibli, *The Renewal of the Islamic Law: Muhammed Baqri asl–Sadr, Najaf, and Shi’i International*, Cambridge: Cambridge University Press, 1993.

Nakash, Yitzhak, *The Shi’is of Iraq*, 2nd edn, Princeton, NJ: Princeton University Press, 2003.

Nasr, Vali, *The Shia Revival: How Conflicts within Islam will Shape the Future*, New York: W. W. Norton, 2006.

al–Qarawee, Harith Hasan, *Sistani, Iran and the Future of Shi'i Clerical Authority in Iraq*, Middle East Brief, no. 105, Waltham, MA: Brandeis University, Crown Center for Middle East Studies, 2017.

al–Qarawee, Harith Hasan, 'The "formal" Marjaʿ: Shi'i clerical authority and the state in post–2003 Iraq', *British Journal for Middle East Studies*, vol. 46, no. 3, 2018, pp. 481–97.

Walbridge, Linda S., 'Counterreformation: Becoming a Marjaʿ in the modern world', in Linda Walbridge, ed., *The Most Learned of the Shia: The Institution of Marjaʿ Taqlid*, Oxford: Oxford University Press, 2011, pp. 230–46.

Walbridge, Linda S., 'Shiism and authority', in Linda Walbridge, ed., *The Most Learned of the Shia: The Institution of Marjaʿ Taqlid*, Oxford: Oxford

University Press, 2011, pp. 3–16.

Walbridge, Linda S., *The Thread of Muʿawiyya: The Making of a Marjaʿ Taqlid*, Indianopolis: Ramsay Press, 2014.

الفصل السادس

نظم الحكم المحلية في مناطق تضاؤل وجود الدولة
حالة سوريا

آسيا الميهي

إنّ الموجات المتعاقبة من الانتفاضات الشعبية في أرجاء الشرق الأوسط جعلت النقاشات الأكاديمية والمتعلقة بالسياسات العامة تضع في موضع الصدارة ديناميّات وجود الدولة في المنطقة والطابع المتغيّر لمنظومات سياسية معرّضة لنشوب النزاعات. أضفَت الدراسات طابعاً إشكالياً على الدولة بوصفها واحداً من مجالات عدّة متنازعٍ عليها للصراعات على السلطة بين مجموعة من القوى الاجتماعية، في حين واصل صُنّاع السياسات مناقشة إستراتيجيات الاستقرار الفعّال وبناء (إعادة بناء) الدولة في البلدان الخارجة من النزاع. وعوضاً عن تقييم وجود الدولة إمّا بصرامة ضمن مَثَل فيبر الأعلى عن سلطة تحتكر احتكاراً فعّالاً شرعية استخدام العنف في امتدادٍ جغرافي محدّد، وإمّا بإجراء قياسٍ محيّر للهشاشة المتدرّجة، برزت فكرة "وجود الدولة المحدود" في المدة الأخيرة كمنظورٍ أكثر حساسيةً لالتقاط حدود وجود الدولة على مدى استمرارية كياناتٍ سياسية عريقة راسخة إلى حدّ ما. هذا التحوّل النظري يعيد تركيز دراسات الحوكمة في سياقات ضمور الدولة، أو الحوكمة خارج إطار الدولة، بالتمييز بين وجود الدولة أو القدرة على تطبيق وفرض القرارات المركزية، ومن ضمنها الحفاظ على احتكار أدوات العنف من جانب، والحوكمة أو "الأساليب الممأسسة للتنسيق الاجتماعي بغرض حلّ مشكلات اتّخاذ التدابير الجماعية وتوفير الخدمات العامة" من جانب آخر.[335]

335 Renate Mayntz, *Über Governance: Institutionen und Prozesse politischer Regelung*, Frankfurt: Campus Verlag, 2009.

يستكشف هذا الفصل ظهور أنماط جديدة من الحكم المحلي من الأسفل في مناطق تضاءل فيها وجود الدولة في سوريا، حيث "فقدت السلطات المركزية (الحكومات الوطنية) القدرة على تطبيق وفرض القوانين والقرارات المركزية و/ أو حيث لا تسيطر على أدوات العنف"[336]. بدأت هذه

التجارب مع الجهود المبكرة التي بذلها الناشطون السوريون استجابةً لاحتياجات السكان في مناطق سيطرة المعارضة حيث لم تعد الحكومة المركزية تمارس السيطرة. يقيّم هذا الفصل المقوّمات الديموقراطية للمجالس المحلية التي أنشأتها المعارضة، كما يُمعن النظر في تحوّلاتها المستمرة في المرحلة الحالية من تضاؤل وجود الدولة. لقد كان هدف المجالس المحلية، بوصفها هياكل حوكمة تنطلق من القاعدة إلى القمة، توفير الخدمات العامة بدرجات متفاوتة من التعقيد، وتسوية المنازعات والعمل على تمثيل مجتمعاتها المحلية. ورغم أنّ كثيراً منها لم يدم طويلاً، نبع تأسيس هذه الهياكل المحلية من الاحتياجات العملية، كاستعادة الحصول على الخدمات العامة أو تحسينها، وكذلك من التزام مبدئي بين الناشطين بممارسات ديموقراطية أكثر شمولاً. مثّلت المجالس تجارب فريدة تتناقض تناقضاً حاداً مع خلفية دول في المنطقة العربية قديمة العهد بالمركزية وتُحكِم الهيمنة على المجتمع المدني. ومثلما يُظهِر هذا الفصل، ترتّبت على ظهور تلك المجالس آثارٌ بالنسبة إلى ممارسة السلطة على الأرض بحكم الأمر الواقع، وكذلك بالنسبة إلى الديناميّات المستقبلية بين النواحي والحكومة المركزية.

336 Thomas Risse, Tanja Borzel and Anke Draude, *The Oxford Handbook of Governance and Limited Statehood*, Oxford: Oxford University Press, 2018, p. 701.

مضت قرابة عقد على الانتفاضة الشعبية السورية وعسكرة المعارضة التي أعقبتها، وتطوّر النزاع السوري إلى مجموعة من الأزمات المتداخلة بأبعاد عالمية وإقليمية ودون وطنية. ورغم أنّ نظام الأسد استعاد السيطرة على ثلثي أراضي البلد في السنوات الأخيرة بدعم من حلفاء أقوياء، أي روسيا وإيران والميليشيات الشيعية، لكنّ طابع سلطة الدولة ومزاولتها تحوّلا تحوّلاً جذرياً خلال الحرب. فمع احتدام القتال في شمال شرقي البلاد وشمالها الغربي، وتزعزع الاستقرار المتكرر والمتّسم بالعنف في جنوبيها، والصراعات الإستراتيجية المسلحة المتواصلة الدائرة بين قوىً فعالة عالمية وإقليمية على ترابها، يبقى انتقال سلطة الدولة ووظائفها حقيقةً ثابتة. صحيحٌ أنّ هنالك إشاراتٍ على أنّ النظام سيستمر بإحكام قبضته على دمشق والمناطق الساحلية وأنّه سيسعى كذلك إلى توطيد سلطته في مناطق إستراتيجية أخرى، غير أنّ العودة الكاملة للدولة بوصفها "هيكليةً تحكّمية تمتلك القدرة على الحكم بتراتبية هرمية، تستند إلى السيطرة على استخدام العنف والامتثال لأوامرها"[337]، أمرٌ بعيد المنال على ما يبدو. عوضاً عن ذلك من المرجّح أن تتّسم المنظومة السياسية بتضاؤل وجود الدولة على غرار البلدان الأخرى الخارجة من النزاعات في المنطقة. في ضوء هذه الخلفية، سيطرح هذا الفصل ثلاثة أسئلة متداخلة: ما خصائص هياكل الحكم المحلي التي

ظهرت حديثاً؟ ما الديناميّات التي أثّرت في تطوّر المجالس المحلية؟ ومع الجهود التي يبذلها نظام الأسد في توطيد السلطة، ما آفاق هذه التجارب على الصعيد المحلي؟

337 Risse et al., *Oxford Handbook of Governance*, p. 701.

أرى أنّ نمط الحوكمة هذا في سوريا كان تعبيراً إرادياً عن آليات تعمل من الأسفل إلى الأعلى أثناء الطور الأول من الانتفاضة السورية. لكن لم تتوافر للمجالس المحلية إمكانية الحصول على تمويل مستدام رغم هيمنة العائلات الثرية عليها في أحيانٍ كثيرة، ففقدت استقلاليتها تدريجياً لمصلحة الميليشيات المتمردة. لقد أفسحت المجالس المحلية المجال للنشاط بوصفها مبادرات متناهية الصغر، لكنّها افتقرت إلى الاتساق ككلّ. وقد بيّنت المقابلات التي أجريتها مع الذين أطلقوا هذه المبادرات أنّها استرشدت بالمُثُل العليا للمواطنة الديموقراطية وكذلك بالاحتياجات العملية لعامة الناس في سياق فراغ السلطة الناجم عن انسحاب الدولة. تكشف مواصفات المشاركين في المجالس المحلية وإستراتيجيات التعيين فيها عن أوجه قصورٍ ديموقراطيّ مهمة. فجهود الحكم المحلي افتقرت في الواقع إلى مبادئ الحوكمة التشاركية الممكَّنة. غير أنّها مثّلت أشكالاً مقتَدِرةً من التنظيم الشعبي، فضلاً عن وجود إشارات على أنّ هذا الجيل من الناشطين زرع بذوراً لمشاركة تعاونية محتملة بين المجتمعات المحلية وسلطات الدولة في الفضاءات الناشئة في أرجاء سوريا كافة.

إنّ وجود هياكل حكم "بديلة" ليس ظاهرةً جديدة بالكامل في المنطقة العربية.[338] لكن رغم وجود أوجه تشابهٍ تاريخي مع تجارب حكم مارستها قوىً فعالة من غير الدول[339] في المنطقة، ومن ضمنها عصابات وميليشيات وقُطّاع طرق وأصحاب نفوذ محلّيون وأحزاب سياسية دينية، فأنماط الحوكمة من الأسفل – من ضمنها المجالس المحلية في سوريا – التي ظهرت بعد الموجة الأولى من الانتفاضات العربية تتمايز عن تلك التجارب من نواحٍ مهمة.[340] هي لم تنشأ فحسب في سياق الفراغات الناجمة عن انسحاب الدولة والانتقال إلى ممارسة السلطة الثورية، لكنّها تبنّت أيضاً في كثير من الأحيان أهداف الإصلاح الديموقراطي. فضلاً عن ذلك لم تضطلع بهذه المبادرات قوى المجتمع المدني الفاعلة الموجودة من قبل أو كياناتٌ منظَّمةٌ سابقاً، كالناشطين الإسلامويين. بالأحرى، أسّسها في البداية شبابٌ تسيّسوا حديثاً وكافحوا لتأكيد أنّهم ليسوا أسرى القوى السياسية أو الميليشيات المسلحة. بعبارة أخرى: ينبغي أن يُفهم نمط الحوكمة موضع الدراسة

هنا في السياق الثوريّ للانتفاضة السورية لأنّ هذا النمط نَجَم عن تصدّعات كبيرة في المسار التاريخي لعلاقات الدولة بالمجتمع أكثر ممّا هو مجرّد تمثيلٍ لاستمرارية أشكال تعبئة سابقة.

338 انظر النقاش في:

Anne Marie Baylouny, ‘Authority outside the state’, in Anne L. Clunan and Harold A. Trinkunas, eds, *Ungoverned Spaces: Alternatives to State Authority in an Era of Softened Sovereignty*, Stanford, CA: Stanford University Press, 2010, pp. 136–52.

339 بلور ظهور حزب الله كسلطةٍ منافسة في لبنان سلطة القوى الفعالة من غير الدولة وتضاؤل سيادة الدولة على امتدادها الجغرافي.

340 للمزيد عن هذا الموضوع، انظر:

A. el–Meehy, ‘Governance from below: Comparing local experiments in Egypt and Syria after the uprisings’, *Century Foundation*, 7 February 2017.

نتائج هذا الفصل مبنيّةٌ على عمل ميداني أُجري مع ناشطين سوريين. فقد أدرت مجموعة مناقشة مع ناشطين سوريين في آذار/ مارس 2013، وأعقب ذلك إجراء مقابلات شبه منظّمة مع ناشطين وكذلك مع أعضاء في المعارضة السورية في 2016. ينبغي ألّا يغيب عن الذهن أنّ عدم إمكانية الدخول إلى سوريا أعاق العمل الميداني الطويل الأمد ورصد المشاركين في المجالس المحلية وأولئك الذين شهدِوها وخبِروها. لكن بالنظر إلى إطار الدراسة الزمني الحرج، تُحدِّد البيانات أنماطاً واتجاهاتٍ تسمح لهذا الفصل بالتوصّل إلى استنتاجات بشأن السمات العمليانية للمجالس المحلية وحدودها ومساراتها.

النشأة

تمحور النشاط الشعبي في سوريا بدايةً حول هياكل لجان أفقية عندما بدأ الشباب تنظيم اجتماعات في الأحياء والمدن في أرجاء البلاد. تشكّلت "لجان التنسيق المحلية" التي أُطلق عليها اسم التنسيقيات بهدف تمكين الحراك الثوري عبر تنسيق الاحتجاجات غير العنفية وتوثيقها على يد صحافيين مواطنين. تطوّرت التنسيقيات تدريجياً فأصبح بمقدورها تقديم الدعم لعائلات السجناء وتوفير الإغاثة في الحالات الطارئة وإلزام المجموعات المسلحة المحلية التوقيع على مدوّنة أخلاقية لقواعد سلوك تراعي احترام حقوق الإنسان.[341] لكن مع تصاعد النزاع المسلح وانسحاب النظام من بعض المناطق، وسّع الناشطون تدريجياً مجال اهتماماتهم لتلبية احتياجات السكان المحليين وأسّسوا مجالس محلية بوصفها هياكل هرمية محلية ذات طابع رسمي نسبياً. وكما أوضح أحد المشاركين في مجموعة المناقشة، "كانت لجان التنسيق المحلية نوى المجالس لأنّها جلبت

الدعم المالي واللوجستي. لكن خلافاً للجان التنسيق حاولت المجالس المحلية احتكار العنف... بطبيعة الحال هنالك أجنداتٌ سياسية مرتبطة بها وقد وفّرت الخدمات تحت مظلّة هذه الأجندات"[342]. لم يكن هنالك دائماً، كما هو مُبيّنٌ في قسم تالٍ، فصلٌ واضح بين ناشطي المجلس المحلي والميليشيات، مع تفاوت العلاقة بين الطرفين تفاوتاً كبيراً على امتداد الحيّز المكاني. غير أنّ تشكيل المجالس في الإجمال لم يكن مدفوعاً بمجرّد الرغبة في "مساعدة الناس في إدارة شؤون حياتهم الخاصة بمعزل عن المؤسّسات وأجهزة الدولة"[343]، أو حماية النسيج الاجتماعي للجماعات الأهليّة من خطر التفكك.[344] لكنّها كانت أيضاً وفق تصوّر أوائل الداعين إلى تشكيلها تدرّجاً محتملاً "لفضاءات التعبير الجماعي" التي عملت على توطيد المبادرات الثورية الديموقراطية على المستوى المحلي.[345]

341 K. Hassan, and H. Yaakoub, 'Syria's local coordination committees: The dynamo of a hijacked revolution', in *Knowledge Programme: Civil Society in West Asia*, 2014.

342 ناشط سوري، مجموعة مناقشة أدارتها المؤلفة، آذار/ مارس 2013. على امتداد هذا الفصل، حُجبت بعض التفاصيل المتعلقة بالهويات والأماكن والتواريخ الدقيقة لمجموعة المناقشة ولمن أجريت معهم مقابلات لحماية خصوصيتهم.

343 مصمّم المجالس المحلية هو عمر العزيزي، وهو ناشط ومثقف سوري، كان رائداً في طرح الفكرة واعتُقل في تشرين الأول/ أكتوبر 2012 ثمّ توفّي تحت التعذيب في شباط/ فبراير 2013. انظر:

O. al–Azizi, 'A discussion paper on local councils in Syria', *Anarchist Library*, 2013.

344 D. Khoury, 'Losing the Syrian grassroots: Local governance structures urgently need support', *SWP Comments*, Berlin: German Institute for International and Security Affairs, Berlin, February 2013, pp. 1–8.

345 المرجع السابق.

في أحيانٍ كثيرة، توقّف النظام عن تقديم الخدمات العامة جزئياً أو كلياً بعد انسحاب القوات الحكومية من المناطق التي سيطرت عليها المعارضة في 2012.[346] وفي معرض الردّ على ذلك، تشكّلت أولى المجالس المحلية في حلب والزبداني في ذلك العام لتنسيق توفير الخدمات العامة الأساسية من قبيل المدارس والعيادات الطبية والخبز إضافةً إلى توزيع حُزَم المساعدات الإنسانية. سرعان ما انتشرت المجالس المحلية بحيث بلغ عددها بحلول 2014 أكثر من 900 في سوريا تعمل في محافظات إدلب وحماة وحلب وحمص ودرعا والحسكة.[347] بدا أنّ معظم المجالس المحلية تعمل على مستوى البلديات (43%) والقرى (28%) مع قليل من التكامل الرأسي على مستوى المحافظة.[348] لم تخضع هياكل الإدارة المحلية في الواقع لسلطة الكيانات السياسية المعارضة رغم أنّ حكومةً مؤقّتة أحدثت وزارةً للإدارة المحلية.[349] بحلول 2016، انخفض عدد المجالس المحلية الفاعلة بحدة إلى قرابة 395 غالبيتها تقع في مواقع المعارضة المحاذية للحدود

مع تركيا.[350] وفي مطلع كانون الثاني/ يناير 2018، انخفض عدد المجالس المحلية أكثر ليبلغ 317 وفقاً لمركز "عمران للدراسات الإستراتيجية".[351]

346 حافظت الحكومة المركزية على حضورها في مناطق سيطرة المعارضة عن طريق دفع رواتب الأساتذة والموظفين والمستخدمين بناءً على ولائهم السياسي المزعوم.

347 ناشط سوري، مقابلة أجرتها المؤلفة بتاريخ 1 تشرين الأول/ أكتوبر 2016.

348 وفقاً لدراسة استقصائية شملت 405 مجالس محلية (تشكّلت أو أُعيد تشكيلها خلال الثورة السورية وكانت جميعها تقريباً فعّالة). أُجريت الدراسة في الربع الأول من 2015 في المناطق السورية كافّة عدا الرقة والسويداء.

Local Administration Councils Unit, *The Indicator Needs for the Local Councils of Syria*, July 2015, at peacefare.net.

349 B. Kodmani, 'A safe path for democratic decentralization in Syria', Arab Reform Initiative, 31 July 2019.

350 يبدو أنّ تمدّد جيش الفتح في إدلب في نيسان/ أبريل 2016 قد تسبّب في انخفاض عدد المجالس المحلية الفعّالة على أرض الواقع انخفاضاً شديداً.

351 Omran Center for Strategic Studies, *Centralization and Decentralization in Syria: The Concept and Practice*, Fourth Annual Book, 15 November 2018.

عملت المجالس المحلية بوصفها هياكل بقيادة مدنية معارضة للنظام كـ"حكومات مصغَّرة" في إدارة شؤون مناطقها.[352] غالباً ما تولّت المجالس تنسيق شؤون الدفاع المدني والتعليم والصحة ومشاريع التنمية فضلاً عن توسيع نطاق الخدمات الكثيفة الاستخدام للموارد كتوفير المياه والكهرباء وترحيل النفايات. كما أنّها اضطلعت مباشرةً على نطاق أضيق بترميم البنية التحتية فضلاً عن توسيع تقديم الإغاثة للمجتمعات المحلية في مناطق أصبحت فيها المنظّمات غير الحكومية والهيئات الخيرية جهات فعالة مهيمنة. وفقاً للمشاركين في الدراسة تبدّى الأثر الملموس للمجالس في قطاع التعليم على وجه الخصوص، عندما أدارت المدارس وعدّلت المناهج التعليمية بإلغاء الأيديولوجيا البعثية والإشارات إلى نظام الأسد. لقد كافحت من أجل حماية القيم العلمانية والمدنية في تلك المناهج، لكنّ ضغوط الميليشيات وبعض الجهات المانحة أكرهتها على إدراج الأيديولوجيا الإسلاموية فيها.[353]

352 S. Darwish, 'Syrians under siege: The role of local councils', Arab Reform Initiative Policy Alternatives, 13 September 2016, p. 1.

353 Darwish, 'Syrians under siege'.

تحليل نمط الحوكمة من الأسفلإلى الأعلى في سوريا

غالباً ما يُحتفى بالتعبئة المحلية القائمة على المجتمعات المحلية على غرار المجالس المحلية في سوريا بوصفها علامةً على حيوية المجتمعات المدنية، بل تُعدّ تجسيداً للديموقراطية ووعودها المتعلقة بالمواطنة والحكم الذاتي. وفي ضوء التجارب المختلفة التي اتّسمت بالاستياء من العقبات المؤسّسية التي تعيق الممارسات الديموقراطية في أرجاء العالم، كان لتجارب اتّخاذ القرار مباشرةً عبر آليّاتٍ مبتكرة متجذرة محلياً، رسمية أو غير رسمية، سوابق خضعت للتوثيق والدراسة.[354] تصدّى الكتاب المؤثّر *Deepening Democracy* [تعميق الديموقراطية] لفانغ Fung ورايت Wright الصادر في 2003 لتحديد التصميم الأمثل للآليّات المؤسّسية التي تيسّر المشاركة المقتدِرة. يكمن الشرط المعزِّز للمشاركة المُقتَدِرة في ضرورة وجود مساواة صارمة في السلطة بين المشاركين. ويشدّدان عدا ذلك على ثلاثة معايير مؤسّسية تتضمّن "الحاجة إلى مثل هذه التجارب لمعالجة مشكلة عملية محدّدة، والتداول القائم على الانخراط المُقتَدِر للمواطنين العاديين والمختصين، وأن تستخدم كلّ تجربة تداولاً معقولاً في محاولة حلّ المشكلات قيد الدراسة"[355]. إلى أيّ مدىً شكّلت المجالس المحلية في سوريا سبلاً لتمكين التشاركية؟ كما أوضحنا سابقاً، تلبية احتياجات السكان العملية في غياب مؤسّسات الدولة والخدمات العامة هي علّة وجود هذه المبادرات. يحلّل القسم التالي المقوّمات الديموقراطية للمجالس المحلية في سوريا بإمعان النظر في الملامح العامة لعضويتها وآليّات صناعة القرار الخاصة بها، من أجل التأمل في المعيارين المؤسّسيين للمشاركة التمكينية. ولأغراض وضع أسس للمقارنة، يشير السرد على سبيل المقارنة إلى سِجل مصر في حركات اللجان الشعبية على مستوى الأحياء بوصفه وسيلة حكم بديلة ظهرت في سياق انتفاضة البلد في موازاة المجالس المحلية في سوريا.

354 Archon Fung and Erik Olin Wright, *Deepening Democracy: Institutional Innovations in Empowered Participatory Governance*, London: Verso, 2003; D. della Porta and M. Andretta, ‘Social movements and public administration: Spontaneous citizens’ committees in Florence’, *International Journal of Urban and Regional Research*, vol. 26, no. 2, 2002, pp. 244–65.

355 Fung and Wright, *Deepening Democracy*.

غالباً ما استُمدت عضوية المجالس المحلية في سوريا من النّخب الاجتماعية المحلية والعائلات الثرية. وتنتخبها أو تختارها ما تدعى "لجان الشرف" غير الرسمية، المؤلفة من الوجهاء والعائلات البارزة. أوضح أحد الناشطين باختصارٍمفيد الأساس المنطقي لهذه اللجان بهذه العبارات: "أراد رجال الأعمال الأثرياء والشخصيات التي تتمتّع بالمكانة الاجتماعية الذين موّلوا المجالس أن يعرفوا أين تُنفق الأموال وأن يكون لهم بعض التأثير في من يشغلون المناصب"[356].

356 ناشط سوري، مجموعة مناقشة أدارتها المؤلفة، 15 آذار/ مارس 2013.

حاول مسؤولو "وحدة المجالس المحلية"[357] في الحكومة المؤقتة إسباغ شرعية ديموقراطية على هذه الكيانات بالإشارة إليها كـ"لجان انتخابية" تقترح أسماء المرشحين للمناصب العامة. "شكّلنا لجاناً انتخابية تتألف من ثمانين شخصاً ينتمون إلى المجتمع المدني والدفاع المدني والوجهاء. وهم يرشّحون ما بين خمسة وعشرين اسماً إلى ثلاثين. يصبح نصفهم أصحاب مناصب تنفيذية في المجالس المحلية ويعمل النصف الباقي مراقبين"[358]. قال قائلون إنّ هذا الترتيب سمح للمتنافسين بشغل المناصب بمعزلٍ عن وزنهم السياسي، في حين ذكر آخرون أنّ هذه الوسيلة عملت على تهميش فئة الشباب على وجه الخصوص. من غير الواضح تماماً إلى أيّ مدىً شُكّلت المجالس عبر شكل ما من الانتخاب أو الاستفتاء، لكنّ دور الوجهاء كان واضحاً في العملية. وكما أوضح أحد الناشطين: "هنالك من انتُخبوا لأنّهم ينتمون إلى عائلات كبيرة. لقد فازوا بالمقاعد لاعتقادهم أنّه من الطبيعي أن يفوزوا"[359]. وعلى هذا، لم تضمّ المجالس المحلية بالضرورة مواطنين عاديين ذوي مكانة متساوية.

357 تعمل الوحدة تحت مظلة وزارة التنمية المحلية التابعة للحكومة المؤقتة.

358 مسؤول في "وحدة المجالس المحلية"، مقابلة أجرتها المؤلفة بتاريخ 2 تشرين الأول/ أكتوبر 2016.

359 ناشط سوري، مجموعة المناقشة، 15 آذار/ مارس 2013.

على النقيض من ذلك غالباً ما تشكّلت مجالس اللجان الشعبية في مصر على أساس صداقات قائمة مسبقاً وشبكات الأقران وموجات النشاطية السابقة. انتمى أعضاء اللجنة في كثير من الأحيان إلى دفعة التخرّج من الجامعة عينها. وفي حالات كثيرة، كانت لهم خبرةٌ سابقة في الخدمات الاجتماعية الطوعية أو الأعمال الخيرية، أو كانوا مسيّسين أكثر بالمعنى النسبي بوصفهم أعضاء في "حركة شباب 6 أبريل"[360] أو اتحادات الطلبة أو منتسبين إلى "كفاية" ("الحركة المصرية من أجل التغيير"). لقد مثّل انخراطهم في اللجان شكلاً من النشاط التطوعي. وفي حين أنّهم لم يكونوا منتمين إلى النّخب المحلية، فإنهم غالباً ما تشاركوا في خلفية الطبقة الوسطى المميّزة.

360 "حركة شباب 6 أبريل" هي مجموعة مصرية ناشطة تركّز على قضايا العمال تشكّلت في 2008.

يبيّن إلقاء نظرة متفحّصة على سير الأعضاء الشخصية أنّ الكيانات السورية ضمّت نسبةً أقل من الأقليات وفئة الشباب مقارنةً بتلك الكيانات في مصر. واقع الحال أنّ إمكانية وصول فئة الشباب إلى المجالس المحلية في سوريا كانت أقل. فالفئة العمرية بين 18 و35 عاماً لم تتجاوز 30% من مجمل الأعضاء. أوضح المشاركون أنّه رغم أنّ فئة الشباب غالباً ما كانت رائدةً في

تشكيل المجالس لكنّ مشاركتها في مبادرات الإغاثة كانت أكبر من مشاركتها في شَغل المناصب في المجالس. وهذا يتعارض مع مصر حيث ذكر الناشطون أنّ المواطنين من الفئة العمرية عينها مثّلوا 80% من قاعدة العضوية في اللجان الشعبية.361

361 يبيّن بحثي المتعمق عن اللجان في مصر أنّ من يشغلون المواقع القيادية كانوا على الأرجح في الأربعينات أو الخمسينات من عمرهم.

ضمّت اللجان الشعبية في مصر الأقليات الدينية على نطاق واسع بنسبة عضوية للمسيحيين تقارب 30%، بل إنّ نسبة تمثيلهم أعلى قياساً لعددهم بالنسبة إلى مجموع السكان.362 يعزو الناشطون نجاحهم في ضمّ الأقليات إلى "الجهود المتأنية لخلق الثقة والحفاظ عليها" أكثر ممّا إلى اهتمام الأقباط بأن تكون مشاركتهم أكبر.363 في المقابل، ونظراً إلى تفاقم الانقسامات الإثنية والتطييف في سياق الحرب الأهليّة في سوريا، تميل المجالس المحلية في البلد إلى أن تكون عضويتها أكثر تجانساً. لكنّ الذين أُجريت معهم المقابلات شدّدوا على ضمّ العلويين والمسيحيين بدايةً في المجالس المحلية في دوما وحماة. وقد حمّلوا العسكرة المتزايدة للانتفاضة المسؤولية عن الإقصاء الحالي للعلويين والمسيحيين.364

362 A. el–Meehy, ‘Egypt’s popular committees’, *Middle East Report*, vol. 42, 2012.

363 أبو طارق (اسم مستعار)، مقابلة أجرتها المؤلفة بتاريخ 2 نيسان/ أبريل 2013.

364 ناشط سوري، مجموعة المناقشة، 15 آذار/ مارس 2013.

ثمّة فارق آخر جدير بالملاحظة في تنظيم ما بعد الانتفاضة عبر الحالتين هو أنّ الطابع غير الرسمي للّجان في مصر وكثافة الشبكات التي ضمّتها تجلّيا في غياب تمييز واضح بين الأعضاء وغير الأعضاء. لذلك لم يكن غير شائعٍ أن نجد أشخاصاً من أحد الأحياء يشاركون بفعالية في تشكيل لجان شعبية وأنشطتها في حيّ آخر. وهذا يتناقض تناقضاً صارخاً مع الوضع في سوريا حيث لم تضمّ المجالس المحلية أشخاصاً من خارج المجتمع المحلي، وهو وضعٌ أفضى حتى إلى استبعاد عدد كبير من السكان النازحين داخلياً.365

365 ناشط سوري، مقابلة أجرتها المؤلفة بتاريخ 3 تشرين الأول/ أكتوبر 2016.

رغم هذه الفوارق الدقيقة، يشترك نمط الحوكمة المحلية من الأسفل إلى الأعلى في كلا السياقين في عناصر الإقصاء. ثمّة علاماتٌ على أنّ الفقراء لم يُضمّوا في الواقع في كلتا التجربتين وتبيّن من بحثي أنّ الناشطين لم يبذلوا أيّ جهد للتواصل مع الأعضاء الأكثر حرماناً في مجتمعاتهم

المحلية. في حالة سوريا، احتكرت الطبقات العليا في الواقع التمثيل في بعض الحالات مثل حكومة محافظة إدلب حيث كان أحد شروط الترشّح الرسمية أن يكون المرشح حائزاً شهادة جامعية.[366]

366 Joseph Daher, *Syria After the Uprisings: The Political Economy of State Resilience*, Chicago: Haymarket, 2019, p. 53.

النساء أيضاً لم يكنّ ممثّلات في الغالب. فقد تراوحت نسبة مشاركتهنّ في مصر بين 2% و20% في المدن، ولم يتجاوز المعدل الوسطي في سوريا 2%.[367] في حالة الأخيرة، كثيراً ما شدّد الذين أجريت مقابلاتٍ معهم على أنّ الظروف الأمنية السيئة، فضلاً عن اعتراض الميليشيات الإسلاموية المتزايدة القوة في مناطق سيطرة المعارضة، شكّلت عوائق بارزة أمام مشاركة النساء. كما أنّ باحثين آخرين شدّدوا على هذا الأمر، وذكروا كذلك أنّه حين انتشرت القوى المتشدّدة واستولت الجماعات الأصولية الإسلاموية على امتدادات جغرافية كبيرة، أُقصيت النساء بصورة متزايدة عن الحياة العامة. تتلخّص تجربة إحدى الناشطات من إدلب بما يلي: "لقد مُنعت من ممارسة عملي (عملٌ إنساني للمهجَّرين، وتعليم أطفال اللاجئين، وأنشطة أخرى) في بعض الأحيان وتعرّضت لتهديدات المجموعات الأصولية الإسلامية والجهادية لأنّني سافرة"[368]. من أجل مواجهة الفجوة الجندرية في المجالس المحلية التي ازداد اعتمادها على الجهات المانحة، سعى الناشطون كحلٍّ بديل إلى زيادة تمثيل النساء عبر تأسيس مكتب خاص بالنساء في المجالس المحلية.

367 وفق دراسة أجراها مركز "عمران للدراسات الإستراتيجية" بين كانون الثاني/ يناير وأيار/ مايو 2016 على 105 من المجالس المحلية (من أصل 427 مجلساً في أرجاء سوريا)، كانت نسبة النساء 2% فقط من الأعضاء.

368 Ghazzawi, cited in Daher, *Syria After the Uprisings*, p. 138.

لكن ليس من الواضح تماماً هل كان ممكناً أن تُعزى محدودية أدوار السوريّات في المجالس إلى الأوضاع البالغة الصعوبة التي أوجدها النزاع فحسب. فكما صرّح أحد المشاركين في البحث من مدينة الباب: "لدينا سوريّاتٌ يعملن طبيبات ومحاميات وكلّ شيء، لكنّ مسألة الاختلاط بالرجال مسألةٌ صعبة... نتيجةً لذلك لن نجدَ على سبيل المثال أيّ امرأة في مكاتب المجالس"[369]. على امتداد المسارين المتوازيين، يُظهر بحثي أنّ محدودية دور المصريّات في اللجان الشعبية تعكس عزوفهنّ عن المشاركة في المجال العام. يؤكد المشاركون في دراستي دور القيم المحافظة والأعراف الثقافية في عرقلة مشاركة النساء، وكما أوضحت إحدى الناشطات: "أودّ شخصياً المشاركة في العمل الاجتماعي لكنّني لا أريد أن أكون في الشوارع والتعرّض للاحتكاك

بالأهالي... أعرف أنّ كثيراً من الفتيات لا يكترثن بالقضايا العامة وبالتالي يخترن تجنب المشاركة"[370].

369 ناشط سوري، مجموعة المناقشة، 15 آذار/ مارس 2013.

370 مقابلة مع دينا، القاهرة، 18 نيسان/ أبريل 2013.

إلى أيّ مدىً شكّلت المجالس المحلية "فضاءاتٍ للتداول"؟ لقد كانت المجالس المحلية في سوريا أقربَ إلى التوصّل إلى اتّخاذ القرارات بناءً على تصويت الغالبية. في الحقيقة، وجدت دراسةٌ حديثة أنّ 69% من المجالس اعتمدت على تصويت الأعضاء للتوصّل إلى اتّخاذ القرارات. وفي حين أسندت 28% منها فحسب مهمات اتّخاذ القرارات للمختصين داخل المجلس أو اعتمدت على الخبراء، ذُكر أنّ رؤساء المجالس كانوا يتخذون القرارات في 3% منها فقط.[371] يمكن القول إنّ هذا الأمر يعكس جهود الناشطين لتطوير هياكل محلية أكثر اتساماً بالطابع الرسمي فضلاً عن حقيقة أنّ المجالس تعتمد اعتماداً كبيراً على تمويل الجهات المانحة التي تشدّد على الشفافية. صحيحٌ أنّ هنالك أدلّةً على اعتماد تصويت الغالبية في إدارة شؤون المجالس المحلية، لكن من غير الواضح تماماً إلى أيّ مدىً كان هنالك في الواقع تشديدٌ على التداول في عملية اتّخاذ القرار.

371 Local Administration Councils Unit, *Indicator Needs*.

أوجد الطابع التشاركي للّجان في مصر مشكلات عويصة عندما وصل الأمر إلى اتّخاذ القرار. فعملية اتّخاذ القرار وفق وصف الناشطين غالباً ما تكون غامضةً وغير شفافة. رفضت غالبية اللجان التصويت كوسيلة للتوصّل إلى اتّخاذ القرار، إذ اعتبروه مقترناً بالكيانات الرسمية. عوضاً عن ذلك وصف الناشطون أشكالاً من التداول الجماعي تتضمّن مشاوراتٍ بين الأعضاء الأساسيين بطريقة لا مركزية. كما أنّهم كانوا حريصين على رفض أن يوجِّه أيّ شكلٍ من التراتبية الهرمية الأعمالَ الداخلية للّجان. وكما بيّن أحد أعضاء اللجان من إمبابة: "النظام لا مركزي... لا نؤمن بالهرمية، بل نقرّر جماعياً"[372].

372 مروان يوسف، مقابلة أجرتها المؤلفة في القاهرة بتاريخ 20 نيسان/ أبريل 2013.

خلاصة القول: تشكّلت المجالس في سوريا على غرار المبادرات التشاركية المُمكَّنة في أماكن أخرى لتلبية الاحتياجات العملية للتزوّد بالخدمات العامة. تبيّن اللجان الشعبية في مصر دور الناشطين المنتمين إلى الطبقة الوسطى، في حين قادت المجالسَ المحلية في سوريا العائلاتُ البارزة. في كلتا الحالتين، كانت هنالك فجوات واضحة في ما يتعلق بمشاركة المواطنين العاديين، ولا سيما النساء والفقراء. كثيراً ما ذكرت المجالس المحلية أنّها تتّخذ قراراتها على أساس تصويت

الغالبية، في حين أنّه من غير الواضح إلى أيّ مدىً كان هنالك تشديدٌ على التداول، كما كانت الحالة في المثال المصري حيث يعيق التركيز على التداول بين الناشطين أحياناً عمليةَ اتّخاذ القرار.

مسار المجالس المحلية في مناطق سيطرة المعارضة

لم يخضع مسار تطوّر المجالس، بما في ذلك قدرتها على توسيع نطاق الخدمات العامة بفعالية داخل مجتمعاتها المحلية، لتأثير وطأة المواجهات العنيفة أو درجة الوفاق مع النظام فحسب، بل كذلك لتأثير التنافس بين الميليشيات وإمكانية حصولها على التمويل الخارجي.[373] يستكشف القسم التالي هذه المجموعات من الديناميّات المهمة بدءاً من العلاقات بين المجالس المحلية والميليشيات، وهي علاقاتٌ تباينت تبايناً كبيراً بمرور الوقت واختلاف المكان. فوسط مواجهة عنف الميليشيات المسلحة الاعتباطي وتزايد الفوضى الناجمة عن غياب القانون وانتشار الجريمة على نطاقٍ واسع، كافح الناشطون للحفاظ على استقلالية المجالس عن مجموعات المتمردين ومن ضمنهم الجيش السوري الحر الذي أتى مقاتلوه من مناطق أخرى واصطدمت أولوياته أحياناً بأولويات قادة المجالس. غير أنّ التمييز الصارم بين ناشطي المجلس المحلي المدنيين ومقاتلي الجيش السوري الحر لم يكن دوماً قاطعاً. وكما وصف الأمر لي أحد الناشطين، "عندما كان مقاتلو الجيش السوري الحر يسيطرون على منطقة من المناطق، يريدون أن يكونوا من بين أولئك المنتخَبين كممثِّلين للمنطقة في المجالس المحلية. لقد انتُخبوا ديموقراطياً، ثمّ حين استعاد النظام السيطرة اختفى المقاتلون... كانوا يتحركون على الأرض ولكن متوارين عن الأنظار، رغم أنّ عملهم كان مرئياً في مجالات الإغاثة والرعاية الطبية والإعلام"[374].

373 A. Favier, 'Local governance dynamics in opposition–controlled areas in Syria', in Luigi Narbone, Agnes Favier and Virgine Collombier, eds, *Inside Wars: Local Dynamics of Conflicts in Syria and Libya*, Florence: European University Institute, Middle East Directions, 2016, pp. 6–15.

374 ناشط سوري، مجموعة المناقشة، 15 آذار/ مارس 2013.

تبلورت ثلاثة أنماط من العلاقات بين المجالس والميليشيات على امتداد مسار الانتفاضة. ففي بعض المناطق كأنحاء من ريف حلب، جاء أعضاء المجالس حصرياً من بين صفوف الميليشيات مثل لواء حركة نور الدين الزنكي الذي تحكّم في إدارة الأراضي التي سيطر عليها يوماً بيوم. لكن كانت هنالك أيضاً أمثلةٌ على ديناميّة معارِضة. ففي درعا مثلاً، بدا أنّ المقاتلين يعملون بإشراف

المجلس المحلي الذي كان ينسّق العمليات العسكرية ويدير توزيع الأموال عبر مختلف الخدمات لدرجة أنّه كان "يأمر المقاتلين بتجنّب أيّ انتهاك لحقوق الإنسان"[375]. كذلك كانت هنالك في الوسط حالاتٌ مثل دوما حيث فصل المقاتلون وأعضاء المجالس المحلية نشاطاتهم بعضها عن بعض وامتنع الطرفان عن محاولة الهيمنة على عمل كلٍّ منهما. ففي وصف الوضع الخاص لمجلس دوما، أوضح أحد المشاركين في البحث أنّ "المجلس المحلي يتمتع بوزنٍ أخلاقي كبير، فأعضاؤه يعقدون اجتماعاتهم في المساجد ويتمتعون بحصانة من تجاوزات الميليشيات، كما أنّ مجموعات المجتمع المدني تعاونت معهم"[376].

375 Daher, *Syria After the Uprisings*, p. 56.

376 مقابلة مع ناشط سوري بتاريخ 3 تشرين الأول/ أكتوبر 2016.

مع تقدّم مراحل النزاع، تقلّص حيّز استقلالية النشاطية المحلية. لم يقتصر الأمر على تنامي اعتماد المجالس المحلية على المجموعات المسلحة من أجل تأمين مواردها، بل إنّ عضويتها أيضاً كانت تتحدّد في الغالب وفق نفوذ الجماعات المسلحة المحلية.[377] ففي بعض الحالات، صمّمت الميليشيات هياكل حكم خاصة بها ووسّعت خدماتها في الأراضي الخاضعة لسيطرتها، وأكرهت في بعض الحالات الناشطين على إغلاق المجالس القائمة سابقاً أو شكّلت تحالفاتٍ معهم. وعلى غرار المناطق الأخرى التي تضاءل فيها وجود الدولة من الممكن نسب انخراط الميليشيات في الحكم المحلي، وأبرزها حالة داعش في سوريا، إلى ديناميّات عدّة تتضمّن تيسير استخراج الموارد، وزيادة التحكّم في السكان عبر قوة تأثير أكبر في البنية التحتية، وإقامة مشروعية عبر تعزيز ادعاءاتها بالكفاءة، وتحقيق تطلّعات بناء الدولة.[378]

377 Daher, *Syria After the Uprisings*, p. 53.

378 B. Berti, ‘Violent and criminal non–state actors’, in Risse et al., *Oxford Handbook of Governance*, pp. 272–91.

عندما تعمّقت الانقسامات بين مجموعات الجيش السوري الحر وتنامى نفوذ الميليشيات الإسلاموية والجهادية، تشكّلت المجالس أو اللجان الشرعية متحدّيةً بذلك سلطة المجالس المحلية، ولا سيما في مجال إقامة العدالة. فعلى سبيل المثال، حاولت ميليشيات جبهة فتح الشام احتكار إدارة نظام العدالة عبر الهيئة الشرعية، وهي لجانٌ قضائية تتألف من محاكم شرعية تطبّق التفسير السلفي للشريعة. وفقاً لجوزيف ضاهر "تحوّلت معظم المؤسّسات القضائية التي بدأت كمحاكم مدنية إلى لجانٍ أو مجالس شرعية بضغطٍ من فصائل المعارضة المسلحة التي لم تعترف بأيّ

سلطة أخرى سوى سلطتها"[379]. ازداد اضطهاد ناشطي المجتمع المدني عندما أحدثت الميليشيات المسلحة كذلك هيئات إنفاذ القانون مثل ديوان الحسبة التابع لهيئة تحرير الشام، وهو لجنةٌ للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وجهاز "سواعد الخير" في إدلب. وبالمثل، بات إشراف المجالس على الإمدادات الغذائية والأفران يلقى معارضة شرسة بسبب محاولات الميليشيات تأكيد سلطتها على الأراضي المستولى عليها وشرعنة سلطتها السياسية.[380]

379 Daher, *Syria After the Uprisings*, p. 131.

380 ناشط سوري، مقابلة أجرتها المؤلفة بتاريخ 1 تشرين الأول/ أكتوبر 2016.

إنّ ديناميّة المجالس المحلية مع النظام وحلفائه هي العامل المهم الثاني الذي رسم معالم تطوّرها. في بداية الانتفاضة، كانت هنالك حالات وفاق مع النظام. فقد أشار ناشطون من دوما على سبيل المثال إلى إبرام اتفاق مع محافظ ريف دمشق في 2013 لتقع على عاتق المجلس المحلي مسؤولية الإدارة المحلية وعدم مواجهتها بتدخّل النظام مقابل إنهاء وجود الميليشيات وإعادة تأهيل مستشفى حمدان وتقديم الإمدادات الطبية.[381] سعى النظام في السنوات التالية إلى تقويض البدائل الناشئة عن مؤسّسات الدولة في مناطق المعارضة. وهذه هي الحال على وجه الخصوص منذ حاولت المعارضة السورية في المنفى أن تستفيد من شرعية المجالس بوصفها هياكل شعبية راسخة على الصعيد المحلي. وجرى تمثيل المجالس بالفعل في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية.[382] في وقت لاحق، مع تشكيل "الحكومة السورية المؤقتة" في مدينة غازي عنتاب التركية، أُنشئت وزارة الإدارة المحلية وكُلّفت تنسيق تمويل المانحين للمجالس. ورغم أنّ هذا التطوّر أفضى إلى بذل جهود الهدف منها توحيد الهياكل الداخلية والإجراءات العملياتية للمجالس المحلية على أساس القانون 107/2011، ليس من الواضح تماماً هل ترافقت بالفعل مع تحقيق مزيد من الاتّساق لما بقي أساساً مبادرات محدودة النطاق. وباستثناء مسائل تتعلّق بالصلات الواقعية بين الوزارة وقيادة المجالس على أرض الواقع ودرجة التمثيل السابقة للمجالس، إنّ نشوء هياكل حوكمة موازية ومتنافسة في المحلّات عينها وغياب الروابط الأفقية بين المجالس في البلديات أو القرى، إضافةً إلى الافتقار إلى التكامل الرأسي على المستويات العليا، تشير جميعاً إلى أوجه القصور في تنسيق هذه الجهود وتوسيع نطاقها.

381 ناشط سوري، مجموعة المناقشة، 15 آذار/ مارس 2013.

382 مسألة التمثيل في المجالس المحلية مسألة خلافية لأنّ أربعة عشر عضواً من أعضاء المجالس المحلية في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية لم يتغيّروا، رغم حقيقة أنّ المجالس المحلية داخل سوريا تعقد انتخاباتها كلّ ستّة أشهر، ما أدّى إلى تشكيل كيانٍ بديل لتمثيلهم يُعرف باسم "المجلس الأعلى للمجالس المحلية".

بعدما استعاد نظام الأسد ما يقارب 65% من أراضي سوريا، توقّفت المجالس المحلية عن العمل بصورة عامة. وتحت مُسمّى اتفاقات "المصالحة المحلية" أُرغم المتمردون ومن ضمنهم ناشطو المعارضة المسؤولون عن المجالس المحلية على تسليم أسلحتهم الثقيلة ومغادرة المناطق التي عملوا فيها منذ بدء الانتفاضة، أو وافقوا على خضوعهم للتجنيد الإلزامي بعد تسوية أوضاعهم.[383] ونتيجةً لذلك انتقل ثمانون مجلساً محلياً وفق بعض التقديرات من الغوطة باتجاه الشمال إلى عفرين بعد اتفاقٍ محلي. وبالفعل، يقول بعضهم إنّ تداعيات هذه الاتفاقات على الناشطين المحليين غير المسلحين، الذين ما زالوا يحتفظون بقليل من الاستقلالية ويعملون بصورة منفصلة عن الميليشيات، كانت كارثية. فخلافاً لأفراد الميليشيات الذين كان في وسعهم تقديم معلومات استخباراتية مفيدة فيطلَق سراحهم إذا سلّموا أسلحتهم تعرّض ناشطو المجالس المحلية بمفارقة واضحة لاضطهاد أشدّ ولمخاطر هدّدت حياتهم لأنّهم اعتُبروا "ناشطين ثوريين". في حالات قليلة كحالة درعا، جرى حلّ هياكل الحكم التي تقودها المعارضة لكنّ ناشطي المجالس المحلية لم يغادروا المنطقة مقابل التعهّد بالولاء للنظام السوري.

383 انظر:

F. Adleh and A. Favier, ‘Local reconciliations agreements: A non–starter for peacebuilding’, *Middle East Directions: European University Institute*, June 2017.

لم تكن عودة الدولة إلى المناطق المستعادة إيذاناً بعودة عمل المؤسّسات أو الخدمات العامة أو الأمن. إذ إنّ ميليشيات مختلفة مرتبطة بالحرس الثوري الإيراني وحزب الله وكذلك الفروع الأمنية برزت كقوىً فعالة مهيمنة على الصعيد المحلي، وتعمل على تسوية المنازعات أو التوسّط بين المواطنين والسلطات المحلية، ولا سيما تيسير الحصول على الخدمات العامة الأساسية. أجرى نظام الأسد أواخر 2018 انتخابات محلية في محاولة لإعادة إرساء سلطته وإضفاء شرعية على هياكل الإدارة المحلية الخاصّة به. لكنّ الانتخابات تميّزت بانخفاض نسبة الإقبال على التصويت وهيمنة البعث الذي أدخل طبقةً سياسية جديدة قليلة التجذّر في المجتمعات المحلية وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالميليشيات. وفقاً لبعض المحلّلين استحوذت قائمة "الوحدة الوطنية" على 70% من مقاعد الإدارة المحلية في حين حصل مستقلّون على المقاعد المتبقية.[384] ولم يُسمح لناشطي المجالس المحلية المنتمين إلى المعارضة بخوض الانتخابات.

384 Daher, *Syria After the Uprisings*, p. 261.

لقد أدّى الدعم الخارجي دوراً مهماً في تطوّر المجالس المحلية. إذ لم يكن بمقدور المجالس فرض الضرائب. وفي بعض الحالات، كانت تتقاضى رسوماً شكلية على خدمات مثل الكهرباء عبر اقتطاع مبالغ ثابتة أو الاعتماد على تبرعات من المغتربين. لم تنجح المجالس في إطلاق مشاريع مُدرّة للربح إلّا في حالاتٍ قليلة. وقد جعلها نقص الموارد تعتمد اعتماداً كبيراً في تنفيذ المشاريع على الدعم الخارجي خاصة من حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا. ففي أعقاب اجتماعٍ دولي في باريس في 2012، تعهّدت الحكومات الغربية دعم المجالس المحلية في مناطق سيطرة المعارضة دعماً مباشراً، ما أتاح وصول مساعدات الجهات المانحة. في الحقيقة، تُقدَّر قيمة المساعدات ذات التوجّه السياسي التي قدّمتها الولايات المتحدة والجهات المانحة الغربية الأخرى منذ بدء النزاع في 2011 إلى المجالس المحلية في مناطق سيطرة المعارضة بمليار دولار.

تماشى تمويل المجالس المحلية بوصفها جزءاً من برامج أوسع لتحقيق الاستقرار أساساً مع هدف السياسة الخارجية لتغيير النظام في سوريا. لكن بعد 2014 ازداد تباين الافتراضات الضمنية لدعم المانحين عن موقف القوى الأجنبية ولم يعد واضحاً هل المساعدات ما زالت تُقدَّم لمواجهة قوة داعش، أم بهدف تغيير النظام، أم تحضيراً لإعادة هيكلة النظام بحيث يقوم نظام الأسد بنقل السلطة إلى المجالس المحلية عبر إطارٍ تفاوضي لتحقيق اللامركزية.[385]

385 F. Brown, ‘Dilemmas of stabilization assistance: The case of Syria’, Carnegie Endowment for International Peace, 26 October 2018.

لم يكن الدعم المباشر المقدّم إلى المجالس المحلية منسّقاً تنسيقاً حسناً على ما يبدو، ما جعلها موضع تنافس مع المنظّمات غير الحكومية ذات التمويل الأفضل.[386] وقد أثّر هذا بدوره في تطوير أنشطة المجالس. فمثلاً عندما صارت المنظّمات غير الحكومية المحلية شريكاً تنفيذياً مفضَّلاً للأمم المتحدة والوكالات الدولية، أصبحت المجالس المحلية أقلّ انخراطاً في المساعدة الإنسانية وإدارة المستشفيات الميدانية. شرعت المجالس المحلية بدلاً من ذلك في تولّي مهمات مراقبة هذه الأنشطة وتقييمها. فقد نظر الناشطون بارتياب في معظم الحالات إلى المنظّمات غير الحكومية ليس بوصفها شريكاً في الحكم المحلي، بل بوصفها منافساً. كذلك شدّد الناشطون على أنّ التغيّرات في أولويات المانحين نحو مكافحة الإرهاب قوّضت عملهم في دعم المدنيين. كما أنّ امتناع البلدان المانحة عن تمويل المجالس المحلية في المناطق التي استعادها النظام زاد من ضعف هذه الهياكل. وفي 2018، أعلنت وزارة خارجية الولايات المتحدة وقف تمويل برامج المساعدة في

مناطق سيطرة المعارضة في سوريا، ومن ضمنها مشاريع تمويل المجالس المحلية، وتلتها في ذلك الحكومة البريطانية.[387]

386 Favier, ‘Local governance dynamics’, p. 8.

387 Daher, *Syria After the Uprisings*, p. 215.

المجالس المحلية إلى أين؟

في ذروة الانتفاضة في سوريا، توقّع أحد ناشطي المجتمع المدني ممّن أجريت معهم مقابلات أنّ المجالس المحلية آيلةٌ إلى الزوال. وفقاً لرأيه "تُعدّ معظم المجالس المحلية هياكل مؤقتة وقد نشأت بحكم الضرورة؛ لو لم يكن هنالك غيابٌ لمؤسّسات الدولة، ما كان هنالك وجودٌ للمجالس. علينا أن نعرف الآن إلى متى ستدوم، لأنّ معظم الأعضاء محتجّون أو ثوريون. إذا انتهت الثورة فجأةً، فسيمضون إلى بيوتهم ولن يكون هنالك مجالس محلية. فأولئك الناشطون الملتزمون إحياء النشاط المدني نادرون. لا أتوقع أنّ هذه المجالس ستدوم"[388].

388 ناشط سوري، مجموعة المناقشة، 15 آذار/ مارس 2013.

في الوقت الذي ثبت فيه أنّ هذه النبوءة صحيحة، ثمّة علاماتٌ على وجود جيل جديد من الناشطين في سوريا. فعلى سبيل المثال، عندما أُعيد رسمياً إنتاج سلطات الإدارة المحلية الرسمية، نشأت هياكل جديدة تُعرف باسم "لجان التنمية"[389]. تضم الأخيرة ممثِّلين عن النّخبة المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص وكذلك أعضاء المجلس المحلي المنتخب. تولّت لجان التنمية بوصفها كيانات شبه رسمية مسؤولية تقييم الاحتياجات المحلية وترتيب أولويات مشاريع التعافي فضلاً عن تنسيق جمع التبرعات من المغتربين السوريين وعلى رأسهم أولئك المقيمين في بلدان الخليج. لعلّ اللجان إواليّة لتحقيق حكمٍ محليّ تعاوني، وعملت كإواليّة لتحقيق مزيدٍ من الشفافية ومشاركة فاعلي المجتمع المحلي داخل سوريا وخارجها في آن. لكن لم يتبيّن بعد إلى أيّ مدىً ستكون شاملةً وتستمر في العمل من دون التدخّل القسري لأجهزة الأمن أو هيمنة فروع البعث. فضلاً عن ذلك ستعتمد استدامة هذه التجارب على الجهود المبذولة لتوسيع نطاق هذه المبادرات بوصفها جزءاً من إصلاحات محلية لا مركزية للحكم ومعزَّزة في إطار تسوية سلمية.

389 تعمل اللجان في مدن التل ودوما والقصير والمزرعة ووطى الراس والطواحين وحزور ومعرونة والزهراء.

خاتمة

تحقّق ظهور المجالس المحلية في سوريا في مناطق تضاؤل وجود الدولة على خلفية زوال وظائف مؤسّسات الدولة، أو انسحاب الدولة من أماكن وأراضٍ لم يعد بوسعها ممارسة السيطرة عليها. حاول جيلٌ جديد من الناشطين أن يزرع بذور تغيير ديموقراطي على المستوى الشعبي بتعبئة أفراد المجتمع المحلي واعتماد تصويت الغالبية في سعيٍ لتلبية الاحتياجات الجماعية. لكنّ تحليلي المستفيض لهذا النمط من الحوكمة المحلية يكشف أنّه لم يفِ إلى حدّ بعيد بالمعايير الديموقراطية. وعدا أنّ المجالس المحلية تعكس هيمنة العائلات الثرية التي شكّلت "لجان الشرف"، كانت إقصائيةً إلى أبعد الحدود. فالنساء والفقراء على وجه الخصوص لم يكونوا ممثَّلين فيها. كما أنّ استفحال الطائفية والانقسامات الإثنية والمناطقية حال دون إدخال الأقليات والمهجّرين داخلياً. ورغم أنّ الشباب كانوا روّاداً في تشكيل المجالس المحلية في كثيرٍ الأحيان، لكن غالباً ما تعذّر دخولهم إليها. ومن غير الوضح بعدُ إلى أيّ مدىً تجذّرت ممارسة التداول الجماعي فعلياً بين الناشطين المشاركين.

لم تكن المجالس المحلية بوصفها مبادرات محلية ضيّقة النطاق متكاملةً رأسياً أو أفقياً، ما جعلها أقلّ استدامةً وهشّةً على الصعيد التنظيمي مع تقدّم النزاع واستعادة النظام مناطق سيطرة المعارضة. لم يكن هنالك تمييزٌ واضح تماماً بين متمردي المعارضة المسلحة والناشطين المدنيين، ومع تنامي قوة الميليشيات المسلحة تقلّص كثيراً الحيّز المتاح أمام حوكمة مستقلة من الأسفل إلى الأعلى. كما أنّ التقلّبات في أهداف المانحين والتمويل ودرجة التنسيق أثّرت جميعاً في مسار المجالس المحلية واستدامتها. وأخيراً تقوّضت المجالس المحلية بفعل ديناميّات التكيّف إزاء المواجهات العنيفة مع النظام في مراحل مختلفة من النزاع. فعندما استعاد النظام الأراضي التي خسرها، توقّفت هياكل الحوكمة من الأسفل إلى الأعلى عن العمل.

رغم المآزق المختلفة، سلّطت المجالس المحلية الضوء على الدور المحتمل لقوى المجتمع المدني الفاعلة في ارتجال أنماط من الحوكمة في أوضاع تضاؤل وجود الدولة. وبينما لا يزال علينا أن نتبيّن ما إذا كان جيلٌ جديد يمثّل الناشطية المحلية سينجح في اقتطاع حيّز لتمكين السكان ومشاركتهم في المستقبل، ثمّة علاماتٌ على وجود تغيّر في ديناميّات علاقة الدولة بالمجتمع على الصعيد المحلي. ومن المرجّح أن تغيّر هذه التطورات من شكل ممارسة السلطات المركزية السلطةَ على المدى البعيد.

المراجع

Adleh, Fadi, and Favier, Agnes, ‘Local reconciliations agreements: A non–starter for peacebuilding’, *Middle East Directions: European University Institute*, June 2017, at cadmus.eui.eu

al–Azizi, Omar, ‘A discussion paper on local councils in Syria’, Anarchist Library, 2013, at theanarchistlibrary.org

Baylouny, Anne Marie, ‘Authority outside the state’, in Anne L. Clunan and Harold A. Trinkunas, eds, *Ungoverned Spaces: Alternatives to State Authority in an Era of Softened Sovereignty*, Stanford, CA: Stanford University Press, 2010, pp. 136–52.

Berti, Benedetta, ‘Violent and criminal non–state actors’, in Thomas Risse, Tanja A. Börzel and Anke Draude, eds, *The Oxford Handbook of Governance and Limited Statehood*, Oxford: Oxford University Press, 2018, pp. 272–91.

Brown, Frances, ‘Dilemmas of stabilization assistance: The case of Syria’, Carnegie Endowment for International Peace, 26 October 2018, at carnegieendowment.org

Daher, Joseph, *Syria After the Uprisings: The Political Economy of State Resilience*, Chicago: Haymarket, 2019.

Darwish, Sabr, ‘Syrians under siege: The role of local councils’, Arab Reform Initiative Policy Alternatives, 13 September 2016. Formerly at archives.arab–reform.net (link no longer active).

della Porta, Dantella, and Andretta, Massimiliano, ‘Social movements and public administration: Spontaneous citizens’ committees in Florence’, *International Journal of Urban and Regional Research*, vol. 26, no. 2, 2002, pp. 244–65.

El Meehy, Asya, ‘Governance from below: Comparing local experiments in Egypt and Syria after the uprisings’, *Century*

Foundation, 7 February 2017, at tcf.org

El–Meehy, Asya, ‘Egypt’s popular committees’, *Middle East Report*, vol. 42, 2012, at merip.org

Favier, Agnes, ‘Local governance dynamics in opposition–controlled areas in Syria’, in Luigi Narbone, Agnes Favier and Virgine Collombier, eds, *Inside Wars: Local Dynamics of Conflicts in Syria and Libya*, Florence: European University Institute, Middle East Directions, 2016, pp. 6–15.

Fung, Archon, and Wright, Erik Olin, *Deepening Democracy: Institutional Innovations in Empowered Participatory Governance*, London: Verso, 2003.

Hassan, Kawa, and Yaakoub, Hussein, ‘Syria’s local coordination committees: The dynamo of a hijacked revolution’, *Knowledge Programme: Civil Society in West Asia*, 2014. PDF formerly at hivos.org (link no longer active).

Khoury, Doreen, ‘Losing the Syrian grassroots: Local governance structures urgently need support’, *SWP Comments*, German Institute for International and Security Affairs, Berlin, February 2013, at swp–berlin.org

Kodmani, Bassma, ‘A safe path for democratic decentralization in Syria’, Arab Reform Initiative, 31 July 2019, at arab–reform.net

Local Administration Councils Unit, *The Indicator of Needs for the Local Councils of Syria*, July 2015, at peacefare.net

Mayntz, Renate, *Über Governance: Institutionen und Prozesse politischer Regelung*, Frankfurt: Campus Verlag, 2009.

Omran Center for Strategic Studies, *Centralization and Decentralization in Syria: Concepts and Practices*, Fourth Annual

Book, 15 November 2018, at
omranstudies.org
Risse, Thomas, Borzel, Tanja, and Draude, Anke, *The Oxford Handbook of Governance and Limited Statehood*, Oxford: Oxford University Press, 2018.

القسم الثالث

التشكيلات الجهادية

الفصل السابع

داعش في سوريا وصعود الجهادالممتد جغرافياً

حمزة المصطفى

يناقش هذا الفصل ظاهرة تنظيم داعش في سوريا منذ نشأته الأولى عند إعلان تأسيس جبهة النصرة مروراً بخطوة دمج الجبهة قسرياً في التنظيم وصولاً إلى فنائه المادي بعد تدمير "الخلافة" وقتل "خليفتها". ينحو البحث منحىً غير تقليدي في فهم الظاهرة متجاوزاً التفسير الأيديولوجي/ النصّي السائد وساعياً إلى إبراز محدِّدات أخرى من شأنها أن تشرح مختلف المواقف المتشابكة والمعقدة التي اتّخذها التنظيم في علاقته بالمكان الذي نشأ فيه وقاطنيه. يتناول الفصل أولاً موضوع نشأة التنظيم في الإطار السوري، ثمّ ينطلق إلى شرح علاقته بالفصائل المسلحة الأخرى وعوامل تمدّده.

نشأة التنظيم

لم تعرف سوريا قبل انطلاق الثورة في 2011 تنظيمات جهادية أممية التوجّه والأفكار باستثناء تنظيم الطليعة المقاتلة الذي نشأ أواخر سبعينيات القرن العشرين ومطلع ثمانينياته. فالمجموعات السلفية الجهادية الصغيرة التي نشأت في مطلع تسعينيات القرن العشرين على أنقاض تجربة الطليعة المقاتلة، وتأثّرت بالأُطروحات الجهادية الأممية، لم تجد الحاضنة الشعبية والقبول المجتمعي الواسع، ولم تكن قادرة وسط نظام أمني يحكم سوريا على التأثير أو تطوير مساراتها الخاصة، فوجد معظم منتسبيها طريقه إلى خارج سوريا والتحقوا بجبهات "الجهاد" المفتوحة في بقاع جغرافية عدة من العالم.[390]

[390] عبد الرحمن الحاج، "السلفية والسلفيون في سوريا: من الإصلاح إلى الجهاد"، تقارير، "مركز الجزيرة للدراسات"، 26 أيار/ مايو 2013.

مثَّل الغزو الأميركي للعراق واحتلاله في 2003 تحوّلاً كمياً في النشاط الجهادي السوري، إذ أصبحت سوريا، بموافقة الدولة نفسها، ممرّاً آمناً وساحة خلفية للجهاديين القادمين من كل مكان للالتحاق بتنظيمات جهادية ناشئة في العراق، مثل جماعة التوحيد والجهاد التي أسسها أبو مصعب الزرقاوي في 2003، وتحوّلت بعد بيعته زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن في 8 تشرين الأول/ أكتوبر 2004 إلى تنظيم قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين.[391]

391 المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "أهي سياسات المالكي وحساباته المخطئة أم أنّها الدولة الإسلامية في العراق والشام؟"، تقدير موقف، 15 تموز/ يوليو 2014.

آنذاك، رأى النظام السوري في تدفق المقاتلين والجهاديين مصلحة حقيقية تتمثل في توريط القوات الأميركية في محاربة الجهاديين والقاعدة لزيادة خسائرها البشرية، ومنعها من التفكير في تكرار التجربة العراقية في سوريا، ولا سيما بعد التهديدات التي نقلها وزير الخارجية الأميركي الأسبق كولن باول Colin Powell إلى النظام السوري في 3 أيار/ مايو 2003. [392] يضاف إلى ذلك اقتناع النظام السوري بأنّ الولايات المتحدة التي كانت راغبة آنذاك في تحقيق استقرار أمني سريع في العراق ستضطر إلى فتح قنوات اتصال وتعاون معه.

392 حمزة المصطفى، "جبهة النصرة لأهل الشام: من التأسيس إلى الانقسام"، **سياسات عربية**، العدد 5 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2013)، ص. 73.

تركت تجربة العراق أثرها الكبير في سوريا؛ ساهمت في إيجاد جيل جديد من الجهاديين السوريين. ووفقاً لإحصاءات نُشرت في المنتديات الجهادية في 2007 حلّ السوريون في المرتبة الثانية من ناحية العدد، بنسبة 13% من إجمالي عدد الجهاديين في العراق.[393] وبرزت أسماء سورية في المستويات القيادية لتنظيم القاعدة، مثل خالد سليمان درويش (الملقّب بأبي الغادية السوري)[394] الذي برز اسمه مرشَّحاً لخلافة أبي مصعب الزرقاوي في قيادة تنظيم العراق، قبل أن يُقتل في 2005. وقد حاول المقاتلون العائدون من العراق آنذاك تأسيس خلايا جهادية في مناطق عدة من سوريا لكنّ الاستخبارات السورية نجحت في تفكيك معظمها، ونُفِّذت حملات أمنية استهدفت العائدين من العراق، وأُحيلوا إلى محكمة أمن الدولة، ثم إلى سجن صيدنايا السيئ الصيت.[395]

393 مراد بطل الشيشاني، "أبو مصعب السوري والجيل الثالث من السلفيين الجهاديين"، في: مجموعة مؤلفين، **الإخوان المسلمون في سوريا**، الطبعة الثانية، دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2011، ص. 53.

394 المرجع السابق، ص. 53–54.

395 شهادة أدلى بها للباحث ضابط صف في الاستخبارات السورية في 2009، ممن شاركوا في الهجمات التي استهدفت جيوب الجهاديين في ريف دمشق الغربي.

الثورات العربية والسعي إلى مشروع جهادي متكامل

مثّل انطلاق الثورة السورية ومحاولات النظام الوحشية قمعها وتحوُّلها لاحقاً إلى العمل المسلح فرصة سانحة لإطلاق مشروع جهادي متكامل في سوريا. لم تكن الحركات الجهادية معنية بالثورات العربية غداة انطلاقتها، إذ لم تشارك في إطلاقها، وتحفّظت عن نهجها السلمي وأهدافها المتمثّلة في إقامة دول مدنية ديموقراطية.[396] لكنّها رحبت بالعمل على تغيير الحكام، داعية قوى الثورة للالتفاف حول مشروع القاعدة المتمثّل في "تحكيم الشريعة"، وإقامة دولة إسلامية.[397] في بداية الربيع العربي، وقفت قوى الثورة في بلدان عربية مختلفة حاجزاً أمام محاولات الحركات الجهادية الأممية ركوب الموجة الثورية واختراقها. كذلك، حرصت الحركات الإسلامية، مثل الإخوان المسلمون، المشارِكة في الحراك الثوري، على بلورة أيديولوجياتها وبرامجها ضمن الدول الوطنية القائمة، ما وجّه ضربة قاسية إلى المفاهيم الدينية الأممية العابرة للحدود التي تعتبر الدول القائمة كيانات مصطنعة، وتسعى لإقامة حكومات إسلامية تمهيداً لإعلان خلافة تجمع المسلمين.

396 "أسئلة حول المشاركة في المظاهرات السلمية في سوريا"، "منبر التوحيد والجهاد"، (من دون تاريخ)، على الرابط: https://goo.gl/BPuYXF

397 أيمن الظواهري، "ثورة مصر الشعبية انتهت إلى انقلاب عسكري"، "العربية نت"، 15 أيار/ مايو 2014، على الرابط: https://goo.gl/v6mm1q

مع ذلك، فرض تعثُّر الثورات وتغيُّر مسارها وانتقالها إلى العمل المسلح، كما جرى في ليبيا وسوريا، واقعاً مغايراً، وفتح الباب تدريجياً لدخول الجهاديين وانخراطهم إلى جانب المقاتلين ضد الأنظمة الاستبدادية العنيفة. وبخلاف سوريا، لم تكن ليبيا ساحة جاذبة للجهاديين لأنّ التدخل العسكري الخارجي جرى في بداية ثورتها، ولم يستسغ الجهاديون القتال في صف واحد مع حلف شمال الأطلسي الذي يكفّرونه. أمّا في ظروف سوريا، فتوافرت للحركات الجهادية، وعلى رأسها الدولة الإسلامية في العراق، جميع الظروف الملائمة للبدء في مشروع جهادي جديد. وأهم هذه الظروف: إمعان النظام في استخدام الأسلحة كلّها ضد الشعب المنتفض على حكمه، وظهور الميليشيات الطائفية وارتكابها كثيراً من المجازر، وانتقال الثورة على نحو شبه كامل إلى الكفاح المسلح، وغياب قيادة سياسية وعسكرية على الأرض، وخروج مناطق واسعة عن سيطرة النظام، وبروز خطاب طائفي مضاد، وأخيراً غياب التدخل العسكري الخارجي ضد النظام رغم نداءات استغاثة طالبت بردع النظام في حربه ضد المدن والقرى.[398]

398 حمزة المصطفى، "سؤال ضروري لمستقبلها: في أي سياق تشكّلت داعش؟" (1–2)، **العربي الجديد**، 17 أيلول/ سبتمبر 2014، على الرابط: https://goo.gl/EHACzt

عزّز إطلاق النظام السوري عدداً من السجناء المنتمين إلى السلفية الجهادية بمراسيم عفو متكررة، وأهمها المرسوم الصادر في 21 حزيران/ يونيو 2011، من حضور الجهاديين في المشهد الثوري المسلح، إذ خرج الجهاديون من السجن وخرجت معهم نقاشاتهم واختلافاتهم ومراجعاتهم ومشروعاتهم المستقبلية. لم يكن لدى "جهاديي صيدنايا" تصوّر واضح عن كيفية المضي قُدُماً بمشروعهم لحظة إخبارهم باقتراب الإفراج عنهم باستثناء شعار "أخويات المنهج" الذي عاش معهم في مهاجعهم خلال أعوام سجنهم.[399] لقد تآلفوا في الواقع حول تصورين مختلفين: يرى أولهما ضرورة إنشاء مشروع جهادي في سوريا يبقى في كنف القاعدة أو أحد فروعه الإقليمية مع مراعاة الخصوصية السورية. ويطمح الآخر إلى إنشاء مشروع جهادي وطني التوجّه ضمن الحدود الجغرافية القائمة من دون روابط تنظيمية مع القاعدة، ويسعى للقطع نهائياً مع أفكار الجهاد الأممية.[400] لم يمضِ وقت طويل حتى ترجم أنصار الطرح الثاني أفكارهم على أرض الواقع. فأعلن حسان عبود (أبو عبد الله الحموي) تأسيس كتائب أحرار الشام في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011، وعرَّفها بأنها

399 في مقابلة شخصية أجراها الباحث مع شخصيات قيادية في حركة أحرار الشام في إسطنبول بتركيا، بين 15 و25 شباط/ فبراير 2017. شهد بعضهم تجربة سجن صيدنايا مثل حسام طرشة، وآخرون نقلوا روايتها مثل عضوَي المكتب السياسي محمد جلال وأبي الحسن الشعار.

400 شهادة أدلى بها للباحث أبي يزن الحموي، أحد عناصر "لواء الإيمان"، المنضوي في حركة أحرار الشام، مقابلة عبر Skype، 17 حزيران/ يونيو 2013.

> مجاميع مؤمنة علنية الوجود أطَّر الإسلام عملها، وليست امتداداً لأيّ تنظيم أو حزب أو جماعة، وتهدف إلى إسقاط حكم الطاغية، وإرساء نظام حكم إسلامي عادل راشد، ومنهجها منهج أهل السُّنة في اتّباع كتاب الله والسُّنة مع تقديم فهم سلف الأمة الصالح في ما لم يكن حادثاً.[401]

401 انظر: كلمة أبي عبد الله الحموي، "هل أتاك حديث الكتائب"، 4 كانون الثاني/ يناير 2012، سابقاً على موقع YouTube (تمّ إغلاق الحساب).

أمّا أنصار الفريق الأول، فبدأوا البحث عن مصدر دعم يساعدهم في تأسيس مشروع جهادي أممي التوجّه.

الخلاف بين جبهة النصرة وداعش

يذكر كثير من الروايات والسرديات السائدة في المنتديات الجهادية، وفي نقاشات الجهاديين على الأرض، أنّ مؤسس جبهة النصرة، أبا محمد الجولاني، وهو أحد الأعضاء السوريين في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق، كان من المُفرَج عنهم من سجون النظام، وأنّه عاد إلى العراق فور إطلاق سراحه.[402] وقدَّم مع انطلاق الثورة السورية تصوّراً شاملاً لتأسيس جماعة جهادية في سوريا حاز إعجاب البغدادي، زعيم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق، فكُلِّف وضع الخطط اللازمة لذلك، ومُنِح الدعم المادي والبشري اللازم.

402 شهادة أدلى بها للباحث الشيخ محمد نجيب عبد الله سالم، عضو "تجمع علماء النهضة". مقابلة عبر Skype، حزيران/ يونيو 2014.

لا شكّ في أنّ النصرة مثّلت غداة تأسيسها نموذجاً جهادياً يختلف في السلوك والممارسة وتقديم الأولويات عن الدولة الإسلامية في العراق، لكنّها لم تكن نموذجاً تجديدياً ضمن التيار الجهادي أيضاً. فالنصرة لم تخرج عن النسق الفكري للتنظيم، وكلاهما ينتمي إلى منظومة (الجهاد العالمي) وتعاليمها الأساسية: "تحكيم شرع الله" وإقامة "الحكم الإسلامي" المتمثّل في دولة الخلافة الإسلامية[403] عبر الجهاد ضد الكفار أو "عملائهم" المسلمين. انطلاقاً من ذلك لم تعترض جبهة النصرة على إعلان دولة إسلامية لكنّها اعترضت كما أوضح عضو "اللجنة الشرعية العامة" للجبهة آنذاك، أبو سليمان المهاجر، على توقيت إعلانها وفرضها على الناس من دون استئذان أو استشارة جماعات مقاتلة يصفها المهاجر بأنّها ترفض عدا الشريعة أيّ نظام كالديموقراطية والقومية والعلمانية.[404]

403 معتز الخطيب، "تنظيم الدولة الإسلامية: البنية الفكرية وتعقيدات الواقع"، ملفات، "مركز الجزيرة للدراسات"، 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 2014. سابقاً على الرابط: aljazeera.net (الرابط لم يعد متاحاً).

404 "اللقاء المرئي مع الشيخ أبي سليمان المهاجر حول جماعة الدولة"، سابقاً على الرابط: youtube.com، 30 حزيران/ يونيو 2014 (تمّ إغلاق الحساب).

لقد بدأت طلائع الجهاديين العراقيين أو السوريين المنضمين إلى الدولة الإسلامية في العراق الوصول إلى سوريا منتصف 2011. تمثّلت مهمتهم في التعرّف إلى البيئات الأهليّة المتعاطفة مع الفكر الجهادي اعتماداً على خبرة ونصائح خلايا جهادية نائمة أو سبق أن نشطت في سوريا قبل الثورة، وكذلك على خبرة السوريين الموجودين في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق.[405] تلى ذلك بدء مرحلة "التعشيش"، وإنشاء قواعد ارتكاز في بيئات متعاطفة في ريف حلب الشمالي وبلدة النيرب وحي الشعار في حلب، وبعض قرى ريف دير الزور ومدنه (الميادين والبوكمال)، وفي ريف إدلب الغربي، وبدرجة أقل في معرَّة النعمان، وكذلك في بعض قرى ريف حماة الشمالي.

بقيت النصرة وقائدها تحت مظلة الدولة الإسلامية في العراق، رغم استقلاليتهما عنه، وذلك عبر "مجلس شورى المجاهدين" الذي كان يضمّ، إلى جانب الجولاني والبغدادي والظواهري، أشخاصاً يُعرَفون بولائهم المطلق للبغدادي، وقام هؤلاء بدور مهم في دفع البغدادي لاحقاً إلى دمج النصرة في الدولة الإسلامية في العراق بذريعة رغبة الجولاني في "الخروج" على التنظيم.[406]

405 وفق شهادة أدلى بها للباحث عنصر سابق في "كتائب الفاروق"، مقابلة عبر Skype، 10 كانون الأول/ ديسمبر 2014.

406 مقابلة أجراها الباحث في حلب مع قادة ميدانيين وشرعيين في جبهة النصرة عبر وسيط (نتحفظ على ذكر اسمه)، في كانون الأول/ ديسمبر 2014.

مثّلت مسألة "البيعة" تحدياً وجودياً لجبهة النصرة بعد قرار الدمج في 9 نيسان/ أبريل 2013، وأحدثت انقساماً بنيوياً فيها، إذ بايعت غالبية المقاتلين الأجانب (المهاجرين) البغدادي ضمن فهمهم لتراتبية البيعة (البغدادي مؤسِّساً، والجولاني مبايعاً) وانضموا إلى التنظيم الجديد. ولم يثنهم رفض الجولاني الخطوة، بل نظروا إليه بوصفه مارقاً وخارجاً على الملة والجماعة، واتهموه لاحقاً بالردَّة. لذلك سارع الجولاني، في سبيل الحفاظ على تنظيمه ووقف انشقاق المقاتلين عنه بحكم تراتبية البيعة وفِقه السمع والطاعة، إلى مبايعة الظواهري بوصفه خليفة ابن لادن الأمير المؤسِّس، والبغدادي بوصفه خليفة الزرقاوي الأمير المبايع، طالباً منه التحكيم.

كان الجولاني مدركاً على أكمل وجه مركزية تراتبية البيعة وحساسيتها لدى الجهاديين، فلم ينكر بيعته البغدادي، أو فضله على النصرة، لكنّه حاول التحايل والالتفاف على خطاب الدمج بالتشكيك في صحته بداية، ونفي العلم بمضمونه، ثم بالانقلاب عليه بإعلان البيعة للقاعدة، وطلب التحكيم من أميرها، أيمن الظواهري، كما توضّح كلمته التي نشرها موقع "المنارة البيضاء" التابع للنصرة في 10 نيسان/ أبريل 2014.

إحياء الدولة الإسلامية في العراق

جاء اندلاع الثورة السورية ثمّ عسكرتها بعد محاولات النظام قمعها إضافة إلى الاحتجاجات والاضطرابات التي شهدها العراق أثناء 2011، وسياسة الإقصاء التي انتهجها رئيس الوزراء العراقي الأسبق نوري المالكي (2006–2014) بمنزلة طوق نجاة للدولة الإسلامية في العراق، فنجح في إعادة تغلغله في البيئات المجتمعية السُّنية مستغلِّاً الحنق الشعبي على سياسات المالكي وضعف الصحوات[407] وتحوّلها إلى ميليشيات مأجورة تتبع السياسيين العراقيين. لقد نظر البغدادي

إلى النصرة عند تأسيسها على أنها مشروع منقذ لتنظيمه، ورئة حياة جديدة له بعد أن ضاقت به بيداء العراق.

407 الصحوات قوات سُنية شبه عسكرية تشكّلت بدعم من الولايات المتحدة أثناء احتلال العراق. يُستخدم المصطلح أحياناً على سبيل التحقير كاختزال لعملاء الأجانب.

في المقابل، لم يرضَ الجولاني، بعد أن أصبحت النصرة، خلال أقل من عام على تأسيسها، من أبرز الفصائل الجهادية على الساحة السورية وتوسَّع نفوذها وزاد عدد منتسبيها، أن يقطف البغدادي ثمار جهوده، ورأى أنّ الفرصة سانحة ليتبوأ مكانة قيادية في التيار الجهادي، ولا سيما أنّ تنظيمه حاز إعجاب المنظِّرين الجهادين، ونظروا إليه بوصفه "تجديداً" يقطع مع مثالب الماضي ويؤسس لجيل جهادي جديد في القاعدة أكثر حيوية وديناميّة والتصاقاً بقضايا السكان المحليين على نحو ينقل العمل الجهادي من إطاره النّخبوي إلى إطار شعبوي أوسع.

أدرك زعيم القاعدة، أيمن الظواهري، بعد أن بايعه الجولاني في خطابه في 10 نيسان/ أبريل 2013 بيعة عامة، أنّ صراع التنظيمين هو في أساسه صراع على السلطة والنفوذ والزعامة، وأنّه هو ذاته ليس بعيداً عن هذا الصراع، بل في صميمه، ولا سيما أنّ البغدادي سار في طريق الاستقلالية الكاملة عن القاعدة وأُسسه الفكرية والتنظيمية، وأنّ تنظيم الدولة الإسلامية في العراق إن استمر فسيكون، بحكم القوة والغلبة والتمكين، البديل الجهادي عن القاعدة الذي أصابه الوهن، وضعفت قدراته إثر عقد من الضربات الموجعة والمتتالية بدأ بحرب أفغانستان في 2001 انتهاء باغتيال مؤسّسه وزعيمه أسامة بن لادن في أيار/ مايو 2011.

لم يستجب الظواهري لطلب التحكيم فوراً، ولم يعلِّق في لحظة الخلاف، رغم أنّها كانت المرة الأولى التي يحصل فيها خلاف يتطور إلى صدام مسلح بين تنظيمين ينتميان إلى مدرسة فكرية واحدة، وينتسبان إلى أصل تنظيمي واحد. بدا واضحاً أنّ الظواهري كان ينتظر مآلات الصراع ونتائجه، لأنّه لا يستطيع التأثير في مساره، ولإدراكه أنّ حدود تأثيره في وضع القاعدة الضعيف لا يتعدّى مباركة المنتصر وتزكيته في التيار الجهادي مقابل أن يضمن بيعته وتبعيته الشكلية. كذلك، لم يكن الظواهري في وضع يسمح له بتخطئة النصرة أو دعوة أميرها المبايع له لنقض بيعته والاستجابة لقرار البغدادي، إذ أشاد في خطابات عدّة، خصوصاً في خطابه الأول في شباط/ فبراير 2012 (بعد أسبوعين من تأسيس النصرة) بما سمَّاه "الجهاد الشامي" ورجاله، في إشارة إلى النصرة، ودعا إلى الالتحاق به لقتال "النظام الخائن" المتحالف مع قوى الاستكبار العالمي.[408] كما أنّه تابع إعجاب المنظِّرين الجهاديين بالنصرة، ورأى فيها عودة إلى الأساسات التي انطلقت منها

القاعدة، وأبرزها "دفع الصائل"[409] والمقاومة ضد الظلم وتجنّب استفزاز البيئات الاجتماعية بعد أن أفسدتها تجارب الفروع، ولا سيما التجربة العراقية.

408 "الظواهري يدعو للجهاد"، 12 شباط/ فبراير 2012، سابقاً على موقع youtube.com (تمّ إغلاق الحساب). الاستكبار هنا يمثّل مصطلحاً فقهياً يحمل دلالة كبرياءٍ أشدّ من الخضوع لله.

409 مصطلح فقهي يعني حرفياً إبعاد المعتدي ويعادل تقريباً حق الدفاع عن النفس أو الملكية. أمّا في الخطاب الجهادي، فهو يشير أساساً إلى الانتقام ممّن يسببون الأذى للمسلمين مثل الأنظمة العربية والولايات المتحدة الأميركية.

في المقابل، فهم البغدادي، كما يبدو، أنّ تحكيم الظواهري لن يأتي في مصلحته إلّا إذا نجح تنظيمه في القضاء نهائياً على النصرة. لذلك حاول استباقه مستغلِّاً انضمام قسم كبير من مقاتلي النصرة الأجانب إليه وانضمام بعض مقاتليها السوريين إلى فصائل أخرى، فبدأ استهداف مقراتها (دون غيرها في البداية) والسيطرة على مخازن أسلحتها. عندما استطاعت النصرة الحفاظ على وجودها وحضورها، ولو في بعض المناطق في سوريا، مثل ريف دمشق وإدلب واستوعبت صدمة الدمج، وبدأت تحصين مقرّاتها ومقاتليها من هجمات داعش، استجاب الظواهري أخيراً لطلب الجولاني. أعلن الظواهري أنّ محاولة الدمج باطلة وأنّه ينبغي إبقاء الجولاني في منصبه "مسؤولاً عامّاً" لجبهة النصرة في سوريا، وتعيين أبي خالد السوري حَكَماً بين الطرفين المتنازعين.

تسبّبت رسالة الظواهري في إرباك شديد لداعش، فالبغدادي الذي طلب من الجولاني والنصرة الخضوع لتنظيمه ومبايعته وفق ما تفرضه قاعدة "السمع والطاعة" الفقهية، غدا مطالباً وفق القاعدة نفسها بتنفيذ ما جاء في رسالة الظواهري. ولم يكن بوسع البغدادي، للخروج على القاعدة والظواهري، سوى تخطئته شرعيّاً، واعتبار ما جاء في الرسالة مخالفاً للشريعة، وهذا ما فعله على وجه التحديد. فبعد يومين من ظهور رسالة الظواهري في الإعلام (13 حزيران/ يونيو 2013) بثّت "مؤسّسة الفرقان"، الذراع الإعلامية لداعش، كلمة صوتية للبغدادي بعنوان "باقية في العراق والشام" رفض فيها تدخّل الظواهري وأعلن فيها أنّ داعش لن تغادر التراب السوري.[410]

410 "باقية في العراق والشام"، على الرابط: https://goo.gl/WN897M

مثّلت كلمة البغدادي انقلاباً لتنظيم داعش على القاعدة ومشروعه، وانتصاراً للمشروع الجهادي السلطوي المحلي على فكر وأيديولوجيا نظيره العالمي، وعلى خطاب "الحق" الذي يروّجه القاعدة، وهو خطاب يقوم على نصرة المستضعَفين ومواجهة "الاستكبار العالمي" وإعلاء كلمة الجهاد ونشره في أصقاع الأرض. لم يعبأ البغدادي بالرفض العارم لكلمته في المنتديات الجهادية وإعلان أبرز المنظِّرين الجهاديين بطلان خطوته من الناحية الشرعية[411] لكنّه اجترح إستراتيجية إعلامية

مضادة مرتكزها الرئيسي هو الهجوم على القاعدة والاستهزاء به وتصغير أميره، واتّهامه بالضلال ومحاباة الصليبيين والعلمانيين والتحالف مع عملاء الأجانب، والادّعاء في الوقت نفسه بأنّ مبايعة داعش لتنظيم القاعدة في ما مضى كانت مَكرُمة من التنظيم، وليست بيعة ولاء وطاعة. يتضح ذلك جليّاً في كلمة المتحدث السابق باسم داعش أبي محمد العدناني بعنوان "عذراً أمير القاعدة"، حيث ذكَّر الظواهري بأنّ "تنظيم القاعدة السابق في العراق حلَّ نفسه وانخرط من بقي منه في الدولة الإسلامية"[412].

411 محمد الفضيلات، "فتاوى المقدسي وأبو قتادة ضد داعش: رفض سلفي للخلافة"، **العربي الجديد**، 15 تموز/ يوليو 2014، على الرابط: https://goo.gl/EN7da3

412 حمزة المصطفى، "القاعدة والدولة... هل يصلح التحالف ما أفسدته النصرة؟"، "زمان الوصل"، 29 تشرين الأول/ أكتوبر 2014، على الرابط: https://goo.gl/5BLo2h

بهذا الإعلان، اتّسع الشرخ بين جبهة النصرة وداعش على الأرض، وبدأ كلا الطرفين العمل على تعزيز مواقعه ميدانيّاً ومحاولة جذب عناصر كل تنظيم إليه.

العلاقة بالفصائل في سياق البحث عن إمارة

كثيراً ما كان مشروع إنشاء دولة أو إمارة إسلامية حلماً يراود قادة داعش، ولربما يفسّر هذا الهدف جمعَ التنظيم بين الوحشية المفرطة والسلوك البراغماتي والانتهازية في استغلال الظروف والفرص وتطويعها لخدمة مصالحه. فمثلاً فضَّل الدولة الإسلامية في العراق غداة تأسيسه ترسيخ سلطته وسطوته في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة العراقية والاحتلال الأميركي على مواجهة قوات الاحتلال أو التوسع في مناطق جديدة. وتكرّر الأمر في سوريا غداة إعلان الدولة الإسلامية في العراق والشام. فبعد تقديره الأوزان العسكرية للأطراف المتصارعة (النظام وقوات المعارضة) تجنَّب مواجهة النظام عسكرياً أو التوسّع في مناطقه، وفضَّل التمدد والانتشار في مناطق سيطرة المعارضة.

ثمّة عامل آخر ساهم في اندفاع داعش إلى التمدد في مناطق المعارضة تمثّل في رغبته في القضاء عليها ليكون البديل الوحيد عن النظام. وهو يلتقي في ذلك مع رغبة النظام أيضاً الذي يفضل أن تكون البدائل المطروحة إمّا هو وإمّا داعش. كذلك توافر لدى داعش اقتناع بأنّ تمدّده وانتشاره على حساب فصائل المعارضة وحلفائها سيحيِّد قوات النظام والميليشيات المرتبطة به عن الدخول في مواجهة سريعة معه، لأن ذلك يصب في مصلحتها. فكما يَجهد داعش لتأكيد الأساس

الديني والهوياتي والطائفي للنزاع، ويروّج في دعايته أنّ الغرب الصليبي سيتحالف في نهاية المطاف مع "الروافض والنصيرية المرتدّين"، يجهد النظام لإثبات روايته أنّ الصراع في سوريا لا يرتبط بأزمة مجتمعية وسياسية حادّة سببها الاستبداد والدكتاتورية لكنه صراع ضد إرهاب عالمي يشكل خطراً داهماً على أمن الدول الغربية والإقليمية ومصالحها.

لذلك لو نظرنا إلى الأراضي التي سيطر عليها داعش في سوريا، لوجدنا أنّ معظمها أراضٍ مُنتزَعة من فصائل المعارضة لا من النظام السوري الذي حافظ على مناطق سيطرته وتوسَّع هو أيضاً على حساب المعارضة في حمص وحلب. في المقابل، نجد أنّ النظام السوري تجنّب عمداً، قبل تشكيل التحالف الدولي في أيلول/ سبتمبر 2014، الدخول في أيّ مواجهات تُذكر مع داعش، أو قصف المواقع والمدن التي يسيطر عليها، بل كان يتعمَّد، كما اتضح في شواهد كثيرة، قصف أيّ فصائل ثورية تدخل في مواجهات ومعارك مع التنظيم كأنّه يخوض معه المعركة عينها.[413] وفي واقع الأمر، لم تقتصر براغماتية التوسّع والانتشار لدى التنظيم على المعارضة السورية فحسب لكنّه كان يتجنّب المناطق ذات الحساسية للقوى الخارجية أيضاً.

413 نواف القديمي، "سؤال كبير... كيف تشكّلت داعش؟" (1–2)، **العربي الجديد**، 20 آب/ أغسطس 2014، على الرابط: https://goo.gl/yr7973

العلاقة بالنصرة

لقد كانت جبهة النصرة أولى ضحايا تنظيم الدولة، إذ إنّه ورث مقرّاتها في مناطق عدّة، خصوصاً في محافظة الرقة، واعتمد في صدامه مع حليفه السابق أسلوبين. الأول يقوم على اجتذاب المقاتلين الأجانب (المهاجرين) عبر التركيز على خطاب "إقامة الدولة الإسلامية" و"تحكيم الشريعة" وامتناع النصرة عن تطبيق الحدود واتهام زعيمها بنقض بيعة أميره والخروج على الجماعة والتحالف مع القوى العلمانية والديموقراطية. وكان لهذا الخطاب أثره في استنزاف مقاتلي النصرة، ولا سيما المهاجرين. أمّا الأسلوب الثاني، فهو تجنيد مقاتلي النصرة (أجانب وسوريين) المنحازين إلى البغدادي واستغلال خبرتهم وتجربتهم للهجوم على مقرّات الجبهة ومخازن أسلحتها، وتوظيف مقدّراتها المادية والعسكرية لتصفية وجودها في مناطق انتشارها. بحلول منتصف 2013، كانت النصرة مهددة بالتلاشي والاندثار لولا تحكيم الظواهري الذي ساهم في عودة بعض أمرائها ومقاتليها الذين بايعوا داعش كما جرى في ريف دمشق مثلاً[414] وكذلك حماية بعض الفصائل الإسلامية لها وتعاونها معها، مثل أحرار الشام في إدلب ومناطق أخرى.[415]

414 شهادة أدلى بها للباحث أحد مقاتلي النصرة في ريف حلب (تمنى عدم الإفصاح عن اسمه). مقابلة صوتية عبر Skype، 12 تشرين الأول 2014.

415 شهادة أدلى بها للباحث المكتب السياسي والإعلامي في أحرار الشام.

العلاقة بالجيش السوري الحر

مثّل مصطلح الجيش السوري الحر مظلّة تجتمع تحتها التشكيلات والفصائل المسلحة الأهليّة التي تُبلوِر أطروحاتها السياسية في إطار وطني سوري، أو تلك المرتبطة بالقيادة العسكرية العليا والائتلاف الوطني السوري المعارِضَين والمموِّلة منهما. وظّف داعش حالة التشظّي القائمة بين فصائل "الحر" للقضاء عليها والاستيلاء على مقدّراتها (الأسلحة والموارد). واتّبع في سبيل ذلك إستراتيجية متعددة المراحل والأوجه، سعى بها إلى تحييد الفصائل المسلحة والهيئات القضائية الناشئة في المناطق المحررة ما أمكن، وإجبارها على غض طرفها عن توسّع نفوذه وانتشاره. ويمكن تفصيل ذلك كما يلي:

(أ) المرحلة الأولى

استهدف داعش أولاً فصائل وكتائب مسلّحة ذات سمعة سيئة ترتبط بالجيش السوري الحر استغلّت حالة الفوضى وغياب سلطة الدولة لأعمال نهب وسرقة وفرض الخوّة على البسطاء لحمايتهم، أو تهديد الأغنياء في المناطق المحررّة بالإضرار بمصالحهم أو خطفهم هم وعائلاتهم ما لم يبادروا إلى دفع الفدية أو الرشوة.[416] استغلّ التنظيم عجز الفصائل السورية عن مكافحة هذه الظاهرة أو عدم إجماعها على مواجهتها، وهشاشة الهيئات القضائية المشكَّلة وافتقارها إلى قدرات فرض أحكامها بحق الجناة وتعقّبهم، فقدَّم نفسه ملاذاً للمجتمعات المحلية وحامياً لهم ولأرزاقهم، كما حدقث في القضاء على فصيل "غرباء الشام" الذي امتهن كثير من مقاتليه السلب والنهب في أحياء حلب.[417]

416 شهادة أدلى بها للباحث أحمد عمر، ناشط في مدينة حلب. مقابلة عبر Skype، 8 شباط/ فبراير 2016.

417 "تنظيم الدولة يعدم قائد غرباء الشام وخمسة من عناصر فصيله في الأتارب بحلب"، وكالة "سمارت" للأنباء، 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013، من مصدر على الإنترنت (لم يعد متاحاً).

لكنّ رفع التنظيم شعار "استئصال الفساد والمفسدين" لم يمنعه من قبول مبايعة كتائب مسلّحة متورّطة في مثل هذه الأعمال، مع أنّ انضمامها إلى التنظيم جاء للاحتماء به، أو خوفاً من استهدافها، أو من العقاب الذي فرضته عليها الهيئات الشرعية، كما جرى في الرقة ودير الزور[418] مثلاً عندما قبل التنظيم مبايعة كتائب عشائرية خاضت صراعاً ضد النصرة وفصائل

أخرى على الموارد الاقتصادية، مثل النفط، وامتهنت تهريبه عبر تركيا[419] وقلّد قادتها مناصب قيادية أو أوكل إليها إدارة المجتمعات المحلية في مناطق سيطرته.

418 انظر على سبيل المثال: "14 عشيرة من عشائر الرقة تبايع الدولة الإسلامية في العراق والشام"، 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013، سابقاً على موقع youtube.com (تمّ إغلاق الحساب).

419 شهادة أدلت بها لفريق البحث الشبكة السورية لحقوق الإنسان في دير الزور. مقابلة عبر Skype بتاريخ 15 كانون الأول/ ديسمبر 2013.

(ب) المرحلة الثانية

تابع التنظيم بعد ذلك إستراتيجية التمدّد المرن عبر نشر الحواجز في الجبهات المختلفة، وهي إستراتيجية طبّقتها النصرة في السابق، ونجحت بها في تحقيق تغلغل سريع وواسع النطاق في مناطق جغرافية عدّة. كانت هذه الحواجز أشبه بمعسكرات ونقاط انطلاق لانتزاع مناطق يسيطر عليها النظام، وللتمركز فيها.[420] وقد أثبتت هذه الإستراتيجية نجاعتها في انتزاع مساحات واسعة من الأراضي ونقاط عسكرية مهمة من فصائل "الحر" التي كانت تعاني من التشتّت وضعف مقدّراتها وانتفاء قدرتها على مواجهة داعش، فتجنّبت الاصطدام بمقاتليه، وأخلت مقرّاتها القريبة من حواجزه.[421]

420 "لقاء الشيخ توفيق شهاب الدين على قناة الجزيرة"، موقع YouTube، 14 آذار/ مارس 2014 (تمّ إغلاق حساب المستخدم).

421 مقابلة وجاهية مع عمر الكردي، إسطنبول، 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 2014.

(ت) المرحلة الثالثة

استهدف داعش في هذه المرحلة فصائل الجيش السوري الحر المرتبطة بالائتلاف الوطني السوري أو القيادة العسكرية العليا أو المموّلة منهما، أو تلك التي تتعاون مع دول إقليمية أخرى. وتُعدّ المواجهة المسلحة مع لواء أحفاد الرسول في الرقة ولواء عاصفة الشمال في مدينة أعزاز ولواء التوحيد و"كتائب الزنكي" وتجمُّع "فاستقم كما أُمرت" في حلب وريفها وجبهة ثوار سوريا (جمال معروف) في ريف إدلب وفصائل "الحر" في أحياء ريف دمشق الجنوبي أبرز الأمثلة التي توضّح هذا التوجّه الذي تسارعت أحداثه أواخر 2013، وكانت سبباً رئيسياً في انطلاق المواجهة بين فصائل "الحر" وداعش مطلع 2014، وهي المواجهة التي رسمت خطوطاً جغرافية جديدة لانتشار التنظيم في سوريا.

من بين فصائل الجيش السوري الحر كافة، كان إضعاف لواء التوحيد أولوية ملحّة لتنظيم داعش بعد توسُّع نفوذه في ريف حلب الشرقي في النصف الثاني من 2013. وقد ترجمها على أرض الواقع بمواجهات محدودة بداية، وبعمليات اغتيال وخطف ضد قادة التوحيد، ثمّ تفجيرات انتحارية

ومفخخة استهدفت مقرّاته الرئيسية.[422] خلافاً لبعض الفصائل الإسلامية الأخرى لا تنحصر أسباب العداء بين المجموعتين في الخلافات الأيديولوجية، كما سيتضح لاحقاً. فقد كان من الصعوبة إدراج التوحيد ضمن مدرسة فكرية أو تيار معين، فأطروحاته الفكرية كانت تعبّر عن التديّن الشعبي، وإن اقتربت في بعض الحالات من فكر الإخوان وخطابهم، أو تأثرت لاحقاً بالخطاب السلفي، بحكم علاقة التوحيد بأحرار الشام. وبناءً عليه لم تكن الخصومة بين الطرفين خصومة منهج فحسب، لكنّها كانت خصومة حكمتها ثنائية الأصيل والدخيل أيضاً. بعبارة أخرى: شكَّل لواء التوحيد عائقاً أمام توسع داعش وتغلغله في الشمال السوري؛ رفض عناصره السماح لتنظيم أجنبي، معظم عناصره من خارج سوريا، بالتوسّع في مناطقهم وقراهم. جراء ذلك، تلقّى لواء التوحيد الحصة الأكبر من التفجيرات الانتحارية والمفخخة التي نفّذها تنظيم الدولة ضد خصومه من الفصائل. وكانت خسائره الكبيرة مادياً وبشرياً أحد أسباب خروجه من المعادلة منذ مطلع 2015.

422 شهادة أدلى بها للباحث أبو أنس حريتان، أحد مقاتلي لواء التوحيد. مقابلة عبر Skype، 15 كانون الثاني/ يناير 2014.

استغلّ داعش خلال هذه المرحلة التناقضات والخلافات الأيديولوجية والسياسية بين الفصائل السورية المسلّحة. مثلاً وظّف الخلاف بين النصرة وأحرار الشام، وبين لواء أحفاد الرسول وبعض كتائب الجيش الحر المنضوية في "جبهة تحرير الرقة"، لبدء استئصال الجبهة الأخيرة التي كانت تعترض على تفرُّد النصرة وأحرار الشام بإدارة المدينة، وعلى علاقتهما بالمجتمعات المحلية، وأساليبهما الخشنة لفرض أيديولوجيتهما، وأساليب إدارتهما القطاعات المدنية والمجتمعية. تكرر الأمر عينه في ريف حلب الشمالي والغربي حيث استغلّ تنظيم الدولة التناقضات القائمة بين لواء التوحيد وبعض الفصائل التي كانت تحت رايته مثل جيش المجاهدين، وفصائل أخرى كانت تمثِّل منافساً محلياً له مثل لواء عاصفة الشمال الذي كان يسيطر على أعزاز، أهم المنافذ الحدودية وأهم ممر للإمدادات العسكرية والمساعدات الإنسانية القادمة من تركيا.[423]

423 شهادة أدلى بها للباحث أبو يعرب الحلبي (رفض الإفصاح عن اسمه الحقيقي)، عضو سابق في لواء التوحيد. مقابلة عبر Skype، 10 أيلول/ سبتمبر 2015.

العلاقة بالفصائل الإسلاموية السورية

يُقصد بالفصائل الإسلاموية السورية تلك التشكيلات المسلحة ذات التوجّه السلفي التي برزت أواخر 2011، وقامت بدور مركزي في قتال قوات النظام من دون أن تصنِّف نفسها أنّها منتمية إلى الجيش السوري الحر. ظلّت هذه الفصائل، حتى أواخر 2015، ترفض الاعتراف بهيئات

المعارضة السياسية والعسكرية (الائتلاف الوطني السوري والقيادة العسكرية العليا) بذريعة أنّ البرامج السياسية لهذه الهيئات تحيد عن هدف "إقامة الدولة الإسلامية".[424] أيّاً يكن تباينت مواقف الفصائل الإسلاموية السورية من داعش. فقد كان زهران علوش، القائد السابق لجيش الإسلام، الأكثر حماسة لمواجهة داعش بسبب الخلاف الأيديولوجي بين السلفية العلمية (مدرسة المدينة المنورة)[425] التي يمثّلها جيش الإسلام، والسلفية الجهادية المتطرّفة التي تكفِّر المسلمين المخالفين، ممثَّلة في "بداعش". لذلك، سارع التنظيم منذ إعلان تأسيسه في سوريا إلى التحذير من مشروع جيش الإسلام وارتباطه بالنظام السعودي، في حين كان علوش وشرعيو جيش الإسلام من أوائل من أطلق مصطلح "الخوارج" على مقاتلي داعش، إشارةً إلى فرقة منشقة في فجر الإسلام عُرفت بالمغالاة في مواقفها.[426]

424 انظر: "إعلان البيان التأسيسي للجبهة الإسلامية"، 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013، على موقع youtube.com (تمّ إغلاق الحساب).

425 السلفية العلمية هي تيار واسع وأقل تطرفاً ضمن الحركة السلفية. يشدّد على الوعظ والاقتداء بالتقليد.

426 "رد القائد زهران علوش على مقطع لشرعيّ جيش الإسلام يصف فيه جبهة النصرة بالخوارج"، 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013. سابقاً على موقع youtube.com (تمّ إغلاق الحساب).

أمّا أحرار الشام والفصائل السلفية الأخرى القريبة منها، فرغم توجّسها من داعش وسلوكه، ومساندتها النصرة وحماية مقرّاتها ضد هجماته بعد إعلان الدمج، فإنّها لم تصنِّف داعش عدوّاً لا بدّ من مواجهته سريعاً. فقد كانت تنظر إلى الخلاف معه من منظور ضيّق، ولم تعترض على وجوده ونشاطه لكنّها تحفّظت على أسلوبه وسلوكه فحسب، إذ إنّه لا يرى نفسه فصيلاً إلى جانب فصائل أخرى، بل يرى نفسه دولة تنبغي مبايعتها وتلقي الأوامر منها.[427] أضف إلى ذلك أنّ أحرار الشام التي تنتمي أيضاً إلى السلفية الجهادية كانت تخشى من احتمالات توظيف المواجهة مع داعش ضدها، وتحويلها من حرب ضد تنظيم بنفسه (داعش) إلى حرب ضد جميع الفصائل الإسلاموية ذات التوجّه السلفي الجهادي.

427 "الجبهة الإسلامية: اندماج تجريبي لأكبر الفصائل العسكرية في سوريا"، تقدير موقف، "المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات"، 26 كانون الأول/ ديسمبر 2013.

استغلّ التنظيم الإرباك وغياب الإجماع بين صفوف الفصائل الإسلامية على قتاله ليبدأ أواخر 2013 حربه ضدها عبر التوسّع في المناطق التي تسيطر عليها واستهداف قادة شرعيين وعسكريين فيها من أبرزهم يوسف العشاوي (رئيس الهيئة الشرعية في أعزاز، 7 آب/ أغسطس

2013)، وفهمي نينال (الملقّب بأبي عبيدة البنشي، المسؤول الإغاثي في أحرار الشام، في 10 أيلول/ سبتمبر 2013)[428].

428 للاطلاع على مزيدٍ من التفاصيل عن الانتهاكات التي اقترفها داعش، انظر: "تنظيم دولة العراق والشام: نشأته وتوثيق لأبرز الانتهاكات التي قام بها"، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، 2 نيسان/ أبريل 2014، على الرابط: https://goo.gl/j7UMTC

أمام هذا الواقع ولمواجهة خطر التنظيم ودرء مزايداته الخطابية، أُنشئت الجبهة الإسلامية أواخر 2013 بمبادرة من أحرار الشام وضمّت كبريات الفصائل الإسلامية ومن ضمنها لواء التوحيد وجيش الإسلام، وصقور الشام. أطلقت فصائل الجبهة ميثاقاً مشتركاً باسم "مشروع أمة" حدّد أهدافه بإقامة "الدولة الإسلامية" ورفض كل ما يتصل بمفاهيم "الديموقراطية" و"العلمانية" و"الدولة المدنية".[429] لكن هذا الميثاق المثقل بالإملاءات المعيارية والمواقف السياسية، الذي أعدّته الفصائل على عجل لتحفيز مقاتليها على قتال "تنظيم الدولة"، لم يصمد طويلاً بعد استنفاد غرضه الأصلي. فشرعت أحرار الشام مع باقي فصائل الجبهة الإسلامية، تحت ضغوط دولية من القوى الإقليمية، في التخلّي عن أحكامه تدريجياً قبل أن توقّع أسوة بباقي فصائل المعارضة ميثاق الشرف الثوري الذي نادى بتحقيق أهداف جديدة تقطع جذرياً مع "مشروع أمة" وأطروحات السلفية الجهادية التقليدية.

429 للاطلاع على رؤية الجبهة وأهدافها وإستراتيجيتها، انظر: "مشروع أمة... النص الكامل لميثاق الجبهة الإسلامية"، "زمان الوصل"، 26 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013، على الرابط: https://goo.gl/LnHX5c

العلاقة بالفصائل الكردية

ورث مقاتلو داعش، ومعظمهم من مقاتلي النصرة المنشقين عنها، النزاع القائم الذي كان قد نشب بين وحدات مسلحة كردية والنصرة في مدينة رأس العين أواخر 2012 حين تبادلت الجبهة والفصائل الكردية السيطرة على المدينة، ثم اشتد القتال بمشاركة مقاتلي داعش ابتداءً من النصف الثاني من 2013. بحلول أواخر 2013، احتدمت الاشتباكات في سعيٍ معلن من النصرة وداعش للسيطرة على كامل مناطق الأكراد الممتدة على الشريط الحدودي مع تركيا. لكنّ النتائج جاءت عكسية، إذ أعلن المسلحون الأكراد "تحرير" مدينة سري كانيه (رأس العين) في تشرين الثاني/ نوفمبر 2013.

بغضّ النظر عن سردية الأحداث السابقة التي ترصد في محطات مختلفة المواجهات المسلحة المبكرة بين داعش والفصائل الكردية، كانت الحلقة الأهم في الصراع بين الجانبين مدينة عين العرب/ كوباني ذات الأغلبية الكردية حيث أرست نتائج معركة السيطرة على هذه المدينة وقائع

جديدة غيّرت مسار النزاع في سوريا تماماً، وبدّلت أولويات القوى الدولية والإقليمية بشأن التعامل مع هذه المسألة المعقدة، خاصةً بعد تدخل التحالف الدولي جوياً إلى جانب الأكراد. فقد تقهقر مقاتلو التنظيم خارج عين العرب/ كوباني أواخر كانون الثاني/ يناير 2015 بعد أكثر من ثلاثة أشهر من القتال.[430]

430 كمال شيخو، ''القوات الكردية تعلن سيطرتها على عين العرب''، ''الجزيرة''، 26 كانون الثاني/ يناير 2015، على الرابط: https://goo.gl/GziXV5

مثّلت هزيمة عين العرب/ كوباني بداية النهاية بالنسبة إلى "تنظيم الدولة"، فقد أوقفت تقدّمه المتسارع في المحافظات السورية. لكنّ النتائج والتداعيات السياسية المترتّبة عن هذه الهزيمة فاقت في أهميتها الهزيمة أو الانتصار العسكريين. فبعد النتائج الهزيلة لبرنامج "تدريب المعارضة السورية المعتدلة وتسليحها" إثر رفض قوات المعارضة السورية الموافقة على الشروط الأميركية بعدم قتال قوات النظام والتزام قتال داعش فحسب، وجدت إدارة أوباما ضالّتها في شريك محلي هو وحدات الحماية الكردية الراغبة في الموافقة على أيّ شروط بغرض التخلّص من تهديد داعش وإنشاء إقليم فيدرالي يعزل المناطق ذات الغالبية الكردية عن المناطق العربية الأخرى ذات الغالبية العربية في سوريا (في تكرار لتجربة العراق تقريباً). استغلّت إدارة أوباما هجوم داعش العنيف على عين العرب/ كوباني لتجاهل تحذيرات تركيا بشأن فتح أيّ قنوات تواصل مع فصائل تصفها أنقرة بأنّها "الجناح العسكري" لحزب العمال الكردستاني في سوريا. وحتى تتجنّب الاتهامات بأنّ المشروع يمثّل طموحات الأكراد وحدهم، هندست الولايات المتحدة إنشاء كيان عسكري جديد اسمه "قوات سوريا الديموقراطية" يضمّ في الأساس عناصر وحدات الحماية الكردية، وألحقت به وحدات من أبناء قبيلة شمر ("جيش الصناديد")، ومقاتلين سريان ("المجلس العسكري السرياني"). كذلك انضمّت إلى هذا الكيان بعض الفصائل المحسوبة على الجيش السوري الحر، مثل "جيش الثوار"، التي هُزِمت أمام داعش في الرقة.[431] ومنذ ذلك الحين، غدت "قوات سوريا الديموقراطية" الشريك الرئيسي للولايات المتحدة في مواجهة داعش، والوجهة الوحيدة للمساعدات والإمدادات العسكرية، ومنها الأسلحة الثقيلة.

431 ''المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات''، ''قوات سوريا الديموقراطية: النشأة والهوية والمشروع السياسي''، تحليل سياسات، 27 كانون الثاني/ يناير 2016، ص. 2، على الرابط: https://goo.gl/BWfY6Z

بمساعدة التحالف الدولي، نجحت "قوات سوريا الديموقراطية" في السيطرة على مدن كثيرة في الحسكة كرأس العين والشدادي، وفي حلب كتل أبيض وسلوك. استولت "قوات سوريا

الديموقراطية" بدعمٍ أميركي ومن دون ممانعة تركية على مدينة منبج في 13 آب/ أغسطس 2016 بعد معركة استمرت أكثر من شهر مع وحدات داعش (التي انسحبت حينها إلى مدينة الباب).[432] استمرت واشنطن أثناء حقبتي أوباما وترامب في الاعتماد على "قوات سوريا الديموقراطية" بوصفها شريكاً محلياً في مواجهة داعش الذي خسر عاصمته، الرقة، في 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2017، ومناطقه الغنية بالثروات الطبيعية في محافظة دير الزور أواخر 2017، رغم توتر العلاقات التركية-الأميركية. وبهذا، حُرم التنظيم مقوّمات وجوده في سوريا وبقي معزولاً في بقع صغيرة ضمن البادية أو على الحدود السورية-العراقية.

432 "قوات سوريا الديموقراطية تسيطر على منبج"، "الجزيرة"، 13 آب/ أغسطس 2016، على الرابط: https://goo.gl/AofZMP

بعد انتقال الثورة السورية إلى الكفاح المسلح، خرجت مساحات جغرافية واسعة من البلد عن سيطرة النظام السوري، لتنتشر فيها مختلف الفصائل المسلحة وتتولى إدارتها. غير أنّ وجود هذه الفصائل لم يكن دليلاً على سيطرة وتحكم مكانيّين لأيّ منها، فقد باتت هذه المناطق أشبه بمشاع يحق للجميع إنشاء مقرّات وحواجز أمنية وعسكرية فيه. استفاد داعش من هذا الوضع بقدْر كبير، إذ لم يعترض أيّ من الفصائل المسلحة على وجوده أو انتشاره أو إقامته الحواجز في مناطق لم يشارك جنوده في "تحريرها"، فعمل على تثبيت وجوده في هذه المناطق وطرد الفصائل الأخرى منها.

ربما توضّح كلمة أبي بكر البغدادي في 15 حزيران/ يونيو 2013، وعنوانها "باقية في العراق والشام"، اهتمام التنظيم بالحيّز الجغرافي، وبمسألة الاستفراد بالمكان.[433] صار شعار "باقية وتتمدّد" لازمةً يردّدها عناصر التنظيم ومناصروه في كلّ مواجهة مع خصومهم لإثبات أنّهم استوفوا شروط قيام دولة ممأسسة حقيقية كافة خلافاً للآخرين الذين ليسوا سوى "فصائل".

433 "باقية في العراق والشام"، "مؤسّسة الفرقان" للإنتاج الإعلامي، نقلاً عن موقع archive.com، على الرابط: https://goo.gl/WN897M

تطوّر نزعة الاستفراد بالمكانلدى داعش وعوامل تمدّده

تطور الاستفراد بالمكان لدى الجماعات الجهادية

بدأ استقرار الجماعات الجهادية في مكان بعينه ونزوعها إلى إدارته والتحكُّم فيه بالتزامن مع نشأة الفروع الإقليمية لتنظيم القاعدة بعد الغزو الأميركي لأفغانستان في 2001. لم يكن الاستقرار في

حيّز جغرافي وإدارته وإقامة مشروع سلطة فيه غاية القاعدة أو هدفه الرئيسي في العقود السابقة. إذ إنّ التركيز على البعد العالمي للجهاد أفقد المكان أهميته، فأضحى عاملاً مسانداً لخدمة أهداف الجهاد الكبرى. فهو ملجأ آمن أو مركز تدريب أو نقطة لتجمُّع المقاتلين واستقطابهم أو حيّز جغرافي يؤمِّن هامش مناورة لضرب الأعداء واستهدافهم. ذلك أنّ الجهاد، وفقاً لتنظيم القاعدة، لا ينحصر في حدود أو يتركّز في بقعة جغرافية معينة، لكنّه يوجد لاستهداف دار العدو (مثل أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001، وتفجيرات مدريد في 2004، وتفجيرات لندن في 2005) أو مصالحه في الخارج (مثل تفجيرات نيروبي ودار السلام في 1998، والمدمّرة الأميركية Cole في اليمن في 2000، وقاعدة الخُبر في السعودية في 2003).

تتشابه تجربة داعش مع تجارب الفروع الإقليمية لتنظيم القاعدة (مثل الشباب المجاهدين في الصومال، وطالبان في باكستان، وأنصار الدين في مالي، وتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، وجبهة النصرة في سوريا) في الاهتمام بالحيّز الجغرافي الذي تنشط فيه، وشروعها في تأسيس حكومات ضِمنه، واعتماد مقارباتٍ مختلفة لإدارة المجتمعات المحلية. لكنّ ما يمايز داعش عن الجماعات الأخرى هو تلهّفه للاستفراد بالمكان والتحكّم فيه، ونزوعه العدواني لاستئصال أيّ طرفٍ يعارضه، حتى لو تشابه معه في الأفكار والأهداف. كما أنّه يتمايز أيضاً بمقاربته البراغماتية المفرطة حيال هذه المسألة، على نحو يدفعه في كثير من الأحيان إلى تفضيل التمدّد في حيّز جغرافي ما، والتركيز على قضم مساحات تخضع لسيطرة فصائل أو أطراف أخرى تتقاطع معه في هدف مواجهة من يعتبره عدوّه الأساسي والواضح.

على سبيل المثال، حرصت الشباب المجاهدين في الصومال وأنصار الدين في مالي والنصرة في سوريا على الحفاظ على التعاون، لو مؤقّتاً، مع حركات وفصائل وطنية وإسلاموية (مثل "الحركة الوطنية لتحرير أزواد" في مالي، والجبهة الإسلامية في الصومال، والجبهة الإسلامية في سوريا)، وسَعَت لبناء قواعد اجتماعية لها باستمالة شرائح الشباب المحليين.[434] غير أنّ الدولة الإسلامية في العراق اتّبع نهجاً مغايراً في العراق في 2006–2009. فقد عمد إلى إضعاف فصائل المقاومة العراقية الوطنية، وأجبر "مجلس شورى المجاهدين" على الانصهار ضمن "دولته"، وفرض سلطته وسطوته على العشائر المحلية. تكرَّر الأمر عينه في سوريا بعد نيسان/ أبريل 2011 بمحاولته إجراء دمجٍ قسري للنصرة في تنظيمه، ودعوته الفصائل الأخرى إلى التخلّي عن راياتها وأسمائها المختلفة والاندماج (طوعاً أو قسراً) في مشروعه. لقد أدرك القاعدة

بعد نشوب الخلاف بين النصرة وداعش، مركزية المكان وأهميته بالنسبة إلى الفرعين المنبثقين منه، وسعى زعيم القاعدة، أيمن الظواهري، إلى إرضائهما بمنح قائديهما "ولاية مكانية" على سوريا (الجولاني) وعلى العراق (البغدادي). لكن ميول البغدادي التوسّعية دفعته إلى الانقلاب على الظواهري وتنظيم القاعدة كله، فرفض تحكيمه واستهزأ بفكر القاعدة ومنهجه.

434 عبد العزيز الحيص وحمزة المصطفى، "سيكولوجيا داعش"، أوراق بحثية، منتدى العلاقات العربية والدولية، 28 آب/أغسطس 2014، ص. 18–19.

يُعدّ كتاب أبي بكر ناجي **إدارة التوحّش: أخطر مرحلة تمر بها الأمة** أهم مرجع منهجي لداعش بخصوص إقامة دولة. ولعل المتمعّن جيداً في فصول الكتاب يلحظ بجلاء أنّ كاتبه استقى أفكاراً ومفردات من **مقدمة ابن خلدون** خصوصاً في ما يتعلق بنشوء الدول وفنائها، وحاول تكييفها مع المشروعات الجهادية المعاصرة: الجماعة المؤلفة مقابل العصبية، و"الولاء والبراء" مقابل الحلف والولاء، والشوكة والتمكين مقابل الغلبة، والأمير القرشي مقابل النسب الرفيع، والتوحّش وإدارته مقابل فكرة أنّ الأمم الوحشية ملكها أوسع.[435]

435 علي عبد الواحد وافي، "مقدمة في التعريف بهذه الطبعة وأغراضها ومصطلحاتها"، في: عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، تحقيق علي عبد الواحد وافي، ج. 1، ط. 7، القاهرة: نهضة مصر، 2014، ص. 227–229.

كما أنّ امتلاك المكان والاستفراد به يمثّل بالقدْر عينه فرصة لكثير من الجهاديين لأنّه يُخرجهم من حالة الاغتراب والانعزال التي عاشوها في بلدانهم أو ضمن حركات جهادية أخرى تقيّد تصرفاتهم وممارساتهم. لذلك، تراهم ينتقلون فرادى أو مع عائلاتهم إلى مناطق سيطرة التنظيم، ويرفعون راية "تحكيم الشرع" وتطبيق ما يرونه أحكاماً دينية واجبة، دون أن يلومهم أحد. وما المَشاهد التي يبثّها إعلام "تنظيم الدولة" ويفاخر بها أعضاؤه إلّا دلالة على انتشائهم بالمكان، فتراهم يكبِّرون لتطبيق الحدود مثل حدّ الزنا أو ترك الصلاة، ويفرضون اللباس الشرعي وفصل الجنسين في الجامعات والمدارس ويشكّلون كتائب نسائية لملاحقة النساء السافرات. لكنّ وجود مكان يوفر لهم ولعائلاتهم استقراراً نسبياً ينقلهم من حياة المطارَدين التي عاشوها سابقاً في الجبال والبوادي، ويشبع غرورهم بأنّهم "صفوة الأمة".

لم يعتمد داعش في الأشهر الثلاثة الأولى لوجوده في سوريا خطةً واضحة للتوسّع تستهدف مناطق بعينها، وجاء توسّعه عشوائياً في أيّ منطقة فيها أعداد كبيرة من المقاتلين أو معاقل بايعته. لم يختر التنظيم متعمداً مدينة الرقة مركزاً له فلا أهمية إستراتيجية وعسكرية لهذه المدينة، لكنّ معظم عناصر النصرة الموجودين فيها التحقوا به، فأضحت مقرّاتهم تابعة له تلقائياً، ما جعله آنذاك

أكبر قوة عسكرية في المدينة، إلى جانب أحرار الشام. وبخلاف الرقة، لم يستطع التنظيم من فوره إيجاد موطئ قدم له في حوران التي ظلّت غالبية عناصر النصرة وأميرهم السابق أبو أنس الحوراني موالين للجولاني، ما أكره البغدادي على سحب قواته منها.

بين تموز/ يوليو وأيلول/ سبتمبر 2013 ركّز التنظيم أثناء توسّعه على الناحية الأمنية، فتوسّع في مناطق قريبة من معاقله ومراكزه الرئيسية لحمايتها من هجمات محتملة، ولا سيما بعد اصطدامه بفصائل من الجيش السوري الحر ومجموعات أهليّة صغيرة. أمّا في الربع الأخير من العام عينه، فاعتمد إستراتيجية واضحة تقوم على التوسّع في المناطق المحاذية للحدود التركية للتحكم في المعابر وطرق الإمداد. بدأ بمعبر تل أبيض ومدنٍ في ريف حلب الشرقي (مسكنة ومنبج والباب)، قبل أن يدخل في مواجهة مع لواء عاصفة الشمال في أعزاز والمناطق النائية من ريف حلب الشمالي، انتهت بسيطرته على المدينة وتحكُّمه في معبر باب السلامة. وفي نهاية كانون الأول/ ديسمبر، تهيأ لاقتحام معبر باب الهوى، أهم المعابر الحدودية مع تركيا، ما دفع فصائل المعارضة إلى التنسيق بينها والبدء بمواجهة شاملة مع التنظيم مطلع 2014.

عوامل تمدّد داعش

جاء توسّع التنظيم في مرحلة بالغة الحساسية بالنسبة إلى النزاع السوري وفّرت له ظروفاً مساعدة استغلَّها ووظَّفها للتوسع على حساب فصائل المعارضة السورية. وهذا القسم مخصص لتفصيل أبرز المتغيرات الظرفية التي يمكن النظر إليها على أنها عوامل غير مباشرة لصعود التنظيم.

(أ) الوضع الداخلي

اتصف المشهد العسكري في سوريا بدءاً من نيسان/ أبريل إلى حزيران/ يونيو 2013 بتغيّرات كبيرة في موازين القوى. فقد أدّى دخول حزب الله والميليشيات العراقية في النزاع، وقيام حلفاء النظام (إيران وحكومة نوري المالكي في العراق وروسيا) بزيادة أشكال الدعم المادي والعسكري والدبلوماسي، إلى تمكين النظام من السيطرة على القصير[436] والقلمون وحصار غوطتَي دمشق الشرقية والغربية. فانقلبت الموازين العسكرية، وأُكرهت فصائل المعارضة على الانسحاب من كثير من المناطق السورية، وهُدِّدت في حلب ومعاقلها في الشمال، واستُنزفت قدراتها المادية والعسكرية. هكذا جاء توسّع التنظيم في مناطق معينة لأنّ الفصائل التي كانت تسيطر عليها لم تكن تملك إمكاناتٍ ومقدّرات كافية لصدّه، ولم تكن ترغب آنذاك في فتح جبهات متعددة خشية أن يؤثر ذلك في قتالها ضد قوات النظام والميليشيات المرتبطة به.

436 ”المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات“، ”في أسباب تغيّر الموقف الأميركي من تسليح المعارضة السورية“، تقدير موقف، 20 حزيران/ يونيو 2013.

(ب) الوضع الإقليمي

كان 2013 عام نجاح الثورات المضادة والاستقطاب الإقليمي. انقلب فيه الجيش المصري على الرئيس المنتخب، وجرت اضطرابات سياسية في تونس، وعمَّت الفوضى في ليبيا. لم يكن المشهد السياسي السوري المحاصَر خارج هذه التطوّرات، فقد تراجع دور فاعلين عرب وإقليميين، مثل قطر وتركيا، كانوا يقدّمون دعماً وتسهيلات لوجستية إلى الكفاح الثوري المسلح. تقدَّم فاعلون إقليميون آخرون مثل السعودية والإمارات ودخلوا دائرة التأثير بفضل نجاح حلفائهم في الفوز برئاسة الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية. ووسط المدّ المتصاعد لمعارضة النزعة الإسلاموية ومحاولات القضاء عليها، امتنعت هذه الدول عن تقديم الدعم المادي والعسكري إلى مجموعات ذات ميولٍ إسلاموية، الأمر الذي ألقى بتداعياته على قدرة الفصائل الإسلاموية المرتبطة بالقيادة العسكرية العليا على مواجهة داعش. لذلك فضّلت الانسحاب أو إعادة الانتشار بما يتلاءم مع إمكاناتها المادية والعسكرية المحدودة، فحشدت قواتها في الجبهات المهمة واكتفت بوجود رمزي ضمن المناطق المحرّرة، ما سهّل على داعش تحقيق انتصارات عسكرية في تلك المناطق. إلى جانب انتفاضة العشائر المستمرة في العراق، وتركيز القوات الأمنية العراقية على إخمادها، ما منح التنظيم فرصة لالتقاط الأنفاس وأتاحت له التحرّك بسهولة وإعادة تجميع قواته وتوسيع مناطق نفوذه في كلٍّ من العراق وسوريا.

(ت) الوضع الدولي

اعتمد الغرب عموماً، والولايات المتحدة الأميركية خصوصاً، الإستراتيجية التالية في سوريا:

• الانكفاء عن التدخل المباشر والاكتفاء بفرض الضغوط الدبلوماسية والعقوبات الاقتصادية على النظام بما يتوافق مع المحدّدات العامة لإستراتيجية إدارة باراك أوباما في القضايا الخارجية.

• عدم اعتبار الأزمة السورية تهديداً للأمن القومي الأميركي والمصالح الحيوية للولايات المتحدة في المنطقة ما دامت أميركا تستطيع مع حلفائها إبقاء الأزمة محصورةً داخل الحدود الجغرافية لسوريا.[437]

437 في شهادته أمام الكونغرس بتاريخ 19 آب/ أغسطس 2013، قال رئيس هيئة الأركان المشتركة مارتن ديمبسي Martin Dempsey إنّ مقاربة الولايات المتحدة للقضية السورية ينبغي أن تركّز حصرياً على حماية حلفائنا الإقليميين (تركيا والأردن وإسرائيل). انظر:

”General Says Syrian Rebels Aren’t Ready to Take Power,“ *The New York Times*, 21 August 2013.

• توصيف النزاع في سوريا أنّه "حرب أهليّة" قد تستمر مدة طويلة، ما يفرض ابتعاد الولايات المتحدة عن الانخراط المباشر فيها، ولا سيما أنّ المعارضة السورية وفق النظرة الأميركية هي منقسمة ومشتتة وتضمّ "قوىً متطرفة"، ما يثير الشكوك في أنّها ستكون حليفاً إستراتيجياً للولايات المتحدة في حال سقوط النظام.[438]

438 المرجع السابق.

• رفض تسليح المعارضة السورية.

لم تتغير الإستراتيجية الأميركية حتى عندما استخدم النظام السلاح الكيماوي في قصف غوطة دمشق الشرقية في آب/ أغسطس 2013، وتجاوز "الخط الأحمر" الذي وضعه أوباما. كذلك استُبعد خيار توجيه ضربة عسكرية عقابية إلى النظام بعد موافقته أواخر 2013 (برعاية روسية) على تسليم أسلحته الكيميائية كافة لتجنّب تلك الضربة.[439] أثارت هذه الخطوة غضب كثيرٍ من السوريين الذين أحنقهم ما اعتبروه "نفاقاً" وتواطؤاً دولياً على استمرار معاناتهم.

439 "المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات"، "صفقة الكيماوي: المَخرج الذي يحتاجه أوباما"، تقدير موقف، 15 أيلول/ سبتمبر 2013.

كانت "صفقة الكيماوي" بمنزلة هدية قُدّمت إلى الجهاديين عموماً و"تنظيم الدولة" خصوصاً لتأكيد دعايته السابقة عن أنّ "الغرب" متواطئ مع روسيا لإبقاء النظام "النصيري" في السلطة، وأنّ مواجهة النظام لا تكون إلّا بالانضمام إلى مشروع بناء "دولة إسلامية". بعبارة أخرى: استغلّ داعش حالة الإحباط السائدة لاجتذاب مزيدٍ من مقاتلي الفصائل الأخرى بعد أن قدّم الغربُ دليلاً دامغاً على أنّ الولايات المتحدة تتظاهر أنّها تريد إسقاط النظام كي تخدع "المسلمين"، في حين أنّها تتعامل معه كحليف في السر. فاقم هذا الوضع الطريقة الانتقائية التي لا تقرّر فيها الولايات المتحدة والغرب التدخل ضد التنظيم إلّا عند وصوله إلى المناطق الكردية، وقرارهما بمعاملة الأكراد وكذلك الأقليات الإثنية والدينية الأخرى دون غيرهم بوصفهم ضحايا داعش، والاعتماد على وحدات الحماية الكردية وحدها في محاربة التنظيم حتى ضمن المناطق العربية.

مناطق تمدّد داعش في سوريا

شكّلت الرقة في البداية نقطة انطلاق ومقرّاً أساسياً لعمليات التمدّد شرقاً وغرباً. فقد أعاد إعلان البغدادي بلزوم دمج جبهة النصرة في تنظيمه تشكيل وضع المدينة على نحو كامل: قبِل جميع قادة النصرة المحليين هذا الإعلان الصادر عن البغدادي أمير أميرهم وبايعوه، ورفعوا راية التنظيم فوق مقرّاتهم ومحاكمهم الشرعية. لم يستجب إلّا عدد قليل من عناصر الجبهة لدعوة الجولاني بعدم

الانضمام إلى التنظيم. ورغم قدرة الفصائل الأخرى، وخاصة أحرار الشام الذي كان يفوق التنظيم عدداً، على هزيمته عسكرياً فقد امتنعت قيادتها في الرقة عن قتاله بعد المواجهة في الشمال السوري مطلع 2014 بذريعة "عدم الإيغال في دماء المسلمين" وتفضيل متابعة التحكيم الشرعي، ما منح التنظيم الفرصة لهزيمتها وطردها من المدينة.

بهذه الخطوة، حشد التنظيم جميع المكوّنات اللازمة لجعله القوة الجهادية الأقوى في الرقة حيث بلغ عدد مقاتليه المدرّبين آنذاك نحو 2000 زج بهم للسيطرة على المحافظة بأسرها، وتفكيك القوى العسكرية كلّها، واغتنام أموالها ومُعدّاتها. كما حرص التنظيم على استمالة العناصر المدرّبة في الفصائل الأخرى، وإغرائهم بالوسائل كلّها للانضمام إليه والقتال معه. في المحصلة، كانت الرقة غنيمة سهلة للتنظيم، فقد سيطر على المدينة وأصقاعها النائية دون مقاومة تُذكر ليتّخذها عاصمة له. وصار في وسعه عندئذ الانتقال إلى المرحلة الثانية: ترسيخ سلطته في حلب.

بدأ التنظيم مساعيه في ريف حلب الشرقي، ويُعزى اهتمامه بهذه المنطقة تحديداً إلى أسباب: حرصه على حماية الرقة من المواجهات الدائرة مع فصائل المعارضة عبر إقامة منطقة جغرافية عازلة تفصل بينها وبين حلب وريفها الشمالي حيث يتجمع العدد الأكبر من مقاتلي المعارضة، وأمله أيضاً في استغلال موقعها القريب من الحدود التركية لاجتذاب وتجنيد الجهاديين الأجانب وإرسالهم إلى أماكن أخرى للقتال له عبر مراكز تدريب أُنشئت لهذا الغرض في أماكن مثل منبج.[440]

440 حسين جمو، "الدولة الإسلامية ومقدمات ابتلاع جبهة النصرة ميدانياً"، **الحياة**، 10 آب/ أغسطس 2013، سابقاً على موقع alhayat.com (الرابط لم يعد متاحاً).

وهنالك أسباب اقتصادية تتعلّق برغبة التنظيم في توفير مصادر تمويله وتنويعها نظراً إلى وجود أراضٍ زراعية واسعة (مروية وبعلية) وثروة حيوانية كبيرة ومرافق خدمية مهمة مثل صوامع الحبوب الضخمة ومصانع الإسمنت[441] والمحطات الحرارية لتوليد الكهرباء، وبنية تحتية إستراتيجية مثل السدود في جرابلس ومسكنة على نهر الفرات. تمكّن التنظيم بعد جولات من المعارك من السيطرة على غالبية مدن وبلدات ريف حلب الشرقي والشمالي باستثناء أعزاز ذات الأهمية الإستراتيجية (حيث يقع معبر باب السلامة)، التي أطلقت شرارة المواجهة الكبرى بين التنظيم وفصائل المعارضة مطلع 2014.

441 "الاتفاق السري بين 'لافارج' للإسمنت و'داعش' بسوريا أمام القضاء الفرنسي"، **العربي الجديد**، 6 تشرين الأول/ أكتوبر 2017، على الرابط: https://goo.gl/UniXbh

أمّا عن التمدد شرقاً، فكانت أنظار التنظيم تتجه إلى مدينة دير الزور والمناطق المحيطة بها. فعدا تمركز معظم ثروات سوريا المعدنية في تلك المحافظة، جعل موقعها الجغرافي على امتداد الحدود مع العراق وتكوينها الاجتماعي والعشائري السيطرة عليها في قائمة الأولويات. لكنّ التنظيم فشل في تحقيق ذلك بُعيد تأسيسه، لأنّ قرار الدمج لم يحدِث انقسامات عميقة في النصرة مثلما حدث في باقي المناطق. كما أنّ اتفاق فصائل إسلاموية وغير إسلاموية على قتاله وتشكيل كيانٍ مشترك ("مجلس شورى المجاهدين") لهذا الغرض أدّى إلى طرد مقاتليه من عموم المحافظة وعزلهم عن رفاقهم العراقيين. وفي حين كانت التقديرات كلّها ترجِّح انحسار نفوذ التنظيم في سوريا، استيقظ العالم في 10 حزيران/ يونيو 2014 على وقع مفاجأة انهيار الجيش العراقي في محافظة نينوى تاركاً وراءه مئاتٍ من المدرعات والدبابات وعربات الجنود الأميركية غنيمة سهلة للتنظيم فضلاً عن الودائع المصرفية وموجودات الدولة. وقد سمح انتعاش مصادر داعش العسكرية والمعنوية بعد استيلائه على الموصل باستعادة سيطرته على محافظة دير الزور انطلاقاً من هجوم شنّه من محافظة الرقة على ريفها الغربي.

تجذّر اهتمام داعش في شمالي وشمال شرقي سوريا في شواغل إستراتيجية: مقومات البقاء والموارد والمعابر الحدودية. لكنّ التنظيم ركّز، شأنه في ذلك شأن حركات جهادية أخرى، على التمدّد في مناطق أخرى لأسباب تتجاوز المصالح التكتيكية القصيرة المدى، كما جرى في سلسلة الجبال الساحلية أو الغوطة الشرقية. وخلافاً لتمدّد التنظيم العشوائي في أماكن أخرى، الناجم عن الحسابات القصيرة المدى أو الظروف المتغيّرة، كانت التوغّلات الجهادية في سلسلة الجبال الساحلية مدروسة ومتعمّدة. إذ كانت قائمة على أهداف إستراتيجية بعيدة المدى لا تكتيكية قصيرة المدى. ترى النظرية الجهادية أنّه ستكون لهذه المناطق أهمية مستقبلية كبيرة بسبب تضاريسها الوعرة التي يمكن أن تشكل ملاذاً آمناً لتدريب الجهاديين قبل أن ينتقلوا للعمل في مناطق أخرى. كما تتيح فرصةً للتعبئة الأيديولوجية الطائفية نظراً إلى التماس المباشر ما بين التجمعات السكانية المحلية ذات الخلفية الطائفية السُّنية والعلوية.[442]

[442] عبد الله بن محمد، **إستراتيجية الحرب الإقليمية على أرض الشام**، (مكان النشر والناشر غير مذكورين، 2012)، على الرابط: https://goo.gl/CQJAQL؛ حمزة المصطفى، "حسابات معركة الساحل المعقدة"، صحيفة **صدى الشام**، 11 آب/ أغسطس 2013، على الرابط: https://goo.gl/xhywTu

جراء ذلك وبعد أن أنشأ داعش خلايا له في المنطقة الساحلية بعد دمج النصرة، سعى التنظيم إلى اجتذاب المقاتلين الأجانب إلى جبل الأكراد وجبل التركمان محاولاً المزايدة على فصائل المعارضة

بالتشديد على قتال العلويين "في عقر دارهم" للردّ على المجازر التي يرتكبها "النظام العلوي" ضد "المسلمين السُّنة". اتّهم التنظيم بقايا النصرة وفصائل إسلاموية أخرى، مثل أحرار الشام، بالتحالف مع الجيش السوري الحر ورئيس القيادة العسكرية العليا آنذاك سليم إدريس الذي "يتلقّى الأوامر" من تركيا والغرب بعدم فتح جبهة جديدة في المناطق الساحلية، لكنّ المعركة التالية انتهت بهزيمة كبرى للجهاديين وحلفائهم.

بعد ما سُمّيت معركة الساحل، شهد داعش انشقاقات في صفوفه. ففي 3 أيلول/ سبتمبر 2013، أعلن نحو 50 مقاتلاً، أغلبيتهم من الشيشان، خروجهم من التنظيم وتشكيل كتيبة مستقلة ("مجاهدي القوقاز في الشام")، وتلتهم مجموعات أخرى من المقاتلين الأجانب. نتيجةً لذلك اتّخذ التنظيم خطوات لعزل عناصره، ولا سيما المقاتلين الأجانب، ومنع اختلاطهم بالفصائل الأخرى، وشرع في التوسّع في القرى والمدن الرئيسية بكلّ الوسائل الضرورية.[443] لكنّ ممارسات التنظيم كانت أسوأ من أن تُحتمَل، فاندلعت مواجهات عدّة ضده، وقُتِل فيها عدد كبير من عناصره، كما اتّبع بعض فصائل الجيش السوري الحر إستراتيجية الاغتيالات الموجَّهة للتخلص من قادته وشخصياته البارزة الأخرى[444] ما ترك أثره في التنظيم. لذلك اختار الانسحاب من كامل المناطق الساحلية عندما بدأت المواجهة الكبرى بينه وبين المعارضة مطلع 2014.

443 مقابلة وجاهية مع عمر الإدلبي، الدوحة، 20 أيلول/ سبتمبر 2014.

444 شهادة أدلى بها لفريق البحث قائد إحدى كتائب الساحل (رفض الإفصاح عن اسمه)، مقابلة عبر Skype، 9 كانون الثاني/ يناير 2014.

أمّا دمشق ومحيطها التي يراها الجهاديون "فسطاط المسلمين وأرض الملاحم"، فسعى "تنظيم الدولة" إلى إيجاد موطئ قدم فيها ليحقق ما عجز عنه في بغداد وهو تهديد مركز الدولة السورية. لقد عانت الغوطة الشرقية حصاراً مطبقاً استغلّه التنظيم لتجنيد المقاتلين الشباب في صفوفه لحاجتهم إلى المال، فقدّم راتباً شهرياً إليهم وإلى أسرهم.[445] ونظراً إلى قلة عناصره في ريف دمشق فتح باب الانضمام إليه لمن يرغب متخلّياً عن شروطه المسبقة الشرعية والعسكرية المعتادة، وموفّراً إعانات مالية. لم يتطلّب الانتساب إلى التنظيم في الغوطة إلّا تزكية عضو قديم فيه، ثم يجري ضم المنتسب الجديد وتأهيله أيديولوجياً وعسكرياً. ومع أنّ الراتب الشهري للعنصر الأعزب المنتسب وصل إلى 350–400 دولار، وللمتزوج 550 دولاراً،[446] فإنّ التنظيم لم ينجح في اجتذاب كثير من المقاتلين السوريين نظراً إلى الطابع المحلي للانتساب الفصائلي، فقد قُدِّر عدد مقاتليه في الغوطة الشرقية في أوج نشاطه بـ300 شخص على أكثر تقدير.[447]

445 شهادة الشيخ سعيد درويش.

446 شهادة أبي عمار الغوطاني.

447 المرجع السابق.

نجح داعش خلال النصف الأول من 2014 في إيجاد موطئ قدم له في بيئة اجتماعية لا تستسيغ وجوده، وإن لم تكن تناصبه العداء. وخلال تلك المدة حرص مقاتلوه على تجنّب استفزاز السكان المحليين بممارساتهم المنفِّرة. لكنّ سلوكه السابق تغيّر مع سقوط الموصل في حزيران/ يونيو 2014؛ فبإحساسه بسريانٍ مفاجئ للقوة في مناطق سيطرته، سعى إلى استنساخ تجاربه في دير الزور في الغوطة الشرقية بطرد فصائل الجيش السوري الحر والجماعات الإسلاموية الأخرى منها. لكنّ قلة عدد مقاتليه أجبرته على تجنّب الدخول في مواجهة مباشرة وشاملة مع هذه الفصائل، واعتمد بدلاً عن ذلك أسلوب التفجيرات المفخخة والاغتيالات سبيلاً لإحراز الغلبة.

موجز القول: كان 2014 عام صعود داعش. فقد استطاع التمدّد في مناطق واسعة من البلد، في سابقة لا مثيل لها من النشاط الجهادي. لكنّ التنظيم الذي كان يسيطر أواخر 2014 على أرض تعادل مساحتها مساحة بريطانيا، غدا بعد خمسة أعوام يتكبّد عناء العيش معزولاً في جزر صحراوية في بيداء العراق وسوريا.

هل سيعود داعش من جديد؟

نشأ داعش على غرار الجماعات الجهادية الأخرى من أزمة الدولة العربية. إذ إنّ الأنظمة السياسية العربية شكّلت ولا تزال حالات استثنائية مقارنة بالأنظمة الديكتاتورية والاستبدادية الأخرى في العالم. فالأنظمة السياسية العربية التي نجحت في إغلاق المجال العام إغلاقاً شبه كامل فشلت في الإجابة عن أسئلة العصر الملحّة المرتبطة بالديموقراطية متضمّنة كلاً من قيمها وأدواتها (انتخابات حرة ونزيهة وتعدّدية حزبية وسيادة القانون والمساواة أمامه والانتقال السلمي للسلطة). عوضاً عن ذلك استثمرت بكثافة في أجهزتها القمعية وربطتها بشبكات الزبائنية وصلات القربى (القبيلة والطائفة والعائلة والمنطقة) التي سخَّرتها لشراء الولاءات وتأمين تأييد شعبي في وسعها الاعتماد عليه في الأزمات المجتمعية.

في سياق أزمة الدولة، يمكن تتبّع تطوّر جميع الحركات الانفجارية المسلّحة في سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته، ولا سيما الإسلاموية التي تبنَّت، تحت تأثير النهج القمعي الاستئصالي للحكومات العربية، إطاراً فكرياً يرى العنف وسيلة وحيدة لتحقيق التغيير. وكان لهذا الإطار

تداعياته الكبيرة على تشكيل كثير من الجماعات الجهادية الحديثة التي تأطرت تحت مظلّة تنظيمية واحدة هي تنظيم القاعدة قبل أن تتصارع على الشرعية الجهادية مع داعش. كذلك يتمثّل جزء أساسي آخر من هذا السياق في التداعيات الكارثية للاحتلال الأميركي للعراق، وما خلَّفه من انقسام واستقطاب مجتمعيين أدَّيا إلى إدخال العنف الجهادي المتميّز منذ البداية في ديناميّات الصراع الطائفي هناك، ما تجلّى في اختلاف المقاربات بين القاعدة وداعش إبان نشأته الأولى عام 2006، وهو اختلاف استمر عقداً قبل أن يعلن كِلا التنظيمين طلاقه المرير وقرار تخلي كلّ منهما عن الآخر.

تشكّل التنظيم من نواة جهادية صلبة في العراق أسّسها أبو مصعب الزرقاوي في 2003 ليغدو فرعاً رسمياً لتنظيم القاعدة في الأول/ أكتوبر 2004، قبل أن ينأى بنفسه عن الجهادية العالمية عام 2006، ويبدأ دربه الطويل الوعر نحو "الدولة الإسلامية". يبدو التنظيم لبعض من كتب عنه حركة ثورية ذات أيديولوجيا شمولية شأنه في ذلك شأن "اليعاقبة" أو "البلاشفة" أو "الخمير الحمر". وجادلوا في أنّ داعش يشاطر جميع هذه الحركات رؤية إحداث تغيير شامل في المجتمع والدولة وقناعةً بأنّ قوى التاريخ أو العناية الإلهية سوف تكون إلى جانبها، وأنّها جميعاً تبنّت العنف المغالى به وسيلة أساسية لترجمة أفكارها على أرض الواقع إلى جانب تكتيكات أخرى أكثر إقناعاً لاجتذاب معتنقي هذه الأفكار المحتملين.

رغم وجود تحفّظات عدّة على هذه النظرة، فلعلّها تفسِّر في بعض أوجهها التحولات التي شهدها التنظيم في بداية تأسيسه في 2006. فخلافاً للجماعات الجهادية المعاصرة كلّها كان اقتناع قادة داعش من الزرقاوي إلى من جاؤوا بعده يصبّ في أنّ الجهاد لا يمكن أن يشكّل خطراً حقيقياً إلّا إذا تجسّد في دولة أو مشروع حكم. ولا يمكن أن يتجسّد هذا المشروع في دولة دون أيديولوجيا تنطوي على بعد شمولي معولَم. لكنّ الأهم هو قدرة الأيديولوجيا على اجتذاب الناس من الجماعات الأهليّة المحلية في الحيّز المكاني للدولة المتخيَّلة. ورغم تكرار التنظيم خطاب القاعدة بشأن الصليبيين واليهود، فلم يأبه قادته لقتال من يسمّيه الجهاديون "العدو البعيد"، في إشارة إلى الغرب عموماً والولايات المتحدة على وجه التحديد، بل كان لهم السبق في تبنّي إستراتيجية قتال "العدو القريب": الأنظمة المحلية.

فضلاً عن ذلك لم يكتفِ التنظيم بمهاجمة الأنظمة عبر مهاجمة مؤسّساتها (الجيش والشرطة وما شابه)، بل وسّع دائرة القتال لتشمل قاعدتها الشعبية وكلّ من لا يقبل أيديولوجيته على أمل اجتثاث كل ما يعترضه من معتقدات دينية أو أفكار سياسية نهائياً. على هذا الأساس، تدرّج التنظيم في

وقت مبكر بتكفير "عامّة الشيعة" لأنّهم شيعة وليس لأنّهم مناصرون للحكومة العراقية. كذلك قاتل التنظيم ولا يزال يقاتل جميع المخالفين له فكرياً وسياسياً، حتى إذا تشابهوا معه دينياً وطائفياً. مجمل القول: يشبه داعش في مساعيه لاستئصال البدائل كافة حركات أيديولوجية مثل النازية أو الفاشية، مع فارق أنّ تلك الحركات الأيديولوجية تبلورت في مشروع دولة قوية وحقيقية، وهو أمر لم ينجح التنظيم في تحقيقه.

أيّاً تكن التفسيرات الفكرية لنشأة هذا التنظيم هي لا تشرح حقيقة ساطعة كالشمس، وهي أنّ الأفكار لم تكن العامل الأهم في دورة حياة التنظيم على مدار عقد، وإنّما كان الحظ أو التواطؤ أو كلاهما معاً هما العاملين الأهم. هذان العاملان قادران على تفسير كثير من الأشياء الغريبة. فقد هُزِم التنظيم على يد الصحوات في 2007، وعُزِل كما يجري اليوم في بعض المناطق الصحراوية. لكنّ نوري المالكي أحجم، لغايات سياسية وانتخابية، عن إكمال المعركة قبل أن تأتي الاحتجاجات الشعبية ضدّ الحكومة في 2011 و2012 ليركب التنظيم موجتها ويعيد تموضعه في البيئة التي طُرد منها سابقاً.

ينطبق على سوريا ما ينطبق على العراق. فقرار المجتمع الدولي بالامتناع عن لجم جرائم النظام السوري ومجازره فتح الباب لتغلغل الجهاديين خصوصاً بعد انتقال الثورة إلى الكفاح المسلح. لقد كان تأسيس جبهة النصرة مطلع 2012 البوابة الرئيسية لدخول تنظيم الدولة الإسلامية في العراق إلى سوريا قبل أن يضمّ شقيقه إلى دولته ويعتمد في نيسان/ أبريل 2013 اسم الدولة الإسلامية في العراق والشام. توافر للتنظيم في سوريا من الحظ ما لم يتوافر لغيره من التنظيمات. إذ رغم تركيزه على التمدّد في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، فإن معظم الفصائل الرئيسية لم تتّخذ قراراً بقتاله حتى مرحلة متأخرة نسبياً رغم اغتياله قادتَها، وبرّرت ذلك بشعارات من قبيل "حرمة دم المسلم على المسلم" و"الحفاظ على وجهة البندقية"، تعكس غياب الوعي الوطني والسياسي.

لذلك، وخلافاً لآراء باحثين كُثر، لم يكن تمدّد التنظيم وسيطرته على مساحات واسعة في سوريا يعكس قوة استثنائية يمتلكها بمقدار ما كان يعكس عجز فصائل المعارضة عن مواجهته، وقرار النظام بتسهيل مهماته بالامتناع عن مواجهته أولاً، وثانياً مساعدته عسكرياً باستهداف الفصائل التي تواجهه إلى درجة التدخل المباشر في بعض الأحيان. والمواجهة الشرسة التي اندلعت بين فصائل المعارضة والتنظيم في مطلع 2014 تُعدّ برهاناً ساطعاً على ذلك، إذ إنّ المعارضة القليلة العدد والعُدّة (جيش المجاهدين وجبهة ثوار سوريا) استطاعت هزيمته في أيام قليلة وطردته من

معظم أرجاء المحافظات الشمالية في سوريا. كذلك استطاع "مجلس شورى المجاهدين" في دير الزور في نيسان/ أبريل 2014 طرده من المدن الرئيسية في المحافظة، ولا سيما الميادين والبوكمال على الحدود العراقية، ليفقد تواصله الجغرافي مع العراق، ويُعزَل في مدينة الرقة وريف حلب الشمالي.

أظهرت هذه المواجهات أنّ هزيمة داعش قد لا تكون سهلة لكنّها ليست صعبة المنال ما إن تتفق فصائل المعارضة على مقاومته ويتوافر لها نزر يسير من الدعم الدولي، وهي شروط لن تُلبّى بعد رفض القوى الغربية مراراً تقديم مثل هذا الدعم، رغم حرصها على مكافحة الإرهاب والتصدي للتنظيم. في منتصف 2014، وبينما كانت فصائل المعارضة السورية تستعد للإجهاز على ما بقي من التنظيم في الرقة، سقطت الموصل في العراق بعد هرب نحو 20 ألف جندي وشرطي عراقي من المدينة إثر هجوم شنّه 300 من مقاتلي التنظيم فحسب. وبضربة حظ لا تحدث إلا نادراً، ورث التنظيم عتاد الحكومة العراقية العسكري ومصارفها وسياراتها وموظفيها، ليوظّف هذه الموارد كلّها في سوريا، انتقاماً لهزيمته المذلة على أيدي المعارضة.

لم تمضِ أسابيع قليلة على إعلان داعش خلافته حتى أُعلِن تشكيل تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة لمواجهة التنظيم في العراق (آب/ أغسطس 2014) ولاحقاً في سوريا (أيلول/ سبتمبر 2014). لقد قدّمت إدارة أوباما تشخيصاً دقيقاً لأسباب عودة ظهور التنظيم في العراق وسوريا، مثل السياسات الطائفية التي اتّبعها رئيس الوزراء الأسبق في العراق نوري المالكي، ونهج القتل والتدمير الذي اعتمده النظام السوري. كما أنّها حدّدت ما يعتقد المؤلف أنّه مقاربة صحيحة على المدى المتوسط للعلاج: حلّ مظلومية المجتمعات وإحداث تغيير ديموقراطي وإنهاء الاستبداد والسياسات الطائفية، ولا سيما ضد العرب السُّنة على المدى الطويل، والبحث على المدى القصير عن شركاء محليين في المناطق التي يسيطر عليها داعش لقتاله. لكنّ أياً من إدارتي أوباما أو ترامب لم تُحرز تقدّماً في أيّ من الوصفات المقترحة.

عوضاً عن حل المظلومية السياسية في العراق التي كانت سبباً من أسباب الاحتجاجات الشعبية اكتفت الإدارات المتعاقبة في الولايات المتحدة بتغييرات شكلية: نقل السلطة من نوري المالكي إلى حيدر العبادي وبعد ذلك إلى عادل عبد المهدي. أبقى عبد المهدي على تحالفاتِ مَن سبقه وارتبط بالميليشيات الطائفية لقوات الحشد الشعبي التي يتبع بعضها لإيران سياسياً وتنظيمياً، الأمر الذي فاقم المشكلة في العراق وأدّى في 2019 إلى انطلاق موجة جديدة من الاحتجاجات العابرة للطوائف تجاوزت في مطالبها هذه المرة الواقع الخدمي والفساد الاقتصادي لتصل إلى سقوف

عالية من قبيل تغيير جوهر النظام السياسي وإلغاء المحاصصة الطائفية لوظائف الدولة ومواردها، وهي محاصصةٌ لا تزال تمثّل العائق الأبرز أمام نهضة العراق وتعافيه من آثار عقودٍ من الديكتاتورية.

تكفّل التحالف الدولي تدمير المدن التي كانت خاضعة لداعش، في حين أكملت قوات الحشد الشعبي المهمة بتهجير قسم كبير من سكانها، لينتهي التنظيم في العراق أواخر 2017 وغالبيةُ المدن العراقية ذات الغالبية السُّنية مدمرة جزئياً أو كلياً من دون أن تتّخذ الحكومة خطوات كافية لإعادة إعمارها على المستويين المادي والنفسي. ولم تختلف الحال كثيراً في سوريا حيث اختارت إدارة أوباما وحدات الحماية الكردية (الجناح المسلح لحزب الاتحاد الديموقراطي) شريكاً وحيداً لها في الحرب على داعش ليس في المناطق الكردية فحسب، بل في أرجاء البلد كافة. المفارقة أنّ هذه الميليشيات التي ترتبط تنظيمياً بحزب العمال الكردستاني في تركيا اتّبعت في بعض الأحيان سياسات تهجير ضد السكان في المناطق العربية، على أمل إنشاء كيان مستقل على الشريط الحدودي بين سوريا والعراق على غرار إقليم كردستان العراقي. وبناء عليه المناطق التي كانت تُحرَّر من "تنظيم الدولة" كانت "تُحرَّر" أيضاً من عدد كبير من سكانها العرب كجزء من حملة انتقام مارستها القوات الكردية على كلِّ مَن تعاطف مع التنظيم، حتى إن كان مجبراً.

لم تغيّر الولايات المتحدة سياستها القاضية بالاعتماد على وحدات الحماية الكردية حتى بعد آب/ أغسطس 2016، حين أطلقت فصائل الجيش السوري الحر المدعومة من تركيا "عملية درع الفرات" واستطاعت، خلال مدة قصيرة ومن دون خسائر بشرية أو تهجير سكاني، طرد التنظيم من مساحات واسعة من الأراضي لعل أكثرها أهمية مدينة الباب شرقي حلب. في ضوء ذلك، لم تشارك الفصائل العربية السورية في تحرير مدنها الرئيسية، ولا سيما الرقة ودير الزور اللتين دُمِّرت أحياؤهما بفعل القصف الجوي المكثف، وهجرهما سكانهما خوفاً من انتقام القوات الكردية التي كانت تحتفل بانتصاراتها على طريقتها برفع صور زعيمها عبد الله أوجلان في الساحات المركزية للمدن على مرأىً من قوات الجيش الأميركي (تُدرِج بلده الرجل وتنظيمه في لائحة الإرهاب). واقع الأمر أنّ كثيراً من فصائل المعارضة التي اندمج معظمها في 2019 ضمن هيكلٍ تنظيمي جديد جامع هو "الجيش الوطني" انضمت إلى العملية العسكرية التي أطلقتها تركيا في تشرين الأول/ أكتوبر 2019 لإقامة "منطقة آمنة" على الحدود التركية-السورية، الأمر الذي أدّى إلى تعميق الشرخ بين المقاتلين العرب والأكراد الذين وجدوا أنفسهم أدوات لتحقيق مصالح الدول وتوطيد نفوذها في سوريا، وجنوداً يُضحى بهم عندما تتفاهم القوى الدولية المؤثرة.

هُزِم داعش عسكرياً في العراق وسوريا، وقُتل زعيمه و"خليفته" أبو بكر البغدادي في تشرين الأول/ أكتوبر في مخبئه السوري في قرية باريشا قرب إدلب. وفقاً لوثائق مسربة انقطعت الصلات التنظيمية بين القيادة والمقاتلين الذين ذابوا كعادتهم في بيداء العراق وسوريا بانتظار الجولة التالية. ورغم أنّ التنظيم قد هُزم لكنّ أسباب ظهوره أو ظهور تنظيمات مشابهة أو ربما أكثر تجرؤاً على الوحشية لا تزال كامنة. حقيقة الأمر أنّها حاضرة اليوم أكثر من أيّ وقت مضى.

لقد شكّل داعش والمجموعات الجهادية والسلفية الأخرى طوق نجاة مؤقتاً للنظام السوري والنّخبة السياسية العراقية بعد أن تحوّلت المعايرة السياسية في المنطقة العربية من السيئ إلى الأسوأ. لذلك، إنّ أيّاً من هذين النظامين لن يهتم بالقضاء على مثل هذه التنظيمات. سيسعى هذان النظامان على الأرجح إلى إضعافها والحدّ من فعاليتها وفي الآن عينه يحتفظان بها كاحتياطي لمواجهة أزمات اجتماعية في المستقبل. إذ إنّ للنظام السوري تاريخاً طويلاً في استخدام مجموعات مشابهة. وهذا التاريخ لم يبدأ مع فتح الإسلام اللبنانية أو الجهاديين العراقيين في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أو مع عبد الله أوجلان في تسعينيات القرن العشرين أو فتح الانتفاضة في ثمانينياته، ولن ينتهي بتسهيل ظهور هذه المجموعات أو نشاطها من دون أن يكون له أيّ دورٍ مباشر في إنشائها. وتحت الاضطهاد الاقتصادي والسياسي الواسع الانتشار في معظم المجتمعات العربية، والاستقطاب الطائفي على الصعيدين المحلي والإقليمي، واستعداد الأنظمة العربية لاستخدام أقصى أشكال العنف ضد مواطنيها كي تستنسخ نجاحات التجربة السورية، بالإضافة إلى استهتار الغرب أو براغماتيته تجاه المنطقة وسكانها ودولها، إنّ ظهور تنظيمات جديدة على هذه الشاكلة سيظلّ قائماً إلى أبعد الحدود.

كذلك يبدو أنّ الولايات المتحدة الأميركية التي تخطط لوجود طويل الأمد في شمال شرق سوريا ليست على عجلة من أمرها للقضاء على داعش مرة واحدة وإلى الأبد رغم إعلان هزيمته في مناسبات مختلفة، لأنّها ستفقد بذلك مبرّر وجودها في البلد. كما أنّها غير معنية حالياً بالقضاء على بقايا التنظيم في البادية السورية، لأنّ المقاتلين الراغبين في إعادة التموضع ضمن حيّز مكاني جديد سوف يضطرون إلى الاصطدام بالميليشيات الإيرانية التي أقامت معاقل على طول الحدود السورية العراقية لضمان حرية الحركة بين البلدين. وهذا يعني أنّ الولايات المتحدة، بترك الطرفين في مواقعهما، تضمن استنزافهما مواردهما على المدى المتوسط. ليس هنالك أيّ مؤشر حالياً على إمكان إحياء التنظيم لنفسه في المستقبل القريب، لكنّ ذلك لا يعني زواله نهائياً.

المراجع

أحمد أبازيد، "التنافس الكبير: بين أحرار الشام وهيئة تحرير الشام"، مركز إدراك للدراسات، 9 آذار/ مارس 2017، على الرابط: goo.gl/V6JxkT

أبو عبد الله المهاجر، مسائل من فقه الجهاد، على الرابط: https://goo.gl/GmBRrd

أبو همام بكر بن عبد العزيز الأثري، مد الأيادي لبيعة البغدادي، على الرابط: https://goo.gl/2PNRLW

أبو مصعب السوري، "دعوة المقاومة الإسلامية العالمية"، 2010، على الرابط: https://goo.gl/oJSbBJ

أكرم حجازي، "الجهاد الشامي ومسارات الفتنة"، المعهد العربي للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 20 نيسان/ أبريل 2014، على الرابط: https://goo.gl/QWomws

حسن أبو هنية، ومحمد أبو رمان، **تنظيم الدولة الإسلامية: الأزمة السُّنية والصراع على الجهادية العالمية**، عمّان: مؤسسة فريدريش إيبرت، 2015.

حمزة المصطفى، "جبهة النصرة لأهل الشام: من التأسيس إلى الانقسام"، سياسات عربية، العدد 5، تشرين الثاني/ نوفمبر 2013.

عبد الباري عطوان، **القاعدة: التنظيم السري**، ط. 2، بيروت: دار الساقي، 2009.

عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، تحقيق علي عبد الواحد وافي، ط. 7، القاهرة: نهضة مصر، 2014.

عبد الرحمن الحاج، "السلفية والسلفيون في سوريا: من الإصلاح إلى الجهاد"، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 26 أيار/ مايو 2013، على الرابط: https://goo.gl/8JWrMq

عبد الرحمن الحاج، **الدولة والجماعة: التطلعات السياسية للجماعة الدينية في سوريا 2000–2010**، لندن: مركز التواصل والأبحاث الإستراتيجية، 2011.

عبد العزيز الحيص وحمزة المصطفى، "سيكولوجيا داعش"، أوراق بحثية، منتدى العلاقات العربية والدولية 28 آب/ أغسطس 2014، على الرابط: https://goo.gl/NRT52U

عبد الله بن محمد، إستراتيجية الحرب الإقليمية على أرض الشام، تاريخ النشر ومكانه غير مذكورين، 2012، على الرابط: https://goo.gl/CQJAQL.

سعود المولى، "السلفية اللبنانية في تمظهراتها الجديدة"، تحليل سياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تموز/ يوليو 2014، على الرابط: https://goo.gl/6vA7ov

كميل الطويل، **القاعدة وأخواتها: قصة الجهاديين العرب**، بيروت: دار الساقي، 2007.

مجموعة مؤلفين، **الإخوان المسلمون في سوريا: ممانعة الطائفة وعنف الحركة**، ط. 2، دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2011.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "الجبهة الإسلامية: اندماج تجريبي لأكبر الفصائل العسكرية في سوريا"، تقدير موقف، 26 كانون الأول/ ديسمبر 2013، على الرابط: https://goo.gl/FDi6Mh

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "أهي سياسات المالكي وحساباته المخطئة أم أنّها الدولة الإسلامية في العراق والشام؟"، تقدير موقف، 15 تموز/ يوليو 2014، على الرابط: https://goo.gl/8ZZoqN

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "قوات سوريا الديموقراطية: النشأة والهوية والمشروع السياسي"، تحليل سياسات، 27 كانون الثاني/ يناير 2016، على الرابط: https://goo.gl/BWfY6Z

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "صفقة الكيماوي: المَخرج الذي يحتاجه أوباما"، تقدير موقف، 15 أيلول/ سبتمبر 2013، على الرابط: https://goo.gl/mofUWL

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "في أسباب تغيّر الموقف الأميركي من تسليح المعارضة السورية"، تقدير موقف، 20 حزيران/ يونيو 2013، على الرابط: https://goo.gl/YZvxNR

معتز الخطيب، "تنظيم الدولة الإسلامية: البنية الفكرية وتعقيدات الواقع"، ملفات، مركز الجزيرة للدراسات، 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 2014، سابقاً موقع aljazeera.net (الرابط لم يعد متاحاً).

مروان قبلان، "المعارضة المسلحة في سوريا: وضوح الهدف وغياب الرؤية"، سياسات عربية، العدد 2، أيار/ مايو 2013.

Neumann, Peter R., ‘Foreign fighter total in Syria/Iraq now exceeds 20,000; surpasses Afghanistan conflict in the 1980s’, ICRS, 26 January 2015, at goo.gl/v3ABWs

Sakthivel, Vish, ‘Weathering Morocco’s Syria returnees’, Washington Institute, 25 September 2013, at goo.gl/3udjBP

الفصل الثامن

دير الزور من الثورة إلى داعش
الشبكات المحلية والهويات الهجينة
والسلطات الخارجية

كيفين مازور

أثناء الانتفاضة في 2011 وما تلاها من حرب أهليّة، كانت محافظة دير الزور في شرق سوريا موقعاً لنزاع مسلح شديد ومجموعة من تجارب الحوكمة.[448] في دير الزور، ظهر للعيان بدايةً الصراع العنيف بين جبهة النصرة التابعة لتنظيم القاعدة وفرعها داعش، مثيراً عداوات جديدة بين الجماعات الأهليّة المحلية وموفّراً ساحةً لمتابعة المنافسات القديمة. وفي الآن عينه، خلق غيابُ سلطة سياسية مركزية فضاءً لترتيباتٍ محلية جديدة لتقديم الخدمات وتوفير الأمن على الصعيد المحلي وإصدار الأحكام القضائية. تُخيّم البنية الاجتماعية للمنطقة ومواردها الطبيعية على أيّ تفسيرٍ لهذه الأنماط المعقدة من الصراع والتعاون. فمحافظة دير الزور موطنٌ لحصة كبيرة من احتياطات النفط والغاز في سوريا، ويهيمن على سكّانها إرثٌ شبه بدوي مع احتفاظ معظم السكان بانتماءاتٍ قبلية.

448 نُشرت نسخة موسّعة من هذا الفصل في:

Matthieu Cimino, ed., *Syria: Borders, Boundaries, and the State*, Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2020.

يتفحّص هذا الفصل ديناميّات المستوى المحلي في محافظة دير الزور منذ بدء الانتفاضة مطلع 2011 حتى صعود داعش أواخر 2014. ويحاجج في أنّ الروابط والرموز القبلية أدّت دوراً مهماً في أنماط الخصومة والتحالف والعنف، ولكن ليس عبر التراتبيات الهرمية القبلية الرسمية ولا على مستوى القبائل بأسرها. إذ شكّلت شبكاتٌ موجودة داخل التجمّعات القبلية الفرعية نواة تشكيلاتٍ عسكرية كثيرة، في حين لم تُستخدم الانتماءات القبلية الأوسع إلّا بطرق ترتبط بالمعاملات وتكون

غالباً سريعة الزوال. لم يكن للرجال من أصحاب المكانة والمهابة تاريخياً في قبائلهم صلة بهذه الديناميّات.

ورغم أنّ تهميش الزعماء التقليديين والاتحادات القبلية التي يتزعّمونها اسمياً لم يؤدِّ عملياً أيّ دورٍ في تحفيز الفعل التضامني، أدّت الروابط والهويات القبلية في المستويات الأدنى، مثل المدينة والتجمّع القبلي الفرعي، دوراً مهماً في النزاع الجاري. تشكّلت في البداية ميليشيات من سكّان المدينة عينها الذين يتشاركون عموماً روابط عائلية ممتدّة وينحدرون من الفرع القبلي عينه؛ وأثبتت هذه الروابط المحلية أنّها مصدرٌ للتضامن لأنّها عزّزت الدعوات للدفاع الجماعي، وللاستفادة الجماعية من آبار النفط والغاز المجاورة. وبقدْر ما أدّت الانتماءات القبلية الأوسع دوراً في أنماط العمل، عملت تكتيكياً على ردع هجمات مجموعات مسلحة تحمل الهوية القبلية عينها وليس كأساس للعمل التضامني الجماعي. سرعان ما أدركت المجموعات الإسلاموية هذه الخاصّية لهذه الميليشيات ذات الطابع المحلي، وغالباً ما جنّدت كتيبةً من قبيلة قوية لـ"حماية" نفسها من هجمات تشنّها تلك القبيلة.

دير الزور قبل الانتفاضة

حافظ معظم سكّان محافظة دير الزور على انتماءاتهم القبلية إلى يومنا، ما يعني أنّهم يدركون انتماء أسرتهم الممتدّة إلى تجمّع قبَلي تاريخي. في كثيرٍ من الأحيان، لا تكون لهذا التماهي صلة بتعاملاتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية لكنّه يؤثر أحياناً في كيفية تصرفهم وتعامل الآخرين معهم. ساكنو دير الزور بمعظمهم أفراد في أحد تحالفين قبليين: قبيلة البكّارة وقبيلة العكيدات، ولكلّ تحالفٍ قائد قبلي أعلى، شيخ العشيرة، على غرار كثير من القبائل الفرعية. يختار الشيخَ كبار السن من أفراد القبيلة بدلاً من أن ينتقل المنصب تلقائياً من الأب إلى الابن. ولكن ينبغي أن يتحدّر الشيخ من نسب (بيت) عائلة ممتدّة معيّنة. والمصطلح المستخدَم لنسب المشيخة هذا هو بيت العشيرة.[449]

449 تشير بعض القبائل إلى هاتين المؤسّستين بتسميتي شيخ المشايخ وبيت المشيخة على التتالي.

في العقود الأخيرة، أدّى تغلغل الدولة والتغيّر الاقتصادي الهيكلي إلى جعل الزراعة والنشاط شبه الرعوي جزءاً متراجعاً من الحياة الاقتصادية في المحافظة وازداد كثيراً دور خدمات الدولة والعمالة الحكومية. إذ شجّع نمو فرص العمل والمرافق الحديثة عموماً الهجرة من الريف إلى مدن

أكبر كدير الزور. فضلاً عن ذلك توزّعت قطاعات واسعة من السكان الذين ما زالوا في المناطق الريفية بين قراهم والمدينة أو هاجروا للعمل في لبنان أو دول الخليج. تتضح الفجوة الإنمائية بين مدينة دير الزور وبقية أماكن التوطّن في المحافظة من أرقام إحصاء 2004، آخر الإحصاءات قبل الانتفاضة: 60% من قوة العمل في المدينة عاملون في الدولة بينما تعادل نسبة العاملين في الدولة من بقية المحافظة 14%.[450]

450 المكتب المركزي للإحصاء، سوريا، "المجموعة الإحصائية السنوية 2004".

لم يجعل تغلغل مؤسّسات الدولة المتزايد أبناء القبائل أقلّ اعتماداً على القبيلة بالنسبة إلى توفير الأمن ووسائل العيش المادي فحسب، بل وسّع كذلك مجموعة الأفراد الذين يستطيعون ممارسة السلطة داخل القبيلة. فقد استوعبت الدولة كثيراً من أبناء القبائل العاديين في مؤسّساتها ومن ضمنها البعث والاتحاد العام للفلاحين والنقابات العمالية الأخرى والوظائف الحكومية والمجالس البلدية المحلية. قدّمت هذه المناصب إلى أصحابها منافذ إلى الدولة ونفوذاً لديها. ففي كثيرٍ من الحالات، تعاملت فروع الأمن المحلية مباشرةً مع أصحاب هذه المناصب ومنحتهم أحياناً امتيازات لا تتاح حتى للمشايخ. نتيجةً لذلك لجأ أفراد القبائل العاديون إلى موظفي الدولة من قبيلتهم، بدلاً من اللجوء إلى المشايخ، للوصول إلى الدولة ومتابعة مصالحهم.[451]

451 فيصل دهموش المشهور، "أبناء العشائر في دير الزور من الاستقرار إلى الثورة، ديناميكيات الصراع وعوامل السلم الأهلي"، منظمة العدالة من أجل الحياة، 26 تموز/ يوليو 2017، ص. 20–24.

رغم هذا الانتقاص من سلطة الشيخ التقليدية على أبناء قبيلته، ظلّت أهمية منصب الشيخ الرمزية قائمة. فضلاً عن ذلك منح النظام السوري شيوخ العشيرة امتيازات ساعدت في إعادة إنتاج دورهم وسلطتهم على أفراد القبائل الذين لا ينتمون إلى النّخبة، ومن ضمن هذه الامتيازات مقاعد في مجلس الشعب. لكنّ منح هذه السلطة والامتيازات كان مشروطاً، ويوفّر للنظام قدرة التأثير في وكلائه من زعماء القبائل. كما شجّع النظام التنافس داخل بيوتات المشيخة عبر مداورة أفراد العائلة على مقاعد مجلس الشعب.[452]

452 عزمي بشارة، **سوريا، درب الآلام نحو الحرية**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص. 145.

كذلك كان لأساليب النظام في منح الامتيازات لأفراد القبائل وتوفير إمكانية وصولهم غير الرسمي بُعدٌ أمني. إذ كان زعماء العشائر مرغمين على التواصل بانتظام مع ضباط أمن النظام المحليين، ما منح أولئك الضباط نفوذاً على زعماء العشائر لجعل الجماعات الأهليّة المحلية تمتثل لإرادة النظام.[453] تمثّل الجانب الآخر لهذه الصلات بين القوى الأمنية وزعماء العشائر في منح

عملاء النظام استقلالية واسعة النطاق لزعماء العشائر في مجالات عدّة مثل تولّيهم قضايا الجرائم الخطيرة غير السياسية كالقتل أو الاغتصاب. فضلاً عن ذلك سمح النظام لأفراد القبائل بحيازة الأسلحة إلى درجة أكبر بكثير ممّا سُمح به لقطاعات أخرى من المجتمع السوري؛ لطالما امتلك أبناء القبائل في دير الزور الأسلحة الخفيفة لأنّ الدولة لم تنزع سلاح السكان المحليين إطلاقاً.[454]

453 محمد حسان، "داعش والعشائر في دير الزور، التمرد والاحتواء"، **الجمهورية**، 11 نيسان/ أبريل 2017.

454 المشهور، "أبناء العشائر"، ص. 32؛ صادق عبد الرحمن، "ميادين الفرات الرحبة"، **الجمهورية**، 19 أيلول/ سبتمبر 2016.

التظاهرات السلمية وبدايات الصراع المسلح

تظاهراتٌ في المدينة وعنفٌ متفاوت في الريف

أظهرت أنماط تحدّي النظام أثناء السنة الأولى من الانتفاضة انقساماً بين المدينة والريف. فقد اتصفت احتجاجات مدن دير الزور والميادين والبوكمال بالتصاعد التدريجي والسلمية بمعظمها، لكنّ نشاطاً احتجاجياً محدوداً جرى في البداية في قرىً وبلدات صغيرة. قاد الاحتجاجات في أشهر الانتفاضة الأولى شبابٌ متعلمون وتمثّلت مطالبهم الأساسية في إجراء إصلاحات ووضع حدّ للعنف المستخدم ضدّ المتظاهرين في المحافظات الأخرى، ومن ضمنها درعا وحمص. لن يندفع سكّان محافظة دير الزور المحرومون إلّا لاحقاً، وخصوصاً بعد أن بدأ النظام استخدام العنف في مدينة دير الزور.[455]

455 بشارة، **سوريا**...، ص. 128؛ المشهور، "أبناء العشائر"، ص. 26؛ عبد الرحمن، "الميادين".

استخدم النظام في محاولة كبح هذا التحدّي وسائل الضغط المؤسّسية لمعاقبة الذين يعتمدون عليه مادياً والضغط عليهم. تلقّى أعضاء البعث واتحاد الفلاحين وعوداً بأنّ الإصلاحات سوف تتحقّق وطولبوا بمنع أفراد عائلاتهم من المشاركة في الاحتجاجات المناهضة للحكومة والمساعدة في تنظيم المظاهرات المؤيدة للنظام.[456] لقد خسر موظفو الحكومة المحليون، مثل العاملين في وزارة الكهرباء، وظائفهم بسبب تأييدهم الانتفاضة.[457]

456 المشهور، "أبناء العشائر"، ص. 27.

457 عمر ظافر، "فرص العمل الجديد؟"، **عين المدينة**، 1 آب/ أغسطس 2013.

كما أنّ النظام استخدم صلاته غير الرسمية بالزعماء القبليين لعقد اجتماع بين ممثِّلين عن القصر الجمهوري، أعلى مستويات النظام، وزعماء الاتحادات القبلية الرئيسية في فرع البعث في دير

الزور أواخر نيسان/ أبريل. فضلاً عن ذلك عقد الرئيس شخصياً اجتماعاً ليومين في دمشق مع عددٍ كبير من الشيوخ والوجهاء في أيار/ مايو. تباينت استجابة رؤساء القبائل لهذه المناشدات لكنّها تأثّرت بشدّة بما إذا كانت لديهم علاقة زبائنية بالنظام قبل الانتفاضة؛ كشفت ردود الفعل هذه انقسامات داخل كثير من بيوت العشيرة في القبائل.[458]

458 المشهور، "أبناء العشائر"، ص. 27–31؛ **الفرات**، "في لقاء الرئيس الأسد شيوخ العشائر ووجهاء دير الزور... هموم ومطالب أبناء المحافظة وجدت صدراً رحباً وشفافية في الحديث وتوجيه الحلول المباشرة"، 8 أيار/ مايو 2011.

تواصلت الاحتجاجات رغم هذه الجهود، وفي نهاية المطاف، لجأ النظام إلى القمع العنيف في دير الزور متسبّباً في رد فعل مجتمعي عنيف. فبعد أن قامت قوات أمنه بضرب أحد المتظاهرين حتى الموت في دير الزور في 3 تموز/ يوليو 2011، تصاعدت بحدّة وتيرة الاحتجاج وشدّته في جميع مدن المحافظة. ففي اليوم التالي، خرج الآلاف للمشاركة في الجنازة فقتلت قوات الأمن مدنيَين آخرين، ما دفع عشرات الألوف إلى النزول إلى الشوارع في الأسابيع التالية.[459] ردّت قوات الأمن بالشروع في مداهمة الأحياء المثيرة للجدل، وردّ المحتجون بحمل العصيّ والسكاكين والأسلحة الخفيفة باسم "حماية الثورة".

459 بشارة، **سوريا...**، ص. 152؛

S. Darwish, ‘Deir Ez–Zor: A suspension bridge: Transformations of the city’, translated by Lilah Khoja, *Cities in Revolution*, Brussels: SyriaUntold, 2016, p. 12.

بعد أن تسبّب قمع الدولة في مقتل ستّة متظاهرين في 22 تموز/ يوليو 2011، انخرط الذين واجهوا التحدّي في أول اشتباكاتهم المستمرة مع عملاء النظام في المحافظة، فأرسل النظام الدبابات إلى الشوارع وقصف المناطق المدنية في أحياء عدّة متسبّباً في مقتل العشرات. ثمّ أقام النظام حواجز تفتيشٍ واحتلّ أحياء بأكملها ستّة أيام. بعد ذلك قام النظام بمداهمات مشابهة وأقام حواجز تفتيش في المدن الكبيرة الأخرى في المحافظة مثل الميادين والبوكمال فضلاً عن مدن عدّة أصغر.[460]

460 المشهور، "أبناء العشائر"، ص. 32؛

Darwish, ‘Deir Ez–Zor’, p. 17.

دفع القمع السكان الأقلّ تعلّماً والأكثر حرماناً في محافظة دير الزور، ولا سيما البلدات والقرى الطرفية، إلى المشاركة في الانتفاضة، وشكّل العنف الممارس على أفراد المجتمعات المحلية "الشرارة" التي أثارت أشكالاً من التضامن الاجتماعي بطريقة لم يحقّقها الحرمان المادي وحده.[461]

461 المشهور، ''أبناء العشائر''، ص. 31.

بدأ المعترضون المسلحون مهاجمة حواجز التفتيش وقد دفع هذا التصعيد قوات النظام إلى مغادرة المناطق الريفية رغم أنّ النظام ظلّ يُحكِم قبضته على المدن.[462] بحلول نهاية 2011، تزايد انتشار ألوية الجيش السوري الحر المنظّمة وتحرّك الجيش لمواجهة هذه المجموعات المسلحة.[463] قام أبناء القبائل في القرى والبلدات الصغيرة بتوفير الحماية للثوريين الذين غادروا المدن لكنّ تنظيم هذه القوى المقاومة للنظام قام بدايةً على أساس الالتزام الفردي والارتباطات السياسية والإحساس المشترك بظلم النظام ولم يقم على أساس الروابط القبلية.[464]

462 Darwish, 'Deir Ez–Zor', pp. 17–20.

463 عبد الرحمن، ''ميادين''؛ فراس علاوي، ''موحسن، العاصمة الصغرى''، الجمهورية، تشرين الأول/ أكتوبر 2016.

464 المشهور، ''أبناء العشائر''، ص. 32.

الكفاح المسلح ضدّ النظام

مع خروج معظم المناطق الريفية عن سيطرة النظام، حوّل نشطاء المناطق الحضرية والمنشقون عن الجيش على حدٍّ سواء اهتمامهم لإخراج النظام من المدن. اندمج هؤلاء الفاعلون في مجموعات مسلحة منظّمة تنظيماً فضفاضاً تحت راية الجيش السوري الحر. وفي الوقت عينه، بدأت فصائل مسلحة محلية جديدة الصعود. موّل بعضَها سراً فاعلون خليجيون لهم أجندات دينية، واكتفت الفصائل الأخرى بأهداف أضيق نطاقاً كالدفاع عن بلداتهم أو احتكار الموارد المحلية، أو كلا الهدفين. ومع أنّ علاقات القربى أدّت دوراً مهماً في التنظيم والتحرك السياسي والعسكري، لم تعمل عبر التراتبيات الهرمية القبلية التقليدية.

سيطرد المتمردون قوات النظام من البلدات الصغيرة في المنطقة في صيف 2012. فقد دفع متمردو مدينة الميادين قوات النظام إلى التقهقر نحو قاعدة عسكرية وحيدة قرب قلعة المدينة في آب/ أغسطس 2012 وأخرجوها منها بالكامل في تشرين الثاني/ نوفمبر. ستُخلى مدينة البوكمال من قوات النظام بأسرها في الوقت عينه تقريباً، ما سيترك شرق محافظة دير الزور برمّته من الحدود العراقية إلى مدينة دير الزور خارج سيطرة النظام.[465] بحلول نهاية 2012، لم يبقَ موطئ قدمٍ للنظام في محافظة دير الزور سوى حيين في مدينة دير الزور ومطارها العسكري.[466]

465 عبد الرحمن، ''الميادين''.

466 علاوي، ''موحسن''.

في الوقت الذي اضطلعت فيه كتائب ترتبط ارتباطاً فضفاضاً بالجيش السوري الحر بمعظم الأعمال العسكرية، بدأت مجموعات ذات أيديولوجيات إسلاموية صريحة بالظهور أواسط 2012. غالباً ما تولّى مراحل الكفاح المسلح الأولى أواخر 2011 ومطلع 2012 ناشطون ثوريون محليون أصبحوا مقاتلين ومنشقون عن الجيش من الرتب الدنيا، وفي كثير من الحالات، كانوا يستخدمون أسلحةً مأخوذة من مخازن الجيش والنظام. غير أنّ هذه الموارد استُنفدت إلى حدّ كبير فاضطرت الكتائب إلى البحث عن تمويل خارجي. ووجدت كثيراً من هذا التمويل مقدّماً من داعمين خليجيين كان الالتزام بنمط سياسي متطرف من الإسلام شرطهم الأساسي لدعم مجموعة من المجموعات المسلحة. قطعت مجموعات كثيرة من المجموعات التي تلقت تمويلاً كهذا علاقاتها بالجيش السوري الحر وشرعت على نحو أشدّ صراحةً باستخدام خطاب ديني ورموز دينية تعبّر عن تطلعاتها إلى الخلافة الإسلامية، وتشير إلى النظام بوصفه نظاماً نُصيرياً (تعبير مُهين للعلويين)، وترفع رايات إسلامية بدلاً من علم الثورة (العلم السوري الذي يضمّ ثلاث نجمات والذي استُخدم في فترتي الانتداب الفرنسي والاستقلال).[467]

467 Darwish, ‘Deir Ez–Zor’, pp. 25–8.

فضلاً عن ذلك جُنّد عناصر كثيرٍ من الفصائل المسلحة ممن كان من الممكن أن يكونوا تابعين للجيش السوري الحر أو لمجموعة جامعة أشدّ إسلامويةً على أساس الانتماء المشترك إلى إحدى المدن أو الروابط المشتركة بعائلة ممتدّة. يوضّح هذه الديناميّات ظهورُ التشكيلات العسكرية القائمة على أساس الهويات العشائرية الفرعية في مناطقها بين أفراد عشيرة الشعيطات، إحدى أكبر العشائر داخل اتحاد العكيدات. ففي حين اجتذب لواء ابن القيّم معظم السكان المحليين من ذوي الميول الدينية السلفية، نُظّمت باقي الألوية الرئيسية التي انضمّ إليها أبناء الشعيطات على أساس البلدات، كتيبة أحفاد عائشة وغالبية عناصرها من قرية غرانيج، وجيش الأمة ومعظم عناصره من قرية الكشكية، ولواء الحمزة وغالبية عناصره من بلدة أبو حمام.[468] جميع هذه الكتائب تلقت تمويلها في البداية من شبكات العائلة السعودية والمجالس المحلية الناشئة، ثمّ بدأت تمويل نفسها بالاعتماد على آبار النفط التي سيطرت عليها بالقرب من حقل التنك النفطي.

468 المشهور، ”أبناء العشائر“، ص. 38.

رغم أنّ الانتهازية لم تكن آليةً سائدة أثناء 2012، لكنّ قوىً ذات أهداف أضيق كانت تعمل بالفعل في هذا الطور من الانتفاضة. تُعدّ محافظة دير الزور موطن كثير من منشآت النفط الكبرى

في سوريا. وقد تشبّث النظام بمواقع استخراج النفط ومحطّات الضخ الأساسية رغم خسارته الأراضي التي تمرّ بها أنابيب النفط. وإحدى الوسائل التي مكّنته من ذلك إبرام "عقود حماية" بدءاً من حزيران/ يونيو 2012 مع عائلات ممتدّة محلية لحماية الأنابيب من الجيش السوري الحر واللصوص على حدٍّ سواء.469

469 "نفط دير الزور: من الثورة إلى داعش"، مجلة **عين المدينة**، آب/ أغسطس 2015، ص. 8.

لقد كشفت مرحلة تحرير الأرياف عن مدى عجز زعماء العشائر التقليديين عن توجيه سلوك أبناء العشائر، لكنّها أظهرت أيضاً الأهمية الدائمة للروابط الاجتماعية بين أفراد عشيرة من العشائر بوصفهم أبناء عشائر. لقد كان التسلسل الهرمي العشائري مقلوباً عملياً، إذ لم تكن لجميع المشايخ صلةٌ بكلٍّ من النشاطية الثورية والكفاح المسلح، في حين كان قادة المظاهرات والتمرد المسلح في غالبيتهم شباناً ولا ينحدرون من أنساب بيت العشيرة التاريخية؛ انحدر كثيرٌ منهم من فرق عشائرهم الفقيرة والمهمّشة. هذه الحقيقة جعلت من المستحيل على القادة الجُدد أن يشغلوا ببساطة مواقع الصدارة التي أخلاها الزعماء القُدامى. لكنّها أدّت عوضاً عن ذلك إلى وضع ترتيبات حوكمة مركّبة تجمع مختلف أشكال المجالس المحلية والناشطين الثوريين والميليشيات التابعة للجيش السوري الحر وتلك التي تكوّنت حول شبكات عائلية ذات أهداف دنيوية أضيق. ترتّب على هذا الطابع المختلط تنافسٌ بين الأفراد والجماعات داخل العشيرة الواحدة أو فرقة من فرقها، وكذلك بين أفراد من عشائر مختلفة. لكنّ الأنساب العشائرية شكّلت في الوقت عينه شبكة أمان وتضامن اجتماعي لأصحابها. فمثلاً استُقبل المهجّرون، أفراداً وعائلات، من المدن بسبب الاشتباكات وأعمال النهب التي قام بها النظام في قرى أسلافهم ومساقط رؤوسهم ووجدوا فيها المأوى.470

470 المشهور، "أبناء العشائر"، ص. 35.

الصراع بين المجموعات المسلحة وتسلّط النصرة

بحلول مطلع 2013، أدّى غياب النظام إلى تغيّر كبير في العلاقات الاجتماعية داخل الجماعات الأهليّة المحلية. بدت اقتصادات الزراعة وتربية المواشي السائدة سابقاً هزيلةً مقارنةً بعائدات آبار النفط والغاز، والاستيلاء على مخازن الدولة والتهريب، فقد كان بمقدور آبار النفط والغاز في المنطقة أن تدرّ ما يقارب مليوني دولار يومياً.471 أصبح من يسيطرون على تلك الموارد الأفراد

الأقوى في المجتمعات الأهليّة المحلية: قيادات الميليشيات المحلية الشابّة. نتيجةً لذلك هُمّش بالكامل تقريباً الناشطون السلميون والمجموعات المسلحة الفضفاضة التنظيم والمناوئة للنظام التي كانت محوريةً في الأطوار الأولى للاعتراض في دير الزور، وتجزأت السيطرة على أراضي محافظة دير الزور بين مجموعات الميليشيات شتى.

471 **عين المدينة**، "نفط دير الزور"، ص. 4.

أبقت ميليشيات محلية عدّة على ارتباطها بـلجيش السوري الحر وتماشت مع أجندته السياسية، في حين اعتنقت ميليشيات كثيرة أخرى أيديولوجيا دينية أكثر تشدّداً وظلّت ميليشيات أخرى منظَّمة على أساس النهب المحض. هيأت هذه التطوّرات ظروف الصراع بين المجموعات المسلحة المحلية وأتاحت الفرصة للمجموعات الإسلاموية المتطرّفة، ومن ضمنها النصرة التابعة للقاعدة وفرعها داعش، لبناء تحالفاتٍ مع القوى المسلحة المحلية والتعاون معها. سرعان ما ستوسِّع النصرة حضورها وتصبح القوة العسكرية الأكبر في المحافظة بحلول أواخر 2013.

غير أنّ النصرة لم تمارس كثيراً السلطة التي تتّسم بها دولة سيادية مركزية، واتّسمت الحياة في المحافظة بخليطٍ سريع التحوّل من الترتيبات السياسية والاقتصادية والأمنية. توضّح ديناميّات التحالف والتخاصم في هذه المدة الدور المعقّد للهويات العشائرية والعشائرية الفرعية في دير الزور. ففي حين شكّلت المدينة والروابط العائلية الممتدّة القاعدة الأساسية للتجنيد في الميليشيات والكتائب المحلية، لم تقدّم الهياكل العشائرية العليا إلّا قليلاً من الإرشاد في فهم أنماط التحالف بين مجموعات الميليشيا المحلية.

طوّرت المجموعات المسلحة سمعةً لارتباطها بمدينة أو عشيرة بعينها. ورغم ارتباط كلّ عشيرة أو مدينة ارتباطاً وثيقاً بمجموعة مقاتلة جامعة، ففي وسع المرء أن يجد بسهولة أمثلةً على كتائب ينحدر عناصرها من النَّسب عينه أو من المدينة عينها وتنأى بنفسها عن المجموعة، وتنخرط أحياناً في صراع مفتوح معها. ومع ذلك، سيكون تصور ارتباط مجموعة مسلحة بمدينة ما سلاحاً بيد مجموعاتٍ مسلحة لمنع هجمات أفراد من العشيرة أو المدينة عينها وبيد أهالي مدن منافسة أخرى للتنافس على المكانة والقوة.

خليط السيطرة السياسية

إثر طرد النظام من المنطقة، تراجع الجيش السوري الحر كقوة سياسية منظِّمة في محافظة دير الزور لأنّه كان أقلّ قدرةً على ضخّ الأموال للمجموعات المتمردة من منافسيه الإسلامويين

الممولين من دول الخليج في الغالب وبسبب الاقتران المتزايد لكثير من الكتائب المحلية بالانتهازية والفساد. أصبحت بعض الكتائب المرتبطة بـ"الحر" مرتبطةً باحتكار آبار النفط لأغراض الإثراء الشخصي واستخدام حواجز التفتيش لابتزاز من يمرّ بها من المدنيين والقوافل.[472] وبدأت مجموعات مسلحة عدة ذات عقائد إسلاموية صريحة وأهداف سياسية العمل خارج راية "الحر"، عبر دمج الكتائب المحلية وطمس نفوذه على الأرض؛ أقام كثيرٌ من هذه المجموعات الإسلاموية علاقات تعاونية بينها عبر تنسيق عملياتها ضدّ النظام والسعي لتجنب المواجهة.

472 المشهور، "أبناء العشائر"، ص. 43.

تُعدّ النصرة خير مثالٍ على هذا النزوع، فقد حافظت على علاقات طيبة مع غالبية هذه المجموعات وأصبحت الأقوى بينها من دون محاولة التخلّص منها. تأسّست الجبهة منتصف 2011، عندما دخل عناصر من الدولة الإسلامية في العراق التابعة للقاعدة إلى سوريا للاتصال مع خلايا محلية نائمة. لم تحقّق المجموعة إلّا وجوداً على امتدادٍ جغرافي محدود ولم تشارك إلّا في هجمات متفرقة على قوات النظام في 2012، لكنّها طوّرت سمعةً إيجابية بين كثيرٍ من السوريين لخلوّها النسبي من الفساد، وتوزيعها الأغذية والمؤن على المدنيين، والتزامها النضال السوري (بدلاً من الوحدة الإسلامية). بدءاً من مطلع 2013 لم تؤمّن الجبهة إلّا حضوراً اقتصادياً وامتداداً جغرافياً صغيراً في دير الزور، ووطّدت نفسها في بلدة الشحيل وسيطرت على حصص صغيرة من عدد قليل من آبار النفط في حقل الورد.[473]

473 **عين المدينة**، "نفط دير الزور"، ص. 14.

سادت على حقول النفط في المنطقة أشكال مختلفة من السيطرة. فقد كانت المحاولات الأولية لإدارة استخراج النفط محليةً وتعاونية، بتخصيص الأهالي المحليين أرباح البئر ليوم واحد لكلّ عائلة ممتدّة في المنطقة المعنية، بالتناوب بين جميع العائلات. لكن كثيراً ما كان هذا النوع من الاتفاقات ينهار متحوّلاً إلى أعمال عنف داخل القبيلة؛ أودت منازعات كهذه بحياة ثلاثين فرداً من عشيرة الشعيطات في الريف الشرقي وأحد عشر فرداً من قبيلة البكّارة في الريف الغربي.[474] في حالات أخرى، استأثرت ميليشيات يقودها شبابٌ محليون ببئر أو عدد قليل من الآبار في حقل من حقول النفط لمصلحتهم الخاصة أو لمصلحة عائلاتهم الممتدّة أو مدنهم؛ تشخصنت هذه العمليات الصغيرة في كثير من الأحيان إلى درجة أن يطلق عليها اسم العشيرة بعد سيطرتها عليها.[475] أصبح كثيرٌ من هذه الترتيبات في نهاية المطاف خاضعاً لسيطرة مجموعات قتالية أكبر وهيئات

الحكم المحلي، في حين استمر غيرها بالوجود جنباً إلى جنب مع التجمّعات الأكبر حجماً؛ في الغالب، سيطرت مجموعات مسلحة كبيرة على مراكز حقول النفط الرئيسية والعشائر المحلية على أطرافها. ففي نيسان/ أبريل 2014 على سبيل المثال، وقبيل استيلاء داعش على المنطقة، سيطرت الهيئة الشرعية المركزية (جسم قضائي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنصرة) على مركز حقل العمر الذي كان يُستخرج منه 10000 برميل يومياً، بينما كانت الميليشيات المحلية تستخرج 22000 برميل يومياً من الآبار الواقعة في محيطه.[476]

474 المشهور، "أبناء العشائر"، ص. 41؛ **عين المدينة**، "نفط دير الزور"، ص. 13.

475 المرصد السوري لحقوق الإنسان، "دير الزور... شيوخ النفط"، 27 نيسان/ أبريل 2014، على الرابط: tiny.cc/deh5tz

476 المرصد السوري لحقوق الإنسان.

إلى جانب المجالس المحلية والمجموعات المسلحة، تشكّلت "الهيئات الشرعية" لإقامة العدالة الجنائية وإصدار الأحكام القضائية في المسائل القانونية والأخلاقية، وعلى رأسها كيفية توزيع أرباح النفط. اتّخذت هذه الهيئات أشكالاً تنظيمية كثيرة التنوّع، وتنافست مع بعضها بعضاً ليقيم كلٌّ منها سلطته على رقعة جغرافية محدّدة. ارتبط بعض الهيئات الشرعية عن طريق علاقات القربى في كثير من الحالات بالتشكيلات العسكرية التي أخرجت النظام من مناطقها، في حين ارتبط بعضها الآخر ارتباطاً وثيقاً بالمجالس المحلية وظلّت هيئات أخرى تعتبر على نطاق واسع مستقلة وينحدر أعضاؤها من مدينة بعينها وتصدر أحكاماً قضائية تتعلق بهذه المدينة.[477] صعد معظم الهيئات المحلية وتلاشى بسرعة، واستوعبت كثيراً منها الهيئة الشرعية المركزية التي أُنشئت في آذار/ مارس 2013 بدعمٍ من النصرة وفصائل إسلاموية رئيسية أخرى (حركة أحرار الشام الإسلامية وجيش الإسلام مثلاً)، وحدث ذلك أيضاً لكثير من الكتائب الأصغر حجماً وذات الصبغة المحلية. كانت وظيفة الهيئة الرسمية كما ورد في بيانها الأول "تسيير شؤون الناس وملء الفراغ الأمني وحلّ قضايا الناس العالقة"[478].

477 **عين المدينة**، "نفط دير الزور"، ص. 10، 13.

478 المرجع السابق، ص. 15.

بحلول أواخر 2013، سينظر الأهالي المحليون وفصائل محلية أخرى إلى الهيئة الشرعية المركزية بصفتها أداة النصرة في توجيه الحياة الاقتصادية والعسكرية المحلية.[479] ورغم أنّ الجبهة بذلت جهوداً شاقّة لإظهار استقلالية الهيئة، كان لهذا التصوّر الواسع الانتشار أساس راسخ في الواقع، إذ منَح أحد الأحكام الصادرة عن الهيئة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2013 النصرة حقّ

السيطرة على منشأة غاز كونوكو قرب بلدة الشحيل، وهي منشأةٌ تنتج أسطوانات غاز للاستعمال المنزلي. في الشهر عينه، ومع تنامي المخاوف من هجوم داعش، سيطرت الجبهة على حقل العمر النفطي ووضعته تحت إدارة الهيئة الشرعية المركزية.[480]

479 المشهور، "أبناء العشائر"، ص. 42؛ **عين المدينة**، "نفط دير الزور"، ص. 10.

480 **عين المدينة**، "نفط دير الزور"، ص. 14–19.

المجموعات الإسلاموية والهويات المحلية

كيف استطاعت النصرة الحصول على موطئ قدم في دير الزور؟ إنّ هيمنة المجموعة أمرٌ مثير للدهشة في ضوء رؤيتها الدينية الصارمة للحياة السياسية والاجتماعية التي تقف على طرفي نقيض مع الممارسة الاجتماعية لغالبية الأهالي المحليين الذين اعتنقوا تاريخياً أشكالاً أكثر مرونةً من الإسلام.[481] تكمن الإجابة إلى حدّ بعيد في وجود روابط اجتماعية سابقة الوجود تشكّلت بين الأهالي المحليين وقيادة النصرة. أقامت قيادة الجبهة قاعدتها في دير الزور في بلدة الشحيل التي ينتمي أهلها إلى عشيرة البوجامل، إذ إنّ كثيراً من أهالي البلدة توجّهوا إلى العراق لقتال قوات الولايات المتحدة في أعقاب الغزو 2003، في حين أنّ بعضهم مالوا إلى أيديولوجيا النصرة عبر تطوير ميول سلفية عندما كانوا يعملون في السعودية.[482] كما أنّ قدرة قادة الجبهة على التعامل مع المجتمع المحلي وفق شروطه الثقافية الخاصة يسّر أيضاً قبولها في الشحيل. فقد كان أميرها في المنطقة الشرقية في سوريا، وكان كذلك "الشرعي العام" فيها، ميسر بن علي موسى عبد الله (الملقب بأبي ماريا القحطاني) عراقياً من قبيلة الجبور شارك مدة طويلة في القاعدة في العراق. أقام القحطاني في الشحيل واستخدم معرفته بالسلوكات القبلية والإسلامية لاكتساب احترام كثير من الأهالي المحليين وثقتهم.[483]

481 المشهور، "أبناء العشائر"، ص. 33.

482 المرجع السابق، ص. 40؛

A. al–Ayed, ‘Jihadists and the Syrian Tribes: Transient Hegemony and Chronic Dilemmas’, *Arab Reform Initiative*, January 2015, p. 5, at arab–reform.net.

483 المشهور، "أبناء العشائر"، ص. 40؛

Darwish, ‘Deir Ez–Zor’, p. 30

مقابلة أجراها المؤلف مع أحد السكان المحليين، إسطنبول، 29 كانون الثاني/ يناير 2016.

صحيحٌ أنّ أسلوب التعامل القبلي سهّل دخول النصرة إلى الشحيل لكنّه سبّب لها مشكلات متكرّرة عندما حاولت التمدّد خارج البلدة. فقد اكتسبت مقاتلين ونفوذاً على الأرض بإقامة تحالفات

مع كتائب في مناطق أخرى من المحافظة. بحلول أواخر 2013، امتدت هذه التحالفات إلى أرجاء المحافظة كافة وشملت كتائب تكوّنت عناصرها من عشائر أخرى. غير أنّ انتماء النصرة إلى الشحيل ظلّ قوياً في المخيال الشعبي في دير الزور إلى درجة أنّ السكان المحليين قرّروا تسميتها "جبهة البوجامل".[484]

484 المشهور، "أبناء العشائر"، ص. 40؛ ألكسندر أيوب، "أمراء داعش... 3 مؤهلات للمبايعة"، **العربي الجديد**، 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2014، على الرابط: alaraby.co.uk؛ مقابلة أجراها المؤلف مع ممثّل إعلامي لإحدى المجموعات المتمردة، إسطنبول، 31 كانون الثاني/ يناير 2016.

الانقسام بين النصرة وداعش

لم يكن التحزّب مشكلة تقتصر على الكتائب المسلحة ذات الانتماء المحلي بل له وجود أيضاً في الصراعات على الهيمنة داخل المجموعات المسلحة. فالصراع الأكثر أهمية بين هذه الصراعات حدث داخل النصرة وأسفر عن تشكيل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). جاء كبار قادة الجبهة من الدولة الإسلامية في العراق لكنّهم طوّروا قدْراً كبيراً من الاستقلالية عن مجموعة العراق وانفصلوا عنها في نهاية المطاف في حزيران/ يونيو 2013. أطلق هذا الانفصال العنان كي تتدافع قيادة الجبهة لمنع الانشقاقات الهادفة للانضمام إلى داعش.

رغم أنّ كثيراً من الكتائب المحلية ستبقى مع النصرة، كانت هنالك استثناءات جديرة بالذكر لهذه القاعدة، بينها أمير حربٍ يُدعى عامر الرفدان والميليشيا المنضوية تحت قيادته. كان الرفدان من بلدة جديد العكيدات التي ينتمي سكانها إلى فخذ المشرف المتحدّر من عشيرة البكيّر.[485] قبل الانتفاضة، كان الرفدان يعيش في مدينة دير الزور ولم يحظَ بقدر كبير من التعليم الرسمي كما لم يتلقَّ تأهيلاً دينياً رسمياً، ويقال أنّه كان يعمل أساساً مهرباً. عندما بدأ سكان دير الزور حمل السلاح في مواجهة النظام، عاد إلى جديد العكيدات وشكّل كتيبةً مكتسباً شهرةً كقائد شرس يتمتع بشخصية آسرة. ستنضم كتيبته إلى النصرة وبعد ذلك سيكون أحد أوائل المنتقلين إلى داعش.[486]

485 شكلياً تُعدّ عشيرة البكيّر من قبيلة العكيدات جزءاً من عشيرة البوجامل لكنّها أكبر منها بكثير ولها ما يكفي من الأهمية التاريخية لتُعتبر بحدّ ذاتها فرعاً مستقلاً من العكيدات. **عين المدينة**، "نفط دير الزور"، ص. 34؛ أحمد وصفي زكريا، **عشائر الشام**، دمشق، 1945، ص. 579. عندما يشير الفاعلون في نقاشهم في هذا الفصل إلى عشيرة البوجامل، فهم يتحدثون عن الصالح الحمد، التجمع العشائري الفرعي داخل عشيرة البوجامل، بالتعارض مع البكيّر التجمع العشائري الفرعي.

486 أيوب، "أمراء داعش... 3 مؤهلات للمبايعة".

الحافز المادي كان عاملاً مهماً في مبايعة الرفدان داعش. فعندما انسحب النظام من معظم أرجاء دير الزور، سيطر الرفدان على أجزاء أساسية من حقل كونوكو النفطي ومحطة تعبئة الغاز

المرتبطة به التي كانت أكبر منشآت المحافظة وأكثرها ربحية. زوّد الرفدان النصرة بحصة من الإيرادات المتأتية من الحقل، لكنّ الشروط التي وافق عليها داعش كانت أكثر ملاءمةً للرفدان.487

487 عين المدينة، "نفط دير الزور"، ص. 15؛ مقابلة أجراها المؤلف مع أحد وجهاء الشحيل، إسطنبول، 1 شباط/ فبراير 2016.

تجاوزت أهمية الرفدان بالنسبة إلى داعش سيطرتَه على آبار النفط. فقد جعله انتماؤه إلى عشيرة البكيّر ذا قيمة كرمز لانضمام عناصر من عشيرة مهمة إلى المجموعة. كما عمل كـ"درع" يحول دون هجمات أفراد البكيّر الآخرين، إذ ظلّ كثيرٌ منهم منتمين إلى الجبهة. وبالفعل، لم يتبع أفراد البكيّر الرفدان لينضمّوا إلى داعش بأعداد غفيرة. انضمّت مجموعات مسلحة أصغر من فخذ المشرف إلى داعش بناءً على مثال الفردان، في حين لم تحذُ حذوها كتائب البكيّر الرئيسية. فمن أصل كتائب البكيّر الرئيسية الثلاث، عدا كتيبة الرفدان، انضمّت واحدةٌ منها إلى حركة أحرار الشام الإسلامية بينما ظلّت الأخريان منحازتين إلى الجيش السوري الحر ومحايدتين بين المجموعات الإسلامية. رغم أنّ داعش لم يكسب هذه الكتائب إلى جانبه، لكن لن تكون هنالك طريقة يستطيع فيها زعماء البكيّر حشد العشيرة بأسرها لمقاتلة مجموعة تضمّ أبناء عمومتها، وكذلك سيكون أفراد العشيرة العاديين غير راغبين في هذه المواجهة.488

488 المشهور، "أبناء العشائر"، ص. 48؛ أيوب، "أمراء داعش... 3 مؤهلات للمبايعة".

استغل داعش منذ بدايته المنافسات والمظالم المحلية. فمجموعات كثيرة انضمّت إلى التنظيم في وقت مبكّر كانت من عشائر الريف الغربي الصغيرة التي هيمنت عليها عشيرة البوسرايا الأكبر عدداً؛ سعى هؤلاء المنضمّون الأوائل إلى الحماية والموارد التي قد يقدّمها التنظيم بعد خروجهم من التحالفات مع المجموعات الإسلاموية الموجودة مثل أحرار الشام والنصرة489.

489 حسان، داعش.

شبكات التضامن العشائرية الفرعية والمصالح الماديةوالمجموعات الإسلاموية المسلحة

إلى جانب صراعات النصرة مع داعش، كان عليها تدبّر أمر مجموعة معقدة من الهويات والشبكات العشائرية والعشائرية الفرعية. ومواجهتها مع أمير حرب يُدعى هويدي الضبع يمثّل خير تمثيلٍ هذه العلاقة. كان الضبع ولقبه جوجو من بلدة خشام الواقعة بين مدينة دير الزور وبلدة الشحيل، وينتمي سكانها إلى فخذ العنابزة من عشيرة البكيّر. عندما تلاشت سيطرة الحكومة على المنطقة، شكّل الضبع ومجموعة من أهالي خشام ميليشيا ما لبثت أن استأثرت بآبار الغاز المجاورة

في حقل كونوكو مطلع 2013؛ كذلك كان للنصرة موطئ قدم في كونوكو وقد حاولت أن تفرض سيطرة أكبر على استخراج النفط وبيعه عبر الهيئة الشرعية المركزية.

أصدرت الهيئة بياناً في 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013 مفاده أنّ أهالي خشام استأثروا دون وجه حق بحقل كونوكو وأنّها ستتدخل في إدارة التوزيع، وسيطرت الجبهة في اليوم التالي فعلياً على الآبار. أسعد هذا الترتيب كثيرين من أهالي القرى المجاورة، والتزمت القرار كتيبة عشيرة العنابزة الرئيسية وهي تجمع "عبد الله بن الزبير"، غير أنّ الضبع وبعض أهالي خشام الآخرين اعتبروا القرار بمنزلة اعتداء ذي خلفية عشائرية عليهم لأنّ بعض أبناء عشيرة البوجامل شنّوا هجوماً على أبناء عشيرة البكيّر.[490] اغتنم عامر الرفدان الحادثة كفرصة للتحرّك بوصفه ممثِّلاً عن البكيّر وطالب النصرة بتوفير مزيد من الوظائف الأمنية في الآبار لأبناء البكيّر. وافقت الهيئة الشرعية على هذه المطالب وحاولت التواصل مع أبناء البكيّر الآخرين لتهدئتهم بإصدار بيان يشير صراحةً إلى أنّ أهالي بلدة خشام ليسوا جميعاً لصوصاً وأنّ الأطراف المدانة بالاستئثار ليست سوى "عائلات قليلة من خشام". لكنّ هذه التدابير لم تؤدِّ إلى تهدئة الضبع.[491] وبدافع الانتقام، اعتدت ميليشيا الضبع على عناصر من الجبهة عند مرورها بالبلدة وقامت بأعمال تخريب متكرّرة لخطوط الغاز في محيط الحقل، ما أدّى إلى انقطاع التيار الكهربائي عن مدينة دير الزور بأكملها مرات عدّة.[492]

490 المشهور، "أبناء العشائر"، ص. 49.

491 **عين المدينة**، "نفط دير الزور"، ص. 13–17.

492 كلّنا شركاء في الوطن، "إعدام هويدي الضبع (جوجو) في الميادين بريف دير الزور"، 23 كانون الثاني/ يناير 2014. سابقاً على الرابط: all4syria.info (الرابط لم يعد متاحاً).

ردّت الجبهة بدورها بقصف البلدة، وأسفر الهجوم عن مقتل اثنين من أهاليها واعتقال الضبع وتسليمه للهيئة الشرعية المركزية التي قضت بإعدامه في كانون الثاني/ يناير 2014. حاولت الجبهة "تحصين" نفسها من ردود أفعال البكيّر على هذا الفعل بتعيين عبد الله أحمد الظاهر (الملقب بأبي الليث) أميراً على المنطقة وقائداً لعملية الهجوم. ينحدر أبو الليث من فخذ الكبيصة من عشيرة البكيّر وسيُرسل لاحقاً لقيادة مواجهات عدّة بين فروع البكيّر والنصرة في محاولة لمنع التصعيد وفقاً لخطوط الأنساب العشائرية. لكنّ هذه الإستراتيجية، في حالة الضبع، لم تنجح نجاحاً كليّاً، فكثير من أبناء العنابزة رأوا أنّ الهجمات استهدافٌ لهم من عشيرة بعض أبناء البوجامل على خلفية

عشائرية، فاختطفوا عناصر من الجبهة في محاولة للتفاوض من أجل الإفراج عن الضبع، ما أدى إلى تدخّل وجهاء قبليين لتهدئة الوضع.[493]

493 المشهور، "أبناء العشائر"، ص. 49.

يوضّح صراع النصرة للسيطرة على آبار النفط وإخضاع السكان المحليين أنّ الهويات القبلية الأوسع لم يكن لها تأثير كبير في تحشيد القوى الفعالة على الأرض؛ كان فعل التحشيد أساساً على صعيد تراكب هويات المدينة والخطوط العشائرية الفرعية. أمّا التجمعات العشائرية المتوسطة الحجم الأوسع كعشيرتي البوجامل والبكيّر، فسيكون لها صدىً ولكن عادةً على نحو سريع الزوال، كما الحال عندما تريد مجموعة إسلاموية تجنيد كتيبة صغيرة من إحدى العشائر لـ"تحصين" نفسها أو عندما يجتمع شيوخ قبيلة لحلّ منازعة بين فصائل مسلحة من أبنائها. فضلاً عن ذلك لم تكن المجموعات الجامعة المتحالفة مع وحدات مقاتلة في 2013 منظَّمةً وفق هويات عشائرية (العكيدات والبوسرايا مثلاً)، بل كانت مجموعات إسلامية؛ إنّ هذه المجموعات التي كانت تحظى بالموارد والشبكات المتماسكة التي تقف وراءها هي التي يمكنها تعزيز التحالفات مهما كانت مجزأة.

بقدْر ما تظلّ الجماعات الأهليّة المحلية "عشائرية"، تبقى هذه السمة على مستوى العائلات الممتدّة والتماهيات السريعة الزوال التي تدور حول حلّ المشكلات المتفرقة على أساس المصالح المتبادلة. ففي حالات كثيرة، خرّبت هذه الاستخدامات للهوية العشائرية الغرض من العصبيات التي تنص عليها الأيديولوجيا القبلية، كرعاية مصالح التجمع العشائري بأسره والإذعان لسلطة زعمائه. تُمثّل ديناميّة "التحصّن" المذكورة خير تمثيل هذا الميل. لكنّ شبكات التضامن على المستوى العائلي والشبكات الجديدة المشكّلة داخل المجموعات العشائرية تتصف هنا بأنّها تحمل تشابهاً عائلياً على الصعيد العشائري الفرعي مع الأشكال الأقدم للهوية القبلية، إذ لا تتذرع بها شبكات التضامن في الاتحادات القبلية الأوسع إلّا في أوقات الكوارث والنزاعات العنيفة وتغيّر الولاءات بين العائلات بمرور الزمن.

صعود داعش

بحلول أواخر 2013، كانت النصرة القوة الفعالة العسكرية المهيمنة في محافظة دير الزور، لكنّها حافظت على هذا الموقع بتشكيل تحالفات مع كتائب تتّخذ أماكن محدّدة مواقع لها والتعاون مع

تشكيلة من المجموعات الإسلاموية ذات الأتباع الأقلّ عدداً في المحافظة. راح داعش، بعد أن تمكّن من السيطرة على محافظة الرقة المجاورة وإحراز سلسلة من الانتصارات العسكرية السريعة في العراق، يشكّل تهديداً كبيراً للجبهة وتشكيلة المجموعات الإسلاموية الأخرى في دير الزور. سرعان ما أحرز التنظيم تقدّماً على الأرض عبر مزيج من الصراع العنيف المفتوح والتواصل السري لتأمين مبايعة الكتائب المتحالفة مع النصرة. وبحلول أواخر صيف 2014، دانت محافظة دير الزور لسيطرة التنظيم عملياً دون منازع، عدا أحياء عدّة في مدينة دير الزور ظلّت خاضعةً لسيطرة النظام.

لكنّ التكتيكات العسكرية والتجهيزات المتفوقة المستخدمة في هذا المسعى لم تكن أقلّ أهمية من استغلال التنظيم الانتماءات العشائرية. فقد قدّم التنظيم إلى المهمّشين من أفراد العشائر المهمة إستراتيجياً حوافز مادية وفرصاً للمنافسات الهاجعة، محقّقاً أهدافه بالهيمنة على الامتداد الجغرافي، لكنّه أثار أيضاً صدامات مع الجماعات الأهليّة المحلية وأعمال عنف بين أفراد العشيرة عينها.

الحسابات العشائرية في تمدّد داعش

لإحراز تقدّم على الأرض، حاول التنظيم استغلال علاقاته مع عشيرة البكيّر. إذ عقد اجتماعاً بين أعضاء ينتسبون إلى بيت مشيخة البكيّر وعدد من كبار قادة التنظيم. وفي هذا الاجتماع، عرض ممثّلو داعش حماية مناطق العشيرة من النصرة وأبناء عشيرة البوجامل المسيطرين عليها فضلاً عن نسبة مئوية من عائدات النفط واستخدام محاكمه الإسلامية مقابل تعهّدهم مبايعة التنظيم. وعندما رفض زعماء بيت المشيخة، سعى ممثّلو التنظيم لكسب ولاء زعماء من درجات أدنى لعائلات ممتدّة أقلّ عدداً وتأثيراً؛ ذكّروهم بأراضٍ متنازع عليها تاريخياً بين أبناء البكيّر والبوجامل وبخصومات داخل عشيرة البكيّر.[494]

494 المشهور، "أبناء العشائر"، ص. 49–50.

اتّبع التنظيم أسلوباً مشابهاً داخل عشائر أخرى لاكتساب ولاء الفصائل المنفصلة عن الجبهة بسبب نزاعات محلية واستخدام الروابط العائلية الممتدّة لتجنيد حلفاء جُدد. فمثلاً ضَمِن التنظيم مبايعة لواء القعقاع المكوّن أساساً من أبناء عشيرة القرعان وذلك إلى حدّ كبير لأنّ قائده محمود المطر يرتبط بصلة مصاهرة مع صدام الجمل، أحد قادة داعش المحليين النافذين، الذي انضمّ هو نفسه إلى التنظيم لأنّ الجبهة اتّخذت إجراءات صارمة ضد ميل الميليشيا الخاصة به إلى تحقيق مكاسب شخصية، وذلك بقتل عدد كبير من أفراد أسرته المباشرين.[495]

495 المرجع السابق، ص. 51؛ أيوب، ‘‘أمراء داعش... 3 مؤهلات للمبايعة‘‘.

وظّف داعش مجموعةً من التكتيكات لتوسيع سيطرته على امتداد دير الزور الجغرافي. وتضمّنت هذه التكتيكات التواصل مع الكتائب المحلية لكسب ولائها بسرية في كثير من الأحيان فلا يُعلن ذلك إلّا عند انشقاق جمهرة كبيرة في إحدى النواحي، وشنّ عمليات حرب عصابات لإخراج قوات الجبهة و"الحر" من إحدى المدن يليها انسحابها، ومزيد من الهجمات الانتحارية لإنهاك الخصوم. أتاح الجمع بين هذه التكتيكات للتنظيم إحراز تقدّم سريع على الأرض في ريف دير الزور الغربي.496

496 ألكسندر أيوب، ‘‘دير الزور... المعارضة على جبهتي النظام وداعش‘‘، **العربي الجديد**، 10 حزيران/ يونيو 2014؛ حسان، داعش.

أمّا في الريف الشرقي، فكانت المواجهات بين الجبهة والتنظيم أطول أمداً وستكتسب في نهاية المطاف شكلاً عشائرياً واضحاً بتأليب عشيرة البكيّر على البوجامل. وبينما كان التنظيم ينتصر في المعارك بجوار محافظة الحسكة أواخر آذار/ مارس، مضى عناصر من الجبهة إلى بلدة البصيرة لاعتقال عنصر من التنظيم حيث قوبلوا بإطلاق نار، فهبّ عدد من أبناء فخذ الكبيصة من عشيرة البكيّر للدفاع وطوّقوا قوات الجبهة وقتلوا ثمانيةً من المقاتلين الأجانب وخمسة من البوجامل. فطوّقت الجبهة البصيرة وقصفتها، ما دفع مجموعة يقودها عامر الرفدان إلى التسلل عبر الفرات ومهاجمة الشحيل. أسفرت هذه المواجهة عن 15 قتيلاً وعشرات الجرحى ونزوح مئات العائلات عن البصيرة وجديد العكيدات مسقط رأس الرفدان.497 نتيجةً لذلك احتشد عدد كبير من أبناء البكيّر العاديين حول الرفدان وداعش. اجتمع وجهاء من عشيرتي البكيّر والبوجامل للسعي إلى وقف هذا التصعيد. واتفقوا على إسقاط حق المطالبة بالثأر لقتلى العشيرتين على أساس أنّ النزاع بين تنظيمين إسلامويين لا بين عشائر. كذلك اتفق الطرفان على مواصلة تنفيذ اتفاقات تقسيم عوائد النفط بينهما لكنّ النصرة لم تلتزم هذه الشروط، ما جعل الاتفاق هشاً وتوقفَ القتال مؤقتاً.498

497 النفير، ‘‘خلافات النصرة وداعش تتحوّل إلى اقتتال عشائري في دير الزور‘‘، 28 آذار/ مارس 2014؛ سيرين عبد النور، ‘‘قتلى بالعشرات وصلح عشائري يوقف القتال في ريف دير الزور‘‘، ‘‘عنب بلدي‘‘، 7 نيسان/ أبريل 2014.

498 المشهور، ‘‘أبناء العشائر‘‘، ص. 52.

حقّقت مناشدات داعش للفصائل المحلية في أرجاء أخرى من المحافظة نجاحات متزايدة. ففصائل عدة من عشيرة البوليل من قرىً قريبة من مدينة موحسن انشقت وانضمّت إلى التنظيم في أيار/ مايو 2014، متسبّبة في موجة انشقاقات بين فصائل أخرى في المنطقة. كذلك ظهر نمط مشابه بمبايعة فصائل في مدن أخرى بينها الميادين والبوكمال سراً التنظيم في حزيران/ يونيو مع

استخدام خلايا التنظيم النائمة العبوات الناسفة وشنّ هجمات انتحارية على مجموعات لم تبايع التنظيم.[499]

499 المرجع السابق؛ علاوي، ”موحسن“.

ردّاً على تنامي وجود التنظيم، قامت الجبهة والمجموعات الإسلاموية الرئيسية الأخرى التي دعمت الهيئة الشرعية المركزية مثل أحرار الشام وجيش الإسلام بتشكيل قيادة عسكرية جديدة تدعى "مجلس شورى المجاهدين". ضمّ المجلس تشكيلة واسعة من المجموعات المسلحة المحلية والإسلاموية، وكان هدفه الصريح طرد النظام وداعش. لكن كان للمجلس هدف ضمني إضافي هو عزل عشيرة البكيّر، فقد منع المجلس أبناء البكيّر من بيع النفط الذي يستخرجونه خارج نطاق ولايتها دافعاً بذلك مزيداً من فصائل العشيرة نحو داعش. طبّقت النصرة سياسات مشابهة على الصعيد الداخلي، فحدّت من مسؤوليات أبي الليث.[500] كذلك عكس الردّ الرسمي للتنظيم على تشكيل المجلس اعتبارات عشائرية، ففضلاً عن اعتباره جميع أعضاء المجلس كفاراً وصفهم بأنّهم من "الصحوات"، إشارةً إلى مخطط موّلته الولايات المتحدة لقلب العشائر على الدولة الإسلامية في العراق أثناء تمرّد التنظيم على الاحتلال الأميركي في 2006 وعُرف على نطاق شعبي باسم الصحوة.[501]

500 المشهور، ”أبناء العشائر“، ص. 52؛ أنس الكردي، ”سوريا: داعش يمهّد لاقتحام قرى الشعيطات في دير الزور“، **العربي الجديد**، 5 آب/أغسطس 2014.

501 أيوب، ”دير الزور... المعارضة على جبهتي النظام وداعش“.

رغم الهيكل العسكري الجديد، واصل داعش اكتساب المنشقين والسيطرة على الامتداد الجغرافي. إذ امتلك الوسائل العسكرية للهيمنة على المنطقة بعدما تعزّزت قدراته بحصوله على كميات وافرة من الأسلحة والقوة البشرية المحرَّرة بفضل استيلائه على الموصل مطلع حزيران/ يونيو. أعلنت الهيئة الشرعية المحلية لمدينة الميادين مبايعتها التنظيم في منتصف حزيران/ يونيو، وكانت معركة الميادين التي دارت لاحقاً في الشهر عينه سريعةً نسبياً لأنّ ميليشيات عدّة تابعة للجبهة بايعت التنظيم عندما استولى على القائم، وهي مدينة تقع مباشرة على الحدود العراقية.[502] تراجعت قوات الجبهة إلى بلدة الشحيل وطوّقت بلدات وانسحبت تكتيكياً من بعض البلدات ومن حقول النفط التي توقّعت أنّها لن تستطيع الدفاع عنها بنجاح. بحلول مطلع تموز/ يوليو، كانت الجبهة قد انسحبت من حقل العمر النفطي ومنشأة غاز كونوكو.[503]

502 غيث الأحمد، ”سوريا: داعش يهاجم معقل جبهة النصرة“، **العربي الجديد**، 2 تموز/ يوليو 2014؛ ريان محمد، ”سوريا: أنباء متضاربة عن سيطرة داعش على البوكمال“، **العربي الجديد**، 27 حزيران/ يونيو 2014؛ أيوب، ”دير الزور... المعارضة على

جبهتي النظام وداعش".

503 أنس الكردي، "سوريا: تقدم لداعش بدير الزور... والنصرة تبايعه بالبوكمال"، **العربي الجديد**، 14 حزيران/ يونيو 2014؛ أنس الكردي وعبسي سميسم، "سوريا: داعش يوسّع سيطرته في دير الزور"، **العربي الجديد**، 3 تموز/ يوليو، 2014.

هيأ تمدّد داعش وتقهقر النصرة للمواجهة النهائية في بلدة الشحيل. جلب التنظيم مدفعية ثقيلة إلى بلدة البصيرة في 7 تموز/ يوليو وشرع في قصف بلدة الشحيل، وأسفرت المعارك الضارية التي تواصلت أربعة أيام عن سقوط 18 قتيلاً وعشرات الجرحى. وبعد أن نفدت ذخائر الجبهة والمجموعات التابعة لها، وافق مقاتلو الجبهة في بلدة الشحيل على مغادرة المحافظة شريطة ألّا يُلحِق التنظيم الأذى بالمدنيين. لكنّ التنظيم نفّذ فور مغادرة مقاتلي الجبهة عمليات طرد جماعية وإعدامات ميدانية بحقّ المدنيين، ونسف بيوت عائلات مقاتلي الجبهة.[504] بحلول منتصف تموز/ يوليو 2014، كان داعش قد حقّق سيطرة عسكرية كاملة تقريباً على محافظة دير الزور.

504 ألكسندر أيوب، "وجهاء دير الزور يناشدون البغدادي العفو عن عشيرة الشعيطات"، **العربي الجديد**، 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2014؛ الكردي، "سوريا: داعش يمهّد لاقتحام قرى الشعيطات في دير الزور".

المواجهة مع عشيرة الشعيطات

المناطق الأخيرة التي صمدت أمام داعش في محافظة دير الزور كانت ثلاث بلدات ينتمي سكانها إلى الشعيطات. هذه العشيرة جزء من تحالف العكيدات القبلي رغم أنّها كبيرة العدد تاريخياً ولديها ما يكفي من النفوذ ليعتبرها الأهالي المحليون كياناً مستقلاً، على غرار البكيّر والبوسرايا.

قاتل أبناء الشعيطات، مثلهم في ذلك مثل عشائر دير الزور الأخرى، بتشكيلة واسعة من المجموعات المتمردة[505]. لكن بسبب التنافس داخل العشيرة والمصالح الذاتية على حدّ سواء (كما الحال مع جميع عشائر دير الزور)، انضمّ أفراد وفصائل من الشعيطات إلى داعش، في حين كانت غالبية العشيرة تقاومه. كانت إحدى هذه الشخصيات محمد حسين الغدير (الملقب بأبي سيف الشعيطي) الذي اعتبره كثير من الأهالي المحليين سيئ السمعة قبل الانتفاضة، وتزعم مصادر مطبوعة محلية أنّه كان في السعودية وطُرد منها بسبب جرائم أخلاقية تتضمّن تشغيل بيوت دعارة. قاد أبو سيف مجموعة مسلحة تُدعى جيش الأمة شاركت في سرقة مخازن النظام وتهريب الأسلحة وانضمّت في نهاية المطاف إلى داعش.[506] كان جيش الأمة الكتيبة الرئيسية الوحيدة من الشعيطات التي لم تنضمّ إلى "مجلس شورى المجاهدين"، ويتوافق هذا الموقف السلبي لأبي سياف مع أساليب داعش في التجنيد السري للحلفاء في منطقة أو عشيرة جديدة.[507]

505 عبسي سميسم، "داعش ودير الزور: العشائر بوابة التمدّد"، **العربي الجديد**، 15 آب/ أغسطس 2014.

506 عين المدينة، "مذبحة عشيرة الشعيطات: دعنا نوتّر يا شيخ وصور موت أخرى"، **عين المدينة**، 31 آب/ أغسطس 2016، ص. 10–13؛ دير الزور 24، "سلسلة حشاشو الأمس... أمراء داعش اليوم، (2): أبو سيف الشعيطي"، 15 أيلول/ سبتمبر 2015.

507 المشهور، "أبناء العشائر"، ص. 38.

في أعقاب هزيمة النصرة، توصّل شيوخ الشعيطات إلى اتفاق مع داعش يسمح بدخوله إلى بلدات الشعيطات في 1 تموز/ يوليو، فأنشأ عملاؤه مقرات للتنظيم في البلدة وألقوا خُطباً من منابر مساجدها ودعوا أئمة المساجد والوجهاء المحليين إلى المبايعة. انقضى تموز/ يوليو دون حوادث تُذكر، ويرجع ذلك إلى حدّ كبير إلى حلول رمضان في هذا الشهر. لكن في 30 تموز/ يوليو، وقعت حادثة بين أهالي إحدى البلدات، بلدة أبو حمام، وعملاء داعش أدّت إلى إراقة دماء كثيرة وتصعيد هائل. اعتدى مقاتلو داعش على أهالي البلدة وقتلوا على الأقل شخصاً واحداً بسبب مقاومته، ما أشعل شرارة فجّرت ثورة بلدات عشيرة الشعيطات كلّها على التنظيم فقُتل عدد من مقاتليه الأجانب إلى جانب قائد إحدى ميليشيات الشعيطات وأحد أبرز مبايعي التنظيم (أبي علي الشعيطي)، وأُحرق المقرّ الرئيسي للتنظيم في بلدة أخرى هي الكشكية. مع نهاية النهار هرب عناصر التنظيم من جميع قرى العشيرة.[508]

508 **عين المدينة**، "مذبحة عشيرة الشعيطات: دعنا نوتّر يا شيخ وصور موت أخرى"، ص. 10–13.

بدأ التنظيم بعد أيام عدّة حملةً استمرت 22 يوماً على البلدات، فنشر المدافع الثقيلة على التلال المطلة عليها وقصفها عشوائياً قبل استخدام السيارات المفخخة لتحطيم دفاعات البلدات. في نهاية المطاف، هُجّر عشرات الآلاف من بيوتهم وقُتل أكثر من 700 شخص في المذبحة.[509] أُجبر الأهالي الناجون على الإقامة في مخيمات في الصحراء أو على النزوح إلى تركيا.[510]

509 المرجع السابق؛ أيوب، "وجهاء دير الزور يناشدون البغدادي العفو عن عشيرة الشعيطات"؛ دير الزور 24، "سلسلة".

510 ريان محمد، "داعش يشرّد 100 ألف من عشيرة الشعيطات في الصحراء"، **العربي الجديد**، 30 تشرين الأول/ أكتوبر 2014.

رغم أنّ قرار تنفيذ المذبحة جاء من قيادة داعش المركزية، أدّت المنافسات العشائرية والعداوات العشائرية الفرعية دوراً تمكينياً حاسماً. كذلك عمّقت المذبحة بذاتها هذه الانقسامات المحلية. ومثلما ذكر أحد قادة الشعيطات الميدانيين لأحد المراسلين:

> ليست لدينا مشكلة مع النظام لأنّه كان مجرماً من البداية، والأمر عينه يصح على داعش. مواجهتنا الأولية ستكون مع العشائر التي ساعدت داعش على قتلنا... لم يكتفوا بقتلنا بل سرقوا منازلنا ومواشينا وباعوها في الأسواق ليراها الجميع، وطردوا النساء والأطفال إلى

البادية... لن يبقى داعش معهم إلى الأبد؛ اليوم يقوم بحمايتهم لكن غداً لن يكون هنالك أحدٌ معهم.511

511 أيوب، "وجهاء دير الزور يناشدون البغدادي العفو عن عشيرة الشعيطات".

اختتمت حادثة العنف هذه حملة داعش للتمدّد الجغرافي في دير الزور، فبحلول منتصف آب/أغسطس 2014، كان التنظيم قد أحكم سيطرته على محافظة دير الزور بأسرها تقريباً. ولم يبقَ خارج سيطرته سوى أحياء من مدينة دير الزور ظلّت خاضعةً لسيطرة النظام، ومدينتين في الريف الغربي عقد فيهما المتمردون هدنة مع التنظيم.512

512 سميسم، "داعش ودير الزور".

خاتمة

يمثّل الهجوم العشوائي الوحشي على بلدات عشيرة الشعيطات وسيلةً من وسائل خلق منظومة سياسية؛ لقد نحّى داعش جانباً اعتبارات التحالف مع الفصائل المحلية والتحصّن العشائري لأنّه ضمِن مؤقّتاً على الأقل أنّه ما من تحالف فصائل عسكرية يمكن أن يتضافر ليشكّل تهديداً لهيمنته على امتداده الجغرافي. غير أنّ هذا الأسلوب لا يشكّل ابتعاداً عن أساليب التنظيم الأولى في التوسع فحسب، بل كذلك عن الوسائل التي وظّفها نظام البعث والسلطات الخارجية السابقة في سعيها لضمان رضوخ هذه المنطقة السياسي. بعيداً عن إعلان انتهاء فائدة الشبكات القبلية للسلطات الخارجية، يعكس انتقال التنظيم إلى طرد أبناء عشيرة الشعيطات خوفاً من الهويات والشبكات المحلية وقدرتها على الاستمرار والتطوّر، فتواتر استهزاء التنظيم بالأعداء المحليين عبر وصفهم بالصحوات يشير إلى إدراكه فائدة هذه الشبكات في تحدّي سلطته.

توضّح المدة التي تفحّصناها في هذا الفصل والتي لم تمارِس فيها أيّ سلطة خارجية سلطةً مستقرّة على معظم أراضي دير الزور كيف يمكن أن تعمل الروابط المحلية على إنشاء نظام سياسي والاعتراض عليه. إذ إنّ الشبكات القائمة على أساس العائلات الممتدّة والمدن أدّت دوراً مركزياً في تنظيم التحركات الاجتماعية، ولم يكن للمستويات العليا في التنظيم العشائري إلّا تأثير محدود في تسلسل الأحداث. فالقوى الفعالة التي شكّلت القوة الأولية في تعبئة الأهالي والاستئثار بالموارد كانت من شبّان لهم خلفية عشائرية من خارج نسب بيوتات المشيخة. وأدّى مشايخ العشيرة في أفضل الحالات دوراً هامشياً في هذا المسار، كما شكّلت التحالفات القبلية الأوسع أكثر

بقليل من عقبات اختبأت خلفها المجموعات الإسلاموية في صراعها ضدّ بعضها بعضاً. كما أنّ غياب النظام السوري كسلطة خارجية متحكّمة في المنطقة جعل الشبكاتِ المحلية القاعدةَ التي انطلق منها أصحاب المشاريع والمجموعات الإسلاموية الخارجية على حدٍّ سواء في محاولة إنشاء نظامهم السياسي الخاص. إنّ انفتاح هذه الشبكات على القوى الخارجية المتنافسة على تجنيدها إلى جانب انتهازية قادتها جعل هذه العملية تتّسم بالعنف وبطرق غير متوقّعة في غالبية الأحيان.

المراجع

أحمد وصفي زكريا، **عشائر الشام**، دمشق، مطبعة دار الهلال، 1945.

ألكسندر أيوب، "دير الزور... المعارضة على جبهتي النظام وداعش"، **العربي الجديد**، 10 حزيران/ يونيو 2014، على الرابط: b.gy/emzz6f

ألكسندر أيوب، "أمراء داعش... 3 مؤهلات للمبايعة"، **العربي الجديد**، 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2014، على الرابط: rb.gy/my5xdw

ألكسندر أيوب، "وجهاء دير الزور يناشدون البغدادي العفو عن عشيرة الشعيطات"، **العربي الجديد**، 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2014، على الربط: rb.gy/geufqv

أنس الكردي، "سوريا: تقدّم لداعش بدير الزور... والنصرة تبايعه بالبوكمال"، **العربي الجديد**، 14 حزيران/ يونيو 2014، على الرابط: alaraby.co.uk

أنس الكردي، "سوريا: داعش يمهّد لاقتحام قرى الشعيطات في دير الزور"، **العربي الجديد**، 5 آب/ أغسطس 2014، على الرابط: alaraby.co.uk

أنس الكردي وعبسي سميسم، "سوريا: داعش يوسّع سيطرته في دير الزور"، **العربي الجديد**، 3 تموز/ يوليو 2014، على الرابط: alaraby.co.uk

دير الزور 24، "سلسلة حشاشو الأمس... أمراء داعش اليوم، (2): أبو سيف الشعيطي"، دير الزور 24، 15 أيلول/ سبتمبر 2015، على الرابط: rb.gy/t41hgz

ريان محمد، "سوريا: أنباء متضاربة عن سيطرة داعش على البوكمال"، **العربي الجديد**، 27 حزيران/ يونيو 2014، على الرابط: alaraby.co.uk

ريان محمد، "داعش يشرّد 100 ألف من عشيرة الشعيطات في الصحراء"، **العربي الجديد**، 30 تشرين الأول/ أكتوبر 2014، على الرابط: alaraby.co.uk

سيرين عبد النور، "قتلى بالعشرات وصلح عشائري يوقف القتال في ريف دير الزور"، "عنب بلدي"، 7نيسان/ أبريل 2014، على الربط: rb.gy/eaf0ht

صادق عبد الرحمن، "ميادين الفرات الرحبة"، الجمهورية، 19 أيلول/ سبتمبر 2016: الجزء الأول على الرابط: rb.gy/ynnspx، الجزء الثاني على الرابط: rb.gy/w4kwc0

عبسي سميسم، "داعش ودير الزور: العشائر بوابة التمدّد"، **العربي الجديد**، 15 آب/ أغسطس 2014، على الرابط: alaraby.co.uk

عزمي بشارة، **سوريا، درب الآلام نحو الحرية**، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

عمر ظافر، "فرص العمل الجديد؟"، عين المدينة، 1 آب/ أغسطس 2013، على الرابط: rb.gy/mr8otb

عين المدينة، "نفط دير الزور: من الثورة إلى داعش"، آب/ أغسطس 2015، على الرابط: rb.gy/4tyvlo

عين المدينة، "مذبحة عشيرة الشعيطات: دعنا نوتّر يا شيخ وصور موت أخرى"، **عين المدينة**، 31 آب/ أغسطس 2016، على الرابط: bit.ly/3fHLk5e

غيث الأحمد، "سوريا: داعش يهاجم معقل جبهة النصرة"، **العربي الجديد**، 2 تموز/ يوليو 2014، على الرابط: rb.gy/4gugcd

الفرات، "في لقاء الرئيس الأسد شيوخ العشائر ووجهاء دير الزور... هموم ومطالب أبناء المحافظة وجدت صدراً رحباً وشفافيةً في الحديث وتوجيه الحلول المباشرة"، **الفرات**، 8 أيار/ مايو 2011، سابقاً على الرابط: furat.alwehda.gov.sy (الرابط لم يعد متاحاً).

فراس علاوي، "موحسن، العاصمة الصغرى"، **الجمهورية**، تشرين الأول/ أكتوبر 2016، الجزء الأول على الرابط: rb.gy/pzf8h5، الجزء الثاني على الرابط: rb.gy/3bwmhy

فيصل دهموش المشهور، "أبناء العشائر في دير الزور من الاستقرار إلى الثورة، ديناميكيات الصراع وعوامل السلم الأهلي"، منظّمة العدالة من أجل الحياة، 26 تموز/ يوليو 2017، على الرابط: rb.gy/0oerox

كلّنا شركاء في الوطن، "إعدام هويدي الضبع (جوجو) في الميادين بريف دير الزور"، كلّنا شركاء في الوطن، 23 كانون الثاني/ يناير 2014، سابقاً على الرابط: all4syria.info (الرابط لم يعد متاحاً).

محمد حسان، "داعش والعشائر في دير الزور، التمرّد والاحتواء"، **الجمهورية**، 11 نيسان/ أبريل 2017، على الرابط: rb.gy/xbmutq

المرصد السوري لحقوق الإنسان، "دير الزور... شيوخ النفط"، 27 نيسان/ أبريل 2014، على الرابط: rb.gy/rq12ei

المكتب المركزي للإحصاء، سوريا، "المجموعة الإحصائية السنوية 2004"، 2004، سابقاً على الرابط: cbssyr.org (الرابط لم يعد متاحاً).

النفير، "خلافات النصرة وداعش تتحوّل إلى اقتتال عشائري في دير الزور"، **النفير**، 28 آذار/ مارس 2014، سابقاً على الرابط: annafir.com (الرابط لم يعد متاحاً).

al–Ayed, Abdulnasser, 'Jihadists and the Syrian tribes: Transient hegemony and chronic dilemmas', Arab Reform Initiative, January 2015, https://www.arabreform.net/publication/tribal–matters–are–syrias–tribes–being–radicalised/

Darwish, Sabr, 'Deir Ez–Zor: A suspension bridge: Transformations of the city', Translated by Lilah Khoja, *Cities in Revolution*, Brussels: SyriaUntold, 2016.

الفصل التاسع

النساء والأطفال المرتبطون بداعش
الذاكرة والصفح

أسماء جميل رشيد

في حزيران 2014، أعلن مقاتلون ينتمون إلى جماعة متطرفة تطلق على نفسها اسم "تنظيم الدولة الإسلامية" (المعروف باسم داعش) إعادة تأسيس الخلافة الإسلامية بعد السيطرة على الموصل، ثاني أكبر محافظة عراقية، وعلى أجزاء واسعة من محافظات صلاح الدين وديالى والأنبار وكركوك. أسفرت الإنجازات العسكرية التي حقّقها التنظيم في العراق عن تشكيل تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة لمواجهته. بعد أشهر من القتال الدامي، استطاعت القوات العراقية مدعومةً بهذا التحالف استعادة المناطق التي سيطر عليها داعش، وانتهى الأمر بإعلان رئيس الوزراء حيدر العبادي في كانون الأول/ ديسمبر 2017 هزيمة التنظيم كلياً.

خلّفت سيطرة التنظيم التي امتدت في بعض المناطق ما يقارب ثلاث سنوات إرثاً ثقيلاً من انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم ضد الإنسانية تسبّبت في موت آلاف السكان.[513] وشهدت المكوّنات الإثنية والدينية المتمركزة في هذه المناطق، من مسيحيين وتركمان وشيعة وأيزيديين وشبك، سلسلة من الانتهاكات بهدف إفراغ المناطق التي سيطر عليها داعش من التأثيرات غير الإسلامية.[514] وتركت سياسات ترهيب السكان المحليين التي اعتمدها التنظيم لضمان امتثالهم لقوانينه وتجربة النزوح والتّشرد التي عانى منها من فرَّ منهم ذاكرةً مثقلة بالألم، بينما تسببت العمليات العسكرية لاستعادة تلك المناطق في قتل آلاف من المدنيين.[515]

513 وفق تقديرات وزارة الصحة في 2016 عدد القتلى في عموم المناطق قد تجاوز 18802 من الأشخاص أثناء سيطرة داعش، بينما تجاوز عدد الجرحى 36245 مصاباً. وزارة التخطيط: وثيقة الإطار العام للخطة الوطنية لإعادة الإعمار والتنمية للمحافظات المتضررة جراء العمليات الإرهابية والحربية (الملخص التنفيذي)، 2017، ص. 2.

514 تقدّر المصادر أنّ عدد من قتلهم داعش من الأيزيديين يتراوح ما بين 2000 إلى 2500. أمّا عدد المختطفين، فيصل إلى 6417 بينهم 3547 امرأة واجهن الاسترقاق الجنسي وأشكالاً أخرى من الاستعباد.

UN Assistance Mission for Iraq (UNAMI), *Promotion and Protection of Rights of Victims of Sexual Violence Captured by ISIL/or in Areas Controlled by ISIL in Iraq*, 22 August 2017, p. 2.

515 التحالف نفسه اعترف بذلك. ففي الموصل وحدها، قتلت طائراته بالخطأ 624 مدنياً على الأقل، في حين ذكر رئيس الوزراء العراقي في بيان له أنّ ما يقارب 1260 مدنياً على الأقل قتلوا أثناء معركة تحرير الموصل.

Human Rights Watch (HRW), *Flawed Justice: Accountability for ISIS Crimes in Iraq*, 2017, p. 3.

في كانون الأول/ ديسمبر 2017، حصلت وكالة *Press Associated* على قائمة تضم عشرة آلاف مدني قُتلوا وسُجّلوا في المشرحة المحلية لمحافظة الموصل، في حين سجلت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق 4194 إصابة (ما بين قتيل وجريح) من المدنيين منذ بدء العمليات العسكرية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2016 ولغاية الإعلان الرسمي عن تحرير الموصل في تموز/ يوليو 2017.

لقد كان التحدي الأصعب الذي واجهه العراق في مرحلة ما بعد داعش هو مواجهة هذا الماضي والتعامل مع تركته الثقيلة. تتمثّل الصعوبة في العجز عن وضع السياسات والقوانين وتطبيقها لتجاوز الماضي عبر آليات العدالة الانتقالية، خاصة أنّ هذه العدالة بحاجة إلى موارد كبيرة. والأكثر أهمية أنّ الكيانات غير الرسمية والتشكيلات العسكرية غير النظامية وأصحاب النفوذ أدّت دوراً بارزاً للغاية كقوىً حاكمة تسدّ الفراغ الذي خلّفه ضعف الدولة وتفرض الإجراءات والقوانين التي تخدم مصالح خاصة.516

516 Lahib Higel, *Iraq's Displacement Crisis: Security and Protection*, Ceasefire Centre for Civilian Rights and Minority Rights Group International, March 2016, p. 17.

شهدت المدن والنواحي التي استُعيدت من سيطرة داعش حملات انتقام وثأر نُفّذت منهجياً بقصد الإضرار بعائلات وجماعات اتُّهمت بارتباطها بالتنظيم المتطرف والنيل منها. حدث هذا الأمر ضمن إطار إجراءات العدالة غير الرسمية (العشائرية) القائمة على منطق الثأر والقصاص الذي يطاول كلّ من يمتّ بصلة قربى إلى عناصر التنظيم.

كذلك أسفرت العقوبات وسياسات الإقصاء والعزل والحرمان التي مورست ضد النساء والأطفال المرتبطين بداعش عن تحويلهم إلى فئات مُهمّشة ومعزولة تواجه عدداً من التحديات، كالوصم والاستغلال والإتجار ومشكلات تتعلق بالهوية. سيؤدي الشعور بالظلم على المدى القصير إلى تصاعد مشاعر الكراهية تجاه المجتمع والرغبة في الانتقام، ما قد يعيد إنتاج التطرّف ومن ثمّ استمرار دوامة العنف والعنف المضاد.

يحاول هذا الفصل تسليط الضوء على مواقف المجتمع والسلطات المحلية إزاء الأسر التي انتمى أحد أفرادها إلى داعش والتحديات التي تواجهها عبر الإجابة عن سلسلة من الأسئلة: كيف تعاملت المجتمعات المحلية مع أسر التنظيم؟ كيف ينظر الضحايا وأولئك المتضررون من سياسات داعش إلى النساء والأطفال المرتبطين به؟ ما الإجراءات الرسمية التي اتّخذتها الحكومة والإدارات المحلية؟ ما التحديات التي تواجه النساء والأطفال وكيف أدّت سياسات العزل والحرمان إلى خلق فئات مُهمّشة ومعزولة وموصومة ومعرضة لمخاطر الاستغلال الجنسي؟ ما عواقب الظلم الواقع

على هذه الفئات؟ هل ستؤدي مشاعر الكراهية الآخذة بالتصاعد إلى رغبة في الانتقام ومن ثم إعادة إنتاج التطرّف؟

يعتمد الفصل على مقابلات أُجريت مع مُقدِّمي خدمات وأفراد من الأسر المرتبطة بداعش والمحتجزة في عدد من المخيمات، وعلى مناقشات المجموعات البؤرية التي أُجريت مع ناشطين مدنيين وشيوخ ووجهاء عشائر، إضافة إلى التقارير التي صدرت عن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والوثائق التي صدرت عن هيئات محلية رسمية وغير رسمية وتم دمجها في هيكلية البحث.

الثأر: عدالة انتقامية لا انتقالية

برزت مشكلة عائلات داعش بعد انتهاء العمليات العسكرية، إذ شهدت المدن والنواحي التي انتُزعت من داعش اعتداءات ضد العائلات التي لها صلة مفترضة بالتنظيم المتطرف. اتّخذت هذه الاعتداءات شكل الثأر وليس القصاص، ذلك أنّ القصاص يقتصر على معاقبة الجاني أو مرتكب الاعتداء بذات الفعل الذي ارتكبه دون أن يؤخذ غيره بجريرته. أمّا الثأر، فهو انتقام من الجاني وأسرته وقبيلته، ويُعبِّر عن مغالاة لما فيه من تعميم للغضب وللعقوبة لتطاول أشخاصاً لم يقترفوا الجريمة أو يشاركوا فيها.

تعددت أساليب تنفيذ هذه الاعتداءات لتشمل: الحرق والتدمير غير القانوني لمنازل وقرى كاملة في بعض الأحيان وترحيل للعائلات من دون أيّ مبرّر عسكري.[517] وقد رافقتها حملة تهجير قسري على نطاق واسع وبطريقة منهجية، وعمليات القتل والتهديد بالقتل والإخفاء القسري، واحتجاز العائلات في مخيمات خاصة وتقييد حركتها ومصادرة ممتلكاتها وحجب البطاقات الأمنية عنها ومنعها من الحصول على الوثائق الحكومية.

517 HRW, *World Report 2017: Iraq*, p. 5.

توثّق تقارير دولية عدة الأساليب المختلفة التي اتُّبعت للثأر من العائلات المشتبه في ارتباط أحد أفرادها "بداعش". أضرمت مجموعة من سكان قرية الصالحية التابعة لقضاء حمام العليل في الموصل النار في 18 منزلاً لعائلات متّهَمة بالارتباط بداعش ووضِعت عبارات "غادروا" و"الدم" على بيوتهم. وفي المنطقة عينها، طرد السكان 8 عائلات ممّن انتمى أحد أفرادها إلى داعش، وفي مطلع 2017، رُحِّل 80 شخصاً من ناحية حمام العليل بقرار من اللجنة المحلية وتنفيذاً لقرار

عشائري ينصّ على الترحيل القسري لهذه العائلات. وفي حزيران/ يونيو 2017، وزّع مجهولون منشورات في الجزء الشرقي من الموصل يهدّدون فيها الأسر التي لها صلات بالتنظيم المتطرف بالقتل إذا لم يغادروا المدينة. وفي الموصل أيضاً، ناحية القيارة، تظاهر العشرات من الأشخاص وأعلنوا حملة لطرد الأسر التي لأحد أفرادها علاقة بالتنظيم. يُذكر أنّ ما يقارب 238 عائلة من ذوي الضحايا الذين قتلهم التنظيم في ناحية القيارة التابعة لمحافظة الموصل دعوا في مظاهرة أخرى عائلات داعش إلى الرحيل لأنّهم لا يستطيعون تقبّل البقاء معهم في المكان نفسه ومشاهدتهم يومياً.[518] أمّا في الفلوجة التابعة لمحافظة الأنبار، فوزِّعت منشورات موجهة إلى "عائلات الدواعش كافة" تتضمّن تهديداً بالقتل "عوضاً عن" أقاربهم الذين أساؤوا إلى المدينة ما لم يغادروها. كذلك قامت جماعات أخرى في مناطق مختلفة كانت تحت سيطرة التنظيم بتهديد عائلات الذين انضموا إلى التنظيم عبر ما يسمى "الرسائل الليلية" التي تأمرهم بمغادرة المنطقة تحت طائلة التعرض لعواقب وخيمة.[519]

518 UNAMI, *Report on the Protection of Civilians in the Context of the Ninewa Operations and the Retaking of Mosul City, 17 October 2016–10 July 2017*, 2 November 2017.

519 نسخة من المنشور منشورة في مقالة أحمد الطيار: "عائلات داعش مشكلة المدن المحررة في العراق"، شبكة عراقنا الإخبارية، 13 آب/ أغسطس 2017.

شاركت في عمليات التنفيذ قوات متعدّدة وتولّى كلّ منها جانباً معيناً في امتداد جغرافي محدّد، وبعضها ميليشيات تابعة لأقليات إثنية ودينية مثل ميليشيا الشبك ومجموعات مسلحة أيزيدية. ففي حزيران/ يونيو 2017، اختطفت مجموعة مسلحة أيزيدية 52 رجلاً من 8 عائلات من قبيلة عربية سُنّية بدعوى التواطؤ مع داعش في أسْرِ نساء أيزيديات في 2014 لا يُعرف مصيرهنّ حتى الآن.[520] وبعضها الآخر تابعة للدولة العراقية أو لمجموعات شبه عسكرية. ووفقاً لتقرير HRW [منظمة مراقبة حقوق الإنسان]، نفذّت وحدات تابعة لإقليم كردستان وقوات الحشد الشعبي هدماً جماعياً لممتلكات مدنية في المناطق التي استعيدت من داعش في تكريت وآمرلي.[521]

520 HRW, *Flawed Justice*, p. 41.

521 المرجع السابق، ص. 19.

اقترفت كثيراً من هذه الحوادث أجهزة ترتبط في ما بينها بروابط هيكلي أو بأفراد تابعين لها. وقام بها أحياناً الضحايا الذين حاولوا الاقتصاص لأنفسهم بأنفسهم بعد أن عجزت الدولة عن الاستجابة لاحتياجاتهم، فاتّخذوا سبيل العقاب والثأر وتحوّلوا إلى كارهين ومضطهدين حاولوا أن "يردّوا على الشر بالشر وعلى الموت بالموت"، على حدّ تعبير إدغار موران Edgar Morin.[522] غير أنّ

معظم هذه الأفعال غالباً ما تُرتكب بموجب تعليمات يصدرها القائمون على مجريات السلطة أو جماعة مسيطرة وينفذّها الأفراد داخل هذه المناطق[523] ومن الصعوبة محاسبة هذه القوى ومساءلتها عن انتهاكات حقوق الإنسان.

522 إدغار موران: "الصفح مقاومة لبشاعة العالم"، مجلة **يتفكرون**، العدد 2، ربيع 2013، ص. 8.

523 Geneva International Centre for Justice, *IRAQ: Ethnic and Sectarian Cleansing in Diyala*, February 2016, p. 7.

تباينت استجابات المجتمعات المحلية لهذه القضية. فقد كان لكلّ مدينة تحرّرت من سيطرة داعش، ويصل عددها إلى أكثر من 20 مدينة، أسلوبها وطريقتها المختلفة في التعامل مع القصاص. ففي مركز الفلوجة التابعة لمحافظة الأنبار، وهي أول مدينة خضعت لسيطرة التنظيم نهاية 2013، اتفقت العشائر (اتفاق عشيرتي البوعيسى والفلاحات) على إجبار العائلات التي انتمى أحد أفرادها إلى داعش على التنازل عن ملكية منازلها لأقرب ضحية في المنطقة أو الزقاق مع إجلاء هذه العائلة (طردها من المكان ومنعها من العودة مدى الحياة).[524] وطُبّقت العقوبة عينها في منطقة الصقلاوية، غير أنّ إجلاء العائلة حُصر بأمد زمني مقداره 10 سنوات. وفي حال عدم تنفيذ هذه العقوبة، سيكون الذكور في هذه العائلة تحت طائلة القتل (حتى إن كانوا من مناهضي الفكر المتطرف). أمّا في منطقة الحامضية التابعة لمحافظة الأنبار أيضاً، فنُسفت بيوت العائلات التي ثبت تورّط أحد أفرادها مع التنظيم وأُجليت مدى الحياة. لم تقبل عشيرة البونمر التي تعرضت لمجزرة راح ضحيتها عدد كبير من الرجال بأيّ تعويض أو حل وفرضت قتل الذكور من العائلات المرتبطة بالتنظيم ثأراً أين ما وجدوا.[525]

524 يعني الإجلاء في الاستعمال العادي الترحيل أو الإبعاد، لكنّ هذا المعنى مشتق تحديداً من مصطلح الجلوة العشائرية. تشير الجلوة إلى رحيل جماعة القاتل أو الجاني وابتعادها عن جماعة الضحية تجنباً للثأر. وهي وفق المفاهيم العشائرية حماية للطرف المعتدي من ثأر الطرف المعتدى عليه.

525 مقابلة مع الباحث المختص بشؤون الجماعات المتطرفة هشام الهاشمي أجرتها الباحثة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2018. انظر أيضاً: سلام الجاف، "اجتثاث عائلات داعش في العراق قانون خاص وانتقام ونفي"، **العربي الجديد**، تموز/ يوليو 2017.

أمّا في مناطق غرب الأنبار المقسمة عشائرياً حيث تسكن كل عشيرة في منطقة خاصة بها، فلم يتم إجلاء العائلات التي انتمى أحد أفرادها إلى التنظيم بسبب البنية المناطقية لهذه العشائر. إذ لكلّ عشيرة قتلة من داعش وضحايا وكلّ منها تطلب من الأخرى تسليم قاتل منتسبيها مقابل تقديم قاتل منتسبي العشيرة الأخرى. حافظت هذه المناطق على نوع من التوازن بين الجريمة والقصاص، لكنّ المشهد لا يخلو من توتر إذ لا يستطيع أفراد أيّ من العشائر الوجود في مناطق العشيرة الأخرى.

كما أنّ المجتمعات المحلية اختلفت في تحديد من هو عضو في داعش وأسرته. ففي الموصل، اعتَبرت الوثيقة التي أصدرتها عشيرة السبعاوي كلّ شخص بايع التنظيم لو ليوم واحد، أو حمل السلاح، أو ارتدى زي داعش أو دعم التنظيم أو تعاون معه عضواً في التنظيم، وتُنفى أسرته من مناطق وجود العشيرة.[526] غير أنّ قرارات الإبعاد والإجلاء في مناطق أخرى من المحافظة عينها استثنت الأسر التي غادرت مناطقها بعد انتماء أحد أبنائها إلى داعش والأسر التي أبلغت السلطات الأمنية عن ذويها وأبنائها المنتمين للتنظيم.

526 نص الوثيقة منشور في:

UNAMI, *Report on the Protection of Civilians*.

في الأنبار، سُمح للأسر التي انتمى أحد أفرادها إلى التنظيم لكنّه لم يحمل سلاحاً ولم يرتكب جرماً بالبقاء أو العودة إلى المحافظة. أمّا في محافظة صلاح الدين، فاعتُبرت العائلة عائلة تنتمي إلى داعش وشُملت بقرار الترحيل بناءً على البطاقة التموينية[527] الخاصة باستلام الحصة الغذائية، فإذا كان بين أسماء أفراد العائلة في البطاقة التموينية اسمٌ مطلوبٌ من السلطات (هذا يعني أنّه يسكن في بيت هذه العائلة)، يُمنع صاحب البطاقة وأسرته من البقاء في المدينة أو العودة إليها إذا كان قد نزح منها.[528]

527 وثيقة رسمية صدرت إبان تسعينيات القرن العشرين بعد العقوبات الاقتصادية التي فُرضت على العراق. تضمّ البطاقة أسماء جميع أفراد العائلة التي تسكن في البيت عينه وتتلقى العائلة بموجبها حصة غذائية بأسعار مدعومة من الدولة.

528 مقابلة مع ضابط في الشرطة الاتحادية من محافظة صلاح الدين أجرتها الباحثة بتاريخ 18 كانون الأول/ ديسمبر 2017.

حجم المشكلة

لم تصدر إحصاءات رسمية عن عدد الأسر التي أُخليت قسراً، لكن يمكن تقدير حجم المشكلة اعتماداً على عدد المقاتلين العراقيين في صفوف داعش الذين قُدّر عددهم بحسب جهات رسمية بـ12 ألف مقاتل.[529] تُبيّن قوائم صرف الأجور التي عُثر على نسخ إلكترونية منها بعد تحرير الموصل أنّ عدد المقاتلين أو "العاملين" في صفوف داعش كما تشير إليهم القوائم يصل، عدا الموصل، إلى 53735.[530] ويضاف إليهم العاملون في مؤسساته المختلفة والمروجون والمبايعون غير الناشطين الذين قدّر مختصون عددهم بـ20 ألفاً في الموصل وحدها.[531] وفقاً لهذه الأرقام إنّ عدد الأسر التي تواجه خطر الإجلاء القسري والتمييز والوصم سيكون كبيراً جداً. يؤكد الخبير في

الجماعات المتطرفة هشام الهاشمي أنّ أكثر من 118 ألف شخص تمّ تهجيرهم وعزلهم في 94 مخيماً وغالبيتهم من النساء والأطفال والشيوخ.[532]

529 ذكر حيدر جمال، العقيد في وزارة الداخلية، في مقابلة مع صحيفة *New Journal* أنّ "عدد المقاتلين العراقيين يُقدَّر بنحو 12 ألف مقاتل بمن فيهم من وجد طريقة للمغادرة، وقد فرّ بعضهم إلى سوريا، ومن لا يزالون يقاتلون". نقلاً عن: سلام الجاف، "عائلات داعش"، في حين قدّرت مصادر غير رسمية عدد مقاتلي داعش في الموصل وحدها بأكثر من 13 ألف مقاتل، وثمّة التباس بشأن هذه المسألة. انظر: فايز الدويري، "معركة الموصل: الأطراف المشاركة والتداعيات المنتظرة"، على الرابط: rb.gy/bswhgh

530 قوائم إلكترونية معدّة بنظام Axle تخصّ الرواتب المدفوعة لمقاتلي التنظيم في ولاية دجلة، اطّلعت الباحثة على نسخة منها.

531 مقابلة مع محمود عزو، أستاذ العلوم السياسية في جامعة الموصل، أجرتها الباحثة في كانون الأول/ ديسمبر 2018.

532 مقابلة مع هشام الهاشمي، الباحث المختص بشؤون الجماعات المتطرفة، أجرتها الباحثة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2018.

في الوقت عينه، تشير إحصائية حكومية ظهرت حديثاً إلى أنّ ما يقارب 280 ألف شخص معظمهم من النساء والأطفال يرتبطون بصلة مفترضة بـداعش يواجهون خطر العزل والاحتجاز وتعليق حياتهم إلى أمد غير معروف.[533] عُزلت بعض هذه العائلات أثناء فرارها من العمليات العسكرية. وبعضهم كانوا نازحين في المخيمات أصلاً ومُنعوا من العودة إلى مناطقهم بعد تحريرها. والآخرون حاولوا العودة إلى ديارهم لكنّهم تعرضوا لاعتداءات واعتقالات وإخلاء قسري دفعهم إلى العودة إلى المخيمات. كما أنّ معظمهم هُجّروا ورُحّلوا قسراً من المناطق التي كانوا فيها. أمّا زوجات عناصر داعش وأطفالهنّ، فتم عزل كثيرٍ منهنّ في مخيمات احتجاز خاصة في ناحية حمام العليل في الموصل ومخيم الشهامة في صلاح الدين. تؤكد بعض المصادر أنّ عدد النساء العراقيات المحتجزات مع أطفالهنّ في مخيم حمام العليل تجاوز 1537 شخصاً، في حين بلغ عدد النساء الأجنبيات المحتجزات مع أطفالهنّ 1324 شخصاً، ما مجموعه 2897 شخصاً. في 2017، [534] نُقلت الأسر الأجنبية إلى سجن الرصافة في بغداد الذي يضم الآن 500 سجينة من جنسيات مختلفة وما يقارب 850 طفلاً، مع ملاحظة أنّ هذه الأعداد تقريبية بسبب تغيّر الأرقام يومياً.

533 نقلاً عن:

HRW, 'Iraq: Confining families with alleged ISIS ties unlawful', 7 May 2019.

534 نقلاً عن: أحمد قاسم مفتن، "مخيمات أسر داعش: خطر مؤجل لتطرف محتمل"، مشروع بحث مقدم إلى وزارة الهجرة والمهجّرين، 2017.

موقف العشائر وزعماء القبائلمن العائلات المرتبطة بداعش

حاول زعماء العشائر تطبيق آليات العدالة غير الرسمية المعروفة باسم السواني العشائرية[535] فأصدروا مجموعة من الاتفاقات والمواثيق لتنظيم ترحيل عائلات داعش وتطبيق الجلوة العشائرية بحقهم وإجبارهم على تعويض الضحايا ودفع دية المقتولين. وقد كانت الغاية منها لو ظاهرياً قطع السبيل أمام الممارسات الانتقامية التي سيلجأ إليها ذَوو الضحايا، غير أنّ إجراءات العدالة غير الرسمية ضد النساء والأطفال المرتبطين بداعش اتّخذت هي الأخرى شكل عقوبات جماعية تقوم على مبدأ الثأر وتجاوزت أعراف الثأر العشائري وتقاليده في عدم التعرض للأطفال والنساء والشيوخ.

535 مفردها سانية، وهي مجموعة القواعد المتفق عليها، التي غالباً ما تكون غير مدونة وأشبه بالقانون الشفهي، وتحدّد واجبات الفرد وحقوقه داخل عشيرته وخارجها. تتضمّن السانية الأفعال التي تُجرّمها العشيرة والعقوبات المترتبة عليها التي تسمى الفصل. شاكر مصطفى سليم، **الجبايش، دراسة أنثروبولوجية لقرية في أهوار العراق**، ج. 1، بغداد: مطبعة الرابطة، 1956، ص. 141.

في الموصل، شكّلت عشائر الجبور لجاناً فرعية يُديرها قادتها بمساعدة أفراد من القوات الأمنية لتحديد هوية العائلات التي انتمى أفرادها إلى داعش ومصادرة أوراقها الثبوتية، ثم إخلائها قسراً أو نقلها إلى مخيمات خارج مناطقها.[536] توصلت عشيرة السبعاوي في ناحية القيارة بالموصل إلى اتفاق يتضمن بنوداً تقضي بنفي أسر داعش ويستثني الاتفاق العائلات التي يعيش ابنها المنتمي إلى التنظيم في بيت مستقل ولا علاقة لرب الأسرة بابنه، وفي هذه الحالة على الوالد تقديم شكوى ضد ابنه في المحكمة. كذلك استثنى الاتفاق العائلات التي استطاعت أن تقنع أبناءها المنتمين إلى التنظيم بتسليم أنفسهم للسلطات. أمّا العائلات التي اعتقلت القوات الأمنية أفرادها المنتمين إلى داعش، فغير مشمولة بهذا الإجراء. كما أنّ مجموعة من شيوخ العشائر وقادة الشرطة في قضاء هيت في الأنبار عقدت في أيار/ مايو 2017 اجتماعاً تمخّضت عنه وثيقة عرفت باسم "وثيقة هيت" ترفع الحماية عن عائلات داعش، وتمنع الاختلاط بأيّ عائلة انضمّ أحد أفرادها إلى التنظيم، وتحرمهم حقوقهم المدنية والقانونية بمن فيهم الأطفال والنساء، واعتبرت أنّ كلّ من يخالف الوثيقة يعرّض نفسه للعقوبات العشائرية بتأييد الشرطة.[537]

536 UNAMI, *Protection of Civilians*.

537 تقرير منظمة سلام الرافدين، بغداد، 2017. من أرشيف فلاح الألوسي، مدير المنظمة.

تضمّن الاتفاق الذي وقّعه ممثِّلو القبائل الكبيرة في محافظة نينوى في آذار/ مارس 2016 حُكماً بإخلاء الأسر المرتبطة بداعش ونقل ممتلكاتها إلى الضحايا كوسيلة لجبر الضرر من شأنها أن

تخفّف من الرغبة في الانتقام، وستكون بمنزلة علاج للضحايا وتعمل على تسهيل عودة النازحين إلى نينوى.[538]

538 UNAMI, *Promotion and Protection*, p. 6.

تكمن خطورة هذه الاتفاقات في أنّها تضمّنت عقوبات مثل الإعدام والسجن على من ارتكبوا جرماً دون إحالتهم إلى القضاء، الأمر الذي يمكن أن يقوض سيادة القانون في مرحلة ما بعد داعش الهشة وفقاً لبيان مكتب "المفوضية السامية لحقوق الإنسان" في "بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق"، الذي وصف قرارات الإخلاء القسري والاستيلاء على ممتلكات الأسر المشتبه في ارتباطها بداعش بأنّها أعمال غير قانونية وتشكل عقاباً جماعياً ضد آلاف الأشخاص وتغذّي حلقة العنف والكراهية وتهدّد جهود المصالحة والسلم المستدام.

موقف السلطات المحلية واستجابتهالمشكلة العائلات المرتبطة بداعش

أقرّت السلطات المحلية ومجالس المحافظات الاتفاقات العشائرية المتضمِّنة إجلاء العائلات ومصادرة ممتلكاتها وإعادة توزيعها على الضحايا،[539] في حين أصدرت المجالس المحلية قرارات رسمية تقضي بترحيل من أسمتهم "عائلات عصابات داعش الإجرامية" إلى مخيمات خاصة بدعوى الاستجابة لشكاوى تقدّمت بها عائلات الضحايا.[540]

539 المرجع السابق؛

UNAMI, *Protection of Civilians*.

540 وثيقة القرار الصادر عن المجلس المحلي لقضاء الشرقاط التابع لمحافظة صلاح الدين رقم 6598 بتاريخ 2 تموز/ يوليو 2017.

شملت الإجراءات التي اتّخذتها السلطات الرسمية عزل الأسر التي لها صلة مفترضة بعناصر داعش ونقلهم إلى مخيمات خاصة للتحقيق معهم، والطلب منهم إعلان البراءة كتابةً من عناصر داعش، وتجميد السجل المدني لهذه العائلات بمعنى أنّه لا يمكنهم استصدار أيّ وثيقة بما فيها شهادة الوفاة[541] أو تسجيل الولادات الجديدة. كما أنّهم حُرموا في بعض الحالات البطاقات الأمنية التي أصبحت منذ ذلك الحين أهمّ وثيقة في المناطق المنتزعة من سيطرة داعش ولا يمكن لمن لا يحملها أن يصل إلى أيّ من الخدمات الحكومية في مؤسّسات الدولة.

541 مفتن، "مخيمات أسر داعش".

في آب/ أغسطس 2016، أصدر مجلس محافظة صلاح الدين قراراً بالطرد الفوري لأسر داعش خارج المحافظة ومنع هذه العائلات من العودة لعشر سنوات. ومنعت الشرطة دخول أيّ عائلة بين أفرادها اسم شخص مطلوب ضمن قوائم المنتمين إلى داعش.[542] وفي الموصل، اتّخذت الحكومة المحلية قراراً بإبعاد عائلات داعش من المدينة وترحيلهم إلى مخيمات خاصة لتأهيلهم. كذلك تضمّن قرار مشابه صدر في حزيران/ يونيو 2014 منع العائلات ذات العلاقة بالتنظيم والفارّة من نواحي المحافظة وأقضيتها من الدخول إلى الموصل.[543] وفي الأنبار، وافقت الحكومة المحلية على منع العائلات التي انتمى أحد أفرادها إلى داعش من العودة إلى مناطقها.

542 HRW, ‘Iraq: Displacement, detention of suspected ”ISIS families“’, 5 March 2017.

543 مقابلة مع الناشط المدني زيد الموصلي، أجرتها الباحثة في بغداد بتاريخ 16 كانون الأول/ ديسمبر 2017.

رأت الحكومات المحلية هذه القرارات إجراءات مناسبة الغاية منها حماية هذه العائلات من الأعمال الانتقامية التي ستطاولها حتماً مع ضعف قدرة القوات الأمنية المسؤولة في المحافظات عن توفير الحماية اللازمة لهذه العائلات. كما أنّها بررت هذه القرارات بالخوف من بقاء تلك العائلات على اتصال بأبنائها من عناصر داعش الهاربين، ما يشكّل تهديداً حقيقياً للمدينة. كما أنّ هذه الأوامر لا تخلو من رؤية تجد في إبعاد العائلات شكلاً من الإنصاف للضحايا والمتضررين جراء التباطؤ في تنفيذ آليات جبر الضرر.

كذلك، رأت الحكومة قرار طرد النساء والأطفال المرتبطين بداعش ومنعهم من العودة إلى مناطقهم قراراً اجتماعياً لا حكومياً[544] بمعنى أنّ المجتمعات هي التي ترفض التعايش مع العائلات التي على صلة مفترضة بداعش. وسبق لرئيس الوزراء السابق حيدر العبادي أن أعلن في مناسبات عدة أنّ العائلات المرتبطة بداعش محمية وأنّ مرتكبي الجرائم سيتم التعامل معهم تحت مظلة القانون.[545] غير أنّ مشروع قانون قُدِّم في مجلس النواب يقضي بعزل العائلات المرتبطة بصلة مفترضة بالتنظيم ومصادرة ممتلكاتها ويمنع إصدار أيّ وثيقة مدنية لكلّ عائلة تضمّ بين أفرادها شخصاً يُشتبه بانتمائه إلى داعش. كذلك نُقلت العائلات إلى مخيمات واحتُجزت فيها، كما مُنعت من الحصول على الوثائق بأدوات حكومية.

544 مداخلة سعيد الجياشي، رئيس الخلية النفسية في مستشارية الأمن الوطني، قدمها في المؤتمر الذي نظمته منظمة تمكين المرأة ولجنة الدعم الفني لتنفيذ القرار 1325 الصادر عن مجلس الوزراء بشأن المصير القانوني للنساء والأطفال المولودين لآباء من داعش، وقد أقيم في بغداد بتاريخ 22 كانون الثاني/ يناير 2019.

545 في حزيران/ يونيو 2016، أعلن رئيس الوزراء حيدر العبادي أنّه أمر بتحقيق في مزاعم الانتهاكات في عمليات الفلوجة. وفي 14 آذار/ مارس 2017، أكّد العبادي مرة أخرى أنّ حماية المدنيين هي أولوية في المعركة، وتعهد معاملة العائلات المرتبطة بداعش بعدل. انظر:

HRW, *Protection of Civilians*.

مطلع 2019 قدَّمت "لجنة متابعة وتنفيذ المصالحة الوطنية" توصية تتضمّن خطة للتعامل مع العائلات المرتبطة بداعش. تقترح هذه الخطة احتجاز العائلات في مجمَّعات سكنية خارج المدن ومنعها من مغادرة هذه المجمَّعات إلّا في حالات الضرورة الطبية، على أن يوفِّر ديوان الوقف السني برامج إلزامية لإزالة التطرّف. لا يوجد إطار زمني محدّد للإفراج عن هذه العائلات ولن يُسمح لها بالحصول على الوثائق المدنية وغيرها إلّا بعد منحها الموافقة على مغادرة المجمَّع. وهو أمرٌ تعدّه المنظمات الدولية احتجازاً تعسفياً ما لم توجّه إلى أفراد العائلات اتهامات بارتكاب جريمة محدّدة، كما أنّه ينتهك القانون الدولي الإنساني الذي يعتبر التشريد القسري للمدنيين من دون مبرّر عسكري جريمة حرب، ويمنع احتجاز الأطفال إلّا كتدبير أخير ولأقصر مدة.[546]

546 HRW, 'Confining families'.

الإجراءات في عالم الفهم الشائع

تُمثّل المواقف إزاء العائلات المرتبطة بداعش والإجراءات المطبّقة بحقها وعمليات الانتقام التي استهدفتها جزءاً من منظومة الثأر وثقافته التي تُمثّل واحداً من أهم عناصر البنية العشائرية وقيمةً حافظت العشيرة على حمايتها واستمرارها، لدورها وأهميتها في إعادة تشكيل التوازن بين مختلف المجموعات العشائرية: حماية الضعيفة منها من سطوة وهيمنة المجموعات الأكثر قوة في إطار الحفاظ على سلامة العشائر الأضعف.[547]

547 محمد الظاهري، "الثأر المسيّس في اليمن"، "المصدر أون لاين"، تشرين الأول/ أكتوبر 2010.

تعكس وجهات نظر سكان المناطق التي خضعت سابقاً لسيطرة داعش في تفسيرها هذه العقوبات حقيقة أنّ مفهوم الثأر من جهة والخوف من جهة أخرى هما المحرّك الأساسي لرد الفعل الاجتماعي تجاه العائلات التي انتمى أحد أفرادها إلى داعش. يعتقد وجهاء العشائر أنّ إبعاد هذه العائلات يحمي المجتمع من إعادة إنتاج التطرّف. وهم يرون في الأطفال المولودين لآباء من داعش مصدر خطر وتهديد للمجتمع لاعتقادهم بأنّ هؤلاء الأطفال تأثروا على ما يفترض بأفكار آبائهم، ما يسمح بعودة العقيدة التكفيرية والجهادية إلى مناطقهم في المستقبل القريب. كما أنّهم عبَّروا عن مخاوفهم من أنّ هؤلاء الأطفال سيطالبون بالثأر لآبائهم عندما يكبرون.[548]

548 جلسات طاولة مستديرة نظمتها "اليونيسيف" وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق وشاركت الباحثة في تيسيرها مع القادة العشائريين والناشطين المدنيين من المناطق التي خضعت لسيطرة داعش. عُقدت الجلسات في بغداد، 15–17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018.

يُعدّ الثأر المحرك الأساسي للفعل الجماعي في الاعتقاد الشعبي السائد بين من أُجريت معهم المقابلات بشأن الطريقة التي أُديرت بها خلافاتهم مع عناصر القاعدة في العراق في 2006. [549] ذكر الذين أُجريت معهم المقابلات أنّ التغاضي عن عائلات من انتمى إلى القاعدة والسماح لها بالبقاء في مناطقها دون إجلائها منها سمحا بعودتهم مرة ثانية للانتقام (الثأر) في 2014 بعد أن انخرط معظم من تبقى منهم في داعش. [550]

549 نشط تنظيم القاعدة (قاعدة الجهاد الإسلامي في بلاد الرافدين) في العراق بعد 2003 بوصفه جماعة سُنّية مسلحة معارضة قادت سلسلة هجمات ضد القوات الأميركية ورموز الدولة ومؤسساتها، غير أنّ تأثيرها ضعف وتلاشى تقريباً في 2007 بعدما كثّفت القوات الأميركية عملياتها ضد قياداتها وعناصرها، وتشكيل قوة من المقاتلين معروفة باسم الصحوة قوامها شيوخ ورجال العشائر لمقاتلته في المجتمعات التي ظهر فيها التنظيم. انظر:

International Federation for Human Rights and Kinyat Organisation for Documentation, *IRAQ: Sexual and Gender–Based Crimes Against the Yazidi Community: The Role of ISIL foreign fighters*, October 2018, p. 6.

550 مجموعة نقاش مع ناشطين ومقدمي خدمات من مدينة الرمادي، أجرتها الباحثة في كانون الأول/ ديسمبر 2017.

من هذا المنظور إنّ عمليات القتل التي نفّذها داعش والتي استهدفت في جزء كبير منها مقاتلي الصحوة وعناصر القوى الأمنية التي شاركت في هزيمة القاعدة في 2007، وما تبعها من ردّ فعل جماعي استهدف العائلات المرتبطة بداعش، يندرجان ضمن منظومة الثأر عينها التي ترى في قتل شخص من أفراد العشيرة وصمة عار تستوجب فعلاً جماعياً لإعادة الشرف والهيبة لأقارب الضحية. إذ إنّ السعي للثأر لا يهدف إلى القصاص من الجاني فحسب، بل يمتد ليشمل عائلته بأسرها وعشيرته في بعض الأحيان لقطع السبيل أمام مطالبة جماعته القرابية بالثأر والدم، عبر إضعافها ونزع كلّ مصادر قوتها بما يفقدها القدرة على الثأر والانتقام في المستقبل، الأمر الذي يفسِّر الحالات التي سُمح فيها للأمهات غير المتورّطات في أعمال التنظيم بالعودة إلى عائلاتهنّ بشرط أن يتخلّين عن أبنائهنّ الذكور، لأنّ هؤلاء سيكبرون ويسعون في النهاية إلى الانتقام.

غير أنّ الثأر لا يُمثِّل العامل الوحيد الذي يفسِّر الممارسات الانتقامية التي وجِّهت ضد العائلات المرتبطة بداعش. فقد كشفت المقابلات عن بُعد اقتصادي. فقد زعم شيوخ عشائر الأنبار أنّ الجهات التي هددت العائلات ووضعت علامات حمراء على بيوتها كانت تأمل في الاستيلاء على أملاك هذه العائلات بذريعة الثأر وتورّطها المزعوم مع داعش. ذكر أحد وجهاء عشائر الأنبار أنّه أجرى استبياناً حول هذا الموضوع كان بين نتائجه أنّ 65% من الذين رفضوا عودة عائلات داعش لم يكونوا من ضحايا التنظيم ولا المتضررين من سياساته، ودافعهم لرفض عودة العائلات

وجود خلافات شخصية مع العائلة أو محاولة ابتزازها مادياً بمنعها من العودة إلّا بدفع مبالغ معينة.[551]

551 جلسات طاولة مستديرة، بغداد، 15–17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018.

ثمّة جانب اقتصادي آخر له أهمية كبيرة في العُرف العشائري هو الدية أو الفصل (التعويض العشائري) الذي ينبغي لعائلة الجاني أو العائلة المرتبطة بداعش أن تدفعه كثمن للعودة. إذ أكّدت النقاشات مع وجهاء العشائر أنّ الدية عائق أمام عودة النساء والأطفال إلى مناطقهم. يقول محمد المحمداوي، أحد وجهاء عشائر الفلوجة، إنّ "ما يعيق عودة النساء أنّهنّ لا يملكن ما يكفي من المال لدفع ثمن الصلح، أي التعويض أو دية الفصل العشائري، الكفيل إقامة هدنة وصلح يسمح عودة العائلات". تنصّ الأعراف العشائرية على أنّه ينبغي لعائلة الجاني حتى لو حكم القضاء على الجاني بالإعدام أن تدفع تعويضاً لأهل الضحية، ويتجاوز مقدار التعويض في حالات القتل 160 مليون دينار عراقي.[552]

552 بشأن مفهوم الحماية غير الرسمية، انظر: حسن لطيف كاظم، **نظام الحماية الاجتماعية في العراق وتحليل أصحاب المنفعة**، عمّان، "مؤسّسة فريدريش إيبرت"، 2017، ص. 34.

موقف المجتمع من العائلات المرتبطة بداعش

في حرب دامت ثلاثة أعوام ولا توجد فيها جبهات قتال أو أزياء عسكرية، يصير جميع السكان مذنبين.[553] إذاً الاعتقاد السائد في المجتمعات المحلية التي خضعت لسيطرة داعش هو أنّ جميع الأفراد المرتبطين بأعضائه وكلّ أقاربهم مذنبون ويمكن استهدافهم. ولا يمكن لهذه المجتمعات أن تميّز بين المقاتلين وغير المقاتلين. شجّعت الأعراف العشائرية التي تفرض العقوبة على أقارب الجاني بموجب مفهوم الثأر العشائري عمليةَ العقاب الجماعي الذي تعرّضت له العائلات المرتبطة بداعش، رغم حقيقة أنّ النص القرآني ينصّ صراحة على فرض القصاص على الجاني وليس على عائلته (}وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى{ (الأنعام 164)) وتأكيد القانون العراقي المسؤولية الشخصية وعدم جواز معاقبة شخص على جريمة ارتكبها غيره.

553 نوقشت هذه المسألة في كتاب:

Charlotte Lindsey, *Women Facing War*, ICRC, October 2001.

ثمة فهم مشترك في عالم الفهم الشائع للذين يعيشون في المناطق التي خضعت في السابق لسيطرة داعش وأولئك المتضررين من سياساته بأنّ عائلات أعضاء هذا التنظيم، ومن ضمنها تلك

التي لم تشارك في ممارساته، تتحمل مسؤولية ما فعله أبناؤها وأنّها أصبحت متواطئة بل متورطة في هذه الأعمال عندما غضّت الطرف عمّا يفعله أفرادها. فبفشلها في ردعهم وثنيهم عن الجرائم التي اقترفوها وعدم التبرؤ من أفعالهم لاحقاً، تكون قد شاركت في تلك الجرائم بسكوتها عنها.[554] يقول جاسم جبارة، رئيس اللجنة الأمنية في مجلس محافظة ديالى، إنّ "عناصر داعش كانوا يخرجون من بيوت عائلاتهم ويرتكبون الفظائع ثم يعودون إليها. وكان على ذويهم أن يعيدوهم إلى جادة الصواب"[555].

554 مجموعة نقاش مع ناشطين ومقدمي خدمات، بغداد، كانون الأول/ ديسمبر 2017.

555 نقلاً عن: أحمد الطيار، "عائلات داعش مشكلة".

النساء غير معفيات من مسؤولية ما حدث لضحايا داعش سواء أكنّ زوجات أم أمهات. الأمهات على وجه التحديد يتحمّلن المسؤولية الأكبر (وفق المشاركين في الدراسة) لأنّهنّ من أنجبن عناصر داعش وربّينهم.[556] يوفّر مثل هذا الفهم مبررات تعميم مسؤولية الجرائم التي اقترفها عناصر داعش لتشمل كلّ عائلاتهم وأقاربهم حتى إن كانوا رافضين سياساتهم. غير أنّ الواقع أكثر تعقيداً بكثير: هنالك عائلات قتل عناصر داعش أحد أفرادها والتحق آخر بعناصر التنظيم. يقول مروان جبارة، أحد المشاركين في جلسات الطاولة المستديرة: "في كثير من الحالات كان الآباء يقاتلون مع الجيش ضد داعش مع معرفتهم بأنّ اثنين من أبنائهم يقاتلان مع الطرف الآخر. في مثل هذه الحالات على المجتمع أن يتقبّل الأب الذي قاتل ضد ابنيه".[557]

556 مجموعة نقاش مع ناشطين ومقدمي خدمات، بغداد، كانون الأول/ ديسمبر 2017.

557 جلسات طاولة مستديرة، بغداد، 15–17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018.

أمّا الموقف من زوجات عناصر التنظيم، فيعتمد على تصنيف يميّز به المشاركون بين فئتين من النساء. تبنّت نساء الفئة الأولى أيديولوجيا التنظيم ودافعن عنها، وشاركن في نشاطاته واخترن أن يكنّ جزءاً من منظومته. ولا بدّ أن تخضع هذه الفئة، من وجهة نظر المشاركين، للعقوبات التي نصت عليها القوانين الرسمية والعشائرية بمعزل عن كونهنّ نساء أو الظروف التي أحاطت بمشاركتهنّ في التنظيم، أو مسؤولياتهنّ كأمهات، أو أدوارهنّ في التنظيم، وهي ليست سوى امتداد طبيعي لأدوارهنّ داخل المنزل كرعاية الأزواج وإنجاب الأطفال ونقل المعلومات والأموال ومعالجة الجرحى والتوسّط في تزويج عناصر التنظيم، باستثناء من عملت منهنّ في شرطة الأخلاق (الحسبة) وهو أعلى دور أناطه التنظيم بالنساء المحليات واقتصر على عدد قليل من المناطق.[558]

558 أسماء جميل رشيد، ''أدوار النساء داخل تنظيم داعش: مقاربة جندرية''، بحث مقدّم في ندوة ''مركز دراسات المرأة''، 2016.

أمّا الفئة الثانية، فتشمل النساء اللاتي اضطررن إلى البقاء مع أزواجهن الذين انضمّوا إلى التنظيم بحكم علاقة زوجية سابقة، أو اللاتي أُجبرن على الزواج بأحد أفراده، بمن فيهن اللاتي وافقن على الزواج بناء على قرار اتّخذه الإخوة أو الأب ولم يكنّ يمتلكن القدرة على معارضته. يقول الشيخ ثابت من محافظة الأنبار:

> هنالك نساء قبلن الزواج بعناصر من داعش وقد تركن أهاليهنّ ومجتمعاتهنّ من أجل داعش. هؤلاء لا يمكن تقبّلهنّ. أمّا اللواتي أُجبرن على الزواج لكفّ الأذى عن عائلاتهنّ أو لأسباب أخرى، فهؤلاء يتقبّلهنّ المجتمع لأنّهنّ أُكرهن من أهاليهنّ وداعش، رغم حقيقة أنّ الأشخاص الذين عانوا من جرائم داعش قد لا يتقبلوهنّ.559

559 جلسات طاولة مستديرة، بغداد، 15–17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018.

رغم وجود اقتناع واسع بهذا التمييز، غير أنّ هنالك ميلاً واضحاً لدى من أُجريت معهم المقابلات إلى إدانة ووصم النساء المرتبطات بداعش واعتبارهن شريكات لأزواجهنّ حتى إن لم يكن لديهنّ دور واضح في التنظيم أو لم يساهمن فعلياً في دعمه، وذلك لاعتقادهم أنّه بإمكان المرأة أن تحدّد موقفها من أنشطة زوجها وتختار تركه والرجوع إلى أهلها. أمّا اللواتي لم يستفدن من هذا الخيار، فاتّخذن قراراً بالتصرف كشريكات لأزواجهنّ، ما يعني أنّه ينبغي لهنّ أن يتحمّلن مسؤولية تبعات أعمالهنّ ولا يمكن الصفح عنهنّ أو التماس المبررات لسلوكهنّ:

> لا شيء يجبر المرأة على البقاء مع زوجها المنتمي إلى هذا التنظيم. وبإمكان المرأة أن تترك زوجها في حال تورطه (في مثل هذه الأنشطة) ولا تنقاد إليه أو تتبعه. من الصعب إعفاء المرأة من مسؤولية ما فعله الرجال. هؤلاء النساء غير معفيات لأنهنّ اخترن البقاء مع رجال داعش.560

560 مجموعة نقاش مع ناشطين ومقدمي خدمات، بغداد، كانون الأول/ ديسمبر 2017.

تُمثِّل إدانة النساء المرتبطات بعناصر التنظيم واختزالهن بالجرائم التي ارتكبها أزواجهنّ مغالطة كبيرة، لأنّ الثقافة العراقية والتقليدية منها على وجه الخصوص تؤكّد طاعة المرأة زوجها ومساواتها بطاعة الله. في ثقافات كهذه، لا يُعدّ ترك الزوج خياراً متاحاً أمام النساء، فالأعراف

الجندرية تتوقع من المرأة ملازمة زوجها وربط مصيرها بمصير عائلتهما، وأن تكون خاضعة وممتثلة لقراراته، وهي باتّباعها زوجها إنّما تتصرف وفق التوقعات الاجتماعية السائدة.

كما أنّ المواثيق العشائرية التي صدرت إبان عمليات تحرير مختلف المناطق عزّزت هذا الفهم وهذه المواقف، فتعاملت مع النساء والأطفال المرتبطين بداعش كشركاء في جرائم التنظيم ويسري عليهم العقاب الذي فُرض على أسر التنظيم (الطرد).[561] كذلك كشف الموقف من الأطفال لآباء من داعش عن مدى الرفض الرسمي والعشائري والشعبي لهؤلاء الأطفال وعدم تقبّلهم، إذ لم يُنظر إليهم بوصفهم ضحايا وإنّما مصدر تهديد أمني محتمل. يتّضح هذا الموقف بجلاء في قرار اتّخذته عشائر السبعاوي يشترط على زوجات عناصر داعش التّخلي عن أطفالهنّ وخاصة الذكور إذا ما أردن العودة إلى أهاليهنّ والعيش بينهم، ويفرض الترحيل على أيّ عائلة تأوي طفلاً لأب من داعش. أسفر هذا الأمر عن انهيار منظومة الحماية التقليدية التي تفرض على العائلة الممتدّة وأحياناً أفراد العشيرة احتضان الأرامل والأيتام، ولا سيما في أوقات الأزمات.

561 نصّ قرار عشيرة السبعاوي الموقّع في الموصل في أيار/ مايو 2017 على أنّه "في حالة ثبوت زواج البنت بأحد أفراد داعش بعد بيعته للتنظيم بموافقة ولي أمرها يتم ترحيلها مع أهلها، ويستثنى زواج الإكراه".

التداعيات والآثار المترتّبة على العقوبات الجماعية

لعلّ للعقوبات التي تطاول الأطفال والنساء المرتبطين بداعش ما يبرّرها بالنسبة إلى ضحايا التنظيم وأولئك المتضررين من سياساته، غير أنّ لها تداعيات وآثاراً واسعة النطاق لن تقتصر على أولئك النساء والأطفال فحسب، وإنّما ستُورّث من جيل إلى جيل الوصمة والفقر والصدمة ومشكلات الهوية. كما أنّ هذه الآثار والتداعيات لن تقتصر على العائلات المرتبطة بداعش، وإنّما ستمتد لتشمل المجتمع بأسره. فالمواقف العدائية الرافضة، ورفض المجتمع تقبّل هؤلاء الأطفال وأمهاتهم وسياسات الإقصاء والاحتجاز في المخيمات من شأنها أن تؤدي إلى خلق فئة مهمَّشة ومعزولة وموصومة سيكون وجودها مصدر تهديد لأمن المجتمع واستقراره. سيرتفع منسوب الجريمة والمشكلات الاجتماعية والاتجار بالبشر والتسول والسرقة، وفي الوقت عينه، سيؤدي الشعور بالظلم إلى تصاعد مشاعر العداء والكراهية تجاه المجتمع والرغبة في الانتقام، وسيعيد إنتاج التطرّف ويؤدي إلى استمرار دوامة العنف. سيتناول القسم التالي من هذه الدراسة أهم التحديات ذات الآثار البعيدة المدى بالنسبة إلى العائلات المرتبطة بداعش.

انهيار الحماية التقليدية

دمّرت الاتفاقات العشائرية التي عُقدت لترحيل العائلات المرتبطة بداعش والاجراءات الأمنية التي مورس فيها التعسف والاعتقالات العشوائية والاخلاء القسري منظومة الحماية التقليدية غير الرسمية التي تُشكِّل جزءاً من البنية العشائرية والقرابية العراقية. تُعدّ هذه المنظومة أحد أهم أشكال التضامن الاجتماعي في العراق، فهي تُمثِّل مصدر الحماية الأهم للفئات الهشة في المجتمع من ناحية توفير الرعاية الاجتماعية والمالية.[562]

562 بشأن مفهوم الحماية غير الرسمية، انظر: كاظم، نظام الحماية، ص. 34.

كذلك قوّضت التدابير المتّخذة باسم "مكافحة الإرهاب" كثيراً من المفاهيم التي يمكن أن توفّر آليات حماية للنساء والأطفال، ولا سيما في أوقات الأزمات، من قبيل مفاهيم منع التعرض للضعيف والحميّة والفزعة التي تدفع الرجل العشائري إلى مساعدة المتضرر والضعيف.

وقد أدّت الإجراءات والسياسات العقابية المتّبعة ضد العائلات المرتبطة بداعش إلى تخلي كثيرٍ من العائلات الممتدة عن دورها في تقديم الدعم والرعاية إلى بناتها المتزوجات برجال يُشتبه بانتمائهم إلى داعش.[563] كذلك دفعت العقوبات التي فرضتها الاتفاقات العشائرية على كلّ من يؤوي أطفال عناصر داعش إلى تخلي كثيرٍ من العائلات الممتدّة عن مسؤولياتها في رعاية الأطفال الأيتام الذين فقدوا آباءهم الذين قُتلوا في المعارك أو الأطفال الذين اعتقل آباؤهم بشُبهة الانتماء إلى التنظيم. ففي مخيم المُدرَّج جنوبي الموصل ثمة ثلاثة أطفال أكبرهم بعمر 6 سنوات يعيشون وحدهم بعد أن تخلّت زوجة عمهم التي تسكن المخيم عينه عن رعايتهم، ورغم أنّ أحد أعمامهم أراد إيواءهم في بيته، غير أنّ الحشد الشعبي هدّده بنسف البيت وقطع راتبه إذا قرر الاحتفاظ بهؤلاء الأطفال.

563 رصدت منظمة سلام الرافدين أكثر من عشرين حالة لنساء محتجزات في مخيم الكيلو 18 في الأنبار تبرأت عائلاتهن منهنّ. انظر تقرير منظمة سلام الرفدين.

الأخطر من ذلك أنّ العقوبات المفروضة على إيواء أطفال داعش أدّت إلى زعزعة مفهوم الأمومة وما يترتّب عليها من واجبات. إذ إنّ كثيراً من الأمهات أُكرهن على التخلي عن أطفالهنّ لآباء من داعش والعودة إلى أهلهنّ أو الزواج مرة أخرى، بضغطٍ من عائلاتهن أو حماية لأنفسهنّ من الانتهاكات الجنسية التي تواجهها النساء عادةً في المخيمات. هنالك المئات من الأطفال المفصولين عن ذويهم في المخيمات وبعضهم يعيشون تحت رعاية الأخوات الأكبر سناً اللواتي قد

لا تتجاوز أعمارهنّ تسع سنوات، أو تحت رعاية جدّات كبيرات في السن وعاجزات، أو نساء لا صلة لهنّ بهم.[564] كما لا يستطيع أقاربهم احتضانهم خوفاً من العواقب.

564 في مخيم المُدرَّج وحده هنالك 89 طفلاً مفصولون عن ذويهم. وفي مخيم جدعة، أحصت إحدى المنظمات 400 طفل منفصلين عن أبويهم، بسبب موتهم أو بسبب ترك الأم أطفالها لتلتحق بأهلها.

لن تؤدي إعلانات التبرئة التي فرضتها الجهات الرسمية والعشائرية على عائلات عناصر التنظيم إلّا إلى ترسيخ قطع الروابط العائلية والقرابية لتلك العائلات، إذ تُمثِّل هذه الروابط رأس مال اجتماعياً خاصة في مجتمع كالمجتمع العراقي. سيعاني من تأثيرها خاصة أطفال عناصر داعش، إذ سيستحيل عليهم العيش في رعاية أسرهم الممتدة طوال حياتهم. تعني التبرئة هنا أن يتوجّه ذوو أحد عناصر داعش أو زوجته إلى مراكز الشرطة وتقديم بلاغ رسمي مُرفق بإثباتات بحضور شاهدين عن تورط الابن أو الزوج في أعمال إجرامية قام بها التنظيم. من المفترض أن تساعد هذه الإعلانات عائلات عناصر التنظيم في العودة إلى مناطقها والحصول على الوثائق الضرورية، غير أنّها أصبحت تُشكِّل في الواقع تحدياً آخر أمام النساء اللاتي ارتبطن بالتنظيم بعد قطع العائلات صلاتها بكلّ من يرتبط بأحد عناصر داعش بمن فيهم زوجته وأطفاله. من جهة أخرى، يرفض كثير من الزوجات توقيع إعلانات التبرئة، ولا سيما من لم تشهد مقتل زوجها أو زجّه في السجن، لأنّهنّ يعتقدن أنّ ذلك سيعني إثبات التهمة عليه وتشديد العقوبة المتّخذة بحقه أو بسبب الخوف من تعرضهنّ إلى انتقام الزوج الغائب أو عائلته، في حين ترى أخريات في التبرئة انقطاعاً نهائياً لعلاقاتهنّ بأزواجهنّ وفقدانهنّ في النتيجة كلّ حقوقهن (إذا كان هنالك إرث مثلاً)، وخاصة من لم يثبت تورطه في أيّ نشاط إجرامي.

العزل والاحتجاز داخل المخيمات

أصبحت المخيمات التي نُقلت اليها العائلات المرتبطة بداعش معسكرات للاحتجاز بحكم الأمر الواقع. ولم يُسمح في عدد منها للنساء بمغادرة المخيم لو مؤقّتاً. كما أنّه تمّ قطع أيّ اتصال تقريباً بالعالم الخارجي. صودرت الهواتف المحمولة في بعض المخيمات كمخيم الشهامة. عندما بدأت عمليات الاحتجاز، حُرمت العائلات الحصول على أيّ مساعدة ومُنعت المنظمات الإنسانية من الوصول إلى أماكن الاحتجاز. كذلك أُلغيت بطاقات العائلات التموينية التي تمنحها حق الحصول على السلال الغذائية.

أمّا خارج المخيمات، في مناطق كغرب الأنبار أو الحويجة التي بقيت فيها الأسر ولم يتمّ إخلاؤها، فمنعت السلطات المحلية وصول أيّ مساعدة من أيّ نوع إلى كلّ من لا يحمل بطاقة أمنية، في إشارة واضحة إلى العائلات المرتبطة بداعش الباقية في المنطقة، التي لم تُزوّد بهذه البطاقة. يؤكّد العاملون في مجال الإغاثة والمنظمات الإنسانية في هذه المناطق أنّهم لا يستطيعون تقديم أيّ نوع من الخدمات إلى النساء والأطفال الذين لا يحملون بطاقة أمنية وأنّ من يحاول الاقتراب من المناطق التي تقيم فيها هذه العائلات يتعرض لخطر الاحتجاز.

ومع عدم وصول المساعدات الإنسانية، ازدادت احتمالية انخراط النساء في إستراتيجيات تأقلم سلبية مثل التسوّل أو تجارة الجنس. كما أنّ مثل هذه البيئات ستكون أرضاً خصبة للانتهاكات بكل صورها. فالاحتجاز يجعل المرأة تعتمد في أمنها وتلبية احتياجاتها على السلطة القائمة بالاحتجاز، وتتحكّم هذه السلطة في الوصول إلى سائر الخدمات وتملك القدرة على إرسال أيّ امرأة إلى السجن بتهمة الانتماء إلى داعش دون أن تخضع لأيّ مسائلة، ما يجعل النساء يساومن باستمرار على الأمن والغذاء.

حرمان الوثائق: قتل قانوني

تُعدّ مصادرة الوثائق الحكومية أو عدم إصدارها نوعاً آخر من العقوبات التي تستهدف العائلات المرتبطة بداعش. إذ إنّ دوائر الأحوال المدنية المسؤولة عن استخراج الوثائق توقّفت عن العمل وجمّدت السجلات المدنية لعائلات عناصر داعش. هكذا لم يعد ممكناً تسجيل وقائع الحياة من وفيات وولادات وحالات زواج أو طلاق تسجيلاً رسمياً. كما أنّ معظم الأطفال الذين ولدوا لآباء يُشتبه بانتمائهم إلى داعش ليست لديهم شهادات ولادة.

ينتج عن انعدام واقعة التسجيل في سجلات الأحوال المدنية استحالة إثبات نسب الطفل، فشهادة الولادة المسجلة رسمياً بمنزلة ضمانة تكفل للطفل التمتع بالحقوق القانونية كافة ومن ضمنها اكتساب الجنسية.[565] كذلك تخضع للتدقيق الأمني جميع طلبات الحصول على الوثائق بما فيها الحصول على صورة قيد العائلة، وإذا ظهر أنّ لطالب الوثيقة قريباً في داعش، فلن تمضي معاملة استخراج وثائقه قُدُماً. وهذا يعني أنّ آلاف الأطفال سيكونون بلا هوية وليس لهم أيّ وجود رسمي في سجلات الدولة. تُبرَّر دوافع منع منح الوثائق أو حجبها بحماية أرواح الموظفين المسؤولين عن إصدار الوثائق الذين قد يتعرّضون للقتل من السكان الغاضبين في حال منحهم وثيقة لطفل أو امرأة مرتبطين بـداعش.[566] يُقال كذلك أنّ هذا المنع يحول دون سفر النساء والأطفال خارج العراق.

غير أنّ حرمان هذه الفئة الوثائق والجنسية خاصة كوسيلة عقابية لا يعني إلّا الإبقاء عليهم في عالم النسيان، ومحوهم وإنكار وجودهم. كما أنّه يُسهِّل في الوقت عينه انتهاك حقوقهم ما دامت قدرتهم على ممارسة هذه الحقوق تعتمد على تمكّنهم من إثبات هويتهم.

565 عادل عامر، "موقف عديمي الجنسية في القانون الدولي"، "الصدى نت"، 20 أيار/ مايو 2017.

566 مقابلة مع فلاح الألوسي، رئيس منظمة سلام الرافدين، أجرتها الباحثة في بغداد في أيلول/ سبتمبر 2018.

لم يصدر أيّ قانون أو قرار يمنع الأطفال المرتبطين بداعش من الحصول على الوثائق الحكومية، رغم أنّ قراراً طُرح في البرلمان يقضي في أحد بنوده بمنع إصدار وثائق لعائلات من يُشتبه في أنّهم عناصر في داعش. ووفقاً لضباط في مديرية الجنسية ومقدمي خدمات قانونية، إنّ قراراً (لم تتمّ الإشارة إلى رقمه أو الجهة التي أصدرته) يقضي بوجوب حضور الأب للحصول على شهادة الولادة أو هوية أحوال مدنية لأفراد العائلة هو الذي يجعل من تسجيل أيّ طفل فقد والده، سواء أكان عنصراً في داعش أم أحد ضحاياه، أمراً بالغ التعقيد. ذلك يؤكّد وجود ميل لدى الحكومات المحلية إلى عدم تسجيل الأطفال المولودين لآباء من داعش بسبب هويتهم السياسية.

إنّ عدم وجود الوثائق يعني انعدام الرابط القانوني بين هذه الفئة وبين الدولة وحرمانها حقوق المواطنة كافة، وهكذا لن يكون لهؤلاء الأطفال فرصة في التعليم والرعاية الصحية والإرث. سيحرم من هم أطفال حالياً وكبار لاحقاً حقوق الملكية أو التصويت والسفر خارج البلد أو التقاعد من العمل. كما أنّهم لن يكونوا قادرين على تسجيل واقعة الزواج، ولن يتمكن عديمو الجنسية من العمل في وظائف مهمة. وهذا كلّه يجعل الفقر مصيرهم الحتمي ويحول دون أيّ فرصة للنجاح في المستقبل أو العيش بكرامة.

من الآثار الأخرى المترتّبة على عدم التسجيل المدني أنّه يجعل من هؤلاء الأطفال غير شرعيين من الناحية القانونية، ما يُعرّضهم للوصمة ويضاعف الرفض الاجتماعي لهم بحكم الشك في نسبهم. كذلك يترتّب على انعدام الجنسية عدم تسجيل أجيال بأسرها، لأنّ من فقدوا جنسيتهم سينقلون وضعهم القانوني إلى أولادهم وأولاد أولادهم، ما يعني اتّساعاً مطّرداً لنطاق المشكلة.

كلّ ذلك سيجعل هذه الفئة من المهمَّشين الذين لا حقوق مدنية لهم عُرضة للمعاملة التعسفية والاستغلال من عصابات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية. ربما يتسبّب التهميش في خلق توترات في المجتمع ويمكن أن يؤدي إلى عدم الاستقرار وعودة النزاع.

عواقب الإساءة إلى النساء والأطفال المرتبطين بداعش

تعكس السياسات والإجراءات التي اعتمدتها الحكومات المحلية وزعماء العشائر ضد الأسر المرتبطة بالتنظيم عدم إدراك جميع الفاعلين خطورة هذه الإجراءات وتداعياتها وتهديدها السلمَ المستدام في العراق. فمن ناحية حقوقية، تتعارض هذه الممارسات مع مختلف المواثيق الدولية التي تمنع معاقبة أيّ شخص عن مخالفة أو جريمة لم يقترفها شخصياً وتحظر العقوبات الجماعية وعمليات التهديد. إذ إنّ هذه الإجراءات تُعدّ جرائم حرب[567] ووسائل غير مشروعة لأنّها تُكرِه الطرف الأضعف على الامتثال للطرف الأقوى والخضوع لسيطرته، كما أنّ هذه العقوبات ستؤدي إلى مزيد من الانتهاكات وتُوفّر الذرائع لاستمرار دورة العنف وتخلق في نهاية المطاف خلايا إرهابية جديدة مؤلفة من أطفال داعش أنفسهم.

567 ترى اتفاقية جنيف الرابعة (1949) المتعلقة بحماية السكان المدنيين وقت الحرب أنّ العقوبات الجماعية تخالف أحكام المادة 33 من الاتفاقية التي تنصّ على أنّه "لا يجوز معاقبة أيّ شخصٍ محمي عن مخالفة لم يقترفها هو شخصياً. تُحظر العقوبات الجماعية وبالمثل جميع تدابير التهديد أو الإرهاب".

إنّ مواجهة الماضي بآليات العدالة غير الرسمية المحكومة بمنطق الثأر العشائري لن تشفي جراح الضحايا ولن تؤدي إلى تعافي المجتمع. ما يحتاجه العراقيون هو بيئة آمنة للمضي قُدُماً بعدالة انتقالية تستجيب لاحتياجات مجموعة واسعة من السكان، وعدالة انتقالية ترتبط بعملية إعادة البناء الاجتماعي القائمة على تعزيز القيم المشتركة وحقوق الإنسان.[568]

568 Eric Stover et al., 'Justice on hold: Accountability and social reconstruction in Iraq', *International Review of the Red Cross*, vol. 90, issue 869, March 2008.

تُقدِّم تجربة جنوب أفريقيا في العدالة الانتقالية مثالاً مهماً في هذا السياق. إذ لم تكن الغاية من لجان الحقيقة والمصالحة التي أسّسها نيلسون مانديلا Nelson Mandela في 1995 إنزال العقوبات، وإنّما تصحيح سوء الفهم وإعادة العلاقات المقطوعة والوئام والمصالحة. مُنحت اللجان صلاحيات واسعة وموارد كبيرة لتلقّي ما يذكره الضحايا والتحقّق منه وتقييمه بمعزل عن الجنس أو العرق أو الدين أو المنطقة. لقد قرّر مانديلا، الذي كان على دراية تامة بخطورة العقاب والانتقام، ألّا يكون هدفه تقسيم جنوب أفريقيا بين السود والبيض ونجح في إقناع شعبه بانتهاج خط الصفح (وليس النسيان) وعمل على إدماج السكان البيض في جنوب أفريقيا. ولولا هذا الإجراء، لانزلقت جنوب أفريقيا إلى حرب أهليّة لا نهاية لها.[569]

569 مركز البيان للدراسات والتخطيط، **المصالحة الوطنية في العراق: دراسة مقارنة**، بغداد: 2016، ص. 35. قارن مع: هاشم صالح، "لا مصالحة قبل المصارحة"، مجلة **يتفكرون**، العدد 2، ربيع 2013، ص. 24.

على نحو مماثل إنّ توسيع نطاق المسؤولية عن جرائم الماضي التي ارتُكبت أثناء سيطرة داعش وتعميمها لتشمل آباء وإخوة ونساء وأطفال عناصر التنظيم قد لا تكون مناسبة تحديداً في العراق نظراً إلى حجم الأراضي والمناطق التي سيطر عليها التنظيم، ما يعني أنّ أعداداً كبيرة من العراقيين قد يُتّهمون بالتعاطف مع التنظيم أو بالتعامل معه. فمن غير الممكن معاقبة نصف السكان أو أكثر من نصفهم. لذلك، تلجأ الدول التي اختبرت النزاع والعنف وقسوة الأنظمة الديكتاتورية إلى حصر نطاق مسؤولية التسبّب في الآلام وضروب المعاناة بعدد محدود من الأشخاص كي تتمكّن من المضي قُدُماً وتحقيق الاستقرار في مجتمعات أنهكتها الحروب.

فضلاً عن ذلك لم تأخذ جميع السياسات والإجراءات المعتمدة ضد عائلات داعش بالحسبان حقيقة مهمة هي نجاح داعش في إبقاء بعض المناطق تحت سيطرته قرابة ثلاث سنوات استطاع خلالها أن يبني شبكة حوكمة وظّف فيها آلافاً من السكان المحليين، مهندسين وأطباء وإداريين، ومن غير الممكن معاقبة هؤلاء جميعاً. فهنالك من التحق بالوظيفة خوفاً من فقدان مصدر رزقه، في حين اضطر آخرون إلى العمل حمايةً لممتلكاتهم وحيازاتهم أو للبقاء في مناطقهم. غير أنّ آخرين اضطرتهم ظروفهم المادية إلى البقاء في مناطق سيطرة التنظيم والخضوع لحكمه. وبكلمات إدغار موران، يتطلّب هذا منا فهم أو تفهّم مبررات الطرف الآخر وأسبابه، ولا يتطلّب العقاب.[570]

570 موران، "الصفح مقاومة"، ص. 10.

السماح بفرض العقوبات على عائلات من يُشتبه في أنّهم عناصر في داعش والقصاص من جميع من يمتّون إليها بصلة من شأنه أن يقوّض قيم الرحمة والرأفة الضروريتين للتعايش والسلم المستدام وضمان حماية أرواح الآخرين. ففقدان هذه القيم واستبدال قيم الثأر والعداء بها سيؤدي إلى ارتفاع منسوب العنف ويجعل انتزاع حرّيات الآخرين وحياتهم أكثر سهولة من أيّ وقتٍ مضى. كما أنّ معاقبة العائلات المرتبطة بداعش سيحول دون أيّ شكل من التوبة والاعتراف بالذنب لدى مقترفي الجرائم أنفسهم بتحويلهم إلى ضحايا، ما يعني أنّ هذه الإجراءات ستضيع آخر فرصة لتغيير أفكارهم وإعادة تأهيلهم ضمن المجتمع.

ومع أنّ الصفح شرط ضروري لتحقيق السلم المستدام، غير أنّه شرط صعب التحقّق. فمن غير الممكن مطالبة الضحايا وعائلاتهم بنسيان ما كابدوه والصفح عمّن تسبب في معاناتهم. وكما يلاحظ إدغار موران، كل ما يمكن فعله في هذا الشأن هو تقليل الكراهية والرغبة في الانتقام (والشروع

فيه) والحدّ منهما، فالعقاب لا يجدي نفعاً والرحمة والرأفة ستكونان كافيتين لجعل التعايش ممكناً.[571]

571 المرجع السابق.

ترميم الذاكرة ومداواة الجروح

عادةً ما يكون التعامل مع تركة الماضي وانتهاكات حقوق الإنسان التي تعرّض لها السكان نتيجة للنزاعات المسلحة أو استبداد الأنظمة الشمولية بآليات واجراءات العدالة الانتقالية. تُمثِّل العدالة الانتقالية نوعاً من العدالة صُمّم للتلاؤم مع حاجات المجتمعات التي تخوض تحوّلاً بعد حقبة من تفشي مثل هذه الانتهاكات.[572] كما أنّها تهدف إلى تحقيق الاعتراف بما تعرّض له الضحايا وأسرهم من معاناة وتُركِّز على حقوقهم واحتياجاتهم، ما قد يساهم في تعزيز إمكانات تحقيق السلام والمصالحة.

572 زهير الخويلدي، "واجب العدالة بين مواجهة الحقيقة ومطلب الصفح"، مجلة **يتفكرون**، العدد 2، ربيع 2013، ص. 47.

ثمّة ثلاثة عناصر أساسية تقوم عليها العدالة الانتقالية: التحقيق في الجرائم المرتكبة ضدّ حقوق الإنسان ومحاسبة المتورطين (المحاكمات)، وتعويض الضحايا وردّ الاعتبار إليهم، والتقصي الدقيق لما حدث من انتهاكات لحقوق الإنسان (لجان الحقيقة).[573] بمقدور هذه الآليات لو طُبِّقت بعدل وموضوعية أن تُحقّق العدل وتنصف الضحايا وتعيد اللّحمة إلى المجتمعات التي مزّقتها سياسات داعش. والأهم من ذلك أنها ستحدّ من تنامي مشاعر الكراهية ومساعي الانتقام التي تتّخذ شكل عقوبات جماعية تُفرض على عائلات عناصر داعش.

573 عادل ماجد، "تحديات العدالة الانتقالية في مصر"، **ديمقراطية**، حزيران/ يونيو 2014.

يحظى العراق بإطار مؤسّسي للعدالة الانتقالية، فهنالك لجنتان مرتبطتان بمجلس الوزراء. الأولى "لجنة متابعة وتنفيذ المصالحة الوطنية" التي تهتم بالجوانب السياسية للمصالحة، وقد أُنشئت كبديل عن وزارة الدولة لشؤون المصالحة الوطنية. أمّا الثانية، فهي "اللجنة الدائمة للتعايش والسلم المجتمعي" التي تشكّلت بموجب الأمر الديواني رقم 128 لسنة 2017، وتتحمّل مسؤولية معالجة الآثار الاجتماعية والنفسية والتربوية الناجمة عن سيطرة داعش ووضع خطة لإعادة الاستقرار في المناطق المتضرّرة. كذلك يحظى العراق بمؤسّسات ولجان شُكّلت بعد 2003 تُمثِّل أدوات مهمة

لتطبيق العدالة الانتقالية منها "مؤسّسة الشهداء والسجناء السياسيين" وقانون التعويضات ودائرة ضحايا الإرهاب.

رغم تعدد الآليات الوطنية الخاصة بتحقيق العدالة الانتقالية، لكنّ أيّ إنجازات حقيقية لم تتحقّق حتى الآن. فعمل هذه اللجان بطيء جداً ولا يتناسب مع احتياجات الضحايا وأزمة المجتمعات المحلية التي خضعت في السابق لسيطرة داعش، وكلّ ما حقّقته اللجنة حتى إعداد هذه الدراسة هو وضع هيكلية تنظيمية لإدارة العدالة الانتقالية والتعريف بها.[574] لم تنجح آليات منظومة العدالة الانتقالية بوضعها الحالي في البدء بمداواة جراحات الماضي أو إنصاف الضحايا بما يسمح بتمهيد الدرب أمام التسامح المتبادل ونبذ الرغبة في الانتقام وإعادة إدماج النساء والأطفال المرتبطين بداعش في المجتمع.

574 مقابلة مع الدكتورة بشرى العبيدي، عضو اللجنة الدائمة للتعايش والسلم المجتمعي التابعة لمجلس الوزراء.

ثمّة ثغرات عدة في إجراءات العدالة الانتقالية التي اتّخذتها الحكومة للتعامل مع الماضي. يقدّم القسم التالي تقييماً موجزاً لهذه الإجراءات.

المحاكمات

تُركِّز العدالة الانتقالية على المحاسبة على جرائم الماضي ومنع وقوع جرائم جديدة. كما أنّها تُشدّد على مبادئ المحاسبة والحيلولة دون سياسات الإفلات من العقاب التي سمحت أساساً بارتكاب الانتهاكات. تُشكِّل المحاكمات ركناً أساسياً من أركان تصفية الحسابات بين الضحايا والجناة. فهي تمنح الضحايا إحساساً بالأمان، وقدْراً من الإنصاف لمعاناتهم، وتساعد على الحدّ من ميل الناس إلى الانتقام والاقتصاص لأنفسهم بأنفسهم[575] (كما يحدث اليوم في المناطق التي كانت خاضعة لسيطرة داعش). كما أنّها تتيح فرصة مهمة لتوطيد صدقية النظام القضائي.

575 عبد الحسين شعبان، "أسئلة الذاكرة وآليات الصفح"، مجلة **يتفكرون**، العدد 2، ربيع 2013، ص. 68.

ألقت القوات الأمنية القبض على آلاف المقاتلين والعناصر المشتبه في انتمائهم إلى داعش، وهنالك أكثر من 7374 محتجزاً يواجهون إصدار أحكام بموجب قانون مكافحة الإرهاب الذي ينصّ على الإعدام أو السجن المؤبد. غير أنّ معظمهم يُحاكَم بتهمة الانتماء إلى داعش دون أن يتلقى المجرمون الذين ارتكبوا جرائم خطيرة أيّ معاملة خاصة ودون أن تُنسب إليهم أيّ اتهامات منفصلة. لم تطلب المحاكم، وفقاً لتقرير منظمة "مراقبة حقوق الإنسان"، من مكتب المدعي العام تقديم أدلة على الجرائم الأكثر خطورة التي ارتكبها داعش. فإحدى المدانات كانت متورطة في

استرقاق الأيزيدات، لكن حُكِم عليها بالسجن المؤبد بموجب قانون مكافحة الإرهاب، ولم تُنسب إليها اتهامات منفصلة تتعلق بالاسترقاق والاغتصاب.

يخلص التقرير إلى غياب إستراتيجية وطنية خاصة بالملاحقات القضائية تضمن محاكمات للمتورطين في أخطر الجرائم التي ارتكبها التنظيم، مع مشاركة الضحايا مشاركة فعّالة.576 واقع الحال أنّ المحاكمات التي تجري حالياً لا تشرك الضحايا إطلاقاً، فإذا قتل داعش شخصاً من عائلة، فلن يكون لذوي القتيل فرصة لرؤية المجرمين وهم يحاكمون جدّياً بسبب جرائمهم، ولن يكون في وسعهم الإدلاء بشهاداتهم في المحكمة بسبب عدم إعلام الضحايا وذويهم بموعد المحاكمات مسبقاً. في النتيجة، لم تُقنع المحاكمات الجارية الضحايا بأنّ العدالة تتحقّق.577 فمن دون السماح بمشاركة الضحايا مشاركة حقيقية، ربما يحاولون تحقيق العدالة بأنفسهم.

576 HRW, *Flawed Justice*, p. 25.

577 المرجع السابق، ص. 40.

التعويضات

يُشكِّل التأخير في تقديم التعويضات واحداً من التحديات الكبيرة التي تواجه تحقيق العدالة الانتقالية. عادةً ما تلتزم الحكومات بضمان حقوق الضحايا وتحقيق العدل عن طريق تعويضهم عمّا لحق بهم من معاناة. تتّخذ هذه التعويضات شكلين، فإمّا أن تكون نقدية بمنح أموال أو حوافز مالية، وإما بتقديم خدمات مجانية أو تفضيلية. لكنّها قد تأخذ أيضاً شكل تعويض معنوي بإصدار اعتذار رسمي أو تخليد ذكرى الضحايا أو إعلان يوم وطني للذكرى.578

578 رضوان زيادة، "إحياء الذكرى وترميمها والعدالة الانتقالية"، مجلة **يتفكرون**، العدد 2، ربيع 2013، ص. 39.

في العراق، يُعوَّض ضحايا الإرهاب والأخطاء العسكرية عن طريق قانون صدر في 2009 وعُدِّل في 2015، ويمنح الضحايا أو ذويهم راتباً تقاعدياً أو منحة مالية أو قطعة أرض. هنالك مكاتب ولجان للتعويضات تستقبل طلبات التعويض عن الأضرار التي تسبب فيها داعش في الممتلكات، غير أنّ المشكلة هنا تتمثّل في وجود تلكؤ في صرف التعويضات بذريعة غياب موارد مالية والأزمة الاقتصادية التي يعاني منها العراق. عطّلت الأزمة المالية والعجز في الموازنة جهود التعويضات التي تُمثِّل شكلاً من جبر الضرر وصون كرامة الضحايا. وقد أعلنت اللجنة في كانون الثاني/ يناير أنّها دفعت في 2016 ما يقارب 60 مليون دولار تعويضات. غير أنّ هنالك نقصاً في جبر الضرر ودفع التعويضات لمن هُدمت منازلهم أو خسروا معيلهم أثناء العمليات

العسكرية عندما استولى داعش على مناطقهم، فكثيرون منهم اضطروا إلى استئجار منازل للعيش فيها.

لجان الحقيقة

تُعدّ آليات الكشف عن الحقائق وتقصّيها، التي يُشار إليها باسم "لجان الحقيقة"، من أهم إجراءات العدالة الانتقالية. تعمل لجان الحقيقة على استكمال عمل الملاحقات الجنائية بجمع شهادات ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والحفاظ عليها وإجراء التحقيقات ووضع سجل تاريخي للانتهاكات التي حدثت في الماضي، والبحث عن أسباب هذه الانتهاكات. ويمكن أن تعترف هذه اللجان رسمياً بما أُنكر مدة طويلة، ويمكن أن يكون لها دور مهم في الكشف عن الجناة، خاصة عندما تعجز آليات العدالة التقليدية عن ملاحقة الجناة أو إعداد سجل قضائي بالجرائم المرتكبة.

بدأ العراق مشروع إنشاء لجان من هذا النوع تُدعى "لجان السلام" بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومشروعاً آخر لمناقشة الانتهاكات التي تعرّض لها المدنيون إبّان حكم داعش وتوثيقها. لكنّ عمل هذه اللجان لا يزال غامضاً ولم تشرع حتى الآن في إعداد السجلات ومقابلة الشهود، ما تسبب في إبطاء عملها. كذلك لا توجد علاقة واضحة بين عمل هذه اللجان وبين الملاحقات الجنائية الجارية.[579] من جهة أخرى، يستدعي نجاح عمل هذه اللجان إجراء حوارات مفتوحة وشاملة بشأن طبيعتها وأهميتها، كجزء من عملية التوثيق العمومي. غير أنّ الحوار في العراق لا يزال مقتصراً على النّخبة وشيوخ العشائر، ولم تُبذل جهود لزيادة وعي المواطن العادي بعمل هذه اللجان.

579 مقابلة مع سندس عباس، مستشارة النوع الاجتماعي في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكتب بغداد، أجرتها الباحثة في كانون الأول/ ديسمبر 2017.

ثمّة تطوّرٌ مهم في هذا الإطار. ففضلاً عن قرار مجلس الأمن رقم 2379 (الصادر في 21 أيلول/ سبتمبر 2017) الذي طلب إنشاء فريق من الخبراء لدعم الجهود المحلية الرامية إلى محاسبة داعش عن طريق جمع وحفظ وتخزين الأدلة بشأن الأفعال التي قد ترقى إلى مستوى جرائم حرب وجرائم إبادة جماعية، أُنشئ مكتب لجمع المعلومات والتحقيق في جرائم داعش.[580] يتألف هذا المكتب من 150 موظفاً لمساعدة المحاكم العراقية في تحديد الأدلة، وستسمح هذه الأدلة لأول مرة في تاريخ العراق بمحاسبة مقترفي الجرائم التي ارتكبت خلال النزاع.

580 UN Security Council Resolution 2379 (2017), adopted on 21 September 2017, at: undocs.org.

معوقات العدالة الانتقاليةوجهود المصالحة في العراق

أدّت سيطرة داعش إلى تعميق الانقسامات بين مختلف الجماعات العرقية والدينية في العراق، ومن ضمنها الشبك السُّنة والشبك الشيعة، والتركمان السُّنة والتركمان الشيعة، والمسيحيون والمسلمون، والعرب السُّنة والعرب الشيعة، وكذلك الانقسامات داخل جماعات كالأيزيديين أو العرب السُّنة. فالمجتمع العربي في الموصل ينقسم حالياً إلى فريقين، فريق ضدّ داعش وفريق يتعاطف معه. أدّى ذلك إلى تعميق الانقسام المجتمعي على نحو تحوّلت فيه كلّ جماعة فرعية (أقلية) إلى فاعل سياسي قائم بذاته ومستقل عن غيره ويرفض الشراكة مع أيّ جماعة فرعية أخرى أو أيّ جماعة وطنية. إنّ المصالحة تعني انفتاح الجميع على الجميع، انفتاح الجزء على الكل والكلّ على الجزء، وبذلك تنتفي فرص اللجوء إلى النزاع الأهلي.

كما أنّ الولاءات والانتماءات القبلية والإثنية والطائفية تعيق تطبيق العدالة الانتقالية التي تحتاج كي تكون فعالة إلى نظام سياسي مستقر يقتنع فيه الأفراد بقوة الدولة وتقتنع فيه الحكومة بإطاعة الأفراد. وهذا لا يتحقّق إلّا إذا استطاعت الدولة تلبية احتياجات المواطنين كالعمل ومستوى المعيشة وتوفير الخدمات وحرية التعبير. كما أنّه يقتضي وجود نظام قضائي متين وجدير بالثقة، وهو أمر غير ممكن في هذه المرحلة الحساسة من تاريخ العراق. كذلك تقتضي العدالة الانتقالية مستوىً عالياً من الدعم الشعبي للآليات والإجراءات المختارة،[581] وهو أمر لا وجود له في العراق، ما يعني بدوره غياب دعم شعبي لمسار العدالة الانتقالية.

581 ماجد، "تحديات تطبيق العدالة الانتقالية في مصر".

المراجع

وزارة التخطيط، **وثيقة الإطار العام للخطة الوطنية لإعادة الإعمار والتنمية للمحافظات المتضررة جراء العمليات الإرهابية والحربية** (الملخص التنفيذي)، 2007.

أحمد الطيار، "عائلات داعش مشكلة المدن المحررة في العراق"، شبكة عراقنا الإخبارية، 13 آب/ أغسطس 2017. سابقاً على الرابط: irakna.com (الرابط لم يعد متاحاً).

أحمد قاسم مفتن، مخيمات أسر داعش: خطر مؤجل لتطرف محتمل، مشروع بحث مقدم إلى وزارة الهجرة والمهجّرين، 2017.

إدغار موران، "الصفح مقاومة لبشاعة العالم"، مجلة **يتفكرون**، العدد 2، ربيع 2013.

أسماء جميل رشيد، "أدوار النساء داخل تنظيم داعش: مقاربة جندرية"، بحث مُقدَّم في ندوة مركز دراسات المرأة، 2016.

تقرير منظمة سلام الرافدين، بغداد، 2017. من أرشيف فلاح الألوسي، مدير المنظمة.

حسن لطيف كاظم، نظام الحماية الاجتماعية في العراق وتحليل أصحاب المنفعة، عمّان: مؤسسة فريدريش ايبرت، 2017.

رضوان زيادة، "إحياء الذكرى وترميمها والعدالة الانتقالية"، مجلة يتفكرون، العدد 2، ربيع 2013، الرباط: مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث.

زهير الخويلدي، "واجب العدالة بين مواجهة الحقيقة ومطلب الصفح". مجلة يتفكرون، العدد 2، ربيع 2013، الرباط: مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث.

سلام الجاف، "اجتثاث عائلات داعش في العراق: قانون خاص وانتقام ونفي"، **العربي الجديد**، تموز/ يوليو 2017، على الرابط: https://www.alaraby.co.uk

شاكر مصطفى سليم، الجبايش: دراسة أنثروبولوجية لقرية في أهوار العراق، ج. 1، بغداد: مطبعة الرابطة، 1956.

عادل عامر، "موقف عديمي الجنسية في القانون الدولي"، "الصدى نت"، 20 أيار/ مايو 2017، على الرابط: http://elsada.net

عبد الحسين شعبان، "أسئلة الذاكرة وآليات الصفح"، مجلة **يتفكرون**، العدد 2، ربيع 2013، الرباط، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث.

فايز الدويري، "معركة الموصل: الأطراف المشاركة والتداعيات المنتظرة"، على الرابط: aljazeera.net/44425

عادل ماجد، "تحديات العدالة الانتقالية في مصر"، موقع "الديموقراطية"، حزيران/ يونيو 2014، على الرابط: rb.gy/lmlkfw

محمد الظاهري، "الثأر المسيّس في اليمن"، "المصدر أون لاين"، تشرين الأول/ أكتوبر 2010، على الرابط: almasdaronline.com

مركز البيان للدراسات والتخطيط، "المصالحة الوطنية في العراق: دراسة مقارنة"، بغداد: مركز البيان، 2016. ص. 35.

هاشم صالح، "لا مصالحة قبل المصارحة"، مجلة **يتفكرون**، العدد 2، ربيع 2013، الرباط، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث.

Fourth Geneva Convention, at rb.gy/mcnt74

Geneva International Centre for Justice, *IRAQ: Ethnic and Sectarian Cleansing in Diyala*, February 2016.

Higel, Lahib, *Iraq's Displacement Crisis: Security and Protection*, Ceasefire Centre for Civilian Rights and Minority Rights Group International, March 2016.

Human Rights Watch, 'Iraq: Displacement, detention of suspected "ISIS families"', 5 March 2017, at hrw.org.

Human Rights Watch, *Flawed Justice: Accountability for ISIS Crimes in Iraq*, 2017, at hrw.org.

Human Rights Watch, *World Report 2017: Iraq*, at hrw.org.

Human Rights Watch, 'Iraq: Confining families with alleged ISIS ties unlawful', 7 May 2019, at hrw.org

International Federation for Human Rights and Kinyat Organisation for Documentation, *IRAQ: Sexual and Gender–Based Crimes Against the Yazidi Community: The Role of ISIL Foreign Fighters*, October 2018, p. 6, at fidh.org

Lindsey, Charlotte, *Women Facing War*, ICRC, October 2001, at icrc.org

Stover, Eric, et al., 'Justice on hold: Accountability and social reconstruction in Iraq', *International Review of the Red Cross*, vol. 90, issue 869, March 2008, at rb.gy/fzap5q

UN Assistance Mission for Iraq (UNAMI), *Promotion and Protection of Rights of Victims of Sexual Violence Captured by ISIL/or in Areas*

Controlled by ISIL in Iraq, 22 August 2017.

UN Assistance Mission for Iraq (UNAMI), *Report on the Protection of Civilians in the Context of the Ninewa Operations and the Retaking of Mosul City, 17 October 2016–10 July 2017*, 2 November 2017, at rb.gy/ryrmev

القسم الرابع

ما وراء المحلي

الفصل العاشر

السياسة التركية الخاصة بسوريا
الفرص السياسية ومنزلقات النزاع السوري

عثمان بهادير دينشر ومحمد هيكان

رغم أنّ ارتباطات تركيا الإقليمية كانت في المدة الأخيرة واسعة النطاق وتشمل بلداناً عدّة، فإنّ ارتباطها بسوريا هو الأعمق. في الواقع، مثّلت سوريا على امتداد تاريخ تركيا الحديثة نقطةً محورية في الشؤون الإقليمية التركية. فضلاً عن ذلك، ورغم أنّ التحديات في سياسة تركيا الشرق أوسطية ما بعد الانتفاضات العربية تفاقمت بانقلاب 2013 في مصر، لكنّ التعقيدات الحقيقية ظهرت عندما باءت جهود الفصائل التي ترعاها تركيا لإسقاط نظام الأسد في سوريا بالفشل. تنبثق أهمية سوريا الجيوسياسية للسياسة الإقليمية التركية من قربها الجغرافي ودواعي القلق الأمنية والديموغرافية والاقتصادية الاجتماعية الجوهرية، خاصة في مناطق تركيا الجنوبية الشرقية. بالنسبة إلى تركيا في ظلّ حزب العدالة والتنمية، وفي حين عُدّ هذا الموقع الجغرافي في الماضي موقعاً لإتاحة الفرص ولا سيما بفضل إمكاناته الاقتصادية والاجتماعية السياسية، تحوّل بمرور الزمن إلى منطقة تعقيدات وتوترات متزايدة.

أحرزت تركيا، ولا سيما بعد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، قدْراً كبيراً من النفوذ الاقتصادي والثقافي في سوريا. أثناء هذه المدة، كان نظام الأسد شريكاً إقليمياً مهماً لم يكن طابعه الاستبدادي مثار خلاف مع تركيا. غير أنّ سوريا لم تعد في خضمّ الانتفاضات العربية مجرّد شريك في المنطقة، فقد تحوّلت إلى ميدان متنازع عليه سعت فيه تركيا لإحداث تغيير سياسي بدعم الانتفاضات الشعبية على نظام الأسد. لزمن، دفعت تركيا وشركاؤها الغربيون بشراسة من أجل إحداث تغيير محتمل للنظام في سوريا. غير أنّ تركيا استنفدت معظم نفوذها الإقليمي مع تفاقم النزاع في سوريا وتنامي العنف والدمار ورجحان الكفة لنظام الأسد. نتيجةً لذلك تخلّت عن تطلعاتها إلى تغيير النظام في سوريا. لكن في حين تتابع مصالحها عبر أهداف إستراتيجية أضيق نطاقاً، بقي التزامها وتورّطها في شمال شرق سوريا على حالهما ولم يتغيّرا.

ترتبط أولويات السياسة الخارجية التركية المتعلقة بسوريا حالياً على نحو أكثر مباشرةً بقضايا الاستقرار الداخلي في تركيا ممّا ترتبط بالاستقرار في المنطقة أو سوريا نفسها. تتضمّن هذه القضايا اعتبارات سياسية خارجية من قبيل إنشاء مناطق منزوعة السلاح والحفاظ عليها للتخفيف من حدّة أزمة اللاجئين، والحفاظ على نظام حدودي أكثر أمناً على تخومها الجنوبية وإيلاء الأولوية للقضايا المتعلقة بالإرهاب، وحماية مجموعات المعارضة التي ترعاها على الأرض، ومواجهة القوات الكردية. بهذا المعنى، تتباين الحقبة المضطربة الحالية للسياسة الخارجية المنكوبة بالأزمات تبايناً صارخاً مع الطموحات الإقليمية للحقبة السابقة، وهي طموحاتٌ سعت جاهدةً لإبراز تركيا كـ"نموذج" إقليمي للديموقراطية والاقتصاد الحيوي والتحالفات العالمية وأجهزة الدولة العلمانية، وجميعها عُرضة للخطر الشديد في اللحظة الحالية. فضلاً عن ذلك وبالنظر إلى مسار النزاع السوري وتعثر الحلفاء الغربيين في المنطقة (الولايات المتحدة على وجه الخصوص) وصعود القوى الدولية والإقليمية الأخرى، وجدت تركيا نفسها أخيراً تتابع سياسة مهادنة وتقارب مع روسيا وإيران اللتين كانتا في السابق موضع انتقاد أنقرة بسبب دعمهما النظام السوري.

هدفنا في هذا الفصل، إضافةً إلى تحديد معالم التحوّلات الأخيرة في مقاربة تركيا لسوريا في سياق تاريخي، مناقشة كيفية تفاعل اعتبارات السياسة الخارجية القائمة لتركيا مع ديناميّات النزاع الأهلي في سوريا. بعبارة أخرى: سنحاول تسليط الضوء على كيفية تداخل أولويات تركيا وتصادمها مع سياسات الفاعلين الآخرين على أرض الواقع، ومن ضمنهم النظام السوري ومختلف الفصائل المعارضة والفاعلون المتحاربون من غير الدول والكيانات الإقليمية الأخرى. سيظهِر تحليل هذه التفاعلات كيف فاقمت التفاعلات بين الفاعلين المحليين والإقليميين عمليات التفكيك وإعادة الربط في سوريا، مع التشديد على دور تركيا.

سوف يوضّح الفصل أولاً كيف خضعت السياسة الخارجية لتركيا لتحوّلات جذرية في ظل حزب العدالة والتنمية بدءاً من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، في تعارض حادّ مع موقفها الإقليمي الانعزالي تقليدياً. ثمّ سيركّز على استجابات تركيا لتطوّرات ما بعد 2011 في ضوء الفرص السياسية الوليدة بعد الانتفاضات العربية. أمّا القسم الثالث، فسيناقش كيفية اضطرار تركيا إلى تقليص طموحات سياستها المتعلقة بسوريا في خضم التراجع الغربي عن إزاحة الأسد والتدخّل الروسي الحاسم وموقف الولايات المتحدة الملتبس بخصوص شمال شرق سوريا وظهور تحديات تواجه الاستقرار الداخلي في تركيا. أخيراً سيناقش الفصل سياسة تركيا الحالية بخصوص سوريا والشروط التي سترسم ملامح مُضيّها قُدُماً في التدخّل.

الآفاق الإقليمية الجديدة لتركياوازدياد التدخّل في سوريا

رغم الديناميّات التاريخية والديموغرافية والجغرافية، ظلّت جهود تركيا المبذولة للاستفادة من الإمكانات الكامنة وراء حدودها الجنوبية محدودةً للغاية منذ قيام جمهورية تركيا في 1923 إلى مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.[582] رسَمَ ملامحَ نظرة تركيا عموماً إلى المنطقة أثناء هذه الفترة تشديدٌ صريحٌ على الأمن، وهيمن على تفاعلها مع المنطقة ردّ الفعل بدلاً من سياسة خارجية استباقية. ووفقاً لذلك "لم تطوّر تركيا يوماً التزاماً طويل الأمد إزاء سوريا حتى أواخر تسعينيات القرن العشرين".[583] وبالفعل، فما يُدعى اليوم "السياسة السورية الخاصة بتركيا" هو أمرٌ حديث نسبياً تطوّر منذ ذلك الوقت.[584]

582 Y. Yakiş, 'Türk Dış Politikasında Ana Parametreler Değil Üslup Değişti' ('Style has changed, not the main parameters of Turkish foreign policy'), in Habibe Özdal et al., eds, *Mülakatlarla Türk Dış Politikası II* ('Interviews on Turkish foreign policy II'), Ankara: USAK, 2010, pp. 297–318.

583 B. Dinçer and M. Hecan, 'Turkey's changing Syria policy: From desired proactivism to reactivism' (TCS), in Andis Kudors and Artis Pabriks, eds, *The War in Syria: Lessons for the West*, Riga: Latvia University Press, 2016, p. 149.

584 للاطلاع على أعمال مرموقة بشأن العلاقة التركية-السورية، انظر:

R. Hinnebusch and O. Tur, *Turkey–Syria Relations: Between Enmity and Amity*, London: Ashgate, 2013; F. Lawson, 'The beginning of a beautiful friendship: Syrian–Turkish relations since 1998' (TBB), in Fred Lawson, ed., *Demystifying Syria*, London: Saqi, 2009, pp. 180–206.

في الماضي، حدَّ الفهم الحاكم لفك الارتباط بالشؤون الإقليمية تبادلات تركيا مع أقرانها في الشرق الأوسط ومن ضمنهم سوريا. وبكلمات ألتونيشيك Altunişik، "تميّزت العلاقات بتصوّرات متبادلة بشأن التهديد وانعدام الثقة".[585] إذاً ليس من المستغرب أن تكون العلاقات الثنائية بين تركيا وسوريا قد "اتصفت بقضايا نزاعية كمطالبات سوريا بمحافظة هاتاي [لواء الإسكندرون] والمنازعات على مياه نهري دجلة والفرات وكذلك دعم سوريا حزب العمال الكردستاني".[586] أفضى تراكم هذه المشكلات في نهاية المطاف إلى توتّر كبير بين البلدين أواسط تسعينيات القرن العشرين. لكنّ هذا التوتّر الذي فاقمته على وجه الخصوص استضافة سوريا معسكرات "الكردستاني" وزعيمه عبد الله أوجلان "دفع كلا البلدين إلى إنشاء طريقة عمل جديدة في علاقاتهما الثنائية على أرضية إيجابية غالباً".[587] شكّلت اتفاقية أضنة الموقّعة في 20 تشرين الأول/ أكتوبر 1998 [588] نقطة انعطاف لأنّها "وضعت الأساس للتعاون في مواجهة حزب العمال الكردستاني وتحسين العلاقات الثنائية في جوانب مختلفة، بما فيها السياسية والاقتصادية

والثقافية".[589] وتوالت جوانب هذا التحسّن في العلاقات بصورة خاصة بعد أن تولّى الرئيس السوري الجديد بشار الأسد منصبه في 2000.[590]

585 M. Altunişık and M. Ellabbad, *Turkey: Arab Perspectives* (*TAP*), Foreign Policy Analysis Series 11, TESEV, 2010, p. 8.

586 TCS, p. 149.

587 المرجع السابق ص. 149.

588 B. Aykan, 'The Turkish–Syrian crisis of October 1998: A Turkish view', *Middle East Policy*, vol. 6, no. 4, 1999, pp. 174–91.

589 للاطلاع على مزيدٍ من التحليلات، انظر:

'Relations between Turkey–Syria', at rb.gy/xsqdoj

590 TBB.

تطوّرت العلاقات التركية-السورية تطوراً ملحوظاً بعد صعود العدالة والتنمية إلى السلطة في 2002. غيّر الحزب المشهد السياسي الإقليمي بإحداث تغيّرات مهمة في سياسة تركيا الخارجية. فقد استهلّت النّخبة الحاكمة المحافظة الجديدة مسعىً غير مسبوق في السياسة الخارجية. في السابق، كان هدف النّخبة العلمانية التقليدية إيصاد الأبواب على الإرث العثماني للبلد وماضيه الإسلامي نظراً إلى جهودها في التطلع نحو الغرب بدلاً من الشرق. وقد رأت عقلية السياسة الخارجية القديمة في الشرق الأوسط منطقةً متنازعاً عليها، على تركيا إدارة التحديات المختلفة التي تضعها في وجهها أو قطع الصلة بها، غير أنّ فهم العدالة والتنمية ومقاربته كانا مختلفين. إذ افتُرض في النّخبة الحاكمة الجديدة تنشيط ارتباطاتها الجيوسياسية والثقافية والدينية بالمنطقة وإخوتها المسلمين فيها؛ كان هذا بالنسبة إليها مسؤولية تاريخية موروثة من الإمبراطورية العثمانية. وبكلمات أحمد داوود أوغلو الذي عُدّ الشخصية الأكثر تأثيراً في وضع سياسة تركيا الخارجية الجديدة، تركيا "مُلزَمة بأن تصبح مركزاً سياسياً" سوف "يملأ فراغ السلطة الذي نشأ بعد تصفية الإمبراطورية العثمانية".[591] بالنسبة إليه، أفضت "إرادة سياسية قوية واستقرار سياسي" إلى تحوّل كبير في تركيا سيكون "فرصة استثنائية للبلد لإدراك إمكاناته الهائلة".[592]

591 مذكورة في:

B. Özkan, 'Turkey, Davutoğlu and Iiea of Pan–Islamism', *Survival*, vol. 56, no. 4, 2014, p. 127.

592 A. Davutoğlu, 'The three major earthquakes in the international system and Turkey' (TME), *International Spectator*, vol. 48, no. 2, 2013, p. 4.

لذلك، دفعت إعادة التوجّه الأيديولوجي الجديدة تركيا إلى بناء إستراتيجية زعامة إقليمية طموحة لا لبس فيها تقتضي تحسين وضع تركيا[593] في جوارها وارتباطها أكثر بالمنطقة.[594] تمثّل هدف تركيا في حلّ مشكلاتها التاريخية مع جيرانها بموجب سياسة "صفر مشكلات" من جانب، ومن جانب آخر محاولة الاضطلاع بانخراط إقليمي عبر "الجمع بين الاعتماد الاقتصادي المتبادل والتقارب الثقافي دون أجندة صريحة لتعزيز الديموقراطية".[595] أحدث صعود الإسلام السياسي إلى مركز الحياة السياسية تدريجياً بعد انتخابات 2002 البرلمانية تغييراً جوهرياً في سياسة تركيا الخارجية بقيمٍ معيارية مختلفة. كما أنّ التوجّه الجديد في سياسة تركيا الخارجية أثّر في علاقات البلد مع سوريا إيجابياً، ما أسفر عن تقدّم هائل في العلاقات الثنائية عن طريق نزع الطابع الأمني عنها.[596] في هذا السياق، بذلت أنقرة في المقام الأول جهوداً حثيثة لإنهاء العداوات المتصوّرة مع جيرانها.

593 E. Aydınlı, ‘Bölgesel Güç Olmak ve Türk Dış Politikasında Yön Arayışları’ (‘Being a regional power and seeking direction in foreign policy’), in B. Dinçer et al., eds, *Yeni Dönemde Türk Dış Politikası* (‘Turkish foreign policy in the new era’), Ankara: USAK, 2010, p. 58.

594 A. Davutoğlu, ‘Türkiye Merkez Ülke Olmalı’ (‘Turkey should be a central country’), *Radikal*, 26 February 2004.

595 Z. Öniş, ‘Turkey and the Arab Spring: Between ethics and self–interest’, *Insight Turkey,* vol. 14, no. 3, 2012, p. 52.

596 B. Aras and R. Polat, ‘From conflict to cooperation: Desecuritization of Turkey’s relations with Syria and Iran’, *Security Dialogue*, vol. 39, no. 5, 2008, pp. 495–515.

في هذا الوقت، تضمّن الانخراط المتزايد لتركيا في المنطقة، إلى جانب الفهم القيمي الجديد في السياسة الخارجية، بُعداً نفعياً ملحوظاً لأنّ عوامل داخلية مرتبطة بالاقتصاد السياسي شكّلت دافعاً للتكامل الإقليمي. من هذا المنظور، كان الارتباط الاقتصادي المتزايد لتركيا بسوريا والبلدان الإقليمية الأخرى مدفوعاً أيضاً بحاجة المصدّرين الأتراك إلى أسواق جديدة.[597] ورغم التباينات على الخطوط الأيديولوجية بين الحكم الاستبدادي العلماني ذي الفكر العروبي في سوريا من جانب، والحكومة المنتخبة ديموقراطياً ذات الدوافع الإسلامية السياسية من جانب آخر، ظلّت العلاقات الثنائية في إطارٍ نفعي حيث طغت عليها الدوافع الاقتصادية.[598] ظهرت للعيان إنجازات المناورات الديبلوماسية التي تقودها تركيا بصورة رئيسية في النصف الثاني من العقد الأول للقرن الحادي والعشرين. في هذه الأثناء، ازداد عدد الزيارات الرسمية على مختلف المستويات بصورة ملحوظة. تصاعدت العلاقات الاقتصادية والثقافية على حدٍّ سواء تصاعداً كبيراً بتوقيع كثير من

الاتفاقات وتنفيذها. فبعد دخول اتفاقية التجارة الحرة حيّز التنفيذ في 2007، على سبيل المثال، شهد حجم التبادل التجاري الثنائي زيادةً حادة تجاوزت الضعف، من 797 مليون دولار في 2006 إلى 1.998 مليار في 2010.[599] وفضلاً عن أنّ سوريا كانت وجهة أساسية للتجارة الخارجية مثّلت مدخل تركيا الحيوي إلى الشرق الأوسط الأوسع نطاقاً.

597 K. Kirişci, 'The transformation of Turkish foreign policy: The rise of the trading state', *New Perspectives on Turkey*, no. 40, 2009, pp. 29–56.

598 حين الوصول إلى 2011، بدأ كلا الطرفين التحدّث فعلياً بشأن مشاريع بعينها مثل إنشاء خط أنابيب الغاز كلّس–حلب في القسم السوري، وترميم المباني التي تعود إلى الحقبة العثمانية والسد السوري التركي وتصدير الغاز الإيراني إلى سوريا عن طريق تركيا.

599 انظر:

'Relations between Turkey–Syria'.

كما أنّ انفتاح تركيا على سوريا في ذلك الوقت أحدث تصوّرات إيجابية لدى الجانب السوري. يظهِر استقصاءٌ أُجري في 2009 أنّ سوريا واحدٌ من البلدان التي كانت مواقفها الإيجابية تجاه تركيا هي الأعلى إلى جانب الأردن وفلسطين.[600] ورغم أنّ فئة متميّزة من التجار في حلب على وجه الخصوص لم تكن وثيقة الصلة بنظام الأسد، لكنّها استفادت كثيراً من انفتاح سوريا على تركيا.[601] كذلك، تنامت في ذلك الوقت تدفّقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة القادمة من تركيا بإعادة توطين بعض الشركات إنتاجَها في سوريا بسبب العمالة وعوامل الإنتاج الأقل كلفةً، ولا سيما في قطاع صناعة النسيج.[602] وفي حين أضرّ هذا بصناعة النسيج العريقة في حلب، لكنّه أفاد طبقةً صغيرة جديدة من التجار كانت قادرة على مدّ جسر بين الاقتصادين. كذلك، كانت شركات الإنشاء والتعمير التركية نشطةً للغاية في أرجاء المنطقة، وعقدت صفقاتٍ بلغت قيمتها مليار دولار.[603] بفضل هذا التحسّن في العلاقات الثنائية، شهد عدد السياح الذين يتنقلون عبر حدود البلدين زيادة كبيرة أيضاً.[604] أمّا على الصعيد الجيوسياسي، فينبغي أن يوضع انفتاح تركيا آنذاك على سوريا في منظوره الصحيح لأنّ تعزيز العلاقات مع تركيا كان أيضاً بمنزلة فرصة لسوريا كي تعيد اتصالها بباقي المنطقة في وقت كانت تعاني فيه من العزلة. لقد كان تحسين العلاقات مع تركيا بالغ الحيوية بالنسبة إلى سوريا مع تعرّضها لضغوط شديدة على الصعيدين الإقليمي والدولي بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري في 2005 وما رافقه من اتهامات لنظام الأسد.

600 *TAP*, p. 11.

601 R. Hinnebusch, ‘Syria: From ”authoritarian upgrading“ to revolution?’, *International Affairs*, vol. 88, no. 1, 2012, p. 102.

602 C. Phillips, *Into the Quagmire: Turkey’s Frustrated Syria Policy* (*ITQ*), Chatham House, Briefing paper (MENAP BP 2012/04), 2012, at chathamhouse.org.

603 Taraf, ‘Türk inşaat firmaları Suriye’de 1.5 milyar dolar zarar etti!’ (‘Turkish construction firms lose $1.5 billion in Syria’), 4 September 2013.

604 تضاعف عدد الزيارات السياحية بعد اتفاق الإعفاء من التأشيرة الموقّع في 2009. وحتى بعد ذلك، جرى اقتراح التأشيرة المشتركة للأردن وسوريا ولبنان وتركيا مطلع 2011.

بتعميم تركيا الاعتماد المتبادل، برزت كوسيطٍ إقليمي معنيّ بالتعامل مع خصوم استمرت خصومتهم عقوداً بسبب منازعات على الأراضي وحروب المياه. حوّل هذا التصرّف الاستباقي تركيا إلى أحد أهم الفاعلين في المنطقة. فقد راح اللاعبون المختلفون في العالم العربي كالإسلاميين والعلمانيين وغيرهم يرون تركيا بمرور الزمن "أنموذجاً" بفضل أدائها الديموقراطي واقتصاد السوق الحيوي الخاص بها ونظامها السياسي العلماني وانفتاحها على العالم الغربي. بدأت الانتفاضات العربية في ظلّ هذه الخلفية الإيجابية بالنسبة إلى تركيا.

الانتفاضات العربية: حدود الإكراه

عندما امتدّت الانتفاضات إلى سوريا في آذار/ مارس 2011، لم تكن لأنقرة مصلحة في تحدي الوضع القائم بسبب علاقاتها المحسّنة بالفعل مع دمشق. فضّلت تركيا في البداية تولّي دور محفّز على التحوّل يحثّ حكومة دمشق على إجراء إصلاحات وتلبية احتياجات السوريين في مجال الديموقراطية. ولضمان عملية انتقال سلمية في سوريا، اقترحت النّخبة الحاكمة التركية على النظام السوري إجراء إصلاحات، بل عرضت عليه مساعدة تقنية، ما يعني أنّ وفداً من الخبراء التقنيين الأتراك سيرسَل لتوجيه خطط دمشق في اتّخاذ خطوات ملموسة نحو إصلاح المجالات الأمنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية.605 كذلك، أصرّت السلطات التركية على قيام الأسد "بإجراء حوار وطني يضمّ الإخوان المسلمون، بل اقترحت أن يأتي بتلك الجماعة إلى الحكومة عبر منحها وزارتين.606 واصلت السلطات السياسية التركية الضغط على النظام السوري عبر مناورات ديبلوماسية متنوعة، ولا سيما تلك التي قادها وزير الخارجية التركية آنذاك، داوود أوغلو.607

605 استناداً إلى التغطية الإعلامية.

606 A. Shadid, ‘Turkey calls for Syrian reforms on order of ”shock therapy“’, *New York Times*, 26 May 2011.

607 مقابلة مع أحمد داوود أوغلو نُشرت في:

AUC Cairo Review (Egypt), 12 March 2012, at rb.gy/b7hceo

تسبب قمع الاحتجاجات العنيف الذي واصل النظام السوري ممارسته وما نتج من سفك للدماء في "معضلة ديبلوماسية" لكثير من العواصم وبينها أنقرة. ورغم ذلك، ما انفكت تركيا عن محاولة الحفاظ على روابطها. فمثلاً عندما بدأت الولايات المتحدة تنفيذ عقوبات على دمشق بالفعل، رفضت تركيا إجراء "عمليات شبيهة بتلك التي جرت في ليبيا" في سوريا وتحلّت بمزيد من الصبر، متوقّعة أن تنجز إدارة الأسد الإصلاحات المطلوبة.608 في هذه المرحلة، سيثبت لقاء الأسد وداوود أوغلو في 9 آب/ أغسطس 2011 أنّه بالغ الأهمية لأنّ أنقرة أبلغت دمشق قبل اللقاء أنّها ستغيّر مقاربتها في حال باءت المناقشات بالفشل.609 صرّح داوود أوغلو بعد اجتماعه مع الأسد أنّ الزعيم السوري سوف "يشرع في الإصلاحات في غضون أيام"610. لكن لم يُسجّل أيّ تقدّم في المدة اللاحقة. بدا أنّ أوان فقدان أنقرة صبرها قد حان، وأنّ صداقتها مع دمشق تقترب من نقطة القطيعة. بعد عشرين يوماً (29 آب/ أغسطس)، أنهت أنقرة حوارها مع سوريا وشرعت في إعداد عقوبات على دمشق. لم تكن تصريحات تركيا المباشرة بأنّ "النظام سيسقط" إلّا إشارةً إلى مواجهة تركيا المفتوحة مع الأسد. إبّان ذلك، قرر رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان تعليق العلاقات الديبلوماسية كافة مع سوريا. توقّفت تركيا مع هذا القرار عن تأدية دور محفّز على التحوّل مع قدْر كبير من النفوذ على نظام دمشق واتجهت نحو تقديم دعم مفتوح للمعارضة السورية،611 دعم لوجستي في البداية (من قبيل استضافة اللاجئين والمقاتلين)612 لكنّه بات تدريجياً جزءاً من الحرب الأهليّة السورية بحكم الأمر الواقع. لم يكن قرار تركيا دعم المعارضة إجراء عادياً في سجل سياستها الخارجية آخذين بالحسبان أنّ نهجها التقليدي كان النأي عن التدخل في شؤون الشرق الأوسط.

608 E. Khoury, ‘Davutoglu: Assad not reforming despite our best efforts’, *Al–Akhbar*, 16 January 2012.

609 Hurriyet, ‘6 Saatlik Kritik Görüşmeden İlk Detaylar’ (‘First details from 6–hour critical meeting’), 9 August 2011.

610 *Sabah*, ‘Turkey: Will watch Syria after call to end violence’, 10 August 2011.

611 S. İdiz, ‘How much support did Turkey provide to Syrian opposition?’, *Al–Monitor*, 1 March 2016.

612 I. Black, ‘Turkey tells Bashar al–Assad to cease Syria repression’, *Guardian*, 23 June 2011.

ثمّة أسباب عدة دفعت تركيا إلى قرار حازم نسبياً لمصلحة المعارضة. ففي البدء، عندما اندلعت الاضطرابات، وُضِع تقديم الدعم إلى المحتجّين في إطار المسؤولية الأخلاقية للقوى الخارجية.

لذلك، أعلنت أنقرة أنّه ينبغي لها أن تكون "على الجانب الصحيح من التاريخ" بتقديم الدعم إلى المعارضة.[613] عبّر داوود أوغلو عن هذا الموقف الأخلاقي بالكلمات التالية: "إذا كان عليك في يوم أن تختار، وإذا كان محاورك لا يفهمك وعليك أن تختار خياراً واضحاً، فعليك أن تحتكم أولاً إلى ضميرك ثمّ معتقداتك ثمّ التاريخ وعليك أن تحاول الوقوف في المكان الصحيح".[614] وضع داوود أوغلو في ذلك التصريح أولوية "أن تكون على الجانب الصحيح من التاريخ" بوصفها مناقضةً لتغيير تشكيلات السلطة.

613 TME, p. 4.

614 المرجع السابق.

غير أنّ الاعتبارات الأخلاقية لا تفسّر تصرفات تركيا. إذ إنّ ثقة النّخبة الحاكمة المتزايدة بالنفس بالاعتماد على تراكم القوة الداخلية ينبغي أن تؤخذ أيضاً بالحسبان. فإلى جانب التقدّم الاقتصادي والسياسي الذي شوهد خلال أولى مرحلتي ولاية العدالة والتنمية هنالك تطوران آخران غذّى كلٌّ منهما الآخر. أولاً أحرزت الحكومة القائمة فوزاً ساحقاً في انتخابات 2011 العامة بحصولها على أصوات ما يقارب 50% من الناخبين، ما كان نجاحاً غير مسبوق في تاريخ تركيا السياسي. كذلك، عزّز تراكم القوة ثقة النّخبة الحاكمة ودفع الحزب إلى موقع مهيمن في السياسة الداخلية.[615] ثانياً بعث وضع سياسة خارجية للانتفاضات العربية الحياة في "علاقات تركيا الهامدة في السابق مع كثير من البلدان الإقليمية".[616] آنذاك، ذكرت استطلاعات أنّ نسبة الأشخاص في العالم العربي الذين كانت لديهم صورة إيجابية عن تركيا في ذلك الوقت بلغت 75% واحتلّت تركيا المرتبة الثانية بين أكثر البلدان تفضيلاً في أرجاء المنطقة كافة.[617] فالرضا الذي أحدثته مبادرات السياسة الخارجية التركية الجديدة جعلها قوة فعالة ومؤثّرة في مجريات سياسات المنطقة، وكذلك كان لها تأثيرها الإيجابي في شعوب المنطقة. وقد توقّعت أنقرة من دعمها الحركات الاحتجاجية أن توسّع نفوذها الإقليمي المتنامي بالفعل.

615 H. Tas, ‘Turkey: From tutelary to delegative democracy’, *Third World Quarterly*, vol. 36, no. 4, 2015, pp. 776–91.

616 TCS, p. 150.

617 *TAP*, p. 11.

بديموقراطية فعالة واقتصاد مزدهر والأكثر أهمية بسياسة خارجية مترامية الأطراف، لم تمتنع النّخبة الحاكمة في تركيا عن إظهار طموح كبير لدى الحديث ضدّ النظام في سوريا.[618] فمثلاً

زعم رئيس الوزراء آنذاك رجب طيب أردوغان: "سنذهب في أقرب وقت ممكن (إلى دمشق)... ونعانق إخوتنا. هذا اليوم قريب. سنصلي بالقرب من ضريح صلاح الدين الأيوبي ونصلي في الجامع الأموي".[619] يبدو أنّ الزخم الأولي للانتفاضات ساهم في هذه الثقة المفرطة.[620] فقد امتلك الوزير داوود أوغلو إيماناً بأنّ هذه التحوّلات تعرض على أنقرة آفاقاً واعدة لقيادة منظومة جديدة في العالم العربي.[621] وقال إنّه "أيّاً يكن ما سيقال بشأن سوريا خارج البلد نفسها، سيقال من الآن فصاعداً في أنقرة وإسطنبول وفي الأماكن التي نحن فيها... أيّاً تكن الخطوات التي ستُتّخذ بشأن مستقبل سوريا تحت مُسمّى مساعدة البلد في التوصّل إلى السلام والازدهار، سنقوم باتّخاذها".[622] كما أنّ داوود أوغلو مضى إلى حدّ الزعم بأنّ تركيا "تُمثِّل فكرة جديدة وقيادة جديدة لديها القدرة على تقرير مستقبل المنطقة".[623]

618 I. Karagül, ‘Yüuzyıllık Hesaplaşma’ (‘Century–long revenge’), in *Yeni Şafak*, 21 November 2012, at rb.gy/mwxreu

619 *Hurriyet*, ‘Premier vows to pray in Damascus mosque ”soon“’, 6 September 2012.

620 I. Demir, *Overconfidence and Risk Taking in Foreign Policy Decision Making: The Case of Turkey’s Syria Policy*, London: Palgrave, 2017.

621 K. Kirişci, ‘Is Turkish foreign policy becoming pragmatic again?’, Brookings, 11 July 2016.

622 كلمة بشأن الأحداث في سوريا أُلقيت أمام المجلس النيابي، 26 نيسان/ أبريل 2012، على الرابط: rb.gy/pycvbp

623 المرجع السابق.

أثّر التوجّه الأيديولوجي نحو الإسلام السياسي تأثيراً عميقاً في تعريف تركيا ما هي المعارضة السورية. كان متوقّعاً ومتنبأً به على نحو مخطئ أنّ قوىً فعالة ناشئة حديثاً ذات توجّه إسلامي ستحلّ محلّ الأنظمة الديكتاتورية العريقة في المنطقة. وبالفعل، قال أحد مستشاري الحكومة: "الإسلاميون هم الفاعلون الوحيدون الذين ينبغي أخذهم على محمل الجد" في الجغرافية السياسية لمرحلة ما بعد الانتفاضات.[624] ركّز ارتباط تركيا في مرحلة ما بعد الانتفاضة على الإخوان الذين صعدوا ظاهرياً بوصفهم القوة الفعالة الأكثر تنظيماً على الصعيد السياسي بين القوى العاملة في أرجاء المنطقة بقدرات متفاوتة في أعقاب الانتفاضات. بالنسبة إلى حكومة العدالة والتنمية، كان الإخوان بفضل التقارب الأيديولوجي ووجود بعضهم منفيين من سوريا منذ ثمانينيات القرن العشرين في تركيا قوةً فعالة تصلح للشراكة طوال الانتفاضات، وتمنح تركيا فرصاً جديدة لزيادة نفوذها. فالتعاون الإقليمي مع حكومات إسلامية موالية محتملة سيتيح فرص شراكة أكبر من تلك التي أتاحها مع الحكومات الاستبدادية القائمة في المنطقة. وهذا ما حفّز جهود تركيا وطموحاتها

إلى إقامة جماعة إقليمية للإخوان بقيادتها.[625] كما أنّ النجاح النسبي للإسلاميين في الانتخابات في أرجاء المنطقة، ومن ضمنها تركيا، جعل حكومة العدالة والتنمية وجميع المناصرين الآخرين للإسلام السياسي يعتقدون أنّ شرقاً أوسط جديداً بدأ بالتبرعم. فقد صرّح أحد قادة حماس المقيمين في القاهرة بأنّ "إخواننا هنا (الإخوان المسلمون) في مصر وتركيا (العدالة والتنمية) نجحوا في الوصول إلى السلطة وهكذا سيأتي دورنا في المرحلة المقبلة".[626] في هذا الصدد، رأى أردوغان فوزه بالانتخابات المباشرة للمرّة الثالثة في 12 حزيران/ يونيو 2011 "تأكيداً لزعامته ليس على تركيا فحسب، بل على المنطقة بأسرها".[627]

624 T. Özhan, 'Arap İsyanları Muhasebesi' ('Assessment of the Arab revolts'), in *Sabah*, 22 December 2012.

625 B. Özkan, 'Turkey's imperial fantasy', *New York Times*, 24 August 2014; İ. Karagül, 'Müslüman Kardeşler Dünyası Kuruluyor' ('The world of Muslim Brotherhood is being established'), *Yeni Şafak*, 19 June 2012.

626 أحاديث شخصية مع قادة حماس في القاهرة، 21 كانون الأول/ ديسمبر 2012.

627 M. Akyol, 'Turkey's maturing foreign policy', *Foreign Affairs,* 7 July 2011.

من المعروف أنّ العدالة والتنمية في تركيا ظلّ قريباً من الإخوان، وتجلّى هذا الوضع بأكبر قدْر من الوضوح عندما حاول الإخوان، ومعظم أفرادهم في المنفى، تنظيم معارضة لنظام الأسد في إسطنبول.[628] فعلى سبيل المثال، أسّس الإخوان السوريون في تموز/ يونيو 2013 وعد ["الحزب الوطني للعدالة والدستور"] في محاولة لجمع أعضاء الجماعة مع شخصيات إسلامية مستقلة وشخصيات أخرى من مختلف القطاعات، من بينهم سُنّة علمانيون وعلويون وبعض المسيحيين.[629] بحصول وعد على مقرٍّ في إسطنبول ومكتب ميداني في غازي عنتاب، وهي مدينة تقع على الحدود التركية-السورية، احتفظ أعضاؤه بعلاقات وثيقة مع الحكومة التركية وأوساط العدالة والتنمية، وكثيراً ما عبّروا عن إعجابهم بالنظام السياسي في تركيا.[630] بين شخصيات المعارضة، تلقّى الإخوان أفضل معاملة من تركيا، رغم أنّها دعمت أيضاً "المجلس الوطني السوري".[631] أدّت المعاملة التفضيلية لجماعة الإخوان، من قبيل الاحتفاظ بأكبر عدد من المقاعد في المجلس ومن بينها لجنة الإغاثة ذات النفوذ والمسؤولة عن توزيع المساعدات على المقاتلين في سوريا، إلى استياء مجموعات المعارضة الأخرى التي لم تتوافق مع الجماعة مثل المجموعات الكردية والعلمانيين في "المجلس الوطني السوري" ومجموعات الأقليات الأخرى.[632] وسط هذا

كلّه، حفّزت الثقة المفرطة تركيا على تصوّر موقعها في المنطقة كـ"قوة فعالة في فرض النظام".[633]

628 B. Gürpınar, 'Turkey and the Muslim Brotherhood: Crossing roads in Syria', *Eurasian Journal of Social Sciences*, vol. 3, no. 4, 2015, pp. 22–36.

629 R. Lefèvre, 'Islamism within a civil war: The Syrian Muslim Brotherhood's struggle for survival', *Brookings Working Paper*, August 2015, p. 4.

630 المرجع السابق.

631 *ITQ*, p. 7.

632 المرجع السابق.

633 B. Aras, 'Davutoğlu era in Turkish foreign policy revisited', *Journal of Balkan and Near Eastern Studies*, vol. 16, no. 4, 2014, p. 409.

الدخول في حرب لتحقيق الخسارة

بعد مدة وجيزة من عسكرة الانتفاضة، تحوّل هدف السياسة الخارجية البدئي لتركيا إلى تغيير النظام في سوريا. خطت مجموعات المعارضة في الواقع خطوات كبيرة في مواجهة النظام حتى منتصف 2013، بصورة أساسية عندما كان هنالك أيضاً عدد متزايد من المنشقين عن الجيش السوري.[634] وبكلمات هينبوش Hinnebusch، "كان هنالك ما يكفي من الانشقاقات الفردية، إلى جانب توافر ملاذات خارجية آمنة (في تركيا) وتسليح خارجي ليتسنّى بناء الجيش السوري الحر المعارض".[635] بل إنّ الموالين للأسد في ذلك الوقت ظنّوا أنّ النظام سيسقط في نهاية المطاف بعد أن فقد سيطرته على معظم البلد.[636] لكنّ تطوّرات لاحقة في 2013 بيّنت أنّ النزاع نفسه كان ينزلق إلى مأزق دموي بدلاً من نصر حاسم لأحد الطرفين.

634 إحدى الملاحظات الميدانية للمؤلف في سوريا (تل أبيض) وحدود تركيا مع سوريا بين كانون الثاني/ يناير وتشرين الثاني/ أكتوبر 2013.

635 R. Hinnebusch, 'Sectarianism and governance in Syria', *Studies in Ethnicity and Nationalism*, vol. 19, no. 1, 2019, p. 56.

636 A. Lund, 'How Assad's enemies gave up on the Syrian opposition' (HAE), *Century Foundation*, 17 October 2017.

إنّ رغبة القوى الفعالة الأجنبية في مواصلة قتال النظام دفعتها إلى تقديم الدعم إلى أكثر المجموعات فعالية على الأرض، وهي كانت أشدّ تطرّفاً وذات توجّه ديني. قدّمت هذه الحلقة المفرغة ضمنياً فرصاً إلى فاعلين مختلفين (جبهة النصرة وأحرار الشام وداعش وما شابه) من أجل تحقيق مكاسب على الأرض، ما استجلب عدداً من المشكلات معها ومهّد الدرب لمزيد من

التطرّف. وكما أشارت بسمة قضماني، "كلّما ازداد الدعم الذي يتلقونه، أصبحوا أكثر فعالية وأصبحت المجموعات الديموقراطية أشدّ ضعفاً".[637] في هذه المرحلة، حدث استعصاء خطير لا يمكن إصلاحه في سوريا، ورسّخ الشقاق بين المعارضة والدولة. بكلمات سمير التقي، "لم تكن هنالك وسيلة ليكون فيها أحد الطرفين رابحاً والآخر خاسراً؛ لن يكون هنالك رابح في سوريا".[638]

637 مقابلة أجراها المؤلف مع بسمة قضماني عن طريق Skype بتاريخ 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 2014.

638 مقابلة أجراها المؤلف مع سمير التقي بتاريخ 24 نيسان/ أبريل 2013، إسطنبول.

عندما تحوّرت الحرب في سوريا[639] وفّر النزاع مخاطر ومكافآت مختلفة للأطراف المتورطة شتى ومن ضمنها تركيا. كذلك، كان لطبيعة النزاع بوصفه حرباً أهليّة شاملة دور أكبر بأيدي الفاعلين الإقليميين والدوليين الآخرين مثل روسيا وإيران وحزب الله الذين لم يتورّعوا عن التدخّل العسكري الصريح لمصلحة النظام وكانت لديهم خبرة واسعة في إدارة حروب بالوكالة. ورغم صورة تركيا الأولية كقوة ناعمة صاعدة في المنطقة، انتهى المطاف بأنقرة أن تصبح جزءاً من العسكرة المتنامية تماشياً مع ما يطرأ من تغيّرات على أرض الواقع. وباتت أدوات السياسة الخارجية لتركيا محدودة بفعل التدخّل العسكري للقوى الإقليمية والدولية الأخرى.

639 F. H. Lawson, ‘Syria’s mutating civil war and its impact on Turkey, Iraq and Iran’, *International Affairs*, vol. 90, no. 6, 2014, pp. 1351–65.

مع امتداد أمد النزاع في سوريا، تبدّلت تراتبية الأولويات بالنسبة إلى القوى الفعالة المعنية.[640] وحدثت أوضح عمليات إعادة الحساب في المقاربات الغربية، فعندما أصبح داعش هاجساً أمنياً كبيراً في أرجاء المعمورة بعد استيلاء التنظيم السريع على مساحات شاسعة من أراضي سوريا والعراق بدءاً من حزيران/ يونيو 2014، توقّف الزخم المناهض للنظام. مع غرب يعدّل بازدياد سياسته السورية باتجاه معركة مكافحة الإرهاب، تُركت أنقرة بمفردها بصورة متزايدة لأنّها بقيت تضع الإطاحة بالأسد في صلب سياستها الخاصة بسوريا وترفض مشاركة المجموعات الكردية السورية كجزء لا يتجزأ من القوى التي تقاتل داعش. وتفاقم هذا الوضع بفعل سوء علاقاتها مع شركائها الغربيين.[641]

640 للاطلاع على تحليلات إضافية، انظر:

C. Phillips, *The Battle for Syria: International Rivalry in the New Middle East*, New Haven, CT and London: Yale University Press, 2016.

641 K. Gürsel, ‘Tüurkiye’nin Tehlikeli Yalnızlığı’ (‘Turkey’s perilous loneliness’), *Al–Monitor*, 29 October 2014.

في حين هُمّشت تركيا في هدفها السياسي المتمثّل في إزاحة الأسد من السلطة، حدّدت قضيتان مهمتان التعاون الفضفاض بالفعل بين تركيا وشركائها الغربيين، وعلى الأخص الولايات المتحدة. أولاً امتنعت الولايات المتحدة عن تقديم الدعم إلى المعارضة السورية في ظروف حرجة (الامتناع عن اتّخاذ إجراء عسكري بعد الهجوم الكيميائي على الغوطة في آب/ أغسطس 2013، واتّخاذ موقف سلبي إزاء التدخّل العسكري الروسي الشامل في أيلول/ سبتمبر 2015).642 فضلاً عن ذلك، ورغم التأثير السلبي لانتشار التنظيمات الإرهابية المتشدّدة في تركيا نفسها (الاستيلاء على القنصلية التركية أثناء هجوم داعش على الموصل في 2014 وهجمات نظّمتها تنظيمات إرهابية متطرّفة في إسطنبول وأنقرة وغازي عنتاب، ولا سيما في 2015 و2016)، وجّه الغرب انتقادات ضمنية لكن شاملة إلى تركيا بأنّها تتعاون مع القوى الفاعلة الخطأ على الأرض في سوريا. وفقاً لهذه المزاعم لم يكن ممكناً تنامي قوة داعش لو لم تتغاضَ تركيا عن أنشطة التنظيم ولو منعته من تجنيد آلاف المقاتلين الأجانب. ظهر الخلاف بشأن من ينبغي دعمه على الأرض في وقت مبكر، أي أيار/ مايو 2013، عندما حذّر أوباما في أحد الاجتماعات هاكان فيدان Hakan Fidan، رئيس وكالة الاستخبارات الوطنية التركية، بشأن السماح العشوائي بتدفق المقاتلين والأسلحة إلى متمردين معادين للغرب في سوريا.643 تضاف إلى هذه السجالات الفضيحة السياسية العسكرية644 في 2014 التي كشفت أنّ وكالة الاستخبارات الوطنية تنقل أسلحة إلى سوريا،645 بل إنّ هذه المزاعم تضمّنت ادعاءات بشأن تجارة النفط بين تركيا وداعش في سوريا.646 وعلى صعيد السياسة الداخلية التركية كثيراً ما استخدمت المعارضة هذه المزاعم أيضاً ضدّ العدالة والتنمية الحاكم.

642 E. Hokayem, ‘Obama’s disastrous betrayal of the Syrian rebels’, *Foreign Policy*, 5 February 2016.

643 A. Entous and J. Parkinson, ‘Turkey’s spymaster plots own course on Syria’, *Wall Street Journal*, 10 October 2013.

644 P. Tremblay, ‘Turkish Intelligence Agency (MIT) at center of political storm’, *Al–Monitor*, 8 January 2014.

645 B. Bekdil, ‘Turkey’s double game with ISIS’, *Middle East Quarterly*, vol. 22, no. 3, 2015.

646 T. John, ‘Is Turkey really benefiting from oil trade with ISIS?’, *Time*, 2 December 2015.

ثانياً حدث تباين آخر في السياسة العامة في سياق دعم القوات الكردية الذي لم ترحب به تركيا على أساس أنّ للفصيل الكردي الرئيسي في سوريا، حزب الاتحاد الديموقراطي، روابط عضوية مع التنظيم الإرهابي حزب العمال الكردستاني. لقد أجرت تركيا بالفعل حواراً مع مجموعات

كردية مختلفة في سوريا. لكن من وجهة نظر تركيا أيّ محاولة للاستعانة بالاتحاد الديموقراطي في العمليات الدولية ضد داعش ستضفي شرعية على الحزب. تجلّى ذلك الموقف عندما انضمّت تركيا بحذر إلى الحملات العالمية لمكافحة داعش ولم تتّخذ موقفاً واضحاً عندما شنّ التنظيم هجوماً للاستيلاء على مدينة كوباني (المعروفة أيضاً باسم عين العرب) من القوات الكردية. فضلاً عن ذلك ادّعى مسؤولون غربيون أنّ تركيا تعتزم المشاركة في الحملة الدولية ضدّ داعش لاستهداف الاتحاد الديموقراطي وليس لمحاربة تنظيمات إرهابية متطرّفة.[647] في البداية، عارضت الولايات المتحدة وبلدان أوروبية مثل ألمانيا وفرنسا تدخّل تركيا العسكري في سوريا ضدّ الأكراد وقدّمت دعماً سياسياً وعسكرياً إلى الاتحاد الديموقراطي.[648]

647 هنالك تحليلات عدّة توضّح تباينات السياسة تجاه سوريا بين تركيا والولايات المتحدة. انظر على سبيل المثال:
S. Cook, ‘Turkey is lying about fighting ISIS’, *Foreign Policy*, 28 December 2018.
648 K. Üstün, ‘US alliance with Syrian PYD alienates Turkey’, *Al Jazeera*, 2 June 2016.

عندما كانت هنالك خلافات شديدة بشأن أولويات حلفاء تركيا الغربيين في سياساتهم تجاه سوريا، لم يستغرق الأمر وقتاً طويلاً كي تدرك أنّ قناعتها بقرب الإطاحة بالأسد غير واقعية دون التزام غربي تحقيقَ ذلك. كذلك، صار ظاهراً للعيان أنّه جرى التقليل من شأن طابع المعارضة الانقسامي وقدرة النظام على الصمود والدعم المتواصل من فاعلين خارجيين. تبيّن في نهاية المطاف أنّ سياسة تركيا الخاصة بسوريا مغامرة إقليمية تتّسم بقصر النظر دون اعتبار للقدرات على المدى البعيد. يستمر هذا الوضع حتى وقت كتابة هذا الفصل إذ تندفع القوات التركية نحو شمال شرق سوريا مع تشكّل انطباع بأنّ الولايات المتحدة قد تخلّت عن القوات الكردية. حقيقة الأمر أنّ جزءاً معتبراً من سياسة تركيا الأولية في سوريا استند إلى افتراض أنّ الحرب لن تستمر طويلاً وأنّ نفوذ تركيا الإقليمي الحالي وما يرتبط به من قدرات اقتصادية وعسكرية وكذلك تشكيلات السلطة في السياسة الداخلية التي تدور في فلك العدالة والتنمية سيكفي لتحقيق النتائج المرجوة للسياسة الخارجية في سوريا. في تلك اللحظة، مثّل بدء تدخّل روسيا العسكري الشامل في أيلول/ سبتمبر 2015 تغييراً في قواعد اللعبة ليس بالنسبة إلى مستقبل الأسد فحسب، بل كذلك لسياسة تركيا الخارجية المتعلقة بسوريا.

واقع الحال أنّ كثيراً من المحللين في الطور الأول من الجغرافيا السياسية لما بعد الانتفاضة قدّروا أنّ تركيا تتجه نحو فجوة بين قدراتها وتوقعاتها ستتطلّب إعادة حساب في إطار سياستها الخارجية. تمثّلت النقطة المشتركة في هذه الانتقادات في أنّ فجوةً خطيرة وشيكة الحدوث بين

طموحات تركيا وقدراتها الكامنة من ناحية السياسة الخارجية.[649] صارت مثل هذه الحدود أشدّ وضوحاً بعد أن أسقطت القوات الجوية التركية مقاتلة روسية وكافحت لاحقاً للتعامل مع العقوبات التي فرضتها روسيا (مثل الحظر المفروض على المصدّرين والمقاولين العاملين في روسيا والحدّ من تدفّق السياح الروس)، والتهديد الأمني الذي تعززه روسيا على حدود تركيا مع سوريا.[650] وفي حين بدت تركيا بدايةً على مدى هذه المغامرة الإقليمية أنّها تناصر التغيير السياسي في الانتفاضات العربية وتجني منافعه، لكنّها عانت لاحقاً انتكاسة إقليمية بسبب إيران وحزب الله وروسيا.[651]

649 B. Dinçer and M. Kutlay, *Turkey's Power Capacity in the Middle East: Limits of Possible*, Ankara: USAK, 2012.

650 S. Özertem, 'Turkey and Russia: A fragile friendship', *Turkish Policy Quarterly*, vol. 15, no. 4, 2017, pp. 121–34.

651 M. Kamrava, 'The Arab Spring and Saudi–led counterrevolution', *Orbis*, vol. 56, no. 1, 2012, pp. 96–104.

نحو سياسة جديدة في سوريا: التراجع

إنّ الدعم الغربي الأولي لتركيا في سوريا كان من الأسباب المهمة الكامنة وراء التزام تركيا العدائي تغييرَ النظام في سوريا. راجعت القوى الغربية تدريجياً موقفها من تغيير النظام خلافاً لضغطها المبكر من أجل تغييره والتزامها ذلك. وأسفر هذا التعديل عن ضغط هائل على تركيا من أجل أن مثل هذه المراجعة أيضاً. لكنّ تركيا لم تنجح في ذلك خلافاً لنظرائها الغربيين. فالجهود التي بذلتها تركيا من أجل تغيير النظام، إضافةً إلى العواقب التي لا يمكن تداركها والناجمة عن التزامها المسرف القائم على توقعات مضللة، جعلت مراجعة موقفها مراجعةً جذرية أمراً بالغ الصعوبة.

رغم ذلك، كان إجراء بعض التغيّرات في السياسة الخارجية أمراً حتمياً بسبب الاستنزاف التركي وتطوّرات سياسية داخلية في تركيا. فبين 2015 و2016، أجرت تركيا تعديلاً على أولوياتها، على غرار الطريقة التي أعادت بها القوى الفعالة الغربية ترتيب أولويات أهدافها من قبيل محاربة التطرّف بالتركيز على أزمة اللاجئين وعلى مواجهة التحديات الأمنية الداخلية والعمال الكردستاني.[652] تفاقم هذا الأمر بسبب المشكلات الداخلية المركبة على الصعيد الداخلي، مثل تدهور الظروف الاقتصادية وازدياد الاستقطاب الداخلي، التي استنزفت قدرة تركيا على

مواجهة التحديات الخارجية. ورغم أنّ إزاحة الأسد كهدف للسياسة الخارجية ظلّ يتردّد في الخطابات العامة، غير أنّه توقّف عن الوجود عملياً كهدف لهذه السياسة.

652 B. Dinçer and M. Hecan, ‘The changing geo–strategy of Turkey’s foreign policy along its southern border’, *Institute of Strategic Dialogue*, June 2016.

بينما كانت تركيا تهيئ نفسها لإجراء تغييرات مهمة في سياستها الخارجية، طرأت بضع تطوّرات حاسمة على الصعيد الداخلي دفعتها أكثر نحو اعتماد سياسة جديدة في سوريا. فقد أُقيل داوود أوغلو من منصبه رئيساً للوزراء في أيار/ مايو 2016. تمثّل هذه اللحظة انقطاعاً في السياسة الخارجية التركية بما أنّ داوود أوغلو كان يحمل على عاتقه مسؤولية "مغامرة" أنقرة في الشرق الأوسط.[653] أخلى داوود أوغلو منصبه ليشغله بن علي يلدريم مُفسِحاً المجال أمام سياسة خارجية جديدة أقلّ تقيّداً بالانقياد إلى المسارات السابقة. سارع يلدريم إلى إرسال إشارات توحي باستعداده لإصلاح العلاقات المضطربة مع النظام السوري. وتماشياً مع سلسلة تغيّرات في موقف تركيا الإقليمي أعلنت تركيا وإسرائيل أنّهما توصلتا إلى اتفاق لإعادة العلاقات الدبلوماسية، كما أرسل الرئيس أردوغان رسالة إلى الرئيس بوتين عبّر فيها عن أسفه العميق لإسقاط القوات الجوية التركية المقاتلةَ الروسية. طرأ هذان التطوّران في اليوم عينه.[654] كما أنّ يلدريم أرسل في 11 تموز/ يوليو إشارات بإحداث تغييرات في العلاقات المتوترة مع بلدان كمصر والعراق وسوريا. وبينما كان موقف تركيا السابق ينصّ على أنّه لن يكون هنالك دور للأسد في مستقبل سوريا، نصّت تصريحات رئيس الوزراء الجديد على أنّه "سواء أردنا ذلك أم لا، فالأسد أحد الفاعلين في سوريا"[655].

653 Ü. Kıvanç, *Pan–İslâmcının Macra Kılavuzu: Davutolu Ne Diyor, Bir Şey Diyor m?* (‘Adventure guide of a Pan–Islamist: What does Davutoglu say, does he say something?’), Istanbul: Birikim Yayınları, 2015.

654 Reuters, ‘Turkey mends fences with Israel, Russia in foreign policy reset’, 27 June 2016.

655 BBC Türkçe, ‘Yıldırım: Geçiş sürecinde Esad’ın rolü olabilir’ (‘Yildirim: Assad may have a role in transition’), 20 August 2016.

البحث عن حلفاء جُدد

إنّ عودة ظهور البرغماتية الاضطرارية في سياسة تركيا الخارجية تجاه سوريا دفعت البلد إلى تنحية طموحات سياسية الهدف منها إزاحة الأسد، ومواجهة القضايا المباشرة المتعلقة بالمصالح القومية لتركيا بدلاً من ذلك. قبلت تركيا تحت مسمّى مواجهة هذه التحديات إمكان التفاوض مع

نظام الأسد والتنازل عن نفوذها السياسي في أرجاء سوريا، بشرط أن يعود اللاجئون السوريون إلى سوريا وألّا تشكّل القوات الكردية جيباً سياسياً في شمال شرق سوريا.

أعادت التحديات التي كانت تواجه تركيا على الصعيدين الداخلي والدولي تشكيل حدود مجال نفوذها الإقليمي. وهذا الإقرار دفع تركيا إلى البحث عن حلفاء جُدد يمكنهم المساهمة في القضايا التي تُعتبر ذات أولوية. يُعدّ التقارب الأخير أو على الأقل التعاون في مجال السياسة بين تركيا وروسيا وإيران خطوة في هذا الاتجاه. فقد برزت روسيا وإيران كصانعي قرار أساسيين في سوريا مع الانسحاب التدريجي للولايات المتحدة من المشهد إلى أن اتّخذ الرئيس دونالد ترامب Donald Trump في 6 تشرين الأول/ أكتوبر 2019 قراراً من جانب واحد بسحب القوات الأميركية كلياً من سوريا. حينئذ حاولت نُخبة العدالة والتنمية الحاكم الاستفادة من الفراغ الناشئ في شمال شرق سوريا بفرض نفسها في الأراضي السورية عبر "عملية نبع السلام" بإنشاء "منطقة آمنة" على طول 460 كلم من الحدود التركية-السورية وأطلقت وعوداً بإعادة اللاجئين السوريين إلى وطنهم في هذه المناطق، وهو أمرٌ كان من شأنه أن يغيّر تغييراً جذرياً الواقع الديموغرافي للمدن والبلدات التي تقطنها غالبية من السكان الأكراد. وفي الوقت عينه، كانت تركيا ملزمة التعاون مع روسيا وإيران لتجنّب مقاومة الفاعلين الأساسيين على الأرض. لكنّ الثلاثي الذي عقد أكثر من عشر مؤتمرات، عادة دون مشاركة الغرب، في آستانة، منذ كانون الثاني/ يناير 2017، قد يتجه نحو طريق مسدود ما دامت الحكومة السورية قرّرت مواجهة التحرّكات التركية.[656]

656 DW, 'On ikinci Astana zirvesi 25–26 Nisan'da' ('The twelfth Astana summit to be held on 25–26 April'), 16 April 2019.

بين الإنجازات القليلة التي حقّقتها المباحثات الثلاثية، حيث يمثّل فيها النظام وقوىً مختارة من المعارضة، إنشاء مناطق خفض التصعيد التي ساهمت في خفض أعمال العنف رغم أنّها كانت لمصلحة النظام. ورغم أنّ تركيا ليست راغبة في هزيمة قوات المعارضة، وأنّ الأمر انتهى بأن تضع تركيا نفسها تحت الوصاية الروسية،[657] غير أنّ مناطق خفض التصعيد تتماشى مع أولويات تركيا الأخيرة في توطيد استقرار النزاع السوري. إضافة إلى أنّه لم تعد هنالك رغبة في تحمّل التكاليف الإنسانية للنزاع الأهلي، فقد دفع تنامي الميول المناهضة للاجئين السوريين مع التسييس المتزايد لسرديات معاداة المهاجرين والعمالة الأجنبية مسألة "عودة اللاجئين السوريين" إلى مرتبة المسألة السياسية العاجلة على الصعيدين المحلي والدولي.

657 HAE.

لا تزال تركيا تحاول الحفاظ على ما تبقّى من مجموعات المعارضة، ولا سيما في إدلب، رغم تخليها عن أهدافها السياسية المتعلقة بالمعارضة السورية. ليس هنالك في الوقت الحالي دعم دولي للمعارضة السورية ولا مطالب بأن تكون قوية. فجميع الفاعلين تقريباً يضعون الأولوية لإنهاء النزاع الأهلي بمعزل عن التكاليف السياسية المحتملة بالنسبة إلى المعارضة السورية. في سياق كهذا، ليست تركيا في وضع يؤهلها مواصلة تعزيز المعارضة السورية. كما أنّها تدرك أنّه ما من مكان للمعارضة في مستقبل سوريا السياسي بعدما أحكم النظام سيطرته على بقية البلد. لا يزال الحفاظ على مجموعات المعارضة المتبقية هدفاً سياسياً لسياسة أنقرة في سوريا لأنّ التأثير في هذه القوى الفاعلة يزيد نفوذ تركيا الإقليمي وقدرتها على التأثير. بذلت تركيا حتى الآن جهوداً كبيرة في هذا الاتجاه. فقد مُنحت في المدة الأخيرة، نتيجةً للمفاوضات الثلاثية، سيطرةً جزئية على محافظة إدلب التي ينتشر فيها ما بقي من معارضة مسلحة. لعلّ آفاق وجود عسكري تركي راسخ في هذه المناطق كجزء من تسوية سياسية لإنهاء الحرب ستلائم طموحات تركيا.

يبدو أنّ سوريا ستحظى، حتى لو توصّل مسار السلام في آستانة إلى حلٍّ سياسي نهائي، بنظام استبدادي يُعاد تشكيله بغضّ النظر عن إطاره الدستوري المرتقب.[658] من غير الواضح بعد ما الذي ستفعله تركيا بالمعارضة السورية إذا بقي النظام على حاله. كذلك قد لا يكون هنالك مستقبل للوجود العسكري التركي ووجود المعارضة المسلحة في إدلب نظراً إلى الضغط المستمر الذي تمارسه روسيا من أجل استئصال المعارضة كلياً من على سطح الأرض وضغط النظام المتواصل على المدينة. على سبيل المثال، هاجمت القوات السورية فعلياً بالتنسيق مع روسيا المعاقل العسكرية التركية في إدلب، في حزيران/ يونيو 2019. [659] كما أنّ تصاعد حدّة التوتر بعد قرار الرئيس ترامب يبيّن حدود التعاون بين تركيا وروسيا في سوريا.[660]

658 J. Landis and J. Pace, 'The Syrian opposition', *Washington Quarterly*, vol. 30, no. 1, 2007, pp. 45–68.

659 Aljazeera, 'Turkish soldier dies in attack on military post in Syria's Idlib', 28 June 2019.

660 S. İdiz, 'Idlib exposes Turkey's weak hand against Russia', *Al Monitor*, 23 May 2019.

لقد كان وضعاً بالغ الصعوبة بالنسبة إلى تركيا "بالنظر إلى أنّها مجبرة على كبح المعارضة المناهضة للأسد إزاء مطالب شريكيها المناصرَين للأسد، روسيا وإيران"، رغم أنّ دعم المجموعات المعارضة هو مصدر نفوذها الرئيسي في سوريا.[661] كما أنّ هذه السياسة أثّرت تأثيراً سلبياً في مواقف المعارضة السورية تجاه تركيا، إذ إنّ بعضها أدّى دوراً هامشياً ومتردّداً في

مسار أستانة، في حين قاطعها بعضها كلياً.[662] من النواحي كافة، كان مسار آستانة مساراً معقداً اضطرت فيه تركيا إلى موازنة مصالحها الإستراتيجية والقومية مع مطالب المعارضة السورية. فقدرة تركيا على شنّ عمليات عسكرية، مثل "درع الفرات" في 2016 و2017 وكذلك عملية الانتشار الأخيرة في إدلب وشمال شرق سوريا، ترتبط في النهاية بشراكتها أو تفاهماتها المتبادلة مع روسيا. على سبيل المثال، "كانت الصفقة التي تمّ التوصل إليها مع روسيا بشأن حلب على حساب تقليص دعم تركيا المعارضة السورية معلماً بارزاً"[663]. يمكن القول باطمئنان إنّ مسار أستانة الذي شكّل تبدلاً ملحوظاً في السياسة التركية تجاه سوريا قد أضاف مزيداً من التخبّط في صفوف مجموعات المعارضة السورية.

661 A. Lund, 'Can a deal in Astana wind down the six–year Syrian war?', *New Humanitarian*, 5 May 2017.

662 Middle East Eye, 'Syria blames Turkey for rebel boycott of Astana talks', 14 March 2017.

663 HAE.

وكما سبق وأشرنا، سُمح لتركيا بموافقة روسيا وقبول ضمني من النظام السوري بإجراء عمليات في الجزء الشمالي من سوريا لكبح جماح تأثير الأكراد ومنع تشكيل كيان سياسي كردي. وأدّى التصعيد غير المسبوق للقوات التركية في الشمال الشرقي إلى إعادة تنظيم الشراكات الإستراتيجية القائمة. فمثلاً، حتى في آب/ أغسطس 2016 حتى عندما كان الاستيلاء على معاقل داعش هو الهدف المعلن لتدخّل تركيا العسكري في شمال سوريا، كان الهدف الحقيقي يتمثل في دفع الاتحاد الديموقراطي إلى الانسحاب إلى الجانب الشرقي من نهر الفرات.[664] وفي أعقاب فشل محاولة الانقلاب العسكري في 15 تموز/ يوليو 2016، أدّت حملة التطهير في الجيش التركي إلى إزاحة غالبية الضباط الموالين لحلف شمال الأطلسي الذين مانعوا في السابق التدخّل العسكري في سوريا.[665] وبعد عملية التطهير باتت اليد الطولى في الجيش لكادر جديد من الضباط أكثر استعداداً للتعاون مع روسيا.[666] في هذه الخلفية، جرت العمليات العسكرية التركية في شمال شرق سوريا.

664 Tim Arango, Anne Bernard and Ceylan Yeginsu, 'Turkey's military plunges into Syria, enabling rebels to capture ISIS Stronghold', *New York Times*, 24 August 2016.

665 M. Ataman, 'The impact of July 15 on Turkish foreign policy', *Daily Sabah*, 16 July 2019.

666 ODATV, 'TSK'da Avrasyacı subaylar belirleyici çoğunlukta' ('Eurasian officers in the Turkish Army have a decisive majority'), 14 September 2017.

في صلب علاقات تركيا المتقلبة مع شركائها الغربيين، لا تزال الولايات المتحدة والبلدان الأوروبية تحافظ على أهمية هذه العلاقات بالنسبة إلى تركيا في سياستها الخاصة بسوريا، رغم

اقتصارها على مسائل محدّدة. فأثناء التعامل مع أزمة اللاجئين، يظلّ الاتحاد الأوروبي فاعلاً مهماً. كما أنّ الاتحاد يدرك استحالة مواجهة تدفّق اللاجئين السوريين دون التعاون التركي. تمكن رؤية التعاون البراغماتي بين تركيا والاتحاد الأوروبي في اتفاق بشأن اللاجئين وُقِّع في آذار/ مارس 2016 ويمنح الاتحاد الأوروبي الحق في إعادة السوريين الذين دخلوا الجزر اليونانية بطريقة غير شرعية بعد 20 آذار/ مارس 2016 إلى تركيا مقابل مساعدة مالية تبلغ 6 مليارات يورو ستستخدمها الحكومة التركية في تمويل مشاريع تخص اللاجئين السوريين.[667] من جانب الاتحاد الأوروبي أيضاً، وضِع الاتفاق موضع التنفيذ كمحاولة لتخفيف أزمة اللاجئين في أوروبا رغم المناوأة الشديدة لأردوغان وتناقض الاتفاق مع المعاهدات الدولية الناظمة حقوقَ اللاجئين.[668]

667 Deutsch Welle, ‘The EU–Turkey refugee agreement: A review’, 18 March 2018.

668 F. Yılmaz–Elmas et al., ‘Q&A Debate – EU–Turkey cooperation on ”refugee crisis“: Is it on the right track?’, USAK Policy Brief 22, March 2016.

أمّا عن العلاقات التركية مع الولايات المتحدة، فلا تزال سوريا موضع خلاف بين البلدين. غير أنّ التحوّل الكلي إلى الولايات المتحدة على حساب روسيا لم يكن يوماً سياسة مفضلة بالنسبة إلى تركيا. من الممكن تبيّن هذا التوازن الحساس الذي تحاول تركيا التقيّد به عبر الاتفاقات التي عُقدت حديثاً مع روسيا والولايات المتحدة لشراء المعدات العسكرية.[669] وفي حين تطوّر تركيا تعاونها العسكري مع روسيا، سيكون من الأهمية بالنسبة إليها ألّا تُعرِّض للخطر تعاونها الأمني الراسخ مع شريكها في ”الأطلسي“، الولايات المتحدة. كما أنّ الولايات المتحدة تهدّد تركيا فضلاً عن ذلك بتطبيق ”قانون مكافحة أعداء أميركا بالعقوبات“ إذا مضت قُدُماً، بوصفها عضواً في ”الأطلسي“، في صفقة منظومة الصواريخ الروسية (S–400) أو لم توقف تحرّكاتها في شمال شرق سوريا. إن تقلّب سياسة الولايات المتحدة الخارجية المتعلقة بسوريا لا تجعل في الواقع من الولايات المتحدة فاعلاً غير موثوق في المنطقة فحسب، بل تعقّد أيضاً السياسة الخارجية التركية المتعلقة بشمال شرق سوريا. دائماً ما تدخل مثل هذه القضايا التي تبدو مستقلة عن النزاع الأهلي في النقاشات وتصبح جزءاً من التوازن الحساس التي تحاول تركيا الإبقاء عليه بين روسيا والولايات المتحدة.[670]

669 M. Yegin, ‘Turkey between NATO and Russia: The failed balance’, SWP Comment 2019/C 30, June 2019.

صحيح أن تركيا أنجزت صفقة صواريخ S–400 كدالّةٍ على تقاربها الأخير مع روسيا من جانب، لكنّها حاولت أن تشتري تكنولوجيا صواريخ Patriot المنافسة لتهدئة مخاوف الولايات المتحدة من جانب آخر.

670 K. Has, ‘Turkey, Russia, and the looming S–400 crisis’, *Middle East Institute*, 10 July 2019.

من ناحية أخرى، يندرج في موقف تركيا القائم بذاته بشأن سوريا حلفاء من منطقة الخليج الغنية بالنفط. فالسعودية والإمارات خصوصاً كانتا تقدّمان الدعم إلى مختلف المجموعات المعارضة على الأرض. ورغم أنّ المعارضة السورية تلقّت كثيراً من الدعم المشترك من تركيا وبلدان الخليج في البداية، لكنّ الأمر انتهى تدريجياً بأن تقدّم تركيا وقطر دعمهما إلى مجموعات معارضة مختلفة، ما عمّق الوضع المتصدّع أصلاً في صفوف المعارضة.671 كشف هذا الوضع عن نفسه بشكل سافر في المدة الأخيرة عندما شارك تنظيم المعارضة الجامع الذي يقع مقرّه في الرياض ويدعى "الهيئة العليا للمفاوضات" مشاركةً هامشية نسبياً في مؤتمرات أستانة للسلام، معتبراً أنّ عملية السلام الجديدة انحرافٌ عن مسار جنيف، بينما قام "المجلس الوطني السوري" الذي توفّر له تركيا حيّزاً عملياتياً في البلد بدور أكثر فعالية.672 لكنّ الانقسام بين محور قطر–تركيا ومحور الخليج بقيادة السعودية يعود بتاريخه إلى خلافات سابقة رغم أنّه كان هنالك دوماً خلاف بشأن من ينبغي دعمه على الأرض منذ البداية. كشفت هذه الخلافات عن نفسها بجلاء عندما دعمت تركيا وقطر الإخوان المسلمون قبل الانقلاب العسكري في مصر في 3 تموز/ يوليو 2013 وبعده. في المقابل، كانت بلدان الخليج بقيادة السعودية أوّل من أيّد النظام العسكري الجديد. كذلك من المعروف أنّ السعودية سعت سعياً حثيثاً إلى استبعاد الإخوان من المعارضة السورية، في حين كان الإخوان حليفاً طبيعياً لتركيا منذ اندلاع الانتفاضات. بالنظر إلى القضايا القائمة من غير المرجّح أن تتعاون تركيا مع السعودية وحلفائها الخليجيين في سوريا رغم امتلاكهم جميعاً نفوذاً متنافساً على فصائل المعارضة السورية عينها عبر المساعدة المالية وتأمين الدعم اللوجيستي والسياسي وما شابه. تتمثّل حصيلة مفاعيل الشرخ القائم بين تركيا والسعودية (وحلفائها) في مزيد من الانقسام وغياب التنسيق في صفوف مجموعات المعارضة السورية. وقد شكّل هذا الصراع أحد الأسباب الأساسية لزوال قوى المعارضة.673

671 HAE.

672 J. Parker, ‘The Syrian political opposition on the verge of irrelevance’ (TSP), in *Dayan Center*, January 2019.

673 TSP.

خاتمة

أسفرت الانتفاضات العربية عن مشهد سياسي جديد في المنطقة لم تواكبه تحديات جسيمة للسياسة الخارجية التركية فحسب، بل كذلك فرص سانحة لها.[674] تواجه تركيا الآن، بعدما عانت آلام "نوبة الإعياء" عندما حاولت الاستفادة من هذه البيئة الفوضوية، وقائع جيوسياسية نادراً ما واجهت أمثالها. إذ إنّ جهود تركيا العسكرية والخطابية في المرحلة الأخيرة لإعادة توطيد نفسها كجزء لا يتجزأ من القوى الفعالة الجيوسياسية ذات الصلة لم توسّع الفجوة القائمة في السابق بين رغبات أنقرة وقدراتها فحسب، بل كذلك جعلت تركيا تتأرجح بين القوى العالمية.

674 D. Bechev and J. Hilterman, 'Turkey's forays into the Middle East', *Turkish Policy Quarterly*, vol. 16, no. 3, 2017, p. 49; A. Bagdonas, 'Turkey as a great power? Back to reality', *Turkish Studies*, vol. 16, no. 3, 2015, pp. 310–31.

لقد فسّرت النّخبة الحاكمة في تركيا الانتفاضات العربية كفرصة لوضع تركيا موضع زعيم إقليمي بما أطلقت عليه تسمية "القوة الذكية الحافلة بالقيم".[675] حتى أنّ داوود أوغلو زعم أنّ "الشرق الأوسط الجديد على وشك الولادة، وأنّ تركيا ستكون مالك هذا الشرق الأوسط الجديد ورائده وخادمه".[676] غير أنّ الهبّات العربية التي أعقبها ردّ فعل عنيف في سوريا وحملة القمع المسلحة التي استخدمها نظام الأسد ردّاً على المطالب الديموقراطية تسبّبت في انقلاب كامل في العلاقات السورية-التركية، رغم أنّ القوى الفعالة عينها ظلّت في السلطة في كلا البلدين. مع تصاعد الفوضى في سوريا على نحو غير متوقع، وبعد أن كانت الحدود بين تركيا وسوريا شاهداً على نهضة في تبادل البضائع والأشخاص لسنوات خلت، باتت تتّسم عوضاً عن ذلك بأعمال العنف والتطرّف واللاجئين الهاربين من القمع الوحشي والموت. لقد أضاف ظهور داعش والفوضى التي اقترنت بالتنظيم مزيداً من التعقيد على علاقات تركيا بالمنطقة. كما أنّ الآثار السلبية غير المباشرة للحرب الأهليّة السورية عرّضت في البداية علاقات تركيا مع القوى الإقليمية الرئيسية مثل روسيا وإيران لخطر جسيم. كذلك دخلت العلاقات مع الولايات المتحدة، حليف تركيا القديم، بمرور الوقت في مأزق خطير بسبب تباين أولويات سياستي البلدين بخصوص النزاع الأهلي في سوريا.[677]

675 I. Kalın, 'Türkiye'nin İnce Gücü' ('Turkey's value–loaded smart power'), *Yen Şafak*, 23 January 2010.

676 كلمة بشأن الأحداث في سوريا أُلقيت أمام المجلس النيابي، 26 نيسان/ أبريل 2012.

677 H. Barkey, ‘Syria’s dark shadow over US–Turkey relations’, *Turkish Policy Quarterly*, vol. 14, no. 4, 2016, pp. 25–36.

بمرور الوقت، تضاءلت بشدّة قدرة تركيا على أن تفرض تغييراً ميدانياً، وأُكرهت على إيجاد حلول استجابية لكنّها لا تكاد تكون مستدامة لهذه التحديات غير المتوقعة. دفعت الحاجة الماسّة إلى مواجهة هذه التحديات تركيا حديثاً إلى تعزيز شراكات جديدة وحتى إيجاد حلفاء جُدد مع لاعبين غير تقليديين. يبدو أنّ الصعوبات التي واجهت التدخّل الإقليمي الأخير أظهرت لتركيا أنّ حيّز سياستها في المنطقة يصاب بشلل كبير حينما يستبق الأحداث الفاعلون الإقليميون الآخرون كإيران والقوى العظمى كالولايات المتحدة وروسيا. في سوريا حيث لجميع الفاعلين الخارجيين الآخرين رهانات مختلفة ومن ثم أفضليات سياسة مختلفة في قضايا متنوعة، من مسألة القوات الكردية إلى بقاء نظام الأسد وسلامة أراضي سوريا، تكون خيارات السياسة التركية تابعةً ومشروطة إلى أبعد الحدود. وهذا هو السبب أيضاً في محاولة تركيا حديثاً إدارة مصالحها في سوريا بالتحالف مع روسيا وإيران اللتين اتهمتهما في السابق بمساندة ديكتاتورية دموية.

إنّ حسابات تركيا المخطئة في السياسة الخارجية وسعيها إلى تحقيق أهداف مفرطة الطموح ودعم الحكومة المزعوم مجموعات متطرّفة، مقترنة بالتحديات الداخلية، لم تتسبب في أن تعلق تركيا بين فاعلين مختلفين فحسب، بل إنّها فاقمت أيضاً التوترات الإقليمية. كما أنّ عمليات التطهير في بيروقراطية الدولة والجيش التركي منذ تموز/ يوليو 2016 كان لها تأثير أيضاً بالنظر إلى التكلفة الباهظة لعمليات التطهير على صعيد الرأسمال البشري. ففي غياب البيروقراطية المتمرّسة للدولة، ومع حكومة متزايدة الاستبداد تحوّل هدفها الأساسي إلى البقاء في السلطة مهما كان الثمن، من المرجّح جداً أن تتبع تركيا تيارات سياسة خارجية يولّدها الفاعلون الخارجيون الآخرون كروسيا وإيران بدلاً من التأثير في مخطط مستقبل سوريا السياسي بنفوذها الخاص. لطالما كانت تركيا بالتأكيد طرفاً حيوياً في الديناميّات التي حكمت عمليات التفكّك بأساليبها المختلفة في التدخّل التي تتراوح بين التدخّل السياسي والتدخّل الاقتصادي، وبين التدخّل الإنساني والتدخّل العسكري. من المثير للاهتمام أن نرى أنّ سوريا التي بسطت فيها تركيا ذات يوم سلطتها ورغبت في تشكيل طريقة تكشّف الأحداث، قامت أيضاً بتشكيل تركيا في اتجاه معاكس في جوانب مختلفة تتضمن علاقات سياسة خارجية جديدة وتحديات أمنية قاسية وقضايا اجتماعية مشحونة سياسياً وحملات انتخابية في الداخل.

المراجع

Aljazeera, ‘Turkish soldier dies in attack on military post in Syria’s Idlib’, *Aljazeera*, 28 June 2019, at aljazeera.com.

Akyol, Mustafa, ‘Turkey’s maturing foreign policy’, *Foreign Affairs*, 7 July 2011.

Altunışık, Meliha, and Ellabbad, Mostafa, *Turkey: Arab Perspectives*, Foreign Policy Analysis Series 11, TESEV, 2010, at rb.gy/gmbsew

Aras, Bülent, ‘Davutoğlu era in Turkish foreign policy revisited’, *Journal of Balkan and Near Eastern Studies*, vol. 16, no. 4, 2014, pp. 404–18.

Aras, Bülent, and Polat, Rabia, ‘From conflict to cooperation: Desecuritization of Turkey’s relations with Syria and Iran’, *Security Dialogue*, vol. 39, no. 5, 2008, pp. 495–515.

Ataman, Muhittin, ‘The impact of July 15 on Turkish foreign policy’, *Daily Sabah*, 16 July 2019, at rb.gy/ub0qfm

Aydınlı, Ersel, ‘Bölgesel Güç Olmak ve Türk Dış Politikasında Yön Arayışları’ (‘Being a regional power and seeking direction in foreign policy’), in Bahadir Dinçer et al., eds, *Yeni Dönemde Türk Dış Politikası* (‘Turkish foreign policy in the new era’), Ankara: USAK, 2010, pp. 55–60.

Aykan, Bali, ‘The Turkish–Syrian Crisis of October 1998: A Turkish view’, *Middle East Policy*, vol. 6, no. 4, 1999, pp. 174–91.

Bagdonas, Azuolas, ‘Turkey as a great power? Back to reality’, *Turkish Studies*, vol. 16, no. 3, 2015, pp. 310–31.

Barkey, Henry, ‘Syria’s dark shadow over US–Turkey relations’, *Turkish Policy Quarterly*, vol. 14, no. 4, 2016, pp. 25–36.

BBC Türkçe, ‘Yıldırım: Geçiş sürecinde Esad’ın rolü olabilir’ (‘Yildirim: Assad may have a role in transition’), 20 August 2016, at bbc.com.

Bechev, Dimitar, and Hilterman, Joost, ‘Turkey’s forays into the Middle East’, *Turkish Policy Quarterly*, vol. 16, no. 3, 2017, p. 49.

Bekdil, Burak, ‘Turkey’s double game with ISIS’, *Middle East Quarterly*, vol. 22, no. 3, 2015.

Black, Ian, ‘Turkey tells Bashar al–Assad to cease Syria repression’, *Guardian*, 23 June 2011.

Cook, Steven, ‘Turkey is lying about fighting ISIS’, *Foreign Policy*, 28 December 2018.

Davutoğlu, Ahmet, ‘The three major earthquakes in the international system and Turkey’, *International Spectator*, vol. 48, no. 2, 2013, pp. 1–11.

Davutoğlu, Ahmet, ‘Türkiye Merkez Ülke Olmalı’ (‘Turkey should be a central country’), *Radikal*, 26 February 2004, at radikal.com.tr.

Demir, Imran, *Overconfidence and Risk Taking in Foreign Policy Decision Making: The Case of Turkey’s Syria Policy*, London: Palgrave, 2017.

Deutsch Welle, ‘The EU–Turkey refugee agreement: A review’, 18 March 2018, at dw.com.

Deutsch Welle, ‘On ikinci Astana zirvesi 25–26 Nisan’da’ (‘The twelfth Astana summit to be held on 25–26 April’), 16 April 2019, at dw.com

Dinçer, Bahadir, and Hecan, Mehmet, 'Turkey's changing Syria policy: From desired proactivism to reactivism', in Andis Kudors and Artis Pabriks, eds, *The War in Syria: Lessons for the West*, Riga: Latvia University Press, 2016, pp. 147–68.

Dinçer, Bahadir, and Kutlay, Mustafa, *Turkey's Power Capacity in the Middle East: Limits of the Possible*, Ankara: USAK, 2012.

Dinçer, Bahadir, and Hecan, Mehmet, 'The changing geo–strategy of Turkey's foreign policy along its southern border', *Institute of Strategic Dialogue*, June 2016, at rb.gy/fzyef1.

Entous, Adam, and Parkinson, Joe, 'Turkey's spymaster plots own course on Syria', *Wall Street Journal*, 10 October 2013.

Gürpınar, Bulut, 'Turkey and the Muslim Brotherhood: Crossing roads in Syria', *Eurasian Journal of Social Sciences*, vol. 3, no. 4, 2015, pp. 22–36.

Gürsel, Kadri, 'Türkiye'nin Tehlikeli Yalnızlığı' ('Turkey's perilous loneliness'), *Al–Monitor*, 29 October 2014, at rb.gy/o2zyec.

Has, Kerim, 'Turkey, Russia, and the looming S–400 crisis', *Middle East Institute*, 10 July 2019, at rb.gy/mre3uw

Hinnebusch, Raymond, 'Sectarianism and governance in Syria', *Studies in Ethnicity and Nationalism*, vol. 19, no. 1, 2019, pp. 41–66.

Hinnebusch, Raymond, 'Syria: from "authoritarian upgrading" to revolution?', *International Affairs*, vol. 88, no. 1, 2012, pp. 95–113.

Hinnebusch, Raymond, and Tur, Ozlem, *Turkey–Syria Relations: Between Enmity and Amity,* London: Ashgate, 2013.

Hokayem, Emile, 'Obama's disastrous betrayal of the Syrian rebels', *Foreign Policy*, 5 February 2016.

Hurriyet, ‘6 Saatlik Kritik Görüşmeden İlk Detaylar’ (‘First details from 6–hour critical meeting’), 9 August 2011, at hurriyet.com.tr

Hurriyet, ‘Premier vows to pray in Damascus mosque ”soon“’, 6 September 2012, at hurriyetdailynew.com

İdiz, Semih, ‘How much support did Turkey provide to Syrian opposition?’, *Al–Monitor*, 1 March 2016, at rb.gy/5atmn2

İdiz, Semih, ‘Idlib exposes Turkey’s weak hand against Russia’, *Al–Monitor*, 23 May 2019, at rb.gy/k0jnbu

John, Tara, ‘Is Turkey really benefiting from oil trade with ISIS?’, *Time*, 2 December 2015.

Kalın, İbrahim, ‘Türkiye’nin İnce Gücü’ (‘Turkey’s Value–Loaded Smart Power’), *Yeni Şafak*, 23 January 2010, at rb.gy/cszqig

Kamrava, Mehran, ‘The Arab Spring and Saudi–led counterrevolution’, *Orbis*, vol. 56, no. 1, 2012, pp. 96–104.

Karagül, İbrahim, ‘Müslüman Kardeşler Dünyası Kuruluyor’ (‘The world of Muslim Brotherhood is being established’), *Yeni Şafak*, 19 June 2012, at yenisafak.com.

Karagül, İbrahim, ‘Yüzyıllık Hesaplaşma’ (‘Century–long revenge’), *Yeni Şafak*, 21 November 2012, at yenisafak.com.

Khoury, Ernest, ‘Davutoglu: Assad not reforming despite our best efforts’, *Al–Akhbar*, 16 January 2012.

Kirişci, Kemal, ‘Is Turkish foreign policy becoming pragmatic again?’, Brookings, 11 July 2016, at brookings.edu

Kirişci, Kemal, ‘The transformation of Turkish foreign policy: The rise of the trading state’, *New Perspectives on Turkey*, vol. 40, 2009, pp. 29–57.

Kıvanç, Umit, *Pan–İslâmcının acera Kılavuzu: Davutoğlu Ne Diyr, Bir Şey Diyor mu* (‘Adventure guide of a Pan–Islamist: What does Davutoglu say, does he say something?), Istanbul: Birikim Yayınları, 2015.

Landis, Joshua, and Pace, Joe, ‘The Syrian opposition’, *Washington Quarterly*, vol. 30, no. 1, 2007, pp. 45–68.

Lawson, Fred H., ‘Syria’s mutating civil war and its impact on Turkey, Iraq and Iran’, *International Affairs*, vol. 90, no. 6, 2014, pp. 1351–65.

Lawson, Fred, ‘The beginning of a beautiful friendship: Syrian–Turkish relations since 1998’, in Fred Lawson, ed., *Demystifying Syria*, London: Saqi, 2009, pp. 180–206.

Lefèvre, Raphaël, ‘Islamism within a civil war: The Syrian Muslim Brotherhood’s struggle for survival’, *Brookings Working Paper*, August 2015, at brookings.edu

Lund, Aron, ‘Can a deal in Astana wind down the six–year Syrian war?’, *New Humanitarian*, 5 May 2017, at thenewhumanitarian.org

Lund, Aron, ‘How Assad’s enemies gave up on the Syrian opposition’, Century Foundation, 17 October 2017, at tcf.org

Middle East Eye, ‘Syria blames Turkey for rebel boycott of Astana talks’, 14 March 2017, at middleeasteye.net

Tim Arango, Anne Barnard and Ceylan Yeginsu, ‘Turkey’s military plunges into Syria, enabling rebels to capture ISIS stronghold’, *New York Times*, 24 August 2016.

ODATV, ‘TSK’da Avrasyacı subaylar belirleyici coğunlukta’ (‘Eurasian officers in the Turkish army have a decisive majority’), 14 September 2017, at rb.gy/bdt6em

Öniş, Ziya, ‘Turkey and the Arab Spring: Between ethics and self–interest’, *Insight Turkey*, vol. 14, no. 3, 2012, pp. 45–63.

Özertem, Selim, ‘Turkey and Russia: A fragile friendship’, *Turkish Policy Quarterly,* vol. 15, no. 4, 2017, pp. 121–34.

Özhan, Taha, ‘Arap İsyanları Muhasebesi’ (‘Assessment of the Arab revolts’), *Sabah*, 22 December 2012, at rb.gy/z29l8t

Özkan, Behlül, ‘Turkey, Davutoğlu and idea of Pan–Islamism’, *Survival*, vol. 56, no. 4, 2014, pp. 119–40.

Özkan, Behlül, ‘Turkey’s imperial fantasy’, *New York Times*, 24 August 2014.

Parker, Joel, ‘The Syrian political opposition on the verge of irrelevance’, *Dayan Center*, January 2019, at rb.gy/yhgvce

Phillips, Christopher, *Into the Quagmire: Turkey’s Frustrated Syria Policy*, Chatham House, Briefing paper (MENAP BP 2012/04), 2012, at chathamhouse.org

Phillips, Christopher, *The Battle for Syria: International Rivalry in the New Middle East,* New Haven, CT and London: Yale University Press, 2016.

Reuters, ‘Turkey mends fences with Israel, Russia in foreign policy reset’, 27 June 2016, at reuters.com.

Sabah, ‘Turkey: Will watch Syria after call to end violence’, 10 August 2011, at sabah.com.tr

Shadid, Anthony, ‘Turkey calls for Syrian reforms on order of ”shock therapy“’, *New York Times*, 26 May 2011.

Taraf, ‘Türk inşaat firmaları Suriye’de 1.5 milyar dolar zarar etti!’ (‘Turkish construction firms lose $ 1.5 billion in Syria’), 4 September 2013.

Tas, Hakki, ‘Turkey: From tutelary to delegative democracy’, *Third World Quarterly*, vol. 36, no. 4, 2015, pp. 776–91.

Tremblay, Pınar, ‘Turkish Intelligence Agency (MIT) at center of political storm’, *Al–Monitor*, 8 January 2014, at al–monitor.com.

Üstün, Kadir, ‘US alliance with Syrian PYD alienates Turkey’, *Al Jazeera*, 2 June 2016, at aljazeera.com.

Yakiş, Yasar, ‘Türk Dış Politikasında Ana Parametreler Değil Üslup Değişti’ (‘Style has changed, not the main parameters in Turkish foreign policy’), in Habibe Özdal et al., eds, *Mülakatlarla Türk Dış Politikası II* (‘Interviews on Turkish foreign policy II’), Ankara: USAK, 2010, pp. 297–318.

Yegin, Mehmet, ‘Turkey between NATO and Russia: The failed balance’, SWP Comment 2019/C, 30 June 2019, at rb.gy/bxjit9

Yılmaz–Elmas, Fatma, et al., ‘Q&A debate: EU–Turkey cooperation on ”refugee crisis“: Is it on the right track?’, USAK Policy Brief 22, March 2016, at rb.gy/dsdvtm

الفصل الحادي عشر

توسيع مفهوم "الدرع المنيع"
المتَّجِهات الدينية الحضارية
في تدخّل روسيا في المشرق

روبرت أ. سوندرز

في منتصف القرن التاسع عشر، مضت روسيا القيصرية لخوض غمار حرب ضد تحالف دولي من البلدان الغربية والإمبراطورية العثمانية. صحيح أنّ مجموعة واسعة من العوامل الجيوسياسية أدّت إلى هذا النزاع، ومن بينها قوة روسيا النسبية بالمقارنة مع "رجل أوروبا المريض"[678]، وكذلك مخطّطا بريطانيا وفرنسا بشأن توسيع نطاق التجارة عبر المشرق ومناطق أبعد، غير أنّ فكرة حماية حقوق الأقليات المسيحية في الأراضي المقدسة كانت بمنزلة عقيدة مركزية لمنطق الحرب الأيديولوجي. يُعزى هذا إلى حدّ كبير إلى تزايد الحاجة للدعاية الجماهيرية في حقبة تتّسم بالانتشار السريع للمعلومات عبر تقنيات التواصل الحديثة، وارتفاع معدّلات الإلمام بالقراءة والكتابة، والقوة المتزايدة للأشكال الجديدة من النزعة القومية. اتّجهت فرنسا وروسيا ببطء نحو نزاع في شرقي البحر الأبيض المتوسط أطلقت شرارته مطالبة نابليون الثالث بضمان بلاده سلامة المسيحيين اللاتين في بلاد الشام لموازنة تأثير ادّعاء القيصر تمثيل مصالح جميع المسيحيين الأرثوذكس.

678 Alexander Lyon Macfie, *The Eastern Question 1774–1923,* London and New York: Longman, 1989.

بعد قرن ونصف من ذلك، شنّ الاتحاد الروسي حملة عسكرية لدعم نظام الأسد في سوريا من شأنها تصعيد المواجهة بين موسكو، وبين بريطانيا العظمى وفرنسا والولايات المتحدة ومختلف القوى الإقليمية (من ضمنها في ذلك الوقت تركيا). دافعت الدولة الروسية في كلتا الحالتين عن مهمة خلاصية مسيحانية قائمة على "حماية" الشعوب المعرَّضة للخطر وتجنيب الحضارة الفوضى. بتفعيل مفهوم "الدرع المنيع" (κατέχων)[679] (katechon) الذي وضعته إنغستروم

Engström والاستجابة لدعوة سيدوروف Sidorov للباحثين إلى "المضي ليس إلى ما بعد الجغرافيا السياسية التقليدية فحسب، بل كذلك إلى ما قبلها"[680]، يتفحّص هذا الفصل الجغرافيا السياسية المرئية والخطابية لاهتمام روسيا الحالي بالمشرق من منظور "منع الفوضى" أو "النزعة الخلاصية المسيحانية (messianism) المانعة" في سياستها الخارجية.[681] بعد مقدّمة تاريخية وتأسيس نظري، تستجوب دراسة الحالة التي أعرضها الأمنَنَة الرمزية لمدينة تدمر الوثنية القديمة والحفل الموسيقي الذي أقامه الجيش الروسي هناك وبُثّ على الهواء مباشرةً في أيار/ مايو 2016. الهدف من ذلك هو استجوابٌ ضمن إطار أخلاقي يخدم الحيل الأكبر لإعادة روسيا إلى مكانة القوة العظمى في المنطقة.

679 M. Engström, ‘Contemporary Russian messianism and new Russian foreign policy’, *Contemporary Security Policy*, vol. 35, no. 3, 2014, pp. 356–79.

680 D. Sidorov, ‘Post–imperial Third Romes: Resurrections of a Russian Orthodox geopolitical metaphor’, *Geopolitics*, vol. 11, no. 2, 2006, pp. 317–47.

681 M. Dillon, ‘Specters of biopolitics: Finitude, eschaton, and katechon’, *South Atlantic Quarterly*, vol. 110, no. 3, 2011, pp. 780–92.

بالتركيز كذلك على الانقسام الحالي للمشرق وفق خطوط طائفية وإثنية، سأتفحّص الأطر المعيارية الأخلاقية والمعنوية التي توظّفها روسيا في استخدامها القوةَ الماحقة، وفي الوقت عينه، سأتأمّل أحداثاً تاريخية مماثلة في تورّط البلد في الماضي في شرقي البحر الأبيض المتوسط (تحدّها سبعة عقود من تجربة نظام الحكم السوفياتي في روسيا). بتأطير التدخّل بمصطلحات دينية حضارية تركّز على أمنَنَة الميراث الثقافي المشترك للبشرية،[682] أحاجج أنّ روسيا تستخدم المشرق كركيزة أساسية في استئناف مكانتها القائمة منذ زمن طويل كمدافع عالمي عن القيم التقليدية والدين القويم والثقافة الأصيلة رغم أنّ هيكلة روسيا الأخلاقية لتدخّلها، كما سأناقش، تَظهر بالأحرى على هيئة ستارة رقيقة لا تكاد تخفي سعيها إلى مكاسب جيوسياسية. لم يتعزّز هذا الوضع إلّا مع تخفيض الولايات المتحدة قواتِها في سوريا وتوسيع روسيا دورَها في إعادة بناء البنية التحتية للبلد بدعم من البلدان الأوروبية (خصوصاً ألمانيا). لكن من الضروري ملاحظة أنّ الخطاب الحضاري، كما الحال أثناء حرب القرم، هو بمنزلة مظهر فعّال لتحقيق أهداف جيوسياسية قديمة العهد ترتبط بروسيا. فمنذ تأسيس روسيا في عهد فلاديمير الأول، ارتبطت ارتباطاً لا فكاك منه بحوض البحر الأبيض المتوسط، كما أنّها ترى في إمكانية الوصول إلى موانئ المنطقة وإقامة علاقات أمنية وثيقة مع بلدانها أمراً حيوياً لأمنها القومي. في استئناف روسيا

المفاجئ وضعها كقوة عظمى في مناطق متعددة من العالم (حوض المحيط المتجمد الشمالي وأوروبا وشمال غرب آسيا وآسيا الوسطى وشمال شرق آسيا) هنالك إحياء لإستراتيجيات خطابية بعينها تتناقض مع المشروع السوفياتي لكنّها "تتناغم" بوضوح مع الإستراتيجيات الخطابية لماضي روسيا الإمبراطوري.

682 Alessandra Russo and Serena Giusti, *Monuments under Attack: From Protection to Securitisation* (EUI Working Paper RSCAS 2017/32), Florence: Robert Schuman Centre for Advanced Studies, 2017.

خلفية تاريخية: من روما الثالثة إلى العملاق الأحمر

بالجمع بين الأُخرويات[683] (eschatology) والحضاروية[684] (civilizationalism) وشكلٍ قومي فريد من الجغرافية السياسية يُعرف في اللغة الروسية باسم [685] geopolitika، قام عدد من المثقفين الروس، بينهم ألكسندر دوغين Aleksandr Dugin، الرجل الذي يعتبره بعضهم "عقل بوتين"[686]، بإحياء التصوّر الخلاصي لموسكو (وقبلها موسكوفي[687]) بوصفها وريثة بيزنطة ومن ثمّ الضامن الأساسي للنظام على وجه البسيطة.[688] وفقاً لهذه الأيديولوجيا تقف روسيا وحيدةً كـ"درع منيع" أمام قوى إبليس وتتمسك بـ"القيم" التوراتية في مواجهة الهجمة الضارية للفوضى والخطيئة، ويتجلّى ذلك على وجه التحديد في ما تراه موسكو مهمات "الغرب" المُفنية اجتماعياً (ولا سيما الدفاع الدولي عن "نمط حياة المثليين جنسياً" والكوزموبوليتانية المدمّرة للإثنيات والنيوليبرالية بوصفها الأيديولوجيا المعقولة الوحيدة بعد 1991). وكما يشير جينكينز Jenkins في مقالته بخصوص روسيا الاتحادية بوصفها وريثاً محتملاً لروسيا القيصرية كـ"روما الثالثة" وفي النتيجة مركز الجاذبية بالنسبة إلى العالم الأرثوذكسي:

683 M. Broda and E. Swiderski, 'Russia and the West: The root of the problem of mutual understanding', *Studies in East European Thought*, vol. 54, no. 1/2, 2002, pp. 7–24.

684 R. Silvius, 'Eurasianism and Putin's embedded civilizationalism: Regional discontinuities and geopolitics', in David Lane and Vsevolod Samokhvalov, eds, *The Eurasian Project and Europe*, New York: Palgrave, 2015, pp. 75–88.

685 أستخدم هنا نقل أحرف اللفظ الروسي لكلمة جغرافيا سياسية لتبيان تمايزها واختلافها عن المفاهيم المعاصرة وحتى التاريخية لـ(geopolitics/*Geopolitik*). في الصيغة الروسية، تخدم المتَّجِهات التحضّرية كضرورة وحتى كمبادئ توجيهية في ما يتعلق بالروابط بين المكان والفضاء والشعب وممارسة السلطة.

M. Bassin, and K. E. Aksenov, 'Mackinder and the heartland theory in post–Soviet geopolitical discourse', *Geopolitics*, vol. 11, no. 1, 2006, pp. 99–118.

[686] A. Barbashin and H. Thoburn, ‘Putin’s brain: Alexander Dugin and the philosophy behind Putin’s invasion of Crimea’, *Foreign Affairs*, 31 March 2014.

[687] المقصود دوقية موسكو الكبرى التي ستكون وفق نبوءة شاعت في القرن السادس عشر روما الثالثة وريثة بيزنطة. (م.)

[688] Sidorov, ‘Post–imperial Third Romes’, pp. 317–47.

> في شعائر المعمودية المستخدمة في جبل آثوس يُطلب من المرشحين لتلقي المعمودية إظهار بغضهم للظلام والشيطان بالبصاق نحو جهة الغرب. ثمّ تتواصل شعائر المعمودية حالما يدير المرشح وجهه نحو الشرق، إذ يُعتبر الشرق مصدراً للنور والحقيقة. هنالك رمزية غنية بالنسبة إلى كثير من الأرثوذكس في حقيقة أنّ الشمس تُشرق من الشرق وتغرب في الغرب.[689]

[689] M. Jenkins, ‘Moscow the Third Rome?’, *Geopolitika*, 5 October 2016.

إنّ "إعادة أدلجة السياسة الأمنية والداخلية والخارجية الروسية" هذه ترسم الخطوط الخارجية للمواقف المبكّرة لأنصار النزعة السلافية وترتبط بها، وفي الوقت عينه، تفيد أيضاً السردية الأوراسية المعاصرة المقترنة بروسيا بوصفها "بلداً استثنائياً" مُقدّراً له صيانة العالم من معركة هرمجدون (Armageddon).[690] ارتبطت جذور هذه النظرة إلى العالم بانحسار نير التتار في نهاية العصور المظلمة؛ تصوغ إنغستروم العبارة على النحو التالي: "منح الرب (الروس) الحرية على ما يبدو لأنّه اختارهم كورثة لبيزنطة"[691]. بعد الغزو العثماني للقسطنطينية (1453)، انتحلت إمبراطورية رومانوف Romanov على نحو متزايد عباءة "روما الثالثة"، وهي تأسيس ديني سياسي ضخّ في جغرافيتها السياسية كقوة عظمى جرعة قوية من النزعة الخلاصية.[692] لقد كان هذا صحيحاً بوجهٍ خاص في حالة تنافس روسيا مع الإمبراطورية العثمانية. تتجلّى مثل هذه الحماسة في إعلان كاترين العظمى في 1763 المتعلق بمهمة بلدها في منطقة البلقان:

[690] Engström, ‘Contemporary Russian messianism’, p. 356.

[691] المرجع السابق، ص. 321.

[692] Sidorov, ‘Post–imperial Third Romes’, pp. 317–47.

> بنعمة الرب، نحن كاترين ألكسييفنا إمبراطورة عموم روسيا وحاكمها المطلق... بمقتضى قسمنا، وكما قرّر جدنا بطرس الطيب الذكر وأسلافنا الآخرون، نحن نصون الكنائس اليونانية الأرثوذكسية الشرقية. في المحصلة، منذ تولّي الدولة الروسية العرشَ المقدّس واعتماد صولجان القيصر لأرض الآباء الأرثوذكسية هذه، ليس من واجبنا أن

نحمي أرض آبائنا فحسب، بل كذلك الشعوب الأخرى التي تشاطرنا الإيمان الأرثوذكسي.[693]

693 I. M. Smilyanskaya, ‘Записка, поданная Графу Никите Ивановичу Панину Греком Иоанном Палатино’ (‘Report of the Greek Ioann Palatino to Count Nikita Ivanovich Panin’), in I. M. Smilyanskaya, M. B. Velizhev and E. B. Smilyanskaya, eds, *Россия в Средиземноморье: архипелагская экспедиция Екатерины Великой* (‘Russia in the Mediterranean: The archipelago expedition of Catherine the Great’), Moscow: Indrik 2011, p. 493.

صحيحٌ أنّ هذه الضروب من التذرّع بالإلهي كانت شائعة بين أنظمة أوروبا الملَكية في ذلك الوقت، لكن يمكن القول إنّ التصرفات القيصرية من جانب المؤمنين (الأرثوذوكس) قد أنتجت سردية عن الالتزام الديني السياسي أكثر مصداقية مقارنةً بنظيراتها. حقيقة الأمر أنّ النفوذ الروسي في البحر الأسود وشرقي المتوسط تزايد باطّراد في العقود التالية مع نيل عدد من دول البلقان الاستقلال عن العثمانيين أو تمتعها بالحكم الذاتي. غير أنّ انحسار قوة الباب العالي أثار مخاوف أوروبا الغربية من أنّ روسيا صاعدة ستنبعث كقوة مهيمنة في المنطقة، ما سيعجّل تحولاً في النظر إلى الإمبراطورية العثمانية من اعتبارها ”رعب العالم“ إلى ”رجل أوروبا المريض“[694]. أصبح المخططون العسكريون في لندن وباريس مهووسين بما أُطلق عليه اسم ”المسألة الشرقية“، ما سيضع هذه الأمم المسيحية (ظاهرياً) على درب يفضي إلى النزاع مع سانت بطرسبرغ دفاعاً عن إمبراطورية إسلامية، وهو أمر سيقلق سانت بطرسبرغ بشدّة لأن القيصر الذي عوَّل (مخطئاً) على دعم بريطانيا وعائلة هابسبورغ في خوضه الصراع لم تكن لديه ”رغبة تُذكر في خوض الحرب“[695]. صحيحٌ أنّ الواقعية السياسية أدّت دوراً كبيراً في حرب القرم (1853–1856) لكن من المهم أن نتذكّر أنّ الشرارة التي أشعلت ”أول حرب حديثة“[696] في العالم قد أثارتها قضية تتعلق بالدين: على وجه التحديد ردّ روسيا على تسليم مفاتيح كنيسة بيت لحم (كنيسة المهد).[697] تسلّمت السلطات العثمانية بطلبٍ من فرنسا مفاتيح الكنيسة من رجال الدين الأرثوذكس الذين كانوا يشرفون على الموقع حتى ذلك الوقت وسلّمتها للرهبان الكاثوليك، ما أجج وضعاً متوتراً بالفعل يتعلق بصيانة الأماكن المقدّسة وإمكانية الدخول إليها.[698] بدأ هذا الجدال بخلافٍ يتعلق بسرقة نجمة فضية ذات نقوش لاتينية من كنيسة المهد وتفاقم لاحقاً بجدل بشأن إصلاح قبّة في كنيسة القيامة في القدس والحق في تأدية مراسم القداس في قبر مريم العذراء في بستان الزيتون.

694 Aslı Çırakman, *From the 'Terror of the World' to the 'Sick Man of Europe': European Images of Ottoman Empire and Society from the Sixteenth Century to the Nineteenth*, New York: Peter Lang, 2002.

695 Macfie, *Eastern Question*, pp. 29–30.

696 C. Andrews, 'Crimea: The first modern war', *Engineering and Technology*, 14 October 2013.

697 T. V. Vakulova, 'Крымская Война: конфликт цивилизаций' ('The Crimean War: A clash of civilizations'), *Отечественная история* ('National history'), vol. 21, no. 6, 2016, pp. 38–45.

698 وُسِّع نطاق سلسلة من إجراءات الحماية لتشمل المسيحيين اللاتين بموجب امتيازات 1535 و1673 و1740. غير أنّ المسيحيين الأرثوذكس حسّنوا موقعهم تحسيناً كبيراً في القدس وأماكن أخرى في القرن التاسع عشر ورأوا في تصاعد قوتهم الاقتصادية "تقويضاً" فعّالاً لحقوق اللاتين، ما أفضى إلى منافسات داخل العقيدة عكست التوترات الجيوسياسية بين داعميهم. انظر:

Macfie, *Eastern Question*, p. 27.

عندما تحركت بريطانيا وفرنسا والعثمانيون لعزل القيصر، برزت مخاوف إستراتيجية أدّت إلى نشر الأسطول الفرنسي في مضيق الدردنيل، ما تسبّب في غزوٍ روسي لمولدوفيا ووالاشيا. ومع فشل الجهود الدبلوماسية، أعلن الباب العالي الحرب على روسيا، ما دفع الإمبراطور نيكولاي الأول إلى إعلان أنّ بلاده قد "استُدعيت للمعركة... لإرغام الباب العالي على التزام معاهداته وإنصافنا من تلك الإهانات التي ردّ بها جواباً على أكثر مطالبنا اعتدالاً وبسبب رعايتنا المشروعة لحماية الإيمان الأرثوذكسي في الشرق، وهو الإيمان الذي يعتنقه الشعب الروسي أيضاً". قام النمساويون والبروسيون والسويديون، حمايةً لمصالحهم الخاصة، بمنع التحالف الغربي العثماني من مهاجمة روسيا من البلطيق أو الإمارات (أي رومانيا)، ومن ثم إعداد ساحة المعركة على ساحل البحر الأسود (بعيداً عن شواطئ المشرق). اعتبر نيكولاي ياكوفليفيتش دانيليفسكي (Nikolay Yakovlevich Danilevsky (1822–1885)، الفيلسوف ومؤلف كتاب *Rossiya i Evropa* [روسيا وأوروبا] (1869)، هذه اللحظة نقطة تحوّلٍ بالنسبة إلى روسيا. وفق دانيليفسكي، فتحت حرب القرم عيني روسيا على "الجوهر الحقيقي" للأمم المسيحية الغربية بوصفها مروّجة للفوضى و"عدوّة لإخوتها في الدين"، بالقول إنّ فرنسا سعت إلى الحرب بأيّ ثمن وإنّ بريطانيا أحبطت بابتهاج كلّ محاولات التقارب الروسي-التركي وإنّ سردينيا اندفعت للحرب حتى دون أيّ ذرائع، مهما كانت واهية.[699] ستفيد هذه الديناميّة الجديدة لأوروبا "ممزَّقة" مجموعة متنوعة من السرديات في روسيا في العقود المقبلة، وسيتردّد صداها في أوساط محدّدة في ألمانيا بعد التوحيد.

699 A. Ivanov, 'Битва за ясли Господни' ('The battle for the manger of the Lord'), *Русская народная линия* ('National history'), 17 October 2013.

مع تفشي تجميل الوقائع واختلاقها، وإضفاء طابع الإثارة على الأحداث وتجريد العدو من إنسانيته لدى كلا الجانبين، ليس من المستغرب أن يزعم بعضهم أنّ حرب القرم دشّنت "تضارب المعلومات" كجزء أساسي من صناعة الحرب الحديثة.[700] ففي مواجهة القوة المشتركة للتحالف التركي-الغربي على شبه جزيرة القرم، أطلق الروس على النزاع تسمية المعركة في سبيل مِذود الرب، فخلطوا بذلك في الوعي الشعبي بين "مَهْدَي" الأرثوذكسية الروسية (مدينة خيرسون في القرم)[701] والمسيحية (القدس في فلسطين)[702]. وفي تحوّل مفارق للأحداث، انتهى نزاع يرجع أصله إلى سرقة نجمة من كنيسة في فلسطين على شواطئ البحر الأسود الشمالية. خسرت روسيا الحرب وحوّلت أنظارها نحو الشرق في العقود التالية لكنّها اتصفت برعاية إحساس عميق بخيانة المسيحية الغربية لها. غير أنّها في أفعالها في آسيا الوسطى، التي تضمّنت بسط سيطرتها على شمال القوقاز وجورجيا وأرمينيا وأذربيجان فضلاً عن ضم خانات خيوة وخوقند وإمارة بُخارى، عزّزت هويتها بوصفها فارضاً للنظام في عالم منعدم النظام. وبالفعل، لم يؤدِّ احتلال مساحات واسعة من أراضي المسلمين إلى نزاع حضاري (كما الحال في أولى محاولات روسيا لاحتلال القوقاز)، بل أصبح مُعرّفاً بمزج غريب بين الإمبريالية الأوروبية وحكم روحي مدني قائم على علماء الدين ورجال الإفتاء والأمراء. يقال أنّ هذا الوضع الجديد أسفر عن مستوىً غير مسبوق من الاستقرار في أرجاء أوراسيا الداخلية كافة، ما وفّر لروسيا المُهانة العون عبر السماح للإمبراطورية (بأثر رجعي) بارتداء عباءة "الرادع الكبير" في الشؤون العالمية.[703] من الأهمية ملاحظة أنّ هذا النوع من إدارة السلطة لم يكن محلياً صرفاً بل عابراً للحدود القومية (وإن كان ضمن بنية إمبراطورية) بالنظر إلى أنّ العلماء التتار الذين تدرّبوا في أوروبا اتُّهموا في كثير من الأحيان بالتسلّط على الشؤون السياسية للكازاخ والقرغيز والسكان المسلمين الآخرين في سيبيريا وأنحاء من آسيا الوسطى.

700 V. N. Paramonov, 'Интерпретация истории Крымской Войны как инструмент манипулирования исторической памятью' ('Interpretation of the history of the Crimean War as a tool of historical memory manipulation'), *Отечественная история* ('National history'), vol. 21, no. 6, 2016, p. 26.

من المفارقات أنّ بريطانيا رأت أنّ روسيا التي تصوّرت نفسها كمدافعٍ عن النظام العالمي تشكّل أكبر تهديدٍ للاستقرار العالمي، ما أدّى في النهاية إلى تنافس جيوسياسي بات يُعرف باسم اللعبة الكبرى (1813–1907). لقد كان مسعى لندن لحشد سكان روسيا على المستوى الشعبي ضد القيصر جزءاً من هذا النزاع، وحملة دعائية أدّت في النهاية إلى إدخال مصطلح "الشوفينية" (jingoism) إلى اللغة الإنكليزية.

Robert A. Saunders, *Popular Geopolitics and Nation Branding in the Post–Soviet Realm*, London and New York: Routledge, 2017, p. 29.

701 تذكر الحولية الأساسية أنّ فلاديمير الكبير Vladimir the Great قد تعمّد في كورسن Korsun (خيرسون) في موقع يُعرف حالياً باسم كاتدرائية فلاديمير قبل أن يتزوج بأخت الإمبراطور البيزنطي، آنا بورفيروجينيتيا Anna Porphyrogenita، ويشرف لاحقاً على تحويل السلاف جماعياً إلى المسيحية الأرثوذكسية في 988.

702 Vakulova, ‘The Crimean War’, p. 38.

703 Robert Crews, *For Prophet and Tsar: Islam and Empire in Russia and Central Asia*, Cambridge, MA: Harvard University Press, 2006.

تمثّلت إحدى النتائج غير المقصودة لهذا التحوّل نحو الشرق في ابتعاد روسيا جذرياً عن معاداة الإسلام في تسيير سياستها الداخلية والخارجية. ففي حين اتّسم احتلال القياصرة للقوقاز في المرة الأولى (1817–1867) بسياسة الأرض المحروقة والتنصير القسري للمسلمين ومحاولة "إبادة" الشركس،[704] تجذّرت سياسة رومانوف المتأخرة في استيعاب الإسلام والتوصّل إلى طريقة للتعايش مع نخب السكان الأصليين الدينية. بحلول فجر القرن العشرين، أصبحت الإمبراطورية الروسية بواسطة كادر من المثقفين المتعلمين المتحدثين بالتركية والكثيري التنقّل دفيئة الجديدية Jadidism ("المنهجية الجديدة") وهي شكل من الإسلاموية عابر للحدود القومية يَعِدُ بعصر جديد من المعرفة والتبادل الثقافي بين عالمي الأرثوذكس (الروس) والمسلمين (الأتراك) قائم على التعاون بدلاً من التنازع.[705] غير أنّ ولادة الثورتين التوأمين الروسية (1917–1918) والتركية (1919–1923) سوف تقضي على الحركة الوليدة تاركة مكانها نظامين علمانيين استأصلا نفوذ الجديدية. واجه الجديديون في الجمهورية التركية مجموعة من العقبات القانونية أمام وجودهم في الدولة حيث نُبذت ديانة الجمهور لمصلحة التحوّل نحو المعايير الأوروبية لإقامة الدولة، بينما انتهى المطاف بالمدافعين عن "المنهج الجديد" في الاتحاد السوفياتي الحديث الولادة إلى المنفى أو السجن أو حجرة الإعدام. بعد إحكام البلاشفة قبضتهم على السلطة وقضائهم على الحركات ذات النزعة القومية التركية وذات النزعة الإسلامية، تخلّوا عن نزعة القياصرة الخلاصية لمصلحة صراع أيديولوجي عالمي يركّز على الطبقة العاملة. لم يعمل هذا التوجّه الذي امتدّ عقوداً عند اقترانه بالجغرافيا السياسية كقوة ردع لقوى الفوضى، لكنّه قام عوضاً عن ذلك بتنشيطها من أجل مكاسب إستراتيجية وتكتيكية. فقد عملت موسكو منذ 1917 حتى أواخر ثمانينيات القرن العشرين على تعطيل المنظومات القائمة في السياسات الدولية بهدف الدفاع عن الثورة الاشتراكية، ولا سيما في البلدان النامية. صحيحٌ أنّ أعداء موسكو لم يتغيّروا (استمرت بريطانيا وفرنسا والدول الغربية الأخرى في الواقع كخصوم للتصاميم الروسية باعتبارها سوفياتية) لكنّ التكتيكات تغيّرت.[706]

704 Walter Richmond, *The Circassian Genocide*, New Brunswick, NJ: Rutgers University Press, 2013.

هرب عشرات الآلاف من التطهير العرقي واجدين ملجأ في الإمبراطورية العثمانية. شهد النزاع الأخير في سوريا اختيار عدد كبير من الشركس السوريين المهجّرين العودة إلى أوطانهم الإثنية في شمال القوقاز. انظر:

S. Bolotnikova, 'The Circassians come home', Open Democracy, 15 July 2015.

705 Adeeb Khalid, *The Politics of Muslim Cultural Reform: Jadidism in Central Asia*, Berkeley, CA: University of California Press, 1998.

706 يجسّد عاملان في بداية التجربة السوفياتية هذا المسار: 1) منشور ليون تروتسكي Leon Trotsky عن الخطط السرية للاتفاق الدولي على تقسيم الإمبراطورية العثمانية بين روسيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا (1917) 2) تأسيس الأممية الثالثة أو "الكومنترن" (1919) وهدفها تحقيق ثورة عالمية لإنشاء دولة واحدة للعمّال.

عندما اقتربت الحرب العالمية الثانية من نهايتها، ركّزت موسكو أنظارها على أراضي العثمانيين القديمة فحرّضت وموّلت وسلّحت تمرداً يسارياً في اليونان وحركةً انفصاليةً في تركيا (وكذلك في إيران المجاورة)، وفي الوقت عينه، حشدت التأييد أيضاً في الأمم المتحدة للاعتراف بدولة يهودية في فلسطين. ورغم أنّ لندن كانت ترزح تحت أعباء الحرب، أثبتت عزمها على الإبقاء على الأنظمة المناوئة للشيوعية في اليونان وتركيا وإيران، لكنّ جعل هذا الأمر واقعاً تطلّب التزام الولايات المتحدة مثل هذه الأهداف تحت راية "احتواء" توسّع رقعة "الشمولية السوفياتية". وباعتبار "الشرق الأدنى" القديم أوّل ساحة معركة في الحرب الباردة، عاد ليكون بمنزلة فضاء للطعن بمختلف التدخّلات الأوروبية القائمة على ما اعتبر الإستراتيجيون المتهكمون أنّه يحقق المصالح العليا للسكان "المحليين". وبإدراك جوزيف ستالين Joseph Stalin أنّ خوف ما بعد الإمبريالية حين يجمع على نحو صحيح الشروخ الطائفية والإثنية والأيديولوجية يبيّن قدرته على تيسير المتفاعلات الجيوسياسية من الدرجة الأولى، شجّع مجموعة من الاندفاعات الموازية في المشرق وما وراءه، وليس أقلّها تشجيع الحركات الانفصالية بين أكراد تركيا والأتراك الأذريين في إيران. بعد موت ستالين في 1953، نقل خَلَفاه نيكيتا خروتشوف Nikita Khrushchev وليونيد بريجنيف Leonid Brezhnev الصراع من أجل الهيمنة إلى مستوىً عالمي لكنّهما واصلا تفضيل شمال غرب آسيا بوصفها منطقة مصالح خاصة، فقدما المساعدة إلى القوميين العرب أمثال جمال عبد الناصر وحافظ الأسد وياسر عرفات.707 أُكره الاتحاد السوفياتي بعد "خسارته" إسرائيل لمصلحة الغرب في خمسينيات القرن العشرين على تغيير المسار. فتبرّأ من دولة تابعة يهيمن عليها المهاجرون الأوروبيون (يرتبط كثيرٌ منهم بمختلف الحركات الاشتراكية) لكنه ظلّ لاعباً دائم الانهماك في جغرافيا الشرق الأوسط السياسية عبر تقديم المساعدات المادية والتدريب والتبادل التعليمي وأشكال أخرى من الدعم عزّزت التحالفات الأخوية مع حكومات ذات ميول يسارية في المنطقة.

707 Yevgeny Primakov, *Russia and the Arabs: Behind the Scenes in the Middle East from the Cold War to the Present*, translated by Paul Gould, New York: Basic Books, 2009. Geoffrey Wawro, *Quicksand: America's Pursuit of Power in the Middle East*, New York: Penguin, 2010. Hashim Behbehani, *The Soviet Union and Arab Nationalism, 1917–1966*, London: Routledge, 2016.

تغيّر ذلك كلّه عندما تبنّى الرئيس السوفياتي الأخير ميخائيل غورباتشوف Mikhail Gorbachev سياسة "التفكير الجديد"، وهي أجندة سياسة خارجية واسعة النطاق استلزمت ابتعاداً سريعاً عن الشرق الأوسط وبلغت ذروتها في نهاية المطاف بالاستجابة الفاترة لحرب الخليج بقيادة الولايات المتحدة في 1991. [708] وفي حين لم يحظَ هذا التحوّل في السياسة الخارجية بما يكفي من الدراسة في البحوث العلمية، يمكن القول إنّ محور غورباتشوف وضِع بطريقة يبدو فيها الاتحاد السوفياتي كأنّه "يتراجع" (أي يُردع) عن إشاعة الفوضى بدلاً من تشجيعها.[709] وإذا نظرنا من زاوية أخرى، نجد أنّ غورباتشوف قد مهّد الطريق عبر إزالة النفوذ السوفياتي أمام مجموعة من الدروب الجديدة التي لا يمكن التنبؤ بها وأشعرت اللاعبين الآخرين بحرية تيسير تغييرها (العنيف).

708 G. E. Fuller, 'Moscow and the Gulf War', *Foreign Affairs*, vol. 70, no. 3, 1991, pp. 55–76.

709 Sidorov, 'Post–imperial Third Romes'.

مُتَّجِهات السياسة الخارجية الجديدة:روسيا الناهضة تلتقط الدرع

مع اقتراب 1991 من نهايتها، تولّى بوريس يلتسين Boris Yeltsin زمام أمور اتحاد روسي مستقل حديثاً بهدف معلن هو تحويله إلى "بلد طبيعي" في ما يتعلق بالشؤون الخارجية. لكن تبيّن أنّ هذا الهدف مستحيل التحقق لعدد من العوامل يتضمّن أقلّها مساحة روسيا الشاسعة وتعقيدات مرحلة ما بعد الإمبريالية وإرث العلاقات الأمنية الثنائية (السوفياتية)، ولعلّ أهم هذه العوامل الفراغ الأيديولوجي الذي بات يميّز الهوية الوطنية الروسية في البلد وخارجه أثناء النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين. سرعان ما شرع المفكرون والسياسيون من القناعات شتى في الدعوة إلى تبنّي روسيا توجّهاً جيوسياسياً جديداً من شأنه الاستغناء عن المُتَّجِهة الأطلسية التي ميّزت سنوات إدارة يلتسين الأولى.[710] ففي أعقاب تدخّل الولايات المتحدة في يوغسلافيا وتمدّد حلف شمال الأطلسي نحو الشرق وصولاً إلى حافة بحر البلطيق الشرقية، أجرى يلتسين تغييراً كاملاً في السياسة الخارجية فعيّن يفغيني بريماكوف Yevgeny Primakov المعادي للغرب وزيراً للخارجية. أعاد بريماكوف بفعّالية إطلاق روسيا كلاعب في الشرق الأوسط بخلفيته الواسعة

في العالم العربي وعلاقاته الشخصية مع الزعماء الإقليميين ومعارضته الصارمة "رأسمالية الولايات المتحدة الليبرالية ونزعة الهيمنة العالمية الأحادية الجانب"[711]. ورغم أنّ ولاية بريماكوف كانت قصيرة الأجل، لكنّ دعوته إلى عالم متعدّد الأقطاب يكون فيه الاتحاد الروسي بمنزلة رقيب على القوة الأمريكية أثبتت أنّ لها تأثيراً كبيراً في تلك الأوساط السياسية التي ستأتي لتحديد ملامح إدارة فلاديمير بوتين Vladimir Putin.[712]

710 Andrei Tsygankov, *Russia's Foreign Policy: Change and Continuity in National Identity*, Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2013.

711 Silvius, 'Eurasianism', p. 76.

712 T. Ambrosio, 'Russia's quest for multipolarity: A response to US foreign policy in the post–Cold War era', *European Security*, vol. 10, no. 60, 2001, pp. 45–67.

من الجدير بالملاحظة أنّ السياسة الخارجية الروسية في المنطقة بعد 2000 لم تكن مجرّد استئنافٍ للإستراتيجيات السوفياتية، وبدلاً من ذلك يمكن تأطيرها وتأطّرت كتحرك يعارض "الارتداد (الانحدار) المزعوم عن المملكة المعادية للمسيحية القادمة" (غالباً ما تُعادَل بالعولمة و/ أو الولايات المتحدة الأميركية).[713] وفي انعكاس لأسلوب الإحاطة جغرافياً بدلاً من الانخراط الإقليمي المعرّف تعريفاً ضيقاً، قُبلت الدولتان غير العربيتين إيران وإسرائيل ولكن لأسباب مختلفة اختلافاً جذرياً: كانت طهران بمنزلة إواليّة لتقويض الهيمنة الغربية في المنطقة، بينما برزت تل أبيب كشريك تجاري رئيسي بسبب وجود ملايين من المتحدثين بالروسية في البلد. صعّد الكرملين بعد بدء الحرب الشيشانية الثانية في 1999 عملياته الاستخبارية في أرجاء المنطقة في مسعىً لمنع مزيد من الهجمات الإرهابية على أهداف داخل الاتحاد الروسي، ولا سيما في شمال القوقاز المضطرب. وفي أعقاب هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، منحت واشنطن الضوء الأخضر لموسكو للعمل خارج أراضيها في ما يتعلق بأعمال مكافحة الإرهاب، وهو قرار زاد تعزيز الحضور الروسي في شؤون الشرق الأوسط. وفي جزء من هذه الحملة، حشد الكرملين تحالفاً بين الأديان من الزعماء الدينيين للأرثوذكس والمسلمين واليهود في مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين هدف إلى توجيه إدانة منظمة للجهادية بوصفها شكلاً من "الجثث المتحركة" المناقضة لقوانين الطبيعة، وينبغي القضاء عليها مهما كان الثمن.[714]

713 Sidorov, 'Post–imperial Third Romes', p. 327.

714 D. Garaev, 'Jihad as passionarity: Said Buriatskii and Lev Gumilev', *Islam and Christian–Muslim Relations*, vol. 28, no. 2, 2017, pp. 203–18.

أعاد بوتين وهو رئيس (2000–2008) ورئيس وزراء (2008–2012) ورئيس مجدّداً (2012 إلى الوقت الحالي) بكفاءة روسيا إلى مكانة القوة العظمى، رغم أنّ البلد لا يزال هزيلاً مقارنةً بالنفوذ الذي تمتّع به الاتحاد السوفياتي في ستينيات القرن العشرين. لقد كان الشرق الأوسط منطقة حظيت باهتمام متزايد من الزعيم الروسي الذي نوّع في السنوات الأخيرة مجموعة الشركاء الإقليميين عبر تطوير علاقات ودّية مع دول الخليج والسعودية وفي المدة الأخيرة تركيا. صحيحٌ أنّ المشرق قد لا يكون إلّا جزءاً من إستراتيجية بوتين الجيوسياسية الأوسع، لكنّه مكوِّنٌ أساسي من مكوِّنات انبعاث روسيا كلاعبٍ من الدرجة الأولى في الشؤون العالمية، وكما أشار كاسولا Casula وكاتز Katz، يمكن النظر إلى مقاربة روسيا للمشرق بوصفها "مدفوعةً بإثبات الهوية" وجزءاً لا يتجزأ من التاريخ.[715] بالعودة إلى نتائج حرب القرم، حصرت الشروط المفروضة بموجب "معاهدة باريس" (30 آذار/ مارس 1856) السلطة الروسية في "الشمال"، ما يحدّ من قدرتها على بسط نفوذها في البحر الأبيض المتوسط وينزع سلاحها في البحر الأسود؛ حدث هذا تماماً حين أدخل المنتصرون (الأوروبيون) الإمبراطورية العثمانية إلى المحفل الأوروبي، وهو إجراء سيسبب مزيداً من الضعف لقوة روسيا الإقليمية.[716] ليس من المستهجن استنتاج صلات هنا بـ"الإذلال" الاقتصادي والسياسي الذي عانى منه الاتحاد الروسي بعد حلّ الاتحاد السوفياتي لأنّ غورباتشوف سعى بإصلاحاته لبناء "بيت أوروبي مشترك" لمجرد تمهيد الطريق أمام إلغاء مطالب موسكو بمكانة القوة العظمى وانحدارها إلى مكانة هامشية في الشؤون الدولية.[717] إنّ عودة موسكو المظفرة إلى موقع نفوذ قيادي في الشرق الأوسط الكبير قد خففت من الثمن الواجب عليها دفعه عن إيثارها بوصفه، من منظور روسي، إيثاراً حسن النية ونبيل الأهداف، يراعي الإنسانية جمعاء.

715 P. Casula and M. N. Katz, ‘The Middle East’, in Andrei P Tsygankov, ed., *Routledge Handbook of Russian Foreign Policy*, London: Routledge, 2018, p. 296.

716 Macfie, *Eastern Question*, p. 33.

717 Strobe Talbott, *The Russia Hand: A Memoir of Presidential Diplomacy*, New York: Random House, 2003.

إذا قبل المرء هذا التقييم الاستفزازي باعتراف الجميع لرؤية روسيا بشأن دورها في شرقي المتوسط، فلعلّ الجمهورية العربية السورية تمثّل الجانب الأكثر وضوحاً لهذا المسار الجديد.[718] كان الاتحاد السوفياتي من أوائل البلدان التي اعترفت باستقلال سوريا (حتى قبل جلاء الفرنسيين)، وقدّم لاحقاً دعماً اقتصادياً وعسكرياً أساسياً إلى الدولة السورية بنظمها السياسية المتتالية. أعقب

ذلك إنشاء قاعدة بحرية في طرطوس اقترنت بتحالف عسكري رسمي تحقّق في ثمانينيات القرن العشرين وعزّز بذلك موقع دمشق بوصفها "الأقرب من بين حلفاء السوفيات كافة في المنطقة"[719]. استمرت العلاقة بعد استقلال روسيا عن الاتحاد السوفياتي وصمدت بعد وفاة حافظ الأسد، حاكم البلد مدة طويلة. فقد حافظ ابنه وخليفته بشار على علاقة وثيقة بروسيا حتى بعد أن أصبحت دمشق منبوذةً على الصعيد الدولي بسبب دعمها حزب الله في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

718 N. Unnikrishnan and U. Purushothaman, 'Russia in Middle East: Playing the long game?', *India Quarterly*, vol. 73, no. 2, 2017, pp. 251–8.

719 Casula and Katz, 'Middle East', p. 301.

دعمت موسكو بقوة نظام الأسد بعد اندلاع الحرب الأهليّة السورية في 2011 على أمل منع الانزلاق إلى الفوضى، وواصلت توريد الأسلحة إلى البلد. ولأنّ بوتين يرتاب في الانتفاضات الشعبية بسبب تاريخه مع "الثورتين الملوَّنتين" في جورجيا وأوكرانيا، رأى في الربيع العربي دليلاً إضافياً على "الدور التخريبي" للغرب في الشرق الأوسط، ولا سيما في أعقاب غزو العراق بقيادة الولايات المتحدة، وهو غزوٌ فرّخ تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش).[720] فضلاً عن ذلك، وبسبب خوف الكرملين من أن توجِّه الشبكات الجهادية العابرة للحدود الوطنية أبصارها مجدّداً نحو الشيشان وأنغوشيا وداغستان، بات ينظر إلى استقرار سوريا بوصفه جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي الروسي (بناءً على حقيقة أنّ داعش يضمّ في صفوفه آلافاً من المواطنين الروس وأبناء آسيا الوسطى، وأنّ الروسية تحتّل المرتبة الثالثة من اللغات التي ينطق بها مقاتلو داعش).[721] لقد وفّر بوتين ورئيس وزرائه دميتري ميدفيديف Dmitry Medvedev (2012– 2020) لنظام الأسد غطاءً واسعاً على صعيد الديبلوماسية الدولية رغم الأدلة الواضحة على جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان؛ وكما أشار بوتين في 2015: "ليس هنالك حلٌّ آخر للأزمة السورية سوى تقوية الهياكل الحكومية الفعّالة وتقديم المساعدة إليها في محاربة الإرهاب"[722]. هنا جاء دور الدعم الروسي خاصة عندما شنّت القوات الحكومية السورية هجوماً بغاز السارين على إحدى ضواحي دمشق في 2013 أسفر عن مقتل 300 شخص. تدخّلت موسكو، وقامت بتدبّر أمر تدمير ترسانة الأسلحة الكيميائية المتبقية في البلد أو نقلها، فمهّدت الطريق أمام "توسيع" الطموحات الروسية في سوريا.[723]

720 المرجع السابق، ص. 298.

721 Unnikrishnan and Purushothaman, ‘Russia in Middle East’, p. 253.

يتيح التكامل الاقتصادي والعمالي مع دول آسيا الوسطى عبر الاتحاد الأوراسي واتفاقات أخرى التنقّل لعددٍ كبير من السكان المتحدثين بالروسية في كازخستان وقيرغيزيا وغيرهما من جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابقة. وبالفعل، يُعدّ الاتحاد الروسي من أكبر بلدان العالم من ناحية عدد السكان المولودين في الخارج ممن جاء نصفهم تقريباً من بلدان ذات غالبية مسلمة.

722 Charlie Rose, ‘All eyes on Putin’, *60 Minutes*, 2015.

723 J. Greenstock, ‘Is this Russia’s moment in the Middle East?’, *Asian Affairs: An American Review*, vol. 48, no. 3, 2017, p. 424.

في 30 أيلول/ سبتمبر 2015، انضمّ الاتحاد الروسي رسمياً إلى الحرب كطرف مشارك بالقتال (إلى جانب جمهورية إيران الإسلامية) دفاعاً عن نظام الأسد. وضع هذا القرار روسيا، في تكرار غريب لديناميّات حرب 1853، في موضع يتعارض تعارضاً مباشراً مع بريطانيا العظمى وفرنسا وتركيا فضلاً عن الولايات المتحدة والدول العربية السُّنية كالسعودية وقطر، وجميعها سلّحت القوات المناوئة للحكومة ودرّبتها وموّلتها (تعزيزاً للتشابه، سارع التقنيون السياسيون الروس إلى التصريح بأنّ تدخّل البلد سيكون حدثاً موضع ترحيب من قبل الجماعات الأهليّة المسيحية الأرمنية والأشورية التي تؤيد بمعظمها الحكومة). شرعت القوات المسلّحة الروسية بدعوى الحاجة إلى إسناد حكومة الأسد في استهداف المتمردين عن طريق الضربات الصاروخية ولاحقاً بالقصف الجوي (بلغ عدد الطلعات الجوية قرابة 40 ألف طلعة بين 2015 و2018). وعلى الأرض، وفّر المرتزقة الروس والمتعاقدون من القطاع الخاص الدعم للقوات الحكومية، ما قلب الأوضاع في نهاية المطاف لمصلحة دمشق. وكما أشار عددٌ من خبراء الشؤون العسكرية، أتاحت ساحة المعركة في الشرق الأوسط للجيش الروسي استعراض قدراته التكنولوجية المطبَّقة حديثاً بطرق كانت مستحيلة تقريباً في حربه "الهجينة" شرقي أوكرانيا أو أثناء تدخّله المحدود في جورجيا في 2008. فضلاً عن ذلك وبالنظر إلى أنّ "هيئة الأركان الروسية كانت حريصة على تدبير أكبر قدر من تناوب الوحدات في سوريا بغرض منحها خبرة عمليانية"، زوّدت المغامرة السورية جيش البلد بمعرفة ومهارات وخبرات عميقة ناجمة عن الرصد المباشر من المحتمل أن تمكّن روسيا ليس من خوض حرب أخرى في الشرق الأوسط فحسب، بل من تحقيق النصر أيضاً.[724]

724 I. Delanoë, ‘What Russia gained from its military intervention in Syria’, *Orient XXI*, 9 October 2018.

إضافةً إلى فوائد التدخّل العملية القصيرة الأجل تمكّنت موسكو أيضاً من إعلان نفسها عامل استقرار في الشرق الأوسط الذي مزّقته غزوات الولايات المتحدة والغرب منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين. كذلك يسّر داعش، الذي وصفته موسكو بأنّه وكيل "الفاشية" و"البربرية"

و"العدمية" و"الفوضى"، على روسيا تولّي موقع رمزي رفيع نظراً إلى أنّ السياسة المرئية للتنظيم أتاحت له أن يمثّل بسهولة تامّة "عبادة الموت"[725]. تؤيد هذه السرديةَ الفوقية أيضاً حقيقةُ أنّ التحالف الخليجي-الغربي دعم متمردين إسلامويين بعينهم غالباً ما لا يختلفون في سياستهم إلّا قليلاً عن داعش في حين يطبّقون تكتيكات مختلفة. بعد بداية متعثرة تضمّنت إسقاط قوات الجو التركية طائرة حربية روسية، آتى التدخّل الروسي ثماره متيحاً للقوات الحكومية السورية استعادة مساحات شاسعة من البلاد ومُكرِهاً كثيراً من الجماعات المتمردة على إنهاء التمرد. وبالفعل، أصبحت روسيا عندما أوشكت العمليات القتالية على الانتهاء محاوراً لا غنىً عنه للتفاوض بشأن تبادل الأسرى وإلقاء مختلف المجموعات المتمردة أسلحتها، وفي الوقت عينه، عزّزت بسط نفوذها الطويل الأجل على الجيش السوري بالإشراف على دمج الوحدات شبه العسكرية التي درّبتها وسلّحتها ووجّهتها في هيكل جيش البلاد النظامي. كذلك، أفادت الشرطة العسكرية الروسية في الجهود المبذولة لخفض التصعيد بعد إحلال السلام فضلاً عن تكليفها تقديم المساعدة في إيصال المساعدات الإنسانية.[726] في غضون ذلك، أمر دونالد ترامب بانسحاب جميع القوات الأمريكية من منطقة النزاع أواخر 2018 بدعوى "انتصار" أميركي، ما يشير فعلياً إلى التخلي عن الحلفاء في صفوف التمرد والتنازل عملياً عن التحكّم الدولي في نهاية الحرب لمصلحة موسكو وطهران وأنقرة.[727] منح هذا القرار في الحقيقة "روسيا حيّزاً أوسع لتكون القوة الرئيسية غير الإقليمية" وأتاح لها المُضيّ قُدُماً في الشرق الأوسط[728] وهي حصيلة جيوسياسية لا يمكن إلّا توقّع تعزيزها عندما تشرف المصالح التجارية الروسية على إعادة إعمار بنية سوريا التحتية وصناعتها النفطية.[729] بعدما جرى التراجع أخيراً عن إعلان ترامب الانسحابَ الشامل مع التزام البنتاغون الحفاظ على "قوة احتياطية للطوارئ" من مئات من الجنود في البلد إثر قرار التحالف الغربي (فرنسا والمملكة المتحدة) عدم "الحلول محلّ" الأميركيين، فإنّ التصوّر العالمي هو أنّ تجمّع الأمم المذكور أصبح الآن جاهزاً لتشكيل مستقبل سوريا.

725 J. Deneslow, ‘ISIL and the tactics of death’, Al Jazeera, 10 June 2015.

726 Delanoë, ‘What Russia gained’.

727 إنّ شجب واشنطن الشديد لرد الحكومة التركية ما بعد الانقلاب (2016 حتى الوقت الحالي) مع دعمها القوات الكردية في شمال سوريا، ولا سيما حزب الاتحاد الديموقراطي، وبدء حربٍ تجارية بسبب احتجاز مبشّر أميركي (2018)، دفع رجب طيب أردوغان إلى تحويل التركيز الإستراتيجي لبلده على النزاع، ما أدى إلى إدخال تركيا في تنسيق تكاملي مع روسيا.

728 Unnikrishnan and Purushothaman, ‘Russia in Middle East’, p. 256.

729 K. Hille, H. Foy and M. Seddon, ‘Russian business first in line for spoils of Syrian war’, *Financial Times*, 2018.

دراسة حالة: الحفل الموسيقي في تدمر

عندما وسّع داعش سيطرته على الأراضي في خضم الحرب الأهليّة السورية (2011 حتى الوقت الحالي)، شارك في مجموعة متنوعة من الأعمال ضد أهداف غير عسكرية. فبعد محاولة لإبادة الأيزيديين في شمال العراق (فضلاً عن استخدام الأيزيديات كرقيق جنسي)، وإحراق الطيار الحربي الأردني الذي أُسقطت طائرته حياً، ومذابح المدنيين الواسعة الانتشار، وتدمير المواقع الأشورية القديمة، أحدثت إقامة خلافة في سوريا حيّزاً كان لأعضاء التنظيم فيه سيادة مطلقة ليعيد تشكيل العالم بطرق تتماشى مع شكلٍ مروّع من الوهابية خاص بهم.[730] في كنف هذه البيئة، أصبحت مدينة تدمر الوثنية القديمة في النتيجة موقعاً أساسياً لجهود داعش الدعائية. ورد أول ذكر للمدينة في محفوظات مملكة ماري منذ قرابة 4000 عام، وأشار إليها لاحقاً الجغرافي الروماني بليني الأكبر أنّها مركزٌ أساسي من مراكز الثقافة في المشرق القديم.[731] كما أنّ أطلال تدمر أُدرجت كموقع من مواقع التراث العالمي في قائمة "اليونيسكو"، وهي مدينة عظيمة كانت ذات يوم بمنزلة بوابة بين عالمي الشرق والغرب القديمين، وتجمع عمارتها بين تقاليد عمارة الحقبة اليونانية الرومانية وتقاليد العمارة الفارسية القديمة، ما يجعلها رمزاً عالمياً للطابع المختلط والتسامح.[732]

730 William McCants, *The ISIS Apocalypse: The History, Strategy, and Doomsday Vision of the Islamic State*, New York: Macmillan, 2015.

731 M. P. O'Connor, 'The etymologies of Tadmor and Palmyra', in Yoël L. Arbeitman, ed., *A Linguistic Happening in Memory of Ben Schwartz: Studies in Anatolian, Italic, and Other Indo–European Languages*, Louvain: Bibliothèque des Cahiers de l'Institut de linguistique de Louvain, 1988.

732 Michael Sommer, *Palmyra: A History*, London and New York: Routledge, 2017.

في 21 أيار/ مايو 2015، سيطر داعش على المدينة المتاخمة للأطلال، وبعد ذلك بوقت قصير تحرّك داخل الموقع. ومع تقدّم الصيف، استخدم مسلحو التنظيم الساحات لإعدام السكان المحليين رمياً بالرصاص أو بوسائل أخرى، وتتوجت الإعدامات بقطع رأس خالد الأسعد (81 عاماً) عالم الآثار المشهور على الصعيد العالمي وقيّم الموقع الذي عُلّقت جثّته لاحقاً على عمود روماني في ساحة رئيسية من ساحات الحاضرة القديمة.[733] فضلاً عن الخسائر البشرية نهب عناصر داعش أيضاً متاحف المدينة وفجّروا معبد بعل الذي شُيّد قبل ألفي عام في مسعىً لمحو أدلة تبجيل "الآلهة الزائفة" (في ترداد لصدى أعمال التخريب التي قامت بها طالبان في 2001 عندما استخدمت المتفجرات لتشويه تمثاليْ بوذا في مدينة باميان في أفغانستان، وهي أيضاً أحد مواقع التراث

العالمي). مثّل احتلال تدمر ضربة قاسية لنظام الأسد عبر تشجيع عروض تقسيم البلد حفاظاً على أمن السكان الموالين للحكومة المركزية. ولكن لم تمضِ أيام على انقضاء الصيف حتى بدأت الصواريخ الروسية المنطلقة من بحر قزوين تنهمر على أهداف داعش؛ إنّه توثّب الأطراف بالمعنى الحرفي وعكسٌ لمسار الحرب. مع تقدّم النزاع، شرعت البحرية الروسية في إطلاق صواريخ كاليبر Kalibr الانسيابية من شرقي المتوسط تحميها مجموعة من السفن والغواصات أظهرت عزيمة روسيا، وكذلك قدرتها على الوصول على نحو لم يشاهَد منذ الحرب الباردة.

733 A. Aji and B. Mroue, ‘Islamic State beheads scholar’, *US News and World Report*, 19 August 2015.

بعدما وطّدت روسيا حضوراً جوياً كبيراً في سوريا بمطار حميميم، تحرّكت لتحرير تدمر من سيطرة داعش، وهو مسعىً أتاح لموسكو، رغم افتقاره أيّ قيمة إستراتيجية أساسية، فرصة تقديم تدخّلها على أنّه "منفعة عالمية"[734]، كما أنّه أتى ليعزّز صورة سوريا بوصفها "قلعة المقاومة" في المنطقة.[735] استعاد الجيش السوري الموقع بإسناد من الضربات الجوية الروسية (ومساعدة عملاء قوات العمليات الخاصة Spetsnaz على الأرض) الموقع أواخر آذار/ مارس 2016. بعد ذلك بأقل من شهر أعلن الجيش الروسي أنّه سيقيم حفلاً موسيقياً في المُدرّج الروماني، وسيدعو وكالات الإعلام الغربية الكبرى لحضوره وسيمنح امتياز تغطية الحدث لمحطة روسيا اليوم RT وشبكة أخبار Sputnik، وسيلتيْ الإعلام الدوليتين الرئيسيتين المتحدثتين بالإنكليزية في روسيا (انظر: الجدول 11 . 1).[736]

734 A. Makarychev, and A. Yatsyk, ‘The sword and the violin: Aesthetics of Russia’s security policy’, *Journal of Slavic Military Studies*, vol. 30, no. 4, 2017, p. 544.

735 B. Kodmani, ‘The future of the Syrian state: What would a safe transition entail?’, in Striking from the Margins Conference: State, Disintegration and Devolution of Authority in the Arab Middle East, Issam Fares Institute, American University of Beirut, Lebanon, 15–17 January 2019.

736 بينما تضمّنت تغطية محطة RT تحليلاً، لم تقم شبكة Sputnik إلّا بتسجيل الحفل الموسيقي عبر كاميرات مثبّتة على طائرات مسيّرة ومن ثم تقديم محتوى "حيادي" أعاد بثّه عدد من وسائل الإعلام الإخبارية الدولية في أرجاء العالم. ما من شكٍّ في أنّ المخاوف الأمنية منعت محطات البث غير الروسية من إطلاق طائرات مسيّرة فوق الموقع، ما منح أفضلية للإطلالة الروسية على العرض. لكنّ ذلك لم يوقف محطة CNN عن حشر مقطعٍ مصوّر من فعالياتٍ أخرى في تغطيتها الحفل الموسيقي.

الجدول 11 . 1 الإستراتيجيات التمثيلية لتغطية وسائل الإعلام الروسية والأميركية والفرنسية لحفل تدمر الموسيقي

وسيلة الإعلام	**الإطار الرئيسي**	**السرديات المؤيدة**	**المرئيات الأساسية**

RT (روسيا)	"صلاة من أجل تدمر" كحدث انتقالي يرمز إلى عودة "السلام والازدهار" إلى الموقع القديم	حفل موسيقي بقيادة المايسترو الشهير فاليري غيرغييف حيث حاول داعش أخيراً "القضاء على هذا الجزء من العالم"، والتركيز على "التناغم والإحياء" مقابل "الموت والدمار"، وحضور جنود ومدنيين وأطفال مدارس "لهم كلّ التقدير"، ووعود بإعادة الإعمار على يد "اختصاصيين" (روس)	مذيعة ومراسلة مبتهجتان، ولقطات شاملة لأكثر الآثار أصالة إلى جانب إطلالات على الأوركسترا بأكملها، ومتفرجون مبتسمون يرتدون أزياء تقليدية
CNN (الولايات المتحدة)	حيلة العلاقات العامة الروسية لجلب "مجموعة ضخمة من الصحافيين" إلى الصحراء كي "يحاط العالم علماً" بالتدخّل الروسي	حفل موسيقي "مفاجئ" بقيادة مخرج مشهور (لم يذكر اسمه) ويرافقه بثٌّ حيّ لكلمة فلاديمير بوتين، وتركيز على عازف التشيلو اللامع وموضع ثقة بوتين الذي ورد اسمه في أوراق بنما يليه نقاش حول اشتباه في التهرب من الضرائب عن طريق فتح حسابات خارجية، وفخر روسيا بتدخّلها العسكري، وما زالت هنالك تهديدات ناجمة عن الذخائر غير المتفجرة	مراسل جاد، وحوّامات "هجومية" روسية تحوّم في الأعلى، ولقطات قريبة للعازف رولدغين، وجنود روس بالزي العسكري، وأنقاض ناجمة عن أفعال داعش، وأعمال خبراء المتفجرات وقائدهم الروسي
Euronews (فرنسا)	عزف "لسوريا في سوريا"، الحفل الموسيقي يروّج لـ"التضامن الدولي" من أجل ترميم تدمر	نجاح الضربات الجوية الروسية في القضاء على داعش، وتحية إجلال لعالم الآثار الذي "قُطع رأسه"، وكان ممكناً تجنب تدمير الموقع المُدرج على لائحة "اليونيسكو" وفقاً لمدير متحف الأرميتاج (إلقاء اللوم على الحلفاء الغربيين)، و"الاحتجاج على بربرية داعش"، وتأمل روسيا أن تُعتبر "قوة خيّرة" و"استحالة" حدث كهذا لولاها، والتنصّل من "خضوع" التقارير للرقابة العسكرية الروسية	مقدّمٌ يتحدث من خارج الشاشة، مع تقرير موجز على الأرض مع مراسل يتحدّث بالروسية، وصورة الأسد بجانب شعلة تذكارية، وجنديات روسيات بالزي الرسمي، ومشاهد لجيرجييف ورولدجين والأوركسترا، وصورة ختامية لمبانٍ مدمّرة في المدينة المجاورة

في 5 أيار/ مايو 2016، أدّت أوركسترا مسرح مارينسكي Mariinsky في سانت بطرسبرغ[737] بقيادة فاليري غيرغييف Valery Gergiev ومشاركة عازف التشيلو سيرغي بافلوفيتش رولدغين Sergei Pavlovich Roldugin مقطوعات ليوهان سباستيان باخ Johann Sabastian Bach وسيرغي بروكوفييف Sergei Prokofiev، يحيط بها الجيش الروسي ومدنيون سوريون يرتدون أزياء تقليدية (انظر: الصورة 11 . 1). ووفق تعبير مجلة *The Economist* "كانت الرسالة الموسيقية واضحة: هنالك تحضّر وهنالك بربرية؛ قف مع روسيا بجانب الخير"[738]. لم يكن الحفل الموسيقي بتوظيفه خشبة المسرح التي أعدم عليها داعش في العام المنصرم عشرات السوريين خفيّاً في خصائصه البصرية وتأطيره الخطابي، مع الملاحظة المهيبة لوزير الثقافة الروسي فلاديمير ميدينسكي Vladimir Medinsky: "إنّه قدر الجندي الروسي في كلّ الأزمنة أن ينقذ الثقافة من التدمير الفاشي"[739]. أشاد الرئيس فلاديمير بوتين بمخاطبته الحضور والفنانين عبر رابط فيديو في الحفل الموسيقي "ليس بوصفه رمزاً للأمل بإحياء المدينة القديمة فحسب، بل كذلك بوصفه تحريراً للحضارة الحديثة من الإرهاب الدولي". كما أنّ استضافة صحافيين دوليين منحت الجيش الروسي فرصة لتسليط الضوء على دوره في الحفاظ على سلامة الموقع، ولا سيما بعمليات نزع الألغام (انظر: الصورة 11 . 2)، فضلاً عن أنّ العرض المبهر بـ"قدرته الإبصارية المسرفة" وتمثيله الجمالي للثقافة العالمية أتاح للكرملين تأكيد "العالمية" الكامنة وراء استخدام القوة المفرطة.[740]

737 كان هذا الحفل الموسيقي هو الثاني من نوعه عندما قدّمت الأوركسترا عرضها في منطقة حربٍ (سابقة) احتلّتها القوات الروسية. كانت المرة الأولى في تسخينفالي Tskhinvali جنوب أوسيتيا في 2008. انظر:

Makarychev and Yatsyk, ‘Sword and violin’.

738 *Economist*, ‘A Russian orchestra plays Bach and Prokofiev in the ruins of Palmyra’, 6 May 2016.

739 المرجع السابق.

740 Makarychev and Yatsyk, ‘Sword and violin’, p. 548.

في التحليل الشاعري المنمق الذي قدّمه الصحافي مكسيم سوكولوف Maksim Sokolov الذي يعمل في وكالة RIA Novosti، يلاحظ أنّه "لطالما كانت هنالك وجهة نظر متناقضة للعلاقة بين آلهة الإلهام والسيف"، ولكن في مراحل معيّنة من التاريخ حيث تواجه الحضارة البربريةَ المحض، يمكن أن يوجدا معاً بوئام.[741] ثمّ يمضي ليربط عرض تدمر المبهر بالعرض الأول لسيمفونية دميتري شوستاكوفيتش Dmitry Shostakovich السابعة في مدينته المحاصرة لينينغراد، في 9

آب/ أغسطس 1942، وبذلك يساوي بين داعش وويلات النازية.742 يتابع سوكولوف حديثه مهاجماً وزير الخارجية البريطاني فيليب هاموند Philip Hammond (انتقد في وقت سابق الحدث بوصفه "محاولة تفتقر إلى الذوق لصرف الانتباه عن المعاناة المستمرة لملايين السوريين")، مشيراً إلى أنّ المملكة المتحدة بوصفها "عدواً تقليدياً" لروسيا ستهاجم دوماً الأفعال الروسية بمعزل عن مساهماتها في الأمن العالمي. يقول سوكولوف: "يبدو، ليس للمرة الأولى، أنّ رأس الخارجية البريطانية يعتقد أنّ الدبلوماسية تتمثّل في تطبيق الغباء والتعابير المختلطة على الشؤون الدولية"743. وكما يحاجج ماكاريتشيف Makarychev وياتسيك Yatsyk، إنّ إجراءات روسيا ضد داعش (وإنجازها في "إنقاذ" تدمر) حين تُعرض مقابل الانتقادات الموجّهة من أطراف ينبغي أن يكونوا "حلفاء طبيعيين" لها (الدول الغربية مثل المملكة المتحدة) تعزّز الإطار الردعي وتضع في الوقت عينه هؤلاء المنتقدين في موقع "داعمي الإرهابيين بحُكم الأمر الواقع"744. إنّ الدعم التاريخي الروسي المستمر لأنظمة مستقرة أخرى في أرجاء الشرق الأوسط الكبير ولا سيما المشرق العربي يخدم هذه الحجة على أفضل وجه خاصة في أوساط الجمهور المحلي الذي يرتاب عموماً من المغامرات الأنجلو-أميركية في أنحاء العالم. لم يتعزّز هذا التأطير إلّا بتزايد الروابط بين موسكو وتل أبيب في السنوات الأخيرة، وكذلك التقارب السريع مع إدارة أردوغان في أعقاب فشل الانقلاب العسكري في 2016.

741 M. Sokolov, 'Концерт в Пальмире и Ленинградская симфония' ('The concert in Palmyra and the Leningrad Symphony'), *RIA Novosti*, 5 October 2016.

742 بخصوص الاحتجاج على التهديد من الخارج، جرى العرض بعد سنوات قليلة من العرض الأول لملحمة سيرغي إيزنشتاين Sergei Eisenstein السينمائية (1938 *Alexander Nevsky*) التي كرّمت مقاومة نوفغورود Novgorod ضدّ غزو الفرسان التيوتون Teutonic Knights، وهي مقارنة لا تغيب عن بال جماهير السيمفونية الحاليين واللاحقين.

743 Sokolov, 'Concert'.

744 Makarychev and Yatsyk, 'Sword and violin', p. 554.

إذاً ليس من المستغرب، نظراً إلى الأداء الخطابي المشار إليه، أن تمهّد تغطية الحدث الإعلامية للتموضع الأيديولوجي للبلدان المعنية، مع تأطير محطة RT وشبكة Sputnik الحدث بعبارات تاريخية وثقافية صرف تعبّر عن الابتهاج بعودة الحضارة إلى أطلال تدمر المهيبة، بينما كانت وسائط الإعلام الأميركية والبريطانية تسعى جاهدةً للجمع بين اختيار رولدجين وفساد بوتين باعتبار أنّ اسم قائد الأوركسترا ورد في فضيحة أوراق بنما التي لا تزال حديث الساعة.745 أمّا محطة Euronews وهي قناة أخبار تبثّ بالإنكليزية على مدار أربع وعشرين ساعة ومقرها مدينة

ليون في فرنسا، فسلكت طريقاً وسطياً في محاولة للموازنة بين فوائد تأمين سلامة موقع تراثي وحيل روسيا الجيوسياسية الأقل نُبلاً. فرغم عدم الإشارة صراحةً إلى أوكرانيا، غير أنّ شبحها طارد الحفل الموسيقي نظراً إلى استمرار نبذ روسيا في الغرب بعد ضمّها شبه جزيرة القرم ودعمها العسكري للانفصاليين المناوئين لكييف في منطقة دونباس Donbass في الجمهورية السوفياتية السابقة.[746] ورغم الخصائص البصرية للحدث، كانت أمنَنَة أطلال تدمر نصراً قصير الأجل نسبياً بالنسبة إلى الكرملين. إذ إنّ داعش شنّ هجوماً معاكساً في كانون الأول/ ديسمبر 2016 واستعاد الموقع. وفي مطلع 2017، حطّم المسلحون نُصب الواجهات الأربع وواجهة المسرح الروماني، ما تسبّب في توجيه توبيخ قاسٍ إلى مزاعم روسيا بدمج تدمر مجدّداً بمعمورة الثقافة العالمية (استعادت القوات السورية تدمر بدعم من روسيا مرةً أخرى في آذار/ مارس 2017).

745 مجموعة تتألف من 11.5 مليون وثيقة مسرّبة تُدعى "أوراق بنما" تتحدث بالتفصيل عن إجراءات شركة المحاماة البنمية Mossack Fonseca، ويتضمّن بعضها إنشاء شركات وهمية خارجية غير شرعية لتجنّب العقوبات الدولية والضرائب المفروضة على زبائنها.

746 لم يكن ممكناً في الواقع إقامة مشهد تدمر في شبه جزيرة القرم أو دونباس. ولكن تبيّن، نظراً إلى وجود وسائل الإعلام الغربية في الشرق الأوسط، أنّه يصرف الانتباه عن أنواع أخرى من التغطية، ما يحقّق هدف الأمنَنَة البصرية لمصلحة عالمية مشتركة ويبرز أيضاً محاولات روسيا لتولّي قيادة "الحرب على الإرهاب" بهدف التخفيف من حدّة الازدراء الدولي الذي أعقب ضمّ شبه جزيرة القرم.

Makarychev and Yatsyk, ‘Sword and violin’, p. 546.

وكما تؤكد يازدي Yazdi ومسعودي، صارت تدمر مثلها في ذلك مثل المواقع الأثرية الأخرى في الشرق الأوسط، من مدفن كورش الفارسي إلى القصور العثمانية، بمنزلة "موضوع استهلاكي"[747] و"موقع أدائي"[748] تحوّل إلى دالّة ذات مغزىً في الصراع من أجل الهيمنة الجيوسياسية بين القوى المتنافسة. باتت أطلال المدينة القديمة، مع تأدية دورها إلى جانب "جثث المهاجرين وجرحاهم" في البحر الأبيض المتوسط، سلعةً تدعم مختلف "التبادلات الرمزية ضمن المنظومات السياسية للدعاية والقوة"، سواء عبر عرض روسيا لباخ وبروكوفييف أم عبر داعش الذي "يخلق الخراب من الأطلال"[749]. تقول روسو Russo وجيستي Giusti في مقالتهما بشأن تأمين سلامة الآثار الثقافية من هجمات المسلحين الإسلامويين:

747 Paul Booth, *Digital Fandom: New Media Studies*, Berne: Peter Lang, 2010, p. 41.

748 B. Rahimi, ‘Takkiyeh Dowlat: The Qajar theater state’, in Staci Gem Scheiwiller, ed., *Performing the Iranian State: Visual Culture and Representations of Iranian Identity*, London: Anthem Press, 2013, p. 56.

749 L. P. Yazdi and A. Massoudi, ‘The consumptive ruins: Archaeology of consuming past in the Middle East’, *Archaeologies: Journal of World Archaeological Congress*, vol. 13, no. 3, 2017, pp. 436–7, 449.

ضَمِن إنقاذ تدمر نفعاً كبيراً من ناحية سُمعة كلٍّ من الرئيس السوري الأسد والرئيس الروسي بوتين، فقد سمح للتحالف الروسي-الإيراني-السوري بادّعاء نصر مهم في محاربة داعش وتقديم أعضاء هذا التحالف أنفسَهم بوصفهم أبطال مرحلة جديدة في الحرب العالمية على الإرهاب. هذا من جانب؛ ومن جانبٍ آخر، أتاح الفرصة للنظام الروسي بإعادة توصيف البلد بمُسمى حماية التراث الثقافي الذي لن يسبّب أيّ لوم دولي، بل سيوفّر قدْراً من المهابة والاستحسان.[750]

750 Russo and Giusti, *Monuments under Attack*, p. 6.

خلافاً لميرا المنزلي[751] التي قالت إنّ حفل تدمر الموسيقي مجّد علمانية استعمارية جديدة عبر وضع كلٍّ من العرض العالمي لـ"موسيقى على النمط الغربي" وانتصار "القومية البعثية"، يخدم السياق الأوسع لتدخّل روسيا الجيوسياسي داخل حدود الحاضرة السياسية القديمة للإمبراطورية التدمرية التي لطالما كانت بمنزلة منطقة تبادل ثقافي أهداف أولئك الذين يقدّمون روسيا بوصفها العامل الرادع في عالم ضلّ سبيله.[752] فقد أخفت تغطية RT وSputnik الحفل الموسيقي، رغم أنّها ممتعة جمالياً وغير سياسية ظاهرياً، خطاباً يمجّد روسيا بوصفها "درعاً واقياً من القوى الكارثية لإشاعة الفوضى" ("عبادة الموت" عند داعش والتدخّل الغربي) وتؤطر في الوقت عينه بحرص الرؤية الكونية (Weltanschauung) لبوتين بشأن "السيادة الأيديولوجية" بصفتها الخيار الأخير والأفضل لمواجهة سيناريو نهاية العالم القائم على أساس أُخْرَوي.[753] لكنّ الوجود العسكري لروسيا تعرّض وفقاً لروسو وجيستي لانتقاد "اليونيسكو" في وقت سابق، ما يشير إلى أنّ "أمنَنَة التراث الثقافي" له بُعدٌ معياري إشكالي عندما يقترن باستخدام القوة المفرطة.[754]

751 M. Al–Manzali, ‘Palmyra and the political history of archaeology in Syria: From colonialists to nationalists’, Mangal Media, 2 October 2016.

752 المفارقة هنا أنّ عدداً من رجال الدين السعوديين رسموا خطاً مستقيماً من غزو أفغانستان في 1979 إلى غزو سوريا، واضعين موسكو في إطار أنّها وكيل للإلحاد من جانب، وكصليبية مسيحية أرثوذكسية في العالم الإسلامي من جانب آخر، داعين إلى الجهاد ضد التدخّل "الروسي".

753 Engström, ‘Contemporary Russian messianism’, p. 357.

754 Russo and Giusti, *Monuments under Attack*, p. 13.

في "حماية العالم من الاضطراب الناجم عن مخالفة المسيح (Anomia)"،755 واصل الجيش الروسي دوره الأسطوري، كما فعل في الحروب النابليونية ونزاع القرم والحربين العالميتين، في إبقاء العالم تحت المراقبة عن طريق احتلال موقع تدمر الثقافي وتخليصه وتفعيله. وكما حاججت في مكان آخر،756 لا يخلو الأمر من المفارقة هنا لأنّ تدمر أساساً موقع وثني في وسع الأيديولوجيين الأرثوذكس الحضاريين المعاصرين أن يعيدوا تجهيزه بسهولة كساحة للمسيح الدجال بدلاً من أن يكون موقعاً مقدساً ينبغي الحفاظ عليه لخير الإنسانية. لكن، كما يذكّرنا ديلون Dillon، حين يصل الأمر إلى "السياسات الأمنية" ما يهم هو المدى الذي سيقضي على الوحدة الوجودية لنظام حكم معيّن. بعبارة أخرى: تُقدَّم الأمنَنَة في النهاية كشكلٍ من الانشغال الأُخرَوي. إذ إنّ "منظور الحلّ النهائي للنظام" يوفّر كياناً يعرض الحماية من تهديدات "مذكّرة القتل"757، ما يوفّر أداةً ملائمة للدول للتلاعب بالجماهير المحلية وإضفاء طابع أخلاقي على استخدام القوة المفرطة في الخارج. تتيح هذه المهمة الردعية، كما يصفها ديلون، لضامن الأمن مجالاً واسعاً للاضطلاع بتفويضه، خاصةً إذا أخذنا بالحسبان أنّ السياسات العالمية المعاصرة "متنوعة وغير متجانسة"758 ويُنظر إليها على نحو متزايد على أنّها أكثر قليلاً من نقاش حول من الذي ستحظى سرديته بالقبول أخيراً.759 قد يكون هذا صحيحاً في المنظومة البيئية لوسائط الإعلام العالمية لكنّ السردية الروسية هي مجرّد سردية من سرديات كثيرة متداولة في المنطقة نفسها، وتثير ضجةً على وجهات النظر المنافسة الأخرى التي تدفعها أطراف مختلفة، من السلطانية الجديدة لرجب طيب أردوغان إلى دعوة حزب الله لإقامة وحدة شيعية إلى السردية الرافضة لدول الخليج بعد النصر الظاهر لنظام الأسد. كذلك، يثير دعم روسيا الطويل الأمد للأكراد عدداً من المشكلات عند التعامل مع نظام الأسد الذي لا يزال غير راغب في العمل مع أقلية غير عربية.760

755 Engström, ‘Contemporary Russian messianism’, p. 358.

756 Robert A. Saunders, ‘Scourging paganism past and present: The tragic irony of Palmyra’, in *E–International Relations*, 28 May 2015.

757 Dillon, ‘Specters of biopolitics’, p. 782.

758 المرجع السابق، ص. 787.

759 K. Stapleton and J. Wilson, ‘Telling the story: Meaning making in a community narrative’, *Journal of Pragmatics*, vol. 108, no. 1, 2017, pp. 60–80.

760 V. Naumkin, ‘Syrian surprises’, *Russia in Global Affairs*, 9 October 2018.

لقد قطعت الأحداث المحيطة بالتدخّل الروسي ومن ضمنها حفل تدمر الموسيقي شوطاً طويلاً نظراً إلى فشل الأمم الغربية (خاصة الولايات المتحدة) في إرساء الاستقرار في سوريا نحو "نية إيجاد معرفة مضادة للهيمنة في مواجهة هيمنة الولايات المتحدة" الطويلة الأجل لروسيا،[761] ولا سيما في الشرق الأوسط العربي. غير أنّ خطاب روسيا وبلاغتها البصرية المحيطيْن بوضعها كحامل درع في المشرق هو مجرد واحد من خطابات كثيرة متداولة في المنطقة وحول العالم. وعلى غرار الولايات المتحدة في حقبة سابقة، ستحتاج روسيا إلى إدامة هذا الإبراز للصواب عبر ميادين القوة المتنوعة حتى تجد من تستميله من عقول (ومخيلات) جمهورها المستهدَف. صحيحٌ أنّ محطة RT وشبكة Sputnik تحت تصرف البلد، لكنّ روسيا أبعد ما تكون عن بلوغ القدرة التي تتمتّع بها حالياً واشنطن ولندن على الساحة العالمية عندما يصل الأمر إلى خوض معركة رمزية في سبيل الخير والنور. ورغم ذلك، ينبغي أن يضع المرء في الحسبان أيضاً مستوى التزام هذه الأطراف الثلاثة (وكذلك آخرين مثل فرنسا والصين وإيران) في المنطقة فضلاً عن منظومات مقاومة راسخة لـ"الرسائل" الأميركية والبريطانية عند تقييم قدرة روسيا على توطيد دورها الرمزي في المنطقة كمانع لانتشار الفوضى.

761 Silvius, ‘Eurasianism’, p. 77.

خاتمة: هل روسيا حامل درع أم خالق فوضى؟

مثّلت عودة داعش إلى تدمر نصراً دعائياً للتنظيم لكنّه لم ينجح في تقويض أداء روسيا الإعلامي بوصفها "قوة عالمية لا غنىً عنها" قادرةً على إحلال النظام في سوريا،[762] فضلاً عن أنّ تدمر كانت بمنزلة نقطة محورية في خداع كبير يحوّل الانتباه بعيداً عن ضمّ شبه جزيرة القرم والأزمة الأوكرانية المتواصلة. باستخدام هذا "التكتيك التقليدي" المتمثّل في إنشاء "منطقة عازلة من الارتباك" تسمح لدولة من الدول بحماية "مصالحها الأساسية" (منطقة البحر الأسود والأراضي المتاخمة لحدودها الجنوبية الغربية)، اتّبعت روسيا نظرية جيوسياسية راسخة واستفادت منها،[763] هذا مع تمدّد "تحضّرية (civilisationalism) راسخة"[764] خارج حدود الأراضي السابقة التي كانت خاضعة للسوفيات/ لآل رومانوف. لكنّ انخراط روسيا في النزاع السوري يظلّ سيفاً ذا حدين في مواجهة تعريف روسيا بأنّها ضامن روما الثالثة للمنظومة الحضارية المسؤولة عن "منع انهيار العالم"[765]. وفي حين حقّق تدخّل موسكو في سوريا غايات تقديم البلد كقوة عبر إقليمية في

وسع مجالها أن يوفّر الحماية للقيم التقليدية والدين الصحيح والثقافة الأصيلة، عبر تدابير تكتيكية محدّدة يتجلّى أبرزها في شكوك يُعرَب عنها همساً بأنّ موسكو تسهّل تدفق اللاجئين إلى أوروبا بوسائل متنوعة،766 لكنّه يوفّر للقوى الغربية سرديةً معاكسة فعّالة يمكن تعبئتها بكفاءة لتجريد موسكو من أيّ مكاسب تُصرَّف أُخرَوياً قد تكون حقّقتها من المشهد الثقافي الراقي لأمنَنَتها تراث تدمر العالمي.

762 Unnikrishnan and Purushothaman, ‘Russia in Middle East’, p. 256.

763 Greenstock, ‘Russia’s moment’, p. 423.

764 Silvius, ‘Eurasianism’.

765 Sidorov, ‘Post–imperial Third Romes’, p. 327.

766 M. Holehouse, ‘Nato chief: Vladimir Putin ”weaponising“ refugee crisis to ”break“ Europe’, *Daily Telegraph*, 2 March 2016. A. Higgins, ‘E.U. suspects Russian agenda in migrants’ shifting Arctic route’, *New York Times*, 2 April 2016. R. Shabi, ‘Who is ”weaponising“ the Syrian refugees?’, Al Jazeera, 14 March 2016.

لكنّ روسيا مستعدّة، مع التراجع السريع والضبابي وغير المنجز بعد للولايات المتحدة من منطقة النزاع، لترسيخ مطالبها بالمكانة الأخلاقية والحضارية العالية، وهو ما شرعت فيه بالفعل بكادرها البارع من التقنيين السياسيين (بالأخص تعليق بوتين المتلفز بشأن هزيمة داعش المزعومة في سوريا بقوله: ”دونالد محق، أتّفق معه“، الذي استخدمه ترامب كذريعة لانسحاب قوات الولايات المتحدة). وكما تقول روسو وجيستي:

> إنّ تفعيل عدد كبير من الفاعلين ذوي المصالح المتباينة والأجندات الخفية في الدفاع عن التراث الثقافي يتماشى إلى أبعد الحدود مع النظريات المتعلقة بالأمنَنَة. فقد أتاحت الأحداث الأخيرة لروسيا فرصة إعادة توصيف نفسها كمدافع عن التراث الثقافي ومحرّر لتدمر ومن ثمّ البطل الحقيقي في الحرب على داعش.767

767 Russo and Giusti, *Monuments under Attack*, p. 13.

إذا استطاعت موسكو تجاوز خاتمة الحرب الأهليّة السورية دون تلطيخ سمعتها أكثر من ذلك، فمن المرجّح أنّ التدخّل سيُعتبر نجاحاً داخل جدران الكرملين، وبالأحرى نجاحاً لأهداف أصحاب النفوذ المدافعين عن تولّي روسيا مهمة 768 agiopolitics المقدسة، أي أسلوباً منبعثاً من الموت لمتابعة المصلحة الوطنية في سياسة خارجية قائمة على تأمين ”بنية تحتية مقدّسة“ للعالم قائمة على شكل محدَّد ذاتياً من الخلاصية.769 وعندما يكون واضحاً أنّ استخدام بوتين مختلف أشكال

الأيديولوجيا لدعم تدخّلات الواقعية السياسية في ما يعتبره مجال نفوذ روسيا، من الممكن وصفه بأنّه شكلٌ من الارتجال الجيوسياسي، فقد خلق الإطار الحضاري لروسيا حيّزاً لاحتلال موقع تكون فيه مسؤولةً عن إعادة هيكلة الجيش السوري من القاعدة إلى القمة،[770] وفي الوقت نفسه تدريب جيل جديد من ضباط الجيش في "الأكاديمية العسكرية للدعم المادي والتقني" في سانت بطرسبرغ بروسيا.[771] بإعلان موسكو انتصار علاقاتها العامة في مواجهة داعش (ولا سيما مع المشهد الدائم لـ"لإنقاذ تدمر") من الخبرة العملية الهائلة الناجمة عن تدخّل عسكري ناجح في دولة عربية مزّقتها الحرب، باتت تتمتع بموقع جيد من حيث أهدافها الجيوسياسية. فضلاً عن ذلك احتلت روسيا موقعاً يمكّنها من الاستغناء عن التظاهر بأنّها "تمنع" الفوضى والانتقال إلى دور العامل الفعّال في سوريا بتهميش الإيرانيين والأطراف الأخرى التي تتعارض مصالحها مع مصالح الكرملين. كذلك من المرجّح أن يكون بوتين قادراً، بمساعدة بيت أبيض مطواع في رئاسة ترامب للولايات المتحدة ودعم بيجنغ التي لها مصالح اقتصادية إستراتيجية في المنطقة، على إقناع المجتمع الدولي برفع العقوبات في المستقبل القريب، ما يفتح الباب على مصراعيه أمام مشاريع الاستثمار وإعادة البناء تحت عين الكرملين المتيقظة. إذا تواصل هذا المسار دون انقطاع، فمن المرجّح أنّنا سوف نرى روسيا كقوة صاعدة وربما وحيدة من خارج الإقليم في المشرق في المستقبل المنظور، وبالنسبة إلى بعضهم كقوة عالمية تتصرف كأنّها يد الله التي تردع قوى الشر.

768 أي تطبيق القول التوراتي: القياصرة يحكمون عَبري، والملوك يسنّون الحقيقة عَبري. (م.)

769 Sidorov, ‘Post–iperial Third Romes’, p. 330.

770 Kodmani, ‘Future of the Syrian state’.

771 Delanoö, ‘What Russia gained’.

المراجع

Aji, Albert, and Mroue, Bassem, ‘Islamic State beheads scholar’, in *US News and World Report*, 19 August 2015, at usnews.com.

Ambrosio, Thomas, ‘Russia’s quest for multipolarity: A response to US foreign policy in the post–cold war era’, *European Security*, vol. 10, no. 60, 2001, pp. 45–67.

Andrews, Crispin, ‘Crimea: The first modern war’, *Engineering and Technology*, 14 October 2013, at rb.gy/nkc1jp

Barbashin, Anton, and Thoburn, Hannah, ‘Putin’s brain: Alexander Dugin and the philosophy behind Putin’s invasion of Crimea’, *Foreign Affairs,* 31 March 2014.

Bassin, Mark, and Aksenov, Konstantin E., ‘Mackinder and the heartland theory in post–Soviet geopolitical discourse’, *Geopolitics*, vol. 11, no. 1, 2006, pp. 99–118.

Behbehani, Hashim S. H., *The Soviet Union and Arab Nationalism, 1917–1966*, London: Routledge, 2016.

Bolotnikova, Svetlana, ‘The Circassians come home’, Open Democracy, 15 July 2015, at opendemocracy.net.

Booth, Paul, *Digital Fandom: New Media Studies*, Berne: Peter Lang, 2010.

Broda, Marian, and Swiderski, Edward, ‘Russia and the West: The root of the problem of mutual understanding’, *Studies in East European Thought*, vol. 54, Nos 1/2, 2002, pp. 7–24.

Casula, Philipp, and Katz, Mark N., ‘The Middle East’, in Andrei P Tsygankov, ed., *Routledge Handbook of Russian Foreign Policy*, London: Routledge, 2018, pp. 295–310.

Çırakman, Aslı, *From the ‘Terror of the World’ to the ‘Sick Man of Europe’: European Images of Ottoman Empire and Society from the Sixteenth Century to the Nineteenth*, New York: Peter Lang, 2002.

Crews, Robert D, *For Prophet and Tsar: Islam and Empire in Russia and Central Asia*, Cambridge, MA: Harvard University Press, 2006.

Delanoë, Igor, ‘What Russia gained from its military intervention in Syria’, *Orient XXI*, 9 October 2018, at rb.gy/cbipeu

Deneslow, James, ‘ISIL and the tactics of death’, *Al Jazeera*, 10 June 2015, at aljazeera.com.

Dillon, Michael, ‘Specters of biopolitics: Finitude, eschaton, and katechon’, *South Atlantic Quarterly*, vol. 110, no. 3, 2011, pp. 780–92.

Economist, ‘A Russian orchestra plays Bach and Prokofiev in the ruins of Palmyra’, 6 May 2016.

Engström, Maria, ‘Contemporary Russian messianism and new Russian foreign policy’, *Contemporary Security Policy*, vol. 35, no. 3, 2014, pp. 356–79.

Fuller, Graham E., ‘Moscow and the Gulf War’, *Foreign Affairs*, vol. 70, no. 3, 1991, pp. 55–76.

Garaev, Danis, ‘Jihad as passionarity: Said Buriatskii and Lev Gumilev’, *Islam and Christian–Muslim Relations*, vol. 28, no. 2, 2017, pp. 203–18.

Greenstock, Jeremy, ‘Is this Russia’s moment in the Middle East?’ *Asian Affairs: An American Review*, vol. 48, no. 3, 2017, pp. 419–27.

Higgins, Andrew, ‘E.U. suspects Russian agenda in migrants’ shifting Arctic route’, *New York Times*, 2 April 2016.

Hille, Kathrin, Foy, Henry, and Seddon, Max, ‘Russian business first in line for spoils of Syrian war’, *Financial Times*, 1 March 2018.

Holehouse, Matthew, ‘Nato chief: Vladimir Putin ”weaponising“ refugee crisis to ”break“ Europe’, *Daily Telegraph*, 2 March 2016.

Ivanov, Andrei, ‘Битва за ясли Господни’ (‘The battle for the manger of the Lord’), *Русская народная линия* (‘National history’),

17 October 2013, at rb.gy/gmgwsp

Jenkins, Mark, ‘Moscow the third Rome?’, *Geopolitika*, 5 October 2016, at rb.gy/pqn4px

Khalid, Adeeb, *The Politics of Cultural Reform: Jadidism in Central Asia*, Berkeley, CA: University of California Press, 1998.

Kodmani, Bassma, ‘The future of the Syrian state: What would a safe transition entail?’ Striking from the Margins Conference: State, Disintegration and Devolution of Authority in the Arab Middle East, Issam Fares Institute, American University of Beirut, Lebanon, 15–17 January 2019.

McCants, William, *The ISIS Apocalypse: The History, Strategy, and Doomsday Vision of the Islamic State*, New York: Macmillan, 2015.

Macfie, A. L., *The Eastern Question 1774–1923*, London and New York: Longman, 1989.

Makarychev, Andrey, and Yatsyk, Alexandra, ‘The sword and the violin: Aesthetics of Russia’s security policy’, *Journal of Slavic Military Studies*, vol. 30, no. 4, 2017, pp. 543–60.

Al–Manzali, Maira, ‘Palmyra and the political history of archaeology in Syria: From colonialists to nationalists’, Mangal Media, 2 October 2016, at mangalmedia.net.

Naumkin, Vitaly, ‘Syrian surprises’, *Russia in Global Affairs*, 9 October 2018, at rb.gy/lv0v6o

O’Connor, Michael Patrick, ‘The etymologies of Tadmor and Palmyra’, in Yoël L. Arbeitman, ed., *A Linguistic Happening in Memory of Ben Schwartz: Studies in Anatolian, Italic, and Other Indo–European Languages*, Louvain: Bibliothèque des Cahiers de l’Institut de linguistique de Louvain, 1988.

Paramonov, Vyacheslav N, ‘Интерпретация истории Крымской Войны как инструмент манипулирования исторической памятью’ (‘Interpretation of the history of the Crimean War as a tool of historical memory manipulation’), *Отечественная история* (‘National history’), vol. 21, no. 6, 2016, pp. 26–37.

Primakov, Yevgeny, *Russia and the Arabs: Behind the Scenes in the Middle East from the Cold War to the Present*, translated by Paul Gould, New York: Basic Books, 2009.

Rahimi, Babak, ‘Takkiyeh Dowlat: The Qajar theater state’, in Staci Gem Scheiwiller, ed., *Performing the Iranian State: Visual Culture and Representations of Iranian Identity*, London: Anthem, 2013, pp. 55–72.

Richmond, Walter, *The Circassian Genocide*, New Brunswick, NJ: Rutgers University Press, 2013.

Rose, Charlie, ‘All eyes on Putin’, *60 Minutes*, 2015, at cbsnews.com.

Russo, Alessandra, and Giusti, Serena, *Monuments under Attack: From Protection to Securitisation* (EUI Working Paper RSCAS 2017/32), Florence: Robert Schuman Centre for Advanced Studies, 2017.

Saunders, Robert A., ‘Scourging paganism past and present: The tragic irony of Palmyra’, *E–International Relations*, 28 May 2015, at e–ir.info

Saunders, Robert A., *Popular Geopolitics and Nation Branding in the Post–Soviet Realm*, London and New York: Routledge, 2017.

Shabi, Rachel, ‘Who is ”weaponising“ the Syrian refugees?’, *Al Jazeera*, 14 March 2016, at aljazeera.com.

Sidorov, Dmitrii, ‘Post–imperial Third Romes: Resurrections of a Russian Orthodox geopolitical metaphor’, *Geopolitics*, vol. 11, no. 2, 2006, pp. 317–47.

Silvius, Ray, ‘Eurasianism and Putin’s embedded civilizationalism: Regional discontinuities and geopolitics’, in David Lane and Vsevolod Samokhvalov, eds, *The Eurasian Project and Europe*, New York: Palgrave, 2015, pp. 75–88.

Smilyanskaya, I. M., ‘Записка, поданная Графу Никите Ивановичу Панину Греком Иоанном Палатино’ (‘Report of the Greek Ioann Palatino to Count Nikita Ivanovich Panin’), in I. M. Smilyanskaya, M. B. Velizhev and E. B. Smilyanskaya, eds, *Россия в Средиземноморье: архипелагская экспедиция Екатерины Великой* (‘Russia in the Mediterranean: The archipelago expedition of Catherine the Great’), Moscow: Indrik 2011, pp. 483–94.

Sokolov, Maksim, ‘Концерт в Пальмире и Ленинградская симфония’ (‘The concert in Palmyra and the Leningrad Symphony’), *RIA Novosti*, 5 October 2016, at ria.ru

Sommer, Michael, *Palmyra: A History*, London and New York: Routledge, 2017.

Stapleton, Karyn, and Wilson, John, ‘Telling the story: Meaning making in a community narrative’, *Journal of Pragmatics*, vol. 108, no. 1, 2017, pp. 60–80.

Talbott, Strobe, *The Russia Hand: A Memoir of Presidential Diplomacy*, New York: Random House, 2003.

Tsygankov, Andrei P., *Russia’s Foreign Policy: Change and Continuity in National Identity*, Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2013.

Unnikrishnan, Nandan, and Purushothaman, Uma, ‘Russia in Middle East: Playing the long game?’, *India Quarterly*, vol. 73, no. 2, 2017, pp. 251–8.

Vakulova, Tatyana V., ‘Крымская Война: конфликт цивилизаций’ (‘The Crimean War: A clash of civilizations’), *Отечественная история* (‘National history’), vol. 21, no. 6, 2016, pp. 38–45.

Wawro, Geoffrey, *Quicksand: America’s Pursuit of Power in the Middle East*, New York: Penguin, 2010.

Yazdi, Leila Paoli, and Massoudi, Arman, ‘The consumptive ruins: Archaeology of consuming past in the Middle East’, *Archaeologies: Journal of World Archaeological Congress*, vol. 13, no. 3, 2017, pp. 435–59.

الفصل الثاني عشر

حدود فاصلة غير واضحة المعالم
الجهات الفعالة الرسمية وغير الرسمية في ليبيا

فريدريك ويري

تتزايد صعوبة التمييز بين الجهات الفعالة الأمنية "الرسمية" و"غير الرسمية" في كثير من الدول العربية الممزقة. ففي مواجهة إدارة ضعيفة وقدرة محدودة على حفظ الأمن، أوكلت الحكومات المركزية إدارة الأمن إلى مجموعة من الجهات الفعالة غير الرسمية، ولا سيما في المناطق الطرفية والحدودية. يبدو أنّ العُرف الناشئ هو شكلٌ "مهجّن"[772] لإدارة الأمن تتنافس فيه مجموعة من الجهات الفعالة القهرية غير الرسمية وشبه الرسمية وتتعاون مع الدولة الرسمية.

772 يعرض مارك سيدرا Mark Sedra أحد تعريفات "الأنموذج الهجين": "ترتيبات إدارة مشتركة بين الدولة وسلطة غير تابعة للدولة"، ويسلّم بأنّ "الدولة وفق مفهوم فيبر Weber خارج الموضوع في معظم الأوضاع".

Mark Sedra, *Security Sector Reform in Conflict–Affected Countries: The Evolution of a Model*, New York: Routledge, 2016, pp. 10–11.

للاطلاع على معالجات أحدث بخصوص الشرق الأوسط، انظر:

Thanassis Cambanis, Dina Esfandiary, Sima Ghaddar, Michael Wahid Hanna, Aron Lund and Renad Mansour, *Hybrid Actors: Armed Groups and State Fragmentation in the Middle East*, New York: Century Foundation, 2020.

يلاحظ المؤلفون أنّ "الفاعلين الهجناء يعملون أحياناً بالتنسيق مع الدولة وأحياناً بالتنافس معها".

يتفحّص هذا الفصل حالة ليبيا لاستكشاف هذا العُرف على أرض الواقع، ويحلّل كيفية تأثير سياق هذه الجهات الفعالة الأمنية الاجتماعي والسياسي في سلوكها. كما يتفحّص الكيفية التي استمال فيها المطالِبون بالسلطة السيادية والمتنافسون عليها، أي حكومة الوفاق الوطني في طرابلس والقوات المتحالفة مع المشير خليفة حفتر في غرب البلد، مجموعةً من الميليشيات المحلية واستوعبوها في هياكل شبه حكومية. إذ إنّ التخندق الاجتماعي لهذه الجماعات المسلحة وارتباطاتها بالمجتمعات المحلية وإمكانية حصولها على الموارد الاقتصادية، ولا سيما العوائد النفطية، جعلت المحاولات المتتالية لتفكيكها عقيمةً على نحو مطّرد. وفوق هذا كلّه أثبتت هذه

الجماعات المسلحة مهارتها في استغلال الأجندات الأجنبية المتنافسة في ليبيا بعرض أنفسها كوكلاء مفيدين في مكافحة الإرهاب والهجرة. بالنظر إلى هذا التعقيد، لن يكون مستغرباً أن تبوء بالفشل النماذجُ التقليدية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المقترنة بإصلاح القطاع الأمني. ما يبدو مرجّحاً بالنسبة إلى المستقبل هو الإصرار على قدْرٍ من الطابع الهجين.[773]

773 يستكمل هذا الفصل مقالات سابقة للمؤلف حول هذا الموضوع وينطلق منها. انظر:

F. Wehrey, 'Armies, militias and (re)–integration in fractured states', Carnegie Endowment for International Peace, 30 October 2018; and 'Libya's policing sector: The dilemmas of hybridity and security pluralism', in Marc Lynch and Maha Yahya, eds, 'The Politics of Post–Conflict Reconstruction', POMEPS, vol. 30, no. 1, 13 September 2018.

الطابع الهجين قيد العمل: حالة ليبيا

يبرز نموذج إدارة الأمن الهجين خاصةً في ليبيا بسبب الحالة المتردية للمؤسّسات الأمنية الرسمية جراء حكم الديكتاتور معمر القذافي البالغ الشخصنة. فقد كانت أجهزة الشرطة على وجه الخصوص ضعيفة وسيئة التجهيز مقارنةً بنُخبة كتائب الأمن الشديدة الولاء التي يقودها أبناء القذافي. اختفت الشرطة تقريباً بعد ثورة البلد في 2011 بعدما سيطرت المجموعات المسلحة الثورية على وزارات الحكومة وأقسام الشرطة والقواعد العسكرية والمواقع الإستراتيجية الأخرى وتولّت مهمات حفظ الأمن في المدن والمجتمعات المحلية. كما أنّ الحكومات الانتقالية الضعيفة التي تتلقى المساعدات من القوى الأجنبية أطلقت برامج مختلفة لإعادة بناء قوات الشرطة وإصلاحها، لكنّ هذه الجهود باءت بفشلٍ ذريع. يُعزى هذا جزئياً إلى قلة فعالية المساعدات الأجنبية وكذلك التشرذم السياسي في ليبيا والتنافس بين النّخب والجماعات المسلحة للسيطرة على غنائم اقتصاد النفط الريعي.[774] وقد استخدمت النّخب والميليشيات المتحالفة معها ثروة النفط والغاز لإنشاء مؤسّسات أمنية شبه رسمية على حساب قوات الشرطة المحترفة وغير المنحازة.[775]

774 Irene Costantini, 'Conflict dynamics in post–2011 Libya: A political economy perspective', *Conflict, Security and Development*, vol. 16, no. 5, 2016, pp. 405–22.

775 يتجلّى هذا في تشكيل ”اللجان الأمنية العليا“ في 2012 لتنفيذ مهمات إنفاذ القانون ظاهرياً بإشراف وزارة الداخلية.

مع اندلاع الحرب الأهليّة الوطنية في 2014 (الانقسام بين تحالف ”الكرامة“ المتمركز في الشرق وائتلاف ”فجر ليبيا“ في طرابلس) تصاعد الصراع الفصائلي من أجل السيطرة على القطاع الأمني.[776] ومع اتساع رقعة القتال، قامت الجماعات المسلحة التي تحدّدها الروابط

المجتمعية بالمناطق والمدن والقائمة أحياناً على أيديولوجيا إسلاموية بتقليص أشد لسلطة قوات الشرطة الضعيفة أصلاً وقدرتها. كما أنّ المحاكم الرسمية والإجراءات القانونية شهدت مزيداً من الانهيار. وفي كثير من المناطق، تزايد لجوء المواطنين إلى التحكيم القبلي لتسوية الخلافات أو للحصول على العدالة. اضطُرت قوات الشرطة "الرسمية" باطّراد وسط هذه الفوضى إلى العمل مع مجموعة من مقدمي الخدمات الأمنية غير الرسميين، أي الجماعات المسلحة الأهليّة والوسطاء غير الرسميين كالزعماء القبليين.[777]

776 انظر:

W. Lacher and P. Cole, 'Politics by other means: Conflicting interests in Libya's security sector', *Small Arms Survey Paper*, no. 20, October 2014.

777 انظر:

P. Cole and F. Mangan, 'Tribe, security, justice and peace in Libya today', United States Institute of Peace, 2 September 2016.

كانت النتائج متباينة. ففي المجتمعات المحلية التي تميّزت بقدْرٍ من التلاحم القبلي والإثني اللغوي، أفلحت في بعض الأحيان حصيلة التعاون الأمني المهجّن.[778] أمّا في السلطة الشكلية لحكومة بلدية، فعملت الشرطة النظامية مع ميليشيات شبه رسمية كلّفتها السلطات المحلية صلاحيات محدّدة لإنفاذ القانون. لكن قوّضت هذا الترتيب حقيقة أنّ هذه الجماعات المسلحة المحلية متورطة هي نفسها بأنشطة إجرامية كالتهريب وأنّ دورها المزعوم كهيئات إنفاذ قانونية وأخلاقية يشبه في كثير من الأحيان ابتزاز الحماية على طريقة المافيا.

778 بناءً على عمل المؤلف الميداني تتضمّن الأمثلة مصراتة وغات وطبرق. انظر أيضاً:

T. Megerisi, 'Order from chaos: Stabilising Libya the local way', European Council on Foreign Relations, 19 July 2018.

رغم ذلك، لهذه الأدوار الهجينة تاريخٌ طويل في ليبيا ما بعد الثورية عبر ما أُطلقت عليه تسمية "غرف العمليات" التي شكّلتها السلطات السياسية في 2012 و2013 وغالباً ما كان أثرها زعزعة الاستقرار.

في كثيرٍ من الأحيان، تكون هذه الآثار المزعزعة للاستقرار أكثر بروزاً في العاصمة طرابلس حيث تُضطر الشرطة على الإذعان لخليط من جماعات مسلحة أشبه بتكتل احتكاري تعيث فساداً في مختلف الأحياء وتتمتع بدعم دولي في بعض الحالات، كما أنّها اغتنت عن طريق الوصول الاحتيالي إلى المصرف المركزي.[779] أعاقت هذه المخططات غير الشرعية للميليشيات عمل الجماعات المسلحة الأخرى وأدّت إلى قتال شوارع مفتوح في 2018. غير أنّ أطراف النزاع

وافقت بإشراف الأمم المتحدة على وقف النار وعلى ترتيبات أمنية جديدة للعاصمة من ضمنها قيام فتحي باشاغا، وزير الداخلية الجديد المقيم في طرابلس، بزخم جديد لتقويض سطوة الميليشيات عبر طرد قادة الشرطة الخاضعين لهيمنتها والحدّ من حصولها على تمويل الدولة عبر مشاريع زائفة من قبيل تضخيم قائمة عناصرها من أجل إمدادات التموين وحماية المؤسّسات الحيوية كالمؤسّسة الوطنية للنفط.[780] لكنّ زيارة المؤلف إلى طرابلس في شباط/ فبراير 2019 أكّدت أنّ الميليشيات لا تزال تُحكم قبضتها على كثير من أحياء المدينة. ظلّت جماعات مسلحة عدة مسؤولة عن المصالح المحلية والفئوية عوضاً عن الحكومة وواصلت ممارساتها المتمثّلة في تصوير نفسها بأنّها قوات شرطة عبر حملات العلاقات العامة وارتداء الزي الرسمي.[781] ووزير الداخلية نفسه اعترف بأنّ الإبقاء على بعض قدرات الميليشيات، ولا سيما في مجال مكافحة الإرهاب، ضروري لإرساء الاستقرار، أقلّه في هذه المرحلة.[782] هكذا يبدو أنّ آليات التنسيق الأمني التي أنشأتها الأمم المتحدة وسياسات وزير الداخلية منذ ذلك الوقت، وعلى الأقل في المدى القصير، تقوم على إعادة تشكيل الإدارة الأمنية الهجينة للعاصمة بدلاً من إزالتها. وكان استمرار قوة الميليشيات هو ما استشهد به المشير خليفة حفتر كأحد أسباب هجومه على العاصمة في 4 نيسان/ أبريل.

779 مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤولي حفظ النظام في وزارة الداخلية ومسؤول الأمن في "حكومة الوفاق الوطني"، طرابلس، تشرين الثاني/ نوفمبر 2017. انظر أيضاً:

W. Lacher, ‘Tripoli’s militia cartel’, SWP Comment, 20 April 2018.

780 مقابلة هاتفية أجراها المؤلف مع مسؤول كبير في الأمم المتحدة، 13 أيار/ مايو 2019.

781 مقابلات أجراها المؤلف في طرابلس، ليبيا، 19–28 شباط/ فبراير 2019.

782 F. Wehrey, ‘A minister, a general, and Libya’s shifting balance of power’, *New York Review of Books*, 19 March 2019.

رغم ذلك، اعتمد حفتر نفسه على الميليشيات المحلية ودمجها في هياكله الأمنية. تتجلّى الإدارة الأمنية الهجينة في المناطق الخاضعة لسيطرة حفتر، ولا سيما المناطق الشرقية والجنوبية من البلاد، عبر العلاقات المضطربة والمثيرة للجدل في كثير من الأحيان بين "القوات المسلحة العربية الليبية" وقوات الشرطة النظامية والجماعات المسلحة المحلية بانتماءاتها القبلية. ففي بنغازي على وجه الخصوص، تتمتّع الميليشيات ولجان الأمن الأهليّة المُشكَّلة وفق الأحياء والقبائل، المعروفة بالمصطلح المحلي باسم "القوات المساندة" أو "شباب الأحياء"، تحديداً بنفوذ واسع. تشكّلت هذه الجماعات المسلحة قُبيل بدء حملة "الكرامة" بقيادة المشير خليفة حفتر في 2014 وبعدها مباشرةً، ثمّ أُدمجت في وزارة الداخلية الشرقية أو حُلّت أو دُمجت في "القوات المسلحة العربية الليبية"، إذ

تُشكّل 40–60% من الوحدات العسكرية المتحالفة مع القوات المذكورة.[783] أدّت هذه الميليشيات المحلية دوراً حاسماً عندما تحرّك حفتر عبر الجنوب مطلع 2019. وأثناء هجوم المشير الليبي على العاصمة، كان يأمل أنّ "تنقلب" الميليشيات الطرابلسية إلى جانبه بالترهيب والترغيب. لكنّ الأمر لم يجرِ وفق ما هو مخطط، فقد أساء حفتر تقدير مدى تجذّر هذه الجماعات المسلحة اجتماعياً في مجتمعاتها المحلية وكذلك تمسّكها بالدفاع عن مصالحها الاقتصادية.[784]

783 Wehrey and Badi, 'Libya's coming forever war: Why backing one militia against another is not the answer', *War on the Rocks*, 15 May 2019.

784 المرجع السابق.

ثمّة سمةٌ أخرى للتهجين في القطاع الأمني في ليبيا، ولا سيما في صفوف قوات حفتر، هي وجود جماعات مسلحة تدّعي الولاء للتيار السلفي المعروف باسم "المَدخَلية" بسبب تبجيلها رجل الدين المقيم في السعودية ربيع بن هادي المَدخَلي. يتجنّب السلفيون النشاط السياسي العام استناداً إلى مذهب موالاة حاكم سياسي متولٍّ الحكم، ما يدعوه علماء الدين "طاعة ولي الأمر"، في حين يتزايد نشاط السلفيين الليبيين في النزاعات الفصائلية في ليبيا.[785]

785 للاطلاع على معلومات أساسية عن "طاعة ولّي الأمر" والمَدخَلي، انظر:

R. Meijer, 'Politicizing *al–jarh wa–l–ta'di*: Rabi b. Hadi al–Madkhali and the transnational battle for religious authority', in Nicolet Boekhoff–van der Voort, Kees Versteegh and Joas Wagemakers, eds, *The Transmission and Dynamics of the Textual Sources of Islam: Essays in Honour of Harald Motzki*, Leiden: Brill, 2011, pp. 375–99.

انظر أيضاً:

Frederic Wehrey and Anouar Boukhars, *Salafism in the Maghreb: Politics, Piety, Militancy*, New York: Oxford University Press, 2019.

بعد أن شرع نظام القذافي في دعم المَداخلة واستمالتهم رسمياً بدءاً من منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ليكونوا متراساً في وجه الجهاديين والإخوان المسلمون، ازدادت أهميتهم بعد ثورة 2011 عبر مساعيهم لفرض قواعدهم الأخلاقية الصارمة. تجسّدت هذه المساعي أولاً بهدم قبور ومزارات الصوفيين التي اعتبرها المَداخلة بِدعةً، ثمّ بتولّي زمام إنفاذ القانون في ما يتعلق بجرائم المخدرات والكحول والدعارة. وقد استفادوا في هذه الأنشطة كلّها من تساهل ومباركة السلطات السياسية الليبية الضمنيين لضمان تمويلهم بإشراف وزارة الداخلية. تضمّ أمثلة أداء المجموعات المسلحة المَدخَلية دور الشرطة "قوة الردع الخاصة" ومقرّها مطار معيتيقة في طرابلس، و"الكتيبة 604" وسط مدينة سرت التي تحرّرت أخيراً من داعش. أمّا في بنغازي، فانضمّ كثيرون من سلفيي المَداخلة إلى حملة "الكرامة" التي أطلقها المشير حفتر صيف 2014،

وفي كثير من الأحيان، تولّوا أعمال الشرطة الهجينة عندما وسّع المشير نطاق حملته إلى شرق ليبيا وجنوبها. مع هجوم حفتر على العاصمة في 4 نيسان/ أبريل، لم يندفع جميع السلفيين في المنطقة الغربية من ليبيا للوقوف بجانبه كما هو متوقع، لكنّهم تأثروا بالأحرى بمجموعة من الحسابات السياسية بما فيها الروابط الاقتصادية والاجتماعية بمجتمعاتهم المحلية.[786]

786 انظر:

F. Wehrey, 'Salafism and Libya's State Collapse: The Case of the Madkhalis', in Wehrey and Boukhars, *Salafism in the Maghreb*, pp. 107–37.

خارج مشاركة المَداخلة في النزاع الفصائلي في ليبيا، شكّلوا مع السلفيين الآخرين مصدر إزعاج لفئات كثيرة من السكان من بينها الليبراليون والصوفيون والأقليات الإثنية والناشطات في الشأن العام. فمن جانب، أثنى بعض المواطنين على جهودهم في مكافحة الجريمة واعتبروهم أقلّ فساداً من الميليشيات الأخرى والشرطة، رغم أنّ تلك النظرة ناجمة في كثير من الأحيان عن حملات المَداخلة الدعائية البارعة في وسائط التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام التقليدية. ومن جانب آخر، انتقد طيف واسع من المجتمع الليبي مساعيهم الشديدة الوطأة لفرض أعراف اجتماعية محافظة واستخدام القوة في مواجهة الصوفيين والتجمعات المختلطة بين الجنسين والنشاطات الفنية التي اعتبروها مخالفة للإسلام.[787]

787 المرجع السابق.

تجاوز الطابع الهجين

لا يزال مشهد حفظ الأمن في ليبيا متعثّراً بسبب قصور القدرات والتشرذم السياسي والتنافسات الحادّة بين الفصائل وهيمنة الجماعات المسلحة السلفية والقبلية والمحلية بوصفها مُقدِّمة خدمات أمنية مزعومة. ولمعالجة أوجه القصور هذه، أطلقت الدول الأجنبية والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمنظمات غير الحكومية برامج متتالية لتدريب قوة الشرطة وإصلاحها.[788] لكن تبيّن، بتزايد تسليم المختصين والباحثين الليبيين في مجال إدارة الأمن، أنّ النموذج الهجين سمةٌ متأصّلة في المشهد الليبي. كذلك تبيّن أنّ تطوير نموذج بديل أكثر استدامة على هيئة مؤسّسات رسمية أمرٌ بالغ الصعوبة، ولا سيما مع الانقسامات السياسية الحادّة في ليبيا والنزاعات حول توزيع الثروة النفطية. إذ تنبغي معالجة هذه التنافسات قبل أن يؤدّي تدريب الشرطة إلى إحراز أيّ نجاح يُذكر.[789]

788 انظر مبادرة حفظ النظام الأخيرة التي أطلقتها الأمم المتحدة في ليبيا:

United Nations Support Mission in Libya (UNSMIL), ‘Towards effective and democratic governance, the UN launches policing and security programme for Libya’, 7 February 2018.

789 C. Cheng, J. Goodhand and P. Meehan, ‘Elite Bargains and political deals project synthesis paper: Securing and sustaining elite bargains that reduce violent conflict’, United Kingdom Stabilization Unit, April 2018, p. 62.

يزداد التحدي تعقيداً في ليبيا بسبب مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية. فمع استنزاف مؤسّسات الدولة وتردي الوضع الاقتصادي للبلد، اكتسبت الميليشيات منطقها الاجتماعي والاقتصادي الخاص بها إذ عرضت شكلاً من المحتوى الاجتماعي والصداقة وكذلك توفير سُبل العيش. وبشأن سُبل العيش، يوضّح ازدياد الرواتب التي تتلقاها الميليشيات من الحكومة منذ 2012 كيف أصبحت الجماعات المسلحة وسيلة لتوزيع إيرادات النفط. فالمسوّغ السياسي والأيديولوجي هو في كثير من الحالات مجرّد واجهة لما هو في الجوهر تزاحمٌ على الوصول إلى الثروة النفطية. إذاً المطلوب بمعزلٍ عن تسوية سياسية مسعىً شاملٌ متبنّىً محلياً لدعم خلق فرص عمل في القطاع الخاص وتنويع الاقتصاد بعيداً عن القطاع العام المتضخم والمعتمد على النفط.

كبداية متواضعة في هذا الاتجاه، جرت محاولة في 2011 و2012 ضمن إطار "لجنة شؤون المحاربين" (صار اسمها "البرنامج الليبي لإعادة الإدماج والتنمية")، وهي برنامج مستقل لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ارتبط بوزارتي الدفاع والداخلية. تكوّن البرنامج الطموح من حيث نطاقه من برنامج شامل للتسجيل وجمع المعلومات لتمكين "الثوريين" الليبيين من تحديد خيار من خيارات عدّة: الانضمام إلى قوات الجيش والشرطة النظامية، أو الالتحاق بمجالي التدريب المهني أو التعليم العالي. لكنّ البرنامج باء بفشلٍ ذريع، رغم حملة التوعية العامة الواسعة النطاق، بسبب غياب إجماع سياسي شامل. فقد رفض قادة الميليشيات السماح لعناصرهم بالمشاركة نظراً إلى المسائل غير المحلولة بشأن طبيعة الدولة ومؤسّساتها، وعملت الأسلحة والسلطة المستحكمة التي يتمتع بها زعماء الميليشيات كضمانات في مواجهة المنافسين الحاليين والمحتملين.

فاقمت هذه الشكوك حقيقةُ أنّ "لجنة شؤون المحاربين" اعتُبرت "مُلكاً" لفصيل سياسي بعينه نتيجةً لانتماء عدد من أفرادها البارزين إلى الإخوان. أخيراً تعثّر المشروع لأنّ عناصر الميليشيا، كما سبق أن ذكرنا، كانوا يتلقون سيلاً متواصلاً من الإيرادات من البنك المركزي يفوق في كثير من الأحيان بضعفين أو ثلاثة أضعاف الذي قد يحصلون عليه باتّباع أحد مسارات "لجنة شؤون المحاربين" التعليمية أو الخدمية أو المهنية. لم تتوافر لدى السلطات السياسية في طرابلس الإرادة

أو القدرة على الحدّ من هذا التمويل، ولا سيما مع الضغوط التي تمارسها نُخب الميليشيات، تلك الضغوط التي لم تتضاءل إلّا في السنوات الأخيرة.

يزداد تحدي تفكيك الجماعات المسلحة شبه الرسمية تعقيداً جراء التدخّل الطويل الأمد للقوى الإقليمية والدولية في ليبيا. لا بدّ من إلقاء اللوم على المتدخّلين الإقليميين الرئيسيين في ذلك البلد. فقطر ومصر والإمارات وتركيا والسودان أرسلت الأسلحة والمدربين والمقاتلين (معظمهم مرتزقة) والعتاد إلى الفصائل المتحاربة. في المناطق التابعة لطرابلس، أثبتت أنقرة والدوحة تحديداً منذ مطلع 2020 فعاليتهما في تدريب وتجهيز القوات الأمنية برعاية اسمية من حكومة طرابلس. لكنّ الدول الغربية تتحمّل المسؤولية أيضاً. فقد وفّرت الولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا، تدفعها إلى ليبيا مصالحها في مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية، التدريب والعتاد والمستشارين للجماعات المسلحة المصطفّة إلى جانب كلّ من حكومة "الوفاق الوطني" وحفتر. وفوق هذا كلّه تزايدت فعالية روسيا باطّراد، فقد طبعت أوراق العملة للسلطات السياسية الشرقية المتحالفة مع قوات حفتر ونشرت المرتزقة والطائرات الحربية في الخطوط الأمامية منذ أواخر 2019 حتى منتصف 2020.[790] غير أنّ السمة الأساسية التي تُميّز ليبيا عن النزاعات العربية الأخرى بالوكالة تتمثّل في حقيقة أنّ الجماعات المسلحة الليبية تحصل على الغالبية العظمى من تمويلها من داخل الدولة نفسها، من البنك المركزي، بدلاً من الحصول عليه من الدول الراعية. تحدّ هذه الديناميكية من قابلية استجابة "الوكلاء" المحليين للتوجّه الخارجي وتتحكّم في استمرار النزاع وتفسّره إلى حدّ ما.[791]

790 انظر:

F. Wehrey, ‘Resurgent Russia: The View from Libya’, Carnegie Endowment for International Peace, 9 September 2020, at carnegieendowment.org.

791 F. Wehrey, ‘This war is out of our hands: The internationalization of Libya’s post–2011 conflicts from proxies to boots on the ground’, New America, 14 September 2020, at newamerica.org.

لعلّ الأكثر أهمية من الدعم الخارجي هو مجموعة من العوامل الداخلية تساهم في حسابات الجماعات المسلحة بشأن هل عليها نزع سلاحها والاندماج في الدولة وكيفية حدوث ذلك. وهذا يتضمّن مدى تجذّر هذه الجماعات المسلحة في مجتمعاتها المحلية، وإمكانية حصولها على مصادر تمويل موازية وغير مشروعة خارج البنك المركزي، وهياكلها القيادية، وطريقتها في تعميم المعلومات والأوامر في صفوف عناصرها.[792]

792 انظر:

B. McQuinn, ‘DDR and the internal organization of non–state armed groups’, *Stability: International Journal of Security and Development*, vol. 5, no. 1, 2016, pp. 1–24.

خاتمة

تُجسّد حالة القطاع الأمني المتصدّع والتعددي في ليبيا كثيراً من التوجّهات المطبّقة في مرحلة ما بعد النزاع لدول عربية أخرى مزّقتها الحرب كاليمن وسوريا والعراق: تزايد تجاور القوات الرسمية وغير الرسمية، وتهتّك وانتشار الجهات الفعالة الأمنية الإكراهية، والتأثير الضار للرعاية الخارجية للجماعات المسلحة المحلية. من المرجّح أن تتوقف عملية إعادة تشكيل القطاعات الأمنية في هذه الدول على مجموعة من الإجراءات والإصلاحات الشاملة. ولن تعتمد، كما يفترض بعض الموظفين الدوليين، على مجرّد إصلاحات تنظيمية وتقنية، من قبيل برامج التجهيز والتدريب المكثّفين لجيش نظامي، ستسرّع نظرياً تسريح عناصر الميليشيات.[793] فالواقع، كما أظهر هذا الفصل، أشدّ تعقيداً وصعوبة. إذ إنّ الطابع الهجين سيظلّ، أقلّه في المدى المنظور، القاعدة وليس الاستثناء. لن تعتمد تسوية وضع القطاع الأمني في حالة ليبيا على تسوية سياسية وطنية فحسب، بل كذلك على عملية إحلال اللامركزية التي تُدار على نحو تشمل تعزيز الحكم على صعيد البلديات وضمان توزيع عادل للموارد الاقتصادية. ولئن كان إجراء هذه التغيّرات ليس مستحيلاً، غير أنّها شاقّة ومن المرجّح أن يستغرق إجراؤها أجيالاً.

793 انظر:

Frederic Wehrey, *The Burning Shores: Inside the Battle for the New Libya,* New York: Farrar, Straus & Giroux, 2018, pp. 154–8.

انظر أيضاً:

F. Wehrey, ‘Modest mission? The U.S. plan to build a Libyan army’, *Foreign Affairs*, 4 November 2013; M. Ryan, ‘Libyan force was a lesson in the limits of U.S. power’, *Washington Post*, 5 August 2015.

المراجع

Cambanis, Thanassis, Esfandiary, Dina, Ghaddar, Sima, Hanna, Michael Wahid, Lund, Aron, and Mansour, Renad, *Hybrid Actors: Armed Groups and State Fragmentation in the Middle East*, New York: Century Foundation, 2020.

Cheng, Christine, Goodhand, Jonathan, and Meehan, Patrick, 'Elite bargains and political deals project synthesis paper: Securing and sustaining elite bargains that reduce violent conflict', United Kingdom Stabilization Unit, April 2018, p. 62, at rb.gy/mctpbu

Cole, Peter, and Mangan, Fiona, 'Tribe, security, justice and peace in Libya today', United States Institute of Peace, 2 September 2016, at usip.org

Costantini, Irene, 'Conflict dynamics in post–2011 Libya: A political economy perspective', *Conflict, Security and Development*, vol. 16, no. 5, 2016, pp. 405–22.

Lacher, Wolfram, and Cole, Peter, 'Politics by other means: Conflicting interests in Libya's security sector', *Small Arms Survey Paper*, no. 20, October 2014, at smallarmssurvey.org

Lacher, Wolfram, 'Tripoli's militia cartel', SWP Comment, 20 April 2018, at swpberlin.org

McQuinn, Brian, 'DDR and the internal organization of non–state armed groups', *Stability: International Journal of Security and Development*, vol. 5, no. 1, 2016, pp. 1–24.

Megerisi, Tarek, 'Order from chaos: Stabilising Libya the local way', European Council on Foreign Relations (ECFR), 19 July 2018, at ecfr.eu

Meijer, Roel, 'Politicizing *al–jarh wa–l–ta'di*: Rabi b. Hadi al–Madkhali and the transnational battle for religious authority', in Nicolet Boekhoff–van der Voort, Kees Versteegh and Joas Wagemakers, eds, *The Transmission and Dynamics of the Textual Sources of Islam: Essays in Honour of Harald Motzki*, Leiden: Brill, 2011, pp. 375–99.

Ryan, Missy, ‘Libyan force was a lesson in the limits of U.S. power’, *Washington Post*, 5 August 2015.

Sedra, Mark, *Security Sector Reform in Conflict–Affected Countries: The Evolution of a Model*, New York: Routledge, 2016.

Staniland, Paul, ‘The U.S. military is trying to manage foreign conflicts – not resolve them. Here’s why’, Washington Post Monkey Cage Blog, 16 July 2018, rb.gy/utczgr

United Nations Support Mission in Libya, ‘Towards effective and democratic governance, the UN launches policing and security programme for Libya’, 7 February 2018, at rb.gy/tdkpnf

Wehrey, Frederic, ‘Quiet no more’, *Diwan*, 13 October 2016, Carnegie Middle East Center, at rb.gy/5cvvld

Wehrey, Frederic, ‘Armies, militias and (re)–integration in fractured states’, Carnegie Endowment for International Peace, 30 October 2018, at carnegieendowment.org

Wehrey, Frederic, ‘Libya’s policing sector: The dilemmas of hybridity and security pluralism’, in Marc Lynch and Maha Yahya, eds, *The Politics of Post–Conflict Reconstruction*, Project on Middle East Political Science (POMEPS) Studies, vol. 30, no. 1, 13 September 2018. Formerly at pomeps.org (link no longer active).

Wehrey, Frederic, *The Burning Shores: Inside the Battle for the New Libya*, New York: Farrar, Straus & Giroux, 2018.

Wehrey, Frederic, ‘Modest mission? The U.S. plan to build a Libyan Army’, *Foreign Affairs*, 4 November 2013.

Wehrey, Frederic, ‘A minister, a general, and Libya’s shifting balance of power’, *New York Review of Books*, 19 March 2019.

Wehrey, Frederic, and Ahram, Ariel, 'Harnessing militia power: Lessons of the Iraqi National Guard', *Lawfare*, 24 May 2015, at lawfareblog.com.

Wehrey, Frederic, and Badi, Emadeddin, 'Libya's coming forever war: Why backing one militia against another is not the answer', *War on the Rocks*, 15 May 2019, at warontherocks.com

Wehrey, Frederic, and Boukhars, Anouar, *Salafism in the Maghreb: Politics, Piety, Militancy*, New York: Oxford University Press, 2019.

Wehrey, Frederic 'Resurgent Russia: The View from Libya', *Carnegie Endowment for International Peace*, 9 September 2020, at carnegieendowment.org

Wehrey, Frederic 'This war is out of our hands: The internationalization of Libya's post–2011 conflicts from proxies to boots on the ground', *New America*, 14 September 2020, at newamerica.org

Wehrey, Frederic, 'Salafism and Libya's State Collapse: The Case of the Madkhalis', in in Wehrey and Boukhars, *Salafism in the Maghreb*, pp. 107–37.

خاتمة

هاروت أكديديان وحارث حسن

تطرق هذا المجلد المحرَّر إلى الأحداث والتطوّرات المتعلقة بالمدة التي سبقت مباشرةً الانتفاضات العربية وأعقبتها. استكشفت فصوله أمثلةً عن ضمور الدولة ومظاهر مختلفة لهذا الضمور، وتناولت أساساً العلاقات الديناميّة والمعقدة بين الدولة والدين والمجتمع في المشرق المتغيّر بسرعة على مدى العقدين المنصرمين. فأنماط الاستمرارية والتغيير والتمزّق المتعلقة بالتحوّلات الحداثية والعلمانية في المنطقة، كما نوقشت في هذا المجلد، سلّطت الضوء على الأهمية المتزايدة للحقل الديني وعلى بروز فاعلين طائفيين، وأشارت إلى تطوّرات كارثية مصاحبة أعادت تشكيل المراكز والأطراف. كما أنّ تهتّك وظائف الدولة والسلطة الدينية بدرجات ومعدلات مختلفة في العقدين المنصرمين استهّل عمليات أعادت تعريف التكوينات الطرفية وقوّتها وسهّلت تحرّكها نحو المركز وتشكيل مراكز متعدّدة ضمن مختلف الفضاءات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والاجتماعية والرقمية.

وضعت الفصول الوسطى (4–6) المتعلقة بعلاقات الدولة بالمجتمع ودور المجال الديني في سوريا والعراق كإشارة مرجعية بين الفصول المتعلقة بالتغيير التحويلي في الاقتصادات السياسية الإقليمية، وعلاقات القوة بين الدولة والفاعلين من أشباه الدولة، والمجموعات الجهادية والنشاطية الجهادية، ودور الشبكات والجهات الفعالة عبر المحلية. إنّ دور الدين وموقعه في المنطقة يتجاوزان بكثير كونه مسألة سمات "جوهرية" و"تقليدية" للمشرق، فهما حصيلة وسائط بَينية ديناميّة ومتعدّدة للتفاعلات بين المجالات والجهات الفعالة والشبكات المؤسّسية شتى على مدى العقدين المنصرمين. عملت الكيانات الدينية في سوريا كأداة للتنظيم الاجتماعي السياسي، بل حتى للهندسة الاجتماعية السياسية خلال ظروف ضمور الدولة بعد 2011 في مناطق سيطرة الحكومة والمعارضة على حدٍّ سواء. كذلك تواصل الشبكات الدينية، عبر خلق أشكال جديدة من الاعتماد عليها عبر توزيع المساعدات وتوفير الخدمات البلدية والطبية والتعليمية، توسيع مداها ووصولها الاجتماعيين. استعانت الدولة السورية والجماعات المسلحة بالحقل الديني لتوسيع مدى رقابتها الاجتماعية وتمتينها، فأصبحت المنظمات الدينية أمراً لا غنىً عنه لكلٍّ من السكان المحليين ومراكز السلطة. في الحالة العراقية، أُعيد تشكيل العلاقات بين الدولة والمجال الديني بالتحوّل من

نموذج دولة تعمل كأداة علمنة إلى نموذجٍ يشدّد على سياسات الهوية. أفضى هذا، إلى جانب الانهيار الشامل الذي أعقب غزو الولايات المتحدة للعراق، إلى تحويل الذاتيات الدينية والطائفية إلى فئات سياسية تُملي المشاركة في التمثيل وفي السلطة الرسمية.794 ومثلما هو الأمر في الحالة السورية، عملت الجهات الفعالة والمؤسّسات الدينية هنا أيضاً كهيئات لتوفير الموارد المادية والرمزية. إذ استخدمت البنية التحتية القائمة أصلاً لمساجدها وشبكاتها التي تحكّمت بها الدولة في السابق أو قيّدت أنشطتها. ارتبطت أهمية أدوارها بعد 2003 بضمور الدولة، والعملية الجارية الهادفة إلى الأسلمة الاجتماعية التي نوقشت أسبابها ووسائلها في مقدمة الكتاب، وضعف تكوينات المجتمع المدني العلمانية بسبب سنوات طويلة من الشمولية والعقوبات الاقتصادية التي دمّرت الطبقتين الوسطى والدنيا. فاقمت هذه الديناميّات في سوريا والعراق عمليات تطييف المجال العام، مع التشديد المتجدّد على إبراز الممارسات الورعية وإظهارها المتباهي، كالحجاب والمواكب العامة والتغييرات في مجال تشريعات الأحوال الشخصية. ويسفر هذا كلّه عن تشكيل تكوينات جديدة في السلطة الاقتصادية والسياسية والدينية.

794 Harith Hasan al–Qarawee, ‘The ”formal“ Marjaʿ: Shiʿi clerical authority and the state in post–2003 Iraq’, *British Journal for Middle East Studies*, vol. 46, no. 3, 2018, pp. 481–97.

إنّ التحوّلات المرتبطة بصعود المجموعات الجهادية وبروز الذاتيات الدينية والإثنية الطائفية ومظاهر التعبير الجديدة عن التديّن والتطييف تقع على الصعيد التحليلي ضمن التداخلات والتوترات المتعدّدة للآليات الاجتماعية والسياسية الناشئة عن الشروط المتكاملة والمتناقضة في آن للتحوّلات العلمانية والتعزيز الإرثيّ المُحدث وتهتك السلطة في العالم العربي. تُعدّ وظائف الدولة والهياكل المؤسّسية حيوية في تحليلات كهذه. إذ إنّ المساواة الواسعة الانتشار ما بعد 2011 بين هياكل الدولة والممارسات الحكومية (كما هو واضح في الاستخدام المُتَعاوِض الواسع النطاق لمصطلح "نظام" في الحالة السورية للدلالة على كلٍّ من الدولة السورية وحكم الأسد على سبيل المثال) لا تتعامى عن العمليات المستمرة للاستيلاء على الدولة وإعادة إنتاجها في ظروفٍ متغيّرة فحسب، بل كذلك تغفل الدولة والأهم من ذلك أنّها تغفل ضمور الدولة وعلاقات الدولة بالمجتمع في دراسات الأسباب والارتباطات والعواقب في صميم التطوّرات المعاصرة في المنطقة. يتعزّز مثل هذا النوع من الإغفال خارج سياق الشرق الأوسط بالنزعات ما بعد البنيوية وما بعد الحداثية التي تخلط بين الاهتمام التحليلي بالدولة أو بدلالتها كميدان للسلطة في تشكيل الواقع الاجتماعي، وبين المواقف الحداثية أو المناصرة للدولة. وبمعزلٍ عن التموضع الأخلاقي أو العُرفي في ما يخصّ

الدولة، تُعدّ هياكل الدولة (واستتباعاً ضمور الدولة) بمختلف أشكالها وأبعادها أساسية لدراسة التغيّر الاجتماعي أو السياسي في الشرق الأوسط المعاصر.

إذاً يوضّح هذا المجلّد ويبيّن فعلياً ديناميّة التعبئة الدينية والطائفية وطابعها المشروط، ولا سيما بالصلة مع عمليات الاستيلاء على الدولة وضمور الدولة بدلاً من رصد التطوّرات الاجتماعية السياسية انطلاقاً من الأُطُر المتداولة والمتفشية التي ترى العناصر الدينية في سياسات الشرق الأوسط "طبيعية" وحاسمة على نحو حتمي. تتمثّل النتيجة الجماعية لهذا المجلد في أنّه بدلاً من أن تُمثِّل ظواهر الصحوة الدينية والإسلاموية والطائفية الإثنية الدينية إحياءً للاندفاعات التي أغرقتها الضغوط الاستبدادية، فهي تُمثِّل ظواهر جديدة ترتبط مباشرةً بأنماط مختلفة من ضمور الدولة الذي اكتسب زخماً وشدّة كاسحة بسرعة كبيرة داخل الذاكرة الحيّة لجيل واحد.

مسارات الدولة والمجتمع في المشرق

في سوريا بعد 2011 وفي العراق منذ صعود داعش حاولت الدولة باستمرار، بغرض التكيّف مع ظروف التفكّك والتهتك، إعادة تحديد علاقاتها بالفاعلين المحليين أو الإقليميين الجُدد من غير الدول. أصبحت الشبكات الرسمية وغير الرسمية الناشئة حديثاً جزءاً لا يتجزأ من الهياكل التي تُمكّن الدولة من ممارسة سلطتها وسيطرتها. واقع الأمر أنّ مجموعات إرثيّة متعدّدة استولت على هياكل الدولة وسخّرت أجهزتها كأداة لتحقيق مصالحها وأجنداتها وسلطتها الفئوية. يوفّر هذا الأمر للشبكات الزبائنية الناشئة قدْراً أكبر من الامتيازات والمزايا والقدرة على المساومة. بعبارة أخرى: راكمت كيانات جديدة تعمل كوسطاء بين الدولة والمجتمع مستوىً من النفوذ على الدولة والمجتمع معاً بفضل الاعتمادات المتبادلة الفعالة. أمّا الحصيلة، فهي شبكة معقدة من الشراكات المرنة وغير الرسمية بين عدد كبير من العائلات المحلية النافذة ومؤسسات الأعمال التجارية والشبكات الدينية والقبلية ووجهاء الأرياف وأمراء الحرب داخل هياكل الدولة وخارجها.

في الحالة السورية، يحصل شركاء غير رسميين لأجهزة الدولة، يعمل بعضهم إرثيّاً وباستقلالية نسبية عن قيادة الدولة الرسمية، على الامتيازات والمزايا مقابل الخدمات والولاء. وقد ساهمت مجموعة ثلاثية غير رسمية من الشبكات الدينية وشبكات الأعمال التجارية وشبكات أعمال العنف في إعادة تشكيل مركز السلطة وإنتاج هياكل السلطة المحلية أو الإبقاء عليها. يبقى سؤالٌ دائم يتعلق بمدى استمرار الدولة عبر شبكاتها غير الرسمية في السيطرة على تداول (استخراج

وتوزيع) الموارد السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتوسيع مداها الاجتماعي السياسي بدلاً من تنسيق هذه الموارد، طالما أنّ متغيرات كثيرة لا تزال غير محدَّدة بعد وبعيدةً عن التوجّه نحو تسوية مستدامة. أمّا في الحالة العراقية، فقد أقامت الدولة أثناء الحرب مع داعش مجموعة معقدة من العلاقات مع قوات غير رسمية محلية وشبه عسكرية، نتجت منها مجالات متعددة من النفوذ، إذ تولّى بعض هؤلاء الفاعلين وظيفة الدولة في ممارسة العنف المشروع أو نازعوها على هذه الوظيفة. تمثّلت الحصيلة في فاعِلين هجينِين جديدين عصيّين على التصنيف، يعملون مع الدولة وعبرها وفي الآن عينه يقاومون محاولاتها من وقت إلى آخر لاستمالتهم وتحديد صلتهم بها على نحو أكثر رسمية.

وسط ظروف ضمور الدولة، نظّمت الجماعات الجهادية نفسها لتصبح جهات فعالة أساسية يشتدّ عودها وتنتقل من الأطراف إلى مراكز مشكَّلة حديثاً. وضعت موضع التنفيذ في مناطق سيطرتها ممارسات ومناهج ضبط وإعادة تشكيل أعراف اجتماعية ومؤسّسات قانونية ونُظُم للتعليم والتعبئة، الهدف منها خلق أواصر تضامن جديدة ونظام اجتماعيٍ مستقطب. لقد حاولت الجماعات الجهادية (المحلية والأجنبية) العاملة في سوريا والعراق وليبيا واليمن إعادة تعريف ضروب تضامن الجماعة بإعادة تشكيل اجتماعي وسياسي متطرف لسياقات كانت خلافاً لذلك في تناقض حاد مع المجتمع المحلي الذي توخّته تلك الجماعات.

وفي حين كانت السيطرة الفعّالة والاستقطاب الاجتماعي إواليّتين أساسيتين في الهندسة الاجتماعية السياسية، يظلّ تأثير وتجلي مناهج هذه الجماعات على المدى البعيد معروفاً جزئياً وانطباعياً فحسب. تدعونا السرديات المحلية والدراسات المقارنة إلى التشكيك في عروض الطاعة والتعاون التي غالباً ما يُعبَّر عنها إيمائياً عن طريق الاستنساخ المتعمد للسمات الخطابية والسلوكية للقائمين على السلطة، واعتبارها إستراتيجيات للبقاء في وجه الممارسات الهمجية المذهلة.[795] إنّ هذه العروض لا تعكس بالضرورة نجاح الهندسة الاجتماعية السياسية، بل بالأحرى قدرة السكان المحليين على الصمود ووسائل البقاء على قيد الحياة. لكن قد يكون لإستراتيجيات التكيّف تأثيرٌ في إعادة تشكيل المواقف والذاتيات، وفي بعض الأحيان، يستدمج المحكومون الأعراف التي يتوخّاها القائمون على السلطة. من غير الواضح حتى الآن كيف استُدمجت هذه الممارسات من الاستنساخ الإيمائي للسمات السلوكية والخطابية كجزء من قوة محلية وإلى أيّ مدىً، وكيف يمكن توزيع هذا الاستدماج اجتماعياً وجغرافياً.

795 Harout Akdedian, ‘On violence and radical theology in Syria: The instrumentality of spectacular violence and exclusionary practices from local and comparative standpoints’, *Politics, Religion and Ideology*, vol. 20, no. 3, 2019, pp. 361–80.

بعدما اقتصر نفوذ الجماعات المتطرّفة على جيوب جغرافية وانتهى فعلياً حكم داعش على امتداد سوريا والعراق الجغرافي، اجتاحت موجة جديدة من الاحتجاجات لبنان والعراق في تناقض حاد مع التعصب الديني والطائفي المتوقّع. مع المطالب والمنابر السياسية البعيدة عن السياسات الطائفية والعقدية الدينية المتوقعة لا بدّ من التحفّظ على مزاعم التطييف والتعصّب الديني في المنطقة.[796] وبالفعل، استهدف المحتجون في العراق على وجه التحديد المجموعات والميليشيات الطائفية، حتى أنّهم أضرموا النار في مقرّاتها في بعض أنحاء البلد. لقد ارتقى خطابهم وأفعالهم إلى تحدٍّ صارخ لسلطة المجموعات الطائفية كاشفاً حدود هذه السلطة واحتمال صعود البدائل العلمانية لهيمنتها السياسية والمجتمعية.

796 Harout Akdedian, ‘Ethno–religious belonging in the Syrian conflict: Between communitarianism and sectarianization’, *Middle East Journal*, vol. 73, no. 3, 2019, pp. 417–37.

عودة الاحتجاجات والمجهولون المعروفون

الموجة الجديدة من الاحتجاجات في المنطقة، ولا سيما في العراق ولبنان، فريدة من ناحيتين. أولاً، خلافاً للمظاهرات السابقة التي هيمنت عليها في نهاية المطاف الهياكل السياسية وتلك القائمة على أساس طائفي، لم يكن للاحتجاجات الجديدة قيادة. كما أنّها تكوّنت إلى حدّ بعيد من شباب متعطلين عن العمل أو يعانون من العمالة الناقصة تحرّكوا عبر وسائط التواصل الاجتماعي وفي الفضاءات الافتراضية.

ثانياً كان هنالك تجذّرٌ متزايد في مطالب المحتجين (كالدعوة لإصلاح شامل للنظام) والتحرّكات (كمهاجمة مقرّات الأحزاب السياسية والحكومات المحلية). ورغم الانتقادات العنيفة التي وجّهتها إلى المحتجين السلطات الدينية وتلك القائمة على أساس طائفي، فهم ليسوا مناوئين للطائفية فحسب، بل إنّ إطارهم الرمزي ما بعد طائفي وهم يستخدمون رموز الوحدة السياسية ويطالبون بدولة مدنية تسيّرها المواطنة بدلاً من توزيع السلطة والثروة على أساس طائفي أو فصائلي. كذلك تُشكِّل الحركات الاحتجاجية أهمية بالنسبة إلى سوريا. ففي الحالة السورية حيث لا تزال التطوّرات السياسية خاضعة للعسكرة صراحةً أو بأشكال ضمنية، ربما كانت سيطرة داعش وغيره العسكرية الجهادية قد سرّعت التحوّل نحو سياسات طائفية. غير أنّ عملية التطييف هذه ليست الوجهة

النهائية وقد تصبح في الواقع نقطة وصول انتقالية نحو تطلّعات سياسية واجتماعية ما بعد طائفية تُشكّلها ضروب اللامساواة الاجتماعية الاقتصادية ومطالب الفصل بين السلطات والمواطنة وتوزيعٍ عام أكثر عدلاً للثروة، وتُذكّرنا بالمنابر التي حشدت وأطّرت كثيراً من الاحتجاجات السورية مطلع 2011.

رغم مسارات كهذه، يظلّ التغيير الحقيقي في أنماط وطرائق تقاسم السلطة وممارستها صعب التحقق. يعود ذلك جزئياً إلى وصول السلطات السياسية القائمة على أساس طائفي صريح ودون منازع إلى أدوات العنف والوسائل المالية اللازمة للإبقاء على هذا الوصول. لا يزال المجال العام عُرضةً للعنف والإكراه، بمعزل عن التسويات السياسية التي تقوم بها السلطات القائمة، سواء أكانت هذه التسويات ذات معنى أم غير ذلك. هذا الأمر لا يبشِّر باستمرار قمع المجال العام فحسب، بل الأكثر أهمية أنّه يشير إلى استمرار تخلّي هياكل السلطة القائمة على أساس طائفي وفصائلي عن الدولة ووظائفها. وهذا كلّه يديم تشرذم السلطة، ما يجعل الدولة عديمة الاستجابة على نحو متزايد للمطالب المجتمعية المتنامية المؤدية في سياقات الحرمان المالي والاقتصادي إلى توسّع الفئات المستاءة وتشكيل أطراف اجتماعية جديدة. فمن جانب، تعكس الاحتجاجات الأخيرة في بلدان عربية عدة شكلاً جديداً من تعبئة الشباب المدينيين على نحو متزايد والمتواصلين عن طريق الفضاء الافتراضي ضدّ الفصائل الحاكمة. ومن جانب آخر، تبرز العصبية القبلية أو الدينية، بالنسبة إلى من انسلخوا عن ضروب تضامن محتجي المدن ولغتهم، لتقديم قضية مشتركة وتوفير درجة من الحماية. لكنّ هذه العصبيات، حتى هنا، ليست مجرد عودة تاريخية إلى الماضي، بل إنّ ديناميّات الحاضر الاجتماعية والاقتصادية هي ما يشكّلها ويحرّكها. أحد الأمثلة على ذلك التهديدات التي وجّهتها مجموعات قبلية في جنوب العراق إلى شركات النفط، وهدفت إلى توفير فرص العمل أو التعاقد وتحفيزها على تجنّب الاعتراض على احتكار الدولة العنف. تمثّل جزئياً مثل هذه القبائل الساعية وراء الريع حصيلة نظامٍ اقتصادي ريعي وقدرة محدودة للدولة، ما يسمح لمن يمتلكون وسائل العنف المتاجرة بها كسلعة اقتصادية.

بالنظر إلى أنّ سلطة هذه المجموعات جزء لا يتجزأ من النظام الذي يعترض عليه المحتجّون، لن تكون قادرة إلّا على الموافقة على تغييرات شكلية من قبيل الإصلاحات المقترحة في سوريا أو تلك التي اقترحها رئيسا مجلس الوزراء العراقي عادل عبد المهدي واللبناني حسان دياب. تُوجَّه موارد الدولة بشكل طفيلي إلى شبكات المحسوبية التي تعتمد في بقائها على إدامة نظام المحاصصة في السلطة الذي يوزع هذه الموارد بينها، في حين تبدِّد المسؤولية عن إخفاقات

الحكومة واختلالها الوظيفي. لقد ضمنت هياكل السلطة قدرتها المستمرة على البقاء في السلطة واستخلاص الثروة والموارد والاستئثار بها وتداولها عبر تقويض سيادة القانون والتلاعب بالانتخابات واستخدام العنف ضمن نطاق القانون وخارجه.

فضلاً عن ذلك قَولبت العسكرة في سوريا والعراق وليبيا واليمن أثناء السنوات المنصرمة مشهد مناطق ممتدّة جغرافياً تتنازع عليها أعداد كبيرة من الأطراف المتحاربة. تطوّرت هذه المناطق إلى بؤر ساخنة بالوكالة أصبحت فيها التأثيرات الخارجية والتدخّل الدولي والتمويل الأجنبي جزءاً لا يتجزأ من الديناميّات الداخلية. تجسَّد التدخّل الأجنبي بأشكالٍ عدة بينها الوجود العسكري وشبه العسكري، والدعم الاقتصادي، والبنية التحتية اللوجستية والتأثير في الفصائل المتحاربة المحلية، وكذلك المشاركة المباشرة في إعادة تشكيل هياكل الدولة.

في مناخٍ يتّسم بغياب اليقين الاقتصادي وإعادة تشكيل هياكل السلطة المحلية، تظلّ التساؤلات بشأن انخراط القوى الإقليمية والدولية ونفوذها قائمة. يتّسم المجال الواسع للتدخّلات الروسية والإيرانية والسعودية والتركية والأميركية ودورها بأهمية خاصة، وكذلك دور الفصائل العسكرية الأجنبية مثل حزب الله اللبناني وألوية القدس الإيرانية التي اضطلعت بدور الفاعلين المحليين في سوريا القابل للمقارنة بدور الميليشيات المحلية. وعلى وجه العموم إنّ التحوّلات السريعة وغير المتوقّعة في السياسات الخارجية للفاعلين الدوليين والإقليميين الأقوياء، من قبيل الغزو التركي لشمال شرق سوريا وانسحاب الولايات المتحدة من هناك والتوتّرات الإيرانية-الأميركية في العراق، توضّح بصورة أكبر تقلّب علاقات القوة القائمة فضلاً عن ميولها العنفية والتدميرية.

أزمة المعرفة

مع تقلّب الانخراط الدولي وحجمه، سيستمر مستوى الهوس والكمّ الهائل من التعليقات بشأن الوضع في الشرق الأوسط. سيواصل هذا تضخيم كثير من أزمات إنتاج المعرفة القائمة بشأن السياسة والمجتمع في المنطقة. ابتداءً من سرديات ما بعد 11 أيلول/ سبتمبر التي أعادت إنتاج التصوّرات عن استثنائية الشرق-أوسطية والعربية والإسلامية، وصولاً إلى سرديات ما بعد الربيع العربي التي أكّدت مجدّداً نزوع المنطقة المتأصل للعنف والاستبداد، تُعرَض لحظة ما بعد 2011 ومسارها التحوّلي في الخطاب العام وحتى في الأوساط السياسية على أنّها تختلف إلى حدّ ما عن الوضع قبل 2011 بسبب مرونة ترتيبات الإرثيّة المُحدثة، أو على أنّها فوضى مطلقة لا يمكن

التنبؤ بها ولا يكاد يمكن قراءتها بسبب حجم الدمار والتشظي. ويستمر هذا في وضع إنتاج المعرفة في مربع سرديات العنف الدائم أو المرجعيات التاريخية الموجودة سابقاً والمبالغ فيها وإسقاطات التجزؤ الجغرافي والاستبداد والإسلام السياسي. ينبغي أن يفيدنا هذا كتذكير بأنّ المعرفة ليست غريبةً عن السلطة. فهي تعمل ضمن هياكلها وضمن أدوات مفاهيمية ومؤسّسية غالباً ما تكون جامدة وغير ملائمة للتحريات عن التغيير الاجتماعي.

وفقاً لتقرير "المرصد العربي للعلوم الاجتماعية" في 2015، من أصل 732 مقالة في ثماني دوريات مُحكمة عربية رائدة بين 2010 و2014، عالج 33% منها مسائل تتناول مباشرة الربيع العربي والثورات العربية (13.3%)، أو تركّز على مواضيع ذات صلة كالسياسة (7.7%) والنزوح والفقر (5%) والمواطنة والمجتمع المدني (6.4%) والطائفية (1.4%).[797] تقتضي ضرورة رصد وتحليل التغيير الاجتماعي والواقع الاجتماعي في لحظات الأزمات الإلحاح على إيجاد أُطُرٍ وأساليب ملائمة. ويشير التقرير عينه إلى أنّه من بين 732 مقالة "لا تتجاوز نسبة الدراسات الميدانية ومن ضمنها الدراسات الميدانية المحضة وتلك الموضوعة في إطار نظري 22% من إجمالي المقالات"، وتتميّز دوريتا **مجلة العلوم الاجتماعية** و**المجلة الاجتماعية** بأنهما الدوريتان المُحكمتان الوحيدتان اللتان تحتوي أكثر من 50% من مقالاتهما على عمل ميداني.[798] فضلاً عن ذلك من بين جميع المناهج البحثية المشار إليها في هذه الدوريات لا يُشكّل منهجا الرصد المباشر (7.3%) والمقابلات المباشرة (6.6%) إلّا 13.9% من إجمالي المناهج المذكورة.[799]

797 Al–Mukhtar Al–Harris, 'Evaluation of social science periodicals', January (background paper for the Arab Social Science Monitor), published in Muhammad Bamyeh, *Social Sciences in the Arab World: Forms of Presence – First Report by the Arab Social Science Monitor*, Beirut: Arab Council for the Social Sciences, 2015, p. 66.

798 Bamyeh, *Social Sciences*, pp. 68–9.

799 المرجع السابق، ص. 74.

من جانب، تتيح أوضاعنا التقنية الإبلاغ شبه المباشر عن الحقائق والأحداث والوقائع المحلية في ظروف النزاع المسلح، ما يجعل الشرق الأوسط، في أشدّ ظروفه تقلباً واضطراباً، أسهل منالاً وأكثر وضوحاً منه في أيّ وقت مضى. ومن جانب آخر، لا تزال إمكانية الحصول على المعلومات محدودة وصعبة حتى بالنسبة إلى الباحثين المحليين بسبب أمنَنَة وتسييس إنتاج المعرفة ونشرها. نتيجةً لذلك وكما تشير شامي وميلر إدريس Miller–Idriss لا تزال اللقطات والصور الكاريكاتورية للأحداث والحوادث والتطوّرات المحلية تُنقل بوصفها تحليلات.[800] يجمع هذا

المجلد، مع استمرار السرديات الاختزالية ومنظورات السياسات الضيقة ومقاربات الناشطية لشؤون الشرق الأوسط، أعضاء جماعة متنامية من الباحثين الذين يعملون على أُطُر نقدية تتّسم بقدْر أكبر من الحساسية إزاء عمليات التغيير الشامل الجارية، والنظر على وجه التحديد في تقاطعات الديناميّات المحلية وتلك العابرة للحدود القومية. كما أنّ هذا المجلد يدعو إلى نقلة نوعية باتجاه أُطُر نقدية ومتعدّدة التخصّصات وديناميّة بعيدة عن المقاربات الجغرافية الضيقة أو الثقافوية.

800 Seteney Shami and Cynthia Miller–Idriss, *Middle East Studies for the New Millennium: Infrastructures of Knowledge*, New York: New York University Press, 2017.

أخيراً من الجدير بالذكر أنّه خلافاً للنسب المئوية ومعدلات المنشورات الأكاديمية المخصّصة لمسألة التغيير الاجتماعي في الشرق الأوسط، قيل أنّ تغطية الصحافة والقنوات الفضائية للربيع العربي في المنطقة هي الموضوع الأكثر تناولاً بين 2010 و2014. [801] تمنح المعرفة الأكاديمية الأولوية لمجموعة متنوعة من حقول الدراسة بدلاً من تحويل الاهتمام بناءً على عناوين الأخبار الرئيسية. فضلاً عن ذلك تستغرق الأوساط الأكاديمية وقتاً أطول لتحويل الأنظار على الصعد المواضيعية أو المنهجية أو المفاهيمية أو في مجال التدريب البحثي. ومع سحب الباحثين وعلماء الاجتماع الذين يركّزون على علاقات الدولة بالمجتمع ممّن لديهم إمكانية الوصول إلى الحقل الدراسي بعيداً عن الميدان الأكاديمي فيصبحون أقرب إلى المجامع الفكرية ومراكز السياسات ومراكز الأبحاث ووسائل الإعلام، إنّ الاتجاهات السائدة في إنتاج المعرفة الأكاديمية ولا سيما ضمن أُطُر الثقافوية وما بعد الاستعمارية وما بعد البنوية لن تفتقر إلى السرديات المضادة فحسب لكنّها ستواصل أيضاً إعاقة النقلة النوعية التي تحتاجها بوضوح دراسات الشرق الأوسط. ومع ذلك، نعقد الأمل على أن يسترعي هذا الكتاب الاهتمام بالمقاربات والاتجاهات والنتائج الدقيقة التي وضعها علماء اجتماع طليعيون في قراءة ودراسة الحالة الحالية وحالة المؤلَّفات عن ديناميّات التغيير في الشرق الأوسط في العقدين الماضيين.

801 Bamyeh, *Social Sciences*, pp. 105, 120.

يأتي المصدر الأصلي للصحافة من ورقة خلفية لأحمد موسى بدوي ومحمد عبد الله وهاني سليمان بعنوان:

‘Presence of social sciences in Arabic newspapers’,

المصدر الأصلي لموضوعات حلقات البرامج الوثائقية والحوارية على القنوات الفضائية هو ورقة خلفية لعبادة كاسر بعنوان:

‘Presence of social sciences in e–magazines in the Arab region’,

كلتا الورقتين الخلفيتين من إصدار ”المرصد العربي للعلوم الاجتماعية“، 2015.

المراجع

Akdedian, Harout, ‘Ethno–religious belonging in the Syrian conflict: Between communitarianism and sectarianization’, *Middle East Journal*, vol. 73, no. 3, 2019, pp. 417–37.

Akdedian, Harout, ‘On violence and radical theology in Syria: The instrumentality of spectacular violence and exclusionary practices from local and comparative standpoints’, *Politics, Religion and Ideology*, vol. 20, no. 3, 2019, pp. 361–80.

Bamyeh, Muhammad, *Social Sciences in the Arab World: Forms of Presence – First Report by the Arab Social Science Monitor*, Beirut: Arab Council for the Social Sciences, 2015.

Qarawee, Harith al–Hasan, ‘The ”formal“ Marjaʿ: Shiʿi clerical authority and the state in post–2003 Iraq’, *British Journal for Middle East Studies*, vol. 46, no. 3, 2018, pp. 481–97.

Shami, Seteney, and Miller–Idriss, Cynthia, *Middle East Studies for the New Millennium: Infrastructures of Knowledge*, New York: New York University Press, 2017.

المشاركون

هاروت أكاديديان زميل ما بعد الدكتوراه أوّل في برنامج البحث "توثّب الأطراف" في جامعة أوروبا الوسطى Central European University الذي يموّله معهد كارنيغي Carnegie وباحث زائر في "مركز دراسات الشرق الأوسط" بجامعة ولاية بورتلاند. كان زميلاً باحثاً في "مركز حقوق الإنسان" في كوستاريكا وعمل مستشار أبحاث في "لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا" و"مركز كارنيغي للشرق الأوسط" ومؤسّسات أخرى. تكمن اهتماماته البحثية في التداخل بين العلوم السياسية والأنثروبولوجيا السياسية، مع تركيز خاص على التشكيلات المؤسّسية والاجتماعية الثقافية لضمور الدولة وعلاقات الدولة بالمجتمع في سوريا.

عزيز العظمة أستاذ فخري والمدير المؤسّس لبرنامج البحث "توثّب الأطراف" في جامعة أوروبا الوسطى. آخر كتبه بالإنكليزية Secularism in the Arab World: Contexts, Ideas and Consequences [العلمانية في العالم العربي: السياقات والأفكار والعواقب] (Edinburgh University Press, 2020)، وهو ترجمة محدَّثة لكتاب **العلمانية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992)، وبالعربية **سوريا والصعود الأصولي** (بيروت: رياض الريس، 2015).

شامل عظمة محاضر في التنمية الدولية في "معهد التنمية العالمية" بجامعة مانشستر وزميل زائر في "مركز الشرق الأوسط" بكلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية LSE. تتمحور اهتماماته البحثية حول الاقتصاد العالمي الدولي والسياسة التجارية وسلاسل القيمة العالمية والتجارة الرقمية والعمالة، مع تركيز على الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. عمل سابقاً في قسم العلوم السياسية والاجتماعية بجامعة باث وقسم التنمية الدولية في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية.

نادية البغدادي مديرة برنامج البحث "توثّب الأطراف" ومديرة "معهد الدراسات المتقدمة" بجامعة أوروبا الوسطى وأستاذة التاريخ فيها. تشمل مجالات بحثها ومنشوراتها الدراسات الشرق أوسطية والإسلامية، مع تركيز بحثي خاص على التاريخ الثقافي والفكري والديني للعالم العربي الحديث وتاريخ الكتاب والطباعة، ونالت من أجله جوائز وزمالات دولية. كما أنّها محرّر مشارك في سلسلة Gender and Islam [النوع الاجتماعي والإسلام] (Bloomsbury Publishing, I.B. Tauris imprint).

عثمان بهادير دينشر (دكتوراه، جامعة بيلكنت، أنقرة) باحث أوّل في "مركز بون الدولي للحوار" في ألمانيا. وقد عمل قبل انضمامه إلى فريق المركز زميلاً مساعداً في أبحاث ما بعد الدكتوراه في مشروع البحث "توثّب الأطراف" بجامعة أوروبا الوسطى. كما أنّه المدير السابق لـ"مركز دراسات الشرق الأوسط" في "المؤسّسة الدولية للبحوث الإستراتيجيةUSAK "، وهي مؤسّسة بحثية مقرها أنقرة. تُركّز أبحاث دينشر أساساً على سياسات الشرق الأوسط والسياسة الخارجية التركية.

آسيا الميهي زميلة غير مقيمة في "مركز التعاون الدولي" CIC بجامعة نيويورك وباحثة زائرة سابقاً في جامعة كاليفورنيا ببيركلي. حصلت على شهادة الدكتوراه بالسياسات المقارنة من جامعة تورنتو وحازت منحاً مرموقة من "مركز بحوث التنمية الدولية" IDRC و"مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية" SSRC و"مؤسّسة فورد" Ford Foundation و"مؤسّسة أندرو ميلون" Andrew Mellon Foundation. تتمحور اهتماماتها البحثية حول حقول السياسة الاجتماعية واللامركزية والحوكمة المحلية والاقتصاد السياسي والتحويلات المالية. تظهر أعمالها في مجلات أكاديمية وكتب محرّرة وأوراق الأمم المتحدة حول الحوكمة وفي تقاريرها التقنية.

آدم هنية يُدرّس في قسم دراسات التنمية في كلية الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن، مع تركيز بحثي على الاقتصاد السياسي للشرق الأوسط. أحدث كتبه Money, Markets, and Monarchies: The Gulf Cooperation Council and the Political Economy of the Contemporary Middle East [المال والأسواق والأنظمة الملكية: مجلس التعاون الخليجي والاقتصاد السياسي للشرق الأوسط المعاصر] (Cambridge University Press, 2018) الذي نال جائزة كتاب 2018 لمجموعة الاقتصاد السياسي الدولي في الجمعية البريطانية للدراسات الدولية.

حارث حسن باحث أوّل غير مقيم في "مركز كارنيغي للشرق الأوسط". وهو زميل سابق أوّل في برنامج البحث "توثّب الأطراف" في "مركز الدراسات الدينية" بجامعة أوروبا الوسطى. كما عمل زميلاً باحثاً (2014–2015) في "مركز كراون لدراسات الشرق الأوسط" بمعهد رادكليف للدراسات المتقدمة، جامعة هارفارد.

محمد هيكان مرشح دكتوراه في قسم العلوم السياسية بجامعة بوسطن. عمل مساعد أبحاث بين 2013 و2016 في مركز دراسات الشرق الأوسط في "المؤسّسة الدولية للبحوث الإستراتيجية".

تُركّز أبحاثه على الاقتصاد السياسي المقارن في أوروبا والدمقرطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ستاثيس كاليفاس أستاذ كرسي غلادستون Gladstone للحوكمة في قسم السياسة والعلاقات الدولية بجامعة أكسفورد وزميلٌ في All Souls College. حتى كانون الأول/ ديسمبر 2017 كان أستاذ كرسي أرنولد وولفرز Arnold Wolfers للعلوم السياسية في جامعة يال حيث أسّس أيضاً برنامجاً حول النظام والنزاع والعنف وترأّسه. كما أنّه مؤلف كتابي The Rise of Christian Democracy in Europe [صعود الديموقراطية المسيحية في أوروبا] (Cornell University Press, 1996) و*The Logic of Violence in Civil War* [منطق العنف في الحرب الأهليّة] (Cambridge University Press, 2006)، من بين أعمال أخرى.

كيفن مازور زميل في برنامج البحث "مستقبل النزاع" في "مشروع الدراسات التجريبية للنزاع" بجامعة برنستون. تُركّز بحوثه على دور الهويات والصلات بين الدولة والمجتمع في الثورات والحروب الأهليّة في العالم العربي خصوصاً.

حمزة المصطفى باحث في "المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات" وسكرتير تحرير مجلة **سياسات عربية**. تتعلّق اهتماماته البحثية بقضايا الدمقرطة والنزعة الجهادية والحركات الإسلامية. نشر دراسات عدّة تتعلّق بموضوع الثورة السورية والشبكات الافتراضية والتنازع على الرأي العام.

أسماء جميل رشيد باحثة في شؤون المرأة حصلت على شهادة الدكتوراه في السوسيولوجيا وهي خبيرة استشارية لدى وكالات الأمم المتحدة ومنظمات أخرى. تُركّز أبحاثها على قضايا النوع الاجتماعي والإسلاموية والقبلية والأقليات والذكورة والهيمنة والآثار المترتبة على النزاعات المسلحة.

روبرت أ. سوندرز أستاذ في قسم التاريخ والسياسة والجغرافيا في Farmingdale State College بجامعة ولاية نيويورك. تستكشف أبحاثه تأثير الثقافة الشعبية في الجغرافيا السياسية والنزعة الوطنية والهوية الدينية. ظهرت أبحاثه في دوريات Politics وMillennium وPolitical Geography وSlavic Review وEurope–Asia Studies وGeopolitics ومجلات أخرى. تضمّ كتبه الأخيرة Popular Geopolitics and Nation Branding in the Post–Soviet Realm [الجغرافيا السياسية الشعبية ودَمغَة الأمة في العالم ما بعد السوفياتي]

(2017) وGeopolitics, Northern Europe, and Nordic Noir [الجغرافيا السياسية وأوروبا الشمالية وأدب الجريمة الإسكندنافي] (2021).

فريدريك ويري زميل أوّل في "مؤسّسة كارنيغي للسلام الدولي" يبحث في النزاعات المسلحة وقطاعات الأمن والعلاقات العسكرية المدنية وسياسة الولايات المتحدة والجغرافيا السياسية المرتبطة بها، مع تركيز على ليبيا وشمال أفريقيا والخليج. كما أنّه مؤلف كتاب The Burning Shores: Inside the Battle for the New Libya [الشواطئ المحترقة: داخل المعركة في سبيل ليبيا الجديدة] (Farrar, Straus & Giroux, 2018) الذي قالت عنه صحيفة New York Times إنّه "نصّ أساسي عن تفكّك البلد". حائز شهادة الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة أكسفورد.

حول الكتاب

نبذة

مع تصاعد النوازع الطائفية والغلوّ في الدين وسلوك سبيل العنف باسمه، يأتي هذا الكتاب ليقدّم مقاربةً جديدة لدراسة المشهد الاجتماعي والسياسي المتقلّب في الشرق الأوسط.

شهد العالم العربي منذ انهيار الاتحاد السوفياتي تحوّلات جذرية بدا فيها كأنه عالمُ أبناء انقطعوا عن الآباء، أهمها بثّ واستقبال أنماط متزمّتة لفهم الدين وممارسته، والتعامل معها كبدائل كليّة عن الممارسات الاجتماعية والثقافية والسياسية المألوفة.

يقترح الكتاب أُطراً تحليلية جديدة لفهم تهتّك الدولة وتجاذب السلطة في العالم العربي، وآثار ذلك في صياغة المجال الديني. كما يقدّم مساهمات جديدة في قضايا تتراوح بين: التنظيمات العسكرية، واقتصادات الحرب العابرة للأقاليم، وتبلور السلطات القائمة على الطائفية، وإعادة هيكلة الشبكات القبليّة.

عن المؤلف

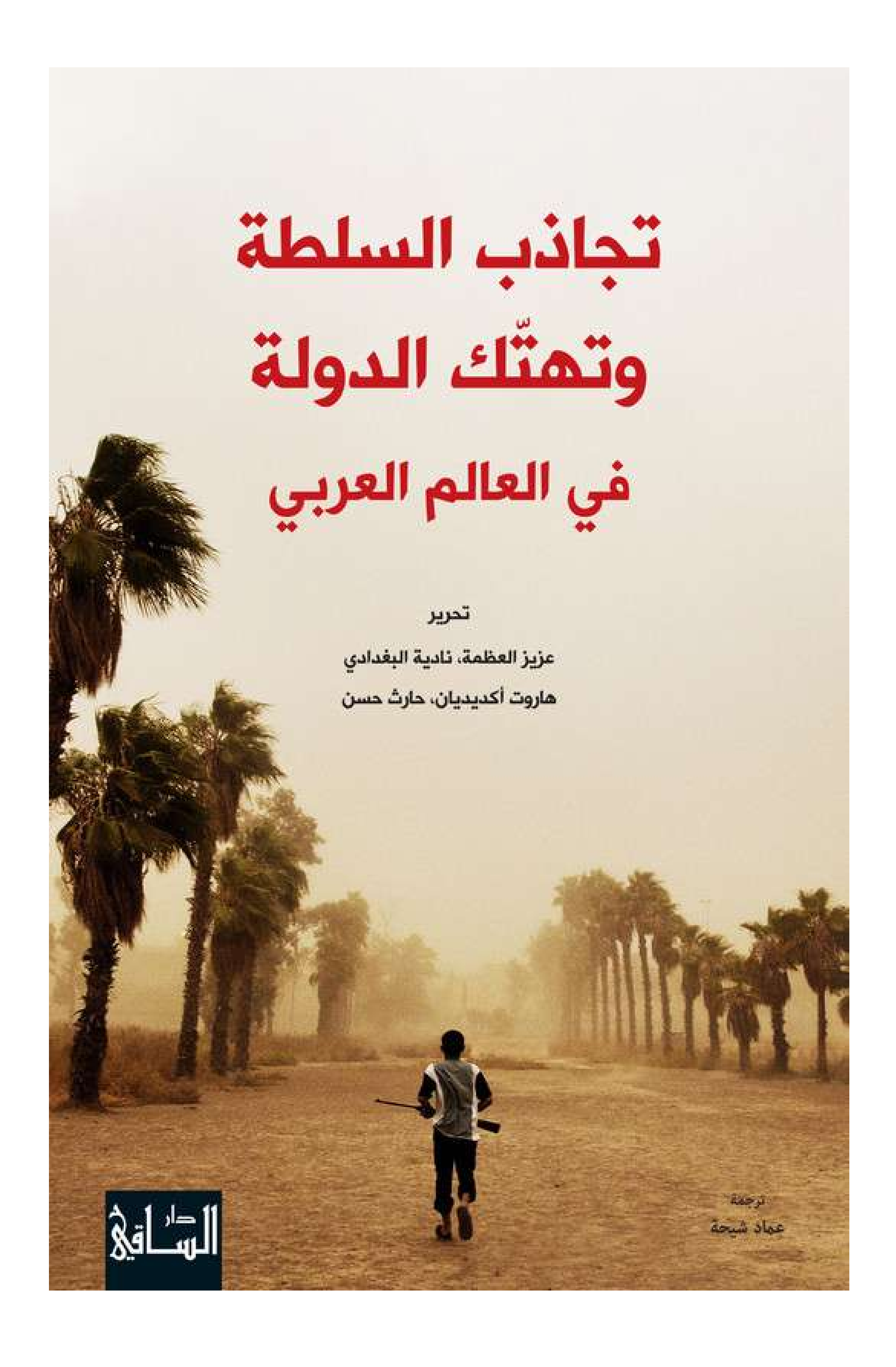
عزيز العظمة أستاذ فخري وأستاذ زائر متميّز في قسم التاريخ ومدير برنامج البحث «توثّب الأطراف» في جامعة أوروبا الوسطى في (Central European University (CEU.

صدر له عن دار الساقي: «الأصالة أو سياسة الهروب من الواقع».

نادية البغدادي أستاذة التاريخ ومديرة «معهد الدراسات المتقدمة» ومديرة برنامج البحث «توثّب الأطراف» في CEU.

هاروت أكديديان زميل أبحاث أول في برنامج البحث «توثّب الأطراف» في CEU وباحث زائر في «مركز دراسات الشرق الأوسط» بجامعة ولاية بورتلاند.

حارث حسن زميل سابق في برنامج البحث «توثّب الأطراف» في CEU وباحث أول غير مقيم في Carnegie Middle East Center.



تجاذب السلطة
وتهتّك الدولة
في العالم العربي
تحرير
عزيز العظمة، نادية البغدادي
هاروت أكديديان، حارث حسن
ترجمة
عماد شيحة
دار الساقي